الانتفاضـــــة
«الاســـتعصاء»
فلسطين إلى أين؟

* **الانتفاضة «الاستعصاء»**
فلسطين إلى أين؟
* **نايف حواتمه**
* الطبعة الأولى 2005 م
* جميع الحقوق محفوظة للناشر ©
* **الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع**
سورية - دمشق - ص.ب: 9503 - هاتف: 2215173 - 2213962
فاكس: 2452565 - بريد الكتروني: odat-h@scs-net.org
* **بيسان للنشر والتوزيع**
لبنان - بيروت - ص.ب: 5261 - 13 - هاتف: 351269 - فاكس: 747089

* تصميم الغلاف: الفنان جمال الأبطح
* العمليات الفنية: **سندباد** للطباعة والفنون
* موافقة الإعلام: 78657

نايف حواتمه

الانتفاضة «الاستعصاء» فلسطين إلى أين؟

الأهالي

الإهـــداء

إلى الشهداء، الجرحى، الأسرى

إلى أجيال الانتفاضة الثلاث

إلى الشعوب العربية

إلى رواد وقوى الحريّة والسلام المتوازن

الفهرس

الفصل الأول:
الانتفاضة... تداعيات وتطورات 9

الفصل الثاني:
الفرص الضائعة
(مراجعة نقدية، حلول وطنية) 51

الفصل الثالث:
القضية الفلسطينية
(حقوق وطنية أم مشاريع إسرائيلية) 103

الفصل الرابع:
المأزق الفلسطيني
(مخاض الولادة الخامسة) 135

الفصل الخامس:
الاستعصاء... غياب المشروع الوطني الفلسطيني الموحد
(مطر المشاريع السياسيّة) 175

الفصل السادس:
الوثائق
(وقائع ملموسة) 327

الفصل الأول

الانتفاضة... تداعيات وتطورات

«الشعب الفلسطيني يقاتل من أجل الحرية»

شمعون بيريس زعيم حزب العمل ـ مهندس اتفاق أوسلو

الكنيست/ 2 تشرين الثاني . نوفمبر 2003[1]

مضت أكثر من أربع سنوات على انفجار انتفاضة الحرية والاستقلال لنصل من جديد إلى التداخل الدقيق، الفواصل والتخوم بين الوطني والقومي، الإقليمي والدولي، الفلسطيني ـ الفلسطيني، الإسرائيلي ـ الإسرائيلي، بشأن القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، والمسألة الإسرائيلية، ونأمل أن نفتح على حلول لقضايا الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والعربي ـ الإسرائيلي بما يستجيب لآمال وطموحات شعبنا والشعوب العربية، "والسلام المتوازن" في إطار قرارات الشرعية الدولية، لنصل إلى ختام مرحلة طالت منذ عام 1948، تفتح على مرحلة جديدة أرقى، تتلمس "الحل العادل والديمقراطي الشامل" للمسألتين الفلسطينية العربية، والإسرائيلية اليهودية.

بفعل الانتفاضة الجديدة والمتجددة، وصلت القضية الفلسطينية إلى حالة من "الاستعصاء الكبير". لم يعد ممكناً للحلول الإسرائيلية ـ الأمريكية التي طرحت على امتداد العشرية الأخيرة أن تفرض نفسها. فقد حاولت هذا منذ مدريد إلى اتفاقات أوسلو، ووصلت إلى النفق المسدود في أيار/ مايو 1999، وحاولت من جديد في مفاوضات كامب ديفيد 2 في تموز/ يوليو عام 2000 ووصلت للطريق المسدود، وكذا اقتراحات الرئيس الأمريكي كلينتون في 20 كانون أول/ ديسمبر 2000 وصلت إلى الجدار.

(1) خطاب شمعون بيريس، افتتاح الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي بحضور رئيس الوزراء أريئيل شارون، رئيس الدولة موشيه كتساف، سفراء وممثلي الدول الأجنبية، شخصيات سياسية، اجتماعية، ثقافية، أكاديمية، روحية.

فشلت الحلول المطروحة لأنها أغفلت الحدود الدنيا من الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، والحقوق القومية لشعوب الأمة العربية، ولأنها حلول محكومة برؤية إسرائيلية ـ أمريكية تستهدف تحقيق سلسلة من الأطماع التوسعية في الأراضي الفلسطينية، أبعد مما حصلت عليه حالة المشروع الإسرائيلي الصهيوني الكولونيالي التوسعي في العام 1948، وتستهدف استثمار هزيمة حزيران/ يونيو 1967، واحتلالها لجميع الأراضي الفلسطينية إضافة للأراضي العربية المجاورة (سيناء، الجولان) بأمل فرض خارطة جديدة لدولة "إسرائيل". تكون فيها كل القدس الموحدة أو معظمها "عاصمة أبدية لإسرائيل"، وهذا ما نصت عليه اقتراحات كامب ديفيد 2 التي جاءت وليدة لتفاهمات واسعة بين حكومة باراك وحكومة إدارة كلينتون. فهي تعطى للفلسطينيين 14٪ من القدس العربية المحتلة عام 1967 وتضم لـ "إسرائيل" 86٪ منها، بالإضافة إلى هذا تضم "لإسرائيل" 11.5٪ من مجموع مساحة الضفة الفلسطينية المحتلة بعد عدوان يونيو 1967[2]. وبشأن حق اللاجئين تقرر... لا حق بالعودة ولا حتى الاعتراف بمبدأ حق العودة، بل تحل قضية اللاجئين على ثلاثة محاور: لم شمل عائلات وبما لا يتجاوز المائة ألف شخص إلى داخل "الخط الأخضر" على امتداد عشر سنوات، عودة إلى الدولة الفلسطينية بحدود نصف مليون وفق اتفاقات فلسطينية ـ إسرائيلية ـ أمريكية على مدى عشر سنوات، ويبقى من الشعب اللاجئ أكثر من ثلاثة ملايين ونصف في حالة الشتات، مقترح حل مشكلتهم في إطار مؤتمر دولي يضع لهؤلاء عملية إعادة تأهيل، كمقدمة للتوطين، أو تهجير جديد، التوطين في عديد من البلدان العربية، والتهجير الجديد لعديد من البلدان الخارجية الأجنبية، وفي المقدمة كندا واستراليا ونيوزيلندا (تقرير سناتور ميتشيل واللجنة السداسية الدولية 21 أيار/ مايو 2001. كتاب جلعاد شير عضو الوفد الإسرائيلي في مفاوضات كامب ديفيد 2 "قاب قوسين أو أدنى من السلام"، الفصل العشرون، ص 269 ـ 280)[3].

انتهت جميع الحلول الإسرائيلية ـ الأمريكية إلى طريق مسدود، بفعل ممانعة الشعب الفلسطيني وقواه وتياراته المنظمة الوطنية والديمقراطية ونضالها من أجل رفع سقف

(2) أوراق خاصة، تقرير السناتور جورج ميتشيل واللجنة السداسية الدولية بعد اندلاع الانتفاضة.

(3) جلعاد شير (المشرف الإسرائيلي على المفاوضات): "قاب قوسين أو أدنى من السلام، تفاصل المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية في كامب ديفيد2"، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان/ الأردن/ الطبعة الأولى 2002.

الحلول السياسية للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي باتجاه سقف قرارات الشرعية الدولية، التي تؤكد على ضرورة ترحيل الاحتلال من جميع الأراضي المحتلة، إلى ما وراء خطوط 4 حزيران/ يونيو 1967 لتقام عليها ـ دولة فلسطين عليها ـ بعاصمتها القدس العربية المحتلة وعودة اللاجئين وفقاً للقرار الأممي 194، (كتب نايف حواتمه: "أوسلو والسلام الآخر المتوازن" و" أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟" و"الانتفاضة... الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى أين؟").

تطلب هذا النهوض الجديد أربعة عشر عاماً من النضال لم يكن من الممكن اختزال هذا الزمن بكل ما حمله من معاناة لأبناء شعبنا، لأن اتفاقات أوسلو، وقبلها أسس مدريد التي أرست فك الارتباط بين القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي، وقررت المفاوضات الثنائية المباشرة، فكت أي ترابط بين مسارات التفاوض، حشرت المفاوضات الثنائية الأردنية، السورية، اللبنانية ـ الإسرائيلية في إطار القرارين 242، 338 فقط، وعلى الجبهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية وفق شروط مختلفة حصرت التمثيل الفلسطيني بوفد من سكان الضفة وقطاع غزة دون القدس واللاجئين، مندرج في إطار وفد أردني ـ فلسطيني، فالمفاوضات كانت تدور في واشنطن على "الحكم الذاتي للسكان دون سيادة على الأرض" بينما الاستيطان يتواصل ولا يتوقف، ومن وراء ظهر الوفد الفلسطيني المفاوض في واشنطن دارت مفاوضات أوسلو السرية وصولاً إلى توقيع اتفاق أوسلو، وما تناسل عنه من اتفاقيات الخطوات الصغيرة الجزئية والمجزوءة[4]. وبعدها أشاعت مفاوضات كامب ديفيد2 جبالاً هائلة من الأوهام تطلبت معركة مواجهتها ودحضها زمناً طويلاً، فالخبرة التاريخية تؤكد بأن الشعوب لا تلبي نداءات وطنية بصيرة ومتقدمة انطلاقاً من رؤية استباقية بعيدة المدى استناداً إلى رؤية إيديولوجية وتحليلية ـ سياسية، أربعة عشر عاماً من الغرق في أوهام المشاريع والحلول الأمريكية ـ الإسرائيلية، تعلم فيها أبناء شعبنا من الاكتواء بنار التجربة ضرورة التمسك بقرارات وحلول الشرعية الدولية في مواجهة المشاريع التوسعية الإسرائيلية.

المشهد التوسعي الاستيطاني على مساحة الأرض المحتلة عام 1967، القدس والضفة

(4) حواتمه: "أوسلو والسلام الآخر المتوازن" دار الأهالي/ دمشق، بيسان/ بيروت الطبعة الأولى والثانية، دار الجليل/ عمان ـ الأردن/ الطبعة الثالثة 1998، دار المسار/ رام الله/ فلسطين المحتلة/ الطبعة الرابعة 1998، دار مركز المحروسة للنشر والمعلومات/ الطبعة المصرية 2004/ القاهرة.

وقطاع غزة، يشي بما جرى ويجري على أرض الواقع، مدلولاته ومخاطره اليومية والقادمة، ولكن "جبال الوهم" المبنية على رمال مفاوضات الخطوة خطوة، والاتفاقات الجزئية والمجزوءة، شلّت، عطّلت رؤية العين والجسد، وتركت الوعي الجمعي الفلسطيني والعربي متخلفاً لسنوات طويلة عما يجري على أرض الواقع، إلى أن وقع الانفجار الكبير.

لم تضع أسس مؤتمر مدريد (تشرين أول/ أكتوبر 1991) واتفاقات أوسلو (13 أيلول/ سبتمبر 1993) أية قيود على زحف غول الاستيطان في الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة عام 1967، وعليه تضاعف بنسبة 300٪ خلال سنوات أوسلو العشرة عما كان عليه قبل أوسلو طيلة ستة وعشرين سنة من 1967 ـ 1993.

ومع نهاية العام 2003 تشير الأرقام إلى أن عدد المستوطنين المستعمرين في الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ عام 1967 بلغ 429.160 مستوطن، منهم 421.565 في مستوطنات الضفة و7.595 في مستوطنات قطاع غزة[5].

وحسب البيانات فإن معظم المستوطنين المستعمرين يتركزون في محافظة القدس (234.880) منهم 184.338 في منطقة (J1)[6]، يليها محافظات رام الله والبيرة (63.756 مستوطن)، بيت لحم (37.634 مستوطن)، سلفيت (28.338 مستوطن)، أما أقل المحافظات من حيث عدد المستوطنين فهي دير البلح (380 مستوطن).

ويتبين عند أخذ الميزان الديمغرافي أن نسبة المستوطنين المستعمرين إلى مجموع من يعيشون في الأراضي الفلسطينية تبلغ 10.3٪ على مستوى الأرض المحتلة، وتبلغ أعلاها 36.8٪ في محافظة القدس (42.1٪ في منطقة J1)، 31.4٪ في منطقة سلفيت، 21.2٪ في محافظة قلقيلية. وأدنى النسب في محافظات غزة ودير البلح ورفح وشمال غزة، حيث تراوحت بين 0.1٪ ـ 0.6٪.

وتشير البيانات إلى أن عدد المواقع الاستيطانية في الأراضي المحتلة بلغ 342 موقعاً مع نهاية العام 2003، وبواقع 316 موقعاً في الضفة و26 موقعاً في قطاع غزة.

ويلاحظ أن محافظة الخليل أقيم على أرضها أكبر عدد من المواقع الاستيطانية (53

(5) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2004/4/23.

(6) (J1) يشمل ذلك الجزء من محافظة القدس الذي ضمته إسرائيل بعد احتلالها للضفة الفلسطينية في حزيران/ يونيو 1967.

موقعاً)، يليها محافظة القدس (48 موقعاً)، رام الله والبيرة (44 موقعاً). وأقل عدد من المواقع الاستيطانية في محافظة دير البلح (موقع واحد).

المستعمرات الاستيطانية "الرسمية"[7] بلغ عددها في نفس العام 172 مستوطنة، منها 155 في الضفة، أكثرها في محافظة القدس (32) منها (22) تم ضمها إلى إسرائيل، رام الله والبيرة (25) مستوطنة تم ضم أربعة منها إلى إسرائيل (المنطقة الحرام)، محافظة الخليل (19) تم ضم واحدة منها إلى إسرائيل (تقع في الجزء الجنوبي من المحافظة). وفي قطاع غزة بلغ عدد المستعمرات الاستيطانية (21)، بينها أقل عدد من المستوطنات الرسمية في محافظتي غزة ودير البلح (مستوطنة واحدة في كل محافظة).

والبيانات تشير إلى أن عدد المستوطنات الاستعمارية "الرسمية" الحضرية في الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967 بلغ 46 مستوطنة مع نهاية العام 2003، منها 45 في الضفة، وواحدة في غزة. ويمثل سكان هذه المستوطنات "الحضرية" حوالي 84.7٪ من المجموع الكلي، يتمركزون في محافظات القدس (96.4٪ من مجموع المستوطنين في المحافظة)، وقلقيلية (93.3٪ من مجموع المستوطنين في المحافظة)، وبيت لحم (86.8٪ من مجموع المستوطنين في المحافظة)، وسلفيت (77.6٪ من مجموع المستوطنين في المحافظة). وخلت جنين، طوباس، طولكرم، أريحا، شمال غزة، غزة، دير البلح، ورفح من وجود هذا النوع من المستوطنات. وبيانات العام 2003 تشير إلى أن عدد المستوطنات "الرسمية" الريفية في الأراضي المحتلة بلغ 126 مستوطنة، منها 110 في الضفة الفلسطينية[8].

مشهد الاستيطان ترافق مع سياسة أوهام، بشرت بها السلطة الفلسطينية بأن كل هذا سينتهي مع انتهاء مفاوضات "الحل الدائم" بسقف أيار/ مايو 1998، والذي جرى تمديده باتفاق واي ريفر (واي بلانتيشين) سنة كاملة، وتكرر التمديد إلى أيار/ مايو 2000. وفي سياق جرجرة الزمن واصلت السلطة الادعاء بأنها ستبني هونغ كونغ، سنغافورة اقتصادية تزرع الثراء والازدهار والرفاه في الأرض المحتلة، وانتظر الشعب

(7) المستعمرات الاستيطانية "الرسمية" معترف بها من دولة إسرائيل، وما يترتب على ذلك من رصد موازنات خاصة لها في الموازنة العامة، وموازنات عدد واسع من الوزارات (الإسكان، البنية التحتية، الاستيعاب، الزراعة، الصناعة... الخ)، وتنطبق عليها شروط "التجمع" والتطوير.

(8) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، رام الله، 2004/4/23.

الالتحاق القريب بسلسلة "النمور الاقتصادية الآسيوية"، وهطول مطر بلايين الدولارات لتجاوز الحالة المأزومة، المتراكمة، المترابطة الحلقات، من نهب ومصادرة الأرض بالاستيطان، إلى الحصار بكل ألوانه، والبطالة والجوع والفقر الرهيب، ونهر الدم جراء مجازر الاحتلال، وغول الفساد ونهب المال العام والفلتان الأمني وضياع القانون، ورفض أي برنامج للإصلاح الديمقراطي في مؤسسات السلطة.

لكن انهيار مفاوضات "الحل الدائم" في كامب ديفيد2 (تموز/ يوليو 2000)، "انسداد الأفق حول مقترحات كلينتون (كانون أول/ ديسمبر 2000)، ومراوحة مفاوضات طابا في حلقة مفرغة (كانون الثاني/ يناير 2001)" شكلت تداعيات الفصل الأخير في درب آلام سياسة "الخطوة خطوة" وحلول "المسكّنات" الجزئية والمجزوءة، فانهارت جبال الوهم، ووقع الانفجار الكبير.

جاءت الانتفاضة لتعطي جواب الشعب الفلسطيني بأغلبيته الساحقة، من كل التيارات والقوى الوطنية والديمقراطية والإسلامية السياسية: بعد عشر سنوات من دخولنا جميعاً في النفق لم يعد من الممكن استئناف الحلول الإسرائيلية ـ الأمريكية والبناء عليها من جديد.

جاءت الانتفاضة مرموزة بأنها انتفاضة "الأقصى"، بانطلاق شرارتها من الأقصى، لكن سرعان ما تجاوزت الانتفاضة الحالة الرمزية وأعلنت بوضوح بدءاً من بياناتها الأولى: إنها انتفاضة الحرية والاستقلال، الانتفاضة التي استعادت الشعار الرئيس للانتفاضة الكبرى المغدورة (1987 ـ 1993) بعملية التطويق والاغتيال السياسية الشهيرة... عملية اتفاقات أوسلو[9]، لذلك سريعاً ما استطاعت أن تبدأ بشق طريقها في نضال دؤوب من أجل انتزاع دولة فلسطينية على كامل الأراضي الفلسطينية المحتلة في عدوان الخامس من حزيران/ يونيو 1967 بعاصمتها القدس العربية، وحق اللاجئين من أبناء شعبنا في العودة إلى ديارهم في إطار القرار الأممي 194.

بدأت الانتفاضة تشق طريقها على قاعدة "انتفاضة الحرية والاستقلال"، أي لدولة

(9) نايف حواتمه "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، الفصل الخامس "الانتفاضة المغدورة"، ص147 ـ 183، دار الأهالي/ دمشق ـ سوريا، دار بيسان/ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية. دار المسار/ رام الله ـ فلسطين، الطبعة الثالثة. دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية، عمان/ الأردن، الطبعة الرابعة. دار مركز المحروسة للنشر والمعلومات/ القاهرة، الطبعة الخامسة.

فلسطين على حدود 4 يونيو/ حزيران عاصمتها القدس العربية، وحق عودة الشعب اللاجئ إلى دياره في إطار القرار الأممي 194.

في هذا السياق أخذت الانتفاضة مداها، رغم أنها مرت بأكثر من محاولة لاغتيالها باكراً قبل أن يصلّب عودها، فبعد ثلاثة أسابيع من الانتفاضة انعقدت قمة شرم الشيخ الدولية (الولايات المتحدة برئاسة كلينتون، الاتحاد الأوروبي برئاسة خافيير سولانا، الأمم المتحدة برئاسة كوفي عنان) ـ الإقليمية العربية (مصر برئاسة مبارك، الأردن برئاسة الملك عبد الله الثاني) ـ الإسرائيلية (برئاسة باراك) ـ الفلسطينية (برئاسة ياسر عرفات)، وفي 17 أكتوبر 2000، ودعت إلى وقف الانتفاضة بالكامل، والعودة إلى مجموع الأوضاع التي كانت قائمة قبل هذا بثلاثة أسابيع ـ إلى ما قبل 28 سبتمبر/ أيلول عام 2000 ـ أي التراجع إلى مربع بؤس سياسة الخطوات الجزئية والمجزوءة، إلى نزيف التآكل والهلاك في النفق المسدود، بينما الاحتلال والاستيطان التوسعي يتواصل بلا حدود.

هذا الوضع لم يكن ممكناً أن يمر، لأن الشعب الفلسطيني بقطاعاته الأوسع، بقواه المنظمة والمناهضة لسياسة الصفقات الجزئية والمجزوءة، تعلم من تجربة الانتفاضة الكبرى المغدورة التي جرى اغتيالها بقرارات سياسية، باتفاقات أوسلو، والمسار الإسرائيلي ـ الأمريكي، ولذا لم ترضخ الانتفاضة لهذه الدعوات من القمة الدولية/ الإقليمية/ الإسرائيلية/ الفلسطينية وواصلت نهوضها.

كما أن عودة الروح الوطنية والقومية بدأت تتسع في صفوف الجماهير العربية، التي تعاطفت مع الانتفاضة انطلاقاً من مواقف الممانعة للحلول السياسية الإسرائيلية الأمريكية.

وعليه تم عقد "قمة عربية في القاهرة" بعد أربعة أيام من تلك (القمة الدولية "الإقليمية" "المحلية" في شرم الشيخ). وجاءت قمة القاهرة بقرارات على النقيض ـ ومن النقيض بالكامل ـ من قرارات قمة شرم الشيخ. قرارات جديدة على السياسة الإقليمية الحاكمة العربية، فلأول مرة تجمع الدول العربية بعد عشر سنوات عجاف، على مساندة الانتفاضة والمقاومة سياسياً، ولأول مرة منذ عشر سنوات، تجمع على ضرورة إسنادها مادياً بتخصيص مليار دولار لصندوقي الانتفاضة "الصمود والقدس". جاءت المبادرة من السعودية، حيث تقدم الأمير عبد الله بن عبد العزيز باقتراح المليار دولار لهذين الصندوقين، ولأول مرة تخطو القمة العربية خطوة إلى أمام

بعد عشر سنوات من الانقسامات والتفكك العربي ـ العربي، والت أكثرية العواصم العربية اتفاقات أوسلو، ووالت الحلول الإسرائيلية ـ الأمريكية. لأول مرة تستعيد القمة العربية نفساً وطنياً وقومياً متقدماً، وتعلن "تشريع الجباية الشعبية" لمساندة الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية، أي النزول للشارع والتعاطي مع الشعب في مساندة الانتفاضة والمقاومة.

وعليه: استمدت الانتفاضة روحاً مضافة في امتدادها على مساحة الوطن والشتات، وفي إصرارها تحت الراية الوطنية والقومية الجديدة، راية الحرية والاستقلال في إطار قرارات الشرعية الدولية، بعيداً عن راية أوسلو وصفقاته الجزئية وسياسة "الخطوة خطوة" الصغيرة، والحلول الإسرائيلية الأمريكية.

جديد الانتفاضة... جديد المعادلات:

جديد الانتفاضة وجديد المعادلة الحاكمة العربية ـ العربية، وفي صف الشعوب العربية والعالم أعطى مفاعيله على مساحة أكثر من أربع سنوات، 1500 يوم من الانتفاضة حتى كتابة هذه السطور، وعلى مساحة هذا الزمن جرت مياه كثيرة على الأرض الفلسطينية و"الإسرائيلية"، وعلى الأرض العربية والدولية، كل هذا أعطى مفاعيله وتداعياته.

بدأت هذه التفاعلات والتداعيات بإقرار من داخل "إسرائيل" على يد جنرالات الجيش "الإسرائيلي"، فضلاً عن جنرالات السياسة، بأن لا حلول لقضية الانتفاضة والمقاومة، بالوسائل العسكرية القمعية مهما كانت دموية، وسنأتي على الوقائع والأسماء في فصل قادم، وفي سياق الحدث والتطورات، وكانت آخر هذه المحاولات تجريب الحل العسكري، محاولات شارون عندما وقف بوجه باراك أثناء مفاوضات كامب ديفيد 2، وصرخ "باراك يبيع أرض إسرائيل"، رافعاً شعار "دعوا الجيش ينتصر"، واعداً ومتوعداً بأنه إذا جاء للسلطة بالانتخابات المبكرة، فإنه "سينتصر على الانتفاضة والمقاومة في مائة يوم".

الآن بعد انقضاء أكثر من 1500 يوم، وصل شارون إلى "الاستعصاء" ذاته الذي وصلت له حكومات "إسرائيل" من الفترة الواقعة بين هزيمة يونيو/ حزيران 1967 ونهوض المقاومة الفلسطينية العاصف رداً على الهزيمة، وعلى دروب إعادة بناء الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية المعطَّلة، إلى مدريد ـ أوسلو. وصل شارون إلى ذات

الاستعصاء، فاضطر مكرهاً لأن يعترف بأن "الحلول العسكرية فقط لن تؤدي إلى حلول"، بعد أن اجتاح كل الأرض الفلسطينية وعمل ما عمل من مجازر دموية كبرى، وأطلق عنان الاستيطان. فمنذ تولي شارون السلطة من مارس/آذار 2001 حتى الآن، بنى ما يزيد على مائة وخمسة بؤر استيطانية، فضلاً عن توسيع المستوطنات تحت ادعاءات متعددة من بينها "التكاثر الطبيعي".

شارون وصل إلى استخلاص مفاده "لا يمكن إدامة الاحتلال إلى الأبد"، واستخدم لأول مرة هذا الاستخلاص السياسي، إلا أن شارون كونه من الآباء الروحيين الكبار للإدعاء المثيولوجي والإدعاء الأيديولوجي بأن كل فلسطين التاريخية هي أرض "إسرائيل"، وبالتالي ما زال يستخدم تعبير "التنازلات المؤلمة" لأنه برأيه يقتطع من أرض "إسرائيل" من اللحم الحي الإسرائيلي، لقد وصل متأخراً جداً، بعد بحور من الدماء ومجموعة واسعة من المجازر على رأسها تخطيطها وتنفيذها لمجزرة قرية قبية عام 1953 في الضفة الفلسطينية، إلى مذابح الأسرى العرب بعدوان 1967، وصولاً إلى مجازر مخيم جنين، نابلس القديمة، مخيمات بيت لحم، بيت ساحور، مخيمات طولكرم، خان يونس، جباليا، بيت لاهيا، رفح، والاغتيالات والتصفيات، تحت عناوين "السور الواقي"، "الطريق الحازم"، وإعادة احتلال كل مدن وقرى ومخيمات المنطقة (أ) في الضفة، "فرسان الفولاذ" في حي الزيتون بمدينة غزة، و"عنكبوت زجاجي"، "بوابة حديد"، "قوس في السحاب"، رموز مراحل حرب التطويق والإبادة الثلاث على رفح ومخيماتها[10]، التي أطلق عليها يوسي سريد زعيم حزب ميرتس سابقاً، عضو الكنيست راهناً "المعركة في رفح جريمة حرب"[11].

سلَّم شارون بما فرضته حركة المقاومة منذ عام 1967 حتى يومنا والانتفاضة الجديدة، والنهوض النسبي للجماهير العربية "لا يمكن إدامة الاحتلال إلى الأبد"، لا يمكن احتلال شعب إلى الأبد. وأضاف: "حان الوقت لتقسيم أرض هذه البلاد"، وهذه أول مرة ينطق بها شارون زعيم قوى اليمين واليمين المتطرف، الأب الروحي للاستيطان، الداعية الذي أمضى سنين عمره بالحروب وأنهار الدماء، والادعاء بأن "أرض إسرائيل على كامل أرض فلسطين"، بل أكثر من ذلك إذا أمكن تحقيق ما جاء

(10) جريدة معاريف الإسرائيلية، 19 أيار/ مايو 2004.

(11) جريدة يديعوت، 19 أيار/ مايو 2004.

في نظريات جيبوتنسكي الأب الروحي لمعسكر اليمين، التي تمد الخارطة إلى الأراضي الأردنية، وشيء من الأطماع البراغماتية تجمع عليها أحزاب اليمين واليسار الإسرائيلي الصهيوني في الجولان، وقبلها كان شيئاً من هذه الأطماع في سيناء[12].

أضاف شارون: "حان الوقت لتقسيم هذه البلاد بين الشعبين الفلسطيني والإسرائيلي". هذا جديد أنتجه فشل كل حروب التطويق والإبادة الإسرائيلية على الثورة الفلسطينية المعاصرة، جديد فرضته الانتفاضة الجديدة على المجتمع الإسرائيلي بكل مكوناته. رأي عام، أحزاب، وجنرالات عساكر وجنرالات سياسة.

التفاعلات والتراكمات لم تقف عند هذه الحدود، بل امتدت إلى صلابة فلسطينية ميدانية، متماسكة، في إطار اللجنة العليا للانتفاضة والمقاومة المشكلة بالضفة الفلسطينية وقطاع غزة، الوحدة الميدانية للانتفاضة، أي الوحدة من الجميع وبين الجميع ضد الاستيطان والاحتلال. والتفاعلات العربية الشعبية المعلومة من المحيط إلى المحيط، التفاعلات الحاكمة العربية من قمة القاهرة 21 أكتوبر/ تشرين الأول 2000، إلى عمان مارس/ آذار 2001، إلى بيروت مارس/ آذار 2002، إلى قمة شرم الشيخ الأخيرة عشية الغزو الأمريكي للعراق، إلى قمة تونس 23 أيار/ مايو 2004. هذه التفاعلات أعطت قرارات قمم عربية، تجاوزت الحلول الإسرائيلية ـ الأمريكية، بل تجاوزت نظرياً وبخطوات أولية من الممارسة العملية الحلول الأمريكية ـ الإسرائيلية لقضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ودعت إلى التماس مع قرارات الشرعية الدولية، عبرت عن هذا بوضوح بقرار "مبادرة السلام العربية" المقرة بقمة بيروت.

لم تقف التفاعلات التي فعلتها الانتفاضة عند مساحة الحدود الإقليمية، بل تجاوزتها إلى الحدود الدولية، وكانت البداية على يد الاتحاد الأوروبي الذي وضع الصيغة الأولى "لخارطة الطريق"، ثم رؤية بوش لدولتين 2002/6/24: دولة فلسطين ودولة إسرائيل على أرض فلسطين التاريخية، على الأراضي المقدسة، بعدها قرار مجلس الأمن لأول مرة منذ عام 1947 رقم 1397 الداعي لدولتين على أرض فلسطين، دولة فلسطين بدءاً من الأراضي المحتلة عام 1967، ولم ينص القرار على العودة إلى ما وراء خطوط 4 يونيو 1967، لكنه أقر لأول مرة بعد خمسة وخمسين سنة بحق الشعب الفلسطيني في دولة مستقلة. هذه السيادة المعطَّلة منذ مطلع القرن

(12) مستوطنات الجولان وسيناء (مدينة يميت)، محاولات اقتطاع طابا من سيناء.

العشرين[13]، وبالإجماع بما فيه موافقة الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا الذي أدى إلى سلسلة التداعيات الدولية التي عبرت عن نفسها بثلاثة صيغ من "خارطة الطريق"، رست بصيغتها المعروفة والمعلنة في 20 ديسمبر/ كانون أول 2002، بعد أن تأجل إعلانها إلى 29 إبريل/ نيسان 2003 ثلاث مرات، المرة الأولى تحت ضغط شارون إلى ما بعد الانتخابات المبكرة، حتى لا تؤثر على الرأي العام داخل "إسرائيل" في توسيع معسكر السلام الداعي إلى ضرورة حلول سياسية تتقارب مع قرارات الشرعية الدولية، والمرة الثانية لما بعد تشكيل حكومة شارون الائتلافية، والمرة الثالثة إلى ما بعد غزو واحتلال العراق بإصرار من الإدارة الأمريكية.

الآن نحن أمام "خطة الطريق"، فخطة الطريق كانت لهذا، ولم يكن ممكناً بدون الانتفاضة والمقاومة أن تأتي خطة تحاول "تدويل" القضية الفلسطينية من جديد، وتحاول مقاربةً ما مع قرارات الشرعية الدولية وليس تطابقاً مع قرارات الشرعية الدولية.

وعليه كل هذه التطورات لم تكن ممكنة إلا بالانتفاضة ودعم الانتفاضة، و"الاستعصاء" الذي وضعت به الانتفاضة مجموع قضايا الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، في إطار يتجاوز الحلول الإسرائيلية ـ الأمريكية، والأدق بصيغتها الأمريكية ـ الإسرائيلية.

أمام مجموع هذه التطورات، أطلَّت علينا عملية "الهدنة" مرتين: المرة الأولى قبل الانتخابات الإسرائيلية المبكرة شباط/ فبراير 2003، وكان ينبغي علينا أن نقدم برنامجاً سياسياً موحداً، وهدنة لفترة زمنية تمتد إلى ما بعد وقوع الانتخابات الإسرائيلية، بأمل التأثير على الرأي العام داخل "إسرائيل" في توسيع المعسكر الداعي إلى المقاربة مع قرارات الشرعية الدولية (جناح حمائم حزب العمل، حزب ميرتس، حركة السلام الآن، الأمهات بلا حدود، اتجاهات فكرية وسياسية في صف من الكتاب والأدباء والمؤرخين الجدد وجنرالات احتياط)، وفي تقليص حجم الفوز لقوى اليمين واليمين المتطرف. لكن برنامج غزة، برنامج القواسم المشتركة السياسي الذي توصلنا إليه في

(13) نايف حواتمه: "أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟" الفصل الرابع: "فلسطين... السيادة المعطَّلة"، ص151 ـ 226، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ـ عمان/ الأردن، دار المسار/ رام الله ـ فلسطين، دار الأهالي/ دمشق ـ سوريا، دار بيسان/ بيروت ـ لبنان، الطبعة الثانية. دار مركز المحروسة للنشر والمعلومات/ الطبعة المصرية/ القاهرة.

آب/ أغسطس عام 2002[14]، والذي ينص على قيادة وطنية موحدة وقانون انتخابات جديد نحو نظام برلماني ديمقراطي، لم يتم التوقيع عليه نتيجة تدخلات إقليمية عربية، تدخل مع حماس وتدخل مع عرفات (فتح)، حتى لا يجري التوقيع على هذا البرنامج الجديد، لأنه ينقل مجموع الحالة الفلسطينية خطوات نوعية سياسية وقيادية موحدة إلى أمام، ويضع سقفاً جديداً للعلاقات الفلسطينية ـ العربية، وهذا ما لا ترتاح له عديد الأنظمة العربية في المشرق العربي، وتلك التي والت أوسلو وسياسة الحلول الجزئية والمجزوءة، وعلى هذا تداعت "النصائح" لتبقى أيدي أصحابها وأيدي السلطة الفلسطينية خارج إطار "الموقف والمشروع الوطني الفلسطيني الموحد".

البرنامج الموحد ووقوف جميع قوى الانتفاضة والمقاومة على أرضية القواسم المشتركة وإعادة بناء الوحدة الوطنية السياسية يحمل في طياته تقييداً لحركة الأنظمة العربية التي عطلت التوقيع على الاتفاق، وتقييداً لجهودها في إعادة الجسور مع السياسات الأمريكية في المنطقة. ووحّدَهُ البرنامج الموحد يمكننا من شق طريق لتجاوز "الاستعصاء" بالبناء على ما أنجزته الانتفاضة نحو سلام الشرعية الدولية، بعيداً عن الحلول السياسية المبنية على حدود أوسلو وسياسات الخطوة خطوة.

ولكن للأسف بعد مئات جولات الحوار الوطني الشامل تغلبت مرة أخرى المصالح الإقليمية العربية الحاكمة، والطفيلية والفئوية الضيقة الأنانية عند أهل السلطة الفلسطينية، وآخرين، على المصالح الوطنية الرئيسية الفلسطينية والمصالح العربية العليا المشتركة والاستراتيجية، إنه ذات المرض الخبيث المزمن الذي كثيراً ما رافق مسار وانتكاسات القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية منذ مطلع القرن العشرين حتى يوم الناس هذا.

تعلق الحوار الوطني إلى كانون الثاني/ يناير 2003، عندما باتت الانتخابات الإسرائيلية المبكرة على الأبواب. تدخلت مصر ـ القيادة المصرية ـ بالدعوة إلى حوار فلسطيني ـ فلسطيني في محاولة للوصول إلى برنامج سياسي موحد، إلى قيادة وطنية فلسطينية موحدة، وإلى هدنة. وهذا ما تضمنته الورقة المصرية التي طروحت على الحوار بتضمينها دعوة إلى هدنة لمدة عام[15]، بهدف الاستجابة لضرورة محاولة التأثير على العملية الانتخابية بإسرائيل. ومن جانبنا في الجبهة الديمقراطية تقدمنا بعدة مشاريع

(14) برنامج غزة، الفصل السادس، وثيقة رقم 1.

(15) ورقة العمل المصرية، الفصل السادس، وثيقة رقم 2.

مترابطة "القواسم المشتركة، قانون انتخابات جديد، يؤسس لنظام برلماني ديمقراطي، وكل هذا شروط نجاح الممانعة الفلسطينية وصولاً إلى إسقاط أوهام الحسم العسكري الإسرائيلي. بهذا تفعل الانتفاضة فعلها وتحاصر معسكر اليمين المتنامي داخل إسرائيل.

هذه الجولة من حوار القاهرة فشلت لأنها لم تتمكن من البناء على برنامج غزة، والتطورات الجارية، وصولاً لمكاسب جديدة فلسطينية شرطها برنامج سياسي جديد وموحّد وقيادة وطنية موحدة.

تداعيات خارطة الطريق... تدويل الصراع:

بإعلان خارطة الطريق في 29 نيسان/ إبريل 2003، تكثفت الجهود الدولية والعربية، فضلاً عن ضرورات صياغة موقف فلسطيني موحد بشأن "الهدنة" ووقف إطلاق النار على جانبي خط الصراع، ومرة أخرى ضاعت فرصة إعلان موقف فلسطيني موحد ينتج مكاسباً لشعب فلسطين، وجاء إعلان وقف إطلاق النار في 29/ 2003/6 من جانب واحد، الجانب الفلسطيني، وبإعلانات منفردة بدأت بإعلان مشترك بين حماس والجهاد ثم الجبهة الديمقراطية وفتح، أما الشعبية فأعلنت أن وقف إطلاق النار لا يعنيها ولكنها تلتزم الموقف الذي تتخذه فصائل المقاومة، وتمت الإعلانات منفردة وبمواقف سياسية متباينة، وهكذا ضاعت فرصة أخرى لتوظيف هذه الخطوة إقليمياً ودولياً، بالضغط لوقف إطلاق نار متبادل على الجانبين، والارتقاء بالخطوة نحو سياسة فلسطينية موحدة.

شارون تعاطى مع الهدنة بسياسة "الباب الدوار" بعيداً عن الالتزامات التي وردت بخارطة الطريق في المرحلة الأولى. سياسة الباب الدوار من قضايا "الانسحاب إلى ما وراء خطوط 28 أيلول/ سبتمبر 2000، تفكيك المستوطنات التي بنيت، بدءاً من آذار/ مارس 2001" في زمن حكومة شارون الأولى، سياسة الباب الدوار بشأن "الأسرى والمعتقلين"، ويجزئ المجزأ، لماذا؟ لأنه يضغط على حكومة السلطة الفلسطينية من أجل ألا تكون الهدنة وقفاً لإطلاق النار فقط، بل أن تكون المدخل لتفكيك البنية التحتية لفصائل المقاومة الفلسطينية المسلحة، أي الأجنحة العسكرية لكل من: الجبهة الديمقراطية، الشعبية، حماس، الجهاد، فتح، ونزع سلاح هذه الفصائل الخمسة تحت عنوان "تفكيك البنية التحتية للإرهاب"، وبتعبير رئيس حكومة السلطة حينذاك محمود عباس/ أبو مازن الإبقاء على (السلاح المشروع) سلاح السلطة ومصادرة

(السلاح غير المشروع) سلاح المقاومة، متجاهلاً في ذلك مسار المقاومة التاريخي، فضلاً عن تنكره لتاريخ الفصيل الذي ينتمي له، أي حركة فتح. وما زال شارون حتى يومنا هذا يواصل استثمار التعارضات في الصف الفلسطيني وبين فصائل المقاومة والسلطة، ويكثف الضغط "بضرورة" انتقال السلطة إلى تفكيك البنية التحتية ونزع سلاح المقاومة.

قوى الانتفاضة تحفر على الأرض خنادق تجاوز الوضع العصيب الذي يحاول مرة أخرى بضغوط أمريكية وبإصرارات شارونية سياسية ودموية، تحويل خارطة الطريق إلى خارطة بمفهوم إسرائيلي ـ أمريكي. أمريكا تحاول أن تحولها إلى مفهوم أمريكي ـ إسرائيلي، بينما الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة، يريدونها بمفهومها المنصوص عليها، أي للتنفيذ والتطبيق وليست مفتوحة للتفاوض على ضوء الأربعة عشر تعديلاً، التي قدمتها حكومة شارون، واستوعبت حكومة الإدارة الأمريكية ثلاثة عشر منها، على أن يتم الأخذ بها أثناء عملية الأداء، أي أثناء عملية التطبيق لخارطة الطريق.

وعليه نلمس مرة أخرى، ان الصراع يدور عملياً بين خطط طريق متعددة، فخارطة الطريق حمَّالة أوجه على إيقاع مسار الأداء: مفهوم إسرائيلي ـ أمريكي، ومفهوم أمريكي ـ إسرائيلي يجعل منها إطاراً فضفاضاً مفتوحاً أمام التعديلات، ومفهوم الرباعية الدولية الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة الذي يرى فيها خطة للتطبيق والتنفيذ، وليس فتحاً للتفاوض واستيعاب النقاط الثلاثة عشر.

في الحركة الفلسطينية عدة خرائط للتعامل مع خارطة الطريق: خارطة تقبل بها كما هي بدون تحفظات، كما أعلن عرفات وحكومات السلطة الفلسطينية. خارطة تقول نحن لسنا معنيين بأي من الحلول السياسية في الراهن والقريب والمتوسط، لسنا معنيين بأي مفاوضات من حيث المبدأ، يتبناها الاتجاه السياسي الديني، وتدعو إلى هدنة قصيرة أو طويلة لعشرة أو لعشرين سنة، مقابل انسحاب إسرائيل من الأرض المحتلة عام 1967، كما أعلن ذلك غير مرّة مؤسس حماس الشيخ ياسين، وتحت شعار "فلسطين وقف إسلامي". وفي هذه السياسة عودة إلى ما قبل برنامج الإجماع الوطني، البرنامج الوطني المرحلي للثورة والشعب وائتلاف منظمة التحرير (1974)، وعودة إلى ما قبل قرارات قمة الرباط العربية (نوفمبر 1974) وقرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بحق شعب فلسطين بتقرير المصير والدولة المستقلة وحق عودة

اللاجئين، وإدارة ظهر للحلول السياسية والصراع المحتدم عليها منذ هزيمة حزيران/ يونيو 1967 والقرار الدولي 242، ونهوض المقاومة الفلسطينية العاصف رداً على، وبديلاً عن، هزيمة يونيو، مروراً بحرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية، إلى حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، احتلال جنوب لبنان 1978، غزو لبنان 1982، اتفاق عمان 1985، حرب الخليج الثانية 1991، مؤتمر مدريد تشرين الأول/ أكتوبر 1991، الانتفاضة المغدورة باتفاقات أوسلو، الانتفاضة الجديدة وحتى يومنا هذا.

وخارطة طريق وطنية تنطلق منها الثورة وفي الميدان منذ يونيو 1967، تعلن أن فلسطين "وقف وطني، قومي، إسلامي، مسيحي"، وعليه نخوض "الصراع بسلاح السياسة وسياسة السلاح" دفاعاً عن الوطن. مرحلة بعد مرحلة حتى لا تضيع فلسطين كما ضاعت الإسكندرون مثلاً في 1939 (الفارق أقل من عشر سنوات على نكبة فلسطين 1948)، وهذا ما قررته فصائل الثورة ومنظمة التحرير بالإجماع في حزيران/ يونيو 1974 بإقرار البرنامج الوطني المرحلي بعد 74 سنة من الضياع بالشعارات العامة. ومسار الصراع يشير بأن تنظيم الأخوان المسلمين في فلسطين التحق بالانتفاضة والمقاومة بعد عشرين سنة من الثورة المعاصرة، وتحديداً في أغسطس/ آب 1988 ومع الإعلان عن تشكيل حركة حماس، وهذا الاتجاه يدعو إلى إقامة دولة إسلامية في فلسطين، ولكنه أعلن مؤخراً قبوله لدولة فلسطينية على حدود 4 حزيران/ يونيو 1967 وأعلن بالمقابل استعداده لهدنة تطول لعشرة أو عشرين سنة مع "إسرائيل".

أما الخارطة التي نتبناها نحن في الجبهة الديمقراطية، نناضل في سبيلها، تقوم على الاشتباك اليومي مع هذه الطرق المتعددة لخارطة الطريق من أجل رفع سقفها باتجاه المقاربة مع قرارات الشرعية الدولية، وخارطة الطريق كما هي عليه لن تؤدي إلى فك "الاستعصاء"، غير صالحة لفك الاستعصاء، إلا بالارتقاء إلى قرارات الشرعية الدولية[16]، وهذا له شرطان فلسطيني و**عربي يراكمان** توازنات جديدة تفتح على **شرطين آخرين إسرائيلي ودولي**:

الشرط الأول فلسطيني: حتى يصبح ممكناً هذا، علينا أن نواصل الحوار من أجل:

(16) كتاب "خارطة الطريق... إلى أين؟"، قيس عبد الكريم، فهد سليمان، تيسير خالد، معتصم حمادة، دار التقدم العربي/ بيروت ـ لبنان، الدار الوطنية الجديدة/ دمشق ـ سوريا، الطبعة الأولى ـ نيسان/ ابريل 2004.

1 ـ أن نصل لبرنامج سياسي موحّد، قواسم مشتركة بيننا، بين جميع ألوان الطيف الإيديولوجي والسياسي الفلسطيني، الجميع إذا أمكن، وإذا ما أمكن بين الجميع الجميع، بين الكتل الاجتماعية والسياسية الأوسع ممثلة بقيادات الثورة ومنظمة التحرير وفصائل المقاومة الوطنية والديمقراطية التي حملت السلاح على امتداد أكثر من خمسة وثلاثين عاماً، واكتسبت وراكمت الكثير من الخبرة والنضج السياسي المتفاوت، أي فصائل منظمة التحرير الفلسطينية بالذات (فتح، الديمقراطية، الشعبية... الخ، الاتحادات الجماهيرية والنقابية، الشخصيات الوطنية).

2 ـ قيادة وطنية موحدة تنبثق عن هذا البرنامج السياسي الموحد.

3 ـ بناء حكومة ائتلاف وطني من جميع الفصائل والقوى التي تتوافق على هذا البرنامج السياسي الموحد، برنامج القواسم المشتركة، وعليه تتم عمليات الإصلاح الديمقراطي الشامل في مؤسسات السلطة والحكومة، وبناء نظام سياسي برلماني ديمقراطي جديد عملاً بإعلان استقلال فلسطين (المجلس الوطني الفلسطيني، دورة الانتفاضة، نوفمبر 1988)، حتى نعزز صمود الشعب والانتفاضة والمقاومة، لنفتح الطريق، ونحل "الاستعصاء" برفع سقف العملية السياسية على قاعدة قرارات الشرعية الدولية. هذا شرطها الفلسطيني الوطني، هذا الشرط سيسمح بالتأثير على الأوضاع العربية الحاكمة والشعبية باتجاه التطور الكبير إلى الأمام، لا أن نجد أنفسنا أمام نتائج أخطر كتلك التي تداعت بعد قمة شرم الشيخ الأمريكية ـ العربية (2003/6/3)، وبعد قمة العقبة الأمريكية ـ الإقليمية ـ السلطوية الفلسطينية ـ الشارونية (2003/6/4)، تحت شروط حكومة اليمين واليمين المتطرف الأربعة عشر على خريطة طريق اللجنة الرباعية الدولية.

الشرط الثاني عربي: حدود دنيا من التماسك والتضامن العربي تجاه هذا المسار سياسياً وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي، وعلى قاعدة الترابط بين الوطني والقومي دولاً وشعوباً، وبوسائل النضال الممكنة، وفي المقدمة وقف كل اشكال العلاقات الدبلوماسية، السياسية، الاقتصادية، والتجارية مع حكومة أريئيل شارون حتى تنزل عند قرارات الشرعية الدولية. وإعادة بناء العلاقات العربية ـ الأمريكية تحت سقف معادلة

جديدة "المصالح الكبرى الأمريكية مقابل المصالح الكبرى العربية، وخاصة حل قضايا الصراع العربي والفلسطيني الإسرائيلي في إطار "مبادرة السلام العربية" و"تنفيذ قرارات الشرعية الدولية".

إن إنجاز الشرطين الفلسطيني والعربي يفتح على الشرطين الآخرين: شرط التأثير في صفوف الرأي العام الإسرائيلي، وتوسيع المعسكر الداعي للخروج من "الاستعصاء" باتجاه المقاربة مع قرارات الشرعية الدولية، ومحاصرة قوى اليمين واليمين المتطرف بأطواق "قوى السلام، والأمهات بالسواد، الأمهات بلا حدود"، "حركة أربع أمهات ـ حركة شوفي للانسحاب من غزة" داخل "إسرائيل"[17]، وتنمية رأي عام إسرائيلي أكثر فأكثر باتجاه السلام المتوازن، كما وقع بالانسحاب من جنوب لبنان المحتل عملاً بقرار الشرعية الدولية 425. الآن الرأي العام بالانتخابات ينتخب قوى اليمين واليمين المتطرف، بينما بالسياسة، بكل الاستفتاءات مع شعارات اليسار الصهيوني ممثلاً بحزب العمل وميريتس[18]، ولا نقول اليسار بل اليسار الصهيوني، فلا جامع بين خط اليسار والخط الصهيوني التوسعي (لكن هكذا توصيفات الخارطة الفكرية السياسية الإسرائيلية). إن الخروج من دوامة هذه المفارقة يتطلب الدفع إلى الأمام بالمواقف الإسرائيلية "اليسارية" الداعية إلى المقاربة مع قرارات الشرعية الدولية.

إن التطور بهذا الاتجاه على هذه المحاور الثلاث يكفل "توليد تداعي دولي" يمثل الشرط الرابع وذلك بتمكين الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة من الفعل والتأثير الضاغط على الإدارة الأمريكية حتى يجري الاحتكام للشرعية الدولية والرقابة الرباعية الدولية على العملية السياسية والتفاوضية، وإرسال قوات حماية ومراقبة دولية إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، لأن العملية محصورة منذ مؤتمر مدريد (أكتوبر 1991)، اتفاق أوسلو (1993)، المفاوضات العشرية الأخيرة، وحتى الآن بالإدارة الأمريكية وتفاهماتها مع "إسرائيل".

(17) معاريف، 14 أيار/ مايو 2004.

(18) جريدة يديعوت/ معهد داحف، استطلاع "الخروج من طرف واحد من غزة 71 ٪ مع، 24٪ ضد (14 أيار/ مايو 2004). جريدة معاريف/ معهد تلسيكر، استطلاع: الخروج فوراً من غزة بتسوية أو من طرف واحد 79٪ مع، 18٪ ضد، 14 أيار/ مايو 2004.

تدويل الصراع... خطوة إلى أمام:

تدويل الصراع كما تناسل الحال في جنوب لبنان أثناء وجود قوات الاحتلال، قوات طوارئ دولية تحت إدارة الأمم المتحدة، ولجنة خماسية دولية ـ إقليمية من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، لبنان، سوريا، إسرائيل، تجتمع بانتظام لرقابة تنفيذ تفاهم نيسان/ إبريل 1994 وصولاً لتنفيذ قرار الأمم المتحدة 425 في 20 أيار/ مايو 2000، ورحيل الاحتلال إلى خطوط الهدنة لعام 1949، ورسم "الخط الأزرق" للحدود على يد الأمم المتحدة تنفيذاً للقرار الأممي 425. قوات أمم متحدة في الجولان، في سيناء قوات متعددة الجنسيات، وكما وقع في البوسنة، كوسوفو، تيمور الشرقية، ومناطق بؤر صراع إقليمية في أفريقيا.

إن عملية تدويل الصراع كانت ولا زالت عملية مرفوضة نظرياً وعملياً من كل حكومات إسرائيل فقط، لأن التدويل على الأرض يدفع إلى التدويل بسقف قرارات الشرعية الدولية ومرجعية ورقابة الأمم المتحدة، والبحث عن حلول بسقف الشرعية الدولية، وقد استخلصت دولة "إسرائيل" التي قامت بقرار دولي الدرس الكبير، وعليه تخشى تدويل القضية الفلسطينية وترفض قرارات الأمم المتحدة، كما ترفض قوات ومراقبة دولية بما فيه رقابة اللجنة الرباعية الدولية التي تنص عليها "خارطة الطريق".

بعد أسابيع فقط من إعلان "خريطة الطريق" (2003/4/29) وصلت إلى مفترق طرق، وهذا هو الوضع الراهن بالضبط الذي رست عليه وعنده خارطة طريق طرق وليست خارطة طريق واحدة، وعليه فإن فك "الاستعصاء" يعتمد على حركة الشروط الأربعة وتطورها، وإلا فلن يفك "الاستعصاء".

إن شعب الأرض المحتلة راكم بلحمه ودمه من التجربة والوعي السياسي، كما أن الانتفاضة والمقاومة بات لها من الخبرة بعد اغتيال الانتفاضة الكبرى، ألا تغتال من جديد، فبات من الاستحالة إنتاج عملية اغتيال سياسية للانتفاضة الراهنة، بعد أن فشلت كل عمليات الاغتيال الدموية بحروب التطويق والإبادة، عمليات الاجتياح من "السور الواقي، الطريق الحازم"، وإعادة احتلال كل المدن والقرى والمخيمات بالضفة الفلسطينية، إلى الاجتياحات والاغتيالات، وعمليات "فرسان الفولاذ" في حي الزيتون شرق مدينة غزة، وعمليات "عنكبوت زجاجي"، "بوابة حديد"، "قوس في السحاب" خطة مراحل التطويق والإبادة الثلاث في رفح جنوب قطاع غزة، حيث تدير حرب

الدمار فرقة عسكرية كاملة في الميدان معززة بالطيران[19]، وقد انقلب فيها السحر على الساحر المحتل بفضل الدفاع الشجاع لفصائل المقاومة على الأرض وفي الميدان، الذي هشم دبيب كل التكنولوجيا العسكرية وفنونها الإسرائيلية ـ الأمريكية، وعليه تعلم شعبنا الدروس الجديدة بلحمه ودمه، كما تعلم في الوطن والشتات دروس صفقة اغتيال الانتفاضة الكبرى مقابل إعلان اتفاقات أوسلو، بأمل شق طريق حلول شاملة متوازنة، تعلم الشعب بتجربته الملموسة على مساحة عشر سنوات مرة عجفاء، ألا يعاد إنتاج الاغتيال السياسي الذي وقع للانتفاضة الكبرى 1987 ـ 1993[20].

صمود الانتفاضة يكشف من جديد أن كل حروب التطويق والإبادة المسلحة الشاملة الإسرائيلية، وحروب التطويق والإبادة على يد الدواخل العربية (العسكرية والسياسية)، وحروب حلول الخطوة خطوة، الجزئية والمجزوءة، لم تتمكن من الثورة والمقاومة على امتداد أربع عشريات من السنين، والآن حروب الإبادة الدموية الصهيونية التوسعية لن تتمكن من اغتيال الانتفاضة، والاغتيال السياسي لا يمكن إعادة إنتاجه كما وقع مع الانتفاضة الكبرى، لكن حتى نعزز عوامل النصر بشرطه بقرارات الشرعية الدولية، علينا أن نؤمن شرطه الوطني التوحيدي الفلسطيني، ونسهم بشرطه العربي التضامني بحدوده الدنيا، وبحدود تتسع في صفوف الشعوب العربية. هذا الذي يفتح على شرطه في الداخل الإسرائيلي، وعلى التدويل الفعلي، ليس فقط في إطار القرارات بل في إطار الرقابة والتوازن والتنفيذ، وفي إطاره على الأرض بقوات دولية ورقابة مشتركة من الرباعية الدولية "الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة بجانب الولايات المتحدة"، فضلاً عن ضغوط المجتمع الدولي دولاً وتيارات في صف الشعوب.

الانتفاضة... ومسار المرحلة:

في سياق المرحلة والمسلسل التاريخي الاستراتيجي، انطلق التيار الوطني الديمقراطي، التقدمي واليساري، في صفوف الثورة والعملية الوطنية الفلسطينية جامعاً بين "سلاح السياسة وسياسة السلاح" في كل مرحلة من مراحل المسلسل التاريخي

(19) معاريف، مصدر سبق ذكره، 19 أيار/ مايو 2004.

(20) نايف حواتمه "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، مصدر سبق ذكره، فصل الانتفاضة المغدورة، ص147 ـ 183.

على طريق الحل التاريخي العادل والديمقراطي للقضية الفلسطينية، والمسألة الإسرائيلية التي قامت على أرض فلسطين التاريخية، وصولاً إلى مرحلة بناء دولة فلسطين الديمقراطية الموحدة على أرض فلسطين التاريخية بكل سكانها من العرب واليهود، وهذا غير ما طرحته منظمة فتح "دولة فلسطينية واحدة للمسلمين والمسيحيين واليهود"، نحن في التيار الديمقراطي لم نأخذ بهذا الحل الطائفي، المذهبي، اللاديمقراطي، والذي لا يستند ولا يقود إلى "المساواة في المواطنة"، وكذلك حال ما يجري اليوم في "إسرائيل" من اضطهاد قومي ومن تمييز أثني وطائفي بين اليهود والعرب انطلاقاً من قوانين "يهودية وصهيونية الدولة"[21]. وحال ما يجري في عديد المجتمعات العربية انطلاقاً من عوامل اثنية ودينية وطائفية شواهد صارخة على تمزيق نسيج المجتمع من داخله، فضلاً عن غياب الديمقراطية ومصادرة المساواة في المواطنة في عديد الأقطار العربية.

قدمنا ونواصل دائماً مشروع الحل التاريخي "دولة ديمقراطية موحدة لكل سكانها من العرب الفلسطينيين واليهود الإسرائيليين" حتى لا ندخل بتفكيك مجتمعاتنا والمجتمع المرنو له قادماً ولاحقاً، إلى مجتمع متشظي عرقياً ومذهبياً وطائفياً، وما يتولد عن هذا من تجديد الحروب والصراعات الإثنية، العرقية، المذهبية والطائفية، ولذلك ندفع مرحلة بعد مرحلة نحو دولة ديمقراطية موحدة لكل سكانها على قاعدة "المساواة في المواطنة" بدون تمييز في العرق والجنس والدين والمذهب، أوبين الرجل والمرأة.

ثانياً: لإنجاز هذه العملية التاريخية، اندفعنا جميعاً ـ شعب فلسطين، أقطار الطوق (مصر، الأردن، سوريا، لبنان)، كل شعوب الأمة العربية ـ منذ البداية نحو حلم وطني، ثوري، قومي، تقدمي، نبيل، جميل، عادل ومحق، يقول بأن علينا أن ننجز هذه المرحلة وهذه العملية الاستراتيجية بحرق مراحلها، أي أن ننجزها بمرحلة واحدة بضربة واحدة بدلاً من مراكمة النقاط، اختزالاً لآلام الشعوب وعذابات الروح، وهذه العملية سكننتا جميعاً أربعة وسبعين عاماً حتى عام 1974.

(21) هآرتس الإسرائيلية "في إسرائيل 135 هوية قومية في سجل الهوية ليس بينها "الهوية ـ إسرائيلي"، وعليه أقام 38 مفكر وسياسي دعوى قانونية طالبوا فيها السماح بوضع هوية قومية" إسرائيلي" لمن يطلب ذلك على هويته وجواز سفره. وردت النيابة العامة على الدعوى القانونية بأن "تسجيل قومية "إسرائيلي" في الهوية تآمر على الدولة"، 19 أيار/ مايو 2004.

المشروع الصهيوني الاستيطاني أخذ بسياسة المراحل، وكما يقول بن غوريون "دونماً بعد دونم وشجرة بعد شجرة"، إلى أن أنجز قيام الدولة عام 1948، وبعدها بنى دولة إقليمية عظمى توسعية بالحروب والتحالفات مع الدول الاستعمارية والتقاطعات مع السياسة الأمريكية منذ قيام دولة إسرائيل حتى يومنا.

على الضفة الأخرى فلسطين، الأمة العربية، قوى السلام المحدودة في المجتمع الإسرائيلي، الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية، قوى التحرر العالمية، قوى السلام العالمية، قوى الطبقة العاملة والتقدم والديمقراطية في أوروبا وبلدان المركز الرأسمالي المتطور، 74 سنة لم نتمكن معاً على إنجاز الحل العادل والديمقراطي بحرق المراحل، وعليه كان يجب أن نفك الاستعصاء، إذا لم نفكه تنتهي الثورة الفلسطينية بالاختناق في عنق الزجاجة، وفعلاً كانت مهددة بالاختناق قبيل وبعد حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، فحرب أكتوبر تمخضت عنها قرارات جديدة للأمم المتحدة، بالدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف بحضور الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية وحضور عربي وإسرائيلي حاكم: مصر، سوريا، الأردن، إسرائيل عملاً بآلية قرار مجلس الأمن الدولي 338، وشطب تمثيل الشعب الفلسطيني بالكامل من هذا المؤتمر بالاستناد إلى القرار 242 الصادر عام 1967، وشطب بذات القرار الشعب الفلسطيني شعباً ووطناً وحقوقاً وطنية محفورة عميقاً في تاريخ وحياة فلسطين المتواصل والذي لم ينقطع آلاف السنين. فالقرار 242 يتكلم عن الصراع العربي ـ الإسرائيلي بحدود أراضي 1967، بالإضافة لحل مشكلة اللاجئين دون تحديد من هم اللاجئين، بالإضافة لحدود آمنة معترف بها "لإسرائيل". الشعب الفلسطيني لا حضور له في القرار 242. تكرر هذا بالقرار 338 الناتج عن حرب أكتوبر، وبالتالي أصبحت الثورة الفلسطينية في حالة اختناق، بين إمّا وإمّا، أما الاندثار وقد كان الجو مهيئاً لطبخه يجري من خلالها اغتيال كل القضية جراء عملية مشتركة "رسمية عربية ـ إسرائيلية" عملاً بمؤتمر جنيف المنصوص عليه، برعاية كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وإما استخلاص استراتيجية مرحلية جديدة لتجاوز "عنق الزجاجة".

في سياق التداعيات والتطورات الفلسطينية، العربية، الدولية، الإسرائيلية، وحركة موازين القوى على مساحة القرن العشرين، أعدنا فحص كل الموقف المرحلي باتجاه الاستراتيجية الموصلة لدولة ديمقراطية موحدة على أرض فلسطين، بادرنا نحن في الجبهة الديمقراطية قبل حرب أكتوبر/ تشرين أول 1973، وتحديداً في آب/ أغسطس

1973 إلى بلورة البرنامج الوطني المرحلي الجديد، برنامج تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة، وتقدمنا به لشعبنا بكل تياراته الفكرية والسياسية، وكل فصائل المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الإطار العربي والدولي، وشرعنا بخوض معركة إيديولوجية وسياسية وجماهيرية عريضة فلسطينياً وعربياً ودولياً على قاعدة المراحل في النضال، طالما أننا غير قادرين على إنجاز هذه العملية الاستراتيجية بمرحلة واحدة. علينا أن ننجزها بالنقاط أي بالمراحل[22].

إن شرط الفتح على دولة ديمقراطية موحدة بهذا المنظور الاستراتيجي، أن ننجز في المرحلة الراهنة المتواصلة الصراع على امتداد الأربعة وسبعين سنة التي جرت، ومن النكبة إلى عام 1974 هو أن نقدم برنامجاً جديداً مشتقاً من هذه الرؤية الاستراتيجية الشاملة، البرنامج الجديد يدعو لحل مرحلي يقوم على دولة فلسطين بحدود 4 يونيو/ حزيران 1967، عاصمتها القدس العربية، وضمان حق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم عملاً بالقرار الأممي 194 مقابل السلام، و"التسوية السياسية المتوازنة في ختام هذه المرحلة". إنه البرنامج المشتق من تجربة 74 عاماً في الصراع، بينما الشعارات العامة الوطنية والقومية، والدينية السياسية، لا تقدم حلولاً ملموسة، عملية، تستند إلى حركة موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية، وتفعل لتطويرها وصولاً إلى إعادة بناء الهوية والكيانية الفلسطينية الغائبة كلياً بعد نكبة 1948، والمعطّلة على امتداد النصف الأول من القرن العشرين، بل وحتى يومنا، بينما المشروع الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني زحف على أرض فلسطين وصولاً إلى الدولة عام 1948، وواصل بعدها التوسع مرحلة بعد مرحلة، دونماً وفداناً بعد دونم وفدان، شجرة بعد شجرة كما يقول بن غوريون، أعمدته الأربعة: الهجرة، الاستيطان، الأرض، تهويد العمل.

برنامج بناء دولة فلسطين في حدود 4 حزيران/ يونيو، وحل مشكلة الشعب اللاجئ بالعودة عملاً بالقرار 194، هو الذي يشكل القاعدة الفعلية للشعب الفلسطيني وكل قوى التحرر والتقدم العربي، ولكل من هو حريص على حق الشعوب بتقرير المصير والعدل والديمقراطية وحقوق الإنسان في العالم. يقدم القاعدة في إطار سلام متوازن للانتقال إلى المرحلة اللاحقة الثانية، هذا الحل وليد ميزان القوى التي تتشكل

(22) نايف حواتمه، قيس عبد الكريم: "البرنامج الوطني المرحلي.. 1973 ـ 1974، صراع ـ وحدة في المقاومة الفلسطينية"، دار التقدم العربي/ بيروت ـ لبنان، الدار الوطنية الجديدة/ دمشق ـ سوريا.

بهذا المسار. الحل العادل والديمقراطي وحده الذي يفتح على دولة ديمقراطية على أرض فلسطين التاريخية لكل سكانها من اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين، وبالتأكيد الدولة حالة ذاك، لا يمكن إلا أن يكون مصيرها مرتبطاً بمصير الأقطار المجاورة، وبتعبير آخر بعملية اتحادية مع الجوار العربي لها، فنحن أبناء جيل من أجيال المشروع النهضوي الحديث: الوطني والقومي التوحيدي العربي العصري والديمقراطي. هذا المشروع الذي انتكس على امتداد قرنين من الزمان، ولا زال غير قادر على أن يتقدم إلى الأمام بهذا الاتجاه بخطوات جادة ملموسة، مترابطة مرحلة مرحلة، تنتج هذه العملية الاستراتيجية.

علينا أن نلحظ جميعاً، ونحن من الجيل الذي بنى العلاقة الجدلية بين الوطني والقومي وتحت سقف "وحدة الطاقات العربية هي الطريق إلى فلسطين"، بعد أن طمست ثلاثة أجيال عربية منذ مطلع القرن العشرين دور شعب فلسطين الوطني المباشر نحو قضيته الوطنية لصالح الفعل القومي في الإطار القومي العربي العام، ولذلك وجدنا من موقع جدلية العلاقة بين الوطني والقومي وبحق في الجمهورية العربية المتحدة الأفق الذي يفتح على تجميع الطاقات العربية باتجاه فلسطين.

بعد انهيار وحدة الجمهورية العربية المتحدة بدأ التململ في صفوفنا نحن الوطنيين الديمقراطيين الثوريين والقوميين والتقدميين والتململ في صفوف مجموع نخبنا الفلسطينية، للبحث عن مكان في الصراع لشعب فلسطين، أي استعادة الدور الوطني وربط الوطني بالقومي العربي.

وعلينا أن نلاحظ أن منظمة التحرير تشكلت عام 1964، بعد الانفصال على يد القوى الطبقية القديمة السورية والعربية الإقليمية، وأخطاء دولة الوحدة، بفصل وحدة الجمهورية العربية المتحدة عام 1961، وأن نلحظ بداية نهوض المقاومة الفلسطينية تأخر إلى عام 1965، وأن النهوض العاصف والجماهيري للمقاومة الفلسطينية سنة 1967 تدفق بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967. وعليه أعدنا تصحيح عملية تاريخية مداها الزمني طال أكثر من خمسة وستين من السنين، بطمس الوطني الفلسطيني لصالح المشروع القومي العربي والسياسي الديني العام، إن وضع كل القضية الفلسطينية بيد الدول العربية والمسلمة أول خمسين سنة أنتج النكبة الوطنية والقومية الكبرى عام 1948 والشتات الذي شمل 62٪ من الشعب العربي الفلسطيني، بينما تقدم المشروع الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني مراحل وصولاً لإقامة دولة "إسرائيل" والتوسع الذي

لم يتوقف حتى يومنا، وبالإضافة لذلك ستة وعشرين سنة بعد النكبة، أي ما مجموعه أربعة وسبعين سنة، ماذا كانت النتيجة؟ طمس هويته الوطنية وتاريخه الوطني، وإسقاط دوره في تقرير مصيره الوطني، طمسه بالقرار 242 وقبول كل الدول العربية والمسلمة به، طمسه بالقرار 338 وقبول كل الدول العربية والمسلمة فيه.

إذن علينا أن نعمل من أجل تصحيح المعادلة لنجمع بين الوطنية والقومية، بين حقوق شعب فلسطين الوطنية بتقرير المصير والدولة والعودة، وبين العمق العربي والدولي، نجمع بين البعد الوطني لشعب فلسطين وضرورته كما شعب مصر، شعب العراق، شعب سوريا، لبنان، الأردن، كما أي شعب آخر في البلاد العربية، بلدان القمم الإسلامية، والعالم المعاصر، وبين العمق القومي لتوحيد جميع الطاقات والقوى على الطريق إلى إنجاز هذه العملية المرحلية والاستراتيجية، يستعيد الشعب الفلسطيني دوراً متقدماً في المتاريس الأمامية في الدفاع عن هذه الحقوق الوطنية المترابطة مع الحقوق القومية باستعادة كل الأراضي العربية المحتلة عملاً بالقرارات الدولية.

من هنا أيضاً تأتي الإشارة إلى التمييز بين "إسرائيل أمر واقع"، وبين "حق إسرائيل بالوجود" كما ورد في الرسائل المتبادلة بين عرفات وراين في وثائق اتفاقات أوسلو (1993/9/9). وعلى رسالة اعتراف عرفات "بحق إسرائيل في الوجود" بنى شارون خطابه في قمة العقبة، وقدم وجود إسرائيل "حق تاريخي للشعب اليهودي"، مستذكراً في هذا الادعاء الميثولوجي التوراتي الذي يقول بالإصحاح 18 من الفصل 15 من سفر التكوين "بأن الرب أعطى لإبراهيم واسحق هذه الأرض من نهر مصر إلى نهر الفرات الكبير"، بنى عليه "يهودية الدولة وبأنها مهد الشعب (اليهودي)"، مع أن حركة ومسار التاريخ والجغرافيا، وتكوين الأمم والشعوب يتناقض مع إدعاء شارون والميثولوجيا الصهيونية، ويؤكد أن الذين يدينون باليهودية ينتمون إلى أثينات وقوميات متعددة كما الذين يدينون بالمسيحية، الإسلام، البوذية، الهندوسية... الخ أثينات وقوميات متعددة. الآن بالمشروع الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني يتشكل تكوين آخر من اليهودية الإسرائيلية ـ الصهيونية.

الأكثر استفزازاً كان خطاب بوش في قمة العقبة، الذي نزل عند الشرط الثالث عشر من شروط حكومة شارون لموافقتها على الخطوات المحددة بخارطة الطريق، عندما قال مسبقاً "بيهودية الدولة"، أي أعاد مرجعية القضية برمتها في الصراع إلى التاريخ

القديم الميثولوجي، تاريخ القبائل السحيق، الذي اندثر في كل العالم، وبهذا أسقط تاريخ تطور الشعوب وصولاً في العصور الحديثة إلى "الأمة الدولة"، وأسقط قرارات الشرعية الدولية التي تشكل المرجعية الدولية لحل الصراع على مساحة القرن العشرين حتى يومنا، وبهذا أسقط حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير، وحل المسألة الإسرائيلية في إطار دولة ديمقراطية موحّدة، أسقط حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، فأسقط قرار الأمم المتحدة 194، وأسقط حق مليون ونصف فلسطيني عربي داخل الخط الأخضر، بالمساواة في المواطنة، ورمى بهم في مهب الريح نحو المجهول، إلى الترانسفير الداخلي السياسي والاجتماعي، وربما الخارجي، بمزيد من الشتات الفلسطيني إلى أقطار اللجوء والشتات العربية والأجنبية.

لذا على الجميع التمييز بين "وجود الأمر الواقع" وبين "الحق في الوجود" ببعده التاريخي والأخلاقي والقانوني، وبين هذا وهذا "تتغير" كل خرائط الأمم والشعوب والدول في العالم المعاصر، وتختفي أمم ودول بكاملها عملاً بالإدعاء المثيولوجي، وعملاً بانحياز الرئيس الأمريكي بوش لشرط حكومة شارون "يهودية الدولة" و"مهد الشعب (اليهودي)"، ومنها الولايات المتحدة الأمريكية وعشرات الدول والأمم الحديثة التي تشكلت بعمليات الغزو الكولونيالي الاستيطاني الوافد من البلدان الأوروبية إلى الأمريكيتين واستراليا ونيوزيلندا.

ادعاء يهودية الدولة إدعاء مثيولوجي، وإذا أخذنا بالادعاءات الدينية، ففي العالم ثلاثة وثمانين ديناً تعترف بها الأمم المتحدة، عقدت لهم قمة في فاتحة الألفية الثالثة، بينها ثلاثة أديان إبراهيمية، أما عدد الأديان الغير إبراهيمية فيبلغ ثمانين ديناً، وبالتالي مليارين من البشر مسلمين ومسيحيين ويهود، وأربعة مليارات من البشر ليسوا من اتباع هذه الديانات الإبراهيمية (بوذية، هندوسية، كونفوشيوسيه، تاوية، أرواحية... الخ). هذا فضلاً عن مئات الأديان الأخرى التي لا تعترف بها الأمم المتحدة، ولسنا في هذا السياق بصدد ملفات علم الاجتماع الديني.

السؤال الكبير الذي يطرح نفسه ماذا عن مصير ثلثي البشرية الذين يدينون بغير الديانات الإبراهيمية؟ ومنهم المليارات في اليابان والصين والهند وجنوب شرق آسيا وأفريقيا السمراء وعلى مساحة قارات العالم.

إن معايير بوش وشارون تدخل البشرية في سلسلة من الحروب والمصائر البائسة في

الدنيا والآخرة لا تنتهي. وعليه، العودة إلى الميثولوجيا يعني إعادة تركيب كل العالم بما فيه وضع نهاية لأمم وشعوب: الولايات المتحدة، أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، استراليا، نيوزيلندا، لأن كل قبيلة من القبائل القديمة، والقبائل التي قبلها على الأرض، كل شعب من تلك الشعوب يقول هذه أرضي وله حق بالمعنى القديم، هذه أرضي بصراع لا ينتهي.

الولايات المتحدة نفسها أبادت خمسين مليون من الشعب الأصيل في الولايات المتحدة الأمريكية، هل لبقايا الهنود الحمر في يومنا حق تملك الولايات المتحدة ورحيل الشعب الأمريكي عنها عملاً بخطاب بوش؟. ودعونا نتذكر عندما هبط بابا الفاتيكان على أرض كوبا، الخطاب الأول الذي ألقاه قال "أنا أصلكم بالعام الخمسمائة لدخول الكاثوليكية إلى الأرض الأجمل"، أخذ الوصف عن كولمبوس، فرد عليه كاسترو على أرض المطار نفسه، "أن هذه الأرض التي تطأ عليها خسرت هي وأمريكا اللاتينية سبعين مليون من البشر، أبيدوا على يد الكلونيالية الاستيطانية الاستعمارية التي غزت هذه البلاد وهذه الشعوب".

بمنظار مشاريع الغزو الصهيوني الاستعماري الاستيطاني جاء الانتداب البريطاني بوعد بلفور (1917) وتداعياته وصولاً إلى إعلان وجود "إسرائيل" أمر واقع (1948)، ومشاريع الاحتلال التوسعية الصهيونية في أرض فلسطين والأقطار العربية المجاورة لا تتوقف.

وعليه نناضل في هذه المرحلة لمحاصرة وتطويق التوسعية الإسرائيلية تحت راية الانتفاضة والبرنامج الوطني المرحلي لإنجاز حق تقرير المصير والدولة المستقلة بعاصمتها القدس وحق العودة عملاً بالحق الوطني والقرارات الدولية، ونناضل على المدى الاستراتيجي التاريخي من أجل دولة ديمقراطية موحدة، والمرجعية في ذلك الحضور والتكوين التاريخي المتواصل لشعبنا والأمة العربية على أرض فلسطين والأقطار العربية، والمرجعية الحالية في هذه المرحلة على هذا الطريق هي قرارات الشرعية الدولية، لبناء دولة فلسطين بحدود 4 يونيو 67، وحل مشكلة اللاجئين، والنضال داخل "إسرائيل" من أجل دولة لكل مواطنيها بدون تمييز في العرق والجنس والدين والمذهب من اليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين.

في إطار العلاقة بين الوطني والقومي، على شعوب الشرق الأوسط والعالم أن

تلتفت خطوة إلى الوراء، وتتساءل ماذا لو تواصلت وحدة مصر وسوريا في إطار الجمهورية العربية المتحدة، ولو وقع تصحيح وتطوير ديمقراطي تعددي، سياسي، حزبي، نقابي، ثقافي، روحي في تكوينها، ومساواة في المواطنة بدون تمييز في العرق والجنس والدين والمذهب، بين الرجل والمرأة، وتوسيعها بفيدرالية مع ثورة 14 يوليو/ تموز في العراق، الجواب لو تواصل ووقع هذا لكان العالم الآن الفلسطيني والعربي وفي "إسرائيل" عالم آخر، ما كان من الممكن أن تقع فيه هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وضياع منجزات ومكاسب حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، لكن ضاعت عملية تاريخية ذهبية، واستثنائية على شعوب الشرق الأوسط والعالم، كما ضاعت الفرصة الذهبية الاستثنائية الأخرى بتشقق رفقة السلاح على الجبهات الأمامية، وتفكيك التضامن العربي، وتقاطع سلاح التحرير وسلاح النفط، حقاً لقد "خذلت السياسة" أبطال أكتوبر وأبطال النفط.

الآن من جديد، مصير العرب محكوم بمصير المشروع النهضوي الوطني والقومي الوحدوي العربي، الحداثوي التقدمي والديمقراطي، لأن هذا مشروع وبرنامج عصرنا التاريخي، وإلا مصيرنا التاريخي القادم علينا أكثر بؤساً من المصير الراهن، فنحن العرب "خارج الفعل في التاريخ منذ أكثر من ألف عام"، منذ أن تم هزيمة "العقل" لصالح "النقل"، ودخلنا عصور الاستبداد والانحطاط على يد أنظمة الانكشارية والمماليك والإمبراطورية العثمانية والاستعمار القديم والجديد، وعليه حصدنا الكثير من الهزائم في القرن العشرين، وحصد المشروع الكولونيالي الاستيطاني الصهيوني الكثير من نجاح المراحل الاستراتيجية وصولاً إلى إقامة دولة "إسرائيل" والتوسع الذي لا يتوقف على حساب الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة حتى يومنا.

تخلفنا نقرأه من الوقائع العنيدة، الماثلة أمامنا والملموسة: إسبانيا عدد سكانها أربعين مليوناً، حجم إنتاجها القومي السنوي 595 مليار دولار. البلاد العربية ثلاثمائة مليون، حجم الإنتاج القومي السنوي 562 مليار دولار. إسرائيل عدد سكانها 6.5 مليون بما فيها مليون عربي، حجم إنتاجها القومي 120 مليار دولار عام 2003[23]. بينما مجموع حجم الإنتاج القومي في مصر، سوريا، الأردن، لبنان، فلسطين[24]، لم

(23) جريدة يديعوت الإسرائيلية، 25 كانون أول/ ديسمبر 2003.

(24) تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2002 ـ 2003، صادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/ الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي.

يصل بعد إلى حجم الإنتاج القومي الإسرائيلي.

هذا وضع عصيب لا مخرج عنه إلا بالمشروع النهضوي الوحدوي الديمقراطي العربي، مشروع يجمع بين الثورات الثلاث "الثورة العلمية التكنولوجية، ثورة الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، ثورة الإصلاح الديني والمساواة في المواطنة"، يجمع بين الوطني والقومي، يجمع بين مهمات كل شعب تجاه قضايا نهضة، حداثة، عصرنة، دمقرطة، ودسترة بلده، والمهمات المشتركة تجاه محيطه القومي، كما على الشعب الفلسطيني أن يجمع بين مهماته الوطنية وبين مهماته المحيطة به، والمهمات القومية، وربط المعادلة لا يطمس أحد أحد، لا أحد بديلاً عن أحد.

خارطة الطريق إلى أين؟

التساؤل الكبير "خارطة الطريق" إلى أين؟ فهذه الخارطة رغم كونها لم تأت كخيار فلسطيني وعربي، إلا أنها جاءت تحت فعل الانتفاضة والمقاومة، التطورات في ميزان القوى الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي، الدولي ـ الدولي نحو بدايات عالم متعدد الأقطاب والمصالح في الشرق الأوسط، التطورات داخل المجتمع الإسرائيلي.

خارطة الطريق حمالة أوجه كما القرار 242، ولذلك هناك خارطة طريق أمريكية ـ إسرائيلية، خارطة طريق إسرائيلية ـ أمريكية، خارطة طريق دولية ـ أوروبا، روسيا، الأمم المتحدة ـ، خارطة طريق متعددة إقليمية عربية، هناك دول عربية بايعت خارطة الطريق من الألف إلى الياء، بما فيها دول تعلن أن لها إشكالية ضد أوسلو وخارطة الطريق للحل على جبهة الصراع الفلسطيني والعربي الإسرائيلي، وتقدم الحل "نقبل ما يقبله الفلسطينيون"، "دون تمييز بين الفلسطينيين وفلسطينيين" "بين السلطة الفئوية" و"برنامج الانتفاضة والمقاومة في الحرية والاستقلال والعودة".

السلطة الفلسطينية أعلنت قبول خارطة الطريق في 2002/12/20 قبل أن تتسلمها في 2003/4/29، ثم عادت وأكدت موافقتها عليها كما هي، بدون أي تحفظات. بينما شارون ومعسكر اليمين الحاكم أعلن بعد استلامه "الخارطة" في 2004/4/29 الموافقة عليها مشروطة بأربعة عشر شرطاً بقرار الحكومة الإسرائيلية[25]. آخرون رفضوا

(25) راجع كتاب "خارطة الطريق... إلى أين؟"، قيس عبد الكريم، فهد سليمان، تيسير خالد، معتصم حماده، دار التقدم العربي/ بيروت، الدار الوطنية الجديدة/ دمشق.

خارطة الطريق، قالوا لا نتعاطى مع كل القضايا السياسية إلى إشعار آخر، نحن التيار الوطني الديمقراطي أعلنا "هذه خارطة طريق "يجب أن نشتبك معها لحظة بلحظة ويوماً بيوم، ساعة بساعة، اشتباكاً على كل قضية من القضايا في مراحلها الثلاث لتصحيح وتصويب مسارها "بالتزامن والتوازي" في الالتزامات على الجانبين، وعدم تقديم "الأمني على السياسي"، فهذا دهليز على القوى الفلسطينية والعربية أن لا تتعامل معه فهذا دهليز سنوات طوال أبعد من السنوات الثلاث التي تنص عليها "خارطة الطريق" وتنتهي بسقف حزيران/ يونيو 2005، وربما تمتد إلى خمس أو عشر سنوات، كما وقع مع اتفاقات أوسلو "عشر سنوات"، جاءت الانتفاضة والمقاومة رداً على، وبديلاً عن، بؤس سياسة أوسلو البائسة، سياسة الخطوات الصغيرة وتجزئة المجزأ، نحن منذ بداية أوسلو نقدناها، ناضلنا في صف الشعب لتجاوزها نحو حلول الشرعية الدولية.

المزاج الجماهيري الأغلبي بالأراضي الفلسطينية المحتلة في البداية علّق آماله على اتفاقات أوسلو، ورمال الأوهام "ستأتي بحلول شاملة" أبعد من حلول حكم ذاتي للسكان على 18٪ من الأرض المحتلة عام 1967، بدون سيادة على الأرض، بينما نهب الأرض وغول الاستيطان يتواصل بلا توقف، لأن المرحلة الثانية من اتفاقات أوسلو بدءاً من السنة الثالثة تنص على المفاوضات للوصول إلى حل شامل لأركان القضية والحقوق الفلسطينية: القدس، الحدود، اللاجئين، الاستيطان، المياه. مرت خمس سنوات نهاية سقف أوسلو القانوني منذ أيار/ مايو 1998، مدد سنة بضغط من كلينتون، ثم مدد سنة أخرى إلى أيار/ مايو 2000، ووصلت مفاوضات كامب ديفيد 2 تموز/ يوليو 2000 إلى الطريق المسدود.

هذه المراكمات والتداعيات في الزمان والمكان رفضتها حالة المزاج الجماهيري الذي تطور وعيه في مجرى تجربته اليومية الطويلة، الملموسة والمريرة مع اتفاقات أوسلو، وسياسة الخطوات الجزئية الصغيرة، في مجرى الصراع اليومي مع زحف الاستيطان ونهب الأرض، مع الاحتلال، مع تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية والروحية، انفجرت الأكثرية الساحقة في صف الشعب بمزاجها الجماهيري الجديد، بالانتفاضة الجديدة، بزخم أكبر من الانتفاضة الأولى التي اغتيلت على يد اتفاقات أوسلو، لأنها تعلمت من تجربة عشر سنوات ما تعلمته.

عليه فإن الصراع يدور على كافة المحاور مع خارطة الطريق وما حولها، بدأ منذ الإعلان عنها في 29 نيسان/ إبريل 2003، عرفات أعلن الموافقة على خارطة الطريق وأعلنت أغلبية الدول العربية الموافقة على الخارطة دون تحفظات، والذين قالوا نحن لا نقبل ولا نرفض، نقبل بما يقبله الفلسطينيون، دعوا إلى خارطة طريق خاصة بهم على الجبهة السورية ـ الإسرائيلية والجبهة اللبنانية ـ الإسرائيلية، تنبني على أسس مدريد وعشرية مسار مفاوضات واشنطن الثنائية (تشرين أول/ أكتوبر 1991 ـ كانون ثاني/ يناير 2000).

الصراع بدأ منذ 20 كانون أول/ ديسمبر على خارطة الطريق، ولذلك يجب التمييز بين "الفلسطينيين" و"فلسطينيين" و"فلسطين"، وهذا التمييز محكوم بالضرورة السياسية والنضالية الوطنية والقومية والدولية، حتى لا تمر علينا حلول خارطة الطريق بصيغتها الأمريكية ـ الإسرائيلية المشروطة بأربعة عشر تعديلاً إسرائيلياً يتم استيعابها في مجرى الأداء والتطبيق، ولا صيغة السلطة الفلسطينية "القبول بها بلا تحفظ"، بينما شارون يضع أربعة عشر تحفظاً، ولا أن تتم عمليات تواطئية بين عديد الدول العربية والسلطة الفلسطينية لامرارها بمزيد من الهبوط والتهبيط، حتى إلى أقل ما هو وارد بخارطة الطريق.

الامتحان الكبير لخارطة الطريق تمثل فيما تمليه المرحلة الأولى (وقف العنف ـ الانتفاضة والمقاومة ـ، انسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء خطوط 28 أيلول/ سبتمبر 2000، تفكيك البؤر الاستيطانية بدءاً من آذار/ مارس 2001، وقف الاستيطان، إطلاق سراح الأسرى والمعتقلين، بناء نظام برلماني ديمقراطي بانتخابات جديدة وعلى أساس قانون انتخابي جديد) حتى نهاية عام 2003، كمدخل للعبور نحو المرحلة الثانية "الدولة المؤقتة الحدود"، التي لم يتم الوصول إليها، لأن المرحلة الأولى جرى محاولة تطبيقها بالمفهوم الأمريكي الإسرائيلي وفي الواقع العملي الإسرائيلي الأمريكي تحت سقف "وقف العنف الفلسطيني"، وشطب التزامن والتوازي في الالتزامات على الجانبين، ومن مواقع الخطط والعمليات الشارونية الأحادية الجانب، وعلى قاعدة الإصرار على دفع السلطة وحكومة السلطة إلى الفتنة والحرب الفلسطينية ـ الفلسطينية، إلى الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني، السلاح الوحيد المشروع هو "سلاح السلطة" لقمع "السلاح المقاوم" الذي يقدم بأنه غير مشروع بلغة السلطة الفلسطينية وحكومة السلطة. ويقدم بلغة شارون وبوش بأنه "إرهاب" لا بد من تفكيكه، وعلى أساس

الأداء المشروط تتحدد التسهيلات لتخفيف معاناة الشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة.

يبقى السؤال الكبير، يدق شعب الانتفاضة والمقاومة الخزان حتى تكسر انفجارات الجماهير سياسة وأطواق الحصار، وتفتح الأفق نحو سياسة فلسطينية موحدة وجديدة، وسياسة عربية تقدم معادلة جديدة للعلاقات العربية الأمريكية "مصالح كبرى مقابل مصالح كبرى" إعادة شيء من التوازن في السياسة الأمريكية تجاه قضايا الصراع الفلسطيني والعربي، وحالتذاك يأخذ تدويل الصراع على يد اللجنة الرباعية الدولية طريق قرارات الشرعية الدولية.

القوى الديمقراطية، الوطنية، القومية، ذات التكوينات المتقدمة الدافعة نحو إعادة بناء الوحدة الوطنية، المناضلة بسلاح الانتفاضة والمقاومة ضد الاحتلال والاستيطان، وسلاح السياسة نحو حلول سياسية متوازنة تحت سقف البرنامج المرحلي الوطني وقرارات الشرعية الدولية، هذا التيار وقواه المنظمة الأساسية في صف الشعب والانتفاضة والمقاومة، يمثل الرافعة التوحيدية في صف قوى الشعب والانتفاضة والمقاومة، وصولاً إلى الانتقال بمسار الوحدة الميدانية إلى وحدة سياسية تستند إلى برنامج جديد، يقوم على القواسم المشتركة وبناء قيادة وطنية موحدة، وبهذا التطور نتمكن فعلاً من تصحيح العلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية، والفلسطينية ـ العربية، والربط بين الوطني والقومي بسياسة مشتركة متوازنة لاحقة، واستراتيجية مترابطة الحلقات مبنية على حقوق مرحلية، سقفها قرارات ومرجعية الشرعية الدولية، والدفع بخارطة الطريق صوب المقاربة مع القرارات الدولية، بينما تعمل شروط حكومة شارون الأربعة عشر وبالتفاهم مع الإدارة الأمريكية على الهبوط بخارطة الطريق نزولاً عن القرارات الدولية، ومحاولة فرض حلول الأمر الواقع التوسعية الإسرائيلية الصهيونية وترك "خارطة الطريق" على "قارعة الطريق".

الانتفاضة والمقاومة وتجربة حزب الله في لبنان:

في هذا السياق أيضاً علينا أن نأخذ تجربة حزب الله، فتعالوا لدراسة وفحص تجربة المقاومة اللبنانية.

تجربة لبنان قامت على مقاومة ومفاوضة، لكن هناك فرق بين مفاوضة ومفاوضة. جنرال فيشي فاوض وديغول فاوض أثناء الاحتلال الألماني لفرنسا، وكل على النقيض

من الآخر، الجيش الجمهوري الإيرلندي قاتل وفاوض. ليست هناك حركة تحرر وطني بالعالم إلا قاومت، قاتلت، ناضلت، وفاوضت، من فيتنام، الجزائر، جنوب أفريقيا... الخ، هذا شيء طبيعي. حزب الله فعل هذا، قاوم في جنوب لبنان بظروف ذاتية وموضوعية نموذجية، مثالية بامتياز، بالتفاهم مع الدولة اللبنانية، تفاوض الدولة اللبنانية، في إطار القرار الأممي 425. كل لبنان عمق للمقاومة، شعباً، دولةً، جيشاً، بنية تحتية، اقتصاد، ومائة ألف جندي جداراً واقياً للمقاومة على أرض لبنان، وخزان إمداد وإسناد لمقاومة جنوب لبنان (60 ألف لبناني + 40 ألف جندي سوري)، سوريا تقدم مظلة واقية لكل لبنان، وفي المقدمة المقاومة والإمداد الذي لا يتوقف. موانئ سوريا مفتوحة لكل أشكال الإمداد الإيرانية للمقاومة بجنوب لبنان. هذا الوضع الممتاز ذاتياً (قيادة موحدة، برنامج مشترك مع الدولة اللبنانية وسوريا وإيران)، وموضوعياً (عمق لبنان بكل مكوناته، سوريا، الإسناد الإيراني)، جعل حزب الله أيضاً أن يأخذ بمنهج وخط المقاومة الفدائية، استشهاديين مقابل جنود وضباط العدو، وعلى امتداد عشر سنوات من مقاومة حزب الله لم تقم وحدة فدائية واحدة من حزب الله لتضرب داخل الجليل أو داخل فلسطين أو لتضرب في مجموعة مدنية إسرائيلية، على امتداد عشر سنوات جنود مقابل جنود، وتراجع حزب الله عن برنامجه الخاص "دولة إسلامية في لبنان" لصالح برنامج القواسم المشتركة مع الدولة اللبنانية (مقاومة ومفاوضات في إطار القرار الأممي 425) وسوريا وإيران. وعليه فإن المقاومة في جنوب لبنان وتجربة حزب الله تشكل "معادلة لبنانية ـ لبنانية + معادلة لبنانية (مقاومة ودولة وشعب) ـ إقليمية (سوريا، إيران)، وفي مسار قوانين هذه المعادلة تم "حصر المقاومة بحزب الله وحركة أمل"، وتم "منع الحركة الوطنية (شيوعيين، ناصريين، قوميين، بعثيين، اشتراكيين) عام 1986 من مواصلة المقاومة المسلحة، وهي التي قاومت الاحتلال في جنوب لبنان منذ عام 1967 وفي كل لبنان بعد الغزو الشامل 1982 وحتى رحيله من بيروت والجبل وصيدا وصور والنبطية، وحشره من جديد في الشريط الحدودي المحتل عام 1978، وبالإضافة إلى هذا كله يعلن العدو "أن لا أطماع له في جنوب لبنان، وعليه لم يبنِ أبداً مستوطنة صهيونية واحدة في جنوب لبنان على امتداد 22عاماً من الاحتلال للشريط الحدودي اللبناني، فضلاً عن الإجماع الدولي على ضرورة رحيل الاحتلال الإسرائيلي إلى ما وراء الحدود اللبنانية الإسرائيلية، أي إلى خطوط الهدنة عام 1949.

وفي مسار هذه "المعادلة اللبنانية الإقليمية النموذجية" في الصراع مع العدو المحتل،

تم الوصول إلى "عناصر تفاهم غير مكتوب" زمن حكومة رابين (1992 ـ 4 تشرين الثاني/ نوفمبر 1990) بين إسرائيل، سوريا، لبنان، بإدارة أمريكية، حدد التفاهم قواعد الصراع في جنوب لبنان المحتل، بعد رحيل رابين ومجيء شمعون بيرس رئيس وزراء كَسرَ "عناصر التفاهم غير المكتوب"، وشن حرب"عناقيد الغضب" على جنوب لبنان في خدمة الانتخابات المبكرة التي دعا لها في إسرائيل، ولكن السحر انقلب على ساحره بفعل صمود لبنان، ووقوع مجزرة قانا.

هذه التطورات الدرامية أدت إلى تفاهم إبريل/ نيسان 1996 بعد عدوان حكومة شمعون بيرس في جنوب لبنان ومجزرة قانا، وبعد مفاوضات مكوكية أدارها وزير الخارجية الأمريكي وارن كريستوفر وبالتوازي وزير خارجية فرنسا، بين تل أبيب، بيروت، دمشق، وقد شكل "تفاهم نيسان/ إبريل المكتوب إطار معادلة جديدة للصراع المحلي ـ الإقليمي ـ الدولي في جنوب لبنان، وشكل لجنة محلية ـ إقليمية ـ دولية خماسية (لبنان، إسرائيل، سوريا، الولايات المتحدة، فرنسا) لمراقبة وضبط إيقاع الصراع والمقاومة والتفاوض في إطار تفاهم إبريل حتى يرحل الاحتلال عملاً بالقرار الأممي 425، ورحل فعلاً في 20 أيار/ مايو 2000، تحت رقابة الأمم المتحدة ورسم "حدود الخط الأزرق" حدود هدنة 1949 بين لبنان وإسرائيل.

إن تجربة المقاومة في جنوب لبنان "جنود مقابل جنود" لعبت دوراً عظيماً في انقسام المجتمع الإسرائيلي، ونهوض دور أمهات الجنود الكبير الضاغط على حكومة نتنياهو ثم باراك (الأمهات بالسواد، الأمهات بلا حدود، الأمهات الأربع، حركة السلام الآن، ووصل الانقسام إلى داخل حزب العمل وحزب الليكود) للانسحاب من جنوب لبنان عملاً بالقرار الأممي 425 الذي اعترفت به إسرائيل بعد 22 عاماً من التنكر له[26].

(26) جريدة معاريف الإسرائيلية (13 أيار/ مايو 2004) نقلت تصريحات العميد شموئيل زكاي قائد فرقة عسكرية كاملة في غزة، وكان قائد قوات الاحتلال في جنوب لبنان، يقول "حملة فرسان الفولاذ في غزة متاهة حرب، أخطر وأسوأ بكثير من لبنان، في لبنان كانت قواعد لعب، كانت تفاهمات من خرقها تكلف بالنتيجة، مرة نحن، مرة هم. في لبنان تكبد الجيش الإسرائيلي 25 قتيلاً في السنة في المتوسط، أي قتيلين في الشهر، أما في غزة وضع مجنون، غير محدد، في ثلاثة أيام خسرنا 20 قتيلاً"، وأشارت معاريف إلى أن العميد زكاي أدار 20 حملة عسكرية خلال الأسابيع الأخيرة في غزة.

في هذا السياق، تجربة حزب الله تعني فلسطينياً أن علينا أن نبني:

أولاً: برنامجاً سياسياً موحداً يجمع بين كل وسائل النضال، وإمكانات استئناف التفاوضات السياسية، في إطار قرارات الشرعية الدولية وعملاً بها.

ثانياً: نبني قيادة وطنية موحدة من جميع القوى الفاعلة على الأرض، قوى الانتفاضة، قوى المقاومة، قوى السلطة الفلسطينية، تنضبط للبرنامج السياسي الموحد، برنامج القواسم المشتركة.

ثالثاً: إعادة النظر بحكومات السلطة، لتكون حكومات ائتلاف وطني عريض تحت سقف البرنامج الموحد، وتحت سقف القيادة الوطنية الموحدة، لأن الشعب الفلسطيني طيلة السنوات الأربعة عشر الماضية حتى الآن، يفتقد إلى الائتلاف الوطني الذي عاشت فيه منظمة التحرير الفلسطينية الموحّدة منذ 1964 ـ 1994، والانقسامات قائمة، والانقسامات ليست فقط بالإيديولوجيا، الانقسامات سياسية، السلطة تهبط تحت سقف كل من "مدريد، اتفاقيات أوسلو، خارطة الطريق بلا تحفظ"، وخطاب الأخوة بالاتجاه الإسلامي يعلن "غير معنيين بكل هذا"، والتيار الوطني الديمقراطي: القوى الديمقراطية، الوطنية، القومية ذات الطبائع التقدمية والحداثوية تتقدم إلى أمام: تعالوا لنتوحد في السياسة على برنامج موحد يقوم على القواسم المشتركة، برنامج يقوم في الراهن إلى ختام هذه المرحلة، على بناء دولة فلسطين بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 عاصمتها القدس العربية، وعودة اللاجئين بالقرار الأممي 194، مقابل حلول سياسية متوازنة في هذه المرحلة مع دولة "إسرائيل". هذا الذي يفتح فيما بعد على مرحلة نضال جديدة نحو دولة ديمقراطية موحدة لكل مواطنيها على أرض فلسطين التاريخية، وبدون تمييز اثني وفي العرق والجنس والدين والمذهب.

على هذا الطريق أنجزنا في آب/ أغسطس 2002 هذا البرنامج، وعلى يد لجنة خماسية (فتح، ديمقراطية، شعبية، حماس، الجهاد)، وجرى تطويره مع جميع فصائل الانتفاضة بآلياته التنفيذية أيضاً، ماذا حدث معه؟ الأخوة في حماس امتنعوا عن التوقيع في اللحظة الأخيرة وكذلك الأخوة في فتح، كما وصلت "نصائح" من دولتين عربيتين كبيرتين لفصائل محددة تطلب الامتناع عن التوقيع على برنامج أغسطس 2002 حتى لا تتقيد السلطة به وكذلك الفصائل التي وصلتها "النصائح"، ولا تتقيد الدول العربية المعنية به. وفعلاً هذا الذي وقع، فتعطل، ولا زال معطلاً، والحوار في رام

الله، غزة، والقاهرة يدور على أرضية برنامج أغسطس 2002 وتطويره وفقاً للجديد الذي وقع حتى الآن، تنبثق عنه قيادة وطنية موحدة، ينبثق عنه إعادة بناء حكومة وحدة وطنية ائتلافية، حكومة السلطة الآن من لون واحد، كتل فتح، وفتح كما يعلم الجميع تضم كل ألوان الطيف الإيديولوجي ولكن القرار كان دائماً بيد اليمين ويمين الوسط في فتح.

إن تنظيمات كل ألوان الطيف، وتنظيمات الايديولوجيا الغيبية، تنظيمات شعبوية تحمل في أحشائها رزمة من الأمراض الضارة والمهلكة، تكتلات، انتظارات، صراعات ومصالح ذاتية، نزعات فردية وانفرادية، مشاريع سياسية مثل بندول الساعة من الأقصى إلى الأقصى، صاعدة هابطة، لا تثبت على سياسة وطنية موحدة، وعليه تتدافع بين كتلها نحو الهيمنة والانفراد بالسلطة وتقرير مصائر الوطن والشعب دون الاستناد إلى مكونات قوى الانتفاضة والمقاومة والالتزام ببرنامج وقرارات القواسم المشتركة في كل مرحلة من مراحل النضال.

التنظيمات الشعبوية في تاريخ كل حركات التحرر الوطني ممكن أن تحقق إنجازات، لكن في مسارها تسبب خسائر استراتيجية يمكن أن تؤدي إلى كوارث وطنية كبرى، وخاصة في ظروف تراجع الحركة الثورية في المحيط الإقليمي والدولي. وقع هذا بكثير من الثورات وحركات التحرر الوطني. وحتى لا يقع عندنا بعد عذابات نراها أمامنا أربعين عاماً، وخاصة الأعوام العشرة الأخيرة، نحن بحاجة إلى وحدة وطنية على قاعدة برنامج القواسم المشتركة، ينبثق عنها قيادة موحدة بيدها القرار الوطني المشترك، وحكومة ائتلاف بيدها تنفيذ القرار المنضبط لهذا وهذا، وإلا بدون هذا يستمر مسار العملية الوطنية على قاعدة "خطوة إلى الأمام خطوتان إلى الوراء"، و"ضياع الفرص" عند كل مفترق طرق تصل له عملية الصراع لانتزاع الحقوق الوطنية بالحرية والاستقلال والخلاص من الاستيطان والاحتلال، في الوقت الذي خارطة الطريق تأخذ جنوحاً أكثر فأكثر في اتجاه الطريق الأمريكي ـ الإسرائيلي أو الإسرائيلي ـ الأمريكي لها، وهذا الذي يجب أن نمنعه، لكن شروط منعه هي هذه التحولات بالحالة الفلسطينية، وإلا سيكون الوضع عندنا عصيباً جداً في القادم علينا من الأشهر وربما السنوات الطويلة.

بعد هذا عندما نؤكد على أولوية الشرط الفلسطيني وندفع على تماسك عربي،

لنؤثر بالرأي العام الإسرائيلي، نحن لا نعود إلى معطيات قديمة الزمن. نحن لا نعلق أملاً على تصحيح الاتجاهات الإيديولوجية، والمشاريع السياسية في صف "اليسار" الصهيوني، بل على التفاعلات السياسية والاجتماعية والأمنية في صفوف الرأي العام والمجتمع الإسرائيلي، وهذا ما نلحظه يوماً بعد يوم في الاستطلاعات التي تجري داخل المجتمع الإسرائيلي، فالأغلبية مع شعارات "اليسار" بالانسحاب من الأرض المحتلة عام 67 وتفكيك البنية التحتية للاستيطان وعودة المستوطنين إلى داخل دولة "إسرائيل"، بينما فشل حزب العمل في الوصول إلى حلول سياسية شاملة (حكومة بيريس، باراك)، وفقدان الأمن للناس دفع الأغلبية للتصويت إلى معسكر اليمين الدموي التوسعي غير مرّة (حكومة نتنياهو، شارون) التي تقدم الوعود "بالأمن والتوسع والسلام معاً"، وتحت شعارات متناقضة "دعوا الجيش ينتصر" و"حان الوقت لإنهاء الاحتلال وتقسيم البلاد" كما يعلن شارون.

نحن نخاطب الرأي العام الإسرائيلي، أمهات الجنود والضباط ببرنامج الحلول السياسية المتوازنة، برنامج سلام الشرعية الدولية، وأشكال النضال المسؤولة والراشدة في الانتفاضة والمقاومة بعيداً عن المدنيين على جانبي خط الصراع.

وهنا أيضاً نبحث في تجربة حزب الله. حزب الله عندما قاتل جنود مقابل جنود "على قاعدة تحييد المدنيين على جانبي خط الصراع" و"ترك للدولة المفاوضات في إطار 425، ثم تحولت المفاوضات بعد اتفاق إبريل/ نيسان 1996 تحت إدارة رقابة لبنانية ـ إسرائيلية ـ إقليمية ـ دولية، تشكلت لجنة خماسية، الولايات المتحدة، فرنسا، لبنان، سوريا، إسرائيل، يجلسون يومياً على المائدة في بلدة الناقورة الواقعة تحت الاحتلال، تحت بصر وسمع كل اللبنانيين والإسرائيليين والعرب والعالم وفي المقدمة حزب الله والمجتمع الإسرائيلي بكل أطيافه الإيديولوجية وتياراته السياسية والاجتماعية والثقافية.

الحالة الفلسطينية ليس لديها الامتياز الذاتي والموضوعي الذي لدى حزب الله في جنوب لبنان:

الضفة الفلسطينية (64) جزيرة منعزلة عن بعضها مطوقة بقوات الاحتلال والاستيطان.

غزة أربعة جزر منعزلة عن بعضها مطوقة بقوات الاحتلال والاستيطان.

كل أقطار الطوق العربية أغلقت حدودها أمام المقاومة الفلسطينية، بدءاً من عام

1971 في أغوار الأردن، وبدءاً من فك الاشتباك كانون الثاني/ يناير 1974 وآذار/ مارس 1974، أغلقت أية عمليات إمداد أو منافذ من الحدود المصرية فالسورية، وبدءاً من الغزو الشامل للبنان عام 1982، أقفلت علينا الحدود الجنوبية اللبنانية، وكل محاولات المقاومة الفلسطينية لفتح حدود جنوب لبنان المشتعلة في الشريط المحتل انتهت إلى الطريق المسدود. إن معادلة إمداد الشعب الفلسطيني وقواه بالانتفاضة والمقاومة داخل الأرض الفلسطينية، انتهت كلها بالإغلاق، لماذا؟ لأن هذا يقلب المعادلات المحلية ـ الإقليمية ـ الدولية على جبهة الصراع في الأرض المحتلة وحولها، وينتقل بها إلى معادلات جديدة تربط قولاً وعملاً بين الوطني والقومي العربي والإسلامي، بدلاً من الشعارات والكلمات.

هذا الوضع الذي يعيش الشعب الفلسطيني والانتفاضة والمقاومة بإطاره، علينا أن نفحص أوضاعنا الفلسطينية، والتي حولنا، علمياً وعملياً حتى ندفعها للأمام.

اللاجئون... غياب المرجعية الموحدة:

في هذا السياق خارج الأرض المحتلة، اللاجئين، يُتموا على امتداد الفترة من مدريد ـ أوسلو حتى يومنا من مرجعية فلسطينية موحّدة، فإدارات منظمة التحرير مشلولة، أدارت الظهر للاجئين، والسلطة الفلسطينية أدارت الظهر للاجئين عملاً باتفاقات وتداعيات أوسلو.

نصارع منذ سنوات من أجل بناء مرجعية موحدة سياسية ناظمة لكل القوى والشخصيات الفاعلة في صفوف التجمعات اللاجئة في مخيمات الضفة وقطاع غزة، وفي البلدان العربية والمهاجر الأجنبية، حتى تشكل مركزاً لقرار موحد يعبر عن تجمعات الشعب اللاجئ في الأرض المحتلة والأقطار العربية والشتات، دفاعاً عن حق الشعب اللاجئ بالعودة لدياره حسب القرار 194 الغائب عن خارطة الطريق، غير موجود على خارطة الطريق، موجود "حل شامل عادل واقعي وعملي لقضية اللاجئين". لا يوجد قرار 194، وهذا الحل اختبر في مفاوضات كامب ديفيد 2، لا عودة بالمطلق. هناك لم شمل خمسين إلى مائة ألف من الجيل الأول إلى داخل 1948 على مدار عشر سنوات، وهناك استيعاب نصف مليون بالدولة الفلسطينية على امتداد عشر سنوات، وهناك أكثر من ثلاثة ونصف مليون يرصد لهم عشرين أو خمسة وعشرين مليار دولار من أجل إعادة التوطين والتشريد والتهجير من جديد في البلاد

العربية وفي البلدان الأجنبية، هذا الحل المقدم لقضية اللاجئين، ولذلك نسعى لمرجعية موحدة نبنيها لقضية اللاجئين.

الوحدة الوطنية... حقول الألغام:

في هذا السياق أيضاً في الحركة الفلسطينية، الحوار الناشب على مدى الانتفاضة... تنطلق به القوى الوطنية الديمقراطية والقومية بروح توحيدية تحت سقف برنامج القواسم المشتركة، حتى الآن لم تستطع أن تنجز بناء برنامج قواسم مشتركة. وبرنامج آب/ أغسطس عام 2002، واللجنة الخماسية التي صاغت مسودته (فتح، ديمقراطية، شعبية، حماس، جهاد) لم تصل به إلى برّ الوحدة والتطبيق مع أن كل فصائل الانتفاضة وافقت عليه، والس ـ ؤال الدائم لماذا؟ **أولاً**: لاعتبارات فئوية ضيقة وضعت التعارضات في صف الفصائل والقوى فوق التناقض الرئيسي مع المحتلين والمستعمرين المستوطنين. **وثانياً**: لأن حجم التدخلات من الأنظمة العربية بالمعدة الفلسطينية منذ عشرينات القرن الماضي حتى الآن، لازال قائماً بما يتعاكس مع رياح إعادة بناء الوحدة الوطنية ولا يصب باتجاه الوحدة الوطنية شرط النصر الأساسي والأول للخلاص من زحف الاستيطان ونهب الأرض والاحتلال، وانتزاع الحرية والاستقلال.

ضاعت أربعة وسبعين سنة من القرن الماضي طمساً كاملاً للدور الفلسطيني تحت شعارات "قضيتنا قومية"، "قضيتنا إسلامية"، وبالتالي على شعب فلسطين انتظار المدد أن يأتي على يد الأنظمة في العالمين العربي والإسلامي.

عبد الناصر برؤيته الاستراتيجية بادر تحت كارثة انهيار وحدة الجمهورية العربية المتحدة، انهيار طريق الوحدة طريق فلسطين، إلى عقد القمة العربية بالإسكندرية عام 1964 وتشكيل منظمة التحرير الفلسطينية إطاراً لاستعادة دور شعب فلسطين الوطني في الخطوط الأمامية لمحاصرة المشروع الإسرائيلي الصهيوني التوسعي ومنع تصفية القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، وأعلن بلغة واضحة: لم يعد بيدنا برنامج نتّجه به نحو تحرير فلسطين، فقد فقدنا وحدة الجبهات الأمامية، وعلى الشعب الفلسطيني أن يأخذ دوره، وعليه بدأت خطوة بارزة لتصحيح العلاقة الرابطة بين الوطني والقومي، علاقة تكاملية لا علاقة إلغاء للآخر، ولا أحد بديل أحد.

بعد تشكيل منظمة التحرير أخذت التململات المنظمة الفلسطينية تبرز على

السطح، واندفع النهوض العاصف لفصائل المقاومة بعد هزيمة حزيران/ يونيو 67 رداً وبديلاً، وعلى دروب استعادة فلسطين على الخارطة شعباً وحقوقاً بتقرير المصير والاستقلال.

في هذا السياق أيضاً تتزاحم علينا المشاريع الإمبريالية والاستعمارية والهيمنة العولمية ذات الطريق الواحد، ليس أوتستراداً على الميلين هذه العولمة، وحتى الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة يشكو كل منهم من العولمة الأمريكية الأحادية الطريق، بمعنى آخر العولمة التي تسعى إلى أمركة العالم على إيقاع المصالح الاستراتيجية العليا للرأسمالية العالية التطور الأمريكية، وبالتالي طرحت عندنا الشرق أوسطية مع مدريد وأوسلو وقدم لها بكتابات مؤدلجة أمريكية وإسرائيلية وحتى عربية وفلسطينية، والآن مقدمة من جديد على يد الحل والفهم الأمريكي ـ الإسرائيلي لخارطة الطريق. وبوش أعلن دعوته لتحويل كل الشرق الأوسط الأكبر إلى منطقة تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية على مسار عشر سنوات، لتحل الشرق أوسطية أي إسرائيل والبلدان العربية محل البيت العربي، محل العروبة، محل القومية العربية، محل الجامعة العربية، وتتشكل عند ذاك جامعة أخرى، تتشكل في منطقة الشرق الأوسط من دول الشرق الأوسط، بينما "إسرائيل" كما هي حتى يومنا بعمقها الاستراتيجي والمرحلي دولة عدوان كولونيالي توسعي واحتلالي.

الفصل الثاني

الفرص الضائعة

(مراجعة نقدية، حلول وطنية)

لكل شيء إذا ما تمّ نقصانُ ... فلا يغرّ بطيب العيش إنسانُ
يا راكبين عتاق الخيل ضامرة ... كأنها في مجال السبق عقبانُ
وراتعين وراء البحر في دعة ... لهم بأوطانهم عزٌّ وسلطانُ
كم يستغيث صناديد الرجال وهم ... قتلى وأسرى فما يهتز إنسانُ
يا غافلاً وله في الدهر موعظة ... إن كنت في سِنة فالدهر يقظان

أبو البقاء الرندي

من قصيدة رثاء الأندلس 1490م

(1)

شكلت انتفاضة الحرية والاستقلال رداً شعبياً شاملاً على وصول اتفاق أوسلو، في محطته الأخيرة بكامب ديفيد 2 إلى طريق مسدود، حين رفضت إسرائيل بزعامة باراك، في تلك المفاوضات الماراثونية أن تستجيب للحد الأدنى من الحقوق الوطنية الفلسطينية، وأصرت بالمقابل على فرض رؤيتها للحل، مدعومة بقوة من الجانب الأميركي.

ورغم كل ما قيل عن «عروض سخية» تقدم بها رئيس الحكومة الإسرائيلية (آنذاك) أيهود باراك، إلا أن الوقائع أوضحت أن المقترحات الإسرائيلية بقيت دون الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران/ يونيو (67)، ودون الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني بدولة مستقلة ذات سيادة، والقبول بالانسحاب من القسم الشرقي للقدس، عاصمة الدولة الفلسطينية، والاعتراف بحق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم. أي أن باراك رفض في مفاوضات كامب ديفيد الالتزام بقرارات الشرعية الدولية (242 + 338 + 194) التي تشكل أساساً للتسوية المتوازنة للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وأصر على الانطلاق من أحد مبادئ اتفاق أوسلو، الذي ينص على أن:«ما يتم الاتفاق عليه بين الجانبين هو التطبيق العملي لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بالحل»[1].

(1) "معاريف"، 7 تموز/ يوليو 2002، صرح شمعون بيريس وزير خارجية "حكومة الوحدة الوطنية" (الليكود، العمل) بزعامة شارون إلى جريدة ليبراسيون الفرنسية "أخطأ باراك في إدارة المفاوضات في كامب ديفيد، طلب إنهاء النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني مقابل اقتراحات الحل الإسرائيلي، فطرح الفلسطينيون موضوع اللاجئين مما أدى إلى وقف كل شيء، باراك التقى عرفات لنصف ساعة فقط خلال الخمسة عشر يوماً من مفاوضات كامب ديفيد".

بالمقابل لم يمتلك الجانب الفلسطيني المفاوض أوراق القوة الضرورية التي تمكنه من إحداث توازن، ولو نسبي على طاولة المفاوضات في عرض الاقتراحات ومشاريع الحلول. إذ سبق للجانب الفلسطيني المفاوض أن فرّط بالكثير من أوراق القوة الفلسطينية، وخاصة غياب البرنامج السياسي الموحّد والوحدة الوطنية في مؤسسات السلطة، وشلل مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف).

فهو من جهة استمر في سياسة الاستفراد والاستئثار بالقرار الفلسطيني، رافضاً الاستجابة لجهود إعادة بناء الائتلاف الوطني داخل (م.ت.ف.) على أسس سياسية واضحة تكون محصلة لتوافق سياسي بين مجمل أطراف منظمة التحرير، وعلى قاعدة التمسك بالحقوق الفلسطينية الوطنية المشروعة، كما أقرتها المجالس الوطنية الفلسطينية واعترفت بها الأمم المتحدة ومؤسساتها المختلفة.

وهو من جهة ثانية استمر في سياسة شق الصفوف الفلسطينية وشرذمتها لتمرير اتفاق أوسلو وملحقاته، ورفضه تجاوزه لصالح تطبيق ما تمّ الاتفاق عليه في الحوارات الفلسطينية من توجهات سياسية تفتح الباب لإعادة توحيد الصف الفلسطيني، وبما يؤهل منظمة التحرير لدخول مفاوضات الحل الدائم وهي تمسك بعناصر القوة، وفي مقدمها الوحدة الوطنية، وبرنامج سياسي موحد، بما يمكنها من مقاومة الضغوط التي ستمارس عليها، دولياً من قبل الولايات المتحدة، وإقليمياً من قبل بعض العواصم العربية المعروفة، لدفعها للقبول بما يعرض عليها من مشاريع حلول مختلة لصالح الطرف الإسرائيلي، ومغايرة لما نصت عليه قرارات الشرعية الدولية.

الانتفاضة التي اندلعت في 2000/9/28 جاءت في سياق الرد على حالة العجز التي عانى منها الجانب الفلسطيني المفاوض، وعلى حالة الانقسام في الصف الفلسطيني بفعل سياسات اليمين المتنفذ في السلطة ومنظمة التحرير، كما جاءت الانتفاضة في سياق الرد على حالة التفكك والتراجع من قبل الحالة الحاكمة العربية. ومثلت إعلاناً واضحاً وصريحاً يرفض مشاريع الحل الإسرائيلي، ويدعو لمقاومة ضغوط الولايات المتحدة وإدانة انحيازها الواسع لصالح السياسات الإسرائيلية[2].

(2) "يديعوت" الإسرائيلية، سيفر بلوتسكر، خبير اقتصادي، 21 آب 2003 "الانتفاضة كانت متوقعة من قبل قسم الاستخبارات العسكرية كخطوة داخلية للتنفيس، فاجأت الجميع بقوتها، وصرامتها، وقساوتها وطولها".

إذن نجحت الانتفاضة في قلب الطاولة في وجه الجميع، وأعادت خلط الأوراق وبعثرتها في كل اتجاه، وزرعت، بفعل الزلزال الذي أحدثته في ساحة الفعل السياسي، أكثر من «استعصاء»، في وجه الاحتلال والتوسع الإسرائيلي، ودعت الجميع إلى مراجعة حساباته وفقاً للمستجدات. ورغم أن الانتفاضة لم تطرح برنامجاً سياسياً يعيد توحيد الحالة الفلسطينية ـ لقصور في أدوار القوى السياسية نفسها بتياراتها الثلاث (الوطنية، الديمقراطية، الدينية السياسية) ـ إلا أنها أكدت في المقابل أن الجميع مدعو إلى مراجعة برنامجه وضبط وتطوير حركته السياسية وقواه في الميدان وفقاً للمستجد الكبير.

(2)

الولايات المتحدة: محاولة فاشلة لاحتواء الانتفاضة

بادرت الولايات المتحدة، من موقعها كراعٍ للعملية التفاوضية بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني، إلى التحرك لاحتواء الانتفاضة. وقد استند التحرك الأميركي إلى المرتكزات التالية:

* تطويق الانتفاضة سريعاً وقبل أن تمتد جذورها ويشتد عودها، وتحدث ارتجاجا في الحالة السياسية، يفسح المجال لقوى دولية أخرى للدخول على خط التسوية من موقع الشريك للولايات المتحدة في رعايتها للعملية التفاوضية، وبديلاً عن الانفراد الأمريكي، كما وقع في "البوسنة"، "كوسوفو"، "تيمور الشرقية"، و"جنوب لبنان".

وليس مفاجئاً أن تحرص الولايات المتحدة على منع أي من الأطراف الدولية الدخول على خط التسوية، وهي التي حرصت على الاستفراد بالعملية السياسية في الشرق الأوسط، من مؤتمر مدريد وحتى مفاوضات الحل الدائم كامب ديفيد 2 تموز/ يوليو 2000 ومقترحات كلينتون كانون الثاني/ ديسمبر 2000.

الإسراع في تطويق الانتفاضة وإجهاضها، قبل أن تتحول إلى قوة فاعلة موحدة بيد الجانب الفلسطيني، يحدث بها توازناً جديداً، يحد من الخلل القائم لصالح الجانب الإسرائيلي.

حرص الرئيس الأميركي كلينتون على إسدال الستار على ولايته الثانية "بخاتمة

سعيدة" تتمثل في وصول الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، بوساطة وإشراف مباشر منه، إلى اتفاق على الحل الدائم للصراع.

لذلك بادرت واشنطن إلى التحرك السريع والفوري وعقد مؤتمر دولي ـ إقليمي في شرم الشيخ في 2000/10/17، أي بعد أيام قليلة على اندلاع الانتفاضة، لتطويق الحدث الفلسطيني الكبير، وإجهاضه عبر بيان رئاسي تلاه كلينتون شخصياً دعا فيه إلى **ثلاث قضايا رئيسية**:

* **الأولى:** وقف الانتفاضة فوراً تحت شعار "وقف كل أشكال العنف".

* **الثانية:** التزام الطرفين الفلسطيني والإسرائيلي "بعدم الإقدام على أية خطوات من جانب واحد"، في إشارة واضحة للجانب الفلسطيني بعدم الإعلان من طرف واحد، عن بسط السيادة على كامل أراضي الدولة الفلسطينية المستقلة بحدود الرابع من حزيران/ يونيو 1967، بعد أن وصلت اتفاقات أوسلو إلى نهايتها القانونية في أيار/ مايو 1999.

* **الثالثة:** دعوة الطرفين إلى استئناف العملية التفاوضية باعتبارها الوسيلة الوحيدة للاتفاق على حل يضع حداً للصراع بين الجانبين[3].

وانطلاقاً مما تم التوصل إليه في شرم الشيخ في 2000/10/17، واصلت الولايات المتحدة رعايتها للمفاوضات الثنائية الفلسطينية ـ الإسرائيلية بالاستناد إلى مشروع للحل تقدمت به واشنطن تحت عنوان «مقترحات الرئيس كلينتون»، التقى في الغالبية الساحقة من بنوده مع رؤيا باراك وحكومته للحل. ولهذا الغرض عقدت مفاوضات طابا، تلبية لرغبة جامحة لدى الرئيس الأميركي ليكون القابلة التي يولد على يديها الحل، فإن من أهداف الولايات المتحدة في إدامة مفاوضات طابا، كان استكمال تطويق الانتفاضة ومحاصرتها، وإزاحتها «كاستعصاء» شديد التعقيد يضغط بكل قواه ليعطل المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي للحل، ويهدد بطرح مشروع دولي بديل يأخذ بالاعتبار المصالح المتوازنة لطرفي الصراع عملاً بالقرارات الدولية.

(3) نايف حواتمه: كتاب "الانتفاضة ـ الصراع العربي ـ الإسرائيلي... إلى أين؟"، بيانات كلينتون في كتاب "انتفاضة الاستقلال العام 1"، إصدار المركز الفلسطيني للتوثيق والمعلومات، الطبعة الأولى تشرين أول/ أكتوبر 2002 ـ ص152.

بوش ومشروع شارون:

بعد رحيل إدارة كلنتون ومجيء إدارة المحافظين الجدد بقيادة بوش، التزمت هذه الإدارة المشروع الشاروني في التعاطي مع الانتفاضة، حين دعمت «خطة المئة يوم» التي رفع لواءها شارون، تحت شعار «دعوا الجيش ينتصر» متعهداً بوضع نهاية ل ـ «العنف الفلسطيني» خلال ثلاثة اشهر. واستمرت الإدارة الأميركية في دعمها لسياسة حكومة شارون، وقد وضعت لها ثلاثة خطوط حمر تتمثل في منع المس برئيس السلطة، ومنع تجاوز خطوط المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية، ومنع المس بأجهزة السلطة ومؤسساتها. أي بتعبير آخر، كان المستهدف بـ «خطة المئة يوم» هي الانتفاضة الفلسطينية بما هي تطور عطل المشروع الإسرائيلي ـ الأميركي للتسوية. أما السياسة الأميركية فإنها إلى جانب إعطاء الضوء الأخضر لحكومة شارون للقضاء على الانتفاضة، طالبت السلطة الفلسطينية نفسها بالعمل بالاتجاه نفسه، لإدراك الإدارة الأميركية أن الإجراءات العدوانية الإسرائيلية ليست كافية وحدها لإنجاز مثل هذه المهمة.

11 أيلول/ سبتمبر وتحولات سياسة إدارة بوش:

جريمة تفجيرات 2001/9/11 في واشنطن ونيويورك، وإعلان الولايات المتحدة الحرب على ما أسمته بالإرهاب، ورفعها شعار «من ليس معنا فهو ضدنا».. شكل خطوة انعطافية في سياسة إدارة المحافظين الجدد، أفسحت في المجال أمام الولايات المتحدة للاندفاع عسكرياً في محاولة تكريس نفسها القطب الأوحد المقرر لمصير العالم.

وفي 2002/6/24 أعلن الرئيس بوش أن قيام دولة فلسطينية كان دوماً جزءاً من «رؤيا» (vision) الولايات المتحدة للحل ما دام حق إسرائيل في الوجود محترماً. وأكد أن المفاوضات هي السبيل الوحيد لولادة هذه الدولة. ثم عاد وزير خارجيته كولن باول في خطابه الشهير في جامعة لوي فيل في ولاية كنتاكي وأكد على الموقف ذاته. وبعد أن وصم الانتفاضة والمقاومة بالإرهاب، دعا القيادة الفلسطينية ممثلة في السلطة إلى اعتقال ومحاكمة الذين يمارسون «الإرهاب»، وأن تتحمل مسؤولياتها في وقف العنف. وما كان لرؤيا الرئيس بوش أن تولد بهذا الشكل، في الدعوة إلى حل يقوم على دولتين لشعبين، تعيشان جنباً إلى جنب، بما في ذلك دولة فلسطينية قابلة للحياة، لولا الدور الذي لعبته الانتفاضة بتضحياتها وصمودها، في إحداث توازن جديد في المنطقة، ولو نسبي.

صحيح أن رؤيا الرئيس بوش لم ترقَ إلى مستوى المبادرة السياسية المتكاملة والمحددة كتلك التي تقدم بها الرئيس الأميركي السابق كلينتون في 2000/12/23 في نهاية عهده، لكن من الصحيح أيضاً أنه وبفعل تأثير الانتفاضة لم يستطع الرئيس بوش أن يلتزم طويلاً بنصائح مستشاريه، بإبقاء نفسه بعيداً عن قضية الشرق الأوسط، وعدم الغوص فيها. ولعلّ ما دفع الرئيس بوش لتجاوز نصائح مستشاريه هو فعل الانتفاضة ودورها في تعطيل المشروع الأميركي ـ الإسرائيلي، كواحد من العوامل البارزة في التأثير على رسم ملامح السياسة الأميركية في المنطقة.

تداعيات الحرب الأميركية ضد «الإرهاب» على المستوى الدولي، وتصاعد العمليات الفلسطينية ضد الاحتلال، والعمليات التفجيرية في وسط التجمعات المدنية داخل «الخط الأخضر»، وعدم تجاوب السلطة الفلسطينية لضغوط الجانب الأميركي للعمل على تصفية الانتفاضة والمقاومة، تحت شعار «مقاومة الإرهاب وإعلان الانتماء إلى العالم المتحضر»، نقلت السياسة الأميركية إلى "مستوى جديد"، حين أسقطت خطوطها الحمر الثلاث، وأعطت الضوء الأخضر لحكومة شارون لتنفيذ عملية السور الواقي العدوانية، في 29 آذار/ مارس 2002 بعد ساعات على انتهاء أعمال قمة بيروت العربية، وإعلان مبادرة السلام العربية.

بعدها أعادت الإدارة الأميركية صياغة «رؤيتها» لحل الدولتين، مشترطة لتنفيذ ذلك القيام بما أسمته "بإصلاح شامل في أوضاع السلطة يقود إلى قيام قيادة فلسطينية «جديدة» مختلفة"، مهمتها الرئيسية هي «شن حرب متواصلة على الإرهابيين وتدمير بنيتهم التحتية». وهكذا بلورت الإدارة الأميركية والحكومة الإسرائيلية سياسة جديدة تحت وقع الانتفاضة تشترط وقفاً كاملاً «للانتفاضة»، وإجراء إصلاحات في بنية السلطة، وقيام قيادة فلسطينية «جديدة»، كمقدمة ضرورية لاستئناف العملية التفاوضية التي يفترض بها أن تسفر عن قيام دولة فلسطينية، وإن بقي مضمون هذه الدولة وحدودها وعلاماتها السياسية موضع غموض.

من «الرؤيا» إلى «خارطة الطريق»:

«الرؤيا» الأميركية لدولتين التقت مع فكرة سبق للاتحاد الأوروبي أن طرحها، ثم ما لبثت اللجنة الرباعية في اجتماعها في نيويورك 2002/7/16 أن بلورتها في خطة شكلت نقطة توازن بين الموقفين الأميركي والأوروبي. وفي هذا السياق نشط الجانب الأوروبي

لصياغة خطة «خارطة طريق» تتيح للأسرة الدولية التدخل لعمل سياسي يضع حداً للعنف في المنطقة. وأطلق الاتحاد الأوروبي «خطة للسلام» في 8/30/ 2002 تلتها طبعة أميركية نتج عنها طبعة مشتركة صادرة عن اجتماع اللجنة الرباعية الدولية في نيويورك 17 أيلول/ سبتمبر 2002[4]، إلى أن استقرت على طبعة ثالثة أنجزت في 2002/12/20، لكن الولايات المتحدة أصرت على إرجاء الإعلان عنها، وتأجيل فتح الملف الفلسطيني إلى ما بعد الانتهاء من الانتخابات الإسرائيلية المبكرة، والملف العراقي، دون أن يمنع ذلك الولايات المتحدة من التلويح بخطة «خارطة الطريق» في إطار تكتيكات إقليمية، تطلبتها ضرورات صون التحالفات الأميركية ـ العربية والاصطفافات اللازمة لدخول الحرب ضد العراق. وهكذا التقت الرؤيا الأميركية عند نقطة توازن مع الرؤيا الأوروبية، في وثيقة للحل، لا تعني التوازنات النسبية في صياغاتها أنها ستبقى ملزمة للسياسة الأميركية.

بعد الإطاحة بالنظام العراقي، واستحداث منصب لرئيس الحكومة في السلطة الفلسطينية، في إطار الاستجابة لضغوطات ما سمي بإصلاح أوضاع السلطة، أفرجت الولايات المتحدة عن خطة «خارطة الطريق» (2003/4/29) وعمدت إلى محاولة فرض رؤيتها لها، مستفيدة من التوازنات الجديدة التي أفرزتها الحرب على العراق ووقوعه في قبضة الاحتلال الأميركي ـ البريطاني. لذلك انصب الجهد الأميركي على الجانب الفلسطيني وحده للالتزام باستحقاقات «الخارطة»، بدءاً من إصدار بيان ابتدائي بإعلان الموافقة عليها، والاعتراف بحق دولة إسرائيل في الوجود وصولاً إلى وقف الانتفاضة والمقاومة تحت ما يسمى «تفكيك البنية التحتية للإرهاب». أما على الصعيد الإسرائيلي فقد أبدت الولايات المتحدة، على لسان وزير خارجيتها كولن باول، ومستشارة الرئيس بوش لشؤون الأمن القومي كوندوليزا رايس «تفهماً» لتحفظات حكومة شارون التي صاغتها في 14 بنداً، تمّ الأخذ بثلاثة عشر منها، أفرغت الخطة من مضمونها الفعلي، وأعادت الحل إلى مساره الإسرائيلي ـ الأميركي السابق.

(4) وزارة الخارجية الأمريكية، نيويورك 18 أيلول/ سبتمبر 2002، البيان الصادر عن اجتماع اللجنة الرباعية الدولية، الأمين العام للأمم المتحدة، كوفي عنان، وزير خارجية الولايات المتحدة، كولن باول، وزير خارجية روسيا إيغور إيفانوف، وزير خارجية الدانمارك بير سنغ مولر، والمفوض الأعلى للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسية الخارجية والأمنية المشتركة خافيير سولانا، والمفوض الأوروبي للشؤون الخارجية، كريس باتن. حمل البيان عنوان "رسم معالم خطة من ثلاث مراحل للسلام في الشرق الأوسط (المجموعة الرباعية الدولية تتصور تحقيق تسوية في عام 2005)".

تطورات في شرم الشيخ والعقبة:

في قمتي شرم الشيخ والعقبة شهدت السياسة الأميركية تطورين مهمين:

* **ففي قمة شرم الشيخ الأمريكية ـ العربية** (2003/6/3) جرى تغييب «خارطة الطريق»، ودفعت الولايات المتحدة المباحثات العربية الأميركية نحو إحداث دينامية سياسية إقليمية تحت وطأة الاحتلال الأميركي للعراق. وإذا كان الرئيس بوش لم ينجح في دفع أطراف شرم الشيخ العربية للموافقة على فكرة المباشرة في تطبيع علاقاتها مع إسرائيل، إلا أنه نجح، من جانب آخر، رغم تصاعد الأعمال العدوانية الإسرائيلية في المناطق المحتلة، في نسف نتائج أربع قمم عربية عقدت منذ اندلاع الانتفاضة، حين أرغم الأطراف العربية في شرم الشيخ على التعهد بالعمل على محاصرة الانتفاضة والمقاومة عبر ما سُمي «تجفيف منابع الإرهاب»، وحصر المساعدات المالية بالسلطة الفلسطينية، والعمل على تحسين الأجواء مع إسرائيل وإنجاح المنتدى الاقتصادي العالمي في غور الأردن ـ البحر الميت، بمشاركة عربية ـ إسرائيلية أعادت الأجواء الإقليمية إلى ما كانت عليه قبل اندلاع الانتفاضة[5].

* **أما في قمة العقبة** (2003/6/4)، فقد اندفع الرئيس بوش نحو تثبيت المفهوم الأميركي ـ الإسرائيلي لـ «خارطة الطريق» حين تبنى التحفظات الإسرائيلية بما فيها

(5) الرئيس المصري حسني مبارك: "الدول العربية والإسلامية كانت تتوقع بعد نجاح الولايات المتحدة وحلفائها في حربها في أفغانستان بدعم من دول المنطقة أن يحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي من طريق التفاوض استناداً إلى الوعود التي قطعتها القوى الدولية، وتلك الدول ومنها الولايات المتحدة الأمريكية كانت قادرة على وضع تعهداتها موضع التنفيذ، إلا أن ما حدث بالفعل هو تغيير مفاجئ في مسار الحرب ضد الإرهاب. أخشى أنه بات يهدد صدقيتها وإيمان الشعوب بها في عالمنا العربي والإسلامي (...) ما حدث على أرض الواقع قد خالف كل الوعود والتأكيدات إذ ركزت هذه القوى الدولية على النواحي الأمنية على الأرض، وأهملت الدور المحوري للمفاوضات السياسية في تهيئة المناخ الملائم لتخفيف حدة المقاومة. إن الجهود الدولية تركزت فقط على الجانب الأمني، وقد ترتب على ذلك توجيه الحملة ضد الإرهاب وجهة جديدة تهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية لإسرائيل على حساب الدول العربية والإسلامية، واستخدام هذه الحملة في محاولة للقضاء على المقاومة الفلسطينية الشرعية للاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، بل لتعزيز موقف إسرائيل الرافض للدخول في مفاوضات سياسية مباشرة لتحقيق الرؤية الدولية للسلام التي سبق أن أقرتها كل القوى الدولية ـ الإقليمية". خطاب مبارك في عيد العمال، التلفزيون المصري، 30 إبريل/ نيسان 2002. جريدة النهار اللبنانية/1 أيار/ مايو 2002.

الاعتراف بإسرائيل «دولة يهودية»، بالمقابل غيب مسألة «إنهاء الاحتلال»، وتجاهل الإشارة إلى القرارين 242 و338، كما قفز عن الدعوة إلى وقف الاستيطان في الأراضي الفلسطينية المحتلة[6]. وبذلك تكون الإدارة الأميركية قد أوفت في قمة العقبة بالوعد الذي قطعته لإسرائيل باعتماد تحفظاتها على خطة «خارطة الطريق»، وحصر تطبيقات «الخطة» في جانبها الأمني، وهو الأمر الذي يعيد البحث إلى مربعه الأول، أي اشتراط العمل «بالخارطة»، وبأي مشروع سياسي للتسوية بوقف الانتفاضة (وقف العنف وتفكيك البنية التحتية للإرهاب). وبذلك تكون الولايات المتحدة، في جميع المحطات قد رسمت جوابها على الانتفاضة. وإن كان هذا الجواب قد وجد بعض التلاوين الطفيفة، بين محطة وأخرى، إلا أنه كان يتمحور، في جميع الحالات على ضرورة المقايضة بين الانتفاضة والمقاومة والإطاحة بالقيادة الرسمية الحالية، أو تطويعها بالكامل (تحت مسمى إصلاح بنية السلطة الفلسطينية) مقابل «دولة فلسطينية قابلة للحياة» وردت تعريفاتها في «خارطة الطريق». غير أن الولايات المتحدة ـ على لسان بوش ـ التقت مع إسرائيل على لسان شارون ـ في قمة العقبة على إعادة صياغة تعريف هذه الدولة، لتصبح في صورتها النهائية قريبة جداً من التسوية المؤقتة كما هي واردة في اتفاق أوسلو. وقد توضح ذلك في خطوات لاحقة، حين أبدت الولايات المتحدة تفهماً لدوافع بناء جدار الفصل العنصري. فبعد أن وصفه الرئيس الأميركي «بالثعبان الذي يتلوى في بطن الضفة الفلسطينية» عادت الولايات المتحدة ونظرت إلى هذا الجدار، باعتباره مجرد إجراء أمني لوقف العمليات التفجيرية ضد المدنيين، وطالبت بتعديل مسار الجدار في عدد من المقاطع، متجاهلة ما سوف يسفر عنه من وقائع ميدانية في مصادرة الأرض، والمياه، وتثبيت أوضاع المستوطنات، وعزل القدس عن الضفة، وتحويل الضفة نفسها إلى ثلاث كانتونات لا تواصل جغرافي بينها، الأمر الذي يحول مشروع الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة إلى مجرد حلم صعب المنال، لا يجد

(6) الرئيس الأمريكي بوش للصحفيين الذي رافقوه من العقبة إلى الدوحة 2003/6/5 إثر قمة العقبة التي جمعته مع رئيس الوزراء الإسرائيلي إرئييل شارون والفلسطيني محمود عباس في 2003/6/4، قال" "إن هدفه إبقاء عملية السلام تتحرك مثل راعي بقر يقود قطيعه عن ظهر جواد" وأضاف "استخدمت تعبير قطيع عن ظهر جواد. لا أعرف إذا كان أحد في اجتماع اليوم فهم هذا التعبير". النهار اللبنانية عن وكالة رويترز ـ ص1 ـ 2003/6/6.

المقومات الضرورية لقيامه، لافتقاده للأرض، وللتواصل الجغرافي، وللمقومات الضرورية للحياة.

(3)

إسرائيل: رفض قرارات الشرعية الدولية

نظرت الانتفاضة الفلسطينية إلى وصول أريئيل شارون، على رأس حزب الليكود، إلى الحكومة، وتسلمه زمام الحكم في دولة إسرائيل، على أنه «الطلقة ما قبل الأخيرة» في جعبة معسكر اليمين الإسرائيلي.

غير أن قوى الانتفاضة وفصائل المقاومة لم تكن كلها مدركة لما سوف يقدم عليه شارون من مغامرات عسكرية، ليتسنى له فرض مشروعه السياسي، القائم على تحويل «الحل المؤقت» كما ورد في اتفاق أوسلو، إلى «حل دائم». ولم تكن بعض الفصائل منفتحة على إدراك مخاطر الابتعاد عن ضرورة القواسم المشتركة السياسية والمنهج والخط الموحد لمقاومة الاحتلال والاستيطان، وتحييد المدنيين على جانبي خط الصراع.

لم تضبط قوى الانتفاضة بشكل موحد إيقاع خطواتها لتتناغم مع تحليلها لطبيعة حكومة شارون، خاصة في ظل تحالفه مع حزب العمل، بعد تجميد قادة الحزب مشروع باراك للتسوية النهائية، في ظل قناعة، لدى كبار الحزب، وعلى الأخص شمعون بيريس، وبنيامين بن اليعازر، بصعوبة بل وربما باستحالة الوصول مع الفلسطينيين إلى حل «الدفعة الواحدة» في مفاوضات ماراثونية، على شاكلة مفاوضات كامب ديفيد. والتقت قيادة العمل مع شارون وقيادة الليكود، على ضرورة «توفير التربة السياسية»، لفرض مشروع للحل، يعتمد على اتفاقيات جزئية على مراحل زمنية بعيدة نسبياً، تشكل في مجموعها ما يسمى بالحل الدائم. وما من معنى لعبارة «توفير التربة السياسية» سوى اللجوء إلى القمع الدموي للقضاء على الانتفاضة والمقاومة، وتعميق انقسام الصف الفلسطيني، وشل الإرادة السياسية لدى الجانب الفلسطيني ودفعه إلى حالة من اليأس السياسي ترغمه على القبول بكل ما يعرض عليه، باعتباره الحل الوحيد الممكن[7].

(7) "يديعوت أحرنوت"، 2001/10/30، "خطة شمعون بيريس وزير خارجية حكومة الليكود ـ العمل لدولة فلسطين منزوعة السلاح على مراحل، تبدأ بدولة على غزة أولاً".

«المئة يوم» و«خطة جهنم»:

في هذا السياق، ولد مشروع «خطة المئة يوم» التي وعد شارون خلالها، بالتعاون مع وزير دفاعه، بن اليعازر، ووزير خارجيته بيريس، بالقضاء على «الانتفاضة ـ الاستعصاء»، وخلق وقائع ميدانية وسياسية جديدة، وفي السياق رفع شعار «دعوا الجيش ينتصر» بما يعنيه ذلك من إطلاق يد المؤسسة العسكرية الإسرائيلية لشق الطريق أمام خطوط الأساس لائتلاف الليكود/ العمل والذي يميل لصالح مشروع شارون وإزالة العقبات والعقد التي تعطل انطلاقته، وتعيق مسيرته.

الانتفاضة ردت من جانبها على مشروع شارون وشعاراته بالدعوة إلى عزله فلسطينياً وعربياً، وتعزيز مقومات الصمود السياسي والمجتمعي في مواجهة أدوات القمع الإسرائيلي، وتحويل مشروع «المئة يوم» إلى مشروع فلسطيني يسقط شعارات شارون، ويفقد الجانب الإسرائيلي «طلقته ما قبل الأخيرة»، بحيث لا يبقى أمامه، بعد الاقتناع بفشل الحل العسكري، وفرض الحل السياسي الشاروني بالقوة، سوى اللجوء إلى مفاوضات تعترف للفلسطينيين بحقوقهم الوطنية المشروعة.

انتهت فترة «المئة يوم» وتبين فشل حكومة شارون في تحقيق أهدافها، رغم ما ألحقته في صفوف الفلسطينيين من خسائر بشرية ومادية موجعة وفادحة. ورغم الاختلال الفاقع لموازين القوى لصالح الجانب الإسرائيلي، فالهدف السياسي، أي القضاء على الإرادة السياسية للفلسطينيين لم يتحقق. لذلك ألحق شارون خطة «المئة يوم» بخطة «أورانيم ـ جهنم» لاستئصال الانتفاضة مستنداً في ذلك إلى عدد من العوامل المساعدة:

* **العامل الأول**: غياب أي بديل سياسي إسرائيلي لما يطرحه شارون مدعوماً من حزب العمل. إذ تلاشت أوضاع المعارضة الإسرائيلية التي يمكن أن تسائل شارون على مشاريعه وإجراءاته.
* **العامل الثاني**: الدعم الأميركي غير المشروط لسياسة شارون الدموية. فالولايات المتحدة ما زالت حتى اللحظة تراهن على القوة العسكرية الإسرائيلية، مدعومة بتعاون أمني مفترض من قبل السلطة الفلسطينية وسيلة للقضاء على الانتفاضة وإزالتها من الطريق «كاستعصاء» سياسي.
* **العامل الثالث**: حالة التردد والارتباك السياسي التي تعيشها السلطة الفلسطينية،

والتي وفرت لشارون ـ موضوعياً ـ الفرصة لمواصلة عملياته الدموية.

فعين السلطة كانت من جهة على الانتفاضة كورقة قوة تفاوضية، والعين الأخرى على موقعها في المعادلة السياسية الإقليمية كما ترسمها الولايات المتحدة.

* **العامل الرابع**: افتقاد الانتفاضة إلى برنامج سياسي واضح لسلام متوازن، يقدمها إلى المجتمع الدولي والإقليمي والتأثير داخل المجتمع الإسرائيلي والأحزاب الإسرائيلية كمشروع قادر على الاستقطاب، لذلك اعتمدت الانتفاضة على القدرة الشعبية على الصمود (وهي قدرة فاقت كل تصور) وعلى قدرتها على تحويل نفسها إلى حرب استنزاف طويلة ضد الاحتلال وقواته. وهذان العاملان رغم افتقادهما إلى البرنامج السياسي الموحد أكسبا الانتفاضة القدرة على تعزيز موقعها في وجه المشروع الشاروني، والضغط على المجتمع الدولي ليوازن ـ بشكل نسبي ـ في مواقفه بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي، وبرز هذا في تباين مواقف أوروبا، روسيا، الأمم المتحدة عن الموقف الأمريكي.

«السور الواقي».. نقلة نوعية إلى الوراء:

«حملة السور الواقي» بدءاً من 2002/3/29 شكلت نقلة في العمل العسكري الإسرائيلي ـ المدعوم أميركياً ـ ضد الانتفاضة ومجمل الحالة الفلسطينية. فهي تمت بقرار إسرائيلي ـ أميركي، وبغطاء سياسي من الولايات المتحدة، وهذا تحول نوعي كبير في السياسة الأميركية أعطى شارون الضوء الأخضر لإعادة الاعتبار لشعاره المعروف «دعوا الجيش ينتصر».

بعد عملية «السور الواقي» وتداعياتها أطلق جيش الاحتلال ما أسماه حملة «الطريق الحازم». في ظلها واصل اجتياحاته وإعادة احتلال المدن والقرى والمخيمات في الضفة الفلسطينية، وفرض الحصار على الرئاسة الفلسطينية في رام الله، وواصل الضغط على قطاع غزة معتمداً أسلوب «الضرب الاستباقي» و«الإحباط الموضعي» (أي اغتيال قادة وكوادر المقاومة، الاجتياحات المؤقتة، زلازل، هدم البيوت...)[8] دون أن يجرؤ على

(8) بيتر هانسن المفوض العام لوكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين من مكتبه في غزة" "إسرائيل هدمت 14852 منزلاً في مخيمات اللاجئين بقطاع غزة"، جريدة السفير اللبنانية، 27 كانون الثاني/ يناير 2004.

.....

اقتحام واحتلال القطاع، على غرار ما فعل في الضفة (لأسباب يدركها جيداً قادة جيش الاحتلال)، ودون أن ينجح في الوقت نفسه بإلحاق الهزيمة، بخط المواجهة الذي رفعته الانتفاضة والمقاومة. ولم يفتقد القادة العسكريون في إسرائيل إلى القدرة على تبرير سياستهم وفشلهم في القضاء على الانتفاضة. فرئيس الأركان السابق وزير الحرب الحالي شاؤول موفاز اعترف بأن عملية «السور الواقي»، وعلى أهمية ما ألحقته في صفوف الفلسطينيين من خسائر بشرية ومادية، «لم تحدث تغيراً استراتيجياً على الوجهة الفلسطينية في مواصلة المقاومة المسلحة». أما خلفه رئيس هيئة الأركان موشيه يعلون ادّعى بالمقابل، وخلافاً لما كان شارون يروج له بأن «النصر (على الفلسطينيين) سيحرز بالنقاط وبالتأثير وبالتراكم وليس بالضربة القاضية»، وكأن الجانب الإسرائيلي

..... * بيتر هانسن/ مدينة رفح/ غزة بعد مشاهدة دمار مخيمات رفح "تدمير وحرق منازل مخيمات رفح على يد القوات الإسرائيلية يفوق قدرة وكالة غوث اللاجئين على البناء" 18 أيار/ مايو 2004.

* مجلس الأمن الدولي/ نيويورك: يصدر القرار رقم 1544 في 19 أيار/ مايو 2004 بإجماع 14 صوت وامتناع الولايات المتحدة الأمريكية، يدعو إسرائيل إلى وقف عملياتها العسكرية ووقف هدم منازل الفلسطينيين في رفح ومخيماتها".

* البيت الأبيض في واشنطن أعلن في 20 أيار/ مايو بعد قرار مجلس الأمن الدولي "عملية إسرائيل في رفح لا تخدم عملية السلام، وزادت الوضع سوءاً في الشرق الأوسط".

* الاتحاد الأوروبي أعلن في 20 أيار/ مايو "عمليات إسرائيل في رفح استهانة بحياة البشر".

* حكومة شارون أعلنت في 20 أيار/ مايو رفضها قرار مجلس الأمن، "اشمئزازها من الموقف الأوروبي".

* يوسف لبيد وزير العدل الإسرائيلي (زعيم حزب شينوي): "رأيت صور العجوز التي ركعت على أربع لتفتش عن الأدوية في حطام منزلها. ذكرتني بجدتي التي قضت نحبها في الكارثة، هدم المنازل يجب أن يتوقف في رفح، يلحق بنا ضرراً هائلاً في العالم"، جلسة مجلس الوزراء الإسرائيلي ـ الأحد 2004/5/23.

"أثارت أقواله عاصفة في الجلسة. شارون، موفاز وشالوم دعو لبيد إلى سحب أقواله".

* شارون "وبّخ لبيد، هذا زيت يصب النار في خدمة أعدائنا، أقوال خطيرة تقترب من التحريض، وما كان ينبغي لها أن تقال".

* موفاز (وزير الحرب): " هذا قول قاس جداً، اطلب منك أن تتراجع".

* شالوم (وزير الخارجية): جنود الجيش الإسرائيلي يقومون بعملهم، ويحافظون على الكرامة". "معاريف" 2004/5/24.

بتصريحاته هذه، تخلى عن أسلوبه العسكري المعهود في حروب الحركة والحسم السريعين، لصالح أسلوب الاستنزاف البطيء، والذي كما يبدو، استعاره مرغماً من الانتفاضة في حربها المديدة ضد الاحتلال[9].

أما **في الجانب السياسي** فقد توحد الموقف الإسرائيلي مع الموقف الأميركي في اشتراطه، للبدء في المفاوضات تنفيذ ثلاث خطوات فلسطينية كبيرة هي:

فرض تهدئة شاملة (أي القضاء على الانتفاضة)، إجراء إصلاحات واسعة في بنى السلطة (أي عزل القيادة الحالية لصالح قيادة بديلة ومطواعة)، والقبول بالحل القائم على خطوات مجزؤة لفترات زمنية طويلة. (أي ما يسمى بـ «الدولة المؤقتة» دون الدخول في آلياتها وتحديداتها).

ألغام في طريق شارون:

الطريق أمام حكومة شارون لم يكن معبداً بل كان على العكس من ذلك، مليئاً بالألغام والعقبات:

* **فمن جهة** ورغم التصعيد اليومي للعمليات العدوانية فشل جيشه في القضاء على الانتفاضة والمقاومة في الأرض الفلسطينية المحتلة. وهذا ما شكل نقطة ضعف في موقفه. لذلك بقي يدعو السلطة الفلسطينية إلى «القضاء على الإرهاب» في مناطقها، بعدما عجز عن تقديم النموذج القادر بجيوشه وآلياته على إنجاز هذه المهمة.
* **ومن جهة ثانية** تراجع عن قراره باقتحام قطاع غزة للقضاء على بنية المقاومة والقيادات الوطنية فيه، لإدراكه المسبق بفداحة الخسائر التي سوف يتكبدها جيشه، وفداحة الجرائم التي سوف يرتكبها هذا الجيش. وهما قضيتان لا تستطيع حكومة شارون ـ لأسباب داخلية ودولية ـ أن تتحمل تبعاتهما.
* **ومن جهة ثالثة** لم تكن السياسة الأميركية تمتلك الإرادة السياسية لوضع حد للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي بخطة سياسية متوازنة بل كان جل ما تهدف إليه احتواء هذا

(9) هآرتس/ زئيف شيف/ خبير عسكري استراتيجي: "عملية رفح فصل آخر في حرب استنزاف متواصلة بين إسرائيل والفلسطينيين، المكسب المتحقق في الحملة آني ـ مثلما يحصل غير مرة في حرب الاستنزاف"، 27 أيار/ مايو 2004.

الصراع، وتبريد حرارته حتى الحد الأدنى، نظراً لتداعياته على مجمل الوضع الإقليمي، وبما يتيح لها بالمقابل التفرغ لملفات إقليمية أخرى، يبدو حلها أقل تعقيداً، من بينها الملف العراقي.

* **ومن جهة رابعة**، ورغم أن الأطراف الدولية (كأوروبا وروسيا الاتحادية على سبيل المثال) وقفت موقفاً مخيباً لقوى سلام الشرعية الدولية في وقف عملية «السور الواقي» وغيرها من العمليات العدوانية، إلا أن تداعيات الحدث الفلسطيني، على المستوى الإقليمي والدولي، لعبت دوراً في إعادة تحريك العوامل الخارجية والتي مثلت بشكل أو بآخر، كابحاً نسبياً لحالة الجموح الإسرائيلية.

هبة 2002/9/20 والدرس المستفاد:

لعل الواقعة التي تختزن في طياتها الكثير من الدروس كانت هبة 2002/9/20 حين كسرت الجماهير الفلسطينية بصدورها العزلاء قرارات منع التجول، ونزلت إلى شوارع الضفة الفلسطينية تتحدى دبابات الاحتلال، وتعيد للانتفاضة وجهها الجماهيري المشرق، في وقت بدأ فيه البعض يتحدث عن موت الانتفاضة، وعن ضرورة اللجوء إلى بعض العواصم لتمهيد الطريق للنزول عند الاملاءات والاقتراحات الأميركية والإسرائيلية.

بدورها وجدت الولايات المتحدة نفسها بحاجة إلى شيء من الهدوء النسبي الذي يتيح لها العمل، في الشرق الأوسط، لأجل التحضير «لمعالجة» الملف العراقي عبر اجتياح البلاد واحتلالها وإسقاط نظام صدام حسين. وقد التقى موقف الولايات المتحدة في ذلك مع موقف أوروبي دعا في الطبعة الأولى لـ «خارطة الطريق» إلى البحث عن خطة لحل سلمي في المنطقة.

لذلك انصب الضغط على جانبه السياسي تحت "شعار الإصلاح" في محاولة دؤوبة من قبل الولايات المتحدة ـ وإسرائيل ـ لإعادة صياغة الوضع القيادي في السلطة الفلسطينية، عبر الحد، ما أمكن من صلاحيات رئيس السلطة وتعيين وزير «موثوق» للمالية بمواصفات مهنية محددّة، واستحداث منصب وزير للداخلية تتوحد تحت قيادته أجهزة الأمن الفلسطينية، على أن يخضع اختيار الشخص الذي سيشغل هذا المنصب لموافقة الولايات المتحدة وإسرائيل.

ووصل الضغط إلى إحدى محطاته الفاعلة في 2003/2/12 حين أُبلغ عرفات من قبل مبعوثي الاتحاد الأوروبي بضرورة استحداث منصب لرئيس الوزراء وإلا فقد «أصدقاؤه» الأوروبيون القدرة على توفير الغطاء الدولي له.

مع قرار استحداث منصب رئيس الحكومة، وسقوط بغداد بيد التحالف الإنغلو ـ سكسوني، وافقت الولايات المتحدة على الإفراج عن «خارطة الطريق»، بطبعتها الثالثة، وبذلك تكون المسيرة الإسرائيلية في «معالجة» الانتفاضة والمقاومة قد دخلت مرحلة جديدة.

تكتيك شارون مع «خارطة الطريق»:

أخذت حكومة شارون تتعامل مع «خارطة الطريق» باعتبارها وسيلة سياسية للضغط على الجانب الفلسطيني، تضاف إلى الوسيلة العسكرية وآلة قمعها الدموية. استعارت حكومة شارون في هذا الجانب حكمة رابين السياسية القائلة: «نتعامل مع العنف («الإرهاب» بلغة رابين) وكأنه ليست هناك مفاوضات، ونتعامل مع المفاوضات وكأنه ليس هناك عنف». لذلك بدت واضحة مماطلة شارون في الموافقة على «خارطة الطريق»، وحتى حين أزفت لحظة الحقيقة لجأت حكومته إلى بيان غامض، لا يتضمن موافقة واضحة وصريحة على «الخارطة». ثم ألحقت ذلك بوثيقة تضمنت 14 تحفظاً على «الخارطة»، تبنيها يعيد صياغة «الخارطة»، ويفرغها من مضمونها السياسي. وتركز الضغط العسكري الإسرائيلي على عمليات التوغل في الضفة الفلسطينية، ومواصلة العمليات المسماة «وقائية» (أي الاغتيالات، الاجتياحات المؤقتة) في قطاع غزة، مع مماطلة واضحة في رفض الالتزام بأي من استحقاقات الفصل الأول من «خارطة الطريق». بالمقابل واصلت الولايات المتحدة الضغط على الجانب الفلسطيني كي يتقدم بالتزامات من جانب واحد، بما في ذلك «فرض التهدئة عبر استئصال الظاهرة الإرهابية وتدمير بنيتها التحتية» في مناطق السلطة، والاعتراف بإسرائيل "دولة يهودية"، والتخلي مسبقاً عن حق اللاجئين في العودة، مقابل وعد بدولة مستقبلية مجهولة المضمون والحدود والملامح السيادية. وحتى عندما توصلت قوى المقاومة في 2003/6/29 إلى اتفاق على تعليق العمليات العسكرية، أدارت حكومة شارون ظهرها لاستحقاقات هذه المحطة وكأن الأمر لا يعنيها.

(4)

الجدار العازل... لا دولة فلسطينية مستقلة

الخطوة الاستراتيجية التي خطتها حكومة شارون، في سياسة فرض الوقائع على الأرض، لمنع الانتفاضة والمقاومة من مراكمة مكاسب وانتصارات بفعل صمودها الأسطوري، تمثلت في العمل على إنجاز المرحلة الثانية (وبعدها الثالثة) من جدار الضم والفصل العنصري الذي كانت الحكومة الإسرائيلية، قد أقرت خطة بناءه في 16 حزيران/ يونيو 2002، بدأ وزير الدفاع الإسرائيلي آنذاك بنيامين بن اليعازر (زعيم حزب العمل) بتنفيذها، عبر إقامة ما سمي بالسياج المكهرب، وجدران الفصل بين الضفة الفلسطينية وإسرائيل بطول 90 كلم في مقطع محافظة طولكرم. ورغم إدعاء حكومة شارون أن جدار الفصل العنصري لا يهدف إلى إعادة ترسيم الحدود بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وبأنه مجرد "إجراء أمني دفاعي" ضد العمليات التي تنفذ في العمق الإسرائيلي، إلا أن الوقائع بموجب خطة الجدار، أوضحت أن الهدف النهائي من وراء إقامة هذا الجدار، هو فرض مشروع شارون للتسوية الدائمة ميدانياً، بحيث يبتلع الجدار بمحاوره الثلاث "الجدار الغربي، جدار العمق في بطن الضفة الفلسطينية، الجدار الشرقي بين الأردن والضفة" ما مجموعه 58٪ من أراضي الضفة، ويعزلها عن القدس، ولا يبقي منها ما يفي بغرض قيام «دولة» فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة. وحسب معطيات منظمات الأمم المتحدة العاملة في الضفة الفلسطينية فإن المساحة المقتطعة من أراضي الضفة تساوي نحو 14.5٪ من مساحة الضفة في حال استكمال بناء المقطع الغربي فقط من الجدار الفاصل بين إسرائيل والضفة، الذي يتوغل ما نسبته 90٪ من امتداده في عمق الأراضي الفلسطينية ويعزل نحو 122 تجمعاً سكنياً فلسطينياً يصل عدد سكانها نحو 375 ألف مواطن فلسطيني، ومع جدار العمق داخل الضفة والجدار الشرقي على امتداد نهر الأردن يتم احتواء وضم 58٪ من الضفة، فضلاً عن القدس الكبرى وغلاف القدس، واستبدال الحدود الفلسطينية ـ الأردنية بحدود إسرائيلية ـ أردنية، وتمزيق الأراضي الفلسطينية المحتلة إلى أربعة بانتوستانات لا تواصل جغرافي بينها، ثلاثة منها في الضفة الفلسطينية، والرابعة في قطاع غزة، ويبقى للشعب الفلسطيني فقط 42٪ من أرضه المحتلة عام 1967، لا تملك مقومات بناء دولة مستقلة قابلة للحياة. وهو ما يؤكد أن الخطر المباشر الذي يتهدد مستقبل الحل السياسي مع

الجانب الإسرائيلي يتمثل في جدار الضم والإلحاق والفصل العنصري، خاصة بعدما دخلت حكومة شارون سباقاً زمنياً مع دعوة الأمم المتحدة محكمة العدل الدولية في لاهاي، لتبت بمصير الجدار من زاوية مخالفته لمبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة. إذ لجأت حكومة شارون إلى زيادة وتيرة بناء الجدار في أكثر من مكان في الضفة الفلسطينية شرقاً وعمقاً وغرباً وحول غلاف القدس.

شارون: مشاريع جزئية... خطاب هرتسليا، مؤتمر الليكود، خطاب الكنيست:

في 16 كانون الأول (ديسمبر) 2003 خطا شارون خطوة جديدة على طريق تطبيق مشروعه السياسي حين ألقى خطاب هرتسليا. ومؤتمر هرتسليا هو لقاء سنوي للنخبة الإسرائيلية السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية «للتشاور حول أوضاع الأمة». يتحاور فيه كبار المسؤولين الأمنيين وكبار رجال الاقتصاد والسياسة. ومنذ ثلاث سنوات يدور النقاش في مؤتمر هرتسليا حول تثبيت وتعزيز الدولة الإسرائيلية «كدولة يهودية وديمقراطية». ولقد انعقد المؤتمر في ظل سيادة قناعة في المجتمع الإسرائيلي بضرورة «الانفصال الديمغرافي عن الفلسطينيين». وقد دار النقاش في هرتسليا تحت ضغط هذه الفكرة.

منذ العام 1967 تقف "إسرائيل" أمام معضلة البت بمصير الأراضي الفلسطينية المحتلة. فضمها بالكامل إلى "إسرائيل" ليس ممكناً برأي "اليسار الصهيوني"، لأن الضم سيخلق واقعاً من اثنين:

إما **نظام عنصري** يقوم على نوعين من المواطنة فيهما انفصال عن بعضهما البعض، وإما دولة ثنائية القومية ذات مواطنة متساوية. والخياران مستبعدان من حسابات الأحزاب الصهيونية. وجاءت تجربة أوسلو، كمحاولة للبحث عن حل ثالث يبقي على الاحتلال، دون الحاجة إلى الضم القانوني، ويتيح للفلسطينيين إدارة أنفسهم بنظام معين من أنظمة الحكم الذاتي ـ حكم ذاتي موسع، أقل من الاستقلال. غير أن التعقيدات في التطبيق ومن ضمنها الوقائع التي فرضتها الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية أوضحت للإسرائيليين، كما للأميركيين استحالة تطبيق هذا الحل لعدم واقعيته هو الآخر. وهو الأمر الذي دفع الإسرائيليين بتياراتهم المختلفة للاتفاق على مبدأ «الانفصال الديمغرافي». من هنا علينا أن نلاحظ، أن فكرة جدار الفصل العنصري هي بالأساس فكرة حزب العمل، تبناها اليمين واليمين المتطرف ممثلاً بأحزاب حكومة شارون، وعمل على تحويلها إلى خطة ضم وألحاق توسعية تدب على الأرض. وعلينا أن نلاحظ

أيضاً في السياق نفسه، أن الخلافات الإسرائيلية لا تدور حول فكرة الجدار نفسها، بل حول بعض مسارات بناء الجدار ومساحات التوسع الاستيطاني في الأرض المحتلة، وحجم المخاوف من "القنبلة الديمغرافية" الفلسطينية.

خطاب شارون في هرتسليا، جاء ليضع خطة متكاملة لما يسمى إسرائيلياً «الانفصال من جانب واحد» و«بما يحقق المصلحة الإسرائيلية ويفرض وقائع ميدانية لابد لأي حل دائم أن يأخذها بعين الاعتبار». وخطة شارون لا تستند بشكل مباشر إلى مبدأ الترانسفير (وإن سعت إليه بأشكال ملتوية من خلال المزيد من التضييق على الشعب الفلسطيني وسلبه أرضه الوطنية) لأنه لم يعد ممكناً بفعل صمود الشعب الفلسطيني في الأرض واستخلاص دروس نكبة 48 واحتلال 67، ولأن هذا لم يعد ممكناً أيضاً في ظل الظروف الدولية الراهنة. كما أن الخطة لا تستند إلى مبدأ الانسحاب إلى خطوط حزيران/ يونيو 67، لأن ثمة اتفاقاً إسرائيلياً صهيونياً عاماً تتقاطع عنده كل أحزاب اليمين واليمين المتطرف، حزب العمل، أصحاب وثيقة جنيف برئاسة يوسي بيلين وأغلبية الرأي العام، على رفض هذا المبدأ كأساس للحل.

خطاب هرتسليا الذي سمي بمشروع «الانفصال من جانب واحد» يضع الفلسطينيين أمام خيارين:

إما **القبول بشروط إسرائيل** لتطبيق «خارطة الطريق»، مع تعديلها نزولاً عند شروط شارون الأربعة عشر. وإما **لجوء شارون** من طرف واحد لتطبيق «الخارطة» بالشروط ذاتها. والفارق بين الخيارين بعض التحسينات النسبية جداً في التطبيق على سبيل المثال: في كلتا الحالتين سوف يستمر بناء جدار الضم والالحاق والعزل العنصري. لكن الفارق، أنه إذا ما بني بالتوافق مع الفلسطينيين فإن معاملات العبور عبر بوابات الجدار سوف تكون «أكثر مرونة» مما لو أنه بني دون موافقتهم. وعلى سبيل المثال أيضاً فإن إعادة الانتشار لقوات الاحتلال لن تلتزم خطوط حزيران/ يونيو 67، بل سوف تلتزم خطوطاً جديدة ترسمها حكومة معسكر اليمين واليمين المتطرف برئاسة شارون وهيئة الأركان الإسرائيلية. وفي حال شارك الفلسطينيون في المفاوضات حول هذه الخطوط «فمن المتوقع» أن تلجأ حكومة شارون وهيئة الأركان إلى خطوط أمنية «جديدة».

والخطة تدعو الفلسطينيين للقبول بتفسير شارون «لخارطة الطريق»، ما عدا ذلك «فسوف يجد شارون نفسه مرغماً على تطبيقها من طرف واحد». هذا في الخط العام

للخطة الشارونية. **أما في التفاصيل فإن شارون أعاد التأكيد على النقاط الرئيسية التالية:**

* *إسرائيل دولة يهودية «تشكل مركزاً روحياً وقومياً لكل يهود العالم» و«استقدام المهاجرين هي الهدف المركزي لدولة إسرائيل».*

* *استيعاب مئات الآلاف من المهاجرين اليهود سنويا مع ما يتطلبه هذا من «خطط اقتصادية»، ومشاريع «لتعليم الشباب»، وخطط أخرى «لتعزيز الكتلة الديمغرافية».*

* *جوهر «خارطة الطريق» هو «الأمن» و«في إطار تفكيك منظمات الإرهاب وإنني لا أعتزم انتظارهم (أي الفلسطينيين) حتى القنوط». «إسرائيل مستعدة خلال ستة أشهر للبدء من جانب واحد بتطبيق رؤيتها للجدار العازل والفصل الأحادي الجانب».*

* *لا مساومة في تطبيق مراحل «الخطة». «إذا ما سلك الفلسطينيون طريق القانون ومكافحة الإرهاب والتحريض وتصفية المنظمات الإرهابية». فإن إسرائيل على استعداد لمكافأتهم في تحسين شروط حياتهم. «سنرفع أطواقاً وإغلاقات ونخفض عدد الحواجز (..) كما سنسلم وفقاً للتنسيق الأمني [دوماً الأمن هو الجوهر] مدناً فلسطينية إلى المسؤولية الأمنية الفلسطينية».*

* *إذا ما واصل الفلسطينيون بعد عدة أشهر عدم تنفيذ دورهم في «خارطة الطريق» عندها ـ ستبادر إسرائيل إلى «خطوة أمنية من جانب واحد لفك الارتباط مع الفلسطينيين، بالتنسيق الأقصى مع الولايات المتحدة». خطة «فك الارتباط» ستتضمن «إعادة انتشار لقوات الجيش الإسرائيلي في خطوط أمنية جديدة، وتغيير انتشار التجمعات السكانية» بحيث يتقلص قدر الإمكان عدد المستوطنين الإسرائيليين المتواجدين في المناطق ذات الكثافة السكانية الفلسطينية. «سنرسم خطوطاً أمنية مؤقتة وسيتوفر الأمن من خلال انتشار الجيش وجدار الأمن وعوائق مادية أخرى». «خطة فك الارتباط ستقلص الاحتكاك بيننا وبينهم. والاستكمال السريع للجدار الأمني سيسمح للجيش الإسرائيلي برفع حواجز، والتخفيف عن الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين».*

إذن مشروع شارون واضح: «إذا قبل الفلسطينيون بشروطنا، تعاونّا معهم. وإذا رفضوا شروطنا، عملنا من جانب واحد على تطبيق خطتنا، وسلاحنا في ذلك الجيش، ومصادرة الأرض بالقوة».

الموقف الإسرائيلي قوبل بالترحيب من إدارة بوش، **إذ قيم الناطق باسم البيت الأبيض خطاب هرتسليا إيجاباً** حيث أشاد بالتزام شارون بـ «خطة الطريق» (متجاهلاً تحفظاته واشتراطاته عليها وقراءته الخاصة لها). **لكن واشنطن في ذات السياق أعادت تأكيد رفضها أية خطوات من جانب واحد** (وهذا الموقف سيشهد انقلاباً نوعياً بالارتداد عنه بعد أشهر، وتبني خطة شارون بالفصل الأحادي الجانب، وسنأتي على هذه التطورات في الفصول القادمة)، ودعت إلى لقاء فلسطيني ـ إسرائيلي غير مشروط، وواضح أن المقصود بعبارة «غير مشروط»، أي لا يشترط الفلسطينيون على إسرائيل وقف بناء جدار الضم والفصل العنصري، الذي لم تدرجه الولايات المتحدة في باب «الخطوات من طرف واحد»، بل دعت إلى التعود عليه، باعتباره إجراء أمنياً بحتاً، يدخل في باب «الحق الإسرائيلي المشروع في الدفاع عن النفس». وبذلك يتجاوز الأميركيون انتقاداتهم لهذا الجدار، الذي وصفه بوش ـ ببلاغة غير معهودة لديه ـ على أنه "ثعبان يتلوى في بطن الضفة الفلسطينية"، وتساءل "أين ستقوم الدولة الفلسطينية القابلة للحياة؟!".

ولم يجد شارون ما يختتم به خطابه في هرتسليا سوى جملة ترديد قالها رئيس أول حكومة لإسرائيل دافيد بن غوريون، في اليوم الثاني لقيام دولة إسرائيل «إن حرب الاستقلال لم تنتهِ بعد»[10]. ولعل شارون أراد من وراء هذا القول بأن يؤكد حرب إسرائيل ضد حق الشعب الفلسطيني بدولة مستقلة بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 عاصمتها القدس العربية المحتلة لم تنتهِ بعد. وهذا ما يعكس في الوقت نفسه فشل «اليسار الصهيوني» في تقديم مشروع بديل لمشروع شارون وحكومته يمكن أن يشق طريقه ليصبح مشروع الأغلبية الإسرائيلية.

إن ما قاله شارون في مؤتمر هرتسيليا، أعاد التأكيد عليه في مؤتمر الليكود في 1/5/ 2004، وتناوله في خطابه في الكنيست في 2004/1/12، **مؤكداً في السياق على عدد من القضايا الرئيسية أهمها:**

(10) "جريدة معاريف" في 31 آذار/ مارس 2002، "بن غوريون كتب عام 1960 عن شارون "لو شفي من عيبه بعدم قول الحقيقة، وابتعد عن الخبث والمكر لكان زعيماً مذهلاً".

* *إذا استجاب الفلسطينيون لدعوته إلى المفاوضات على قاعدة شروطه الأمنية المعروفة أي القضاء على ما يسمى بـ «الإرهاب» (إبعاد "استعصاء الانتفاضة والمقاومة" عن الطريق حتى لا يشكل ورقة قوة بيد الجانب الفلسطيني) فهذا أفضل لأجل تسوية بين الطرفين، وإلا فسوف ينفذ خطته بالفصل الأحادي الجانب بشكل منفرد.*

* *يتحدث شارون عن تفكيك المستوطنات "غير الشرعية" وبعبارة أخف «غير القانونية» أو «غير المسموح بها» (وبالقراءة عكساً لهذا الإقرار الشاروني فإن المقصود تثبيت الزعم الشاروني ـ الإسرائيلي بوجود مستوطنات «شرعية»)، ويعتبر ذلك «تنازلاً مؤلماً»، مع انه اعترف في مؤتمر هرتسيليا أن الدافع وراء البحث في مصير المستوطنات هو «رسم خط أمني ناجع لدولة إسرائيل». بمفاوضات أو بدونها، وبعد أن يضمن التخلص من الانتفاضة، سيبقى مصراً على ابتلاع الأجزاء الواسعة من الضفة الفلسطينية بذريعة «الدواعي الأمنية»، وهو الستار الذي يخفي خلفه جدران الضم والفصل العنصرية التوسعية، مشروعه لابتلاع المزيد من الأرض لأجل استيراد أعداد جديدة من المهاجرين اليهود.*

أنا أقرر.. أنا أنفذ:

إن شارون رغم وجود معارضة لمشروعه في الليكود وخارجه، يكرر شعاره «أنا أقرر ـ أنا أنفذ»، كما نجح في الحفاظ على الأغلبية البرلمانية بعد خطابه في الكنيست رداً على مشروع حجب الثقة الذي تقدم به حزب العمل، والذي طلب التصويت عليه بعدما تجاهل ما طرحه في خطابي هرتسليا ومؤتمر الليكود عن المستوطنات وتعديل مسار بعض مقاطع جدار الفصل العنصري تحت ضغط مظاهرة اليمين المتطرف الحاشدة في تل أبيب، بمشاركة عدد واسع من وزراء ونواب صقور الليكود (ميدان رابين 120 ألف وفي المقدمة أكثر من نصف كتلة الليكود البرلمانية) دعاة "أرض إسرائيل الكاملة" من "البحر إلى النهر" ومن بينهم رئيس الكنيست روبي ريفيلن.

وعندما أعلن شارون عزمه إخلاء 17 مستوطنة من قطاع غزة في إطار خطته لما يسمى بالانفصال بقرار أحادي (جريدة هآرتس 2004/2/2)، وقفت المعارضة

"العمالية" مرتبكة حين علقت «إن المسألة رهن التنفيذ.. لقد أضاع شارون ثلاث سنوات بالأقوال.. نحن نريد أفعالاً».

ولقد كشف تصويت الكنيست في 2/ 2/ 2004 على الثقة بحكومة شارون، مدى الانقسام الحاصل في المجتمع الإسرائيلي إزاء الحلول السياسية مع الجانب الفلسطيني بشكل عام، وإزاء خطة شارون ورؤيته للحل بشكل خاص.

وقد أوضحت استطلاعات الرأي التي أجريت على ضوء خطابات شارون، أن الليكود ما زال يحتل الموقع الأول في الشارع الإسرائيلي، وأن العمل يحتل الموقع الثاني، لكن بفارق كبير بين الاثنين (38 مقعداً لليكود مقابل 21 مقعداً للعمل فيما لو أجريت انتخابات الكنيست في كانون الثاني/ يناير 2004، 38 مقعداً لليكود + إسرائيل بعليا مقابل 23 مقعداً للعمل + شعب واحد/ استطلاع "معاريف" ـ تلسيكر 25 أيار/ مايو 2004). أما ميريتس فلم يحصل إلا على 6 مقاعد افتراضية (هو يحتل الآن 6 مقاعد في الكنيست) بينما بقيت أحزاب شاس والاتحاد الوطني ويهودوت هتوراه في مواقع متقدمة عنه، الأمر الذي يشير إلى أن صوت اليمين واليمين المتطرف مازال هو المسيطر على الشارع الإسرائيلي. (استطلاع للرأي أجرته معاريف في 11/ 2004/1). وهو ما يعكس فشل اليسار الصهيوني في تقديم مشروع موحَّد وبديل لمشروع شارون وحكومته يمكن أن يشق طريقه ليصبح مشروع الأغلبية الإسرائيلية.

فحزب العمل مازال منشغلاً بأوضاعه الداخلية في ظل القيادة المؤقتة لشمعون بيرس. وقد حاول الأخير إطلاق مشروع سياسي للحل في مواجهة مشروع شارون، ارتكز على فكرة «غزة أولاً»، بحيث يخلي جيش الاحتلال القطاع، ويجلو عنه المستوطنون، وتتفكك فيه البنية الاستيطانية، وبعدها، (أي بعد الاختبار الأمني لمدى «انضباط» القطاع لشروط الهدنة ـ أي بتعبير آخر وقف الانتفاضة) تبدأ خطوات جزئية في الضفة، تستند إلى «المصالح الأمنية» لدولة إسرائيل، بما في ذلك الاحتفاظ بالكتل الاستيطانية، وبالقدس الموحدة عاصمة لدولة إسرائيل، وبتعديل الحدود (دوماً لأسباب أمنية)، ولعلّ بيريس لم يقدم جديداً في مشروعه الذي لم يجد التفافاً حوله من قبل حزب العمل نفسه، فموقع بيريس «المؤقت» لا يوفر له القدرة على شق الطريق أمام مشروعه السياسي، فضلاً عن أن تردد هذا المشروع في حسم المواقف يفقده القدرة على اجتذاب قاعدة شعبية، مازالت ترى أن «الحسم» في مشروع شارون هو «الضمانة الحقيقية» للهموم

«الأمنية» كما يقدمها اليمين، ويتبناها في الوقت نفسه "اليسار الصهيوني".

تجربة أخرى "لليسار الصهيوني" تمثلت بتحركات مجموعتي وثيقة «البحر الميت ـ جنيف»، والتي امتدت لأكثر من ثلاثة أعوام برعاية وتشجيع السلطة الفلسطينية وبعض العواصم الأوروبية واليابان، والتي استندت إلى تنازلات فلسطينية مسبقة قبل الوصول إلى طاولة المفاوضات الرسمية[11]. ورغم ادعاء الجانب الفلسطيني أن أحد أسباب توقيعه على هذه الوثيقة هو إحداث حراك سياسي داخل المجتمع الإسرائيلي، إلا أنه يلاحظ بأن الطرف الإسرائيلي الذي شارك في الاتفاق (حزب شاحر برئاسة يوسي بيلين) لا يتمتع بقاعدة شعبية ذات نفوذ في المجتمع الإسرائيلي. ورغم محاولات بيلين، الترويج للوثيقة إسرائيلياً، إلا أنه وجد نفسه يجول مع شريكه الفلسطيني على العواصم الدولية ليقدما وثيقتهما كأساس للحل الدائم (ربطاً بأصحابه) في محاولة من الطرفين للاستقواء بالخارج (الإقليمي والدولي) على الداخل الفلسطيني[12]، وأيد 38٪ من الإسرائيليين فقط "وثيقة جنيف" لأن الأغلبية لم تجد تنازلات فلسطينية كافية مقارنة ببرامج اليمين الإسرائيلي وخطط شارون.

لكن الملاحظ في السياق، وبغض النظر عن مضمون المشاريع الثلاثة المقدمة إسرائيلياً (شارون ـ بيريس ـ بيلين) ثمة إجماع صهيوني على ضرورة وقف الانتفاضة والمقاومة (معزوفة الإرهاب) ـ أي إزالة "الاستعصاء الفلسطيني" كشرط لازم لبدء المفاوضات.

(5)

الحالة الفلسطينية: غياب المشروع الموحد..

غياب القيادة الموحدة

اندلاع الانتفاضة والمقاومة، وتعطل مسيرة مشاريع التسوية المختلفة لصالح الجانب

(11) "وثيقة جنيف، مسودة اتفاقية للوضع الدائم"، إصدار "المجموعة الفلسطينية الموقعة على وثيقة جنيف"، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

(12) المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسيحية، رام الله/ استطلاع 4 ـ 9 كانون أول/ ديسمبر 2003 في الضفة وقطاع غزة، 93٪ يرفضون وثيقة البحر الميت ـ جنيف، فضلاً عن الرفض الأوسع في أقطار اللجوء والشتات. أكثر من 50٪ من الشعب يجري دائماً تجاهله في مراكز الاستطلاعات في رام الله، نابلس، بيت لحم، بيت ساحور، القدس.

الإسرائيلي، أحدث ردود فعل، واستدعى صياغات في المواقف السياسية للأطراف المعنية، على الصعيد الدولي "الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا الاتحادية والأمم المتحدة" (وتمثل هذا في قرار مجلس الأمن الدولي 1397 بحق الشعب الفلسطيني بدولة مستقلة بجانب دولة "إسرائيل"، والقرار 1515 بالإجماع على "خارطة الطريق" عام 2003، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورة شهري 11 ـ 2003/12 ستة قرارات لصالح الحقوق الوطنية الفلسطينية)، كما على الصعيد الإقليمي (مبادرة السلام العربية بقرار القمة العربية في بيروت آذار/ مارس 2002، وخطة شارون "الفصل الأحادي الجانب وجدار الضم والعزل العنصري"، وخطة حزب العمل)[13]. فما هي التحولات والتداعيات والصياغات السياسية التي أحدثتها الانتفاضة والمقاومة في الحالة الفلسطينية؟

بداية لا بد من التأكيد أنه يفترض بالحالة الفلسطينية أن تكون أكثر الأطراف حيوية في إحداث التحولات داخل صفوفها، وأن تعيد صياغة سياستها، لأنها هي صاحبة القضية وهي الممسكة بقرارها، وعلى قاعدة مواقفها يتقرر إلى حد بعيد مصير مشاريع التسوية السياسية. كما لا بد من التأكيد أنه وبسبب من التطورات التي دخلت على الحالة الفلسطينية، وآليات اتخاذ القرار السياسي، باتت السلطة الفلسطينية منذ اتفاقات أوسلو (وليس منظمة التحرير) هي الممسك الحقيقي والفعلي بزمام القرار السياسي، وباتت المسؤولية الكبرى، في توفير الموقف الفلسطيني الائتلافي الموحد لتثمير الانتفاضة سياسياً تقع على عاتق السلطة دون أن يعني ذلك، إعفاء الآخرين من المسؤولية، لكنها مسؤولية موزعة بموجب موازين وفرت للسلطة الباع الأكبر في اتخاذ القرار بالانفتاح أو عدمه على برنامج حد أدنى سياسي موحّد لسلام شامل متوازن يستند لقرارات الشرعية الدولية، ومغادرة الإدمان على الاستفراد والاستئثار الفئوي السلطوي بالقرار الذي لا يوصل إلى إعادة بناء وحدة البرنامج المشترك ووحدة التكتيكات من موقع المشاركة في صناعة القرار على يد فصائل وقوى الانتفاضة

(13) "يديعوت" و"معاريف" 5 كانون الثاني/ يناير 2004، "صادق مركز حزب العمل (تل أبيب/ ليل الأحد 4 كانون الثاني/ يناير) على مشروع بيريس ـ حاييم رامون بالانسحاب من كل قطاع غزة + انفصال من جانب واحد في الضفة بدون مفاوضات، إذا لم يكن ممكناً اتفاق الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني"، "وصادق مؤتمر حزب العمل على هذا البرنامج الجديد للحزب في 2 شباط/ فبراير 2004".

والمقاومة، وبالتالي حملت السلطة، إلى حد كبير مسؤولية اتخاذ هذا القرار.

مع الانتفاضة دخلت الحالة الفلسطينية مرحلة جديدة، اختلفت فيها وجهة النظر إزاء ما يجري، وإزاء ما تتطلبه التطورات الجارية من برنامج وقرارات وآليات عمل جديدة.

فالسلطة نظرت إلى الانتفاضة على أنها سلاح تستقوي به لتحسين موقعها التفاوضي، لكنها بالمقابل لم تدفع باتجاه تطوير الانتفاضة وآليات عملها السياسية، وتوفير الأرضية السياسية التي تمكن من تزخيم قوة الانتفاضة لشق طريق تفاوضي جديد لسلام الشرعية الدولية يضمن الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني، وتقطع الطريق على المشاريع الهابطة عن قرارات الشرعية الدولية، مشاريع جدار الضم العنصري والفصل الأحادي الجانب، وبقيت السلطة تناور، في الفناء الخلفي للانتفاضة، بما عكس نفسه سلباً على مجمل الحالة الفلسطينية، في العديد من المحطات وعلى الانتفاضة بشكل خاص.

من جانبها لم تتفق الأطراف السياسية الفلسطينية الأخرى على نظرة موحدة نحو الانتفاضة والمقاومة برنامجاً وأهدافاً، وبات واضحاً أن الحالة الفلسطينية باتت تقف أمام أكثر من مشروع:

الأول تدعمه السلطة وتقدمه إلى المجتمع الدولي على أنه وجهة النظر الرسمية للحالة الفلسطينية وخيارها السياسي، وعملياً وقفت قيادة السلطة خلف مشاريع جزئية ومجزوءة قوامها سلسلة من التنازلات المسبقة مثل مشروع ايالون ـ نسيبة، البحر الميت ـ جنيف، علّها "تشفع" لها عند الإدارة الأمريكية وحكومة شارون، وتقدمها مرة أخرى بأنها "الشريك الفلسطيني المقبول".

أما الأطراف الأخرى فقد عبرت عن موقفها بصيغ مختلفة، وهذا يوضح إلى أي مدى تتعدد وجهات النظر في صفوف القوى الوطنية الفاعلة في الانتفاضة وإلى أي مدى فشلت في الاتفاق على برنامج موحد.

وهذا ما أبقى الانتفاضة في مواجهة سيناريوهات ومشاريع كامب ديفيد 2 وطابا، (وما جاء بعدها من مشاريع اليمين الصهيوني بزعامة شارون ومشاريع اليسار الصهيوني، رؤية بوش، «خارطة الطريق»، مبادرة السلام العربية، المشاريع الاقليمية... الخ) كرد فعل وكأسلوب جديد، غير مسلحة ببرنامج سياسي موحد يستند للقرارات

الدولية 242، 338، 194، 1397، 1515، وهذا ما حذرت منه ودعت إلى معالجته الجبهة الديمقراطية وجرى ويجري حوله الحوار في رام الله، غزة، القاهرة حتى يومنا. وفي ظل غياب الوحدة الوطنية السياسية والتنظيمية (برنامج موحد وقيادة وطنية موحدة) ابتدعت الانتفاضة ما اتفق على تسميته «الوحدة الميدانية»، التي شكلت في البداية "حلاً مؤقتاً" للخلافات القائمة في صفوف الحركة الوطنية الفلسطينية، والتي تحولت في وقت لاحق، إلى حالة من الجمود السياسي، وفرت المناخ للسلطة الفلسطينية للاستفراد بالقرار السياسي من موقعها التمثيلي وفق اتفاق أوسلو للحالة الفلسطينية.

الخيار العقلاني للخروج من دوامة «الوحدة الميدانية» إلى رحاب الوحدة الوطنية السياسية تمثل في الدعوات المتكررة إلى حوار وطني شامل يضم الأطراف الفلسطينية كافة، بمن فيها السلطة نفسها، وبما يتيح في نتائجه تسليح الانتفاضة بسلاح **يرتكز إلى الأساسات التالية:**

برنامج سياسي موحد، قيادة وطنية موحدة، استراتيجية موحَّدة لتصويب مسار الانتفاضة وتصحيح خط المقاومة في مواجهة الاحتلال، وتحييد المدنيين على الجانبين، وخطة إصلاح ديمقراطي داخلي لأوضاع السلطة تأخر كثيراً عن وقته، وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الائتلافية المدمرة منذ اتفاق أوسلو 1993 حتى يومنا على قواعد انتخابية ديمقراطية في الوطن وأقطار اللجوء والشتات، واستراتيجية تفاوضية جديدة في إطار قرارات سلام الشرعية الدولية. وبذلك شهدت الساحة الفلسطينية جولات من الحوار في رام الله، وفي غزة، وفي القاهرة. وقد برزت في هذه الحوارات **ثلاثة اتجاهات رئيسية:**

1) الاتجاه الأول: مثلته السلطة الفلسطينية التي تعاملت مع جولات الحوار برؤية تكتيكية ضيقة، استهدفت من خلال ذلك إلى تعزيز شرعيتها واستفرادها بصياغة القرار السياسي (تحت شعار سلطة واحدة ـ قانون واحد ـ قرار واحد). لذلك كانت تعيق وصول عمليات الحوار إلى خواتمها الإيجابية، إما بعرقلتها، أو بالارتداد عن نتائجها:

* ففي حوار غزة، وبعد أن توصلت القوى الفلسطينية إلى الاتفاق على وثيقة آب/ أغسطس 2002 (صياغة لجنة خماسية من فتح، الديمقراطية، الشعبية، حماس والجهاد)، رفضت السلطة الفلسطينية، ممثلة بقيادة حركة فتح، التوقيع على الوثيقة

(وهي التي شاركت في صياغتها) متذرعة بتراجع حركة حماس عن التوقيع، وقدمت بالمقابل وثيقة بديلة كأساس للاتفاق الوطني. وبذلك عطلت السلطة وصول فصائل م.ت.ف. (كحد أدنى مقبول) إلى توافق على وثيقة سياسية تشكل أساساً لصياغة برنامج عمل وطني موحد، وبرنامج إصلاح ديمقراطي شامل بآليات تنفيذ واضحة وملزمة، وتشكيل قيادة وطنية موحدة.

* وتحت وطأة الضغوط الأميركية والأوروبية لأحداث تعديلات في البنية السياسية للنظام الفلسطيني (تحت شعار الإصلاح) وأمام اقتراب موعد الاستحقاق العراقي وفقاً للأجندة الأميركية، لجأت السلطة إلى تكتيك إعادة تجميع القوى الفلسطينية، للاستقواء بها في مقاومة الضغوط الخارجية والتصدي للتداعيات المحتملة. فدعت في شهر آذار/ مارس 2003 إلى إحياء وثيقة آب/ أغسطس 2002، وتم التوقيع عليها من قبل فصائل م.ت.ف. في 2003/3/6، وأعاد المجلس المركزي لمنظمة التحرير بدوره تبنيها في دورته المعقودة في 2003/3/9، لكن السلطة برئاسة عرفات وحكومة السلطة تملصت مرة ثانية من الالتزامات السياسية الموحّدة وآليات التطبيق العملية المشتركة، وبقيت التواقيع حبراً على ورق[14]، بعدما انجلى الضباب عن الاستحقاق العراقي، واستحدثت السلطة منصب رئيس الحكومة، إلى جانب منصب رئيس السلطة (تحت الضغط الخارجي). لا بل إن اللجنة المركزية لحركة فتح، وفي مطلع نيسان/ إبريل من العام نفسه، أقرت ورقة عمل بديلة لوثيقة أغسطس المجمع عليها وطنياً داخل المجلس المركزي لمنظمة التحرير وخارجه. واعتبرت اللجنة المركزية ورقتها هي خطة العمل السياسي الملزمة لحكومة محمود عباس (أبو مازن)، والورقة تلتزم خطة تتجاهل برنامج الحد الأدنى المشترك، ومشاريع الإصلاح الوطنية، بما فيها المشروع الذي كان أقره المجلس التشريعي (أيار/ مايو 2002) بتكليف من الرئيس عرفات نفسه.

* بدورها شكلت محطتا الحوار **الأولى والثانية** في القاهرة تجربة بالغة الدلالة. فالمحطتان عقدتا برعاية مصرية، وجرى التمهيد لهما بسلسلة لقاءات بين القاهرة والأطراف الفلسطينية الفاعلة. وبالتالي فإن الرعاية المصرية مثلت فرصة (عربية وإقليمية) أمام الحالة الفلسطينية، تتكئ عليها لتتجاوز عقبات الوصول إلى توافق

(14) الفصل السادس، وثيقة آب/ أغسطس مع التواقيع، فصل الوثائق، وثيقة رقم (3).

وطني يسلح الانتفاضة ببرنامجها السياسي الموّحد ويحولها من مجرد «استعصاء» أمام مشاريع حكومة شارون إلى "مشروع وطني فلسطيني موحّد" يشق طريقه بأساليب متنوعة. في **الجولة الأولى** لم تقدم السلطة الفلسطينية من الضمانات والتأكيدات وآليات العمل ما يمكّن من دفع أمور الحوار إلى الأمام على طريق التوافق الوطني، خاصة وأن السلطة سجلت على نفسها، قبل أسابيع قليلة من جولة القاهرة الأولى ارتدادها عن برنامج آب/ أغسطس التوحيدي، بذريعة تراجع حركة حماس عنها. كما سجلت على نفسها عدم استعدادها لإعادة بناء ائتلاف م.ت.ف، وفق أسس ديمقراطية، تأخذ بالاعتبار المستجدات السياسية والاستحقاقات القادمة.

أما في **الجولة الثانية** فقد استبقت السلطة موعد الحوار بالتشويش عليه عبر تنظيم حفل إشهار اتفاق «البحر الميت ـ جنيف» بمشاركة ثلاثة وزراء من حكومة أحمد قريع، وعضو لجنة تنفيذية في منظمة التحرير الفلسطينية، وعدد من أعضاء المجلس التشريعي، وتزويد الوفد الفلسطيني المشارك بكتاب تكليف من عرفات نفسه، الأمر الذي طرح تساؤلات حول جدية السلطة في حوارها مع الفصائل. كذلك شاركت السلطة في جولة الحوار بوفد أوضحت تركيبته، أنه لا يملك صلاحية اتخاذ القرار بالنيابة عن السلطة وعن فتح. كما أن الأسلوب الذي اتبعه وفد فتح في الحوار وانقلابه في ربع الساعة الأخير على ما تم الاتفاق عليه، وإصراره على استصدار «تفويض» لحكومة أحمد قريع، «يعطيها صلاحية التفاوض» مع حكومة شارون، دون ضوابط وآليات للمراجعة والمساءلة الوطنية الشاملة... كل هذا، وغيره من الخطوات الأخرى، حالت دون أن تتوصل جولة الحوار الثانية إلى أهدافها المرسومة. مع أن الأطراف كلها اتفقت في البداية على تجنب بحث القضايا الاستراتيجية، وتخفيض سقف الطموح فيما سيصدر عن الجولة الحوارية، والاتفاق على تسميتها جولة حوار طوارئ، تقتصر وظيفتها على صوغ خطة عمل لسنة واحدة، تجابه فيها الحالة الفلسطينية استحقاقات عام الانتخابات الرئاسية في الولايات المتحدة، والذي يحمل في طياته إشارات تنبئ عن، وتؤكد على رغبة أميركية في تجميد الموضوع الفلسطيني حتى إشعار آخر، لصالح الانشغال بالموضوع العراقي وتداعياته الإقليمية، وتغطية عمليات حكومة شارون الدموية (اجتياحات، قتل واغتيالات، هدم بيوت وتدمير مخيمات...)، وتغطية مشاريع الضم العنصري والفصل الأحادي الجانب الشارونية، وكل هذا تحت شعار "تصفية البنية التحتية

للإرهاب" والشعار الآخر "عدم وجود شريك فلسطيني" للمفاوضات والحلول السياسية.

2) **الاتجاه الثاني**: ويمثله التيار السياسي الديني في الساحة الفلسطينية. يطرح نفسه ـ في المدى الأبعد ـ بديلاً للحالة القائمة، لكنه يسعى في الوقت نفسه، في إطار مراكمة المكاسب الخاصة في المرحلة الراهنة، في محاولة دؤوبة لتكريس صيغة قطبية ثنائية مع السلطة، لكن ضمن منظور يعفيه من أية مسؤولية أمام تدهور الوضع الفلسطيني وتداعياته السلبية. ويرفض في السياق الدخول في برنامج القواسم المشتركة، ويلقى هذا الاتجاه في سياسات السلطة واستفرادها بالقرار، وتجاوزها لمفاهيم العمل الوحدوي وآلياته، مخزوناً ضخماً، يوفر له الذرائع الكافية للتملص من استحقاقات العمل المشترك، ومشاريع الوحدة الوطنية. (كما فعل في التراجع عن توقيع برنامج آب/ أغسطس). الأمر الذي يتيح له البحث عن توافقات وتقاطعات ثنائية مع السلطة، كما يتيح له مرونة واسعة في تكتيكاته وعلاقاته الإقليمية.

ففي جولة **الحوار الأولى** في القاهرة، تذرع هذا التيار بالحالة المفككة لأوضاع م.ت.ف، وتهميش السلطة لها ولدورها في صناعة القرار السياسي ومشاركة الأطراف فيه، ليتملص من الدعوات إلى الدخول في المؤسسات الوطنية، بما فيها مشروع القيادة الوطنية الموحدة المتوافق عليه في برنامج آب/ أغسطس، مصراً على البقاء خارج أية آليات مشتركة ملزمة، مبدياً في الوقت نفسه استعداده المبدئي للدخول مع السلطة في تقاطعات ومربعات ثنائية تتجاوز الآخرين.

أما في جولة **الحوار الثانية** (في القاهرة أيضاً) فقد تذرع، إلى جانب تفكك أوضاع م.ت.ف.، بتوفير السلطة الغطاء السياسي لأصحاب «البحر الميت ـ جنيف»، وغيرها من الممارسات والسلوكيات، ليبرر لنفسه، رفض الدخول في البحث في تشكيل القيادة السياسية الموحّدة، وآليات المشاركة في القرار الوطني، وشروط إعلان وقف إطلاق النار واستحقاقات هذه العملية على المستوى السياسي. وفي الوقت الذي كان فيه هذا التيار، يغلق الطريق أمام احتمالات الوصول إلى اتفاق ما في القاهرة، كان يدير في الوقت نفسه حواراً ثنائياً مع السلطة الفلسطينية، وصولاً لخطوات تؤمن له المكاسب الفئوية.

3) **الاتجاه الثالث**: ويضم تحت رايته القوى الديمقراطية والتقدمية، الوطنية

والقومية، وقد ساهم هذا الاتجاه مساهمة فعالة في إغناء الحالة الفلسطينية عبر تقديم البرامج الوطنية والخاصة للعمل المشترك. نشير من بينها إلى مجموعة المبادرات التي تقدمت بها الجبهة الديمقراطية، ونجحت هذه المبادرات، وباعتراف العديد من القوى، في أن تتحول إلى الخطاب السياسي والبرنامج الوطني المعتمدين في خطهما العريض من قبل مختلف الحساسيات الوطنية والديمقراطية في الحالة الفلسطينية. ولم يقف دور هذه القوى عند حدود المساهمة السياسية المتقدمة، في صوغ المبادرات والبرامج وأوراق العمل، بما في ذلك فتح الباب أمام آليات المشاركة في القرار السياسي، بل قدم في الانتفاضة والمقاومة ممثلاً في الجبهة الديمقراطية، نموذجاً عن الممارسة الواقعية، الداعية إلى ترشيد العمليات القتالية، عبر استهداف قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين في الأراضي المحتلة، وتحييد المدنيين على جانبي خط الصراع، وتسليح هذه المقاومة ببرنامج سياسي يقوم على القواسم المشتركة، وباستراتيجية تجمع بين الانتفاضة والمقاومة من جهة، والعملية السياسية المتوازنة والمستندة إلى قرارات الشرعية الدولية من جهة أخرى؛ وإسناد هذا كله بخطة للإصلاح الديمقراطي، لإعادة بناء السلطة، وم.ت.ف. على أسس انتخابية ديمقراطية تفتح الباب لمشاركة الجميع في المؤسسات الوطنية الفلسطينية بما في ذلك تشكيل حكومة ائتلاف وطني، تكون معنية بمحاربة الفساد ونهب المال العام والفوضى والفلتان الأمني وغياب القانون، الفقر والجوع والبطالة، وتوفير مقومات صمود المجتمع الفلسطيني، وتمتين بنيته الداخلية.

في المحطات كافة، لعب التيار الوطني الديمقراطي في الساحة الفلسطينية دوراً ملموساً ومميزاً، ومستقلاً عن اتجاه السلطة (ومنتقداً له)، وعن الاتجاه السياسي الديني (ومنتقداً له أيضاً)، بروح الحوار التوحيدي ومشروع برنامج القواسم المشتركة (وثيقة آب/ أغسطس، برنامج الإصلاح والتغيير الديمقراطي، حوارات الضفة، غزة، القاهرة... والآن وثيقة "البرنامج الوطني الموحد" التي وافقت عليها جميع فصائل منظمة التحرير بلا استثناء "رام الله 30 آذار/ مارس 2004")، وسنأتي على هذه التطورات في الفصول القادمة.

الآن علينا وبروح النقد الذاتي أن نسجل بأن مشكلة هذا التيار كونه لم ينجح حتى الآن في أن يوفر لأطرافه المختلفة وقاعدته الجماهيرية القدرة على مراكمة وتوسيع النفوذ بمسار الانتفاضة والمقاومة نحو منهج وخط موحّدين، كما لم ينجح حتى الآن في

الخطوات الملموسة ببناء الأطر الوطنية التوحيدية في قواعد الانتفاضة، بما يقدم هذا التيار للحالة الفلسطينية في سياق تكريس دوره السياسي التاريخي لصالح صيغة الائتلاف الوطني العريض الذي يشكل الأساس العملي والموحّد لتجاوز أزمة السلطة ومأزق قوى الانتفاضة والمقاومة ومجمل الحركة الوطنية الفلسطينية، ويبقى **هذا التيار مطالباً بالعمل على محورين:**

* **الأول:** خوض معركة الوحدة الوطنية بالأسلوب الجماهيري الديمقراطي، وبروح الحوار النقدي المفتوح، الشفاف والملموس، وفي المقدمة في قواعد الانتفاضة والعمليات الانتخابية الطلابية، العمالية، المهنية، النسائية، المؤسسات الصناعية والتجارية، منظمات المجتمع المدني المتعددة... والقادم على الجميع من انتخابات بلدية وقروية وبرلمانية ورئاسية، والحوارات العلنية، وبين كل قوى الانتفاضة والمقاومة والسلطة.

* **الثاني:** خوض معركة بناء التيار الديمقراطي العريض في العمل الميداني وفي بناء التحالفات، بما يعزز من طروحاته السياسية والبرنامجية والكفاحية التوحيدية، ونشر ثقافة الديمقراطية والتعددية، الرأي والرأي الآخر، ثقافة العصر والحداثة، وتقديم برامج القواسم المشتركة والوحدة الوطنية الائتلافية لدفع جميع الاتجاهات السياسية نحو مغادرة التمترس عند حدود البرامج الفئوية الخاصة، والتقدم خطوة نوعية كبرى إلى أمام باتجاه الالتزام بقواعد العمل الوطني الوحدوي وبرامجه السياسية.

(6)

السلطة الفلسطينية: سياسة الفرص الضائعة

اتّباع السلطة لسياسة مزدوجة في محاولة للحفاظ على التوازن بين موقعها في المعادلة السياسية الإقليمية للولايات المتحدة، عبر تلبية اشتراطاتها السياسية (حيث أمكن) والمناورة حولها والمماطلة إزاءها (حيث لا يمكن تلبيتها)، من جهة، وبين الحفاظ على جسورها الممتدة داخل الانتفاضة ونفوذها فيها، دون الانطلاق مع قوى الانتفاضة وفصائل المقاومة معاً في مسار عملية توحيد وتصحيح طاقاتها

السياسية والكفاحية.. هذه السياسة وضعت السلطة في حالة من الإشكالية السياسية تحول دون التقدم بالحالة الفلسطينية إلى الأمام ونحو «إطلاق المشروع الفلسطيني الموحّد للسلام المتوازن سلام الشرعية الدولية في مواجهة المشاريع الإسرائيلية ـ الأميركية».

وفي ظل هذه السياسة المزدوجة (والتي تعبر عن أزمة سياسية) أضاعت السلطة، خلال الفترة الماضية العديد من الفرص التي كان بإمكانها الإستفادة منها في تجاوز السلطة أزمتها المتفاقمة، وانتشال الحالة الفلسطينية من مأزقها، وفتح الآفاق أمامها للاندفاع بها إلى الأمام:

1) **الفرصة الأولى** جاءت مع وصول جميع فصائل الانتفاضة والمقاومة إلى برنامج وثيقة آب/ أغسطس 2002. وحتى توقيع جميع فصائل م.ت.ف عليها (2003/3/6)، ولكن إحجام السلطة عن التقدم خطوة عملية واحدة إلى الأمام باتجاه تنفيذ وثيقة آب/ أغسطس أضاع الفرصة الذهبية الأولى والكبرى لإعادة بناء مكونات القوة الفلسطينية الموحدة ببناء الائتلاف الوطني الواسع تحت سقف برنامج القواسم المشتركة والإصلاح الديمقراطي لمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير.

2) وفي كانون الأول (ديسمبر) 2002، وعشية الانتخابات التشريعية الإسرائيلية، ولدت للسلطة الفلسطينية الفرصة لمخاطبة المجتمع الإسرائيلي عبر تقديم برنامج فلسطيني جديد وموحَّد للسلام المتوازن، بكل ما يقتضيه هذا البرنامج من إعادة تنظيم الصفوف الفلسطينية الداخلية، وبما يعيد تقديم الحالة الفلسطينية إلى الرأي العام الإسرائيلي، من موقع تأكيد التمسك بالحقوق الوطنية المشروعة في إطار سلام الشرعية الدولية، وبما يوجه للمجتمع الإسرائيلي رسالة واضحة بأن السلام المتوازن وحده، بما في ذلك الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني هو الكفيل بوضع حد للصراع الدموي الدائر منذ أكثر من نصف قرن، وهو الكفيل بتوفير الأمن والاستقرار للجميع. لكن السلطة الفلسطينية، كما في مناسبات مماثلة آثرت الاستمرار في سياسة شق الصفوف الفلسطينية، حين أخذت تطلق إشارات للشارع الإسرائيلي، تبدي فيها استعدادها للسلام، من خارج البرنامج الوطني الفلسطيني الموحد، مستندة في ذلك إلى أوراق مشتركة جزئية ومجزوءة وخاصة وثيقة عامي ايالون ـ نسيبة، ووثيقة البحر الميت ـ جنيف توصلت لها شخصيات فلسطينية (ذات صفة تمثيلية ملتبسة بين الرسمية غير

الرسمية) وإسرائيلية، وهكذا ضاعت فرصة استثنائية جديدة للتأثير الواسع في صفوف الرأي العام الإسرائيلي وتحريك قطاعات انتخابية إلى الوسط بدلاً من الاندفاع نحو معسكر اليمين واليمين المتطرف تحت شعار "اليمين بزعامة شارون يأتي بالأمن والأرض والسلام" معاً.

3) **الفرصة الأخرى** التي أضاعتها السلطة الفلسطينية هي جولة حوار القاهرة التي انعقدت في كانون الثاني (يناير) 2003. إن إحجام السلطة عن القيام بمبادرة سياسية من وزن مبادرة آب/ أغسطس التوحيدية، والأخرى الورقة المصرية التي طرحت على طاولة الحوار في القاهرة، وبقاءها في خانة التردد بين محاولة الانسجام مع المشروع الأميركي، وبين محاولة الحفاظ على موقعها في الانتفاضة، هو تعبير آخر عن حقيقة الأزمة التي تعصف بالسلطة.

4) **تجربة وقف إطلاق النار** (6/29):

بدورها شكلت تجربة وقف إطلاق النار في 2003/6/29، هي الأخرى محطة حملت في طياتها العلامات الدالة على طبيعة الأزمة التي تعانيها السلطة الفلسطينية. فبعد فشل الوصول إلى توحيد الحالة الفلسطينية في جولة حوار القاهرة الأولى، وجدت القوى المقاتلة نفسها في شهر حزيران (يونيو) أمام استحقاقات سياسية أقامتها الأوضاع المستجدة، على ضوء تبني المجتمع الدولي، ممثلاً باللجنة الرباعية «لخارطة الطريق»، وما تمليه على الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي من التزامات.

وقف إطلاق النار، أو تعليق العمليات، كان هو الحل الأنسب، بديلاً للإصرار الإسرائيلي ـ الأميركي على «تفكيك البنية التحتية» للقوى الفلسطينية المقاتلة. وقد التقت القوى الفلسطينية المقاتلة حول هذه النقطة كخطوة لتجاوز محاولات دفع الحالة الفلسطينية إلى مأزق التجاذبات الداخلية بما فيها الميدانية. لكن ما عطل الوصول إلى الاتفاق على إعلان موحد لتعليق العمليات ووقف إطلاق النار هو السلوك الذي اتبعته السلطة الفلسطينية حين حاولت أن تجير القرار لصالح الالتزام «بسياستها الانفرادية»، وعليه صدرت مواقف إعلان وقف إطلاق النار في بيانات منفردة:

* **الأول** بيان السلطة الفلسطينية (ومن خلفها فتح وكتائب شهداء الأقصى) وقد ورد

قرارها في سياق الالتزام «بخارطة الطريق». وفي ظل حالة تفكك ائتلاف منظمة التحرير، وغياب الموقف الموحد لوقف إطلاق النار وإعلان الهدنة، بادرت السلطة منفردة إلى مصادرة عنوان م.ت.ف. في بيان أعلن التزام المنظمة قرار وقف إطلاق النار.

* **الثاني** بيان مشترك لحركتي حماس والجهاد. لم يدرج وقف إطلاق النار في أي سياق سياسي، بل وكما ورد في البيان ـ جاء القرار نزولاً عند نصائح "الأصدقاء" وتمنياتهم، وذكر قادة حماس في تصريحات علنية السعودية وقطر. وهو الأمر الذي دفع أطرافاً قريبة لحماس في حوار القاهرة الثاني/ يناير 2004، لانتقاد الأسلوب الذي صدر به قرار وقف إطلاق النار، والتأكيد في السياق، أنه لو تمّ القبول بالمبادرة المصرية في حوار القاهرة في كانون الثاني (يناير) 2003 لكان الموقف أفضل ولكان بالإمكان استثمار القرار السياسي بطريقة مفيدة[15].

* من جانبها أعلنت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين قرارها بوقف إطلاق النار، دون سقفه زمنياً، وأدرجته في سياق سياسي يربط القرار بأهداف الانتفاضة الآنية والمباشرة، باعتبارها تفتح في وقت لاحق على الأهداف الأبعد، أي شق الطريق أمام عملية تفاوضية متوازنة في إطار قرارات الشرعية الدولية، تكفل للجانب الفلسطيني حقوقه الوطنية المشروعة. لذلك دعت الجبهة الديمقراطية في بيانها، إلى التزام إسرائيل باستحقاقات وقف إطلاق النار، بما هو إطلاق سراح المعتقلين والأسرى، ووقف الاستيطان، وتفكيك المستوطنات التي أقيمت بعد آذار (مارس) 2001 كما جاء في "خارطة الطريق"، ورفع الحظر عن المؤسسات الفلسطينية في القدس، وفك الحصار عن الشعب الفلسطيني، والعودة إلى خطوط 2000/9/28.

* من جانبها اتخذت الجبهة الشعبية موقفاً خاصاً، لم تعلن فيه وقفاً لإطلاق النار، لكنها في الوقت نفسه أكدت التزامها بوحدة الموقف الفلسطيني. وبالتطبيق العملي التزمت الجبهة الشعبية بقرار وقف إطلاق النار، كما التزمت به الأطراف الأخرى، لكن دون وضع هذا الموقف في سياق سياسي ملزم باستحقاقاته للجانب الإسرائيلي.

(15) محاضر حوار القاهرة/ وفد الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، كانون الثاني/ يناير 2004.

(7)

الحكومات الفلسطينية: التجربة المرة

من التجارب المهمة التي تؤشر لطبيعة الأزمة التي تعيشها الحالة الفلسطينية بفعل سياسة السلطة، وتعطيلها لمحاولات فتح آفاق جديدة أمام الانتفاضة وشق الطريق أمام الوحدة الوطنية، كانت تجارب الحكومات الفلسطينية للفترة التي تلت عملية «السور الواقي»، وما حملته من استحقاقات سياسية أبرزت حقيقة الأزمة التي بدأ النظام السياسي الفلسطيني يعاني منها.

قبل عملية «السور الواقي» ـ بما هي مرحلة سياسية تندرج في إطار تنفيذ استحقاقات المرحلة المؤقتة من اتفاق أوسلو ـ شهدت حكومات السلطة الفلسطينية حالة من القبضة الانفرادية والفئوية الضيقة. فقد شكل رئيس السلطة فور دخوله مناطق الحكم الذاتي في صيف 1994 حكومة لتصريف أعمال السلطة إلى ما بعد الانتخابات التشريعية والرئاسية، التي جرت مطلع العام 1996، عاد بعدها وشكل حكومة ثانية، اكتفى بعد فترة غير قصيرة بإدخال تعديلات عليها.

الاستحقاقات السياسية لاندلاع الانتفاضة والمقاومة، وضرورات إخراج الحالة الفلسطينية من أزمتها السياسية، عبر إعادة بناء الوحدة الوطنية حول برنامج سياسي وطني متوافق عليه من الجميع، وضعت السلطة الفلسطينية أمام ضرورات إدخال إصلاحات جديدة، ديمقراطية وشاملة على أوضاعها المؤسساتية، بما يتيح لها تطوير قدراتها للاستجابة لمتطلبات المواجهة المديدة مع الاحتلال، والتصدي لمشاريع التسوية التي ما زالت دون الحد الأدنى المقبول وطنياً. من هنا اتخذت الدعوات للإصلاح الوطني الداخلي بعداً سياسياً جديداً، ربط بين الإصلاح السياسي (أي التقدم نحو البرنامج السياسي الموحد وآلية المشاركة الوطنية في صناعة القرار) وبين الإصلاح الديمقراطي للهيئات والمؤسسات بما يؤمن قدرة المجتمع على المزيد من الصمود، ويوفر له قيادة وطنية موحدة تدير معركته في الميادين المختلفة.

الاستحقاقات السياسية هذه، تقاطعت، من موقع النقيض، مع استحقاقات عملية «السور الواقي»، حين دفعت الإدارتان الأميركية والإسرائيلية نحو محاولة قطف ثمار هذه العملية عبر الدعوة لإزاحة القيادة الفلسطينية الحالية والدعوة لقيام قيادة جديدة،

وفق مواصفات معينة، وبحيث تكون «موثوقة» و«مطواعة» للاملاءات والاشتراطات الأميركية والإسرائيلية.

قيادة السلطة الفلسطينية حاولت استيعاب الضغوط الأميركية بإدخال تعديلات على النظام السياسي الفلسطيني. لكن مثل هذه الخطوة لم تنجح في إخراج النظام السياسي الفلسطيني من أزمته، بقدر ما سلطت الضوء على هذه الأزمة، خاصة وان السلطة بقيت تحاول أن تتمسك بسياستها المعروفة: عدم فك الارتباط مع القاعدة الاجتماعية لحركة فتح وكتائب شهداء الأقصى، والعمل في الوقت نفسه على صون موقع السلطة في المعادلة السياسية الاجتماعية (أي الاستجابة، ضمن حدود، للضغوط الأميركية). لذلك وبدلاً من إدخال تعديلات على النظام السياسي الفلسطيني، بما يستجيب للتدخلات الأميركية والتزامات خارطة الطريق ـ أو على النقيض من ذلك بما يستجيب لدعوات الإصلاح الفلسطيني الديمقراطي عملاً بإعلان الاستقلال (تشرين الثاني/ نوفمبر 1988) والأغلبية الواسعة في صف الشعب الفلسطيني، عمدت السلطة إلى سياسة تغيير الحكومات، وإدخال التعديلات عليها. مثل هذه السياسة، ليس فقط انها لم تستجب لشروط الإصلاح الوطني، من جهة، والتدخلات الخارجية من جهة أخرى، بل ساهمت في الوقت نفسه في فتح الشهية أمام مراكز القوى لتعزيز موقعها في أية تعديلات تطرأ على النظام، مما أدخل النظام السياسي الفلسطيني ببنيته القائمة في دوامة الصراع على النفوذ والصلاحيات. وهو ما جعل الحالة الفلسطينية عرضة لتجاذبات داخلية وإقليمية ودولية حادة، سحبت تأثيراتها السلبية على الجراح المفتوحة في سياسة وممارسات السلطة الفلسطينية.

الاستحقاق السياسي، في بنية النظام الفلسطيني، والذي شكل منعطفاً في مسيرة هذا النظام، كان استحداث منصب رئيس الوزراء. ولم يولد هذا المنصب في سياق برنامج وطني موحّد سياسي وائتلافي للإصلاح الديمقراطي تبنته السلطة الفلسطينية، بل تحت ضغط اللجنة الدولية الرباعية ـ كما ورد في "خارطة الطريق" ـ وكواحد من الاستحقاقات المسبقة للكشف عن «خارطة الطريق». وهو ما أملى إدخال تعديلات على القانون الأساسي للسلطة الفلسطينية تعيد توزيع الصلاحيات، من خلالها، بين مؤسسة الرئاسة، ومؤسسة رئاسة الوزراء ومؤسسة المجلس التشريعي. لكن تطبيق النصوص، بقي عرضة للتجاذبات والتفسيرات المتناقضة بين مراكز القوى في السلطة،

والتدخلات الإقليمية والدولية، وهذا ما أكدته تجربة حكومة محمود عباس، وحكومتي أحمد قريع الأولى والثانية.

حكومة محمود عباس:

أثار تعيين محمود عباس أقاويل وتفسيرات مختلفة في أروقة السلطة، خاصة وقد أثبتت وقائع سابقة أن ثمة توتراً ساد العلاقة بين محمود عباس ورئيس السلطة في الربع الأخير من العام 2002، على خلفية التباين في وجهات نظر الطرفين حول حدود الإصلاح الممكنة في أوضاع السلطة تحت ضغط التدخل الخارجي. لذلك بقيت العلاقة بين رئيس السلطة ورئيس الحكومة «غير مستقرة»، تعيش تحت وطأة النزاع على الصلاحيات والنفوذ. وقد نشب الخلاف الحاد بين المؤسستين، عند مناقشة التشكيلة الأولى للحكومة حين لاحظ رئيس السلطة، أن الكثير من الصلاحيات قد يتسرب من بين أصابعه، بما في ذلك الصلاحيات الأمنية. ومع أن الطرفين استقرا في وقت لاحق على تشكيلة حكومية روعي فيها «التوازن» في النفوذ بينهما، إلا أن مسار الحكومة بقي يصطدم طوال فترة ولايتها بالحواجز الإسمنتية، التي كانت تنصبها أمامها مؤسسة الرئاسة. وقد مرت الحكومة في أكثر من أزمة في العلاقة مع مؤسسة الرئاسة (دوماً في إطار التنازع على الصلاحيات وتقاسمها) إلى أن اضطرت لتقديم استقالتها للمجلس التشريعي، بعدما اتهمت من قبل متظاهرين فتحاويين بالخيانة (كتاب محمود عباس "تجربة المائة وثلاثين يوماً" ـ إنجازات وعراقيل ـ أيلول/ سبتمبر 2003)[16]. لقد أبرزت تجربة حكومة محمود عباس تفاقم أزمة النظام السياسي الفلسطيني، خاصة حين وجد رئيس الحكومة نفسه مرغماً على الاستقالة من اللجنة المركزية لحركة فتح، للتحرر من القيد «التنظيمي»، وبما يوفر له الفرصة للتمترس خلف منصبه الحكومي لمواجهة المنصب الآخر المتمثل في مؤسسة الرئاسة. بدوره لجأ رئيس السلطة، من موقع الاستقواء على الحكومة ورئيسها، إلى إحياء دور اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والتي دعيت في سياق استخدامي بحت إلى سلسلة من الاجتماعات الشكلية، المسلوبة الدور، لتطويق الحكومة وصلاحياتها، وتأكيد مرجعية م.ت.ف. (بما هو تعزيز لموقع الرئاسة ليس إلا) دون أن يحمل ذلك في طياته أي خطوة جادة نحو إصلاح أوضاع المنظمة أو أوضاع السلطة.

(16) راجع نص استقالة محمود عباس، فصل الوثائق، وثيقة رقم (4).

وعليه ضاعت فرصة أخرى للإصلاح الوطني والديمقراطي، وإعادة بناء الوحدة الوطنية على أساس برنامج قواسم مشتركة وحكومة اتحاد وطني ائتلافية، لتجاوز أزمة السلطة وتناتش الصلاحيات بين تكتلات ومراكز القوى في مؤسسات السلطة. والدوران حول الذات في حلقة مفرغة، وما يترتب على كل هذا النزيف والتفكك من تداعيات سلبية على الشعب ومجمل الحركة الوطنية الفلسطينية.

حكومة أحمد قريع:

التجربة الثانية والتي لا تقل مرارة عن الأولى، كانت حكومة أبو علاء. ولعلّ من أولى علامات الأزمة أن الحالة الفلسطينية لم تجد بديلاً لعباس، سوى رئيس المجلس التشريعي نفسه، الذي أبقى منصبه، على رأس المجلس خالياً، (ومجمداً) إلى أن ضمن الثقة بحكومته. لقد اصطدمت حكومة قريع الأولى بحاجزين عطلاها عن الحركة:

ـ **الحاجز الأول**: اشتراطات مؤسسة الرئاسة في اختيار الوزراء، خاصة وزير الداخلية، الذي سيتولى الإشراف على أجهزة الأمن وتوحيدها.

ـ **الحاجز الثاني**: تمثل في موجة الاستيزار التي اجتاحت حركة فتح، الأمر الذي برر لقريع اللجوء إلى صيغة (غير قانونية) هي صيغة حكومة الطوارئ، وما رافقها من إعلان لفظي لحالة الطوارئ.

وبعد انقضاء الولاية القانونية لحكومة الطوارئ (شهر واحد فقط لا غير) عادت المشكلة إلى المربع الأول من نزاعات وخلافات، أنتجت في الختام حكومة احتلت قيادات كتل فتح معظم مقاعدها، ووزعت باقي المقاعد على من تعتبرهم قيادة فتح «حلفاء لها». رافق ولادة هذه الحكومة نزاع حاد حول منصب وزير الداخلية وحدود صلاحياته إلى أن توصل «الفريقان» إلى حل توافقي، وزعت فيه مسؤولية وزارة الداخلية على الوزير المعني (مقرب من الرئاسة) وعلى مجلس الأمن القومي (برئاسة رئيس السلطة).

تجربة الحكومة الثانية حملت هي الأخرى في طياتها إشارات على تفاقم الأزمة في النظام السياسي الفلسطيني، أدت حتى إلى إبقاء رئيس الحكومة «عملياً» في حالة من البطالة السياسية، لم ينجح بالتستر عليها في زياراته إلى عدد من العواصم العربية والأوروبية. فمنذ وصوله إلى رئاسة الحكومة، وخط اللقاءات الفلسطينية الإسرائيلية

مغلق. إذ ليس لدى الجانب الفلسطيني برنامج سياسي ملموس، وليس بيده مكونات عناصر القوة الفلسطينية الموحدة، القائمة على قواسم مشتركة بين قوى الانتفاضة ومؤسسات المجتمع المدني والسلطة الفلسطينية، خاصة بعد التجربة المريرة لحكومة عباس، وفشلها في إحراز أي نجاح مع الجانب الإسرائيلي الذي طرح شروطه الأمنية أولاً "وقف الانتفاضة والمقاومة"، مع أن حكومة عباس توصلت مع فصائل المقاومة إلى قرار لوقف إطلاق النار في 2003/6/29، ولكن حكومة شارون لم تلتزم بوقف إطلاق النار على جانبها، وواصلت سياستها الدموية واضعة حكومة السلطة الفلسطينية أمام خيارين كلاهما مرّ:

إما أن تبدأ حكومة عباس "بضرب وتفكيك البنية التحتية للمقاومة (تحت عنوان الإرهاب)، وإما تواصل حكومة شارون سياستها الدموية اليومية بالاجتياحات والقتل والاغتيالات وهدم البيوت والمخيمات والمؤسسات.

إن حكومة قريع في ظل غياب التوافق الفلسطيني على برنامج عمل موحد، لا تملك من أوراق القوة ما يمكنها من أن تمارس دورها السياسي، إن مع الجانب الإسرائيلي أو مع الجانب الأميركي. ولقد فشلت في حوار القاهرة في يناير 2004 في الحصول على تفويض من فصائل المقاومة، الأمر الذي مازال يحول دون تمكينها من التحرك السياسي. ولا يمكن، كما أثبتت التجربة أن تحصل هذه الحكومة (وأي حكومة لاحقة) على ما يسمى «بالتفويض»، إلا عندما تستقيم شروط التوافق السياسي على برنامج عمل موحد، يفتح للانتفاضة أفقاً سياسياً جديداً. وعبر التجارب فإن السلطة الفلسطينية هي التي تملك مفتاح هذا التوافق عندما تحسم ترددها لصالح الوحدة الوطنية الائتلافية، ممثلة ببرنامج سياسي موحد، قيادة وطنية موحدة، حكومة اتحاد وطني ائتلافية.

(8)

سياسة بحر السراب

إن قيام الدولة الفلسطينية المستقلة ذات السيادة، على الأراضي الفلسطينية المحتلة بحدود 4 حزيران/ يونيو 67، وعاصمتها القدس، كان يفترض أن يتم يوم الخامس من أيار/ مايو 1999 تاريخ انتهاء السقف القانوني لاتفاق أوسلو، والموعد النهائي لاختتام مفاوضات

الحل الدائم، بموجب اتفاقات أوسلو. وكانت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين سبّاقة إلى إعلان مبادرة في أيار/ مايو 1998 (أي قبل عام على الموعد)، تدعو فيها السلطة الفلسطينية وم.ت.ف. وكل الحالة الفلسطينية بمكوناتها المختلفة إلى تحضير عناصر الخطوة المطلوبة، لاستقبال استحقاق انتهاء مفاوضات الحل الدائم. وأشارت المبادرة آنذاك إلى أن إسرائيل وحدها تتحمل مسؤولية تعطيل أجندة اتفاق أوسلو، وبالتالي مسؤولية تعطيل مفاوضات الحل الدائم. ورأت المبادرة في تاريخ الخامس من أيار/ مايو 1999 فرصة أمام فريق أوسلو ليتحرر من وصاية اتفاق أوسلو وتداعياته، عبر "إعلان سيادة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق أراضيها" و"استعادة السيادة المعطّلة منذ قرار الأمم المتحدة 181 عام 1947"[17]، وبذلك تعود الأمور إلى نصابها الحقيقي بعدما شوه أوسلو حقيقتها: إسرائيل، دولة تقوم باحتلال أراضي دولة مستقلة ذات سيادة هي الدولة الفلسطينية. والأرض الفلسطينية، تصبح والحال هذا، أرضاً محتلة، وليست أرضاً متنازعاً عليها.

وتصبح الصورة آنذاك، دولة مُحتَلة، هي الدولة الفلسطينية، لها كل الحق في مطالبة المجتمع الدولي على مساعدتها على استعادة سيادتها من تحت الاحتلال، الأمر الذي يعيد للفلسطينيين حقهم في المقاومة دفاعاً عن سيادتهم الوطنية على أرضهم.

في حينها احتدم حوار كثيف بإيقاع متسارع ومتراكم إعداداً لاستقبال استحقاق 5 أيار/ مايو. البعض تساءل ضائعاً، محتاراً أو معترضاً: لماذا التأكيد على «الدولة المستقلة ذات السيادة»، ما دام الاستقلال يتضمن في طياته معاني السيادة؟ ولسنا هنا في معرض الرد على هذا السؤال، المبني أساساً على افتراض خاطئ، ومثال ذلك سوريا المستقلة لا تمارس السيادة على الجولان المحتل، ولبنان لا يمارس سيادته على مزارع شبعا المحتلة، ومصر لا تمارس سيادتها الكاملة على كل سيناء بفعل قيود معاهدة كامب ديفيد/ المعاهدة المصرية ـ الإسرائيلية. لكن يهمنا أن نؤكد أن الوقائع اللاحقة أثبتت صحة ضرورة الربط بين الاستقلال والسيادة، حتى أن هذا الربط صار جزءاً لا يتجزأ من الخطاب السياسي الفلسطيني (لدى جميع الفصائل)، كما صار

(17) نايف حواتمه: كتاب "أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟"، فصل السيادة المعطّلة، دار الجليل للنشر والدراسات والأبحاث الفلسطينية ـ عمان/ الأردن عام 2000. ودار الأهالي/ دمشق ـ بيسان/ بيروت الطبعة الثانية. ودار المسار/ رام الله ـ فلسطين/ الطبعة الثالثة. ودار مركز المحروسة للنشر والمعلومات/ القاهرة/ الطبعة المصرية.

جزءاً من الخطاب السياسي الدولي والإقليمي عند الحديث عن الدولة الفلسطينية.

وفي سياق الإعداد السياسي زار الأخ ياسر عرفات على مدى 67 يوماً أكثر من 50 دولة لأخذ موافقتها على الاعتراف بسيادة دولة فلسطين على أراضيها بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967، وفعلاً استجابت كل الدول العربية وأغلبية دول أوروبا بينها فرنسا، ايطاليا، اسبانيا واليونان... الخ وروسيا، الصين، الهند، فيتنام، إندونيسيا وماليزيا.. الخ وكل الدول الإفريقية وأغلبية دول أميركا اللاتينية، وقليلة هي الدول التي دعت إلى إعطاء فترة انتقالية سنة واحدة لفسح الطريق للجهود الدولية بينها بريطانيا، ألمانيا...

كان يفترض بالمجلس المركزي الفلسطيني أن يعلن بسط السيادة في دورته في نيسان/ إبريل 1999، أي قبل أيام على الموعد المحدد. وكان الجو السائد في المجلس متوافقاً على هذا الأمر، وكان واضحاً أن هذه الخطوة سوف تعني انتقالاً دراماتيكياً للوضع الفلسطيني من حالة التقيد من جانب واحد باتفاق أوسلو والتزاماته، إلى حالة التحرر منه، كما فعلت حكومة إسرائيل، بكل ما يعنيه ذلك من إعادة توحيد الحالة السياسية الفلسطينية واستنهاض كل عناصر القوة الكامنة فيها[18]. إلا أن الضغوط الأميركية، والتهديدات الإسرائيلية (حكومة نتنياهو) لعبت دوراً في «إقناع» عرفات بعدم الإقدام على هذه الخطوة: من هنا يبدو واضحاً لماذا عطلها عرفات، ومارس كل الضغوط ليمنع المجلس المركزي من اتخاذها، مستفيداً من حالة الخلل والشلل التي تعاني منها مؤسسات م.ت.ف.[19] وهكذا، دخلت الحالة

(18) نفس المصدر، نص مبادرة الجبهة الديمقراطية "بسط سيادة دولة فلسطين على الأراضي الفلسطينية المحتلة بعدوان حزيران/ يونيو 1967"، ص 295 ـ 301، وثيقة رقم 18.

(19) نفس المصدر، مذكرة واي ريفر، ص 246 ـ 254، "أنجزت في واشنطن، العاصمة في 23 تشرين أول/ أكتوبر 1998"، تواقيع "نتنياهو، عرفات، وليم كلينتون". المذكرة تنص تحت البند الرابع مفاوضات الوضع الدائم: "استئناف مفاوضات الوضع الدائم فوراً بوتيرة سريعة، وسيبذل الطرفان جهداً حاسماً لتحقيق الهدف المتبادل، وصولاً إلى اتفاق بحلول 4 أيار/ مايو 1999. وستكون المفاوضات مستمرة من دون انقطاع، وقد أعربت الولايات المتحدة عن رغبتها في تسهيل هذه المفاوضات. وتحت البند الخامس ـ الإجراءات الأحادية الجانب، "إقراراً بضرورة توفير أجواء إيجابية للمفاوضات، فإن أياً من الفريقين لن يبادر أو يقوم بأية خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً للاتفاق الانتقالي".
راجع أيضاً: مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 37، شتاء 1998، والنص مترجم عن الإنجليزية من موقع وزارة الخارجية الأمريكية في الإنترنت: http://www.state.gov.

الفلسطينية مرحلة جديدة من الإبحار في «بحر السراب»، حيث لا إشارات ولا أضواء، ولا بوصلة.

مع اندلاع الانتفاضة توفرت فرصة جديدة. لكن الحالة الفلسطينية كانت منقسمة على ذاتها في رؤيتها للانتفاضة. فالبعض رأى فيها ورقة تكتيكية فقط لتحسين موقعه التفاوضي، في ظل الآلية التفاوضية القديمة نفسها، والتي بات من المؤكد أنها عاجزة عن تلبية الحقوق والاستحقاقات الوطنية الفلسطينية. وبالمقابل غالبية الحالة الفلسطينية (بما فيها غالبية في فتح حزب السلطة) رأت فيها وسيلة جديدة، بديلة للعملية التفاوضية المسدودة الطريق، تمكن من فتح الأفق أمام حل بديل يوفر للفلسطينيين حقوقهم. وفي السياق تتم الدعوة إلى إعلان السيادة والمطالبة بحماية دولية تضمن لشعب فلسطين حقه في ممارسة سيادته الوطنية على أرضه. لكن السلطة أضاعت مرة أخرى فرصة ذهبية.

الآن.. ما جدوى التهديد بإعلان السيادة؟ ما هي التحضيرات المسبقة للاستجابة لمتطلبات القرار؟

إن إعلان السيادة، كمرسوم يصدر من رئيس السلطة، أو كقرار يصدر عن هيئة عليا، يجب أن يكون تتويجاً لسلسلة كبيرة من التحضيرات الجماهيرية السياسية والعسكرية والاقتصادية والإصلاحات الديمقراطية الشاملة... وفي المقدمة إعادة بناء الوحدة الوطنية الائتلافية تحت سقف مشروع وطني موحد، وقواسم سياسية مشتركة، وقرار فلسطيني موحد.

ومن الخطورة بمكان أن يتحول هذا الإعلان إلى مجرد ورقة تكتيكية، يتم التلويح بها بين وقت وآخر، كما تفعل أوساط من السلطة، لأن ذلك سيؤدي حتماً، إلى إضعاف وهزال هذه الورقة، وإفقادها لمضمونها، واحتراقها في نهاية المطاف. لذلك إذا كانت السلطة جادة في إعلان السيادة، فلابد من حوار فلسطيني شامل للاتفاق على مضمون القرار، وخطته السياسية والدبلوماسية، النضالية، الأمنية، والإعلامية، وإعادة بناء مكونات القوة الفلسطينية (الوحدة الوطنية، برنامج موحد، قيادة موحدة، حكومة ائتلاف وطني) كشرط لنجاح في إعلان السيادة ودفاع كل الشعب عنها. وإلا فإن أحداً لن يأخذ مثل هذه التهديدات بعد الآن على محمل الجد.

(9)

استحقاقات السياسة الوطنية الوحدوية

في مواجهة هذه الأوضاع ماذا يتوجب علينا من خطوات برنامجية في الإطار الوطني العام؟

أولاً ـ حماية الإجماع الوطني على خيار الانتفاضة، وتعزيز طابعها الشعبي المنظم، وتجديد زخم الحركة الجماهيرية في العمل على المحاور التالية:

1 ـ التصدي للاستيطان ومصادرة الأرض وجدار الفصل (السكان) والضم العنصري (الأراضي). لأن التدمير المباشر الذي تلحقه سياسة إسرائيل بالفصل الأحادي الجانب وجدار الضم والتوسع العنصري، يمس بمصالح مئات الآلاف من المواطنين، فضلا عن مخاطرها على مستقبل الحل والحقوق الوطنية، تفترض وضع تنظيم وتصعيد التحرك الجماهيري للتصدي لها في مقدمة أولويات الحركة الجماهيرية.

2 ـ التضامن مع الأسرى والمعتقلين والمطالبة بالإفراج عنهم دون قيد أو شرط ودون تمييز، فقضية الأسرى والمعتقلين هي قضية كل عائلة فلسطينية، الأمر الذي يتطلب تفعيل وتصعيد التحركات الجماهيرية المطالبة بالإفراج الفوري عن كل الأسرى، بشكل خاص عن جميع من صدرت بحقهم أحكام طويلة الأمد، وعن الأطفال والأسيرات والمرضى وكبار السن والقادة المعتقلين في سجون الاحتلال، وعن القادة المحتجزين في سجن أريحا تحت الإشراف الأميركي والبريطاني.

3 ـ التصدي للعدوان الإسرائيلي على عروبة القدس ومقدساتها، فعملية تهويد القدس كانت دوماً ركناً أساسياً من أركان سياسة حكومة التطرف اليميني برئاسة شارون، تبدت أكثر وضوحا في تكثيف وتسريع الاستيطان في القدس العربية المحتلة، ومصادرة الأراضي والبيوت، والشروع في مخطط «غلاف القدس»، الذي سيحيط بالمدينة ويلتهم المزيد من أراضي الضفة، ويعمل على تمزيق العديد من القرى والبلدات المحيطة بالقدس (أبوديس مؤخراً)، والاستيلاء على الحرم القدسي الشريف تحت دعاوى ميثولوجية دينية. إلى جانب التحرك ضد هذه السياسات ينبغي العمل في الوقت نفسه من أجل إنهاء حالة الفراغ القيادي وتشتيت المرجعيات، والتي تعاني من جرائها المدينة

وسكانها وقواها الوطنية أشد المعاناة، عبر إقامة قيادة مقدسية موحدة وائتلافية، تشكل مرجعية حقيقية للملف المقدسي بكل مكوناته، وتشارك فيها بفعالية القوى الوطنية ومؤسسات المجتمع المدني.

4 ـ معالجة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية المتفاقمة لمختلف قطاعات الشعب، وتعزيز صمود الشعب عبر ترشيد توزيع المساعدات، وتنظيم وتوسيع نطاق برنامج غوث وتشغيل العاطلين، وتعويض المتضررين من إجراءات التدمير والجرف وهدم المنازل، **وفي هذا السياق ينبغي العمل من أجل:**

أ ـ مواصلة الضغط على حكومة السلطة الفلسطينية (والعمل من داخلها حين تتوفر ظروف قيام الائتلاف الوطني) لتشكيل مجلس أعلى للتكافل الاجتماعي، وعدم حصر عضويته بعدد من الوزارات، بل توسيع هذه العضوية لتضم ممثلين عن القوى السياسية ومؤسسات المجتمع المدني بما فيها النقابات العمالية والاتحادات المهنية وغرف التجارة والصناعة لمعالجة مشكلات الفقر والبطالة على أساس برنامج وطني متفق عليه، بديلاً عن الوضع الراهن الذي يتسم بالفوضى والمحسوبية والتمييز والتكسب وغيرها من المظاهر التي تمس بكرامة المواطن، ولا توفر حلولاً مقبولة للمشاكل المتفاقمة.

ب ـ دعوة حكومة السلطة الفلسطينية (والعمل من داخلها حين تتوفر ظروف الائتلاف الوطني)، لتشكيل مجلس وطني للأعمار، وعدم حصر عضويته بعدد من الوزارات، بل توسيع هذه العضوية لتضم ممثلين عن القوى السياسية والمجالس البلدية والقروية وغرف التجارة والصناعة، وتمكينه من القيام بعمله على أساس برنامج وطني متفق عليه، يضع في أولوياته إعادة إعمار ما دمره الاحتلال، ويتعامل مع المناطق المنكوبة بجدار الفصل و(الضم) العنصري الاستيطاني التوسعي كمناطق تطوير من الدرجة الأولى، من أجل تعزيز صمود المواطن على أرضه.

5 ـ إعادة بناء وتفعيل أطر الانتفاضة وهياكلها الشعبية المنظمة، والحفاظ على الأطر الوطنية العليا في الضفة والقطاع، والعمل عبر الحوار لتطوير دورها وقاعدتها البرنامجية، وإعادة بناء وتفعيل لجان الطوارئ الشعبية، ولجان التنسيق القضائي في المحافظات، وامتداداتها التنظيمية في المدن والبلدات والقرى، وتفعيل اللجان الشعبية

الوظيفية، ولجان مقاطعة البضائع الإسرائيلية، وإطلاق حملات المقاطعة الشعبية، واستئناف عمل المؤتمرات الشعبية في المحافظات.

ثانياً ـ مواصلة الحوار الوطني وصولا إلى برنامج مشترك، وقيادة وطنية موحدة، وحكومة الاتحاد الوطني:

1 ـ يحدد البرنامج هدف الانتفاضة وضوابط التحرك السياسي لتثمير منجزاتها ووسائلها الكفاحية وتكتيكاتها، والخطوات المطلوبة للإصلاح الديمقراطي للمؤسسات الوطنية (في السلطة وفي م.ت.ف.)، ولتوفير مقومات الصمود ومعالجة المعضلات الاقتصادية والاجتماعية.

إن وثيقة اَب/ أغسطس 2002 المشهورة باسم برنامج غزة، ووثيقة "مشروع البرنامج الوطني" 30 آذار/ مارس 2004، التي وافقت عليها جميع فصائل م.ت.ف. وعدد من ممثلي مؤسسات المجتمع المدني والشخصيات الوطنية في رام الله برئاسة الأخ ياسر عرفات، تشكلان أساسا صالحا لمثل هذا الحوار وصولا إلى البرنامج المشترك، وسنأتي على "مشروع البرنامج الوطني" في فصل قادم.

2 ـ القيادة الوطنية الموحدة، وتقوم على قاعدة البرنامج المشترك، تضم ممثلي السلطة وقيادة م.ت.ف. وجميع القوى السياسية الفاعلة وشخصيات وطنية بارزة، تتولى إدارة المعركة بجوانبها كافة، بما يضمن مشاركة الجميع في صناعة القرار.

3 ـ حكومة اتحاد وطني قادرة على إنجاز الإصلاح الإداري والديمقراطي الشامل، الذي تتطلع إليه الغالبية الساحقة من أبناء الشعب الفلسطيني. وتكون هذه الحكومة معنية بتأمين مقومات الصمود في معركة الاستقلال الوطني، وتطهير البيت الفلسطيني من عوامل الفساد والترهل، وتكريس الديمقراطية والوحدة الوطنية، والمساواة في المواطنة بدون تمييز في العرق والجنس والدين والمذهب عملاً بإعلان الاستقلال الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني (دورة الانتفاضة/ نوفمبر 1988)، وسيادة القانون، وتشريع قوانين المساواة بين الرجل والمرأة كما نص إعلان الاستقلال، والحريات العامة، وتنمية ثقافة الرأي والرأي الآخر، وتداول السلطة بشكل سلمي.

ثالثاً ـ تصويب تطبيقات "خارطة الطريق":

يجب تصويب تطبيقات «خارطة الطريق»، بما يضمن الضغط على الجانب الإسرائيلي ليلتزم باستحقاقات المرحلة الأولى، بحيث يتم إطلاق سراح كافة الأسرى والمعتقلين في سجون الاحتلال، ووقف الاستيطان، ومصادرة الأراضي، وتفكيك البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ آذار/ مارس 2001، والعمل على تفكيك جدار الفصل والضم العنصري، وفك الحصار عن الشعب الفلسطيني، وعودة قوات الاحتلال إلى خطوط 2000/9/28، ووقف العدوان بكل أشكاله، ورفع الحظر عن المؤسسات الفلسطينية في القدس ووقف إجراءات تهويد المدينة.

رابعاً ـ الإصلاح الوطني والتغيير الديمقراطي:

إن حماية الإجماع الوطني على خيار الانتفاضة والمقاومة الوطنية للاحتلال، واحتواء العدوان وتعزيز الصمود كمهمات وطنية، تحتل أولويات جدول الأعمال الوطني لا تتحقق بمعزل عن رفع وتيرة النضال، من أجل دفع جهود الإصلاح وإعادة البناء والإعمار. لأن النظام السياسي الفلسطيني القائم نظام يسوده الفساد، ويحتاج إلى إصلاحات ديمقراطية واسعة وعميقة على جميع المستويات السياسية والمالية والاقتصادية والإدارية والأمنية والقانونية.

إن التباطؤ في دفع جهود الإصلاح ينطوي على مخاطر ذات طبيعة مركبة، فهو يضعف قدرة الشعب على الصمود في وجه العدوان على نحو بالغ، ويشكل في الوقت نفسه مدخلاً لاستدراج التدخل الخارجي في الشؤون الداخلية الفلسطينية، ودفع السلطة إلى تقديم التراجعات والتنازلات هبوطاً عن سلام، وقرارات الشرعية الدولية، وإدامة الخلل الاستراتيجي في غياب المشروع والقرار الوطني الموحّد.

لذلك فإن الإصلاح الداخلي يشترط معالجة الخلل الاستراتيجي في إعادة بناء الوحدة الائتلافية والقرار الوطني الموحد، وبرنامج وطني شامل لإعادة بناء وإعمار ما دمره الاحتلال، ومقاومة جدار الضم والفصل العنصري والنشاطات الاستيطانية. وذلك يطرح على جدول الأعمال الوطني مجموعة من المهمات الأساسية، التي من شأنها أن تسهم في تعزيز الصمود الوطني وصون وحدة الجبهة الداخلية وفي المقدمة:

1 ـ التمسك بضرورة تطوير النظام السياسي الفلسطيني الحالي، من نظام فئوي

تتحكم في آلية صنع القرار فيه الصراعات على المصالح ومراكز النفوذ، إلى نظام يقوم على الديمقراطية والتعددية السياسية والحزبية، وتتوفر فيه متطلبات بناء ائتلاف وطني يعزز وحدة الشعب بكل طبقاته، ويمكنها من الصمود في وجه العدوان.

إن هذا لا يستقيم إلا من خلال وضع حد للعمل الفئوي القائم على الاستئثار بكل أجهزة ووظائف السلطة، والتسلط على المجتمع، والعمل على تعزيز دور الرأي العام الفلسطيني في الضغط من أجل فتح باب الإصلاحات أمام النظام السياسي القائم، من خلال حكومة ائتلاف وطني تكون مسؤولة أمام مجلس تشريعي، ونظام برلماني ديمقراطي كما التزم به إعلان الاستقلال، يحتل موقعه الحقيقي في التشريع والرقابة والمحاسبة والمساءلة، وكسلطة ينبغي تعزيز دورها على هذا الصعيد تحديداً.

2 ـ إعادة بناء مؤسسات م.ت.ف، بما يعيد الاعتبار للمنظمة كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والمرجعية الوطنية العليا لأية مفاوضات مع الجانب الإسرائيلي، ووضع حد لفوضى اللقاءات والمفاوضات السرية من وراء ظهر الشعب، والإيغال بسياسة الصفقات الجزئية والمجزوءة الهابطة عن قرارات الشرعية الدولية مع الجانب الإسرائيلي، وما يترتب عليها من نتائج تلحق أفدح الأضرار بالنضال الوطني، وتعمق الانقسام في الصف الوطني، وتخفض سقف المطالب والحقوق الوطنية الفلسطينية في أية مفاوضات حول قضايا الوضع الدائم.

خامساً ـ حركة اللاجئين والدفاع عن حق العودة:

على النقيض من التحركات الرسمية (والمسماة غير رسمية)، والتي تحمل في طياتها استعداداً للقبول بحلول بديلة لحق العودة تشهد حركة اللاجئين تصاعداً في وتيرتها، بشكل متناغم مع تصاعد الانتفاضة وتصديها للاحتلال والاستيطان.

إن أهداف حركة اللاجئين، تبقى تتمحور حول الاتجاهات التالية:

1 ـ النضال الديمقراطي من أجل صون الهوية الوطنية والكيانية السياسية والحقوق المباشرة للاجئين، بما يتطلبه ذلك من تصدٍ للمشاريع والبرامج والسيناريوهات

الهادفة إلى شطب الهوية الوطنية للاجئ، وطمس كيانيته السياسية، ومواجهة السياسات الهادفة إلى التضييق على اللاجئين وحقوقهم الاجتماعية والإنسانية.

2 ـ الضغط الجماهيري على وكالة الغوث لوضع حد لسياسة تقليص الخدمات المباشرة المقدمة للاجئين، والمطالبة بتحسين الخدمات، والنضال لأجل فك ارتباط وكالة الغوث بالعملية التفاوضية، ورفض ادخال تغيير على وظيفة الوكالة بما يضمن عدم تعاملها مع مشاريع التأهيل بوجهة التوطين والدمج في المجتمعات المضيفة.

3 ـ استنهاض وضع وطني منظم في الشتات قائم بذاته، ومكمل للوضع الوطني في الأرض المحتلة ومتفاعل معه في آن، تحت مظلة م.ت.ف. بحيث يشكل عامل توازن في الحركة السياسية الفلسطينية بين الوطن والشتات، الداخل والخارج، وبحيث يدفع الأطراف المعنية بالحل إلى التعاطي مع قضية اللاجئين باعتبار أنه لا يمكن تجاوزها ولا يمكن حلها عبر مفاوضات خلف الجدران بعيداً عن رغبات اللاجئين وإرادتهم.

4 ـ استمرار العمل على تصحيح الموقف التفاوضي الفلسطيني على قاعدة التمسك بضرورة حق العودة إلى الديار وفقاً للقرار 194، وإبقاء حق العودة مدرجاً على جدول أعمال الحركة الوطنية، آخذين بعين الاعتبار أن ترابط الأهداف الوطنية لا يعني تحقيقها دفعة واحدة، وهو الأمر الذي يتطلب إغلاق باب المقايضة على قضية اللاجئين في أية تسوية محتملة وصون حق العودة والدفاع عنه، لا تغلق ملفه أية تسوية اقليمية يمكن التوصل إليها بما في ذلك قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة.

5 ـ دفع وسائل صناعة الرأي واستطلاعاته للتعامل مع الرأي العام الفلسطيني، والنضال لوضع صيغة عملية تمكن اللاجئين من إبداء رأيهم ببناء مرجعية موحدة للاجئين، وإعادة بناء مؤسسات م.ت.ف. الائتلافية، وبالدستور الفلسطيني، خاصة بما خص حق العودة، واكتساب الجنسية، والصلة بين الدولة الفلسطينية الموعودة وتجمعات اللاجئين، وحقوقهم المدنية والاجتماعية، السياسية والوطنية، بما فيها حقهم في العودة وتوحيد نضالهم في سبيله.

إن هذا البرنامج قادر على أن يشق طريقاً كي تتقدم الحالة الفلسطينية من المجتمع

الدولي والإقليمي بما فيه داخل المجتمع الإسرائيلي، ببرنامج جديد وموحّد للسلام المتوازن يقوم على حق الفلسطينيين في دولة مستقلة ذات سيادة، على الأراضي المحتلة في 5 حزيران/ يونيو 67، وعاصمتها القدس الشرقية عملاً بالقرارات الأممية (242 + 338 + 1397 + 1515..) وضمان حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم وممتلكاتهم عملاً بالقرار الأممي 194.

إن مثل هذه السياسة، وهذه المبادرات، المستندة إلى لغة سياسية واقعية وطنية، وإلى وحدة وطنية داخلية، وإلى مؤسسات قائمة على أسس ديمقراطية، كفيلة بإعادة تقديم الحالة الفلسطينية إلى المجتمع الدولي، بما هي حركة تحرر وطني، لشعب يناضل من أجل الاستقلال والحرية، وتنزع عنها كل ما علق بها من "تهم الإرهاب"، وتضع الجانب الإسرائيلي التوسعي في زاويته الضيقة، بما هو احتلال لأراضي الغير، ينتهك حق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال ومبادئ القانون الدولي، ميثاق حقوق الإنسان وقرارات الأمم المتحدة.

الفصل الثالث

القضية الفلسطينية

(حقوق وطنية أم مشاريع إسرائيلية)

(1)

"دعوا الجيش ينتصر"

"الانسحاب من غزة، الجدار العازل"

المسافة في أوضاعنا الفلسطينية الراهنة، هي المسافة ما بين 1500 يوماً بالانتفاضة، ما بين ما كان وما بين ما هو كائن!، وما هو محتمل قادم!!

قبل أكثر من أربع سنوات، مع بداية الانتفاضة نزلت كل قوى اليمين الاسرائيلية، والقوى اليمينية المتطرفة بزعامة شارون إلى الشوارع في وجه حكومة حزب العمل تحت ثلاثة شعارات: "دعوا الجيش ينتصر!". "(100) يوم يأتي بها أمن كامل للمجتمع الإسرائيلي!"، فيكسر الانتفاضة والمقاومة الفلسطينية، أمن للمحتلين والمستوطنين، والشعار الثالث: "لا لبيع ارض إسرائيل!"، "باراك يبيع ارض إسرائيل". وركب شارون على هذه الشعارات، ووصل إلى الحكم من أجل أن يفتح أمامها طريقا للتنفيذ.

الآن وبعد أكثر من 1500 يوماً من الانتفاضة، وجد معسكر اليمين واليمين المتطرف بزعامة شارون نفسه مضطراً ومرغماً أن يطوي شعاراته الثلاث، التي انتصر بها في الحملة الانتخابية، ضد مرشحي حزب العمل بزعامة باراك، ومن بعده "متسناع"، ويضعها في الظل، ويقدم شعارات بديلة، "لا يمكن إدامة الاحتلال إلى الأبد!"، وهذا لأول مرة يَرِد في تاريخ شارون وعلى لسانه، جاهزٌ كما قال "لتنازلات مؤلمة!"، "لا بد من إقامة دولة فلسطينية!"، وحان الوقت "لتقسيم ارض هذه البلاد!".

هذه هي المساحة الفاصلة بين شعارات، وشعارات، لكنها أخذت من شعبنا صموداً أسطورياً على مدى خمسين شهراً من الانتفاضة وقوى المقاومة والسلطة، من النضال

المتفاوت، والمتفاوت بالنضج، ومن الشعارات الجديدة التي طرحها شارون، يتضح أن شعار "دعوا الجيش ينتصر"! قد انكسر، ولا نعلن انهزم، كما أعلن موشيه يعلون رئيس هيئة أركان حرب الاحتلال "انتصرنا" "الانتفاضة انتهت" "الإرهاب انتهى"، مستنداً إلى توقف عمليات المقاومة عدة أشهر[1]. وشعار "100 يوم"!، جاء بأكثر من 1500 يوماً ولم يتمكن أن يؤمن الأمن للإسرائيليين. وشعار" لا لبيع أرض إسرائيل"!، استبدل بشعار دولة فلسطينية و"حان الوقت لتقسيم ارض هذه البلاد".

هذا كله لم يأت من فراغ، جاء بالضرورة، بصمود أسطوري للانتفاضة والمقاومة، وبمعاندة وممانعة تضحياتها كبرى.. كبرى[2]، على شعب صغير، فقير، رازح تحت قمع الاحتلال[3]، ونهب الاستيطان[4].

في سياق هذه العملية المسافة أكثر من خمسين شهراً، في تطور الحالة العربية وتداعياتها، فقد انعقدت قمة "شرم الشيخ"، الإقليمية الدولية بزعامة "كلينتون" حالة ذاك وحينذاك!. بعد أقل من ثلاثة أسابيع من الانتفاضة الجديدة، وبالتحديد في 17 أكتوبر/ تشرين الأول من العام 2000، أي بعد عشرين يوماً من اندلاع الانتفاضة في 28 أيلول/ سبتمبر 2000، اتخذ مؤتمر "شرم الشيخ" الإقليمي الدولي قرارات بضرورة وقف الانتفاضة، والعودة إلى ما قبل الانتفاضة، وبرعاية الرئيس كلينتون!.

معاندة الجماهير العربية من المحيط إلى المحيط، كما نقول نحن المشارقة، ومن الماء

(1) "يديعوت": حوار مع موشيه يعلون رئيس هيئة الأركان، 26 كانون الأول/ ديسمبر 2003.

(2) "هآرتس": "شارون زعيم خطير، يزدهر وينتعش في ظلّ سفك الدماء والخصومات الداخلية والخارجية، وهذا الوضع لن يتغير إلا إذا ظهر معسكر واضح في مواجهته"، 24 كانون أول/ ديسمبر 2003.

(3) "معاريف": "الاحتلال جريمة كبرى وفق كل المعايير السائدة اليوم، وعلى هذا يكون رفض الرافضين من الجنود الخدمة في مناطق الاحتلال أبطالاً سيخلدون في الذاكرة الجمعية الإسرائيلية".

(4) "يديعوت أحرنوت/ يديعوت": زئيف بويم نائب وزير الدفاع يعترف بالكنيست (البرلمان)... إن المواقع الاستيطانية غير الشرعية تتلقى دعماً حكومياً".
نائب رئيس هيئة الأركان بالكنيست: "مع نهاية عام 2005 سيكون طول الجدار العازل 728 كم، والتكلفة 10 مليار شيكل، منها 8.5 مليار تكلفة الجدار و1.5 مليار تكلفة المعابر الـ 11 المخطط لها. ويعمل الآن في بناء الجدار 15 ألف عامل، 1700 جرافة وأداة هندسية أخرى، و40 مقاول"، 24 كانون أول/ ديسمبر 2003.

إلى الماء، كما يقول أخوتنا المغاربة، نهضت ملتفة حول الانتفاضة الفلسطينية وصمود شعبنا بالأرض المحتلة، بأمل فتح أفق جديد على مفاوضات سياسية، تفتح فعلاً على تطبيقات لقرارات الشرعية الدولية، والأمم المتحدة، التي تم بناؤها على امتداد عشرات من السنين وبالتحديد بعد هزيمة حزيران/ يونيو 67، في ظل سلسلة من التوازنات الدولية ـ الدولية، وسلسلة من التوازنات العربية ـ العربية.

وعليه انعقدت "قمة القاهرة" في (21 ـ 22) أكتوبر/ تشرين الأول، أي بعد خمسة أيام من القمة الإقليمية الدولية في "شرم الشيخ"، تحت نداء الانتفاضة نحو الحرية والاستقلال، ونداء الشعوب العربية للالتفاف حول حق الشعب الفلسطيني بالحرية والاستقلال، والخلاص من الاستيطان والاحتلال. واتخذت قرارات جديدة ونوعية لأول مرة بعد عشرية جافة، طويلة من السنين، أقرَّ فيها "تطبيق التغطية السياسية لصمود الشعب والانتفاضة"، وتقديم "التغطية المالية" لأول مرة أيضاً قدم مليار دولار، تحت عناوين "صندوق الانتفاضة، وصندوق القدس"، وبعد عشرية من السنين العجفاء اتخذت القمة العربية "قراراً، بالتشريع للجباية الشعبية" من الشعوب لإسناد الانتفاضة. هذا جديد، وجديد كبير، إذا قسناه بما وقع قبله بخمسة أيام، والانتفاضة كانت في بداياتها.

وفي سياق تصاعد الانتفاضة، انعقدت "قمة عمان" العربية لتجدد لأعمال قمة القاهرة وتطور بها، ثم انعقد فيما بعد مؤتمر "القمة العربية الثالثة في بيروت"، التي أعطت بعد عشر سنوات من التمزق والتباعد "مبادرة السلام العربية"، القائمة على برنامج عربي موحد على قاعدة انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة حتى حدود 4 حزيران/ يونيو 67، وفي المقدمة منها القدس، وإيجاد حل لمشكلة الشعب اللاجئ وفقاً للقرار الأممي "194".

والآن نجتاز "القمة العربية في تونس" بعد "قمة شرم الشيخ الرابعة" في عصر الانتفاضة، ونأمل ونعمل على أن تشكل بالممارسة خطوة إلى الأمام على طريق صياغة الموقف العربي الموحد، ووضع الآليات العملية التنفيذية لدفع الموقف العربي الموحد، إلى الالتزام المتبادل بين العواصم العربية في العلاقات العربية ـ العربية أولاً، وفي الدور العربي الموحد في العلاقات الدولية، وخاصة مع الكتل الدولية الكبرى الأربعة" الاتحاد الأوروبي، وروسيا، الأمم المتحدة، الولايات المتحدة الأمريكية".

أكثر من خمسين شهراً في المسافة في الإطار العام العالمي، نجد أمامنا وإلى جانبنا حركة إسناد ودعم واسعة من شعوب هذا العالم وبالتحديد مظاهرات الملايين في بلدان أوروبا، وداخل الولايات المتحدة وكندا واستراليا، حيث مواقع البلدان المتحكمة بحياة الاقتصاد العالمي، وبخط سير العولمة العالمية، وبالتحديد العولمة الأمريكية، نجد الملايين تنزل إلى الشوارع رافعة "علم فلسطين" منادية بحق شعب فلسطين بالخلاص من الاستيطان والاحتلال وانتزاع الحقوق والحرية والاستقلال. وعليه وعلى مساحة هذه الخمسين شهراً بأكتافها العريضة، الصامدة، رغم كل العذابات، بحور الدماء، عذابات الروح والجسد، الجوع والدموع، أيضاً سلسلة من التطورات الدولية ما كان ممكناً أن تقع بدون عبور الانتفاضة والمقاومة من العام الرابع إلى الخامس الجديد المجيد.

وفي مقدمة هذه التطورات أن الاتحاد الأوروبي كان مبادراً لصوغ الطبعة الأولى من خارطة الطريق، ثم الثانية، إلى أن جرى التوافق الدولي الرباعي على الطبعة الثالثة، في 2002/12/20، وحجبت واشنطن تقديمها، في حينها، إلى ما بعد الانتخابات الاسرائيلية الثانية المبكرة، وإلى ما بعد غزو العراق. وفي سياق كل هذا الزمن، صدرت خارطة الطريق، وصدرت رؤية بوش "دولتان على ارض فلسطين التاريخية"، دولة فلسطين على الحدود التي بدء احتلالها في يونيو/ حزيران 1967، وإيجاد حل لمشكلة الشعب اللاجئ، والتي تطورت بمبادرة من الإدارة الأمريكية البوشية، لمجلس الأمن لصياغة مشروع قرار يحمل الرقم 1397، بدعوة مجلس الأمن بإجماع الدول الخمس الكبرى في المقدمة الولايات المتحدة، وبإجماع الدول الأعضاء غير الدائمين ومنهم ممثل الكتلة العربية بمجلس الأمن في ذلك الوقت سوريا، ليصدر القرار الداعي "لدولة فلسطين على الحدود التي احتلت في حزيران/ يونيو 67، وأن تعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل" في إطار علاقات حسن جوار.. الخ. هذا جديد.. وجديد على الإدارات الأمريكية التي لم تكن تقدم حق شعب فلسطين بدولة مستقلة على مساحة زمن طويل منذ نسيان القرار 181 الصادر في العام 1947، إلى أن بُت في هذا القرار من جديد بإجماع مجلس الأمن، فأصبح قراراً دولياً ومدولاً!. وبعده في 19 تشرين ثاني/ نوفمبر 2003 تقدم الروس بمشروع قرار جديد لمجلس الأمن، يعبر عن موقف روسيا، ويدعو مجلس الأمن "للتعاون مع اللجنة الرباعية الدولية بتنفيذ خارطة الطريق كما هي دون إلحاق أي اشتراطات بها!"، وكما هو معروف لنا فإن شارون حاول فعلاً بزيارته الأخيرة الى موسكو، أن يدفع الروس إلى سحب هذا المشروع، لكنهم لم

يوافقوا، وحاول إثقاله بشروطه الـ "14"، لكن الروس رفضوا، وتحول شارون إلى طلبات أخرى ورفضوا.. فعاد غاضباً، ثم حاولت الولايات المتحدة التعديل على مشروع القرار الروسي، أيضاً، لم يقبل الروس ذلك، فأقر تبني خارطة الطريق بإجماع مجلس الأمن الدولي، بما فيه الدول الخمس الدائمة العضوية بمجلس الأمن، والممثل العربي في مجلس الأمن، وحمل القرار الرقم "1515".

أخذت مجموع هذه التطورات على الساحة الاسرائيلية وفي قلب المجتمع الاسرائيلي، وفي الحالة العربية والإقليمية، وفي الحالة الدولية مساحة زمنية من النضالات الفلسطينية والاسنادات العربية، ومن كل القوى المحبة للتحرر والاستقلال والسلام والديمقراطية والتقدم في العالم، أخذت أكثر من خمسين شهراً، هو كل عمر الانتفاضة الجديدة، حتى يومنا، حيث دخلت في عامها الخامس المجيد.

هذا كله الذي جرى دفع بالنتيجة شارون كي يتقدم بما اصطلح على تسميته بـ "الفصل الأحادي الجانب!"، وتحت شعار"لا يوجد شريك فلسطيني"، ولا يوجد موقف فلسطيني سياسي، يعبر عن موقف شامل في هذا الميدان ولذلك، فهو سيقوم بخطة "الفصل أحادية الجانب، الانسحاب من قطاع غزة وأربع مستوطنات صغيرة شمال الضفة المحتلة"، ويركب بجانبها عملية "جدار الفصل العنصري" والذي هو بالحقيقة، عملية ضم "مثلثة الجدران"، وليس جداراً واحداً فقط تضغط عليه أجهزة الإعلام العربية والعالمية، دون غيره، الجدار الذي يوازي الخط الأخضر مع اندفاعات بالعمق داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة، التي يعترف لنا العالم كله بأنها "أرض محتلة"! بما في ذلك حتى شارون الذي اعترف بأن وجوده على هذه الأرض، "احتلال!!"، ولا يمكن إبقاء الاحتلال إلى الأبد، ويضيف حان الوقت "لتقسيم أرض هذه البلاد"، ولا يقول حان الوقت، للانسحاب من ارض هذه البلاد المحتلة!؟.

"خطة الجدار" على الخط الموازي للخط الأخضر هدفها امتصاص 13٪ من مجموع مساحة الضفة الفلسطينية، والخطة الأخرى "جدار العمق"، إلى داخل الضفة في عمق الضفة الفلسطينية ليحيط بالمستوطنات المعزولة، ويربطها بجدار مرتبط بالطرق الالتفافية الخاصة باليهود، وأطلق عليه الرئيس الأمريكي بوش "ثعبان يتلوى داخل الضفة" وتساءل بحق "أين إذن ستقوم الدولة الفلسطينية القابلة للحياة؟!" والجدار الثالث وهو الذي يحمل "الخطر المزدوج" على فلسطين، وإمكانات بناء دولة

فلسطين المستقلة "القابلة للحياة"! وعلى الأردن بتهديد مباشر، لأن الجدار الشرقي الممتد على نهر الأردن وغور الأردن حتى البحر الميت، يريد استبدال الحدود الفلسطينية ـ الأردنية، بحدود إسرائيلية ـ أردنية، فهو كما مخطط له سيقام على امتداد الحدود الأردنية ـ الفلسطينية وبعمق داخل الضفة الغربية، غرباً بين "15 ـ 20" كيلو متراً. وبالتالي بوابات هذا الجدار بيد حكومات إسرائيل، وتحت ضغط الموت والقتل الجماعي والحصار والجوع والدموع وانهار الدماء يمكن أن تفتح البوابات لعملية تطفيش (ترانسفير) بالقوة إلى الدواخل العربية، وفي مقدمة الدواخل العربية، الأراضي الأردنية، ولذا من "الصحيح" تماماً هذا الموقف الذي تتخذه الدولة الأردنية "لا لجدار العزل العنصري"! لأنه ينسف إمكانية إقامة "دولة فلسطين المتواصلة جغرافياً والقابلة للحياة"، ويهدد الأردن، أرضاً وشعباً ودولةً[5]!!.

وعليه "الجدار العازل" سيحتوي ويضم 58٪ من الضفة الفلسطينية المحتلة، فضلاً

(5) "هآرتس": "واشنطن طلبت من إسرائيل التراجع عن ضم غور الأردن (الجدار الشرقي) لإسرائيل"، و"قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي يفتح طريق الملف لمجلس الأمن الدولي من جديد، وإسرائيل في عزلة مزمنة في المؤسسات الدولية، وهي تتأرجح دائماً بين رغبتها في الحصول على الاعتراف والشرعية، وبين ميلها للاستخفاف بالأمم المتحدة (أوم ـ شموم ـ عبارة كان قد قالها مناحيم بيغن ـ زعيم حيروت والليكود اليميني ـ، وتعني أمم متحدة خاوية). نفس الشيء سيحدث في قضية الجدار الفاصل شرط أن تدعم واشنطن إسرائيل"، 8 كانون الثاني/ يناير 2004.

* "معاريف": "يوسف لبيد وزير العدل الإسرائيلي زعيم حزب شينوي في جلسة مجلس الوزراء/ الأحد 4 كانون الثاني/ يناير 2004، دعا مجلس الوزراء إلى العودة إلى الجدار الأصلي دون الجيوب داخل الأراضي الفلسطينية، وإلاّ عزلة دولية مثل نظام الابار تهيد في جنوب أفريقيا"، 5 كانون الثاني/ يناير 2004.

* "معاريف": نائب وزير خارجية جنوب افريقيا عزيز باهد أمام المحكمة الدولية في لاهاي في مرافعته ضد جدار الفصل العنصري الإسرائيلي أعلن "ذات مرّة كنا موضوعاً للبحث في هذه المحكمة، أما الآن فنحن نحتفل بعشر سنوات من الاستقلال والتعايش" وأضاف "في السبعينات حكمت هذه المحكمة ضد احتلال ناميبيا عام 1972 على يد نظام الابارتهيد في جنوب أفريقيا، وبعدها تم فرض العقوبات الدولية عليها"، 24 شباط/ فبراير 2004.

* "معاريف" خطة المستوطنين للتسوية الدائمة: جنسية أردنية، كانتونات في يهودا والسامرة (اقرأ: الضفة الفلسطينية)، وطرق إلى الأردن للتهجير/ الترانسفير إلى الأراضي الأردنية، فرض السيادة على كل مناطق الضفة"، 9 كانون الثاني/ يناير 2004.

عن القدس الكبرى وغلاف القدس، ويبقى لشعب فلسطين في الضفة وقطاع غزة 42٪ من الأرض المحتلة عام 1967، مقطعة الأوصال لا ترابط جغرافي بينها، في أربعة بانتوستانات "ثلاثة في الضفة والرابع في غزة" تحت عنوان "الانسحاب من غزة" و"الجدار العازل في الضفة". ومع ذلك فأغلبية حزب الليكود رفضت خطة رئيسه، رئيس الوزراء شارون باستفتاء منتسبي الحزب (2004/5/2)، وقد شارك في الاستفتاء فقط 51.6٪ من إجمالي أصحاب حق الانتخاب، صوت منهم ضد الخطة 59.882 يشكلون 59.5٪ من إجمالي الذين اقترعوا، أما مع الخطة فصوت 39.601 ألف منتسب يشكلون 39.7٪، وأعلن شارون أنه "ملتزم النتيجة" رغم أن الذين صوتوا ضد الخطة هم فقط ربع منتسبي الليكود، ويشكلون (1٪) واحد بالمائة فقط من إجمالي أصحاب حق الانتخاب في إسرائيل.

ومن جديد فإن "استفتاء الليكود يبرهن بصورة قاطعة أنه حزب يميني غير راغب في صنع السلام والتسوية، وما عدا ذلك مجرد مساحيق تجميلية لصورته الخارجية" (جريدة هآرتس الإسرائيلية 2004/5/3). وهذا دفع زعيم حزب شينوي يوسف ليبد الشريك الثاني في حكومة شارون للتهديد "بالانسحاب من الحكومة" ويعلن "ربع أعضاء الليكود لا يلزمون الكنيست ولا الدولة" (معاريف 2004/5/3)، ويعلن ناطق باسم الإدارة الأمريكية "لا يجوز لاستفتاء حزبي ضيق فرض نفسه، لا يلزم من ناحية دستورية أو دولية، لدينا تعهد من شارون، ونأمل أن يفي به" (معاريف 2004/5/3).

إن خطة شارون الرابطة بين الفصل الأحادي الجانب (الانسحاب الكامل أو المتدرج من داخل قطاع غزة) وجدار الضم والفصل العنصري، تمثّل ابتداع حيل جديدة لوضع اليد على الأرض الفلسطينية، وحتى تبقي للشعب الفلسطيني نصف مساحة الضفة الفلسطينية المحتلة فقط.

> *"إن السيطرة على الأراضي الفلسطينية هدف الجدار، النقطة الانعطافية حدثت في عام 1981 بإعلان حكومة بيغن عن "أراضي الدولة" في الضفة وهي تبلغ نصف مساحة الضفة، وتتطابق بدرجة كبيرة مع ما حدّد في اتفاق أوسلو بالمنطقة (ج ـ C) أي المناطق التي بقيت تحت السيطرة الإسرائيلية التامة، وهذه الأراضي عدد السكان*

(6) "هآرتس": داني روبنتشتاين/ محلل خبير للشؤون الفلسطينية، 19 كانون الثاني/ يناير 2004.

الفلسطينيين فيها قليل، ولا يستطيعون الحصول على تراخيص للبناء على أراضيهم"[6].

بيرس.. أخطأت في أوسلو:

على الجانب الآخر من الصراع السياسي داخل إسرائيل، دعا زعيم المعارضة شيمون بيرس إلى "طرح خطة شارون لإقرارها في الحكومة والكنيست (البرلمان) أو الذهاب إلى انتخابات مبكرة". وفي دعوة بيرس هذه تراجع إلى الخلف من حزب العمل وزعيمه عن خطط ومواقف سابقة أعلن عنها، **فقد هاجم بيريس خطة شارون** بالفصل الأحادي الجانب في اجتماع مع السفراء الأجانب في إسرائيل، وأعلن "أن خطة شارون تجعل خارطة الطريق مستحيلة"[7]، وفي "استعراض قدمه للسفراء الأجانب بتل أبيب، قدم الخطة البديلة للتسوية مع الفلسطينيين، والتي بلورها أمنون ليبكين شاحاك (رئيس أركان سابق، نائب سابق، من فريق مفاوضات أوسلو...) والنائب حاييم رامون (حزب العمل) **تدعو إلى:**

"إعلان من إسرائيل والسلطة الفلسطينية الالتزام بإقامة دولتين على أساس خطوط العام 1967، مع التعديلات التي تفرضها احتياجات الأمن وإنشاء المستوطنات، ويلتزم الفلسطينيون بتفكيك بنى الإرهاب والموافقة على نهاية النزاع، فيها تعلن إسرائيل بأنها تعارض حق العودة".

و"في أعقاب الإعلانيين تخلي إسرائيل غزة فوراً. وفي إطار الخطة تقسم القدس على أساس ديمغرافي...، الحوض المقدس مفتوح لكل الديانات، المفاوضات تنتهي ما بين سنتين إلى ثلاث سنوات، دولة مؤقتة في غزة أولاً"[8].

في سياق تفاعلات وتداعيات الانتفاضة والمقاومة داخل المجتمع الإسرائيلي والخارطة الحزبية السياسية كان شيمون بيرس قد خطا خطوة أكثر تطوراً إلى أمام، وفي حينه كان وزير خارجية حكومة

(7) "يديعوت أحرنوت"، 19 كانون أول/ ديسمبر 2003.

(8) "يديعوت"، 21 كانون أول/ ديسمبر 2003.

الوحدة الائتلافية (الليكود ـ العمل) بزعامة شارون. وخلال زيارة رسمية لمدريد أعلن لصحيفة "المونديو" الإسبانية:

"كان يجب أن نبدأ بإعطاء الاستقلال فوراً للفلسطينيين من دون حدود مرسومة، لقد ارتكبنا خطأ. عندما أدخلنا مفهوم السلطة الفلسطينية، كنا نعتبر أنها يجب أن تكون مستقلة بنسبة 80٪، لم نكن نرغب في خداع الفلسطينيين، لكن حصل فيما بعد تغيير للحكومة في إسرائيل (فشل بيرس في الانتخابات، وانتخاب بنيامين نتنياهو/ الليكود)، ولم تجرِ الأمور بحسب ما كنا نشتهي، لو كان الفلسطينيون مستقلين آنئذٍ لكان كل شيء مختلفاً[9].

واعتبر بيرس "أن من الصعب جداً من دون آفاق سياسية واقتصادية، أن يكافح ياسر عرفات ضد الإرهاب ويتوصل إلى وقف لإطلاق النار"، وأضاف "أن المشروع الذي أعدَّ مع أحمد قريع (رئيس المجلس التشريعي حينذاك) يظهر إلى أين نحن ذاهبون سيكون هناك حافز: هو الاعتراف بدولة فلسطينية على 40٪ من أراضي الضفة وقطاع غزة، وإجراء مفاوضات حول الباقي"، وخلص إلى القول "أن خطتي لا توفر ضمانة مئة في المئة، لكن يمكنني القول أنه إذا لم تطبق فالكارثة مضمونة مئة في المئة"[10].

وفي تموز/ يوليو 2002 خطا بيرس خطوة أخرى إلى أمام، وأعلن في جريدة ليبراسيون الفرنسية:

"لقد أخطأت في أوسلو"، وسئل ما إذا كان يوقع اليوم من جديد على اتفاق أوسلو فأجاب بالسلب "لم أكن أمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً، وإنما دولة مباشرة، ولكنني أخطأت"[11].

إن شهية الاستيطان وجدران الضم والعزل العنصرية لا حدود لها في صف اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي، ولكن تفاعلات وتداعيات الانتفاضة والمقاومة تأخذ

(9) "المونديو"، مدريد/ إسبانيا 20 شباط/ فبراير 2002.

(10) "معاريف"، "الحياة" اللبنانية عن "المونديو" الإسبانية، مدريد أ ف ب، 21 شباط/ فبراير 2002.

(11) "معاريف"، عن ليبراسيون ـ باريس/ فرنسا، 7 تموز/ يوليو 2002.

مجراها في المجتمع الإسرائيلي، وفي داخل القوى السياسية والاجتماعية والثقافية، الإعلامية الجماهيرية والنقابية والمهنية في إسرائيل، فضلاً عن ضباط وجنود الاحتياط الرافضين الخدمة في الأرض المحتلة عام 1967، وحتى احتجاجات وعرائض طيارين داخل الجيش يرفضون قصف أماكن مزدحمة بالسكان المدنيين في عمليات التصفية والاغتيالات من الجو بصواريخ طائرات الـ F16 والأباتشي.

إن إيديولوجية "أرض إسرائيل الكاملة" قد انكسرت منذ نهوض الثورة والمقاومة الفلسطينية العاصف، رداً وبديلاً عن هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وتفاقم الانكسار الإيديولوجي والانقسام السياسي في مجرى الانتفاضة الكبرى المغدورة (1987 - 1993)، والآن مع الانتفاضة الجديدة والمقاومة للخلاص من الاستيطان والاحتلال وعلى طريق الحرية والاستقلال.

(2)

سلام الشرعية الدولية مقابل المصالح الأمريكية والدولية في البلاد العربية

العلاقة بين الوطني والقومي

الآن تتبادل العواصم العربية الكثير من الآراء والأفكار من أجل صياغة مشروع سياسي من أجل قضايا الصراع العربي والفلسطيني - الاسرائيلي، يُدخل ما يُطور ويستوعب الأحداث التي وقعت على امتداد هذه الأشهر الخمسين للانتفاضة، وعلى امتداد الفترة الواقعة ما بين مبادرة السلام العربية آذار/ مارس 2002، إلى يومنا، والإصلاحات الديمقراطية الداخلية، وعلى العواصم العربية أن توجد الآليات الفعلية الملزمة إلزاماً متبادلاً، للدول العربية بتنفيذ قرارات القمم العربية، "هيئة عليا" من الملوك والرؤساء يمكنها وضع الآليات التي تمكن من تعبئة الطاقات العربية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية بهذا الاتجاه، لحماية وصيانة القرارات التي تُتخذ والعمل على فِعّلْها، وحملها أيضاً على يد هذه الهيئة الى الكتل الدولية الكبرى، وطرح معادلة جديدة، "المصالح العربية، مقابل المصالح الأمريكية ومصالح الكتل الدولية الكبرى" في منطقتنا العربية وفي منطقة الشرق الأوسط. أما إبقاء الأمور بيد إطار أقل من الإطار المذكور، فإن ذلك لن يخدم الأهداف المعلنة، وكلنا نعرف بأن مثل هكذا إطار لا يمتلك أية صلاحيات عملية.

الإصلاح يبدأ بالانتقال من جامعة الدول العربية إلى الجامعة العربية، وشرط هذا إعادة بناء قوانين الجامعة وهياكلها وموازناتها على قاعدة الطموح، وصولاً إلى بناء اتحاد عربي، وسوق عربية مشتركة.

لنفحص كيف انتقلت دول وقوميات متعددة أوروبية من التنسيق إلى الاتحاد الأوروبي بتطويراته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والحضارية العملاقة. ان إشاعة الديمقراطية التعددية وحقوق الإنسان، المساواة في المواطنة والتداول السلمي على السلطة هي أعمدة التقدم التاريخي إلى أمام، الأعمدة التي أنتجت التحولات الثورية النوعية، تحولات الثورات الصناعية الثلاث، ثورة المعرفة، والعلوم بلا محرمات، ثورة الإصلاح الديني.

جامعة الدول العربية مرآة لحالة التآكل والتمزق داخل الأنظمة الحاكمة وفيما بينها، لحالة التخلف التاريخي، لصراع المحاور الإقليمية والانقسامات والحروب العربية - العربية - الداخلية، والحروب الاثنية والعرقية والمذهبية داخل عديد الأقطار العربية، وحروب الخليج الثلاث الإقليمية - الدولية.

إن حوار دورات عمل وزراء خارجية الدول العربية، كشف ويكشف أن التآكل والتفكك في النظام الرسمي العربي عطل حتى الآن أي مشروع لإصلاح الجامعة، وكل هذا انعكاس لما يدور في العلاقات البينية العربية، وفي مؤسسة القمة العربية.

يبدأ إصلاح الجامعة بمنظومة إصلاح جديدة داخل كل دولة عربية، بالانفتاح على الشعب وتشريع الديمقراطية والتعددية وحقوق الإنسان، تشريع قوانين تداول السلطة بشكل سلمي، والمساواة في المواطنة بدون تمييز على أساس العرق أوالجنس أوالدين أوالمذهب، المساواة بين الرجل والمرأة.

الحالة العربية لا زالت تراوح عند ضفاف مطلع القرن العشرين لم تلج بعد القرن العشرين، ولا زالت بعيدة عن القرن الحادي والعشرين. لم ندخل بعد عصر الصناعة، وبين 45 دولة عربية ومسلمة توجد دولة واحدة دخلت عصر الثورة الصناعية (ماليزيا). بيننا وبين العصر الحديث غياب ثلاث ثورات تاريخية كبرى هي: الصناعية، ثورة المعرفة بلا محرمات، ثورة الإصلاح الديني، والأنظمة العربية تتربع على الموروث القدري والماضوي، موروث تقديم النقل على العقل.

إن إصلاح الجامعة العربية يبدأ بإصلاح الدواخل العربية وإلا دوران في الفراغ، حيث تبقى مشاريع إصلاح الجامعة لفظية. نقطة البداية في إصلاح الجامعة الآن: نظام

جديد في آلية اتخاذ القرارات داخل منظومة العمل العربي ليكون بأغلبية الثلثين، وليس بالإجماع كما هو راهناً أو بتحديد عدد أصوات كل دولة، على قاعدة ما يجري في، وبين، دول الاتحاد الأوروبي، وأن تكون القرارات وآليات تنفيذها إلزامية، والارتقاء بمسؤولية الأمانة العامة والأمين العام حتى لا تبقى دون صلاحيات سوى بالشأن الإداري، هل يعقل بقاء أمين عام "جامعة الدول" بموقع أدنى من وزير بلوائح الأمانة العامة؟!.

العرب أمام مفترق طرق، ومنعطف خطير إيجاباً وسلباً، وعليه يجب:

أولاً: الإفراج عن الإصلاحات السياسية والاجتماعية والتعليمية والثقافية والدينية التي تأخرت طويلاً عن استحقاقاتها في الزمان والمكان.

ثانياً: وضع الآليات العملية لتنفيذ مبادرة السلام العربية بمعادلة جديدة "سلام الشرعية الدولية مقابل المصالح الأمريكية والدولية في البلاد العربية"، وهذا يتطلب استحداث هيئة من الملوك والرؤساء لدفع مبادرة السلام العربية إلى الحياة، والنزول عن الشجرة، بدلاً من لجنة متابعة على مستوى الوزراء لا سلطة قرار بيدها.

تتعرض الدول العربية الآن لضغوط أمريكية هائلة للفصل بين "الحروب الداخلية على مصادر العنف والإرهاب"، وبين "عنف الدولة الإسرائيلية ضد شعب فلسطين والأقطار العربية المجاورة". وضغوط بخطوات تطبيع مع "إسرائيل" قبل حل قضايا الصراع كما جاءت به مبادرة قمة بيروت العربية وسلام تنفيذ قرارات الشرعية الدولية، وفي هذا استمرار لضغط بوش في قمة شرم الشيخ (2003/6/3) وقمة العقبة (6/4/ 2003) وقمة الجمعية العامة للأمم المتحدة (22 أيلول/ سبتمبر 2004)، حيث دعا الرئيس الأمريكي بوش الابن الدول العربية للاعتراف بإسرائيل دون ربط ذلك بانسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. ومشروع شارون بالفصل الأحادي الجانب وجدار الضم والعزل العنصري، ومشروع الشرق الأوسط الأكبر أو العقوبات المتعددة الأوزان.

وتتعرض الآن العواصم العربية لضغط أمريكي بتعديل مبادرة السلام العربية بشأن حقوق اللاجئين، وإعادة صياغة القرار بلغة عامة ملتبسة "حل عادل لمشكلة اللاجئين" دون الإمساك بحق عودة اللاجئين إلى ديارهم عملاً بالقرار الأممي 194، كذلك بشأن القدس وحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 وتركها بلا تحديد، وفي هذا كله تقاطع مع

مشاريع إسرائيلية وأمريكية تطمع بتصفية حق عودة اللاجئين، وعدم العودة إلى حدود 4 حزيران/ يونيو 1967، واقتسام القدس العربية المحتلة بين توسع إسرائيلي وتقليص للحق العربي الفلسطيني، تحت سقف وعود بوش لشارون، والرسائل المتبادلة بين بوش وشارون في قمة واشنطن (14/ 4/ 2004)، والتي اعتبرها شارون "المكاسب السياسية غير المسبوقة" في تاريخ إسرائيل منذ عام 1948، وسنأتي على هذه التراجعات الكبرى الأمريكية عن قرارات الشرعية الدولية.

إن كل فشل للنظام الرسمي العربي في "تفعيل مبادرة السلام العربية"، "إصلاح جامعة الدول العربية"، "الإصلاحات الديمقراطية، الثقافية، التعليمية... الداخلية العربية"، "الهبوط عن سقف قرارات الشرعية الدولية" يمثل مؤشراً خطيراً على عتبة التطورات العاصفة في فلسطين والعراق والمشرق العربي عموماً، بينما الضغوط الأمريكية على العواصم العربية تتواصل، لدفع الأمور باتجاه تلبية المطالب الأمريكية على إيقاع مشروع الشرق الأوسط الأكبر (الأوسع) ورسائل بوش ـ شارون.

من المؤلم والجارح لنا جميعاً أن الحالة الدولية متقدمة في الشأن الفلسطيني ـ الاسرائيلي الصراعي وقضايا الصراع العربي ـ الاسرائيلي على حالتنا العربية ـ العربية، بفعل التداعيات التي وقعت وآخرها غزو العراق واحتلاله، وحل الدولة العراقية، لأن علينا أن نعي بأنه عندما تصل القضايا إلى نقطة "الاستعصاء"، فإنها تتطلب حلولاً جدية، خلاّقة، مبدعة ومنفتحة على الشعب أساسها الديمقراطية والتعددية والمكاشفة والشفافية، وعندما تتأخر هذه الحلول تأتي حلول "كارثية!"، من بعيد، من الخارج، وليس من الداخل الوطني في هذا القطر أو ذاك، من داخل هذا البلد أو ذاك أو هذا الشعب أو ذاك، أو من الداخل العربي المشترك، ومثل العراق شاخص أمامنا على مساحة الوطن العربي من أقصاه إلى أقصاه.

لا نريد لقضيتنا الفلسطينية، التي تقف الآن عند مرحلة الانتفاضة ـ "الاستعصاء الكبير"، أن تراوح مكانها بالفراغ، لأن الفراغ سيملؤه الآخر ممثلاً بالخطط اليمينية الإسرائيلية ـ الأمريكية، ولا نريد لها أن تنتهي بخاتمة سالبة كما مصير الانتفاضة الكبرى المغدورة (1987 ـ 1993) على خشبة تداعيات أوسلو المرّة التي أعلن مهندسها شيمون بيرس "أنه أخطأ في أوسلو، كان يجب إعطاء الفلسطينيين استقلالهم الكامل" كما ورد في سياق هذا الفصل، ولذا علينا أن نخطو الخطوة النوعية فنكمل ما بدأنا

بوثيقة غزة (آب/ أغسطس 2002) وبحوار القاهرة الأول (ك2/ يناير 2003) والثاني (ك 2/ يناير 2004). والحوارات الجارية بين جميع قوى الانتفاضة والمقاومة والسلطة في رام الله، والتي أنجزت الآن "البرنامج الوطني الموحد" (30/ 3/ 2004)، ويدور الحوار الوطني الشامل عليه الآن في غزة لكسر حلقة المراوحة في الفراغ، وهدر الزمن الذي يضيع من بين أصابعنا جميعاً فلسطينيين وعرباً، ومعه تضيع الفرص الذهبية التي تتبلور في مجرى الصراع والاستعصاء، كما ضاعت فرص استثنائية أوردناها في الفصول التي سبقت. علينا التقدم إلى أمام نحو برنامج سياسي موحد، قيادة وطنية موحدة، حكومة اتحاد وطني.

خارج الإطار الفلسطيني وبعده الإقليمي والدولي، يقف العرب دولاً وشعوباً عند بوابة العراق. إن قلب المعادلة لتقصير أمد الاحتلال ورحيله ونقل السيادة لشعب العراق، من جديد، ليدير أموره بنفسه، ويبني مجتمعه بنفسه، يشترط تصحيح المعادلة الداخلية العراقية ـ العراقية، بين العرب السنة والشيعة، لنتكلم باللهجة العراقية، وبين الأكراد والعرب والاثنيات الأخرى المتعددة، آشورية، كلدانية، وتركمانية، وبين الأديان والمذاهب المتعددة. لأن تصحيح المعادلة، بتوحد كل هذه المكونات للشعب الواحد، هو الذي يمكن أن يتلاقى تحت مظلة برنامج موحد لبناء عراق ديمقراطي مستقل وموحد، يصحح توحيد قوى الشعب ليمكنها أن تفرض على المحتل الرحيل ونقل السيادة إلى الشعب. بدون تصحيح المعادلة العراقية ـ العراقية يطول ويطول ليل الاحتلال تحت عناوين متعددة الألوان والأغلال، وما يترتب على هذا المصير والمسار من تداعيات وأثقال على الحالة الفلسطينية خاصة والعربية عامة.

(3)

حلول المرحلية النضالية بديل شعارات تقديم الوجع والشعبوية

جميل جداً تعدد الآراء، ويصبح أجمل تعدد الآراء التي تقدم حلولاً!، بدلاً من أن نكتفي بتقديم الوجع، فالوجع موصول على امتداد تاريخنا العام والخاص بكل بلد عربي، القديم والوسيط والحديث، منذ هزيمة العقل، ومنذ حكم الخليفة المأمون (813 م) الذي بنى ونهض "بدار الحكمة"، وأخذ بقانون العقل قبل النقل، وبمدرسة العقل

وتحديثه وجديده والانفتاح على علم وفلسفة وحضارات عصره، على حساب النقل والموؤوث السلفي بقديمه، وخسر عصره صراع العقل والجديد مع النقل والقديم. ومنذ ذلك التاريخ وحتى الآن، حدثت سلسلة من التداعيات ما زالت مستمرة حتى يومنا، وعليه يمكن القول بأنه ليس من تقاليد وأساليب العمل والنضال أن يقدم مع نخب في مجتمعاتنا أو مع شعوبنا خطاب الوجع وحده، أو يُقدم خطاب شعبوي! بل يجب الوقوف على طرف نقيض من الخطاب والعمل الشائع الشعبوي الذي يدغدغ العواطف والمشاعر، ويشيع المناخ الثقافي القدري، أو خطاب الهروب إلى الأمام بالشعارات العامة الكبيرة التي لا تربط بين القول والعمل في كل مرحلة.

إن حصاد الخطاب الشعبوي كوارث في تجارب الأنظمة الحاكمة وحركات التحرر الوطني في فلسطين والبلدان العربية (نكبة فلسطين الوطنية والقومية الكبرى عام 1948، حرب عدوان حزيران/ يونيو 1967، الحروب الداخلية الاثنية والعرقية، الأهلية والمذهبية...، حروب الخليج الأولى والثانية والثالثة، وكارثة احتلال العراق نموذجاً). وعلى هذا علينا أن نرى الوقائع كما هي، والتي تبرز لوحتها بمشاهدها الفلسطينية والعربية والدولية التي عرضنا لها. نحن لسنا من الذين راهنوا تاريخياً، ولا يوم واحد في كل مسار العملية الوطنية الثورية الطويل على الأوضاع الدولية، واستدعاء الأوضاع الدولية. نقول دائماً ان مآسينا الفلسطينية والعربية معظمها وغالبها صناعة محلية!؟، على يد هذه الأوضاع العربية وحركة تطورها سلباً وإيجاباً، اقلها يأتي من الخارج من الأجنبي سواء ممثلاً بالاستعمار القديم أو الاستعمار الجديد أو الهيمنة الإمبريالية الأمريكية، أو المشروع الصهيوني الذي تحول إلى دولة في العام 48، والدولة تحولت إلى دولة إقليمية عظمى (عسكرياً وتكنولوجياً) في منطقة الشرق الأوسط بأطماع توسعية، تحاول بها أن تتوسع بأقصى ما يمكنها. حاولت أن تحتفظ بسيناء، وحاولت أن تحتفظ بجنوب لبنان لفرض اتفاقات استسلام مثل اتفاق 17 أيار/ مايو 1983 بعد الغزو الشامل للبنان، وهي تحاول الاحتفاظ بكامل أرض فلسطين، والحوض المائي في الجولان السوري، حوض نهر الأردن ومنابعه (الدان، بانياس، الحاصباني) وبحيرة طبريا[12]، هذا من طبيعة المشروع الصهيوني الاستيطاني الكولونيالي التوسعي، "إسرائيل" اليوم هي ذات الدولة "الإسرائيلية" التي قامت على ذات المشروع وذات

(12) نايف حواتمه: كتاب "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، الوقائع والأرقام، مصدر سبق ذكره.

الأطماع التوسعية. وعليه علينا أن نتلمس الوقائع كما هي بعيداً عن ما يدغدغ وما يطرب، وبالضد من الخطاب القدري، وخطاب الهروب إلى أمام بالشعارات العامة دون اشتقاق مهمات كل مرحلة من مراحل التحرر. على شعوبنا وقواها المنظمة والحيّة الأخذ ببرامج العقل نحو التقدم والدمقرطة والحداثة والتعامل الملموس مع القضايا الوطنية، وقضايا العالم المعاصر.

لا نقول كما يقول أخوة آخرين في القيادة الفلسطينية "نحن باقون طالما في رحم كل امرأة فلسطينية جنيناً جديداً!"، و"نترك كل شيء للأجيال القادمة". فهذه نزعة شعبوية عاطفية وقدرية، لن تؤدي إلا إلى مزيد من الآلام، مزيد من التدهور والتراجع، وليس العكس.

لنفحص المسافة بين اغتصاب لواء الإسكندرون السوري وبين نكبة فلسطين (9) سنوات، "الاسكندرون" تم ضمه لتركيا رغم استفتاء شعب الاسكندرون، الذي كان تعداد سكانه مليوناً ونصف المليون من السكان العرب السوريين في ذلك الوقت، بأغلبيته الساحقة صوت اللواء كي يبقى جزءاً لا يتجزأ من الأراضي الشامية، أو الأراضي السورية في ظل ما وقع تطبيقاً لـ "سايكس ـ بيكو". بينه وبين النكبة الفلسطينية والعربية القومية والإسلامية تسع سنوات. الآن هذا المليون ونصف أصبح (7) ملايين، موجودون على الأراضي التركية، لواء الاسكندرون بكامله جرى "تتريكه"، بالرغم من أن تركيا دولة من حيث الدين مسلمة !!.

نحن لا نريد أن ننتهي في القضية الفلسطينية إلى ما انتهينا له نحن العرب في قضية الاسكندرون!؟. ولذلك كان من الممكن ألا تكون النكبة، لكن التاريخ لم يجر "بكان من الممكن!؟"، لا نريد أن تصل القضية الفلسطينية إلى ما وصلت له في الـ 48، وخاتمها لخاتمة الـ 48. في هذا السياق، القيادة الحكيمة هي التي تدير العملية الوطنية والثورية والقومية، الإسلامية والمسيحية الوطنية ببرامج مرحلية سياسية ونضالية مشتقة من حركة وتطور موازين القوى المحلية والإقليمية والدولية، والفعل في مسارها كما فعلت حركات التحرر الوطني الظافرة من فيتنام إلى جنوب أفريقيا، ونبتعد عن مسار حركات التحرر الوطني الفاشلة في عديد من مراحل العملية النضالية، كما وقع مع القيادة الفلسطينية والقيادات العربية منذ الانتداب البريطاني ووعد بلفور حتى النكبة الوطنية والقومية الكبرى عام 1948. قيادة فعلية تختزل الآلام والأوجاع والعذابات،

عذابات الأرض والجسد والروح، وعذابات الدماء والجوع والدموع في كل مرحلة من مراحل الصراع لانتزاع الحقوق الوطنية والقومية.

في هذا السياق، لنأخذ مثلاً ففي عام 1937، وبعد حركة القسام، الثورة والإضراب الكبير، طرح الانتداب البريطاني مشروع التقسيم (مشروع بيل)، الذي رفض شعباً وقيادة!؟، واستأنفت الثورة حتى عام 39. في عام 39 قدمت بريطانيا بديلاً آخر، تركت "مشروع التقسيم" وتقدمت "بالكتاب الأبيض بدولة ثنائية القومية"، دولة واحدة، باقتصاد واحد، ثنائية القومية، تستقل بكاملها دولة واحدة بعد عشر سنوات أي عام 49!!. القيادة الفلسطينية بزعامة الحاج أمين الحسيني حينذاك رفضت هذا المشروع!؟. لم يكن قدراً أن تكون هذه هي النتيجة، والدليل ما أشرت إليه، لكن الحكمة ليست حاضرة دائماً!. فنحن حركة تحرر وطني متفاوتة الدرجة بالتطور والنضج، وبصفوف شعوبنا يوجد درجات متفاوتة كثيرة إلى درجة التناقض!؟. الأمر يبقى مرتبطاً بكيفية حلنا لقضايا التحرر الوطني والاستقلال والتقدم إلى الأمام، عليه نقول أن "النكبة" لم تكن قدراً!؟، بل "وقل اعملوا! ولا يغير الله ما بقوم، حتى يغيروا ما بأنفسهم" فالنكبة لم تكن قدراً!؟. نحن في صف الشعب والانتفاضة والمقاومة، وتجارب عشريات السنين، تعلمنا واستخلصنا العبر بلغة قومية، ولغة دينية مستنيرة متطلعة إلى أمام مسلمة ومسيحية.

المشهد كان درامياً ما بين عام 48 عام "النكبة" وعام 67، نسيتنا كل الدول العربية، نسينا العالم!؟ رغم أن كل مقاليد القضية الفلسطينية كانت بأيدي الدول العربية. بعد 1948، قوى التحرر الفلسطينية بنُخبها لم تعد تحمل آنذاك هوية سياسية ونضالية فلسطينية. فبعضها اندمج بحزب البعث، والآخر بالإخوان المسلمين، أو بالناصريين أو بالقوميين العرب، أو بالشيوعيين، لم تكن هناك هوية فلسطينية، ولم تكن لها قوى تدافع عنها!؟، وبالتالي الكل كان في حركة التحرر العربي، وتحت عنوان "طريق الوحدة هو الطريق إلى فلسطين"!.. والطريق عند العرب الذين يرفعون أو يحملون رايات قومية.. طريق الوحدة هو الطريق إلى فلسطين، وطريق الاتجاه السياسي الإسلامي.. الدولة الإسلامية هي الطريق إلى فلسطين.. والاجتهاد الأخير قاد إلى مقولة "صواب الأمة وإنقاذ الأمة يبدأ من أفغانستان!؟" لأكثرية قادة وكوادر هذا الاتجاه في العالمين العربي والمسلم... للدكتور عبد الله عزام!! وهو فلسطيني، قال هذا عندما التقى بمجموعات على ارض مكة نفسها، وقال لهم "علينا جميعاً أن نذهب إلى

أفغانستان وتحرير الأمة يبدأ من أفغانستان"!، قالوا له كما قالوا لغيره "أفغانستان تبعد 12 ألف كيلو متر عن فلسطين!؟" يجب أن نبدأ من فلسطين !؟.. وهذا قيل علناً على الفضائيات.. من الذين أطاعوا عبد الله عزام وآخرين قادة هذا الاتجاه، وذهبوا إلى أفغانستان.. وبذات الاتجاه ذهبت حركات وأحزاب سياسية دينية، ودول عربية وإسلامية وبالتنسيق مع الإدارة الأمريكية، وهناك تناسلت "فرق الأفغان العرب" أنا لا أحكي أسراراً (راجع خطاب وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في نيويورك/ فندق "وولدورف استوريا" أمام حفل رعاه كل من "مجلس العمل الأمريكي ـ السعودي" و"رابطة السياسة الخارجية"، قال نصاً: "إذا كانت السعودية مذنبة في لومها على ما آل إليه (بن لادن)، فإن على الولايات المتحدة بالتأكيد أن تتحمل جزءاً من اللوم. فكلانا دعم "المجاهدين" لتحرير أفغانستان من الاحتلال السوفيتي، وسمحنا لأمثال بن لادن بدخول الحلبة، و"المجاهدين" حينذاك كانوا موضع مديح، بل إن البيت الأبيض استقبلهم" ـ جريدة الحياة السعودية/ 28 نيسان/ إبريل 2004).

عليه أقول نسينا الجميع.!؟.

اسُتؤنف العمل من أجل إعادة النهوض في الشخصية الفلسطينية، بالهوية الفلسطينية في وجه المشروع الصهيوني التوسعي، ليمثل خطاً دفاعياً أمامياً أولاً عن قضية فلسطين وحقوق شعب فلسطين، وثانياً عن كل الأمة العربية شعوباً ودولاً!؟. بعد هزيمة حزيران/ يونيو 67. الأنظمة العربية كانت محطمة!؟، الجيوش العربية كانت محطمة!؟، فنهضت الثورة الفلسطينية المعاصرة، نهوضها العاصف بعد 4 حزيران/ يونيو 67. وبعد إرصاهات وتراكمات ابتدأت بتمسك اللاجئين بحق العودة، ورفض مشاريع التوطين (مشروع جونستون وغيره) إلى تشكيل الكتائب الفدائية في غزة 1954، وجيش التحرير 1956، والإدارة الذاتية والمجلس التشريعي الفلسطيني 1958 برعاية الإدارة المصرية، إلى تشكيل منظمة التحرير وجيش التحرير الفلسطيني بقرار القمة العربية 1964 إلى بداية الثورة 1965، وصولاً إلى النهوض العاصف للثورة والمقاومة رداً على وبديلاً عن هزيمة حزيران/ يونيو 1967، على دروب الدفاع عن القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، والنضال في الخطوط الأمامية دفاعاً عن الخطوط الخلفية العربية شعوباً ودولاً وجيوشاً. وعلى أمل أن تتمكن الأنظمة والجيوش العربية المستعيدة لقواها من أن تستأنف دوراً باتجاه يصحح المسار الذي جرى قبل ذلك التاريخ.

نشبت حرب الاستنزاف المجيدة على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية، حرب الاعداد بالنار لعبور قناة السويس ونحو تحرير سيناء و"تصفية آثار عدوان 67 على الأرض العربية المحتلة"، وعندما جاءت حرب تشرين الأول/ أكتوبر التحريرية عام 73، جرى فلاح كبير، ولكن هذا الفلاح لم يختتم بنصر عسكري شامل يستعيد الأرض العربية المحتلة عام 1967، و"خذل بالسياسة"! على يد سياسات المحاور العربية، والعودة إلى الحرب الباردة العربية ـ العربية، مما أدى إلى تشظي المكاسب التي تحققت بالعمل العسكري الكبير. ولذا بقيت كل القضية الفلسطينية على امتداد 74 عاماً من تاريخها الحديث بيد الدول العربية، إلى انعقاد "قمة الرباط العربية" في تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1974. 74 عاماً بيد الدول العربية مبايعة..، وبيد قوى التحرر والتقدم العربية، ماذا كانت النتيجة؟؟!، النتيجة معلومة بوقائعها !! وبالتالي لأول مرة الدول العربية تقّر بأن لشعب فلسطين مثل شعب الأردن، مثل شعوب سوريا ولبنان ومصر والعراق.. مثل أي شعب من الشعوب العربية الحق بأن يقرر مصيره بنفسه ويمثل قضيته الوطنية. بعد 74 سنة كاملة.. **هذا أولاً**.

ثانياً: نحن نتقدم بلغة ليست جديدة، اللغة التوحيدية الفلسطينية الوطنية.. التي تم إقرارها في يونيو 74 بإجماع المجلس الوطني الفلسطيني، بكل بقواه المكونة، (فتح، ديمقراطية، شعبية، حزب شعب، ونضال وفلسطينية، وصاعقة، وجبهة التحرير العربية وقيادة عامة، وجيش التحرير الفلسطيني والاتحادات النقابية والمهنية، الشخصيات الوطنية)، ببرنامج يقول هذه المرحلة "نحن غير قادرين على هزيمة الاحتلال الصهيوني، بالضربة القاضية، نريد أن نحل المسألة بالنقاط مثل ما يقولون في عالم الملاكمة، أي بالمراحل.. مرحلة وراء مرحلة..!!" نحن والشعوب العربية والدول العربية وأصدقائنا في العالم غير قادرين على إنجاز أهدافنا بالضربة القاضية.. ولذلك هذه سلسلة تاريخية، تبدأ مرحلة بعد مرحلة. المرحلة الراهنة هي مرحلة تقوم على حلول سياسية، بوسائل النضال "بالثورة والمقاومة والانتفاضة وكل وسائل النضال الأخرى" بأفق سياسي!!.. يقول "حلاً خاتماً يقوم على تسوية سياسية في هذه المرحلة!". كما فعل "صلاح الدين الأيوبي" مع الغزو الأوروبي الإقطاعي، الذي بدأ بغزو الإمبراطورية الرومانية البيزنطية ومحاصرة عاصمتها القسطنطينية (اسطنبول حالياً) وإقامة الممالك الأوروبية الإقطاعية القادمة من الغرب لغزو الشرق على انقاض الإمبراطورية البيزنطية، واندفع الغزاة لاحتلال بلاد الشام العربية، وإقامة الممالك الاستعمارية الاستيطانية

الإقطاعية الأوروبية، وبعد معركة "حطين" وتحرير القدس، غزو القدس لم ينته، بل عاد واحتل القدس مرة أخرى لمدة (54) عاماً بعد رحيل صلاح الدين، وبقيت الممالك الاستعمارية الإقطاعية الأوروبية، بصيدا وأنطاكية، ومناطق أخرى (105) سنوات بعد رحيل صلاح الدين الأيوبي، لكن صلاح الدين الأيوبي ومعه كل جيوش فلاحي مصر وفلاحي بلاد الشام لم يقل ولم يرفع شعار "إمّا ترحل كل الممالك الأوروبية بضربة واحدة، وإمّا استمرار القتال في جميع الأحوال"، بل قال "انتصرنا في معركة "حطين" نأخذ القدس، وعمل اتفاقات ومعاهدات وتسويات، بعدها نرى متى ننطلق لتحرير ما بقي مغتصباً!!"، وبعده تم تسليم القدس للاحتلال بصفقة بلا قتال بين "الملك العادل" شقيق صلاح الدين الذي أصبح ملكاً على مصر عندما وزع صلاح الدين "المملكة الأيوبية" على أخوته وأبنائه، وتواصل احتلال القدس 54 سنة بعد رحيل صلاح الدين، وأراضي وممالك استعمارية استيطانية أخرى بعده (105) سنوات إلى أن انتهى الغزو الإقطاعي الأوروبي باندحاره نهائياً عن الأرض العربية.

مرحلية صلاح الدين الأيوبي مرحلية نضالية، مقاومة سلاح السياسة وسياسة السلاح، الجمع بين القتال والحلول السياسية، تتطابق مع المرحلية التي أخذت بها الثورة الفلسطينية لانتزاع حق تقرير المصير والدولة والعودة في المرحلة الراهنة، بعيداً عن اتفاقات أوسلو وتداعياتها من الخطوات الجزئية والمجزوءة الهابطة عن البرنامج الوطني المرحلي، والتي اعترف متأخراً مهندسها الأول شيمون بيرس "أخطأت في أوسلو" كما ورد سابقاً في سياق هذا الفصل.

(4)

دولة فلسطينية بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 أساس إنجاز المراحل اللاحقة

قالها الشعب الفلسطيني، بكل قواه المكونة، بلغة واضحة البرنامج الوطني المرحلي، الذي أقّر بالإجماع، وأكرر بالإجماع: كل الفصائل، كل الاتحادات النقابية والمهنية، وكل الشخصيات الوطنية صادقت على البرنامج الوطني المرحلي، الذي يقول "دولة فلسطينية بحدود الرابع من يونيو/ حزيران، عاصمتها القدس العربية، حل مشكلة الشعب اللاجئ بعودته إلى دياره عملاً بالقرار الأممي 194، "حق ينتزع يؤسس لانتزاع

حق بعده ما زال مغتصباً" في ختام هذه المرحلة، لأن هذا هو الذي يؤسس لمرحلة لاحقة جديدة عندما ننجز مهمات هذه المرحلة، مرحلة جديدة في السلسلة التاريخية وصولاً لدولة فلسطين الديمقراطية الموحدة لكل سكانها من الفلسطينيين العرب والإسرائيليين اليهود، وعلى قاعدة المساواة في المواطنة.

وعندما طرح "أحمد قريع" بقصد التحرش بشارون، العودة إلى شعار "دولة موحدة ثنائية القومية"!؟، لم يعش قوله أكثر من 24 ساعة، لماذا قال هذا الكلام!؟، قاله لشيء آخر، قاله لأن هناك وفداً فلسطينياً من السلطة في ليبيا، يريد أن يجلب تبرعات مالية من ليبيا، والقذافي كان ينادي "باسراطين"!، وقريع قال "بإسراطين"، وأخذوا فعلاً فلوس للسلطة الفلسطينية، وانتهى الموضوع عند هذا الحد؟!.

الحقوق الوطنية التي جرى تقريرها بالحل الدولي والقرارات الدولية، جاءت تحت فعل وتداعيات الثورة والمقاومة المتصاعدة منذ حزيران/ يونيو 1967، وبلورة البرنامج الوطني المرحلي الفلسطيني (حزيران/ يونيو 1974)، والعربي (قرارات قمة الرباط، تشرين الثاني/ نوفمبر 1974)، والتضامن العالمي الكبير وفي المقدمة قوى التحرر والتقدم والبلدان الاشتراكية.

إن فتح طريق القرارات الدولية ونقلها من قرارات معلقة على الشجرة إلى قرارات تمتلك الحياة له شروط، أولها إعادة بناء الشرط الفلسطيني: وحدة وطنية فلسطينية في إطار مشروع سياسي فلسطيني موحد، قيادة موحدة، حكومة اتحاد وطني، والإصلاح الديمقراطي بمؤسسات السلطة، والقضاء على الفساد والبلطجة والزعرنة، التي تمارسها، الكثير.. الكثير من أجهزة السلطة، وهذا شرط الوحدة الوطنية الآن، وإلا وقوع في محذور البديل الآخر، حل السلطة الفلسطينية وترك الأمور لحكومة إسرائيل وللمجهول!؟، وهنا يجب أن نثبت بأن حوارات غزة والقاهرة ورام الله لم تصل إلى الطريق المسدود، والفشل، بل توصلت إلى حل عدد من العقد، لا زال عدد آخر منها يتطلب حلولاً بمزيد من الحوار. هذه هي شروط النصر للتحرر الوطني، لأي حركة تحرر وطني، الوحدة الوطنية، والبرنامج الموحد في كل مرحلة من مراحل الثورة الوطنية، بدونها لا نصر على الطريق، ولأمد يطول، وحالتذاك تصبح الانتفاضة والمقاومة مهددة بطريق محاصر، كما وقع بتطويق ومحاصرة الانتفاضة الكبرى الأولى بشروط أسس مفاوضات مدريد ـ واشنطن، واتفاقات أوسلو وتداعياتها.

هذا الدرس فهمته "إسرائيل" جيداً إثناء تطبيقها للمشروع الصهيوني قبل أن تكون دولة، الحركة الصهيونية الغازية الاستيطانية أقامت مؤسسات موحدة ائتلافية، وبعمليات انتخابية على أساس التمثيل النسبي قبل أن تكون دولة، وحافظت على هذا بعد تشكيل الدولة حتى يومنا. لا يوجد في البرلمان الإسرائيلي منذ عام 48 وحتى الآن شخص واحد غير منتمي لحزب وبرامج حزبية سياسية واجتماعية وإيديولوجية، وعلى أساس التمثيل النسبي وتجاوز نسبة الحسم لأن قوى الدولة والأحزاب والنقابات تريد بناء مجتمع واحد وموحّد، يجري في تطور نسيجه أكثر من مائة تشكيلة قومية تجمعها فقط الميثولوجيا الدينية ومجموعة من التقاليد السيكولوجية، والدمج يأتي بالنسيج المتداخل في إطار عمليات برلمانية، بلدية، نقابية، ديمقراطية وفق التمثيل النسبي. واليمين كما اليسار الصهيوني حريص على أعرض ائتلاف، وليس الانفراد بالسلطة وأضيق ائتلاف مثل ما أدمنت عليه السلطة الفلسطينية. وأذكر هنا الحوار مع الأخ أبي مازن، قلت له أن خللّكْ الاستراتيجي أنك لم تَبْن حكومة ائتلافية عريضة، وأمامك المثل الإسرائيلي المجاور!!، دولة إقليمية عظمى عسكرياً وتكنولوجياً ومع ذلك حريصة على ائتلاف عريض، واعتقدتَ أنك بتوافقات فتحاوية ـ فتحاوية، وتوافق بينك وبين الأخ أبو عمار "بتحَل" كل شيء!؟ وكانت النتيجة بعد 130 يوماً وصلت إلى الطريق المسدود، وقدمت الاستقالة، وقدمك الأخ أبو عمار للذين جمعهم أمام المجلس التشريعي باعتبارك "قرضاي"!. والآن "أبو العلاء" يدور بالخلاء.. سلم كل المفاتيح لأبي عمار، ففي الأمس القريب دار نقاش بين أبي عمار وأبي علاء كما أوردت وكالات الانباء، أبو عمار قال لأبي علاء: لا تقدر أن تعمل شيء من وراء ظهري.. فكل شيء بيدي!؟، وأنا الذي (عملتك) رئيس وزراء..!! الإسرائيليون لقطوا عن بُعد الشيء الذي جرى بين أبي عمار وأبي علاء، وكانت فضيحة جديدة أمام العالم كله. هذه ليست حلولاً!؟ وحل السلطة ليس حلاً!؟.. نحن نناضل لتجاوز اتفاقات "أوسلو، واتفاقات "واي بلانتيشن"، وضد مناورات "الدفرسوارات" بالخطوات الجزئية والمجزوءة مثل وثيقة "البحر الميت ـ جنيف" بين مجموعتين من وراء ظهر الشعب الفلسطيني وقوى الانتفاضة والمقاومة، وقبل الوصول إلى أية مفاوضات رسميّة، والهدف كما أعلنت المجموعتان محاولة إعادة تقديم رئيس السلطة كـ "شريك صالح وجاهز للمفاوضات"، وضد كل هذه الأوجاع والفساد والبلطجة الموجودة، لكن علينا أن نرى كيف نحل هذا كله!؟.

وبذات الوقت نقول: "أهلاً وسهلاً"!، الآن يوجد من يطرح "إعادة الأمور إلى الوراء" إعادة الأمانة إلى جامعة الدول العربية، إذا كان التراجع عن قرارات الرباط يحل المسألة فليتفضلوا، الذين جربوا 74 سنة في دولنا العربية ماذا كانت النتيجة، حتى الآن نعيد إنتاج المنتوج الذي لم يعط ثماراً إلا المُرّ منها!،

وبالتالي عمليات الاستنساخ ليست كلها تجلب لنا "جين فوندا"[13]، ويطلع لنا بعمليات استنساخ أحزاب التفرد والانفراد، العامود الفقري، الحزب الواحد، الحزب القائد، حزب الحاكم... هتلر النازي، والدكتاتور موسوليني.. ويطلع عندنا في العالم الثالث: سوهارتو، ماركوس، جنرال ضياء الحق، رضا بهلوي، هيلا سلاسي، موبوتو...، وفي بلادنا العربية الكثير من هذا، هذا هو الذي تنتجه عمليات الاستنساخ".

بعد هذا كله نحن نقدم حلٍ المشاكل بين منظمة التحرير الفلسطينية والسلطة الفلسطينية، فمنظمة التحرير أولاً هي الوعاء.. المظلة لكل الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وفي الشتات. ثانياً، السلطة الفلسطينية، هي سلطة على جزء من 18٪ من الأرض المحتلة عام 67، وبالتالي السلطة الفلسطينية جاءت وليدة إنتاج أوسلو تقدم نفسها بأنها تريد أن تمتد إلى حدود 67. هذا كله فيه استحالات، إذا لم ننهض بإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير، على قواعد برلمانية، انتخابية وفق مبدأ التمثيل النسبي بالوطن وبالشتات، حتى نتمكن جميعاً انتفاضة ومقاومة، وسلطة فلسطينية، من القيام بإصلاح ديمقراطي برلماني شامل عملاً بإعلان الاستقلال الفلسطيني بالجزائر عام 1988، الذي قال : نظام برلماني ديمقراطي بدون تمييز في الجنس والعرق والدين والمذهب، والمساواة بين الرجل والمرأة.

وعلى هذا نواصل معاً العملية الوطنية والثورية بآفاقها الكفاحية الفدائية المتعددة وبمشروع سياسي مرحلي... **وأدعو إلى أن نتدارس معاً من جديد تجربة حزب الله لأنها نموذجية بشروطها الذاتية والموضوعية:**

أولاً: قيادة موحدة لجنوب لبنان.

ثانياً: برنامج سياسي موحد مع الدولة اللبنانية. حزب الله يقاتل، والدولة اللبنانية تفاوض في إطار قرار الأمم المتحدة 425.

(13) ممثلة سينمائية أمريكية شهيرة، مناضلة بارزة ضد الحرب الأمريكية على فيتنام، وبعد انتصار فيتنام بسنوات تراجعت عن موقفها.

ثالثاً: لحزب الله سند داخل الأراضي اللبنانية، عمق لبنان، إضافة إلى (100) ألف جندي، (60) ألف جندي لبناني، و(40) ألف جندي سوري. ومظلة سورية كاملة للمقاومة والدولة اللبنانية، ومساندة إيرانية متعددة الأشكال، المادية والسياسية للمقاومة بجنوب لبنان.

رابعاً: لا مستوطنات إسرائيلية أبداً في جنوب لبنان على امتداد احتلال 22 سنة، ولا أطماع توسعية في الأرض اللبنانية، احتلال بهدف فرض شروط واتفاقات مثل اتفاق 17 مايو 1983، الذي سقط على يد المقاومة الوطنية اللبنانية (تقدمي اشتراكي، شيوعي، قومي، ناصري، حركة أمل) للاحتلال من بيروت إلى الجنوب بمساندة فلسطينية وسورية، ولم تكن مقاومة حزب الله قد بدأت حينذاك.

خامساً: إجماع دولي على القرار 425، وحق لبنان في استعادة كل أراضيه المحتلة.

هذه الظروف الذاتية والموضوعية النموذجية في حالة لبنان أدت إلى تحرير الأرض المحتلة على مرحلتين: **الأولى** من 1982 ـ 1986 على يد الحركة الوطنية بأحزابها الوطنية، اليسارية، التقدمية، القومية، وأرغمت العدو على الرحيل عن العاصمة البطلة بيروت والجبل وصيدا والنبطية، جميع الأراضي التي احتلها العدو بالغزو الشامل للبنان (حزيران/ يونيو ـ أيلول/ سبتمبر 1982)، وعودة قوات الاحتلال للانحسار في شريط جنوب لبنان المحتل عام 1978 الذي صدر بشأنه القرار الأممي 425. **والمرحلة الثانية** لتحرير الجنوب في التسعينات على يد المقاومة في الجنوب بقيادة حزب الله، ومشاركة حركة أمل الفاعلة على مساحة الجنوب، والخط السياسي الموحّد مع الدولة اللبنانية وسوريا وإيران، وأدت إلى تداعيات كبرى داخل المجتمع الإسرائيلي تدعو إلى "الانسحاب الفوري من جنوب لبنان"، وأدت إلى انسحاب قوات الاحتلال على يد حكومة باراك (حزب العمل)، وتحرير الجنوب في 20 أيار/ مايو 2000، وترسيم الحدود وفق القرار الدولي 425 تحت إدارة الأمم المتحدة حتى يومنا، حدود الخط الأزرق على حدود لبنان الدولية، حدود الهدنة لعام 1949.

هذه الظروف الذاتية والموضوعية النموذجية، لنتفحصها في الحالة الفلسطينية:

أولاً: الوحدة الوطنية، البرنامج السياسي الموحد، القيادة الموحدة هي أعمدة نصر حركة التحرر الوطني، وهي الغائب الأكبر منذ اتفاق أوسلو 1993 حتى يوم الناس هذا.

ثانياً: المناطق الفلسطينية محاصرة من كل ما حولها.

ثالثاً: قطاع غزة أربعة جزر محاصرة، وداخل الضفة الفلسطينية 64 جزيرة، محاصرة.

رابعاً: داخل الضفة وقطاع غزة 172 مستوطنة استعمارية، منها 155 بالضفة + بؤراً استيطانية تزيد عن 105 بؤرة، عليها ما يفيض على 429 ألف مستوطن (234.880 ألف في القدس العربية، 186.685 ألف داخل الضفة الفلسطينية)، وفي قطاع غزة 21 مستوطنة وبيدها وقوات الاحتلال 37٪ من مساحة قطاع غزة عليها 7.595 من المستوطنين[14].

خامساً: انقسام دولي حول الاستيطان وحول حق الشعب الفلسطيني في جميع الأراضي المحتلة بعدوان حزيران/ يونيو 1967، وانقسام دولي بشأن القدس، ومثال هذا مفاوضات كامب ديفيد 2، وطابا (حزيران/ يوليو ـ أيلول/ سبتمبر 2000)، واقتراحات الرئيس كلينتون (كانون أول/ ديسمبر 2000)، والرسائل المتبادلة بين الرئيس بوش وشارون (14 نيسان/ إبريل 2004) "بإسقاط حق عودة اللاجئين وفق القرار الأممي 194، وضم مستوطنات في القدس والضفة لدولة إسرائيل".

سادساً: بالداخل العربي الأمور مغلقة بفعل التداعيات العربية التي نعرفها ونعلمها جميعاً.

في ظل هذه الظروف، علينا النهوض بالانتفاضة والمقاومة، المقاومة المعقلنة، المسؤولة، الراشدة، لتكون مقاومة مؤذية "لكعب أخيل"الاسرائيلي، جيشاً وآليات وميليشيات مستوطنين، وتحرم شارون وقوى اليمين من التعبئة ضدنا في المجتمع الاسرائيلي، وفي العالم أجمع. وبالتالي علينا أن نلحظ هذا كله.

في هذا السياق، أيضاً يجب أن نلحظ بأننا نؤدي ما علينا مسؤوليات قومية طالما قضيتنا الفلسطينية المقام الأول في نضالنا كفلسطينيين. نحدّد هذا أبيض على اسود منعاً لاستمرار التباس الشعار القائل بأن "قضية فلسطين هي قضية العرب الأولى"، وتحوله إلى شماعه تعلق عليها كل مشاكل وأزمات المجتمعات العربية.

إن المدخل لتحقيق هذا الشعار هو استنهاض هذه المجتمعات بإصلاح ديمقراطي

(14) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ مصدر سبق ذكره، رام الله، 2004/4/23.

تعددي شامل، سياسي، اجتماعي، حزبي ونقابي، ثقافي وتعليمي أولاً، لأن هذا يمثل المدخل الصحيح لأن تأخذ الشعوب والدول دورها في مواجهة التوسعية الإسرائيلية، لذلك فإن النضال من أجل مجتمعات عربية تعددية ديمقراطية تأخذ بالحداثة منهجاً لتغيير وإصلاح أوضاعها هو قطع لثلثي المسافة في المواجهة، مواجهة التوسعية الإسرائيلية شرطه حصانة الذات أولاً.

اليوم يتضح لنا جميعاً المفعول العكسي والمدمر للشعارات اللفظية التي رفعت تحت دعوى "قومية المعركة، وإسلامية القضية" دون برامج عملية، ملموسة. لقد نسي الجميع ما هو مطلوب منهم في داخل كل قطر عربي، وهذا بالنهاية أضر بشكل بالغ القضية الفلسطينية وفاعلية الرد العربي، وبالتالي تحولت القضية الفلسطينية بشكل عملي إلى القضية الخامسة أو السادسة للرسميات العربية. هذا الفهم لجدلية العلاقة بين الوطني والقومي والديني السياسي، هو ما يمنع أن تبقى قضية فلسطين شماعة تعلق عليها أزمات مجتمعاتنا، وسنوات التجهيل والقمع وإشاعة المصائب بلغة وثقافة وأمثلة قدرية.

الاحتلال الكامل للعراق مثالاً. هذا لم يكن قدراً رغم ان الموروث السلفي أشاع ويشيع ثقافة قدرية، لأنه يقوم على إلغاء العقل، وتقديم النقل على العقل، ويتجاهل وقل اعملوا..." و" إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم"، ولذلك نكرر من جديد أن الكثير من كوارثنا الوطنية والقومية، بل الأعظم منها هي "صناعة محلية"، ولأنها أنهكت أوضاعنا الداخلية، الأجنبي الخارجي قادر أن يغزونا، ويحقق لنفسه مكتسبات على حسابنا، على حساب شعوبنا، على حساب قوى التحرر والديمقراطية والتقدم، الديمقراطية التعددية والمساواة في المواطنة الغائب الأكبر بين الجميع في صفوف شعوبنا، وعليه لا تأخذ بيدها تقرير مصير ومسار الأوطان والتقدم إلى أمام.

(5)

حتى لا يكون الانسحاب من غزة حلاً مؤقتاً طويل الأمد

يطرح شارون إثقالاً جديداً عنوانه "تبادل المناطق"، أي تبادل مناطق بسكانها من مناطق المثلث العربية لتلحق بمناطق السلطة الفلسطينية تخلصاً من نسبة معينة من

الديمغرافيا العربية داخل الخط الأخضر "لإسرائيل" مقابل ضم المستوطنات الاستعمارية الكبرى في قلب الضفة المحتلة (أريئيل، غوش عصيون، معالية أدوميم، جفعات زئيف).

هذا كله في إطار الخطة الشارونية الأحادية الجانب، التي هي إخراج جديد لخطة قديمة قال بها شارون "دولة فلسطينية مؤقتة على 42٪ من الأراضي المحتلة، أي 40٪ من الضفة و2٪ مجموع غزة لتصبح بمجموعها 42٪. وبهذا فإنه في إطار خطة الفصل الأحادي الجانب وعملية بناء جدران الفصل والضم وبدون تبادل المناطق يحتفظ بـ 58٪ من الضفة الفلسطينية المحتلة. والبوابات البرية والبحرية والجوية بيد حكومة شارون، وبيد حكومات إسرائيل.

هذا المطروح الآن بفعل الانتفاضة وفعل كل أعمال التضامن العربية والدولية، بفعل كل التداعيات الإيجابية التي أنجزت على مساحة تزيد عن خمسين شهراً، هذا المطروح يهدد فعلاً مجموع هذه المنجزات، مجموع هذه التداعيات الإيجابية، وعليه علينا أن نفحص "ما هو مطروح لما يمكن أن يطرح"، لتطويق هذه الحلول الجزئية والمجزوءة التي يريد منها شارون فرض ما يسميه "بالحلول المؤقتة الطويلة الأمد"!، بينما يتواصل نهب الأرض لتوسيع المستوطنات وربما إقامة مستوطنات جديدة بالضفة الفلسطينية.

في هذا السياق يطرح الرحيل عن المستوطنات الـ (21) في قطاع غزة، المستوطنات الـ (17) المقامة في المناطق الوسطى والجنوبية، والأربع مستوطنات في شمال قطاع غزة المتاخمة للنقب على الحدود الإسرائيلية مع القطاع[15]. ويُحتفظ بشريط الحدود بين قطاع غزة ومصر (محور فيلادلفيا) والممرات البرية والبحرية والجوية إلى قطاع غزة مع مصر والعالم، فضلاً عن الغلاف البري الإسرائيلي المحيط بالقطاع كمنصات للجيش الإسرائيلي لينطلق منها بعمليات "سور واقية" جديدة داخل قطاع غزة، كما يرى معسكر اليمين إذا دعت الأطماع التوسعية لذلك، موفاز يضيف أن إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي هو انسحاب للمستوطنات والمستوطنين الذين يحتلون (37٪) من قطاع غزة، التي تعتبر منطقة "ج" أي منطقة محتلة احتلالاً كاملاً، لأن الانسحاب الذي وقع بموجب اتفاقيات "أوسلو"، شمل فقط 63٪ من قطاع غزة. وكما هو معروف قطاع غزة مربع صغير مساحته (362) كيلو متر مربع، يعيش فيه (مليون و300) ألف من البشر، مجزوء منه ما مساحته 37٪ لـ (7595) مستوطن.

(15) الفصل السادس، "خريطة المستوطنات في قطاع غزة"، وثيقة رقم (5).

حتى لا يمر هذا، نعمل، نناضل من أجل أن نكسر هذه التطويقات الشارونية، بضرورة موقف فلسطيني موحد، وموقف عربي موحد. وقبل ان نخاطب العالم علينا أن نخاطب أنفسنا، لأنه وبكل صراحة نعلم أن الكثير من "البلاوي!" التي نعيشها فلسطينياً، ونعيشها عربياً، بكل قطر من الأقطار العربية، أو عديدها، هي صناعة محلية أولاً قبل أن تكون مصدرة لنا من الخارج، من الأجنبي، على حد سواء بصيغ استعمارية قديمة، أو هيمنة جديدة، أو بصيغ مشروع الغزو الاستيطاني الصهيوني الذي تحول إلى دولة تحاول التوسع الدائم اكثر فأكثر وحسب ما يمكنها ميزان القوى القائم على الأرض، لذلك نحن نبذل الجهود الآن قبل الغد، لإدراكنا أن خطة شارون يوضع لها الآن "ميكانزمات" لوجستية، بدوافع أن يجري التنفيذ (بشأن المستوطنات بقطاع غزة) مع مطلع العام القادم وبسقف نهاية العام 2005، كما جاء في خطة الفصل الأحادي والانسحاب من غزة، وأربع مستوطنات شمال الضفة، والتي قدمها للرئيس الأمريكي بوش في القمة المشتركة في واشنطن، وفق رسالة شارون مقابل رسالة وعود بوش (14 نيسان/ إبريل 2004).

حتى نطوق مخاطر هذا، ونطوق المشاريع الجزئية والمجزوءة الأخرى الطويلة الأمد، والتي يسعى شارون لتقديمها بعد أن أبطئ استفتاء حزب الليكود الذي أشرنا له، خطته الانسحاب من غزة التي قدمها لواشنطن (2004/4/14)، وقبض مقابلها الرسائل المتبادلة مع بوش، بانتظار أن يقدم البضاعة المقابلة، ونطوق جدار الضم والفصل العنصري، علينا نحن الشعب الفلسطيني أن ننهض بمسؤولياتنا بواجباتنا الوطنية، وبأعماقها العربية والدولية، وبكل المحيطات المحيطة بنا، وفي المقدمة أن يتوحد الشعب الفلسطيني على مشروع سياسي وطني فلسطيني موحد، يتوحد عليه الشعب في الوطن المحتل وأقطار اللجوء والشتات، مشروع واقعي عملي ملموس يستند لقرارات الشرعية الدولية، يستند لضرورة النضال لتصويب مسار خارطة الطريق حتى "تمشي على السكة"، بعامودها، "بالتزامن وبالتوازي، لا بالتوالي"، وبعدم تقديم "الأمني على السياسي"! كما وقع ووظفه شارون لتعطيلها تعطيلاً كاملاً طيلة الفترة منذ "قمة العقبة" (2003/6/4) حتى يومنا.

وعليه نبني مشروعاً سياسياً فلسطينياً موحداً، يوحد الشعب من أجل سلام شامل متوازن، يقوم على دولة فلسطين حتى حدود 4 حزيران/ يونيو 67، عاصمتها القدس العربية المحتلة، وحل مشكلة الشعب اللاجئ وفقاً للقرار الأممي 194، في إطار ختام

مرحلة طالت منذ العام 1948، حتى يومنا. هذه المرحلة الطويلة التي شرَّع لها المجلس الوطني لمنظمة التحرير الفلسطينية منذ حزيران/ يونيو عام 1974، بإجماع جميع فصائل المقاومة الفلسطينية والاتحادات المهنية والنقابية، والطيف الواسع من الشخصيات الوطنية بمجلسنا الوطني حينذاك، وعلى قاعدة البرنامج الوطني المرحلي.

ونبني على هذا المشروع الذي نقدمه، نضالنا للتأثير على داخل المجتمع الإسرائيلي لأنه "المخاطب" بهذه العملية وكل ما يدور منذ عام 67 حتى الآن، من أجل "إفقاد" يد اليمين واليمين المتطرف "الإسرائيلي" قطاعات اجتماعية عريضة وتحريكها إلى الوسط، حتى ينهض هذا الوسط ويسار الوسط، وبما يمكن المعسكر المتقدم على الوسط القيام بنضالات جماهيرية وسياسية ضاغطة على معسكر اليمين.

كل هذا يتطلب من جانبنا التقدم ببرنامج سياسي موحد لسلام شامل متوازن، وليس لعمليات و"دفرسوارات"، جزئية ومجزوءة تأتي من هذه المجموعة أو تلك بدفع ورعاية أهل السلطة الفلسطينية. ونبني عليه قيادة وطنية موحدة لنطوق ونسقط كل ادعاءات معسكر اليمين "لا شريك فلسطيني"، "لا شركاء فلسطينيين"!؟، ونبني حكومة اتحاد وطني عريضة الائتلاف، حتى نتمكن من أن نضع جميعاً ومعاً، المشروع السياسي الوطني الموحد، للوصول الى تطبيق قرارات الشرعية الدولية، وإلى عملية سياسية شاملة توصل إلى تسوية سياسية شاملة تؤمن سلاماً شاملاً متوازناً، في ختام هذه المرحلة، مما يفتح على شعبنا وعلى كل قوى الحرية والديمقراطية والسلام، بمقدار ما تكون حقيقية بنزعتها السلامية والديمقراطية داخل المجتمع الإسرائيلي للنضال اللاحق، من أجل مرحلة جديدة في هذه السلسلة الاستراتيجية التاريخية.

هذا شكل محور حوارنا الفلسطيني ـ الفلسطيني في الضفة وقطاع غزة، على أرض عمان، بحوارات القاهرة يناير/ كانون الثاني 2004 وقبله يناير الذي مضى، في دمشق وبيروت، وعقدنا حوارات ما بين تكوينات المجتمع العربي الفلسطيني داخل الخط الأخضر، مع كل الفصائل والقوى والشخصيات في الضفة وقطاع غزة والقدس، وبالضرورة مع أبناء اللجوء والشتات، من أجل أن نصل إلى هذه القواسم المشتركة التي توحد الشعب وقوى الانتفاضة والسلطة الفلسطينية، وتمكننا أن نفعل فعلاً فاعلاً، داخل المجتمع الإسرائيلي، وفي حياتنا العربية وفي الحياة الدولية. لنقدم موقفاً فلسطينياً موحداً تتحدد فيه الإيقاعات بممارسات تجمع بين القول والعمل، لتتمكن المؤسسات

من أن تأخذ دورها ومداها عملاً بوثائق فلسطينية كثيرة وفي المقدمة منها وثيقة "إعلان الاستقلال" في نوفمبر 1988، التي قررت بناء نظام "سياسي، فلسطيني، برلماني - ديمقراطي، يقوم على المساواة بين المواطنين بغض النظر عن الجنس والعرق والدين والمذهب"، والمساواة بين الرجل والمرأة. وهذا أخذ قبل عشرية ونصف من السنين، قبل أن يرد تعبير نظام برلماني - ديمقراطي في "خارطة الطريق الرباعية الدولية" والدعوة الأمريكية "لإصلاح السلطة الفلسطينية".

إن السياسة الانفرادية والانقسامية في السلطة الفلسطينية هي "العقدة الرئيسية" في تصحيح المسار الوطني - القومي الفلسطيني، وإعادة بناء عناصر وأعمدة القوة الفلسطينية نحو إنجاز مهمات المرحلة، والفتح نحو مرحلة لاحقة تحت سقف "فلسطين ديمقراطية موحدة".

السؤال الكبير مفتوح علينا والأشقاء قوى التحرر والتقدم العربية، قوى الحرية والسلام العالمية، فهل نتمكن؟!.

الفصل الرابع

المأزق الفلسطيني

(مخاض الولادة الخامسة)

(1)

هيكلة المؤسسات وبناء التوازنات

التداعيات والتطورات الفلسطينية، الإسرائيلية، العربية، الإقليمية والدولية، حروب التطويق والإبادة على الثورة والمقاومة ومنظمة التحرير الائتلافية في مسار الصراع، وعلى مساحة العشريات الأربع الأخيرة من السنين، والتي عرضنا لها في الفصول الثلاث الأولى من هذا الكتاب، بجانب أربعة كتب غاصت في بحور هذه التداعيات بالوقائع والأسرار والأسماء والوثائق[1]، وضعت القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية غير مرة أمام "مآزق عاصفة"، ووضعت الثورة وفصائل المقاومة ومنظمة التحرير غير مرة عند "مفترق طرق" وممرات "عنق الزجاجة".

الوحدة الوطنية على أساس برنامج القواسم المشتركة، والائتلاف الوطني العريض، شكلت دائماً "رافعة الخلاص" من "المأزق وممرات عنق الزجاجة"، ومراكمة الإنجازات، والاقتراب من بوابة الحلول السياسية المتوازنة التي تفتح على حق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة.

الانقسامات وكسر القرارات الوطنية الموحدة، وتفكيك الائتلاف الوطني العريض، أنتجت التراجعات وتبديد الإنجازات وضياع فرص تقريب ساعة الخلاص والحلول المتوازنة الوطنية، القومية، والدولية، المبنية على البرنامج المرحلي الموحد، وقرارات الإجماع العربي، والقرارات الدولية.

(1) "حواتمه يتحدث"، "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، "أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟!"، "الانتفاضة... الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى أين؟!" (مصادر سبق ذكرها).

في مسار الصراع الطويل، الإنجازات والأخطاء والإخفاقات، أكثر من مخاض عسير، وأكثر من ولادة جديدة في حياة قوى المقاومة والانتفاضة، وائتلاف منظمة التحرير، ومجمل الحركة الوطنية الفلسطينية.

إن المأزق الراهن الذي يعصف بالقضية والحقوق الفلسطينية، بمنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية، وبمجمل مكونات الحركة الوطنية، يطرح علينا جميعاً تساؤلات كبيرة، تستمد مشروعيتها من واقع الانقسام في الصف الفلسطيني وخاصة في الوطن المحتل بين قوى الانتفاضة والمقاومة والسلطة، ومن واقع الاستقطاب الحاد والضاغط في الوطن والشتات، وعلى المحاور الإقليمية والدولية[2]. وفي 13 تموز/ يوليو 2004، قدم لارسن تقرير اللجنة الرباعية الدولية الشهري أمام مجلس الأمن الدولي، وجاء بالتقرير *"أن السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات تعطل الإصلاحات ولا تريدها، والسلطة مهددة بالانهيار"* و*"عرفات قدم دعماً جزئياً وإسمياً فقط للجهود المصرية لدعم الإصلاحات الأمنية الفلسطينية التي يطالب بها المجتمع الدولي، وهي حاسمة لاستعادة القانون والنظام، والأكثر أهمية إعادة السلطة الفلسطينية شريكاً يمكن الوثوق به تماماً للمجتمع الدولي"*، و*"عرفات يظهر عدم رغبة سياسية في إصلاح السلطة الفلسطينية"*، وأشار التقرير إلى أن عرفات لا يزال محاصراً في مقره برام الله وفعلياً قيد الإقامة الجبرية، إلا أن هذا ليس مبرراً للسلبية والتراخي" (النهار ـ بيروت 14 تموز/ يوليو 2004). كما حمل إسرائيل "مسؤولية عدم تنفيذ التزاماتها الواردة في خارطة الطريق بشأن تفكيك البؤر الاستيطانية المقامة على الأراضي الفلسطينية منذ آذار/ مارس 2001، والتحرك نحو تجميد تام للنشاطات الاستيطانية، وهذه خطوة بالاتجاه المعاكس. التوسع الاستيطاني يجب أن يتوقف تماماً، ووقف التضييق على حياة الشعب الفلسطيني".

هذا يضعنا أمام التساؤل العريض: **هل استنفذت الفصائل الأساسية المكونة للثورة**

(2) اللجنة الرباعية الدولية مع رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، أحمد قريع رئيس وزراء السلطة، وجهت إنذاراً إلى السلطة" لا أموال من الدول المانحة ولا تمويل من المجتمع الدولي بدون الإصلاحات الإدارية والمالية والأمنية الواردة في خطة "خارطة الطريق" التي وافقت عليها السلطة بدون تحفظات في 2002/12/20 و2003/4/29، وأشارت اللجنة إلى أن "الإصلاحات معطلة بقرار من رئاسة السلطة"، رام الله (مقر المقاطعة) ـ 6 تموز/ يوليو 2004.

اللجنة الرباعية برئاسة تيرى رود لارسن ممثل الأمم المتحدة، ديفيد ساتر فيلد (ممثل الولايات المتحدة الأمريكية)، مارك أوتي (ممثل الاتحاد الأوروبي)، الكسندر كالوجين (ممثل روسيا الاتحادية).

ومنظمة التحرير دورها التاريخي؟ وهل تجاوزت المرحلة قوى المقاومة ومنظمة التحرير الائتلافية برنامجاً وإطاراً ومؤسسات؟!

مشاريع معسكر اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي بزعامة شارون تحت عناوين "الفصل الأحادي الجانب، جدار الضم والفصل العنصري، تبادل المناطق"، تطرح علناً إدارة الظهر لأعمدة حركة التحرر الوطني الفلسطيني، قوى الانتفاضة والمقاومة والسلطة، وتحت شعار "لا شريك فلسطيني".

الإدارة الأمريكية بزعامة بوش تدعو وتعمل لخلق "قيادة فلسطينية بديلة ومختلفة".

صخب كثير يدور، وبدائل تبحث بها واشنطن في الغرف المغلقة مع عواصم إقليمية في الشرق الأوسط، للتراجع إلى الخلف والارتداد إلى حلول تقفز عن الحقوق الوطنية الفلسطينية بحق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة.

في سياق هذه التداعيات تأتي هذه التساؤلات؟ المأزق الراهن يفرض علينا جميعاً أن نضع الأمور في مسارها، "فالحقيقة تؤخذ وتستمد دائماً من الوقائع كما جرت وتجري على الأرض وفي الميدان"، "لا وفق رغبات ومصالح وأفكار ذاتية وإسقاطات من الطوابق العليا، وما يتناسل عنها من كوارث وطنية، سياسية، واجتماعية واقتصادية وعسكرية، شهد العالمان العربي والإسلامي الكثير منها على مساحة القرن العشرين حتى يومنا.

الكوارث تداعت على يد شرائح طبقية ضيقة محدودة، في قمة السلطة والهرم السياسي تقاطعت مصالحها الذاتية مع المصالح العليا للسياسة والأحلاف الاستعمارية وخاصة الأمريكية في الشرق الأوسط والعالم، وما ترتب على مربعات التقاطع من حروب باردة وساخنة محلية، عربية ـ عربية، إقليمية عربية ـ إيرانية، إثنية ـ عرقية، دينية ومذهبية، والأمثلة كثيرة تكاد لا تحصى، وفي المقدمة اتفاقات كامب ديفيد، وتشظي إنجازات ومكاسب حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973. حروب الخليج الأولى والثانية وصولاً إلى الحرب الثالثة وغزو احتلال العراق، الحروب الأهلية والاثنية الداخلية (السودان، العراق)، الحروب الاثنية والدينية المذهبية (أفغانستان، باكستان، أندونيسيا...)، الحروب الأهلية ـ الإقليمية (لبنان، الصحراء) والقائمة تطول وتطول... وكل هذا في سياق أجندة الحرب العالمية الباردة بين المعسكر الرأسمالي الاستعماري ومعسكر قوى التحرر والديمقراطية والتقدم

الاجتماعي، والذي برز صارخاً على المستوى الكوني منذ الحرب العالمية الثانية بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ النكبة الوطنية والقومية الكبرى في فلسطين عام 1948 على يد المشروع الصهيوني الاستيطاني وتحالفاته مع الدول الاستعمارية الكبرى قبل إقامة دولة "إسرائيل"، ومع الولايات المتحدة الأمريكية بعد إقامة إسرائيل حتى يومنا.

وعلى الضفة الأخرى "الحقيقة تستمد بالضرورة من الوقائع" لا "وفق أيديولوجيات الاستئصال التي تنطلق من إدعاء امتلاك الحقيقة المطلقة، وسياسة وثقافة إلغاء الآخر التي تتمترس في خندق "الحل الأحادي الوحيد"، والذي انحدر وينحدر إلى نفق "تكفير الدولة والمجتمع بكل مكوناته السياسية والاجتماعية والقانونية"، ويذهب إلى شن الحروب الإيديولوجية السياسية الدينية والمذهبية، وما يجره سلاح إيديولوجيا الاستئصال من حروب استنزاف محلية وأهلية، أنتجت وتنتج كوارث وطنية كبيرة على المجتمع وتطور البلاد، واختناقات الاقتصاد وحياة العباد، وفي مقدمة الأمثلة الصارخة ما جرى في مصر على مساحة تسعينات القرن العشرين إلى ان اعتذرت "فرق التكفير والهجرة المسلحة" من الشعب المصري عمَّا فعلت، وأعلنت تخطئة إيديولوجيا الاستئصال وإلغاء الآخر، التي عليها بنت حمل السلاح، ودعت وبشَّرت برايات امتلاك "الحقيقة المطلقة"، و"الحقيقة المطلقة" لله وحدة، فلا أحد من البشر ينطق نيابة عن الله تعالى.

بسلاح "التكفير والهجرة وإلغاء الآخر"، ودعاوي "سياسة الاستئصال والحل الأحادي الوحيد" تحت شعار الحقيقة المطلقة، نزفت الجزائر شعباً واقتصاداً ودوراً ودولة منذ عام 1988، وخسرت 150 ألف قتيل حتى الآن وفق إعلان الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة، والعديد من قادة من حملوا سلاح "تديين السياسة وإلغاء الآخر" يطالبون بو تفليقة الآن بتنفيذ دعوته "للوئام والمصالحة الوطنية"، وفي هذا مراجعة نقدية وإن كانت بالمواربة لا بالمصارحة خدمة ونزولاً "عند الحقيقة المستمدة من الوقائع"، التي جرت وتجري في جزائر المليون ونصف المليون شهيد، في مسار حرب التحرير والاستقلال الوطني على يد الشعب وجبهة التحرير.

وحول البلاد العربية الأمور مأساوية في كبريات البلدان المسلمة المتعددة الأثنيات والقوميات، كما جرى ويجري في الباكستان منذ عام 1949 حتى الآن، وفي

أفغانستان (1973 ـ 1979) قبل دخول السوفييت بست سنوات بحمل السلاح في مواجهة حكومة جنرال محمد داوود خان الذي أعلن الجمهورية والإصلاح الزراعي، وحمل السلاح على يد خمسة عشر حزباً تنتمي إلى إيديولوجيا سياسية ـ دينية واحدة، وصلت إلى السلطة عام 1992 فدبت الحرب الأهلية الشاملة بينها، إلى أن جاءت طالبان بدعم من واشنطن وباكستان والسعودية، كما أعلن مدير الاستخبارات السعودية السابق الأمير تركي بن فيصل بن عيد العزيز على التلفزيون السعودي MBC وجريدة الشرق الأوسط، وتواصلت الحرب الأهلية بين ذات الأحزاب حتى الغزو الأمريكي لأفغانستان بالتعاون مع باكستان ودول عربية وإسلامية أخرى.

القائمة تطول، هذه أمثلة موجعة كبرى، والمهمومون بحق الشعوب في تقرير مصيرها يعلمون المصائر المأساوية لشعوب وبلدان كثيرة حولنا عربية ومسلمة.

لهيب النيران يتسع، ينتشر تحت عناوين "الحرب العالمية على الإرهاب"، فقد استدارت السياسة الأمريكية على الكثير من "حلفاء الأمس" تحت عنوان الحرب العالمية الباردة والحروب الإقليمية الساخنة، فليس للسياسات الاستعمارية تحالفات ثابتة، لها مصالح عليا استراتيجية ثابتة والتحالفات يجري "فكها وتركيبها" عملاً بالمصالح الثابتة.

قوانين حركات التحرر الوطني:

في مجرى التطورات والتداعيات العاصفة الدولية، الإقليمية، المحلية، خاضت شعوب العالم الثالث في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية والبلاد العربية معاركها الكبرى على مساحة القرن العشرين، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، ونهضت حركات التحرر الوطني في مواجهة التناقض الرئيسي ممثلاً بالاستعمار المعتدي، ومشاريع الاستيطان الكولونيالي التوسعي. ونهضت حركات شعوب العالم الثالث على طريق الاستقلال والديمقراطية وحقوق الإنسان وفي المقدمة حق الحياة وتقرير المصير، التقدم الاجتماعي، والعلمي الحر إلى أمام.

حركات التحرر الوطني، الديمقراطية والتقدم الاجتماعي التي خاضت الصراع الوطني، القومي، الإنساني، وفق قوانين التحرر الوطني بتغليب التناقض الرئيسي مع المستعمرين والمستوطنين على اختلاف ألوان الطيف الإيديولوجي، وعقد التحالفات الإقليمية والدولية على قاعدة المصالح المشتركة لقوى التحرر الوطني والدمقرطة

والتقدم الاجتماعي، أنجزت لشعوبها وأوطانها التحرر التام والاستقلال والوحدة القومية والتقدم إلى أمام (من فيتنام إلى جنوب أفريقيا).

إن قوانين النصر أعمدتها: الوحدة الوطنية على أساس برنامج قواسم مشتركة، جبهة تحرير وطنية متحدة/ منظمة تحرير ائتلافية موحدة، المرحلية في النضال، الجمع بين سلاح السياسة وسياسة السلاح، سلاح النقد ونقد السلاح، بين الحلول السياسية المتوازنة والمشتقة من برنامج القواسم المشتركة وكل وسائل النضال الممكنة، سياسة ومقاومة راشدة مسؤولة أمام شعبها والعالم في مواجهة نير قوات الاحتلال وميليشيات الاستيطان، تحالفات إقليمية ودولية بين قوى التحرر والدمقرطة والتقدم وحقوق الإنسان، تحييد المدنيين على جانبي خط الصراع، كما فعلت كل حركات التحرر من فيتنام إلى جنوب أفريقيا، الاستناد إلى القرارات والقوانين الدولية.

الثورات وحركات التحرر الوطني والاستقلال والتقدم التي ابتعدت وتراجعت عن قوانين النصر الأساسية المذكورة، حصدت الكثير من الأخطاء والتراجعات والتنازلات، ووصلت إلى الجدار والنفق المسدود، وعديد منها وصل إلى الانهيار والفشل التام، في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية والثورات وحركات التحرر العربية وفي بلدان العالم الثالث أمثلة صارخة موجعة ومأساوية على مصير الشعوب والأوطان.

حركات التحرر الوطني والشعوب والأنظمة الحاكمة التي استوعبت قوانين ودروس التحرر الوطني الأساسية والظافرة أنجزت لشعوبها وأوطانها النصر بالتحرر التام، ووحدة الوطن والحل الديمقراطي للمشكلات الإثنية، العرقية، المذهبية على قاعدة حق تقرير المصير والاختيار الطوعي الحر، وبناء مجتمعات حرة على أساس من التعددية الإثنية، القومية، الثقافية، المذهبية، والاندفاع نحو التقدم العلمي والتكنولوجي وشبكة العدالة الاجتماعية.

إن مرحلة النهوض الثوري العظيم نتيجة لوقائع الحرب العالمية الثانية، وتشكل نظام عالمي جديد حينذاك بين معسكر الاستعمار الجديد والتوسعية الإسرائيلية الصهيونية ونظام الأقلية العنصرية في جنوب أفريقيا، وعلى الضفة الأخرى معسكر قوى التحرر والتقدم والاشتراكية والسلام، هي المرحلة الذهبية الاستثنائية على مساحة النصف الثاني من القرن العشرين. وعليه تمكنت الشعوب وحركات التحرر الوطني والتقدم

التي استوعبت قوانين هذه المرحلة الذهبية من إنجاز حقوقها الوطنية الكبرى في التحرر والاستقلال والتقدم إلى أمام، تحت سقف موازين قوى دولية جديدة في العالم والأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، تخدم مرحلة النهوض الثوري العظيم لشعوب وحركات التحرر الوطني، من الثورة الصينية إلى فيتنام إلى الجزائر وجنوب أفريقيا، إلى كوبا وأمريكا اللاتينية والوسطى.

عاشت بلادنا العربية لهيب هذه التحولات الهائلة بعد النكبة الوطنية القومية الكبرى في فلسطين، وأخذت التحولات العاصفة تشق طريقها على يد ثورة 23 يوليو/ تموز، ثورة الجزائر، حرب التحرير في المغرب وتونس، العدوان الثلاثي على مصر عام 1956، ثورتي اليمن في سبتمبر 1962 وأكتوبر 1963 في شمال وجنوب اليمن على التوالي، حرب اليمن عام 1962 ـ 1967 المحلية ـ العربية ـ الدولية، الزلازل الكبرى حول فلسطين في أقطار المشرق والخليج، الوحدة بين مصر وسوريا 1958، ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 في العراق، ردة الانفصال السوري اليميني، وفك وحدة الجمهورية العربية المتحدة 1961، الإرهاصات الوطنية الفلسطينية، انهيار الأحلاف الاستعمارية، تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية... عدوان 1967 الإسرائيلي التوسعي، وهزيمة حزيران/ يونيو 1967، والتداعيات...

إن التطورات العاصفة في البلاد العربية وفي فلسطين وحولها، لامست عديد قوانين حركات التحرر الوطني، وأغفلت العديد من أعمدة القوانين الأساسية في مرحلة التحرر الوطني، والتحولات الاجتماعية والسياسية والفكرية الكبرى، وفي المقدمة أغفلت بناء الجبهات الوطنية على قاعدة القواسم المشتركة، التعددية الحزبية والنقابية والفكرية، الديمقراطية وحقوق الإنسان، المساواة في المواطنة، التداول السلمي على السلطة، الحلول الديمقراطية للمعضلات القومية، الإثنية والعرقية والمذهبية (المسألة الكردية، مسألة جنوب السودان، دارفور، والتعددية العرقية والدينية والثقافية في عموم السودان، المسألة الأمازيغية في المغرب والجزائر، المسألة الزنجية الإفريقية في موريتانيا، المساواة الغائبة في المواطنة بين الأعراق والمذاهب والأديان والهويات الإثنية...)، فضلاً عن الأخطاء والتأرجح في التحالفات الإقليمية والدولية، والوقوع في خنادق الحروب الباردة والساخنة العربية ـ العربية.

بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 تشظت رفقة السلاح العربية، وتفكك عناق

السلاح والنفط الذي برز عظيماً في حرب تشرين الأول/ أكتوبر، وضاعت البوصلة في بحور السراب العربية.

في مسار هذه التحولات الكبرى والتراجعات الكبرى ضاعت فرص كثيرة استثنائية على الشعوب والأقطار العربية، وعلى الثورة والمقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية وحق شعب فلسطين بعد نكبة 1948 بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة.

وفي مسار العشريات الأربعة من عمر ثورتنا الفلسطينية المعاصرة، وما عليها وحولها من حروب احتلال واستيطان، حروب تطويق وإبادة وانقلابات سياسية[3]، علينا جميعاً أن نفحص عوامل المأزق الفلسطيني، وعوامل وأعمدة تجاوزه نحو ولادة موحدة جديدة.

ولادة الثورة والحقوق... إرهاصات ومراحل:

النكبة عام 1948 أدت إلى طمس الهوية والشخصية الوطنية الفلسطينية، قامت دولة إسرائيل على 78٪ من أرض فلسطين التاريخية، وبدلاً من إقامة دولة فلسطين وعاصمتها القدس العربية على ما تبقى من الأرض 22٪، تم ضم وإلحاق الأرض والشعب بالأقطار العربية المجاورة، وهكذا "ضاعت فرصة تاريخية أخرى" على شعب فلسطين ببناء دولة مستقلة معترف بها عربياً وإقليمياً ودولياً، "وضاعت فرصة أخرى على الشعوب والدول العربية"، على وقف توسع دولة إسرائيل في الأرض الفلسطينية بالاحتلال وزحف الاستيطان، فضلاً عن احتلال أراضي عربية مجاورة، فقد تم ترك الأرض بلا هوية فلسطينية ـ دولية، وعليه ادعت حكومات إسرائيل على اختلاف طيفها الإيديولوجي "فلسطين كانت في الماضي، وشعب فلسطين كان في الماضي"، أما "اليوم فقد أصبحت إسرائيل وما تبقى تم إلحاقه بالدول العربية المجاورة، أرضاً وشعباً وجنسيات"، وعلى الدول العربية أن تستوعب اللاجئين حيث هم في البلدان العربية. وهذا ما صرخت به غولدا مئير رئيسة وزراء إسرائيل بعد حرب تشرين الأول/ أكتوبر 1973 من على منبر الكنيست (البرلمان) الإسرائيلي، رداً على البرنامج الوطني المرحلي لمنظمة التحرير (حزيران/ يونيو 1974)، والقمة العربية بالرباط (تشرين الثاني/ نوفمبر

(3) نايف حواتمه: "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، الفصل الأول/ حروب إبادة وانقلابات سياسية (مصدر سبق ذكره). وكتاب "السور الواقي" ـ قيس عبد الكريم، فهد سليمان، رمزي رباح، معتصم حماده (مصدر سبق ذكره).

1974)، والاعترافات الدولية (الاتحاد السوفيتي، الصين، الهند، فيتنام، دول عدم الانحياز، القمة الإفريقية، دول أمريكا اللاتينية)، وعبور منظمة التحرير إلى الأمم المتحدة ومؤسسات المجتمع الدولي (نوفمبر 1974) ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وبدء صدور القرارات الدولية بالحقوق الوطنية الفلسطينية، حق تقرير المصير، دولة مستقلة، حقوق اللاجئين عملاً بالقرار الأممي 194[4].

حكومات إسرائيل عاندت ولا تزال تعاند الإرادة الدولية من صرخة غولدا مئير زعيمة حزب العمل إلى إدعاء شارون زعيم حزب الليكود، وأخيراً نزل شارون عن الشجرة تحت فعل الانتفاضة والمقاومة والتحولات الدولية، فطوى شعارات الأمس التي ركب عليها إلى الحكم، وأعلن في العام 2003 "لا يمكن إدامة الاحتلال إلى الأبد"، "لا يمكن احتلال الشعب الفلسطيني إلى الأبد"، والآن يطرح خطة "الفصل الأحادي الجانب والانسحاب من قطاع غزة" بالتعارض والتصادم مع القرارات الدولية، والالتفاف على "خطة خارطة الطريق" ومحاولة وضعها على قارعة الطريق.

هذه التطورات الفلسطينية الكبرى نتاج سلسلة من المراحل والتحولات العاصفة، الفلسطينية، العربية، الدولية، الإسرائيلية، وبعد أن انتهت كل حروب التطويق والإبادة إلى النفق المسدود من إعادة الاحتلال 1967، إلى الغزو الشامل 1978 ـ 1982، إلى حروب "السور الواقي والطريق الحازم" في الضفة والقدس 2002، إلى حرب "العنكبوت الزجاجي"، "باب حديد"، "قوس القزح" في قطاع غزة من حي الزيتون إلى رفح وبيت حانون.

مخاض الولادة الأولى:

في الولادة الأولى شكلت قضية وحقوق اللاجئين رأس الرمح في إنعاش ونهوض الهوية والدور الفلسطيني في الدفاع عن حق عودة اللاجئين إلى ديارهم، ورفض الشتات والتهجير والتوطين، وشكل قرار الأمم المتحدة 194، وتشكيل وكالة غوث اللاجئين الفلسطينيين "الأونروا" القاعدة والقانون والإطار الدولي للإغاثة والتعليم والصحة لملايين اللاجئين حتى العودة عملاً بالقرار الأممي 194.

(4) نايف حواتمه: كتاب "أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟!"، الفصل الرابع/ فلسطين... السيادة المعطلة ـ دار الأهالي/ دمشق، بيسان/ بيروت ـ الطبعة الثانية ص151 ـ 227، ودار الجليل/ عمان ـ الطبعة الأولى. دار مركز المحروسة للنشر والمعلومات/ القاهرة.

إن حركة اللاجئين شكلت حجر الزاوية والدرع الواقي في صيانة ونهوض القضية الفلسطينية بعد نكبة 1948، باعتبارها قضية أرض وشعب وحقوق وطنية، وعلى أكتاف ملايين اللاجئين في المخيمات وأقطار اللجوء والشتات أخذت إرهاصات الشخصية والهوية الفلسطينية تفرض نفسها وطنياً، عربياً، ودولياً، وتم تفشيل وتعطيل كل مشاريع التوطين والتهجير (مشروع جونستون 1953 وغيره) وحتى يومنا.

الجانب الآخر من الإرهاصات السياسية والتنظيمية والفدائية توالد وتراكم في قطاع غزة الذي واصل هويته الفلسطينية تحت الإدارة المصرية، وجاءت البدايات من قطاع غزة بتشكيل وانطلاق الكتائب الفدائية عام 1954 برعاية العقيد المصري الشهيد مصطفى حافظ (ثم اغتياله عام 1956 على يد القوات الإسرائيلية)، ثم تشكيل جيش التحرير الفلسطيني، المجلس التشريعي الفلسطيني (1955 ـ 1956)، والجبهة الوطنية المتحدة التي قادت الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي للقطاع بالعدوان الثلاثي عام 1956، وتشكيل الاتحاد القومي الفلسطيني عام 1958 امتداداً للاتحاد القومي المصري والسوري في الجمهورية العربية المتحدة.

ومع كل هذه الإرهاصات والتطورات الكبيرة، فإن القوى والإطارات والنخب الفلسطينية بعد النكبة انخرطت في صفوف حركة التحرر الوطني العربية على اختلاف ألوان الطيف الإيديولوجي في ذلك السياق التاريخي (بعث، شيوعيين، ناصريين، قوميين عرب، اخوان مسلمين، أحزاب وطنية محلية في أقطار المشرق العربي)، وعلى قاعدة تحشييد الطاقات العربية وخاصة بين "أقطار الطوق العربية" هو "الطريق إلى فلسطين". والأمل النبيل كان عظيماً بثورة 23 يوليو/ تموز والتحولات الكبرى السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية والتعليمية، التي اجتاحت مصر وأقطار المشرق العربي، هزيمة العدوان الثلاثي بالصمود والسياسة الوطنية، وحدة الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا)، تحرر الأردن من المعاهدة البريطانية والأحلاف العسكرية وتعريب الجيش العربي الأردني من الهيمنة العسكرية البريطانية في النصف الأول من الخمسينات، ثورة 14 تموز/ يوليو 1958 في العراق... كل هذا أعاد الروح والأمل بتوحيد الطاقات العربية بعد النكبة الكبرى في فلسطين عام 1948 وتداعياتها المأساوية.

وهذا يفسر لماذا تأخرت النقلة النوعية في ولادة الحركة الوطنية الفلسطينية في

سياق حركة اللاجئين والخطوات الكبيرة الفدائية والكفاحية السياسية والتنظيمية الفلسطينية الهوية والإطار في قطاع غزة.

الأخطاء الداخلية في الجمهورية العربية المتحدة وخاصة غياب الديمقراطية التعددية، الحزبية والنقابية والفكرية والثقافية، غياب الشفافية والمحاسبة عن الجيش المصري والأخطاء العسكرية الكبيرة في مواجهة العدوان الثلاثي رغم قرار مجلس قيادة الثورة بفتح ملف المحاسبة وتطهير الجيش من القيادات التي ارتكبت الأخطاء والتقصيرات، وصول القيادات السياسية والعسكرية المعادية للوحدة والتقدم والإصلاح الزراعي ودور الدولة في النهوض والتنمية الاقتصادية إلى أجهزة الدولة في سوريا، تعثر ثورة 14 تموز/ يوليو وصراع قوى الحركة الوطنية الدموي في العراق...، شراسة الهجمة الاستعمارية والاحلاف ومشروع إيزنهاور تحت شعار "ملء الفراغ بالشرق الأوسط" بعد العدوان الثلاثي على مصر... اهتزاز التحالفات الإقليمية والدولية مع كل قوى التحرر والتقدم... كل هذا أدى إلى تراجعات وتداعيات وصراعات داخلية قطرية، وعربية ـ عربية، وفي هذا المناخ تم الانقلاب العسكري والسياسي الانفصالي في سوريا عام 1961، وتدمير وحدة الجمهورية العربية المتحدة على يد القوى الرجعية المحافظة السورية وفي المنطقة وبدعم ومساندة القوى الاستعمارية الدولية.

بعد ردة الانفصال الإقطاعي والمحافظ السوري والعربي، وفشل مباحثات ومشروع الوحدة الاتحادية الثلاثية (مصر، سوريا، العراق) عام 1963، أخذ مجرى التطورات الفلسطينية اتجاهاً جديداً، نحو استعادة الدور الوطني الفلسطيني، والربط بين الوطني والقومي والإسلامي والدولي على أرضية القواسم المشتركة، بديلاً عن طمس ومصادرة الوطني، وهيمنة القومي (الحركة القومية بأطيافها الحزبية)، الإسلامي الحزبي (الإخوان المسلمين، حزب التحرير، الاتجاهات الأخرى).

وفي مصر تلمست القيادة المصرية بزعامة عبد الناصر أن وضعاً عربياً آخر قد نشأ بعد تفكك وحدة مصر وسوريا، وفشل مشروع الوحدة الاتحادية الثلاثية، وتلمست أن وضعاً فلسطينياً جديداً يتسارع نشوءه، تنظيمات وقوى ودور وطني خاص إلى جانب الدور العربي العام.

وعليه تمت الدعوة إلى أول قمة عربية عام 1964 في الإسكندرية، وبمبادرة من عبد الناصر اتخذت القمة قرار تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية، وبناء جيش التحرير

الفلسطيني شرط ارتباطه بهيئات أركان الجيوش العربية في الأقطار المجاورة لفلسطين.

بمنظمة التحرير الفلسطينية اكتملت الولادة الأولى للكيانية السياسية والمعنوية الجديدة الفلسطينية منذ النكبة الكبرى عام 1948، واكتملت الكيانية القانونية والأخلاقية العربية بالإقرار بالدور الوطني الفلسطيني الخاص إلى جانب الدور العربي العام باعتبار القضية الفلسطينية قضية مركزية عربية، فالمشروع التوسعي الإسرائيلي الصهيوني لا يقف عند حدود فلسطين، وقع هذا عام 1948، عام 1950 تم ضم أم الرشراش المصرية والأردنية إلى دولة إسرائيل[5]، وبضم المناطق المنزوعة السلاح وبحيرة الحولة على الجبهة السورية إلى إسرائيل، وبالاعتداءات الدائمة على الضفة الفلسطينية تحت الإدارة الأردنية وعلى قطاع غزة تحت الإدارة المصرية... وقع هذا بالعدوان الثلاثي على مصر واحتلال سيناء حتى قناة السويس عام 1956. وكل هذا قبل عدوان حزيران/ يونيو 1967 واحتلال الضفة والقدس وقطاع غزة، الجولان، وسيناء، وصولاً إلى احتلال جنوب لبنان (1978) والغزو الشامل للبنان واحتلال بيروت البطلة (1982).

الولادة الثانية... قصور وتداعيات، ائتلاف وطني جديد:

أدّى قصور منظمة التحرير عن مواكبة التطورات إلى توالد فصائل المقاومة الفلسطينية، وبسبب من عجزها في دفع جيش التحرير نحو مهمات فدائية تواكب الأعمال الفدائية الأولية التي تجددت بعد دور الكتائب الفدائية وجيش التحرير في قطاع غزة بخمسينات القرن العشرين، فالمنظمة لا تستطيع تحريك أية مجموعات من جيش التحرير لارتباطه بهيئات الأركان العربية، وكونها كانت تعمل وفق استراتيجية وتكتيك هذه العاصمة أو تلك. وانطلاق حركة فتح برصاصة الثورة المعاصرة بتسهيلات من الأراضي السورية في الأول من كانون الثاني/ يناير 1965، وفي ظل الصراع السياسي بين دمشق والقاهرة، كل هذا وضع م.ت.ف. في مأزق بارز،وضعها في مربع الإحراج والقصور عن مواكبة الجديد في عمليات فصائل المقاومة.

النهوض العاصف لفصائل المقاومة بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967، رداً وبديلاً عن هزيمة الجيوش وبرامج الأنظمة العربية على مقاس الشرائح الطبقية والاجتماعية الضيقة

(5) راجع الفصل السادس، وثيقة رقم (6).

والحاكمة على قمة الهرم السلطوي السياسي والاجتماعي والعسكري، فاقم أزمة م.ت.ف.

تداعيات مؤتمر القمة العربية في الخرطوم، وأزمة العلاقات بين رئيس م.ت.ف. أحمد الشقيري والأنظمة العربية المجاورة للأرض المحتلة، أدت إلى اصطفاف أغلبية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير على هامش أعمال المؤتمر، تدعو رئيس المنظمة إلى الاستقالة، وانكشف عجز م.ت.ف. عن الحركة بدون غطاء الدول العربية، وعليه استقال الشقيري وتحمل يحيى حمودة رئاسة م.ت.ف. بالوكالة إلى حين انتخاب لجنة تنفيذية ورئيس جديد من المجلس الوطني لمنظمة التحرير.

مرة أخرى يتضح أن الحلول الفردية لا تشكل حلاً، فتركيبة م.ت.ف. من أفراد وشخصيات، وميثاق المنظمة يدعو الدول العربية لتنفيذه بدلاً عن الدور الخاص الغائب العملي والملموس للمنظمة وجيش التحرير بفعل قيود الأنظمة العربية المذكورة، بينما فصائل المقاومة تجاوزت تركيبة ومنهج م.ت.ف. بالنهوض العاصف بعد هزيمة حزيران/ يونيو 1967، والتفاف الشعب الفلسطيني وقوى حركة التحرر والتقدم العربية حولها، وعليه لا بد من ولادة جديدة لمنظمة التحرير والثورة الفلسطينية.

وهنا تم التأسيس الثاني الجديد (الولادة الثانية) لبناء م.ت.ف. ائتلافية جديدة تتشكل من فصائل المقاومة والاتحادات النقابية والمهنية والاجتماعية والشخصيات الوطنية.

التأسيس الجديد نتاج تقاطع دور فصائل المقاومة، عجز م.ت.ف. بتركيبتها من أفراد وشخصيات وتجاوز فصائل المقاومة أمامها، ورغبة الدول العربية وخاصة دول الجوار بدخول فصائل المقاومة ساحة المنظمة الائتلافية، فلم يعد ممكناً القفز عن الوقائع الجديدة في مسار الثورة والحركة الوطنية.

وعليه تمت المباحثات (المفاوضات) بين وفد اللجنة التنفيذية مطلع عام 1969 برئاسة يحيى حمودة، وعضوية عبد الخالق يغمور، د. يوسف الصائغ وأخوة آخرين، ووفد فصائل المقاومة التي وافقت على إعادة بناء وتجديد تأسيس م.ت.ف. من فتح ياسر عرفات، صلاح خلف، الصاعقة محمود المعايطة، الديمقراطية نايف حواتمه. الفصائل الأخرى بين مقاطعة المباحثات ومعارضة إعادة تشكيل وتأسيس م.ت.ف. الثاني بدخول فصائل المقاومة تحت سقف م.ت.ف. وعلاقاتها العربية.

الولادة الثانية وضعت م.ت.ف. أمام ائتلاف وطني جديد وعريض يضم مكونات الثورة والمجتمع في الوطن وأقطار اللجوء والشتات، وكل هذا وضع ائتلاف م.ت.ف. أمام دور جديد وطني، وفي العلاقات العربية والدولية. إنها خطوة كبرى إلى أمام في بناء الثورة والكيانية الوطنية الفلسطينية.

الولادة، التأسيس الثالث... البرنامج الوطني المرحلي الجديد:

نهوض الثورة وفصائل المقاومة العاصف أعطى رداً بالمقاومة الفدائية على هزيمة حزيران/ يونيو 1967، ولم يقدم برنامجاً وطنياً محدداً، ملموساً، في مواجهة الاحتلال وقرار ضم القدس العربية لدولة إسرائيل وبدء زحف الاستيطان على الضفة وقطاع غزة. وميثاق منظمة التحرير (م.ت.ف.) الذي أقره المجلس الوطني التأسيسي عام 1964 تعاطى مع المشكلة الفلسطينية من زاوية أراضي ونكبة 48 وباعتبارها أراضي عربية، ولم يتعاط مع القدس والضفة التي تم ضمها وإلحاقها بالمملكة الأردنية، ولا مع قطاع غزة الذي كان في ذلك الوقت تحت الإدارة المصرية، وجاءت هزيمة 1967 واحتلال القدس والضفة والقطاع لاحقاً، دون أن تتقدم م.ت.ف. بأية حلول أو بدائل وطنية فلسطينية رداً على ضم القدس والاحتلال وزحف الاستيطان.

القمم والدول العربية أعطت ردها على هزيمة 1967 تحت شعار "إزالة آثار العدوان" و"إعادة بناء الجيوش العربية بتركيبة بشرية وحربية تكنولوجية جديدة"، وتسريع وتيرة الارتقاء بها إلى مصاف جيوش حديثة تعتمد العلم العسكري بعيداً عن صخب الشعارات والهوسات العاطفية الدعاوية.

وعليه وافقت الدول العربية على قرار مجلس الأمن الدولي الرقم 242 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1967)، الذي نص على معادلة "جديدة" في تاريخ الصراع العربي ـ الإسرائيلي "بإعادة الأراضي العربية المحتلة عام 1967 مقابل حدود آمنة ومعترف بها لدولة إسرائيل"، بالرغم من قرارات قمة الخرطوم "لا صلح، لا اعتراف، لا مفاوضات"، ووافقت على القرار 242 الذي تجاهل الحقوق الوطنية الفلسطينية، وحشرها فقط في مربع "إيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين" دون حتى تحديد هوية هؤلاء اللاجئين.

النهوض العاصف بعد هزيمة 1967، وضع منظمة التحرير والثورة والمقاومة أمام مسؤوليات جديدة تتطلب برامجاً وحلولاً جديدة.

خطوة خطوة وبتسارع كثيف وجدت إسرائيل نفسها دولةً ومجتمعاً، وجهاً لوجه أمام معادلة جديدة لم تكن في حساباتها عند احتلال القدس والضفة والقطاع، إنها معادلة "احتلال ومقاومة"، "احتلال وحرب استنزاف فدائية"، وزمن النكبة 1948 لم يتكرر بمعادلات "إقامة دولة إسرائيل مقابل نكبة فلسطين أرضاً وشعباً، لجوء وشتات، وإلغاء الكيانية والهوية الفلسطينية"، وعليه مرحلة جديدة في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي تشق طريقها، ولكن لم تتكامل بعد ملامحها. وسطع تحت الشمس أن زمن النكبة لن يتكرر.

وعلى الجهة المصرية ـ الإسرائيلية انطلقت حرب الاستنزاف فوراً بدءاً "بمعركة رأس العش" وردع القوات الإسرائيلية عن احتلال ميناء بور فؤاد لدفع آخر ما تبقى من القوات المصرية إلى خلف الضفة الأخرى من قناة السويس.

وعليه تبددت الحسابات الإسرائيلية أن مصر "قيادة وجيشاً وشعباً" لا قدرة لها على استئناف القتال، وفي مسار حرب الاستنزاف أخذت مصر ببناء جيش حديث معمد بالنار، عملاً بنداء الشعب "بالروح بالدم حنكمل المشوار"، واتضح لاحقاً أن "خدر النصر الإسرائيلي" لاحق الفضاء السياسي والعسكري الإسرائيلي إلى أن وقع "الزلزال" بالعبور واجتياح خط بارليف الحصين على الجبهة المصرية، ووصول القوات السورية إلى شواطئ طبريا في حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، وتداعي مساندات الجيوش العربية على جبهات القتال، وعناق سلاحي النفط والسلاح.

إسرائيل واصلت حروب التطويق والإبادة، الصغيرة والشاملة، اليومية والاجتياحية الواسعة للخلاص من المقاومة الفلسطينية، ووقف حرب الاستنزاف وحرب إعادة بناء الجيوش العربية، وعلى الأرض المحتلة زحف الاستيطان على الأرض الفلسطينية، الجولان السورية، سيناء المصرية، وبهدف "خلق وقائع على الأرض المحتلة" و"داخل البلدان العربية وخاصة أقطار الطوق العربية"، وواصلت القمع الدموي المبرمج، وتجاهلت القرارات الدولية. فالمشروع الإسرائيلي التوسعي الصهيوني يهدف ضم الأرض الفلسطينية و"تطفيش الشعب خارج أرضه"، والتوسع في أراضي الأقطار العربية المجاورة (مصر، سوريا، الأردن).

الصراع يأخذ مجراه عميقاً، لا يمكن العودة بالتاريخ إلى ما قبل عام 1967، لا على الجبهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية، ولا على الجبهات العربية ـ الإسرائيلية.

وعليه التساؤلات الكبيرة تطرح نفسها، ما العمل؟! ما هو البرنامج الفلسطيني للانتقال بمنظمة التحرير والمقاومة من الهوية الفلسطينية إلى الحقوق والكيانية الوطنية[6]؟

صمود المقاومة وائتلاف م.ت.ف. (الجبهة الوطنية العريضة) في مقاومة حروب التطويق والإبادة تطرح التساؤلات الكبيرة عن الحل للحقوق الوطنية الفلسطينية، والحل للمسألة الإسرائيلية[7].

الشعوب، قوى التحرر والاستقلال والتقدم العربية، تطرح علينا جميعاً التساؤلات نفسها، فهي لا ترى في عنوان "تصفية آثار العدوان" حلاً للصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، ولا تجد حلاً في قرار مجلس الأمن الرقم 242 بحشر الحقوق الوطنية الفلسطينية بخانة "حل عادل لمشكلة اللاجئين دون أي تحديد ودون أي ربط له بالقرار الأممي 194".

قوى حركة التحرر الوطني في العالم، كثير من دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، السوفييت، الصين، فيتنام، البلدان الاشتراكية الأخرى... في أوروبا، الكل يتساءل إلى متى بدون برنامج وطني سياسي ونضالي فلسطيني؟ إلى متى بدون حلفاء وتحالفات مع حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، قوى التقدم والسلام في المجتمعات الأوروبية والأمريكية، دول أوروبا؟.

مأساة أيلول/ سبتمبر 1970 بين أخوة السلاح في الأردن، بين الدولة والمقاومة ومنظمة التحرير، بين الجيش والمقاومة، وفشلنا معاً في بناء سياسة مشتركة في مواجهة التناقض الرئيسي مع المحتلين والمستوطنين، وحل التعارضات في الصف الأردني - الفلسطيني بالحوار والاتفاق الأخوي، وما ترتب على أيلول من وقائع سلبية جديدة على العلاقات الثنائية، طرح التساؤلات الكبيرة عن "حق تقرير المصير" على الجانبين[8]، وفي مسار هذه التداعيات طرح الملك حسين في آذار/ مارس 1972

(6) كتاب "حركة المقاومة الفلسطينية في واقعها الراهن (دراسة نقدية)"، مشاريع وحلول تقدمت بها الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين إلى المجلس الوطني الفلسطيني السادس، القاهرة (أيلول/ سبتمبر 1969)، إصدار دار الطليعة/ بيروت، الطبعة الأولى (تشرين أول/ أكتوبر 1969)، الطبعة الثانية (كانون الثاني/ يناير 1970).

(7) نفس المصدر، الفصل الرابع "نحو حل ديمقراطي للمسألة الفلسطينية"، ص163 - 167.

(8) كتاب "أزمة أيلول 1970 - نقد ونقد ذاتي"، إصدار الجبهة الديمقراطية، تموز/ يوليو 1971.

مشروع "المملكة العربية المتحدة"، بدلاً عن وحدة الضفتين في إطار المملكة الأردنية الذي كان قائماً قبل حزيران/ يونيو 1967.

انتقال المقاومة بين الجولان وجنوب لبنان أنتج تداعيات وأزمات، وأثار مشكلات واختناقات لم تجد حلها في اتفاق القاهرة 1969 بين منظمة التحرير ولبنان الدولة وفي صفوف الشعب.

حركة الوقائع ومساراتها، التطورات، التداعيات "الإيجابية والسلبية"، غياب البرنامج السياسي الموحد، ترك م.ت.ف. وفصائل المقاومة في عزلة عن العلاقات والتحالفات مع حركات التحرر الوطني في العالم الثالث، وبلا علاقات وتحالفات دولية فاعلة، وفي عزلة تامة عن مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي.

وعليه بدء تلمس الطريق بدءاً من الإشارة "لحق تقرير المصير"، "برنامج النقاط العشر والسلطة الوطنية على الأراضي التي يتم رحيل الاحتلال عنها"، وصولاً إلى البرنامج الوطني المرحلي الجديد، برنامج تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة[9].

بادرت الجبهة الديمقراطية لتقديم مشروع البرنامج الجديد تحت عنوان "برنامج النقاط العشر في آب/ أغسطس 1973"، وتم فتح الحوار على مصراعيه في صف الشعب وفصائل المقاومة، إلى أن تم التوافق على صياغة النقاط العشر بين فصائل المقاومة، وبعدها تم عقد دورة جديدة للمجلس الوطني الفلسطيني (حزيران/ يونيو 1974 في القاهرة) وتبنى المجلس الوطني بالإجماع البرنامج الوطني المرحلي الجديد، فأصبح برنامج الشعب والثورة والمقاومة.

في قمة الرباط العربية (نوفمبر 1974) أقرت الدول العربية بالإجماع البرنامج الجديد، برنامج حق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة للشعب الفلسطيني، وإعادة الأراضي العربية المحتلة في إطار حلول سياسية شاملة للصراع العربي والفلسطيني - الإسرائيلي، وجددت قمة الرباط بالإجماع قرار قمة الجزائر (نوفمبر/ تشرين الثاني 1973) الاعتراف بمنظمة التحرير الائتلافية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني.

وعليه توالت الاعترافات والتحالفات مع م.ت.ف. والمقاومة، خرج الجميع من "عنق الزجاجة"، وعبرت م.ت.ف. ببرنامجها الجديد إلى الأمم المتحدة ومؤسسات

(9) كتاب "البرنامج المرحلي 1973 - 1974/ صراع - وحدة في المقاومة الفلسطينية" - نايف حواتمه، قيس عبد الكريم - دار التقدم العربي/بيروت، الوطنية الجديدة/ دمشق، نيسان/ إبريل 2002.

المجتمع الدولي (تشرين الثاني/ نوفمبر 1974) بمساندة الدول العربية، بلدان عدم الانحياز، الاتحاد السوفيتي، الصين، كوبا، والبلدان الاشتراكية الأخرى.

وانطلاقاً من الولادة الكبرى الجديدة، عادت فلسطين على خارطة الأرض المحتلة والعالم، وفرضت نفسها أرضاً وحقوقاً وطنية تحت الاحتلال، وصدرت القرارات الدولية والإقليمية والعربية مع حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة، حقه في تمثيل نفسه بنفسه كما حال أي شعب من شعوب الأرض.

المسألة أصبحت مسألة زمن... والقيادة الحكيمة هي التي توحد الشعب وقواه الحية، وتبني التحالفات العربية، الإقليمية، الدولية، الإنسانية، وتؤثر داخل المجتمع الإسرائيلي، لتختزل الزمن الآتي نحو حلول سياسية متوازنة وسلام الشرعية الدولية الشامل المتوازن.

الولادة الرابعة... انقلابات... وحدة وطنية من جديد:

البرنامج السياسي الموحَّد والجديد، برنامج تقرير المصير والدولة والعودة، يستدعي نضالاً طويلاً، صعباً ومعقداً، يجمع بين "سلاح السياسة وسياسة السلاح" "سلاح النقد ونقد السلاح" على امتداد مرحلة كاملة فلسطينياً وعربياً ودولياً، ومع التداعيات والتفاعلات داخل المجتمع الإسرائيلي وحروب التطويق والإبادة على يد حكومات إسرائيل، والتعقيدات في العلاقات الفلسطينية ـ العربية، وصولاً إلى التسوية السياسية الشاملة والمتوازنة" في إطار قرارات الشرعية الدولية التي أخذت تصدر تباعاً بحق تقرير المصير، لا شرعية للاحتلال، لا شرعية لضم القدس، المستوطنات غير شرعية غير قانونية، حق اللاجئين بالعودة عملاً بالقرار الأممي 194.

البرنامج المرحلي مكلف جداً في سياسات العواصم العربية، وعلى الخصوص في أقطار الجوار والمشرق العربي. ومكلف جداً في الصراعات الدولية تحت سقف الحرب العالمية الباردة وحروب البؤر الإقليمية الساخنة في الشرق الأوسط، فيتنام، جنوب شرق آسيا، جنوب أفريقيا، ومناطق إقليمية أخرى كثيرة في آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

برزت هذه التداعيات مباشرة بعد حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، بصدور قرار مجلس الأمن الدولي 338 الذي تجاهل الحقوق الوطنية الفلسطينية، ووضع آليات تنفيذ

قرار مجلس الأمن 242 "عودة الأراضي العربية المحتلة مقابل حدود آمنة معترف بها لإسرائيل" و"حل عادل لمشكلة اللاجئين".

ودعا القرار إلى عقد مؤتمر إقليمي ـ دولي في جنيف بحضور "مصر، سوريا، الأردن، إسرائيل"، وبرعاية الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، وتم "شطب الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير ممثله الشرعي والوحيد، والعضو المراقب في الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية".

محاولة أخرى لإعادة التاريخ إلى ما قبل 1967، وإلى ما وراء البرنامج السياسي الواقعي المرحلي الجديد، من منظور الانحياز الأمريكي لإسرائيل والحرب العالمية الباردة الأمريكية، التي تضع كل حركات التحرر الوطني لشعوب العالم الثالث من فيتنام إلى جنوب أفريقيا، وبينها حركة تحرر الشعب الفلسطيني في خانة معسكر الأعداء.

وبعد اتفاقات "فك الاشتباك" على الجبهتين المصرية والسورية تم غلق حدود سيناء (كانون الثاني/ يناير 1974) وحدود الجولان (آذار/ مارس 1974) في وجه المقاومة الفلسطينية.

وتسارع مسلسل التداعيات: الحرب الأهلية في لبنان، والتداخلات العربية المتعددة (1975 ـ 1976)، عودة الحروب العربية ـ العربية الباردة والساخنة، زيارة السادات للقدس المحتلة وفك الارتباط بين رفاق السياسة والسلاح على الجبهات الأمامية، تشقق التضامن العربي والعودة إلى صراع المحاور الإقليمية العربية.

التدخلات الإسرائيلية في عمق لبنان بالسياسة والسلاح، احتلال جنوب لبنان 1978، الغزو الشامل للبنان واحتلال العاصمة البطلة بيروت[10] وخروج المقاومة الفلسطينية من مخيمات بيروت (صبرا، شاتيلا، برج البراجنة).

التداعيات في الصف الوطني الفلسطيني على البرنامج السياسي الموحد الجديد لم

(10) كتاب "نايف حواتمه يتحدث"، الفصل السادس "لمن تقرع الأجراس الحرب الأهلية اللبنانية"، والفصل السابع "الاجتياح"، دار المناهل/ بيروت، دار الكاتب/ دمشق ودار الجليل/ عمان ـ الطبعة الثانية 1997.

وكتاب شيمون شيفر "أسرار الغزو الإسرائيلي للبنان"، التفاصيل والنص الكامل، عملية كرة الثلج ـ شركة المطبوعات الشرقية/ بيروت 1985.

وكتاب جوناثان راندال "حرب الألف عام في لبنان"، دار المروج/ بيروت 1984.

تنتظر طويلاً، وكذلك في صف المحاور الإقليمية العربية على الجبهات الخلفية، فبعد أسابيع من تشريع المجلس الوطني بالإجماع للبرنامج السياسي الموحد الجديد (حزيران/ يونيو 1974) تشكلت جبهة الرفض الفلسطينية بخط سياسي آخر، عاد إلى الشعارات العامة ما قبل البرنامج الموحد الجديد (جبهة شعبية، قيادة عامة، جبهة تحرير عربية، نضال، جبهة تحرير فلسطينية) برعاية الحكم العراقي، وواصل ائتلاف منظمة التحرير (فتح، ديمقراطية، صاعقة، الاتحادات النقابية والمهنية، شخصيات وطنية) حمل رايات البرنامج والصراع المر، المديد على طريق حق تقرير المصير والدولة والعودة، إلى أن تم حل جبهة الرفض بعد الميثاق القومي السوري ـ العراقي (1978) وعادت فصائل جبهة الرفض إلى ائتلاف م.ت.ف. العريض، وأصبح البرنامج المرحلي من جديد برنامج الإجماع الوطني في صف الشعب بكل طبقاته واتجاهاته الوطنية وجميع فصائل المقاومة ومنظمة التحرير الائتلافية (الجبهة الوطنية العريضة).

وحدة البرنامج السياسي المرحلي في مواجهة التناقض الرئيسي مع الاحتلال والاستيطان، وفي سبيل تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة، لم تحل التعارضات في صف قوى وفصائل م.ت.ف. على أساس القواسم المشتركة السياسية والتحالفية بالممارسة العملية والانضباط المتبادل لها، ولا في تشكيل وبناء مؤسسات م.ت.ف. الإدارية والعسكرية والدبلوماسية والمادية، أو الحد من جنوح قيادة فتح للهيمنة على هذه المؤسسات الوطنية، والتي من الطبيعي أن تكون للشعب والمجتمع، مفتوحة لكل ألوان الطيف الفكري والسياسي والنضالي في صف الشعب والمقاومة. وبقيت التعارضات في الالتزام والانضباط للبرنامج الموحد وفي أساليب وتكتيك العمل القيادي والتحالفات العربية والدولية في سياق التزامات برنامج القواسم المشترك، البرنامج الوطني المرحلي الجديد.

التعارضات والاحتقانات تراكمت، تعمقت بدون حلول، وتفاقمت في سياق مقاومة الغزو الشامل للبنان والمخيمات الفلسطينية (حزيران/ يونيو 1982).

وطرحت علينا جميعاً ما العمل وإلى أين؟ وبأي اتجاه نسير، ونحن في الحصار في بيروت، ولم يتم حل قضايا المأزق الجديد السياسية والنضالية بروح القواسم المشتركة... الكل في مهب الريح العاتية[11].

(11) كتاب "حواتمه يتحدث..."، الفصول السادس ـ الحادي عشر، ص109 ـ 309، مصدر سبق ذكره.

المشهد في المجلس الوطني الفلسطيني (الجزائر ـ شباط/ فبراير 1983) يشي بالقادم على الجميع، توتر، إرباك، انقسامات، انقلابات، محاور فلسطينية ـ عربية، الحلول التي تم صياغتها ثم تشكل حلول...

في أيار 1983 وقع الانفجار الكبير، الانشقاق الكبير في فتح، الاصطفافات، الانقلابات السياسية، الاقتتال بين فريقي فتح وانحيازات على الجانبين، والمرئي على السطح تقسيم واقتسام م.ت.ف. وفصائل المقاومة سياسةً وتنظيمات على محاور إقليمية عربية.

تفكيك م.ت.ف. الائتلافية، ووضع البرنامج الوطني المرحلي جانباً، فبرنامج تقرير المصير والدولة والعودة، مُكلِف جداً، وبالرغم من قرارات قمتي الرباط (1974) وفاس الثانية (شباط/ فبراير 1983)، وقرارات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية.

رفضت الجبهتان الديمقراطية والشعبية الانقسام والاقتتال، وشكلتا "القيادة المشتركة" ثم "التحالف الديمقراطي" بمشاركة الحزب الشيوعي، وجبهة التحرير الفلسطينية جناح طلعت يعقوب.

دخل التحالف الديمقراطي بحوار ومباحثات مع فتح عرفات، ووصلت المباحثات إلى اتفاق سياسي وتنظيمي لإعادة بناء ائتلاف م.ت.ف. والوحدة الوطنية بعد جولات في الجزائر واليمن (نوفمبر 1983).

الرياح لم تأت بما تشتهي سفن اتفاق الجزائر ـ اليمن والوحدة الوطنية، فعقدت فتح عرفات، جبهة التحرير العربية، جبهة التحرير الفلسطينية (جناح محمد عباس) دورة مجلس وطني انقسامية (أيلول/ سبتمبر 1984 في عمان)، ولاحقاً تم توقيع اتفاق عمان بين الملك حسين وعرفات (شباط/ فبراير 1985)، بتفويض الملك حسين التفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير والوصول إلى حل سلمي في إطار القرارين الأمميين 242، 338.

على الجانب الآخر من الانقسام والاقتتال بين أخوة السلاح تشكل "التحالف الوطني" (فتح الانتفاضة، الشعبية ـ القيادة العامة، الصاعقة، جبهة النضال، الشيوعي الثوري)، ثم تشكلت "جبهة الإنقاذ الوطني" (آذار/ مارس 1985 بعد توقيع اتفاق عمان) من التحالف الوطني والجبهة الشعبية وجبهة التحرير الفلسطينية، برئاسة خالد الفاهوم.

التحالف الديمقراطي (ديمقراطية، حزب شيوعي) واصل النضال التوحيدي عملاً باتفاق الجزائر ـ اليمن، والعودة إلى البرنامج الوطني المرحلي، وإلغاء اتفاق عمان الذي خرج عن برنامج تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة، وحق م.ت.ف. بتمثيل الشعب الفلسطيني في الوطن والشتات عملاً بالقرارات الفلسطينية والعربية والاعترافات الدولية الواسعة وقرارات الأمم المتحدة.

خمس سنوات ضاعت على الشعب الفلسطيني والأمة العربية والقوى والدول الصديقة الحليفة بالعالم، خمس سنوات عجاف إلى أن انتصرت من جديد نضالات الشعب والفصائل والاتجاهات الوطنية والديمقراطية والتقدمية الفلسطينية بإعادة بناء الوحدة الوطنية عملاً باتفاق الجزائر ـ اليمن، وإرادة الوحدة في صف الشعب والأشقاء في الصف العربي، والأصدقاء في العالم.

الولادة الجديدة في عقد المجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر (نيسان/ إبريل 1987) وعلى قاعدة البرنامج الوطني المرحلي، وقرارات المجلس الوطني المشتركة، وإعلان عرفات إلغاء اتفاق عمان قبل بدء أعمال دورة المجلس الوطني بمشاركة (فتح، ديمقراطية، شعبية، حزب شيوعي لأول مرة في عضوية م.ت.ف.، جبهة التحرير الفلسطينية بزعامة طلعت يعقوب ومحمد عباس، جبهة تحرير عربية، الاتحادات النقابية والمهنية، الشخصيات الوطنية).

دورة إعادة بناء الوحدة الوطنية شكلت الرافعة التاريخية للانتفاضة الكبرى التي انطلقت في 1987/12/7 على مساحة الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتفاعلات النهوض الوطني الشامل من جديد في صف الفلسطينيين داخل "الخط الأخضر"، وفي صف الشعب اللاجئ في كافة أقطار اللجوء والشتات.

(2)

المأزق الفلسطيني... مخاض الولادة الجديدة

في هذا المسار على امتداد تاريخ العشريات الثلاث من عمر الثورة الفلسطينية المعاصرة بنينا توازناً كاملاً في العلاقات التحالفية والسياسية وفي مجريات الحياة، وفي التحولات التي جرت في مجموع حركتنا الفلسطينية والمكتسبات الوطنية المحلية

وفي الإطار العربي العام وفي الإطار الدولي، ووصلنا في العام 1974 إلى برنامج سياسي وطني جديد وموَحّد، برنامج تقرير المصير والدولة والعودة، إلى حركة فلسطينية ناهضة بهذه المكونات تنتزع لشعب فلسطين لأول مرة بعد 74 سنة من حياته المعاصرة مع بداية القرن الذي مضى "شخصيته وكيانية هوية وطنية نضالية وأخلاقية وحقوقية"، يتم الإقرار بها بأن "من حق شعب فلسطين أن يعبر عن نفسه، يمثل نفسه بنفسه، من حق الشعب الفلسطيني على العرب دولاً وشعوباً الإقرار بهذه الاستعادة التاريخية للحضور الفلسطيني الذي غاب على امتداد الفترة طيلة 74 سنة تقريباً"، من صيرورة ذاتية مكونة بكيانية وهوية وشخصية فلسطينية والغائب تماماً بين عام 1948 وحتى عام 1974، الحضور باعتباره شعباً له حقوقه، له قضية وطنية، هذه التي أدت إلى إقرار قرارات قمة الرباط الشهيرة لأول مرة في تاريخ العلاقات الفلسطينية ـ العربية بعد 74 سنة بحق الشعب الفلسطيني بتمثيل نفسه بنفسه، بحقه بتقرير المصير ببناء دولة فلسطينية مستقلة وطنية عاصمتها القدس وحل مشكلة الشعب اللاجئ وفقاً للقرار الأممي 194 مقابل تسوية سياسية شاملة مع "إسرائيل" في إطارها الفلسطيني وإطارها العربي، على هذه الإنجازات الكبرى التي لم يكن ممكنا أن تكون على يد فتح أبداً ولا على يد الجبهة الديمقراطية والشعبية لوحدهما، ولا على يد القوى الوطنية والقومية الأخرى، ولن تكون أبداً على يد أية قوى أحادية ومنفردة، بل تمت وتتم في إطار الائتلاف الوطني المتوازن بين مكونات تيارات الشعب الفلسطيني.

هذا أدى أيضاً في تشرين ثاني/ نوفمبر 1974 إلى فتح العلاقات مع العالم وعبورنا الأطلسي للأمم المتحدة لتمثيل شعبنا في إطار الائتلاف الوطني العريض الذي تتشكل منه الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وبهذا التطور الجديد الوطني والإقليمي والدولي والإنساني تجاوزت الثورة وم. ت. ف. "مأزق عنق الزجاجة" الذي لاح قبل وبعد حرب تشرين/ أكتوبر 1973، وقبل وبعد الغزو الشامل للبنان، ومشاريع تقسيم واقتسام فصائل المقاومة، وتفكيك م.ت.ف. الائتلافية (1982 ـ 1983)، وتحققت الولادة الكبرى للثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية، والذي تكرر لاحقاً عشية مدريد ـ أوسلو بانقلابات سياسية وتنظيمية وسلطوية (1991 ـ 1993)، ولا زال يجرجر نفسه حتى يومنا مهدداً مسار ومصير حقوق تقرير المصير والدولة والعودة، وكسر البرنامج الوطني المرحلي.

هذا المسار التاريخي علينا أن نستوعبه جيداً، ونستوعب أيضاً أن العملية التاريخية عند أي شعب من الشعوب في صفوف أي حركة من حركات التحرر الوطني لا تسير بطريق واحد ومستقيم بل بإنجازات، أخطاء وإخفاقات، بتعرجات والتواءات، وهذا من طبيعة عمل كل حركة تحرر وطني لشعب واقع تحت الاحتلال الاستعماري الاستيطاني، ولذلك فإن هذه العملية أيضاً تتأثر بالمحيط بها إسرائيلياً وعربياً ودولياً، ولذا الأدوار لا تبقى كما هي عليه، الأدوار تتحدد وتتباين وتتوازن، وأحياناً يختل التوازن، وفعلاً اختل التوازن من جديد بمطلع التسعينات أثناء وبعد احتلال الكويت وحرب الخليج الثانية، وسلسلة الانهيارات العربية ـ العربية، وفقدان حالة التوازن في العالم بانهيار وتفكك الاتحاد السوفياتي وبلدان أوروبا الوسطى والشرقية الاشتراكية، وبعد سلسلة من الآلام والتداعيات العربية إلى الخلف وتداعيات وقعت بالعالم الثالث. هذا أيضاً أدى إلى اختلالات فلسطينية ـ فلسطينية، بارزة وخطيرة، من خلالها مرت اتفاقات جزئية ومجزوءة، تحت إدعاء أنها ستؤدي إلى حلول شاملة للقضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي الإسرائيلي خلال 3 أعوام بالأقصى بين عام 1990 وعام 1993.

نحن الآن قطعنا عشرية كاملة إضافية والأمور تسير بطريق مسدود في سياق هذه التداعيات الفلسطينية والعربية، الإقليمية والدولية، وتفاقم العدوانية الإسرائيلية، وفي سياق هذا كله نشأت أيضاً أوضاع أخرى بعد انتهاء الحرب الدولية الباردة، وحرب المحاور الإقليمية العربية، وانضم التيار السياسي الديني بدءً من عام 1988 لمكونات الحركة الوطنية الفلسطينية مع انطلاقة الانتفاضة الفلسطينية الكبرى 1987 ـ 1993، عليه تشكلت في التسعينات التيارات الثلاثة في الحركة الفلسطينية المعاصرة، لا ثبات في حركة ميزان القوى فيما بينها وكل شيء معرض للتطور والتطوير، للتقدم والتراجع بدرجات متفاوتة، ولذا علينا أن لا نحسب الأمور في لحظتها اللحظوية، بل نتطلع لما وبما يجري تجهيزه بحاضر أيامنا... لقادم أيامنا، وأنا متأكد أنه في قادم أيامنا سيتم إعادة هيكلية الحركة الوطنية الفلسطينية، بما يمكّن فعلاً من استعادة التوازنات الحقيقية في مسار شعب فلسطين، بين الاتجاهات الوطنية الشعبوية والقوى الديمقراطية التقدمية والقوى السياسية الدينية المستنيرة، لأن هذه القوى التي تمثل العصر ولغة العصر، والقوى التي تسير بسياق العصر هي وحدها التي ستربح الصراع اللاحق، فهي التي تستطيع بناء الحلول العملية الملموسة للقضية والحقوق الوطنية الفلسطينية.

هنا يجب أن نميّز كما هي الوقائع الجارية بين م.ت.ف. المعطلة بالكامل منذ عام 1991 حتى يومنا، وكل مؤسساتها معطلة مشلولة لا تعمل، ولذلك ليس بيد أحد الآن منظمة تحرير فلسطينية ائتلافية كما بنينا معاً م.ت.ف. على امتداد ثلاث عشريات من عالم الثورة والمقاومة والحركة الوطنية الفلسطينية، وبالتالي م.ت.ف. الآن مجرد عصافير على الشجرة لا تدب على الأرض وفي الميدان هذه **نقطة أولى**.

النقطة الثانية: لم يجر في تاريخ الشعب الفلسطيني المعاصر على امتداد الأربعين عاماً من عمر الثورة والمقاومة المعاصرة، أي عامود فقري لهذه الحركة، لأن كل الأعمدة الفقرية ثبت أولاً أنها تدخل في عالم الإدعاء، وما تم فرضه من هيمنة ونفوذ على مؤسسات الثورة ومنظمة التحرير والسلطة الفلسطينية تم بمعادلات عربية ـ عربية، وفك وتركيب المعادلات الدولية ـ الدولية، واختلالات فلسطينية ـ فلسطينية، وحروب تطويق وإبادة إسرائيلية، وما ترتب على هذه التداعيات من انقلابات سياسية داخل الحركة الوطنية الفلسطينية.

وثانياً في بلدان المنشأ: العامود الفقري، الحزب الواحد، الحزب الأوحد، الحزب القائد... انهارت لأنها مبنية على مجموعة أوهام لا تستقيم في مسار حياة حركة أي مجتمع بمرحلة تحرر وطني، مرحلة استقلال، مرحلة ما بعد الاستقلال إلا على سلسلة من التوازنات التي تشكل حساسيات ومقومات المجتمع بتقاطعاتها وتعارضاتها الداخلية، والقواسم المشتركة بينها في مواجهة التناقض الرئيسي مع الاحتلال الاستيطاني في بلادنا، وعليه على امتداد الفترة منذ عام 1967 وحتى عام 1994 ـ 1996 كانت سلسلة من التوازنات هي بالضبط التحالفات بالاتجاه الوطني، تحالفات برنامج القواسم المشتركة، بين الأخوة في فتح وبين القوى الديمقراطية الفلسطينية والجبهة الديمقراطية في مقدمة هؤلاء، وبعدها جرى الذي جرى.

الموجود سلطة فلسطينية بدون مظلة منظمة التحرير الائتلافية المعلقة على الشجرة، وهذه السلطة بتوافقات بين الأخوة في فتح والخارطة الحاكمة العربية بما انتهت إليه بمنتصف التسعينات، والحالة الدولية بما انتهت إليه في منتصف التسعينات أيضاً، تشكلت من الأخوة في فتح ومن يدور حول فتح، وعليه وضعت يدها على كل أجهزة السلطة الفلسطينية، ليتضح مرة أخرى أن سياسة العمود الفقري تقود إلى مهالك وليس بالضرورة إلى انتصارات، وهي بالفعل قادت إلى الحلول السياسية

الجزئية، التراجعات والتنازلات التي تدور في النفق بعد نفق أوسلو، لا ولن تفتح على حلول وطنية سياسية شاملة للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وقادت بالفعل إلى التآكل وهذا الترهل وهذا الفساد وهذه الحالة الإدارية المتفسخة، الفلتان الأمني، وغياب القانون في مؤسسات السلطة الفلسطينية، هذا الوضع إذا بقي على حاله لن يقود إلا إلى سلسلة من التراجعات التي لا تتوقف والتي تنتهي بانهيارات. **وأعطي آخر مثال على ذلك أن سياسة العمود الواحد تقود إلى الكوارث ما جرى في العراق**، فسياسة العامود الواحد، الحزب الواحد، الحزب القائد، حزب الحاكم، أوصلت الأمور بالنتيجة إلى الكوارث بفعل سلسلة من الأخطاء الداخلية الاستراتيجية الكبرى، السياسية والاجتماعية وفي العلاقات مع الشعب، والأخطاء البارزة في الميادين الأمنية والعسكرية، الفوضى وغياب القانون، شلل المؤسسات والنقابات، عدم الفصل بين السلطات الثلاث "التشريعية والتنفيذية والقضائية" وغيرها الكثير، وكلها وقعت في سياق تلك التجربة، فضلاً عن الأخطاء الاستراتيجية الإقليمية والدولية المدمرة.

الأمثلة الأخرى حولنا في العالمين العربي والإسلامي، كما جرى في أفغانستان (1973 ـ 2001)، وفي الباكستان، ما جرى ويجري في السودان، والعديد من البلدان على يد أنظمة وأحزاب وحركات العمود الفقري والحزب الواحد الشمولية والأيديولوجية الاستئصالية.

وعليه علينا أن لا ندفع شعبنا وقضيتنا الفلسطينية وقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي إلى ذات الكوارث، ولذا يجب التصحيح الآن قبل الغد باتجاه إعادة بناء الائتلاف الوطني العريض، الجامع لكل قوى الانتفاضة والمقاومة والسلطة على سلسلة من التوازنات التي تعكس طبيعة القوى وتحالفاتها وعلاقاتها وتياراتها ضمن إطار قواسم مشتركة، برنامج سياسي موحد يمثل الحدود الدنيا المشتركة، لا يمثل برنامج حركة فتح ولا برنامج الجبهة الديمقراطية ولا برنامج حركة حماس ولا برنامج أي فصيل، بل على الجميع أن يغادر الخندقة خلف البرامج الخاصة، والتقدم خطوة إلى أمام باتجاه البرنامج الوطني الموحد أي باتجاه القواسم المشتركة، هذا هو المخرج الوحيد من الأزمة والدوران في "المأزق القاتل" الذي نعيشه جميعاً منذ تشكل السلطة الفلسطينية حتى الآن، وأقصد جميعاً الشعب الفلسطيني بكل مكوناته وكل حلفاء الشعب الفلسطيني من الأصدقاء والحلفاء عربياً ودولياً.

(3)

نحو حلول جدية وجديدة

لأزمات مجموع الحركة الوطنية الفلسطينية

إن تحليل جذور المأزق الراهن للحركة الوطنية الفلسطينية يجب أن ينطلق من حقيقة أن الشعب الفلسطيني **محكوم بقانون التطور المتفاوت وقانون التطور المشوّه**، لأن حالة الشعب الفلسطيني هي نتاج النكبة وما بعد النكبة، أقل من 50٪ من شعبنا على الأرض الفلسطينية وثلث شعبنا على الأرض المحتلة عام 1967، وأكثر من نصف شعبنا في مناطق اللجوء والشتات العربية والمهاجر الأجنبية.

بجانب التداخل اليومي الواسع بين الحالة الفلسطينية وتدخلات الأنظمة والمحاور الإقليمية العربية بالشأن الفلسطيني وأوضاع البيت الداخلية. هذا الوضع الذي يؤدي إلى هذا النمط من التعددية بالتيارات وهذه التباينات والحركة اللولبية في تطور موازين القوى داخل هذه الحركة، والتي أدت إلى الانتقال من ثنائية التيارات (شعبوي وطني، ديمقراطي تقدمي) إلى ثلاثية التيارات، لكن برغم كل هذا لا زالت التيارات الأساسية الثلاثة وأقول الأساسية الموجودة بالحركة السياسية الفلسطينية وهي التيار الوطني ذو الطبيعة الشعبوية، أي بتعبير آخر الموجود فيه تلاوين طيف متعددة كما هي الحال عند أخوتنا بفتح، والتيار الديمقراطي الوحدوي، المتقدم والتقدمي، ذا النزعة الحداثوية والعصرية والذي ينظر إلى الأمام، والتيار السياسي الديني. هذه التيارات الثلاثة هي التيارات الأساسية، والدليل على ذلك لا يمكن أن نخطو جميعاً خطوة واحدة باتجاه توحيدي بدون التحاور بين هذه التيارات الثلاثة، وبين هذه التيارات الثلاثة تم التحاور على امتداد عشرين شهراً بين رام الله وغزة، وأنجز ميثاق غزة الذي يعبر عن برنامج القواسم المشتركة في آب/ أغسطس 2002 بلجنة خماسية صاغت مسودة هذا الإنجاز هذه الوثيقة، تشكلت هذه اللجنة الخماسية من "فتح، الجبهة الديمقراطية، الجبهة الشعبية، حماس، الجهاد الإسلامي"، وصاغت المسودة التي صادقت عليها الفصائل الأخرى غير المقاومة بالسلاح لكنها مشاركة بالانتفاضة وهي ثمانية فصائل، وكان مفترضاً أن نوقع جميعاً على هذا يوم 13 آب/ أغسطس 2002، لكن هنا اللحظة الحاسمة، مفترق الطرق: الحجم الهائل من التدخلات لعديد من العواصم العربية

بالمعدة الفلسطينية يترك تأثيرات واسعة على هذه الحالة، على هذه العملية ويتدخل يومياً بالشأن الفلسطيني وكان له دوراً في تعطيل هذه العملية، ولذا كانت حوارات القاهرة الأولى والثانية بهذا الاتجاه هذا ثانياً.

وثالثاً الحالة الدولية الموجودة التي تضغط باتجاه تمييز اتجاه عن اتجاه في الاتجاهات الفلسطينية، والحالة العربية بعواصم عديدة رئيسية تضغط باتجاه تمييز اتجاه على اتجاه وفقاً للرؤية والمصالح المحلية لعدد من العواصم العربية وليس وفقاً للمصالح العليا المشتركة لا الفلسطينية ولا العربية، هذا الذي يفسر ما نعيش وفي إطار ما نعيش.

والآن بعد عشرين شهراً جديدة من الحوارات في القاهرة ورام الله وغزة، توصلنا الى وثيقة رام الله (30 آذار/ مارس 2004)، وبإجماع فصائل م.ت.ف. ثم اقرار "البرنامج الوطني المشترك" حيث غاب ممثلو حماس/ الجهاد لاعتبارات أمنية، والحوار يدور الآن في غزة بحضور جميع الفصائل والتيارات وعدد من الشخصيات الوطنية على وثيقتي غزة ورام الله بأمل الوصول الى برنامج القواسم المشتركة، البرنامج الوطني المَوَحَّد والموحِّد الغائب الأكبر منذ اندلاع الانتفاضة على مساحة تفيض عن خمسين شهراً حتى يومنا، فالبرنامج الموحَّد هو المفتاح الرئيس للخروج من "مأزق عنق الزجاجة" في العلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية وفي توحيد وتصحيح مسار الانتفاضة المقاومة، وفي تقديم الموقف الفلسطيني الموحد في العلاقات الاقليمية العربية والدولية، والتأثير الفاعل والمتراكم داخل المجتمع الإسرائيلي.

مرة أخرى علينا أن نحكم على الحاضر بجذور الماضي وما هو قادم علينا، من يقدم الحلول في القادم علينا ويناضل في سبيلها وإعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية هو الذي سيفوز من جديد بميزان قوى يتشكل بالتراكم، والذي يتخلف عن هذه العملية تحت أي دعاوى إيديولوجية (شمولية، انفرادية، استئصالية)، سياسية أو شبكة علاقات مع محاور وعواصم عربية أقول سيتخلف مرة أخرى، ويكون بالخلف، وتجارب الأمس القريب الفلسطينية، العربية، الإسلامية، تؤشر على هذا وتكشفه. هذا منطق الحدث التاريخي الذي عشنا ونعيش شعباً وتيارات، وفي العالمين العربي والإسلامي. ولذا المستقبل أمامنا، أمام القوى الوطنية والديمقراطية الحداثوية لأنها هي التي تقدم حلول للمعضلات في صفوف الثورة والانتفاضة والمقاومة للأزمات التي نمر بها لصيغة العلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية، الفلسطينية ـ العربية، الفلسطينية ـ الدولية، وقضايا

الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، وداخل المجتمع الإسرائيلي، كما داخل المجتمع الفلسطيني.

القوى المتخلفة بالاتجاهين الوطني الشعبوي، والاستئصالي الذي يقوم على طمس الآخر، والقوى التي لا تقدم حلولاً توحيدية على القواسم المشتركة، وعصرية بأي من الاتجاهات لن تستطيع إيصال الأمور إلى بر السلام والأمان، بل بهذا التخلف تحاول أن تشد مجموع الحركة الوطنية نحوها إلى الخلف.

المسار الوطني وضرورات الحلول العملية الواقعية للمسألة والحقوق الوطنية، وعلى ضوء حركة موازين القوى الوطنية والإقليمية والدولية، تقدم تطورات جديدة تفتح الأفق أمام القوى الوطنية والديمقراطية المتقدمة على تباين وتعدد طيفها الإيديولوجي، لتقديم الحلول الجديدة لأزمات مجموع الحركة الوطنية، وهذا الذي لن يسمح للقوى المتخلفة والانقسامية الشمولية والاستئصالية، من جر الكل إلى الخلف بل يتواصل الصراع، والدليل على ذلك الحوارات الجارية على الجبهات الثلاثة بين الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين وجميع القوى المكونة لحساسيات المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر، وقد قطعت طريقاً بهذا الاتجاه واسع، والحوارات الجارية على الجبهة الثانية مع القوى والمكونات للحالة الوطنية ومؤسسات المجتمع الأهلي في الأراضي المحتلة عام 1967، حيث النضال من أجل دولة فلسطين المستقلة، والقوى المكونة للحساسيات في أقطار اللجوء والشتات، هذه العملية على جبهاتها الثلاث قطعنا معاً شوطاً بها، وسلسلة لا تنقطع على امتداد سنوات الانتفاضة التي مرت ولا زالت من أجل إعادة بناء مجموع الحالة الفلسطينية على قواعدها الجديدة القائمة على تياراتها الثلاثة، **بمقدار ما تستجيب لبرنامج قواسم مشتركة، مشروع سياسي وطني فلسطيني موحد، قيادة وطنية موحدة، إعادة بناء حكومة السلطة الفلسطينية لتكون عاكسة مرآة لهذا الائتلاف بين جميع هذه القوى بحكومة ائتلافية**، وبرنامج إصلاحات ديمقراطية شاملة لكل مؤسسات وأجهزة السلطة لتكون مفتوحة لكل أبناء الشعب وفي خدمته، بدلاً من الأجهزة والمؤسسات المحجوزة لفصيل دون غيره على قاعدة الحزب الواحد وفي خدمة السلطة، وعلينا أن نفيد من كوارث تجارب الحكومات الانفرادية والفردية، ودروس تجارب الحكومات الائتلافية بما فيه داخل "إسرائيل" وفي أوروبا والعالم وبعض البلدان العربية. فالمستقبل أمامنا، فمن يقدم حلول للحاضر والمستقبل هو الذي سيكون في المقدمة في قادم الأيام علينا، وإلا فطريق

السلطة الراهن طريق التآكل والمصائب، وطريق الحركات الإيديولوجية الاستئصالية مزدحم بالكوارث على مساحة القوس من أفغانستان إلى المغرب، فلنتعلم جميعاً من كوارث تجارب العمود الفقري، الحزب الواحد، الحزب القائد، حزب الحاكم. ومن تجارب كوارث حركات، أحزاب، وأنظمة أيديولوجيا الاستئصال.

من جديد هذا هو درس مسار ومصير تاريخ قيادات وتيارات الحركة الوطنية الفلسطينية، وفي كل بلد من البلدان العربية والإسلامية. مع إدراكنا أن التيار الوطني الديمقراطي الفلسطيني ومن موقع النقد والنقد الذاتي، يبقى مناطاً به أن يشكل الرافعة الأساسية للحركة الوطنية الفلسطينية نحو برنامج القواسم المشتركة السياسية التوحيدية، ونحو خط ومنهج راشد وموحَّد في تصويب مسار الانتفاضة والمقاومة، ولا يجب هنا القول بأن هذه الرافعة معطوبة لغياب وحدة القوى الديمقراطية والتقدمية على أهمية وراهنية ذلك، فهذه عملية كبرى محكومة بتفاوت النضج الفكري والسياسي العملي ـ الواقعي نحو برنامج الائتلاف والوحدة، في التيار الوطني الديمقراطي العريض.

إن الدور التوحيدي يمثل عملية تاريخية في صف كل تيار من التيارات، وتخضع أيضاً "لبارومتر" التقدم أو التراجع في مجموع الحركة الوطنية الفلسطينية، كذلك في الحال العربية والدولية، في هذا السياق، ربما اطلع العديد على الوثيقة الموقعة من 400 كادراً من كوادر فتح وما تقوله، وتقول أن فتح "فتوح" هناك فتح المدن وفتح الريف وفتح المخيمات وفتح الأحياء وداخل وخارج... هذا يعني أن الظاهرة موجودة سافرة على السطح داخل صفوف فتح... داخل صفوف الاتجاه الوطني كله، وموجود أيضاً آلاف الإطارات والكوادر التي كانت في ذلك الاتجاه خارجة الآن من حيث الانتظام، ذات الشيء ذلك موجود في التيار الديمقراطي اليساري والتقدمي، هذا التيار لا زال يحصد بمجموعه نسبة عالية من الرأي العام الفلسطيني ومرة أخرى هو واحد من التيارات الرئيسية الثلاثة حتى بكل الاستطلاعات التي تجري، وذات الظواهر موجودة في العلاقات بين فصائل وإطارات الاتجاه السياسي الإسلامي، كذلك علينا أن نلاحظ بالاستطلاعات أن نسبة تزيد على 35٪ من الرأي المستطلع لا رأي لها لأنها حتى الآن في الحالة الانتقالية، منها من كان بالحالة الوطنية العامة ومنها من كان بصفوف القوى الديمقراطية والتقدم، ومنها من كان بصفوف الاتجاه السياسي الديني، وبالتالي الذين كانوا ولا يعملون بانتظام هم احتياطي بيد الاتجاه الوطني العام، بيد الاتجاه الديمقراطي

اليساري والتقدمي العصري، وأيضاً أصحاب التيار الديني السياسي الإسلامي كثيرين خارجه.

لذلك ومن جديد: هذه العملية عملية تاريخية تشمل كل التيارات بالحركة الفلسطينية، كما هي الحال في الحركة الأردنية، ومثال آخر الحركة في سوريا، مصر، لبنان، العراق، اليمن وبلدان المشرق العربي الأخرى، بلدان المغرب العربي، هذه نتاج تفاعلات من التطور في العالم الثالث لا زالت دون النضج المتبادل المتوازي من الفرق الوطنية ذات الاتجاه الواحد، الفرق الديمقراطية اليسارية والتقدمية ذات الاتجاه الواحد أو الفرق السياسية الدينية، أيضاً عندنا حماس والجهاد، ولنأخذ أي بلد عربي هناك أكثر من حزب سياسي ديني (المغرب، الجزائر، مصر، السودان، لبنان، العراق، أقطار الجزيرة العربية وبلدان الخليج تحت عناوين أخرى.. الخ)، وفي العالم الإسلامي في كل بلد عشرات الأحزاب والتيارات الإسلامية، وكل حزب يقول "أنا الإسلام الحقيقي" وأنتج هذا حروب واقتتال بين الأحزاب وفي صف تياراتها، هذه ناجمة عن درجة التطور المتفاوت، والتدخلات الإقليمية والدولية، وادعاء كل تيار أو حزب أنه يملك "الحقيقة المطلقة"، وأنه وحده حزب "رباني" وما يترتب على هذا من حروب أهلية داخلية، والوقائع على هذا أمام شعوبنا في الوطن العربي والعالم الإسلامي.

في بلداننا ناجمة أيضاً عن درجة التدخل الواسع للعواصم العربية العديدة، والتدخلات الاقليمية والدولية في الأوضاع الفلسطينية الداخلية، في أوضاع فتح الداخلية، وتدخلت في أوضاع التيار اليساري الديمقراطي والتقدمي الداخلية "تخريباً" وليس "توحيداً"، وكذلك الحال تتدخل بالاتجاه السياسي الديني، وبالتالي مجموع العملية مخاض، هذا المخاض يتوحد بالائتلاف وليس شرطاً أن يتوحد بالحزب، ولكن الذي يقدم الحلول هو الذي سيشكل من جديد "بارومتر" شاطئ النجاة للجميع، وأجزم لن يستطيع أن يقدم الحلول من جديد إلا الاتجاه الوطني الديمقراطي الذي يؤمن بالوحدة الوطنية ودمقرطة العلاقات الفلسطينية ـ الفلسطينية على أساس القواسم المشتركة، بالتعددية بين الرأي والرأي الآخر، هذه وقائع التجربة التاريخية منذ النكبة الوطنية والقومية الكبرى عام 1948 حتى يوم الناس هذا.

لذلك من جديد هذه القوى المستقبل أمامها، وكل الذين يعملون الآن وينشطون خارج الأطر المنظمة هم الاحتياطي الاستراتيجي لهذه القوى أيضاً، لأن هذا موقعهم

بصف العملية الوطنية، بصف الدمقرطة والديمقراطية، بصف الحلول المستنيرة، الحداثوية، العصرية، بصف الحلول التي تخرج قضيتنا الفلسطينية من "المأزق القاتل" الذي تراوح فيه، لأنها تراوح في النفق الذي انتهت له أوسلو وتداعياتها منذ ذلك الوقت حتى الآن. المخرج هو بالبرنامج الوطني العريض على أساس القواسم المشتركة، وبدونه لا مخرج من المأزق الذي يجرجر نفسه منذ اتفاق أوسلو 1993 حتى يومنا بسلسلة من التداعيات في كامب ديفيد 2 وطابا، التراجعات والتنازلات بوثائق الحلول الجزئية والمجزوءة على يد أهل السلطة الفلسطينية حتى قبل الوصول إلى "المفاوضات الشاملة"، مثل وثيقة يعلون ـ نسيبة ووثيقة البحر الميت ـ جنيف بالتنازلات المسبقة عن "حق عودة اللاجئين، عن حدود 4 يونيو/ حزيران 1967، ضم المستوطنات الكبرى في الضفة لدولة إسرائيل"، وكل هذا جرى ويجري من وراء ظهر الشعب والانتفاضة والمقاومة، بدلاً من النزول عند البرنامج السياسي الموحد المستند إلى قرارات الشرعية الدولية ومعادلة السلام الشامل المتوازن.

(4)

ما يعطل الوحدة قضايا برنامجية وليست إيديولوجية

إن المدخل لأية عملية توحيدية فلسطينية يجب أن يبنى على حقيقة أن الحال الفلسطينية لا ينطبق حالها على حال ما بعد الاستقلال "سلطة ومعارضة". الكل ينخرط في إطار السياق العريض لحركة التحرر الوطني، وضد التناقض الرئيسي الجامع الجميع، تجاه كل الشعب بكل حساسياته، أي ضد الاحتلال والاستعمار الاستيطاني للأراضي الفلسطينية المحتلة هذا أولاً. ولذلك الاستحواذ على السلطة من قبل الأخوة في قيادة فتح سياسة انقسامية خاطئة، إنها عملية مدروسة ومرسومة على يد العديد من العواصم العربية والعواصم الخارجية الأجنبية في ظل الاختلالات العربية ـ العربية بعد كامب ديفيد وحرب الخليج الأولى والثانية، والدولية ـ الدولية بعد تفكك الاتحاد السوفيتي وبروز القطبية الأحادية وإيديولوجيا وبرنامج العولمة الأمريكية، وأخيراً لا آخراً حرب احتلال العراق وحل الدولة العراقية.

الوضع الفلسطيني يتطلب التصحيح، وإلا كوارث الحزب الواحد قادمة، ومن لا

يرى كارثة العراق؟!، فساد أجهزة السلطة الفلسطينية والانقسامات في حزبها، ومن لا يرى مصاب بالعمى السياسي، والنتائج ستكون انهيارات وتراجعات كبيرة في مصائر الوطن والشعب، والدليل على ذلك الحوارات التي جرت مع أبو عمار، مع أبو مازن، مع أحمد قريع، مع قادة فتح والسلطة أجمعين، حوارات القاهرة وقبلها وبعدها حوارات غزة ورام الله، الدليل أن الكثير من الأخوة في فتح يلمسون باليد أن الاستحواذ على السلطة لا يشكل حلاً ولن يشكل حلاً، وعلى سبيل المثال كانت كل السلطة في العراق بيد صدام حسين ومجموعة صدام حسين، وانتهى الوضع إلى ما انتهى عليه، والأمثلة الأخرى حولنا شاخصة، نافرة، كارثية أمام أعين الجميع.

تراجعت وتأخرت القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية كثيراً، بفعل أحجام السلطة الفلسطينية وسياسة الهيمنة الفئوية عن التقدم خطوة إلى أمام باتجاه برنامج القواسم المشتركة. يجب ألا نقع بهكذا محظور فترة طويلة من الزمن، فقد طال هذا الوضع المعلق منذ العام 1993 وحتى الآن.

أيضاً إذا أخذنا الحالة الفلسطينية ـ العربية وأوسع قليلاً، فإن التشيع بالفرق المتعددة ليس محكوماً بالأيديولوجيا بل محكوم بالرؤية البرنامجية السياسية ليس بالإيديولوجيا، فبالأيديولوجيا مثلاً بأفغانستان نشأ (15) حزباً إسلامياً، وكل حزب يقول أنا الحقيقة المطلقة والكاملة، وما أن انتهوا مع إشكاليتهم مع حكومة محمد داوود خان إلى حكومة نجيب الله حتى دب الصراع الدامي بين هذه الأحزاب بخسائر أعظم مما وقع بالصراع مع حكومات داوود خان ـ نجيب الله وبين هذه الأحزاب، مما دعا باكستان وامريكا والسعودية أن يعملوا من أجل إزاحة الـ 15 حزباً بعد دعمها من 73 ـ 1992 للوصول الى السلطة، ومجيء حزب واحد وقائد واحد وهو طالبان 92 ـ 1996 بالوصول الى السلطة (تصريحات سعود الفيصل وزير خارجية السعودية/ نيويورك/ جريدة الحياة اللبنانية/ 28 نيسان/ أبريل 2004)، ثم انتهت هذه التجربة إلى ما انتهت إليه كما نعلم جميعاً.

الدرس الكبير والأساسي من هذا يشي بأن هذه المسألة توضح أن المشكلة ليست مشكلة إيديولوجيا، الأيديولوجيا إذا لم تتطور في مجرى العمل تتحول إلى حالة من الديماغوجيا المضلّلة، أو تتحول إلى حالة من الجمود (الدوغما) ـ الجمود القاتل ـ وهذا

ما حصل في عديد من بلدان العالم محكوماً بأيديولوجيات شمولية (توتاليتارية واستئصالية).

المشكلة عندنا بالحركة الفلسطينية ليس الإيديولوجيا والانتماء إلى إيديولوجيا واحدة أو موحدة، المشكلة برنامجية، ماذا تشتق من برامج في كل مرحلة من المراحل، من حلول عندما تصل القضية الوطنية إلى مفترق طرق؟ بأي اتجاه يجب أن تذهب العملية الوطنية؟ هذه هي المشكلة في صف الائتلافات والتحالفات بما فيه في صف القوى الديمقراطية، وعليها وقع تباينات برنامجية حاسمة.

نحن في الجبهة الديمقراطية قدمنا في صيف 1973 البرنامج الوطني المرحلي الجديد لإعادة بناء كل العملية الوطنية وكل التحالفات على قاعدتها، وأخذ منا هذا عاماً كاملاً من النضال والصراع الفكري، السياسي، والجماهيري في صف الشعب وقواعد فصائل المقاومة ومنظمة التحرير، إلى أن أقر البرنامج السياسي الجديد الذي يحدد حلولاً سياسية على أساس دولة فلسطين عاصمتها القدس بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967، وحل مشكلة الشعب اللاجئ وفقاً للقرار الأممي 194 مقابل السلام الشامل المتوازن، هذا كان في 1974 وبعده، وبعد أن صادقت كل الفصائل الفلسطينية على ذلك بالإجماع وبلا استثناء تشكلت جبهة الرفض الفلسطينية بمساندة حكومة بغداد ضد البرنامج المرحلي بها أربعة فصائل تقدم نفسها أنها ديمقراطية تقدمية وتقدم نفسها بأنها من عالم اليسار.

وكذلك تكرر هذا عام 1983، عندما وقع الانشقاق الكبير في فتح، والاستقطابات والمحاور المدمرة لوحدة منظمة التحرير الائتلافية، في اقتتال فلسطيني ـ فلسطيني. نحن في الجبهة الديمقراطية رفضنا ذلك، رفضنا الاستقطابات ورفضنا أن نكون بهذا الفريق أو ذاك، ودعونا إلى إعادة بناء الوحدة الوطنية، وعلى هذه القاعدة رفضنا أن نذهب بعملية محورية مع الأخوة في فتح دون غيرهم، ورفضنا أن ننضم لجبهة الإنقاذ التي تشكلت من الأخوة في فتح الانتفاضة، الصاعقة والقيادة العامة، الجبهة الشعبية، جبهة النضال وجبهة التحرير الفلسطينية، وكان إصرارنا الثابت بإعادة بناء الوحدة الوطنية ودخلنا بحوار مع الأخوة في فتح اللجنة المركزية، وفي ذلك الوقت نجحنا معاً بتشكيل التحالف الديمقراطي بإدارة الحوار، عليه الحوار أنجز اتفاق الجزائر ـ اليمن في ذلك الوقت، برغم إنجازه فيما بيننا ـ حيث كان التحالف من الجبهة الديمقراطية والجبهة

الشعبية والحزب الشيوعي، وجبهة التحرير الفلسطينية، لم يصمد التحالف الديمقراطي برغم إنجاز هذه الوثيقة المشتركة، الأخوة في الجبهة الشعبية والأخوة في جبهة التحرير الفلسطينية ذهبوا إلى جبهة الإنقاذ، نحن واصلنا إصرارنا على إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية إلى أن ربحنا هذا بمواصلة الجبهة مع الأخوة في فتح المركزية بالمجلس الوطني الفلسطيني في الجزائر في نيسان/ إبريل 1987 بعد (5) سنوات عجاف مرت على شعبنا والوطن وعلينا جميعاً، وهذا تكرر أيضاً بمشاهد أخرى عامي 1990 و1993 وأشكال متعددة خلال هذه العشرية الأخيرة.

المسألة برنامجية وليست إيديولوجية، والإيديولوجيا لا تساوي شيئاً إذا لم تدب فيها حرارة التطور والتطوير، تصل إلى الانغلاق فالانهيار، لمن كانت فلتكن أيديولوجيا دينية، أيديولوجيا اجتماعية سياسية، أيديولوجيا يسارية، أيديولوجيا يمينية.

ندعو لفحص هذه التجارب واستخلاص دروسها، وفي هذا الميدان علينا أن نحل المسألة البرنامجية بأي برنامج نسير، وبأي فعل نفعل؟ نحن في الجبهة دعاة بناء العملية التوحيدية الوطنية بين الجميع على القواسم المشتركة، بينما توجد قوى تنتسب إلى عالم اليسار واليمين والوسط تصر على البقاء في خارج إطار العملية التوحيدية وعلى أن تبقى في محاور انقسامية فئوية لا توصل إلى وحدة القواسم المشتركة، وعليه نعمل مع الجميع لتجاوز المتاريس الخاصة، والتقدم معاً إلى أمام في بناء الائتلاف الوطني العريض، وتبدَّى ذلك في حوار القاهرة الأخير بكانون الثاني/ يناير 2004، قلنا في الجبهة الديمقراطية على مائدة الحوار، ثم قلنا علناً أيضاً بلغة واضحة جداً نحن نرفض التمحور داخل الحركة الفلسطينية مع أي محور ضد محور، نحن توحيديون نريد وحدة الجميع على برنامج موحد على قواسم مشتركة، هذه مسألة كما نعلم جميعاً لا تحل فقط بلغة الحوار والمنطق، هذه المسألة تحتاج حلاً بمقدار ما تنضج كل من هذه الفصائل في مجرى العمل نحو برنامج يتقارب ثم يلتقي على القواسم المشتركة فيولد العامل الرئيسي بالوحدة والتوحيد الائتلافية الوطنية العريضة، والائتلافية التوحيدية في صف "قبائل فتح" كما يقولون عن أنفسهم في تصريحات وبيانات علنية، في صف القوى الديمقراطية والتقدمية، وفي صف القوى السياسية الدينية.

نسأل نفس السؤال المطروح علينا نحن القوى الوطنية الديمقراطية، لننظر الأخوة في حماس والجهاد يحملون ذات الأيديولوجيا، ومع ذلك يوجد حماس ويوجد جهاد

على سبيل المثال، وبالتالي في أفغانستان 15 حزباً، بالباكستان حوالي 32 حزباً إسلامياً، بالجزائر ثلاثة أحزاب إسلامية علنية، وأحزاب سرية تكفيرية تحمل السلاح ضد الدولة والمجتمع المدني، في مصر أكثر من حزب إسلامي شبه علني، وعشرات أحزاب سرية تكفيرية للمجتمع والدولة وحملت السلاح ضدهما... الخ، كل حزب يقول "أنا الحقيقة المطلقة، الكاملة"، بالسودان كانوا حزباً واحداً "الترابي والبشير" ثم انقسموا على أنفسهم. المسائل برنامجية وبمقدار ما نتقارب برنامجياً بمقدار ما نتوحد وطنياً بائتلاف عريض أو القوى الديمقراطية تتوحد أو القوى السياسية الدينية تتوحد وهكذا...

إن أفكار التيار السياسي الديني تذكِّر الجميع وتذكِّر كل عربنا والعالم بما كان عليه صراع الاتجاهات الإيديولوجية، الحوارات والنقاشات في صفنا الفلسطيني في الفترة الواقعة في الستينات وبداية السبعينات (فتح، ديمقراطية، شعبية، قيادة عامة، صاعقة، جبهة تحرير عربية، حزب شعب، جبهة النضال، جبهة التحرير الفلسطينية...) ولم تحسم هذه المسألة برنامجياً ببرنامج موحد، برنامج النقاط العشر، البرنامج الوطني المرحلي إلا عام 1974. وبالتالي الأفكار الذي يقدمها هؤلاء الأخوة ترجع بالحركة الفلسطينية إلى ما قبل 1973، تذكرنا بتلك الأفكار التي خضنا جميعاً عليها نضالات عديدة سنوات مديدة، إلى أن بلورنا برنامجاً وطنياً موحداً، حديثاً، عملياً وملموساً، عصرياً توحيدياً، يفتح أبواب جنة تحشيد المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته وأماكن تواجده وتحشيد كل الحالة العربية، كل الدول العربية، كل الدول والشعوب المحبة لتقرير المصير والحرية والسلام في الخارطة العالمية، وأصبحت فلسطين منذ عام 1974 عضواً بكل المؤسسات الدولية، فالمجتمع الدولي، الأمم المتحدة، المؤسسات العربية، وكذلك بنينا معاً الصيغة المؤسسية الأولية الفلسطينية.

الآن الأخوة في حركتي حماس والجهاد اعلنوا ويعلنون بأنهم مستعدون بقبول دولة فلسطينية بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967، مقابل هدنة 10 ـ 20 سنة، أقول فوراً هذه خطوة إلى الأمام وبالاتجاه الصحيح، باتجاه المساهمة الوطنية بالحوارات الجارية نحو برنامج مشترك لهذه المرحلة، لكن أضيف يجب استكمال هذا، إذا لم يستكمل يبقى عندئذ شعار معلق في الهواء، والدليل على ذلك الهدنة مقابل دولة بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 من يفعلها وكيف ومع مَنْ، وبين مَنْ ومَنْ؟ هذا يتطلب بالضرورة إعادة صياغة الموقف على قاعدة الائتلاف الوطني، برنامج القواسم المشتركة، قيادة

وطنية موحدة، حكومة اتحاد وطني، أي على قاعدة ما تدعو له الجبهة الديمقراطية وقوى عديدة، والحوارات الشاملة في رام الله وغزة والقاهرة وفي مخيمات أقطار الجوار العربية، وأنتجت برنامج غزة الوطني الموحد (آب/ أغسطس 2002) والبرنامج الوطني الموحد (رام الله/ 30 آذار/ مارس 2004).

وعليه مرة أخرى وحتى يكون الائتلاف الوطني شاملاً، فإن هذا يتوقف على مراجعة السلطة لسياستها الانفرادية، وعلى مدى الاستكمال عند الأخوة بحماس والجهاد بشأن البرنامج الوطني الموحد، لأن هذه العملية لا يمكن أن تولد إلا في ظل ائتلاف وطني عريض لا يعيد إنتاج منظمة التحرير الموحَّدة فقط، بل يعيد على يد حوار الجميع صياغة العلاقات الوطنية ـ الوطنية الفلسطينية في إطار الائتلاف الوحدوي العريض الجامع لكل القوى المكونة للشعب الفلسطيني، ومؤسسات المجتمع الأهلي حتى ننهض من جديد بدمقرطة مؤسسات م.ت.ف. الموحَّدة المعترف بها عربياً ودولياً وهي المكسب الأعظم للشعب الفلسطيني على امتداد الخمسين عاماً الأخيرة من النكبة، حتى الآن، وهذا الذي يمكننا من إعادة دمقرطة مؤسسات السلطة الفلسطينية والانتقال بها من حالات مبعثرة مصابة بمرض التفرد والانفراد والفردية والهيمنة الفئوية الضيقة، إلى حالة مؤسسية أي مؤسسات قائمة على الائتلاف العريض مفتوحة في تركيبها لكل أبناء الشعب على قاعدة معايير وطنية ومهنية وأخلاقية موحدة، وتحت سقف البرنامج الوطني الموحد وبرنامج الإصلاح الديمقراطي الشامل.

إنه زمن مخاض الولادة الخامسة، تحت سقف رايات الانتفاضة والمقاومة "الحرية والاستقلال، الخلاص من الاستيطان والاحتلال"، لندفع في الزمن المنظور نحو ولادة برنامج الوحدة الوطنية، برنامج بناء القيادة الوطنية الموحدة، الإصلاح الديمقراطي الشامل وبناء نظام سياسي برلماني ديمقراطي جديد للسلطة الفلسطينية في الأرض المحتلة، وولادة خامسة جديدة، لمنظمة التحرير الائتلافية لكل الشعب في الوطن وأقطار اللجوء والشتات، أعمدة تجاوز أزمة الحركة الوطنية الفلسطينية بكل تياراتها، وتقريب ساعة النصر.

الفصل الخامس

الاستعصاء... غياب المشروع الوطني الموحَّد

(مطر المشاريع السياسية)

(1)

الانتفاضة... المشهد الإسرائيلي

"لقد أخطأت في أوسلو"(1)

"لن أوقع اليوم من جديد على اتفاق أوسلو، لم أكن أمنح الفلسطينيين حكماً ذاتياً، وإنما دولة مباشرة، ولكنني أخطأت"

"باراك أخطأ في إدارة المفاوضات في كامب ديفيد (تموز/ يوليو 2000)، أخطأ في إدارة الأمور، طلب إنهاء النزاع فطرح الفلسطينيون موضوع اللاجئين مما أدى إلى وقف كل شيء.

باراك التقى عرفات لنصف ساعة فقط خلال الخمسة عشر يوماً من مفاوضات كامب ديفيد".

شيمون بيرس زعيم حزب العمل

"أخطأنا في مفاوضات أوسلو، كان يجب أن نبدأ بإعطاء الاستقلال فوراً للفلسطينيين من دون حدود مرسومة، لو كان الفلسطينيون مستقلين آنئذٍ لكان كل شيء مختلفاً"(2)

شيمون بيرس وزير خارجية حكومة شارون الأولى

(1) "معاريف" عن "ليبراسيون الفرنسية"، 7 تموز/ يوليو 2002.
(2) "الموندو"الإسبانية، مدريد، 20 شباط/ فبراير 2002.
"الحياة"اللندنية، عن "الموندو": مدريد/ أ ف ب، 21 شباط/ فبراير 2002.

"بن غوريون قرر إخلاء سيناء في 1956، رغم أنه أعلن في الكنيست عن قيام مملكة إسرائيل الثالثة"(3)

هآرتس

"المستوطنات التي أقيمت داخل قطاع غزة هي خطأ تاريخي، فهي ليست في خريطة مصالح دولة إسرائيل، قطاع غزة ليس أرض آبائنا وأجدادنا"

"الآباء المؤسسين لاتفاق غزة ـ أريحا أولاً، ارتكبوا خطأ حين سمحوا للمستوطنات الإسرائيلية بالبقاء في قطاع غزة"(4)

شاؤول موفاز وزير الحرب الإسرائيلي

"اليمين يهاجم شارون مثلما هاجم من كان قبله بأنه يبدد النصر الإسرائيلي القريب والحاسم على الفلسطينيين، وأنه يلقي لهم بطوق النجاة".

"بينما علينا أن نعتبر ذلك الطوق نجاة للدولة من نفسها، ولا سبيل إلا إنهاء الاحتلال"(5)

هآرتس

ممارسات العربدة التي يقوم بها الجنود الإسرائيليون في المناطق ما هي إلا تعبير عن الفوضى التي تسبب بها الاحتلال هناك، وسرعان ما تنتقل إلى إسرائيل مثل وباء لا يمكن منعه"(6)

جدعون ليفي

"أخطأ السياسيون الذين قرروا إقامة المستوطنات في قطاع غزة، ومع

(3) "هآرتس"، 25 أيار/ مايو 2004.

(4) "معاريف": موفاز مع أعضاء حزب الليكود في إيلات، 10 أيار/ مايو 2004.

(5) "هآرتس"، 22 شباط/ فبراير 2004.

(6) "هآرتس"، جدعون ليفي ـ مختص بالدفاع عن حقوق الإنسان، 22 شباط/ فبراير 2004.

ذلك نعارض خطة الفصل الأحادي الجانب، لأن هزيمة الفلسطينيين قريبة، ولذا من السخافة منحهم إنجازاً الآن بالذات"(7)

موشيه آرنس

وزير حرب حكومة الليكود بزعامة شامير

خطة شارون للإخلاء الأحادي الجانب لمستوطنات غزة وبعض الضفة قنبلة فكرية"، " اعتراف على لسان رئيس الليكود شارون المسؤول عن المشروع الاستيطاني الأكبر في المناطق المدارة، بفشل الطريق الذي سار عليه وعدم جدواه السياسي والأمني"(8).

أمنون روبنشتاين

عضو كنيست، وزير سابق في حكومة باراك

عن حركة ميرتس

"لا يمكن إدامة الاحتلال إلى الأبد"

"لا يمكن احتلال شعب آخر إلى الأبد"

"تعلمت من تجاربي أن ليس بالحراب وحدها يحسم هذا النزاع المرير في هذه البلاد"(9)

أريئيل شارون

رئيس وزراء حكومة اليمين واليمين المتطرف

* * *

مشهد الانقسام في المجتمع الإسرائيلي، في الخارطة السياسية والحزبية، في المؤسسة العسكرية، في الحياة الفكرية والثقافية والإعلامية، برج بابل وتعدد الألسنة... كل هذا

(7) "يديعوت"، مقال آرنس، 17 شباط/ فبراير 2004.

(8) "هآرتس"، 9 شباط/ فبراير 2004.

(9) "يديعوت"/ وثيقة: "خطاب شارون في الكنيست (البرلمان)/ جلسة التصويت على خطة فك الارتباط من غزة وشمال الضفة/ 26 تشرين أول/ أكتوبر 2004.

لم يأتِ من فراغ، لم يدب على الأرض فجأة، إنه نتاج رحلة الصراع المرير، الدامي، الطويل، على محاوره الفلسطينية والعربية ـ الإسرائيلية، الدولية ـ الدولية، وداخل المجتمع الإسرائيلي.

"فلسطين كانت في الماضي، والجزء الآخر تم إلحاقه بالدول العربية"، "الشعب الفلسطيني كان في الماضي، الآن يوجد لاجئين في الدول العربية وعليها استيعابهم ودمجهم فيها"، هذه كانت سياسة حكومات "إسرائيل" حتى عهد قريب، وهكذا أعلنت غولدا مائير رئيسة وزراء حزب العمل الصهيوني من على منبر الكنيست (البرلمان) عام 1974 رداً على البرنامج الوطني المرحلي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني لمنظمة التحرير (القاهرة، حزيران/ يونيو 1974).

الحكومات الإسرائيلية التوسعية، العمالية والليكودية، اليسارية واليمينية الصهيونية رقصت طويلاً على "نتائج وحلول النكبة الوطنية والقومية الكبرى عام 1948"، ونامت طويلاً على "خدر اجتياحات عدوان حزيران/ يونيو 1967"، وعليه أعلنت اللاءآت الأربعة الشهيرة: "لا عودة لحدود 4 حزيران/ يونيو، لا لتقسيم القدس/ القدس عاصمة أبدية موحدة لدولة إسرائيل[10]، لا لتفكيك المستوطنات الأمنية والسياسية والإيديولوجية في القدس والضفة وقطاع غزة فهذه أرض إسرائيل، لا عودة للاجئين".

مياه كثيرة جرت في مسار الصراع، اللاجئين في مواجهة مشاريع اللجوء والتوطين، التململات والتشكيلات الفدائية في قطاع غزة 1954، المقاومة والجبهة الوطنية المتحدة ضد احتلال غزة 1956... فك وحدة مصر وسوريا 1961، تشكيل العديد من فصائل المقاومة بحثاً عن الدور الوطني الخاص لشعب فلسطين، ولادة منظمة التحرير الائتلافية 1964، النهوض العاصف للثورة وفصائل المقاومة رداً على

(10) معلومات عن القدس العربية المحتلة: القدس القديمة كم^2 واحد، القدس تحت الإدارة الأردنية 6 كم2، والقدس الكبرى (بدون غلاف القدس) بعمليات الضم من أراضي الضفة الفلسطينية المحتلة = 108 كم^2، اسحق رابين رئيس وزراء إسرائيل بعد اتفاق أوسلو ضم للقدس من أراضي الضفة 15كم^2 عام 1993.
مساحة القدس الغربية عام 1967 = 38كم^2. كتاب القدس صادر عن الجامعة العبرية + كتاب رؤوف مسعد "في انتظار المخلص/ رحلة إلى الأرض المحرمة"، ص65، مكتبة مدبولي/ عام 2000 القاهرة.

وبديلاً عن هزيمة حزيران/ يونيو 1967، حرب الاستنزاف على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية، وتطعيم بناء الجيش المصري الجديد بالنيران على طريق حرب "تصفية آثار العدوان"، إعادة بناء الجيوش العربية وفي المقدمة على الجبهات الأمامية في أقطار الطوق العربية، حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973 الزلزال الكبير، تحطيم خط بارليف وعبور قناة السويس ووصول القوات السورية إلى شواطئ طبريا، تدفق القوات العربية إلى جبهات القتال، عناق السلاح والنفط... إنه مسار نهضة الشعوب العربية... "بالروح بالدم حنكمل المشوار"، تشقق تحالف جبهات حرب أكتوبر، تداعيات وتراجعات اتفاقات فك الاشتباك عن الجبهتين المصرية والسورية 1974، الثورة والمقاومة لا تتوقف، حروب التطويق والإبادة، الانقسامات والانقلابات السياسية في الصف الفلسطيني ومنظمة التحرير، إعادة بناء الوحدة الوطنية... الانتفاضة الكبرى، الصراع مفتوح[11]...

الانتفاضة الكبرى (1987 ـ 1993)، نهوض ثلاثة أجيال في مواجهة الاستيطان والاحتلال، "بسلاح الحجارة والصدور العارية"، وتحت رايات الحرية والاستقلال والعودة.

بالانتفاضة تم إعادة بناء وحدة الشعب في الوطن المحتل والشتات، في الداخل والخارج، على قاعدة البرنامج الوطني المرحلي الموحد، حق تقرير المصير للشعب **بخصوصياته الثلاث**:

* في داخل الخط الأخضر للشعب الفلسطيني حقه بتقرير المصير تحت سقف نضاله في وقف مصادرة الأرض وفي المساواة في المواطنة دون تمييز عنصري وديني ومذهبي بين سكان البلاد، عرباً فلسطينيين ويهوداً إسرائيليين.
* وفي داخل الأرض المحتلة عام 1967 حق الخلاص والحرية من الاستيطان والاحتلال، وبناء دولة الاستقلال، دولة فلسطين المستقلة بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 عاصمتها القدس العربية المحتلة.
* في مواقع اللجوء والشتات حق العودة عملاً بحق تقرير المصير والقرار الأممي 194.

ثانياً: انهيار أكذوبة "الاحتلال الحضاري" التي بشّر بها وزير حرب 1967 موشيه

(11) راجع الفصل الثالث والرابع.

ديان، فالاحتلال احتلال للأرض والشعب الفلسطيني، استعمار واستغلال، ونهب الأرض بالاستيطان والتوسع الصهيوني.

ثالثاً: التداعيات الدولية والإقليمية على المستوى العالمي وفي الشرق الأوسط بحثاً عن "حلول سياسية في إطار القرارات الدولية" المعطّلة على يد إسرائيل والاحتلال التوسعي والانحياز الأمريكي.

ازدواجية المقاييس لم تعد مقبولة على الضمير العالمي، فإسرائيل قامت بقرار دولي من الأمم المتحدة، حيث ميزان القوى عام 1948 في صالح الدول الاستعمارية، وإسرائيل ذاتها تعطّل وتتجاهل القرارات الدولية بحق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير والدولة والعودة وحق عودة جميع الأراضي العربية المحتلة بعدوان حرب حزيران/ يونيو 1967، وميزان القوى الدولي في مؤسسات الأمم المتحدة الثلاث "الجمعية العامة، مجلس الأمن، محكمة العدل الدولية" تم تصحيحه بتصفية الاستعمار القديم وتحرر شعوب آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية.

رابعاً: انتفاضة الأرض المحتلة، صمود الثورة والمقاومة منظمة التحرير الائتلافية في مواجهة حروب التطويق والإبادة على مساحة عشريات السنين، أخذت تشق الطريق لسلسلة من التداعيات داخل المجتمع الإسرائيلي، وبالتراكم أدت إلى خلق تيارات وقوى إسرائيلية تدعو للخلاص من الاحتلال، ووقف زحف الاستيطان، والبحث عن السلام مع الشعب الفلسطيني وممثليه منظمة التحرير وفصائل المقاومة والقوى والتيارات الناهضة في الانتفاضة ممثلة بالقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وبرنامجها تحت راية الحرية والاستقلال[12].

خامساً: حرب الخليج الثانية، وتشكيل الائتلاف الدولي ـ العربي بزعامة الولايات المتحدة، وانتهاء الحرب العالمية الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، قاد التوافق قبل بدء الحرب على عقد "مؤتمر دولي ـ إقليمي للسلام، وحل قضايا الصراع العربي والفلسطيني ـ الإسرائيلي"، برئاسة واشنطن وموسكو، وعضوية الأردن وسوريا ولبنان وإسرائيل والفلسطينيين. وعليه طرح الرئيس

(12) نايف حواتمه "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، الفصل الخامس، الانتفاضة المغدورة، ص147 ـ 183، القيادة الموحدة تشكلت من (فتح، ديمقراطية، شعبية، حزب شيوعي). "خطة شامير وقد أقرتها الحكومة الإسرائيلية 1 أيار/ مايو 1989" ـ نفس المصدر ص297 ـ 299.

الأمريكي بوش الأب "مبادرته لعقد مؤتمر السلام" بعد أسبوع واحد فقط من انتهاء حرب الخليج، وتحديداً في 7 آذار/ مارس 1991[13].

تداعيات، تفاعلات الانتفاضة داخل المجتمع الإسرائيلي تواصلت، تراكمت، ضاغطة باتجاه فتح أفق سياسي لحل قضايا الصراع الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي، واصطدمت بسياسة حكومة الليكود اليمينية التفاوضية القائمة على مراوحة مفاوضات واشنطن بحلقة مفرغة، ومطمطة المفاوضات لعشر سنوات، مع تكثيف وتسريع وتيرة زحف غول الاستيطان في الأرض المحتلة، وهذا ما دفع الفريق الفلسطيني برئاسة د. حيدر عبد الشافي (تشكل من الضفة والقطاع فقط بموجب شروط شامير) إلى الدعوة لوقف مفاوضات واشنطن إلى أن "يتوقف الاستيطان". وكل هذا أدى إلى سقوط حكومة الليكود بزعامة شامير، وفوز حزب العمل بزعامة الجنرال اسحق رابين 1992، ومن هنا تطورت التفاعلات داخل المجتمع الإسرائيلي وتحت ضغط الانتفاضة من جانب، ووعد رابين الانتخابي بالوصول إلى "حل قضايا الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي خلال 18 شهراً" إذا فاز حزب العمل بالأغلبية البرلمانية، وبذلك تجاورت سياسة جنرال رابين "بتكسير العظام" مع سياسة رابين ـ بيرس للالتفاف على وفد الضفة والقطاع برئاسة د. حيدر عبد الشافي، وفتح قناة أوسلو السريّة مع فريق تونس (عرفات، محمود عباس/ أبو مازن، أحمد قريع)، إلى أن كانت الرسائل بين عرفات ـ رابين في 9/ 9/ 1993، واتفاق أوسلو في 13/ 9/ 1993 في واشنطن[14].

فرصة ذهبية واستثنائية ضاعت على الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل والشتات، وعلى فصائل المقاومة وائتلاف منظمة التحرير، بالمشاركة في المؤتمر الدولي ـ الإقليمي

(13) نفس المصدر السابق، الفصل الأول "تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية (حروب إبادة وانقلابات سياسية)/ الفصل الثاني" حقول مدريد (ما قبل وما بعد حرب الخليج الثانية)، ص9 ـ 83. ونص خطاب الدعوة لمؤتمر مدريد/ وثيقة/ عن الرئيسين الأمريكي جورج بوش (الأب) والسوفيتي ميخائيل غورباتشوف في 1991/10/18 إلى الأطراف المعنية بالنزاع العربي ـ الإسرائيلي لحضور مؤتمر السلام الذي تقرر عقده في مدريد 30 أكتوبر 1991، ص300.

(14) نفس المصدر، وثيقة عرفات إلى رابين، ص311، من رابين إلى عرفات ص312.

* شيمون بيرس "معركة السلام ـ يوميات شيمون بيرس"، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان/ الأردن 1995، ص428 ـ 429 ـ 430.

* كتاب "حواتمه يتحدث..."، سبق ذكره، ص358.

لسلام شامل متوازن، على أسس صحيحة تقررت بدورة المجلس الوطني لمنظمة التحرير (الجزائر 28 أيلول/ سبتمبر 1991)، والمجلس المركزي للمنظمة (تونس 17 ـ 18 تشرين أول/ أكتوبر 1991) وكما قررتها قرارات الشرعية الدولية، حالنا حال الأردن وسوريا ولبنان على أساس مفاوضات مرحلة واحدة، وبتمثيل موحد للشعب في القدس والوطن والشتات، لحل كل عناصر الصراع من الألف إلى الياء، وفي إطار القرارات الدولية (الحدود، القدس، المستوطنات، اللاجئين...)، بدلاً عن الذهاب بشروط شامير "التفاوض على الحكم الذاتي للسكان لخمس سنوات، استمرار الاستيطان في الأرض المحتلة باعتبارها أرضاً متنازع عليها وليست محتلة، تأجيل قضايا الصراع الأساسية (الحدود، القدس، المستوطنات، اللاجئين) إلى ما بعد مرحلة الحكم الذاتي".

وفرصة ذهبية واستثنائية ضاعت على "الانتفاضة المغدورة" بضياع برنامجها، برنامج "انتفاضة حتى الحرية والاستقلال، والخلاص من الاستيطان والاحتلال".

إنها سياسة الفرص الضائعة عندما كسر جناح اليمين الشعبوي ويمين الوسط في منظمة التحرير قرارات المجلسين الوطني والمركزي، وكسر برنامج الائتلاف الوطني، وأدار الظهر لبرنامج الانتفاضة "برنامج الحرية والدولة المستقلة عاصمتها القدس، عودة اللاجئين، في إطار سلام الشرعية الدولية"[15].

(2)

انتفاضة جديدة... تداعيات إسرائيلية جديدة

اندلعت انتفاضة الشعب الشاملة، بأجياله الثلاثة في 2000/9/28، بعد عشر سنوات على مفاوضات مدريد ـ واشنطن، سبع سنوات كاملة على اتفاق أوسلو، فشل وانسداد أفق حلول الخطوة خطوة، الجزئية والمجزوءة، استمرار الاحتلال، وتضاعفت

(15) راجع أوري سبير كبير المفاوضين الإسرائيليين "المسيرة... خفايا أوسلو من الألف إلى الياء"، دار الجليل للنشر، عمان/ الأردن، 1998.

أمنون كابليوك "اسحق رابين... اغتيال سياسي"،دار الجليل للنشر ـ عمان، 1997.

نايف حواتمه "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، الفصل الثاني والثالث "ما قبل وما بعد حرب الخليج الثانية" "أوسلو (تراجعات عن الشرعية الدولية)"، 1998.

مصادرة الأرض وزحف الاستيطان بنسبة 300٪ عن ما كان عليه قبل اتفاق أوسلو، وعليه وصل الجميع الجميع إلى الجدار، إلى النفق المسدود.

أزمة شاملة سياسية واقتصادية واجتماعية في صف الشعب بكل قواه وتياراته، فساد مفاصل وأجهزة السلطة السياسي والمالي والأمني والقانوني، غياب النظام البرلماني الديمقراطي، تشظي وانهيار "وعود السلطة بحلول سياسية" مع نهاية سقف خمس سنوات أوسلو (أيار/ مايو 1998)، وإزاحة الستار عن أكذوبة بناء سنغافورة، هونغ كونغ أخرى في الأرض المحتلة، واحتل احتكار المراكز والأدوات النافذة في السلطة السلع الأساسية في حياة البلد والشعب (الحبوب، السكر، الرز، البنزين، الغاز، الإسمنت، الحديد... الخ)، وذهبت موازنة السلطة السنوية (ملياري دولار) في طاحونة الأجهزة الإدارية والأمنية المتعددة والمتصارعة على النفوذ السياسي والمالي، فضلاً عن انتشار بلطجة وسرقة المال العام، وفرض الضرائب والأتاوات خارج القانون وعلى يد المراكز النافذة وأجهزتها في السلطة. وبكلمة صارخة "أنها الأزمة المتراكمة على مساحة عشر سنوات بلا حلول".

جاء فشل مفاوضات كامب ديفيد 2 (تموز/ يوليو 2000) بمثابة "القشة التي قصمت ظهر البعير"، وجاءت زيارة شارون إلى باحة المسجد الأقصى في القدس (28 أيلول/ سبتمبر) بمثابة "الشرارة التي أشعلت السهل والجبل كله على امتداد الأرض المحتلة".

تقرير اللجنة السداسية الدولية برئاسة السناتور الأمريكي جورج ميتشيل يكشف هذا (21 أيار/ مايو 2001)، وتشكلت اللجنة بعد اندلاع الانتفاضة، وعقد قمة شرم الشيخ الدولية ـ الإقليمية (17 تشرين أول/ أكتوبر 2000)، فإسرائيل تريد ضم القدس الكبرى والقدس القديمة ما عدا الحي العربي المسلم والمسيحي وجزء من الحي الأرمني، وضم 11.5٪ من الضفة، ولا عودة للاجئين، وحل المشكلة في إطار مؤتمر دولي ـ إقليمي بالتوطين في البلدان العربية والأجنبية، والاتفاق على أعداد تعود إلى الدولة الفلسطينية الموعودة.

والآن لنأخذ شهادة مباشرة من داخل مفاوضات كامب ديفيد2، شهادة عضو فريق السلطة الفلسطينية محمود عباس في "ندوة منتدى الفكر والحوار حول الوضع الراهن وآفاق المستقبل/ رام الله/ 30 حزيران/ يونيو 2004". وفيما يلي نصوص الشهادة/ المداخلة:

"الجانب الفلسطيني ذهب إلى المفاوضات تحت ضغط الطرف الإسرائيلي وكذلك الطرف الأمريكي. ***ووجهة نظري ترى أنه لم تكن لدينا كسلطة فلسطينية وجهة نظر متكاملة أو موحدة حول كامب ديفيد، ولم يكن لدينا موقفاً سواء قبل أو بعد أو أثناء هذه المفاوضات، لذلك لم تصدر عنا رؤية فلسطينية موحدة تحدد ما الذي جرى، وحقيقة كنا مرتبكين، ولم نكن على قلب رجل واحد*** *فيما يتعلق بالرؤية الحقيقية لما يجري، ولما يمكن أن يتم في هذه المفاوضات".*

"وضعنا في سجن كامب ديفيد لمدة 16 يوماً. وفي هذه المفاوضات لم يعرض علينا نقطة واحدة أو اقتراحاً واحداً من قبل الإسرائيليين، وكل ما قدم لنا كان عبارة عن أفكار أمريكية حملها الرئيس كلينتون، وكنا نتفاوض حولها".

"وبدأت مفاوضات ومساجلات ومساومات، فمثلاً موضوع الحدود، بدأ التفاوض حوله، بأن قدم لنا 70٪ رفضنا، ثم ازدادت هذه النسبة لتصل إلى 82٪، ثم ازدادت لتصل إلى 92٪، مقابل 8٪ يعطى لنا 1٪ (من مساحة الضفة بدون حساب القدس الكبرى، ولذا تقرير ميتشيل الذي أشرنا له يحدد 11.5٪)، هذا هو التبادل في الأرض".

"في موضوع اللاجئين، من البداية قالوا لنا نحن غير معترفين بوجود هؤلاء، ولا نعترف بمسؤوليتنا، وكل ما نعترف به أننا يمكن أن نشارك مثلاً بصندوق التعويضات الخاص باللاجئين. قالوا كل الذين خرجوا 150 ألف لاجئ، مات منهم 100 ألف وبقي 50 ألف لتتكلم عن مصيرهم. قلنا لهم هذه وثائق الأمم المتحدة تقول أن عدد اللاجئين الذين تركوا بيوتهم عام 1948 هم 950 ألف لاجئ وهاجروا إلى الضفة وغزة والأردن ومصر وسوريا ولبنان". "الأمريكان تفاجئوا بهذا الرقم، وقالوا سنجمع 40 مليار دولار، تقسم مناصفة على اللاجئين الفلسطينيين واليهود الذين تركوا البلاد العربية".

"هذا هو الموقف الأمريكي والإسرائيلي، ولم يكن بيدنا كفلسطينيين أي شيء ليقولوا اليوم أنتم أضعتم فرصة اسمها كامب ديفيد"[16].

ويضيف "المفاوضات عطلت بسبب زيارة شارون إلى باحة القدس الشريف، وبسبب فشل المفاوضات، وبسبب استمرار الاستيطان، ثم بسبب انفجار الانتفاضة المسلحة. وأنا أعتقد أن شارون كان يريد هذا، لأنه لا يريد وحتى الآن مفاوضات سياسية، وكانت النتيجة هذه الأعوام الطويلة من الدمار والخراب والتراجع، الضفة محتلة، وقد يأتي الجيب العسكري ويحاصرنا، والاستيطان تضاعف".

"شارون طلب من حكومتي ضرب الإرهاب، أي ضرب فتح، الديمقراطية، الشعبية، حماس، الجهاد، وهذا يعني سحق البنية التحتية لهذه المنظمات". وهذه القضية المطب في منتهى الخطورة، لأننا سندخل في حرب أهلية. فاخترنا فكرة الهدنة، ومن حسن الحظ إن جميع التنظيمات قبلت بهذه الفكرة، وبعدها دخلنا في حوارات طويلة، وبالنتيجة وللأسف الشديد لم يؤد هذا إلى شيء بين الحكومة وبين جميع الفصائل".

مقترحات الرئيس كلينتون (23/ 12/ 2000)، وقبلها قرارات مؤتمر قمة شرم الشيخ، وبعدها مفاوضات طابا (كانون الثاني/ يناير 2001) لم تخرج "الأزمة المتراكمة من عنق الزجاجة"، ولم تفتح على إشارة ضوء في نهاية النفق[17].

(16) "الحياة الجديدة"، رام الله، فلسطين المحتلة، 2004/6/30، ندوة "منتدى الفكر والحوار الوطني".

(17) غلعاد شير المشرف الإسرائيلي على المفاوضات "قاب قوسين أو أدنى من السلام ـ تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية في كامب ديفيد2"، دار الجليل للنشر، عمان/ الأردن، الطبعة الأولى 2002. الكتاب يسجل محاضر المفاوضات اليومية وبالتفاصيل وبالأسماء، تكشف الإرباك والتعارضات في مواقف فريق السلطة الفلسطينية، ومن أمثلة ذلك "جمع كلينتون فريقي المفاوضات في اليوم السابع من أعمال المؤتمر" 14 تموز/ يوليو، وسأل نبيل شعث: ما هو عدد اللاجئين الذين سيرغبون في العودة؟ أجاب شعث: 10 ـ 20٪ " ص278، وعليه قدم الجانب الإسرائيلي في 16 تموز/ يوليو مشروعاً تفصيلياً بشأن هؤلاء واللاجئين عموماً يقوم على التأهيل والتوطين في إطار عقد مؤتمر دولي، ص279.

الانتفاضة شقت طريق الخلاص الوطني المعمد بنهر الدماء والجوع والدموع، ولكن هل تم استيعاب دروس عشر سنوات في مفاوضات الخطوة خطوة والحلول الجزئية والمجزوءة؟ دروس "الانتفاضة الكبرى المغدورة" بإعلان أوسلو بديلاً عن برنامج الحرية والاستقلال؟ الأسئلة مفتوحة حتى يومنا...

في السابع من آذار/ مارس 2001، أي بعد عشرين شهراً على حكومة حزب العمل برئاسة باراك أقسمت حكومة الليكود برئاسة شارون يمين الولاء في الكنيست، وخلال الجلسة اختزل باراك كلمته إلى شارون: "إن الحكومة التي أنهت ولايتها تترك لك طاولة نظيفة من أية التزامات، كي تحاول دفع السلام والأمن إلى أمام بناء على أسلوبك"[18].

الانتفاضة... تطورات في المجتمع الإسرائيلي:

تداعيات الانقسام السياسي بفعل صمود الانتفاضة والشعب الفلسطيني في مواجهة حروب معسكر اليمين برئاسة شارون، تتعمق، تتسع، تتراكم، ولم تتمكن حروب "السور الواقي" "الطريق الحازم" "قوس قزح" من إطفاء نور الانتفاضة، وعليه انقسم المجتمع الإسرائيلي بمكوناته الاجتماعية، أحزابه السياسية، مؤسساته العسكرية والمدنية، مثقفية، كتّابه وأدبائه، وصولاً إلى العديد من ضباطه وجنوده في الخدمة والاحتياط **بين اتجاهين:**

* اليمين واليمين المتطرف متخندق حول وخلف شعارات شارون الانتخابية "دعوا الجيش ينتصر"، " مائة يوم يتم القضاء على الانتفاضة"، "لا لتقسيم أرض هذه البلاد، لا لتقسيم أرض إسرائيل من البحر إلى النهر"، "لا شريك فلسطيني في المفاوضات".

* قوى السلام، قوى "اليسار" الصهيوني، على اختلاف درجة تطورها السياسي وألوان الطيف الإيديولوجي تدعو إلى حلول سياسية والمفاوضات مع الفلسطينيين ومع حكومة السلطة الفلسطينية، القوى والظواهر الاجتماعية والسياسية الداعية لحلول سياسية بدلاً عن الحروب الدموية أخذت تبرز على السطح أكثر فأكثر على مروحة واسعة وباتجاهات مختلفة في برامجها السياسية "لصناعة السلام"،متفاوتة في درجة

(18) نفس المصدر - ص480.

اقترابها أو ابتعادها عن قرارات ومرجعية الشرعية الدولية، خليط من ألوان الطيف يريد الخلاص من الاحتلال والاستيطان على الضفة وقطاع غزة، والخلاص من شلالات الدماء في صف جنوده وضباطه ومستوطنيه في الأرض المحتلة عام 1967، وفي العمق والمدن داخل الخط الأخضر، وفي صفوف التجمعات المدنية. يريد الأمن الجماعي والشخصي بدلاً من سياسة الحروب الدموية والتوسعية التي لا تنتهي، سياسة "الآباء يدفنون الأبناء" عكس مسار الحياة "الأبناء يدفنون الآباء".

في هذا الميدان حركة السلام الآن، ميرتس، حمائم حزب العمل وصولاً إلى خطة بيرس - رامون التي صادق عليها مركز حزب العمل (تل أبيب ليل الأحد 4 كانون الثاني/ يناير 2004) وأقرها مؤتمر حزب العمل (2 شباط/ فبراير 2004)[19]، مثقفين، كتاب وأدباء، حركة "هناك حدود" لرافضي الخدمة في الأرض المحتلة عام 1967 من جنود وضباط الاحتياط[20]، مظاهرات الرافضين للخدمة في الأرض المحتلة (ضباط وجنود في مستوطنة كيتسوفيم جنوب قطاع غزة)[21]، وثيقة بتوقيع ضباط طيران في الخدمة واحتياط برفض المشاركة بقصف الأماكن المدنية.

حرب الاستنزاف الفلسطينية/ حرب المقاومة على مساحة الألف يوم الأول للانتفاضة 29 أيلول/ سبتمبر 2000 - 27 حزيران/ يونيو 2003 سقط 816 قتيل إسرائيلي جنود وضباط ومستوطنين في الضفة والقطاع وفي العمق ومراكز المدن وبين المدنيين داخل الخط الأخضر، مقارنة بحرب الاستنزاف الأولى،حرب الألف يوم على الجبهة المصرية - الإسرائيلية تموز/ يوليو 1967 - آب/ أغسطس 1970 سقط 721 قتيل على جبهة قناة السويس، ومقارنة بحرب الاستنزاف على جبهة جنوب لبنان طيلة عشر سنوات من 1990 - 2000 سقط 274 قتيل إسرائيلي بينهم 73 باصطدام طائرتي هيلوكبتر في 4 شباط/ فبراير 1997 قبل دخول الأجواء اللبنانية[22].

أربعة رؤساء سابقون "للشاباك" في "لقاء دراماتيكي معاً يطلقون رسالة تحذيرية للمجتمع الإسرائيلي". الجنرالات الأربعة: ابراهام شالوم (بندور) رئيس الشاباك بين

(19) الصحف الإسرائيلية - 2004/2/3.

(20) "هآرتس" - 2002/3/31.

(21) التلفزيون الإسرائيلي - 2004/1/16.

(22) "معاريف" - 2003/6/27 / "يديعوت" - 2004/5/14.

كانون أول/ ديسمبر 1980 وأيلول/ سبتمبر 1986، يعقوب بيري من نيسان/ إبريل 1988 ـ آذار/ مارس 1995 وكان رئيساً للشاباك في الانتفاضة الأولى، كرمي غيلون رئيساً للشاباك من آذار/ مارس 1995 ـ شباط/ فبراير 1996، طلب إنهاء خدمته إثر مقتل رابين. عامي إيالون من 18 شباط/ فبراير 1996 ـ 14 أيار/ مايو 2000، كان في السابق قائداً لسلاح البحرية.

الجنرالات أعلنوا *"إسرائيل تتصرف بشكل مخجل ومخزي، نحن نذل الإنسان الفلسطيني بكل معنى الكلمة، وهذا لا يتحمله أي إنسان، ولماذا يتحملونه؟! في الوقت الذي لا يوجد لدينا أي استعداد حتى للقيام بخطوة صغيرة لإصلاح ذلك"*، *"إننا نسير في اتجاه التدهور والكارثة في كل المجالات، ولذلك إذا لم يحدث شيء ما هنا، فإننا سنواصل العيش على أسنة الحراب، ونواصل التخبط في الوحل وتدمير الذات"*. *"المسألة هنا تتعلق بعشرين سنة خدمة على رأس جهاز الشاباك، عملنا في ظل حكومات مختلفة على رأس الجهاز الذي يعرف خفايا المجتمعين الإسرائيلي والفلسطيني أكثر من أي تنظيم آخر. من مجاري مخيم اللاجئين في خانيونس وحتى مكاتب رؤساء المجتمعين"*، *"إننا مشغولون اليوم في إحباط الإرهاب والتصدي له، لماذا؟ لأنه شرط للتقدم السياسي، وهذا هو الخطأ بعينه، إنه ذريعة من أجل عدم القيام بشيء"*، *"إن الوحيد الذي كان مستقيماً في هذه المسألة هو اسحق شامير إذ قال أن سيماطل في المسألة لعشر سنوات ومن ثم عشر أخرى"*، *"إننا نوشك على الغرق من دون تسوية سياسية ومن دون حل الصراع مع الفلسطينيين"*، *"لن يحدث هنا شيء إلى أن ندرك أننا نحن الذين أتينا للعالم العربي في الشرق الأوسط وليس العرب هم الذين أتوا للعالم اليهودي، نهجنا في قضية الكرامة والاحترام العربي كارثي، عليهم أن يكفوا عن كل هذا الهزء والتلاعب بالسكان العرب"* [23].

أربع سنوات في صمود الانتفاضة والمقاومة والشعب الأسطوري، أكثر من 1500 يوماً حتى الآن، التداعيات والتفاعلات والتطورات في المجتمع الإسرائيلي وأطيافه السياسية والفكرية، التداعيات الدولية من قرارات الأمم المتحدة والعالم إلى قرار محكمة لاهاي الدولية، مظاهرات عشرات الملايين في أوروبا خاصة، والعالم الثالث، وحتى داخل الولايات المتحدة الأمريكية، هذه التطورات التي لم يكن ممكناً أن تكون

(23) "يديعوت" ـ لقاء ـ 2003/11/14.

إلا بالانتفاضة والمقاومة وصمود الشعب في الوطن والشتات، هي التي فرضت على شارون أن يطوي شعاراته "دعوا الجيش ينتصر"، "مائة يوم ويقضي على الانتفاضة"، "لا لتقسيم أرض هذه البلاد"، ويطرح عناوين بديلة "لا يمكن إدامة الاحتلال إلى الأبد"، "لا يمكن احتلال شعب آخر إلى الأبد"، "حان الوقت لتقسيم أرض هذه البلاد"، وعليه قدم شارون "خطة الفصل الأحادي الجانب والانسحاب من قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمال الضفة بمنطقة جنين" بعد سلسلة من الخطابات التمهيدية من خطاب هرتسيليا إلى مركز الليكود إلى خطاب الكنيست (البرلمان) كما ورد في فصول هذا الكتاب.

(3)

الانسحاب من غزة[24]... صراع في "إسرائيل"

"حكم نتساريم كحكم نقبة وتل أبيب"، هذا ما أعلنه اريئيل شارون رئيس وزراء

(24) **أوراق خاصة:**

قطاع غزة في أرقام

المساحة: 365 كيلو متر مربع.

مساحة الحكم الذاتي الفلسطيني: 210 كيلو متر مربع.

مساحة المستوطنات: 155 كيلو متر مربع.

الطول: 45 كيلو متر مربع.

العرض: في الشمال 7 كيلو مترات، في الوسط 5.5 كيلو متر، في الجنوب 12.5 كيلو متر.

طول الحدود البرية: 62 كيلو متر.

عدد السكان الفلسطينيين: 1.3 مليون نسمة، 50.3 في المائة منهم تحت سن الرابعة عشرة.

عدد المستوطنين: 7595 (بما في ذلك طلاب المعاهد الدينية).

معدل التكاثر السكاني الفلسطيني: 3.9 في المائة سنوياً.

الاكتظاظ السكني: في 40 في المائة من الشقق يقطن أكثر من 3 أفراد في الغرفة.

اللاجئون: 850 ألف، نصفهم يقطنون خارج المخيمات. التجمعات الكبرى لهم: جباليا (110 آلاف نسمة)، مخيم الشاطئ (75 ألف نسمة)، النصيرات (65 ألف نسمة).

الدخل القومي السنوي للفرد: 900 دولار سنوياً (مقابل 16 ألف دولار في "إسرائيل").

نسبة البطالة: 35 في المائة، عند الحصار الكامل ترتفع فوق 50 في المائة.

العاملون في إسرائيل والمنطقة الصناعية ايرز: 15 ألف. .....

حكومة اليمين واليمين المتطرف في نيسان/ إبريل 2002[25]، شبّه شارون مستوطنة نتساريم في خاصرة مدينة غزة بِ كيبوتس نقبة في مواجهة وحدة من الجيش المصري في حرب عام 1948[26]. كما أشار أن حكم بقائها في مكانها كحكم بقاء مدينة تل أبيب في مكانها[27]. أمّا "الآن فشارون بوزارته الثانية بعد مرور سنتين تقريباً يتحدث عن الانسحاب من 17 مستوطنة استعمارية في قطاع غزة"[28].

في مجرى الصراع داخل المجتمع الإسرائيلي، ألقى شارون خطابه في افتتاح الدورة الشتوية للكنيست (البرلمان) في 2 نوفمبر/ تشرين الثاني 2003، بحضور ممثلي كل الدول التي تقيم علاقات دبلوماسية مع "إسرائيل"، وحشد واسع من شخصيات اجتماعية، سياسية، أكاديمية، دينية (يهودية وعربيّة)، وأعلن من جديد سياسة حكومة اليمين واليمين المتطرف التقليدية "لا مفاوضات مع الفلسطينيين قبل تصفية الإرهاب"، "الموافقة على خطة خارطة الطريق مشروطة بالتعديلات الأربعة عشر التي حددتها الحكومة"، "لا لوثيقة يعلون ـ نسيبة" "لا لوثيقة جنيف" فحجم التنازلات من جانب العناصر الفلسطينية غير كافية، والمطلوب تنازلات أوسع بشأن القدس، المستوطنات، الحدود[29].

شيمون بيرس زعيم حزب العمل، وزير خارجية حكومة شارون الأولى (الليكود، العمل، شاس، آذار/ مارس 2001 ـ حزيران/ يونيو 2003)، توجه بخطابه إلى شارون

... نسبة الحاصلين على المساعدات والإغاثة: 65 في المائة.
عدد الشهداء الفلسطينيين منذ أيلول/ سبتمبر 2000: 1.296 من بينهم 278 طفلاً و74 امرأة.
عدد الجرحى: 25.900 جريح.
عدد القتلى الإسرائيليين: 72، من بينهم 51 جندياً وضابطاً (داخل قطاع غزة).

(25) "هآرتس"، 8 شباط/ فبراير 2004.

(26) نفس المصدر، 8 شباط/ فبراير 2004.

(27) "معاريف"، 24 كانون أول/ ديسمبر 2003 "مستوطنة نتساريم أقيمت عام 1972 عندما كان شارون قائد لواء الجنوب (قطاع غزة) زمن حكومة حزب العمل، ففي حزيران/ يونيو 1968 جلب إيغال الون نائب رئيس الوزراء اقتراحاً للحكومة بإقامة نتساريم، تشق القطاع وتبني نواة الوجود اليهودي في قلب غزة" وفق خطة الأصابع الخمس لتفكيك قطاع غزة.

(28) "هآرتس" 8 شباط/ فبراير 2004.

(29) "أوراق خاصة"، الدورة الشتوية للكنيست الإسرائيلي، الوكالات، التلفزيون الإسرائيلي، 2 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003. الصحافة الإسرائيلية 3 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

في نفس جلسة افتتاح الدورة الشتوية،وبحضور ممثلي جميع الدول ومكونات المجتمع الإسرائيلي قائلاً: *"شارون فوّت كل الفرص للسلام، فاتتك كل القطارات، تقول للإسرائيليين: لا يوجد شريك، لا يوجد شيء للبحث قبل وقف الإرهاب. وتقول للفلسطينيين: لا يوجد ما نبحث فيه معكم"، وأشار "وثيقة جنيف أثبتت يوجد من نبحث معه، يوجد ما نبحث به مع الفلسطينيين، رغم عدم موافقتي على ما ورد فيها"، وأضاف "الشعب الفلسطيني يقاتل من أجل الحرية"* [30].

صمود الشعب والانتفاضة والمقاومة الفلسطينية على مساحة هذه السنوات، فرضت على المجتمع الإسرائيلي بكل مكوناته وقواه سلسلة من "الهزات والزلازل"، من "التشققات الأمنية والاقتصادية، السياسية والفكرية والحزبية، الاجتماعية والسيكولوجية، المعنوية والأخلاقية، وفي حالة عزلة دولية، ضغوطات الرأي العام العالمي، المؤسسات الدولية، الأمم المتحدة... الخ"، حاله حال أي مجتمع بتياراته المدنية والعسكرية، مسقوف باحتلال واستعمار استيطاني لشعب وأرض بلد آخر، ولعشريات من السنين حان لها أن تنتهي، مثال هذا ما جرى ويجري في العراق والعالم وتأثيره داخل بريطانيا والولايات المتحدة منذ غزو احتلال العراق حتى يومنا، وتوالد عن هذا تسليم الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني "السلطة" إلى حكومة عراقية مؤقتة بقرار من مجلس الأمن الدولي بعد (15) خمسة عشر شهراً فقط من الاحتلال، ليتوارى تحت عنوان جديد "القوات المتعددة الجنسيات"، وتحت سيف مراجعة مجلس الأمن السنوية "لبقاء أو رحيل هذه القوات عن العراق".

وعلى الخط الآخر من الصراع رحيل الاحتلال الصهيوني عن جنوب لبنان بعد 22 عاماً تحت فعل المقاومة الوطنية اللبنانية والفلسطينية، المساندة الإقليمية السورية والإيرانية، الدولية وقرار الأمم المتحدة 425 لعام 1978، قوات الأمم المتحدة في جنوب لبنان منذ عام 1978، تفاهم نيسان/ إبريل 1996 بعد حرب الاجتياح التي شنتها حكومة بيرس على جنوب لبنان ومجزرة قانا في صفوف المدنيين، تشكيل اللجنة الخماسية الدولية ـ الإقليمية (الولايات المتحدة، فرنسا، لبنان، سوريا، إسرائيل) لمراقبة تنفيذ اتفاق نيسان/ إبريل، الذي شكل بداية النهاية للاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان، فالانسحاب الشامل في 20 أيار/ مايو 2000 على يد حكومة حزب العمل

(30) نفس المصادر.

برئاسة باراك، بعد فشل حكومة الليكود بزعامة نتنياهو بانتزاع "صفقة ترتيبات أمنية" مع لبنان مقابل الانسحاب من جنوبه المحتل تحت شعار نتنياهو "لبنان أولاً". وتم الانسحاب عملاً بالقرار الأممي 425، وتحت إشراف الأمم المتحدة التي رسمت خط الحدود الأزرق على خط الهدنة لعام 1949، وتراقب قوات الطوارئ الدولية حتى يومنا إيقاع الالتزام المتبادل به على جانبي خط الحدود.

المشاهد على الأرض الفلسطينية المحتلة، النظر في المقاربة بينها والانسحاب الإسرائيلي الشامل من جنوب لبنان، خطوات الاحتلال الأمريكي ـ البريطاني في العراق، التفاعلات الدولية الضاغطة، الانقسامات داخل بريطانيا وأمريكا تجاه سياسة بوش ـ بلير. كل هذه الأحداث والتطورات ماثلة يومياً في الصراع داخل "إسرائيل" حول سياسة الاحتلال والاستيطان، سياسة معسكر اليمين واليمين المتطرف بزعامة شارون.

الصراع أخذ يتعمق، يتسع داخل معسكر اليمين، فالعملية معقدة، الأطماع الإيديولوجية والسياسية والعسكرية التوسعية في صف اليمين واليمين المتطرف لا تتوقف في كل أرض فلسطين من البحر إلى النهر تحت عنوان "أرض إسرائيل"، فضلاً عن التطلع نحو الضفة الأخرى من نهر الأردن، والحوض الأرضي المائي في الجولان السوري.

وعليه نشاط الاستعمار الاستيطاني تحت عناوين "مستوطنات أمنية" "مستوطنات إيديولوجية سياسية" لم يتوقف على مساحة عشريات الاحتلال. وعليه أيضاً أعلن شيمون بيرس بعد اجتماعه مع شارون *"طالما أن الحزبين اليمينيين في الحكومة فإن شيئاً لن يحصل"*[31]، قاصداً حزبي "الاتحاد الوطني، المفدال"، جاء هذا بعد قول شارون "سنتوجه إلى خطوات من طرف واحد، كيفما نظرنا إلى ذلك، فإن اليهود لن يسكنوا لزمن طويل في قطاع غزة"[32]، وردَّ بني آلون وزير الاتحاد الوطني (بزعامة المهاجر المولدافي ليبرمان الذي سبق ودعا إلى تدمير السد العالي في مصر) *"سأخرج إلى التلال لمقاومة إخلاء أية تلال استيطانية، لا لإخلاء اليهود من بلادهم"*[33]، وسبقه إعلان

(31) "معاريف"، 16 كانون أول/ ديسمبر 2003.

(32) نفس المصدر السابق، نفس التاريخ.

(33) نفس المصدر السابق، نفس التاريخ.

رئيس الكنيست روبي ريفلين (من صقور الليكود) *"شارون محشور في الليكود، ليس ابن جابوتنسكي في الليكود كل أرض إسرائيل"*[34].

التداعيات المبكرة على المجتمع الإسرائيلي برزت صارخة على الاقتصاد، بعد خمسة عشر شهراً على اندلاع الانتفاضة، أصدر المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاء تقريره السنوي وينص حرفياً: "8٪ نسبة الارتفاع المتوسط في الاقتصاد الإسرائيلي في كل واحدة من السنوات الخمس قبل الانتفاضة"، أي من أعلى النسب في العالم وما يقارب نسبة النمو السنوي في الصين، "انخفضت إلى 5٪ عام 2001، أي انخفاض قدره 3٪ عن السنوات السابقة"[35].

تواصل التراجع الاقتصادي في عامي 2002 ـ 2003 إلى تحت الصفر بنسبة 1٪، ودخل في مرحلة الجمود عام 2004، والآن تعود حكومة اليمين إلى الخصخصة الشاملة وتخفيض الضرائب عن الأغنياء والشركات الإسرائيلية والأجنبية، وتقليص الاستثمار في التعليم والصحة، وتقليص شبكة الضمان الاجتماعي للمتقاعدين والشيخوخة والبطالة. إنها العودة إلى "الرأسمالية الخنزيرية" "الرأسمالية المتوحشة" بتعبير شيمون بيرس زعيم حزب العمل.

سنوات الازدهار في "إسرائيل" على مساحة عشرية مفاوضات مدريد ـ واشنطن، ومساحة "سبع سنوات سِمان" على اتفاقات أوسلو حتى اندلاع الانتفاضة الجديدة توقفت، سنوات سِمان بالاقتصاد، الأمن شبه الكامل، المكاسب السياسية والدبلوماسية، فك العزلة الدولية على نطاق العالم باعتراف 53 دولة في العالم "بإسرائيل"، وفي مقدمتها الدول الصديقة والمتعاطفة مع الشعب الفلسطيني (الصين، الهند، فيتنام، دول آسيا الوسطى المسلمة، جورجيا، الدول الإفريقية... الخ)، فضلاً عن إعادة العلاقات الدبلوماسية من جانب الاتحاد السوفيتي (وامتداداً روسيا الاتحادية) وبلدان أوروبا الشرقية والوسطى فور عقد مؤتمر مدريد (أكتوبر/ تشرين أول 1991).

يقابل هذا مواصلة الاحتلال وتكثيف الاستعمار الاستيطاني في الأراضي

(34) "يديعوت"، 7 كانون أول/ ديسمبر 2003، ريفلين يشير إلى جذور شارون القديمة في حزب المباي (العمل الآن) بزعامة بن غوريون.

(35) "هآرتس"، المكتب المركزي للإحصاء، 11 كانون الثاني/ يناير 2002.

الفلسطينية المحتلة والتي يعترف بها العالم ومؤسسات الأمم المتحدة بأنها محتلة، وسلطة فلسطينية منخورة بالفساد، وتسعى لنظام أحادي فئوي شمولي (توتاليتاري) في الوقت الذي انهارت فيه أنظمة الحزب الواحد، العمود الفقري، حزب الحاكم في بلدان المنشأ، وفي كثير من بلدان العالم الثالث. إنها "عشر سنوات عجاف من المفاوضات الجزئية والمجزوءة"، "سبع سنوات عجاف من اتفاق أوسلو" الذي وافق على اعتبار "الأرض متنازع عليها" بينما الشرعية الدولية تقرر أنها محتلة، وترك الأبواب مشرعة للاستيطان في القدس والضفة وقطاع غزة، وعدم ربط المفاوضات بوقف توسع الاستيطان الذي تضاعف 300٪ خلال السنوات السبع العجاف.

وعليه اندلعت الانتفاضة تعبيراً عن مجريات الوقائع على جانبي الخط الأخضر، تعبيراً على ضرورات إعادة بناء المعادلات لحل قضايا الصراع بأركانها الأساسية: القدس، الحدود، الاستيطان، اللاجئين. وتعبيراً مركباً للحالة المأزومة الفلسطينية الداخلية، السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية، المالية، الإدارية والقانونية، نحو تجاوز الأزمة بإعادة بناء الوحدة الوطنية على قواسم مشتركة جديدة، وتطهير الفساد المنتشر كالسرطان في مفاصل وأجهزة السلطة، والسير نحو الإصلاح والتغيير الديمقراطي الشامل لبناء نظام سياسي جديد برلماني ديمقراطي كما قرر "إعلان استقلال فلسطين الصادر عن المجلس الوطني الفلسطيني ـ دورة الانتفاضة الأولي في 15 تشرين ثاني/ نوفمبر 1988.

هرتسليا... تداعيات الصراع:

مؤتمر "المناعة والأمن القومي" ينعقد في هرتسليا في كانون أول/ ديسمبر من كل عام، في حشد واسع من القيادات السياسية الحزبية، الإيديولوجية، الأمنية، العسكرية، الاقتصادية، الاجتماعية، والسيكولوجية، يتناول المؤتمر كل قضايا الدولة والمجتمع الإسرائيلي، مفتوح لجميع تيارات الفعل والصراع، التحالفات والاختلافات، وعليه يشكل المؤتمر بانوراما على بيكار 180 درجة من الأقصى إلى الأقصى.

في مؤتمر هرتسليا 16 ـ 18/ 2003 انفجر الصراع على محاوره المتعددة، فقد تفاقم على مساحة 39 شهراً من الانتفاضة في المقاومة الجماهيرية والسياسية بالصدور العارية والحجارة مقابل آليات وقوات حروب التطويق والإبادة الشارونية، حروب توسع

الاستيطان وقوات الاحتلال تحت شعار "دعوا الجيش ينتصر" "مائة يوم وتنتهي الانتفاضة" وانتهت حروب "السور الواقي" "الطريق الحازم" في الضفة، "الشبكة الحديد" "العنكبوت الزجاجي" "قوس قزح" في قطاع غزة إلى الجدار، إلى الطريق المسدود. وانعقد المؤتمر بعد 36 شهراً في المقاومة الوطنية المسلحة لانتزاع الحريّة والاستقلال، فلم تطلق قوى الانتفاضة رصاصة واحدة على امتداد تسعين يوماً من بدء اندلاعها، بينما بحر الدم الفلسطيني مفتوح على يد قوات الاحتلال وميليشيات المستوطنين بكل آلة الحرب التكنولوجية المتطورة، والفتك بالشعب الفلسطيني الأعزل وانتفاضته الجماهيرية السلمية، وفقط بعد تسعين يوماً على الانتفاضة وسقوط مئات الشهداء وآلاف الجرحى المدنيين في صف الشعب المنتفض بأجياله الثلاثة، والآلاف أسرى ومعتقلين، بينما الأغلبية الواسعة في المجتمع الإسرائيلي تلتف حول معسكر اليمين الدموي بزعامة شارون، وتلهث خلف شعاره "دعوا الجيش ينتصر"، "مائة يوم وتنتهي الانتفاضة"، والإدارة الأمريكية تغطي حكومة شارون (الليكود) ووزير حربه بنيامين بن اليعازر (حزب العمل) ووزير خارجية ائتلاف الليكود ـ العمل ـ شاس شيمون بيرس. الدول الكبرى والأمم المتحدة لا تستطيع أن تفعل شيئاً لوقف مجازر الدم والقتل والاغتيال وهدم البيوت والاعتقال.

بعد تسعين يوماً على مؤتمر شرم الشيخ الدولي ـ الإقليمي (17 تشرن أول/ أكتوبر 2000) ومؤتمر القمة العربية في القاهرة (21 تشرين أول/ أكتوبر 2000) وقراراته الإيجابية السياسية والمالية (مليار دولار لصندوقي القدس والانتفاضة)...

بعد كل هذه التداعيات والتطورات الكبرى، حملت فصائل المقاومة (فتح، ديمقراطية، شعبية، حماس، جهاد) سلاح "حق الدفاع عن الشعب الأعزل"، "عن الانتفاضة الجماهيرية بلا سلاح"، "حق الدفاع عن النفس" وبعد أن أخذت حكومة الائتلاف الصهيوني المائة يوم لقهر الشعب المنتفض، وإدامة الاحتلال وإطلاق غول التوسع بنهب ومصادرة الأرض بعنف وسلاح الاستيطان.

الآن تفاقمت التداعيات والصراعات داخل المجتمع الإسرائيلي ومؤسساته السياسية، العسكرية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية، المدنية، الفكرية والثقافية، الإعلامية والأكاديمية... برز هذا على مشهد مؤتمر هرتسيليا، مؤتمر "المناعة والأمن القومي"...

دعوا المشهد يقدم نفسه:

آفي ديختر، رئيس جهاز الأمن العام ـ المخابرات العامة "الشاباك":

*"في السنوات الثلاث والربع الأخيرة قتل 901 إسرائيلي "بالإرهاب" الفلسطيني وأصيب 6 آلاف، **يجب أن نقول باستقامة** ـ جهاز الأمن بما فيه جهاز الأمن العام، لم يوفر لشعب "إسرائيل" السترة الواقية الجدير بها، وهذا يساوي في بريطانيا 9000 قتيل و60 ألف جريح، أو في الولايات المتحدة 36 ألف قتيل وربع مليون جريح"[36].*

وتجاهل ديختر إرهاب الدولة المنظم خلال السنوات الثلاث والربع الأخيرة والتي تجاوزت الأرقام في الأرض المحتلة ثلاثة آلاف شهيد، 60 ألف جريح، 7 آلاف أسير ومعتقل إداري، آلاف البيوت المهدمة، العقوبات الجماعية، الإفقار والبطالة بالحصار، فضلاً عن عشرات آلاف الشهداء والجرحى والأسرى بحروب التطويق والإبادة وعلى امتداد عشريات سنوات الاستيطان والاحتلال. كما تجاهل مقارنة الأرقام الفلسطينية بالأرقام البريطانية والأمريكية.

في اليوم التالي كتبت الصحافة الإسرائيلية نصاً "رئيس الشاباك آفي ديختر أظهر شجاعة في الاعتراف بفشل إسرائيل بتوفير الأمن للإسرائيليين، ولكنه أغرق في دعمه للجدار باعتباره حلاً سحرياً"[37].

* * *

ايهود أولمرت، نائب رئيس الوزراء (ليكود) وزير الصناعة والتجارة:

"يجب إزالة مواقع استيطانية فوراً، وعدم التسلي، وذلك من أجل إعطاء فرصة لخارطة الطريق.

لا يمكن تنفيذ العملية على مراحل، يجب التنازل عن أرض إسرائيل

(36) "معاريف"، 17 كانون أول/ ديسمبر 2003.

(37) "هآرتس"، 18 كانون أول/ ديسمبر 2003.

الكاملة، وأنا أفضل دولة أصغر ولكن يهودية"[38].

* * *

شاؤول موفاز، وزير الحرب الإسرائيلي (ليكود):

"لا لطرح شارون وأولمرت بخطوات من جانب واحد"[39]

سلفان شالوم، وزير خارجية معسكر اليمين (ليكود):

"لا لخطوات شارون وأولمرت، لأن هذا يسيء إلى إسرائيل في الأسرة الدولية"[40]. قال هذا في اليوم الأول لمؤتمر هرتسليا، وبعد عودته مباشرة من الولايات المتحدة الأمريكية.

* * *

نتنياهو (ليكود) وزير المالية:

"عرب إسرائيل يشكلون خطراً ديمغرافياً، فإذا ما صاروا 40٪ بالمائة من السكان، ألغيت الدولة اليهودية"[41].

وبالإحصاءات يشكلون الآن 20٪ بالمائة من السكان.

* * *

جدعون عيزرا (ليكود) وزير دولة الآن، وزير سياحة لاحقاً:

"إذا لم تكن هجرة لإسرائيل، وتواصلت الزيادة الطبيعية لعرب إسرائيل فسنكف عن أن نكون دولة يهودية"[42].

* * *

شارون (زعيم الليكود رئيس الوزراء):

"إسرائيل ستبادر من طرف واحد لفك الارتباط مع الفلسطينيين،

(38) "معاريف"، 17 كانون أول/ ديسمبر 2003.

(39) نفس المصدر والتاريخ.

(40) نفس المصدر والتاريخ.

(41) نفس المصدر، 18 كانون أول/ ديسمبر 2003.

(42) نفس المصدر، 18 كانون أول/ ديسمبر 2003.

خطة فك الارتباط ستتضمن إعادة انتشار لقوات الجيش الإسرائيلي في خطوط جديدة، وتغيير انتشار التجمعات السكانية بحيث يتقلص قدر الإمكان عدد الإسرائيليين المتواجدين في قلب السكان الفلسطينيين. سنرسم خطوط أمنية جديدة، وسيتوفر الأمن من خلال انتشار الجيش الإسرائيلي، جدار الأمن، وعوائق مادية أخرى. خطة فك الارتباط ستقلص الاحتكاك بيننا وبينهم. لن ننتظرهم حتى القنوط.

مستوطنات منعزلة والتي ستنسخ لن تندرج في أية تسوية في المستقبل في أرض دولة إسرائيل. وبالمقابل، في إطار خطة فك الارتباط، فإن إسرائيل ستعزز سيطرتها في تلك الأجزاء من أرض إسرائيل والتي ستشكل جزءاً لا يتجزأ من دولة إسرائيل في كل تسوية بالمستقبل. الخطوات من طرف واحد التي ستتخذها إسرائيل في إطار خطة فك الارتباط ستكون بالتنسيق الأقصى مع الولايات المتحدة. محظور علينا أن نمس بالتنسيق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

"هذه الخطوات ستعزز الأمن لسكان إسرائيل، وستخفف عن الجيش الإسرائيلي وقوات الأمن في أداء المهمات الصعبة التي تقف أمامها.

خطة فك الارتباط ترمي إلى منح الحد الأقصى من الأمن، وإلى خلق الحد الأدنى من الاحتكاك بين إسرائيل والفلسطينيين.

عملية فك الارتباط ستؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة وتساعد على تعزيز الاقتصاد في إسرائيل.

تعهدت أمام الرئيس الأمريكي بأن إسرائيل ستفكك المواقع (الاستيطانية) غير المسموح بها، واعتزم تطبيق هذا التعهد. لن يكون بناء خلف خط البناء القائم. لن تكون مصادرة أراضي للبناء، لن تكون حوافز اقتصادية خاصة، ولن يكون بناء لمستوطنات جديدة.

نبني دولة اقتصادها يتلائم والاقتصاد العالمي المتطور للقرن 21. الإنتاج للفرد فيه يتجاوز خط العشرين ألف دولار، ويصل إلى مستوى متساوٍ مع الدول الأوروبية الأكثر تطوراً..."[43]

وفي خطة شارون تعزيز السيطرة على المستوطنات الاستعمارية الكبرى "غوش عصيون، معاليه أدوميم، بيتار، اريئيل، غور الأردن، بما فيه نصب جدار حولها"[44].

وفعلاً أقدمت حكومة شارون في 3 آب/ أغسطس 2004 على توسيع مستوطنة معاليه أدوميم، صادق شارون وموفاز على "إقامة 600 وحدة سكن جديدة في معاليه أدوميم خلافاً للاتفاقات مع الأمريكيين التي تعهد شارون الالتزام بها في خطاب هرتسيليا"[45]، وصادق شارون ـ موفاز أيضاً وبذات التاريخ على "ضم غوش عصيون ومعاليه أدوميم داخل الجدار العازل" بالتناقض مع خطة خارطة الطريق واللجنة الرباعية الدولية، وقرار محكمة العدل الدولية في لاهاي (9 تموز/ يوليو 2004) والذي نص على (الجدار الفاصل هو انتهاك للقانون الدولي، وإسرائيل مدعوة إلى وقف بنائه وهدم المقاطع التي تم بناؤها حتى الآن، وإعادة أملاك الفلسطينيين الذين تضرروا من بناء الجدار، ودفع تعويضات لهم. والمحكمة تؤكد أنها تتمتع بصلاحيات لبحث مسألة الجدار الفاصل الذي أقيم على أرض فلسطينية محتلة، وترفض الإدعاء الإسرائيلي القائل أن بناء الجدار كان ضرورياً لاعتبارات أمنية)[46]. وقرار الأمم المتحدة الذي "يدعو إسرائيل لهدم الجدار العازل عملاً بقرار المحكمة الدولية" وتم "اتخاذه بأغلبية 150 دولة بما فيها جميع دول الاتحاد الأوروبي وأربع دول كبرى دائمة العضوية في مجلس الأمن، ومعارضة 6 فقط دول

(43) راجع الفصل السادس، وثيقة النص الكامل لخطة شارون، رقم (7) ص، المصدر "يديعوت أحرونوت"، خطة شارون... الخطاب الدراماتيكي ـ الصيغة الكاملة، 2003/12/19.

(44) "هآرتس"، 2003/12/18.

(45) "معاريف"، 2004/8/3.

(46) "يديعوت أحرونوت"، 2004/7/10.

"أمريكا وإسرائيل واستراليا وثلاث جزر صغيرة في المحيط الهادي، وامتناع 10 فقط عن التصويت"[47].

إن حكومة معسكر اليمين في إسرائيل في عزلة دولية، تدير ظهرها لكل المجتمع الدولي، وتكسر حتى التزامات رئيسها أمام الرئيس الأمريكي.

* * *

شيمون بيرس (زعيم حزب العمل)

"غزة حجر رحى على رقبة الدولة، الخطوات الصغيرة لن تجدي، بل الحسم الحقيقي"، "الحل من طرف واحد طحن للزمن، وليس لدينا الزمن لنضيعه"[48].

وفي 21 كانون أول/ ديسمبر، أي بعد خمسة أيام على خطاب بيرس في مؤتمر هرتسيليا، عقد اجتماعاً مع السفراء الأجانب في إسرائيل وقدم "الخطة البديلة للتسوية مع الفلسطينيين، التي بلورها مع آمنون ليبكن شاحاك (من مهندسي أوسلو، رئيس هيئة أركان سابق، نائب كنيست) والنائب حاييم رامون (العمل)، وأشار بيرس أنها ستطرح على مؤتمر حزب العمل للمصادقة عليها (وتم هذا فعلاً في مؤتمر الحزب في 3 شباط/ فبراير 2004).

خطة حزب العمل البديلة عن خطة شارون بفك الارتباط والفصل الأحادي الجانب التي قدمها بيرس تتحدد بالعناصر التالية:

** "إعلان من إسرائيل والسلطة الفلسطينية الالتزام بإقامة دولتين على أساس خطوط العام 1967، مع التعديلات التي تفرضها احتياجات الأمن وإنشاء المستوطنات".*

** "يلتزم الفلسطينيين بتفكيك بنى الإرهاب والموافقة على نهاية*

(47) قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة، 2004/7/21.

(48) "معاريف"، 17 كانون أول/ ديسمبر 2003.

النزاع، فيما تعلن إسرائيل أنها تعارض حق العودة للفلسطينيين".

** في أعقاب الإعلانين "تخلي إسرائيل غزة فوراً، وفي إطار الخطة تقسم القدس على أساس ديمغرافي...، الحوض المقدس في القدس القديمة مفتوح لكل الديانات، المفاوضات تنتهي بين 2 - 3 سنوات".*

** "دولة فلسطينية مؤقتة في غزة أولاً".*

وهاجم بيرس خطة شارون بالفصل من جانب واحد، وأضاف أن "خطة شارون تجعل من تطبيق خارطة الطريق أمراً مستحيلاً"[49].

* * *

داليا اتسيك (رئيسة كتلة العمل البرلمانية):

"نتنياهو استفزازي مواظب. فقد أضرم النار الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء، واليوم يحاول أن يضرم النار القومية بين اليهود والعرب"[50].

* * *

يوسي سريد (حزب ميرتس، نائب في الكنيست/ البرلمان):

"لمن المذهل أن يتبين المرء كيف ينكشف زعماء كبار في ضربة واحدة كعنصرين صغار، أن ألف رجل إطفاء لن يتمكنوا من إطفاء حريق يشعله رجل خفيف العقل"[51].

* * *

يوسي بيلين (مهندس أوسلو، حزب العمل سابقاً ـ مهندس وثيقة جنيف، زعيم حزب ياحد، حزب جديد من ميرتس (سريد) وشاحر (بيلين):

"شارون وفر جائزة للإرهاب في خطاب هرتسيليا، أجّل لحظة الحسم حتى يواصل بقاءه في الحكم، إلاّ أنه فوّت آخر فرصة

(49) "يديعوت"، 21 كانون أول/ ديسمبر 2003.

(50) "معاريف"، 2003/12/18.

(51) نفس المصدر، نفس التاريخ.

للتسوية مع الفلسطينيين، وإنقاذ الحلم الصهيوني.

إنها الجائزة التالية: الأولى عندما صعد إلى الحكم 2001 وصرح "لن تكون مفاوضات في ظلّ الإرهاب"، غير سياسة رابين (مفاوضات وكأن لا إرهاب، مقاومة الإرهاب وكأن لا مفاوضات). والثانية (إذا كان هناك إرهاب لن تكون هناك مفاوضات)"[52].

خطاب شارون في هرتسيليا فتح الصراع على مداه، "سلطة مبلبلة ومرتبكة... أفعال شارون هي التي ستتحدث وليس أقواله"، "الجدار لا يحل المشكلة، مثلاً حائط فيتنام، جدار ماجينو على الحدود الفرنسية وحتى خط موريس، الجدار الفرنسي بين الجزائر وتونس، خط بارليف على قناة السويس، جدار برلين...". "نتنياهو ديماغوجي، عرض الجمهور العربي ككتلة واحدة ليس إلاّ ديماغوجيا"[53]. بهذا قدمت هآرتس أعمال مؤتمر هرتسيليا.

بوش... الأفعال لا الأقوال:

وعلى الجانب الآخر من المحيط الأطلسي، أعلن الرئيس الأمريكي بوش حليف شارون "الخطابات أمر جيد، ولكنها كلام. أنا انتظر الأفعال. الآن هو وقت العمل الكثير في الشرق الأوسط" تعليقاً على خطاب شارون في منتدى هرتسيليا[54].

وفي مواجهة "البلبلة والانقسامات داخل حزب الليكود"، خاطب ايهود أولمرت أعضاء مركز الليكود "حسمنا الجدل حول أرض إسرائيل عندما قررت حكومة نتنياهو عام 1996 قبول اتفاقات أوسلو، بعدها تنازل نتنياهو عن مدينة الخليل"[55].

وعلى جبهة الكنيست اعترف نائب وزير الحرب زئيف بويم (الليكود) رداً على استجواب في الكنيست بأن "المواقع الاستيطانية غير الشرعية (تعبير حكومة شارون) تتلقى دعماً حكومياً"[56]، والاعتراف يتناقض مع ادعاءات شارون في خطاب

(52) نفس المصدر، 2003/12/19.

(53) "هآرتس"، أسرة التحرير، 2003/12/19.

(54) "يديعوت"، أولي أزولاي المراسلة في واشنطن، تصريحات بوش في حفلة عيد الميلاد للصحفيين في البيت الأبيض، 21 كانون أول/ ديسمبر 2003.

(55) "معاريف" ايهود اولمرت، 24 كانون أول/ ديسمبر 2003.

(56) "يديعوت أحرونوت"/ يديعوت"، 24 كانون أول/ ديسمبر 2003.

هرتسيليا وتعهداته للرئيس الأمريكي "بتفكيك المستوطنات غير المسموح بها، وقطع المال الحكومي عنها".

وعلى جبهة الصراع المفتوحة بعد خطاب هرتسيليا صدر في "معاريف" الرأي الآخر في الشارع الإسرائيلي "الاحتلال جريمة كبرى وفق كل المعايير السائدة اليوم، وعلى هذا يكون رفض الرافضين من الجنود الخدمة في مناطق الاحتلال أبطالاً سيخلدون في الذاكرة الجمعية الإسرائيلية"[57]. إن هذه النغمة تعيد إلى الذاكرة "حركة رفض الرافضين من الجنود والأمهات بالسواد الخدمة في جنوب لبنان المحتل".

خطاب شارون... تداعيات الصراع:

الانقسامات السياسية والتكتلات في حزب الليكود وأحزاب ائتلاف معسكر اليمين واليمين المتطرف أخذت بالتسارع بعد خطاب شارون في مؤتمر هرتسيليا "مؤتمر المناعة والأمن القومي"، ومع أول استطلاع للرأي العام على خطة شارون خرج المستور السياسي والحزبي في معسكر اليمين وائتلاف حكومة شارون إلى المكشوف، ولم يعد أي محذور في التمردات الحزبية والسياسية في الليكود والأحزاب اليمينية المتطرفة، سواء تلك التي بالائتلاف (الاتحاد الوطني، المفدال) أو التي خارجه في صف المعارضة (شاس، يهودت هتوراه).

الاستطلاع أشار إلى: "59٪ مع خطة شارون بالفصل الأحادي الجانب، 50٪ مع إخلاء كل مستوطنات غزة (21 مستوطنة)، 71٪ مع نتنياهو"، "أن عرب إسرائيل تهديد ديمغرافي"[58].

المستوطنون المستعمرون شكلوا رأس الحربة في "التمردات" داخل الليكود وأحزاب اليمين وفي الشارع الإسرائيلي، "قدموا خطتهم التوسعية للتسوية الدائمة: كانتونات في يهودا والسامرة (اقرأ الضفة الفلسطينية)، رفض خطة الفصل الأحادي الجانب وإخلاء أي مستوطنة، جنسية أردنية للفلسطينيين، فرض السيادة الإسرائيلية على كل المناطق (الضفة وقطاع غزة)، فتح الطرق لتهجير (ترانسفير) الفلسطينيين إلى الأردن -

(57) "معاريف"، الكاتب نير برعام، 24 كانون أول/ ديسمبر 2003.

(58) "هآرتس"، 7 كانون الثاني/ يناير 2004.

الدولة الفلسطينية الحقيقية"[59]. إنه ذات مشروع الليكود وكل معسكر اليمين القديم والتقليدي...

التداعي تواصل "بتمردات في صفوف نواب الليكود" على أول إشارة أمريكية. *"شارون وعدنا بإخلاء مستوطنة ميغرون"* (مستوطنة غير شرعية بإعلان حكومة شارون)، وفوراً أعلن 10 نواب من كتلة الليكود البرلمانية لشارون *"إذا أخلى ميغرون لا انضباط لقرار الكتلة البرلمانية"* [60]. برز هذا صاخباً رداً على خطاب شارون في مركز الليكود بتل أبيب (المقر الجديد لليكود)، وتخطت الأمور التمردات الواسعة، الصاخبة، داعية شارون إلى الانضباط لإيديولوجية وسياسة الليكود "بأرض إسرائيل الكاملة"، أي الاستيلاء بقوة الاحتلال على كامل الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967، فقد طرح صقور الليكود على المؤتمر "مشروع الترانسفير للفلسطينيين"[61].

التداعي الكبير، العاصف، تمثل "بمظاهرة عشرات الآلاف في معسكر اليمين في ميدان رابين ضد إخلاء أية مستوطنات، بلغت المظاهرة في ذروة الاجتماع 120 ألف (ليكود، اتحاد وطني، مفدال) تحت شعار "لا لخطاب شارون في هرتسيليا ومركز الليكود"، على رأسها أكثر من نصف كتلة الليكود البرلمانية في مقدمتهم روبي ريفلين رئيس الكنيست الذي أعلن "أنا هنا في سبيل أرض إسرائيل" + كتلة الاتحاد الوطني (ليبرمان) + كتلة المفدال (آفي اتيام)"[62]، وأصبح واضحاً أن شارون فقد الأغلبية البرلمانية، ومنذ هذه اللحظة بات مصير حكومته في مهب الريح... في المجهول...

"إنه الائتلاف الحكومي يتظاهر ضد نفسه".

بعد ساعات من "مظاهرة القوة" عقد الكنيست جلسته التي طالب بها أربعين نائباً من حزب العمل، ميرتس، شاس، الكتلة العربية، أن يأتي شارون إلى المجلس، ويعرض خطته "بفك الارتباط من جانب واحد"، ويتم التصويت عليها. فماذا كان في ذاك المكان؟

شارون ألقى خطاباً آخر، لا يذكِّر على الإطلاق بخطابي هرتسيليا ومركز الليكود،

(59) "معاريف"، 9 كانون الثاني/ يناير 2004.
(60) "يديعوت أحرونوت"، 23 كانون أول/ ديسمبر 2003.
(61) "القدس"، 5 كانون الثاني/ يناير 2004.
(62) "يديعوت"، 12 كانون الثاني/ يناير 2004.

فكلمات "فك ارتباط"، "إخلاء مواقع"، "اقتلاع مستوطنات" غابت تماماً، اختفت...، و"خضع لمظاهرة القوة لقوى اليمين في ميدان رابين"[63].

العاصفة تداعت من الضفة الأخرى، ضفة الباحثين عن حلول سياسيّة، فالحلول العسكرية وحدها لن توصل إلى حلول في نظر المعسكر الآخر على جانبي الصراع.

حاييم رامون (العمل) في الكنيست *"شارون كان أسداً في هرتسيليا وأرنباً في الكنيست"*، يوسي سريد (ميرتس) *"أصيب المسكين بالرشح من خطاب هرتسيليا"*، شيمون بيرس (العمل) *"لا يوجد فك ارتباط. لهذه الحكومة فك. فك عن الجمهور، فك عن الأرض، فك عن العالم. لا يوجد لديكم أجوبة، ومن أجل الشعب عد إلى الواقع"*.

تسفي هندل (الاتحاد الوطني/ يمين متطرف) *"أريك عاد لأن يكون أريك الحقيقي"* [64].

أريك شارون أصر على التصويت على خطابه الذي أرضى اليمين، نقيض الخطاب الذي استدعي له، ففاز التصويت على بيان شارون بأغلبية 51 من الائتلاف الحكومي مقابل 39 من المعارضة، وغياب 30 نائباً.

في الشارع الإسرائيلي على الضفة الأخرى يتداعى أنين آخر *"حل شارون في خطاب هرتسيليا لا يحقق له لا نوبل ولا جائزة الأوسكار"*، *"لم يبرهن شارون عن شجاعته مثل بن غوريون وبيغن، وما يريده هو تأجيل الحسم التاريخي"*، *"بن غوريون عام 1956 أعلن من شبه جزيرة سيناء مملكة إسرائيل الثالثة، ثم انسحب برمشة عين"*، *"بيغن انسحب من كل سيناء ومستوطناتها مقابل الاتفاقية الثنائية الإسرائيلية - المصرية"* [65].

خطوة خطوة وأمام الاستعصاءات في الليكود والائتلاف الحكومي، أخذ قادة المؤسسات العسكرية والأمنية ينحازون إلى خطة شارون "بالفصل الأحادي وإخلاء المستوطنات من قطاع غزة". فاعلن موفاز وزير الحرب (الليكود) "إخلاء المستوطنات

(63) "معاريف"، 13 كانون الثاني/ يناير 2004.
(64) نفس المصدر والتاريخ.
(65) "هآرتس"، يوئيل ماركوس، 2003/12/23.

سيساهم في تحسين الأمن والاقتصاد، ومع إعادة انتشار الجيش خارج قطاع غزة"[66]، وأعلن رئيس هيئة أركان الجيش موشي يعلون "لا أعارض الإخلاء"[67]، وعاد موفاز يؤكد "*إخلاء مستوطنات غوش قطيف ككتلة واحدة، إلى النقب أو الضفة*"[68]، وكرر رئيس الأركان يعلون "*الخروج من غزة سيبث ريح إسناد للإرهاب، ولكن برؤية شاملة وعلى مدى أبعد للخطة ثمة فائدة استراتيجية، ونقل المستوطنات من غزة سيعفي فرقة عسكرية كاملة من مهماتها في القطاع*"[69].

التصويت الجديد على "حجب الثقة على خلفية سياسية (اقتراح حزب العمل) أكد تفتت الائتلاف الحكومي، والنتائج 47 ضد، 45 مع حجب الثقة"[70]. وعليه بدأت رحلة تفكك الائتلاف، وتشكيل ائتلاف آخر.

شارون... تمردات وانشقاقات:

"*إذا اقتنع الائتلاف سنواصل فك الارتباط به، وإلا سأشكل حكومة وحدة وطنية*" "*ليس للمفدال والاتحاد الوطني أغلبية*"، و"*هيئه ليس لها أغلبية في الدولة وفي الائتلاف لا يمكن أن تفرض موقفها*"[71].

مؤتمر الليكود يقرر استفتاء منتسبي الليكود على خطة شارون، وفي المؤتمر شارون خطيباً وحيداً يعلن "قررت استفتاء ملزم لأعضاء الليكود وأنا منهم على خطة الفصل الأحادي"[72].

وشارون يصرح أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست "*بعد 14 نيسان/ إبريل حيث يلتقي بوش في واشنطن، سيطرح خطته على الحكومة للمصادقة عليها*"[73].

انزلق شارون إلى خندق أقصى اليمين تحت ضغط صيحات المؤتمر والتمردات

(66) "هآرتس"، 2004/2/6.
(67) "يديعوت"، 2004/2/6.
(68) "هآرتس"، 2004/2/8.
(69) "معاريف"، 2004/2/11.
(70) "يديعوت"، 2004/2/10.
(71) "يديعوت"، شارون...، 2004/3/30.
(72) "يديعوت"، شارون...، 2004/3/30.
(73) "يديعوت"، شارون...، 2004/3/30.

والانشقاقات، ووقع في حفرة رئيس كتلة الليكود البرلمانية (اليمين المتطرف) بالذهاب إلى استفتاء منتسبي الليكود فقط (200 ألف) بدلاً عن الاستفتاء العام. كما وقع في وهم "الاستطلاع الذي أجراه أنصاره داخل منتسبي الليكود الذي أعطاه أغلبية بنسبة 51٪ مع، 39٪ ضد، 10٪ ممتنع"[74]. وهذا ما "عض أصابعه عليه ندماً" فور إجراء الاستفتاء في 2 أيار/ مايو 2004، كما سيرد في سياق هذا الفصل من الكتاب.

والآن على الجميع أن يتذكر أن "خطة فك الارتباط هي **الاسم الكودي** لخطة شارون ـ **التسوية الانتقالية طويلة المدى** ـ التي عرضها على باراك أثناء المفاوضات لحكومة مشتركة بين العمل والليكود برئاسة باراك بعد هزيمة نتنياهو وفوز العمل"[75].

قمة بوش ـ شارون... الفصل والانحياز الأحادي الجانب:

مكوك لم يتوقف بين واشنطن وتل أبيب تحضيراً لقمة 14 نيسان/ إبريل في واشنطن، وفود، رسائل، جسور مفتوحة، شروط وشروط مقابلة على مساحة شهور مديدة، يتسارع إيقاع الزمن في بحث التفاصيل، والأدق تفاصيل التفاصيل منذ مطلع العام 2004 لتكون كل الملفات جاهزة، "الخطط والرسائل المتبادلة، والكلمات في الإعلان عن نتائج القمة".

معلوم لنا ولكل من يتابع يوميات التحضير لأية قمة في واشنطن، في عواصم الدول الكبرى، في الاتحاد الأوروبي، إن الملفات تكون جاهزة، وفقط اللمسات الأخيرة تبقى للقمة تأخذ من "الزمن الثمين" أقل من 60 دقيقة أو تزيد دقائق قليلة.

لا أحد يتفاجئ في العواصم والقوى المعنية بالحدث إلا التي لا تتابع، لا تقرأ المعلومات المنشورة وغير المنشورة، المباحثات المكوكية ومستوى الوفود التحضيرية والمقررة.

نحو إنقاذ وطني متسارع...

وعليه بادرنا في الجبهة الديمقراطية من 14 ـ 20 شباط/ فبراير 2004 إلى عقد

(74) "معاريف"، 2004/3/31.
(75) "يديعوت"، ناحوم برنياع/ محلل رئيسي في الصحيفة، 2004/4/2.

سلسلة من المباحثات على ثلاثة جبهات فلسطينية، لاستباق المتوقع بل والمرئي من قمة بوش ـ شارون في 14 نيسان/ إبريل 2004.

المباحثات تمت في رام الله وغزة على يد قادة الجبهة الديمقراطية مع الأخ ياسر عرفات والسلطة الفلسطينية وفصائل الانتفاضة والمقاومة،و من عمان بالاتصالات التليفونية مع رئيس السلطة رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، والبحث المباشر مع محمود عباس وعدد من إخوانه أعضاء المجلس الثوري لحركة فتح، وأعضاء في المجلس التشريعي الفلسطيني، وعقد اجتماع موسع مع أكثر من خمسين عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني المتواجدين في الأردن وبحضور رئيس المجلس سليم الزعنون عضو اللجنة المركزية لفتح.

وعلى الجبهة الثانية مع أحزاب ونواب المجتمع الفلسطيني العربي داخل الخط الأخضر (أرض 1948)، وشملت المباحثات مشاركة جميع الأحزاب والكتل العربية البرلمانية في الكنيست (الجبهة العربية للسلام والمساواة برئاسة النائب محمد بركة، التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة عزمي بشارة ونواب التجمع جمال زحالقة، واصل طه، الحركة العربية للتغيير برئاسة أحمد الطيبي ووفد كبير من رؤساء البلديات والشخصيات العربية، الحزب العربي الديمقراطي والقائمة العربية الموحدة برئاسة عبد الوهاب الدراوشة).

وعلى الجبهة الثالثة مع قيادات الفصائل وأعضاء المجلس الوطني وشخصيات اجتماعية، سياسية، أكاديمية في أقطار اللجوء والشتات، فضلاً عن سلسلة من الندوات الواسعة مع شخصيات فلسطينية وأردنية، ومقابلات مع صحف الأرض المحتلة (القدس، الأيام، الحياة الجديدة) وداخل الخط الأخضر (الاتحاد، كل العرب)، التلفزيونات والإذاعات المحلية (رام الله، بيت لحم، جنين، نابلس، قلقيلية، طولكرم)[76].

المباحثات، الندوات، المقابلات، على محاورها الثلاث تركزت على خطط شارون الثلاث "الفصل الأحادي الجانب والانسحاب من داخل قطاع غزة" "جدار الضم

(76) "مجلة الحرية"، ناطقة بلسان الجبهة الديمقراطية 16، 23 شباط/ فبراير،الصحف الفلسطينية، الصحف الأردنية بين 14 ـ 23 شباط/ فبراير 2004. "معاريف" تهاجم النواب العرب في الكنيست الذين التقوا حواتمه في عمان، 18 شباط/ فبراير 2004.

والفصل العنصري" "تبادل المناطق بسلخ مناطق وسكان من منطقة المثلث العربي داخل الخط الأخضر وإلحاقها بالسلطة الفلسطينية مقابل ضم المستوطنات الأربع الكبرى (غوش عصيون، معاليه أدوميم، اريئيل، جفعات زئيف) داخل دولة إسرائيل، وسلخها عن الضفة الفلسطينية المحتلة".

المباحثات دعت إلى بلورة **مشروع وطني فلسطيني موحَّد** حول هذه القضايا الكبرى قبل **عقد قمة بوش ـ شارون في 14 نيسان/ إبريل** 2004، يطرح المشروع خطة سياسية لحلول شاملة على قاعدة قرارات الشرعية مقابل مشروع شارون الجزئي البعيد إلى الخلف عن قرارات وسلام الشرعية الدولية، والبديل عن "خارطة الطريق" ودور اللجنة الرباعية الدولية.

وتطرح مبادرة الجبهة الديمقراطية "مشروع القواسم المشتركة" بين قوى الانتفاضة والمقاومة والسلطة، والإصلاح الديمقراطي الشامل لمؤسسات السلطة ومنظمة التحرير بانتخابات ديمقراطية جديدة وبقانون انتخابات ديمقراطي جديد، حديث، عصري، وفق مبدأ التمثيل النسبي. وخطة موحدة لتجاوز الظواهر السلبية في الانتفاضة وتثمير وتطوير الإنجازات الإيجابية للانتفاضة، والدعوة إلى خط ومنهج موحّد راشد ومسؤول في مقاومة قوات الاحتلال وميليشيات الاستيطان، بعيداً عن المدنيين على جانبي خط الصراع بعد أن أجمعت فصائل المقاومة على ذلك في الحوار الوطني الشامل (القاهرة، كانون أول/ ديسمبر 2003). مقاومة جدار الضم والفصل العنصري الذي يضم 58٪ من أرض الضفة فضلاً عن القدس الكبرى وغلاف القدس. بناء جبهة متحدة من كل التيارات والأحزاب والكتل البرلمانية والبلدية في صف المجتمع الفلسطيني داخل الخط الأخضر لرفض "تبادل المناطق" الذي يطرحه شارون، فالشعب ليس قطيعاً من الغنم بمقايضة بائسة، شنيعة، للأرض والسكان العرب مقابل ضم وسلخ المستوطنات الكبرى عن الضفة وضمها لدولة إسرائيل.

بهذا وبهذا وحده نقطع الطرق على خطط شارون، بمشروع موحد يوحد الشعب بخصوصياته الثلاث في الضفة والقطاع، في مناطق 1948، وفي أقطار اللجوء والشتات.

وبهذا وحده لا يكون على طاولة قمة بوش ـ شارون مشروع شارون فقط "الفصل الأحادي، الجدار الفاصل، تبادل المناطق"، ونحشر مشروع شارون في الزاوية الضيقة

داخل المجتمع الإسرائيلي، ونحاصره على المستويات الإقليمية والدولية، ونقطع الطريق على إدعاء معسكر اليمين وحكومة شارون "لا شريك فلسطيني"، "وإدامة الحصار على الأرض والشعب في المناطق المحتلة بما فيه الحصار على رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات". ونضع "المحافظين الجدد اليمينيين" في الإدارة الأمريكية تحت ضغط ورقابة شعوب ودول العالم والأمم المتحدة بدلاً من الانحياز الذي لا يتوقف لخطط معسكر اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي، وتجاهل الإرادة والمجتمع الدولي وفي المقدمة اللجنة الرباعية الدولية (الاتحاد الأوروبي، روسيا، الأمم المتحدة، بجانب الولايات المتحدة الأمريكية).

وبالتوازي مع الضرورات الوطنية والإصلاحية الديمقراطية التوحيدية في إطار قواسم مشتركة عملية، ملموسة، تستوعب وتفعل في حركة تطور ميزان القوى المحلي، العربي، الإقليمي، الدولي، تؤثر وتفعل داخل المجتمع الإسرائيلي... بالتوازي مع هذا كانت مباحثاتنا مع عديد العواصم العربية وخاصة الأقطار المجاورة لفلسطين المحتلة: مصر، الأردن، سوريا، لبنان. ومباحثاتنا مع دول الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، وعديد دول العالم الثالث حول القضايا المذكورة قبل قمة بوش ـ شارون في 14 نيسان/ إبريل 2004.

أنجزنا معاً وبالحوار الكثيف والمتسارع في الضفة وغزة وأقطار اللجوء والشتات، "مشروع البرنامج المشترك" في 30 آذار/ مارس 2004 بين قوى الانتفاضة والمقاومة والسلطة، بحضور ورئاسة ياسر عرفات في مقر المقاطعة برام الله.

عملنا من جديد أن ننتقل معاً وجميعاً إلى التوقيع على البرنامج الموحد وإعلانه، والبدء بالتطبيق المرئي الملموس لبنوده عملاً بالوسائل والآليات التطبيقية التي نص عليها، وقبل قمة بوش ـ شارون في 14 نيسان/ إبريل.

الرياح لا تأتي دائماً بما تشتهي سفن الإنقاذ الوطني الموحَّد والإصلاح الديمقراطي الشامل... ومن جديد ضاعت فرصة أخرى في الزمان والمكان.

على طريق قمة بوش ـ شارون:

الخطط، الرسائل المتبادلة، الكلمات المتوازية، لم تسقط من السماء على قمة واشنطن في 14 نيسان/ إبريل 2004.

كوفي أنان الأمين العام للأمم المتحدة يعلم الكثير مما يدور في طاحونة قمة بوش ـ شارون، حاول استباق "الحدث" في دافوس حيث ينعقد المنتدى الاقتصادي العالمي، وأبلغ سلفان شالوم وزير خارجية حكومة شارون طريق الأمم المتحدة طريق السلام **"مقابل الانسحاب من كل المناطق المحتلة عام 1967 لا يزال ممكناً إنهاء النزاع العربي ـ الإسرائيلي"، ودعا الوزير شالوم إلى "هجر بناء جدار الفصل، ووقف توسيع المستوطنات، هذا الإعلان كفيل بمساعدتنا على طريق تحقيق السلام"**[77].

وبذات اليوم في واشنطن مباحثات كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي مع دوف فايسغلاس مدير مكتب شارون "رئيس الوزراء لا يرد على الرسائل التي تصل إليه من واشنطن"، وسألت فايسغلاس "هل يعقل أن لا تصل الرسائل إلى شارون، إن من المثير للتساؤل أنه لا يرد عليها"[78].

"واشنطن بوست" "نيويورك تايمز" تسجلان "موظفون كبار في الإدارة روو خيبة الأمل العميقة من الرئيس بوش لشارون. فالرئيس محبط، لأنه يرى في شارون صديقاً شخصياً"[79].

وعليه وقبل ثلاثة أشهر على القمة اتضح "الأمريكيون يشترطون لزيارة شارون واشنطن إخلاء حقيقي للمواقع الاستيطانية، وتفاصيل عن خطة فك الارتباط"[80].

في بورصة المساومات في تل أبيب وواشنطن، حكومة شارون تريد ثمناً لما ورد في خطاب هرتسيليا (2003/12/16)، وخطاب مركز الليكود (2004/1/4) بشأن خطة فك الارتباط، تطلب "رزمة تعويضات لليمين ضم معاليه أدوميم وغوش عصيون، البناء في مستوطنات مركزية عليها إجماع إسرائيلي، تبني أمريكي لمسار الجدار الحالي، اعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل"[81].

في 8 شباط/ فبراير 2004 بدأت المباحثات في تل أبيب بين شارون، فايسغلاس،

(77) "معاريف"، مناحيم جنتس موفد معاريف إلى دافوس، 22 كانون الثاني/ يناير 2004.
(78) "يديعوت"، شيمون شيفر وآخرين، 23 كانون الثاني/ يناير 2004.
(79) نفس المصدر عن "واشنطن بوست"، "نيويورك تايمز"، نفس التاريخ.
(80) "هآرتس"،ألوف بن، 30 كانون الثاني/ يناير 2004.
(81) "معاريف"، 4 شباط/ فبراير 2004.

جنرال غيورا ايلاند المسؤول عن بلورة خطة فك الارتباط، ومبعوثي الإدارة الأمريكية: ستيف هيدلى (عضو مجلس الأمن القومي)، أليوت أبرامز (ممثل البيت الأبيض)، وليم بيرنز (نائب وزير الخارجية الأمريكي لشؤون الشرق الأوسط)، وعلى جدول الأعمال "خطة فك الارتباط لرئيس الوزراء، مسار جدار الفصل، الطلبات الإسرائيلية"[82].

وفي المباحثات دعا المبعوثون الأمريكيون إلى "جعل خطة فك الارتباط تتلاءم وخارطة الطريق لكسب التأكيد الدولي لها، وخاصة اللجنة الرباعية الدولية والدول الصناعية الكبرى الثمانية، وبدون ذلك لا تستيطع واشنطن تسويق خطة فك الارتباط على النطاق الدولي والإقليمي"[83].

وتسرب للرأي العام الإسرائيلي القرار الذي توصلت له المباحثات "إسرائيل تنسحب من قطاع غزة، منه جميعه، اتخذ القرار، الاستعدادات للانسحاب اجتازت نقطة اللاعودة. كل الباقي بلبلة دماغ مقصودة"[84].

بعد يوم فقط على اتخاذ القرار "بالانسحاب من كل قطاع غزة"، فلتت، زمطت حكومة شارون من السقوط بصعوبة في تصويت الكنيست على مشروع قرار بالثقة 46 مقابل 45 صوتاً[85]. وصرخ نائب المفدال (الحزب القومي الديني/ يميني متطرف) شاؤول يهلوم بوجه شارون "اروي لنا كيف تغيرت هكذا" كما صرخ ادري اريئيل من الاتحاد الوطني (يمين متطرف) "متى تفك ارتباطك بكرسيك وتعود إلى مزرعتك"، أجاب شارون "لا أرد على أسئلة فظة"[86].

تسارعت المواقف الأمريكية فأعلنت كوندوليزا رايس مستشارة مجلس الأمن القومي "خطة شارون بالفصل الأحادي الجانب جديّة، وعلى الأوروبيين تشجيع العرب والسلطة الفلسطينية على أن يردوا بما يتناسب مع ذلك. الانسحاب من غزة مواز شرق أوسطي لسقوط سور برلين".

(82) "هآرتس"، 8 شباط/ فبراير 2004.
(83) "معاريف"، 22 شباط/ فبراير 2004.
(84) "يديعوت أحرونوت"، 22 شباط/ فبراير 2004.
(85) "يديعوت"، 24 شباط/ فبراير 2004.
(86) "نفس المصدر والتاريخ.

وأعلن مسؤول في البيت الأبيض "خطة شارون فرصة لتغيير هائل وتاريخي في العلاقات بين إسرائيل والعالم العربي"[87].

وسبق هذا إعلان الناطق بلسان مجلس الأمن القومي الأمريكي شون مكورميك "إذا وافق شارون على التحفظات الأمريكية فإنه سيدعى للقاء مع بوش"[88].

وأكمل الأمريكيون "خطة الانسحاب من غزة فقط تجعل من الصعب عليهم تجنيد دولي للخطة"، ودعوا في المباحثات إلى "إخلاء شامل من قطاع غزة ومتدرج في الضفة" مع خط أمني جديد في الضفة يمكن لإسرائيل أن تحتفظ به على مدى السنين مع تأييد دولي"[89].

بوش أصر على "إجمال الخطة قبل زيارة شارون".

رايس دعت إلى "فك ارتباط مطلق من غزة، وفك ارتباط **جزئي** من الضفة، يكون فرصة تاريخية أكبر من سقوط جدار برلين"[90].

وفي جولة مباحثات جديدة في تل أبيب مع ذات الوفد الأمريكي الثلاثي المذكور (هيدلي، ابرامز، بيرنز) مع شارون، فايسغلاس، جنرال احتياط غيورا آيلاند، طلب الأمريكيون "انسحاب أوسع من الضفة"، بينما أوضح شارون "يريد مقابل إخلاء غزة + مستوطنات في الضفة **تعهداً أمريكياً ضمنياً (قدم صيغة له بضم المستوطنات الكبرى فيما بعد لإسرائيل)**[91].

وفي جولة مباحثات طويلة (ثلاث ساعات ونصف) عقدت في تل أبيب 3/11/ 2004 طرح الجانب الإسرائيلي "خطة فك الارتباط من غزة وأجزاء من الضفة"، بينما طالب الجانب الأمريكي "إخلاء كبير من الضفة أيضاً حتى لا تبدو خطة فك الارتباط كخطة غزة فقط"[92].

(87) "هآرتس"، 27 شباط/ فبراير 2004.
(88) "واشنطن بوست"، 26 شباط/ فبراير 2004.
"يديعوت"، 27 شباط/ فبراير 2004.
(89) "هآرتس"، 2004/3/7.
(90) "معاريف"، 2004/3/7.
(91) "هآرتس"، 2004/3/11.
(92) "يديعوت"/ "هآرتس"، 2004/3/12.

في واشنطن المباحثات بين الوفد الإسرائيلي برئاسة موفاز (وزير الحرب/ الليكود) والوفد الأمريكي برئاسة ديك تشني نائب الرئيس، باول وزير الخارجية، رامسفيلد وزير الحرب، رايس مستشارة الأمن القومي، والبحث يدور "فك الارتباط للوقوف من وراء خط أمني أكثر راحة"[93].

مكوك المباحثات تواصل في واشنطن بين دوف فايسغلاس وكوندوليزا رايس، حدّد مدير مكتب شارون "الانسحاب من غزة مع البقاء في محور فيلادلفيا (محور صلاح الدين ـ خط الحدود الفلسطيني ـ المصري) + أربع مستوطنات في الضفة (صغيرة ومعزولة في شمال الضفة، محافظة جنين): كديم، غنيم، سانور، حومش". الجانب الأمريكي "دعا لانسحاب أوسع من الضفة"، والمقابل "وعد رئاسي أمريكي أن واشنطن ليست مع عودة إسرائيل إلى حدود 1967"[94].

الحلقة الأخيرة في مسلسل المباحثات على طريق قمة بوش ـ شارون، تمت في تل أبيب، اجتمع مساء الخميس الأول من نيسان/ إبريل الوفد الأمريكي الثلاثي بيرنز، ابرامز، هيدلي، مع شارون وطاقمه، والاجتماع "لإجمال كتاب الضمانات الذي سيتلقاه شارون في لقائه بوش في 14 نيسان/ إبريل في واشنطن"[95].

والآن نقرر من جديد... هل تفاجئ أحد من القيادات الفلسطينية والعربية "المهمومة بالصراع العربي والفلسطيني ـ الإسرائيلي"؟، الذي يهتم ويقرأ المستور والمنشور، يبني سياسة وخطط وبرامج، ويطلق خطوات عملية مبكرة لا مكان للمفاجأة في يوميات الصراع وجهود تحشيد القوى الوطنية، القومية/ الدولية، الإنسانية.

وعليه التساؤلات الكبيرة تفرض نفسها، لماذا اندهاشات ومفاجئات الكثيرين في أوساط السلطة الفلسطينية وفي أوساط عربية؟ هل هي غياب معرفة أم تبرير، وحديثاً قيل "إن كنت تدري فتلك مصيبة... وإن كنت لا تدري فالمصيبة أعظم". إنها عملية هروب إلى أمام من المساءلة والمحاسبة، وما تفرضه من خطوات وتداعيات.

(93) "هآرتس"، 2004/3/12.

(94) "معاريف"، 2004/3/28.

(95) "هآرتس"، 2004/4/1.

(4)

"الفصل الأحادي"... "الجدار"... "تبادل المناطق"

«I»

لم يكتشف شارون البارود، خطته المثلثة الأضلاع "الفصل الأحادي"... "الجدار"... "تبادل المناطق" لم تكن خطته. ورد هذا بالوقائع والأسماء والأحداث والتواريخ والوثائق في فصول هذا الكتاب.

خطة شارون الثلاثية الأساس "لا لبيع أرض إسرائيل"، "دعوا الجيش ينتصر"، "مائة يوم وتنتهي الانتفاضة"، إنها خطة اليمين واليمين المتطرف الأيديولوجي والميثولوجي (التوراتي الأسطوري) تحت سقف "أرض إسرائيل الكاملة".

صمود شعب فلسطين في أرضه، ائتلاف منظمة التحرير على قاعدة البرنامج الوطني المرحلي، برنامج القواسم المشتركة، الثورة، الانتفاضة، المقاومة، التفاعلات الإقليمية، الدولية، قرارات الأمم المتحدة... هذه هي الأعمدة المترابطة، التاريخية والحالية التي أدت إلى "تكسير" خطة شعارات شارون ومعسكر اليمين، ولا نقول هزيمتها. أمّا التسليم بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية "تقرير المصير، دولة فلسطين المستقلة عاصمتها القدس المحتلة، حق عودة اللاجئين"، فالطريق على هذا المسار لا زال طويلاً.. فأطماع معسكر اليمين التوسعي الصهيوني في القدس والضفة والاستيطان وحرمان الشعب اللاجئ من حقوقه لا زالت متراكمة، متزاحمة، كبيرة، بعيدة جداً عن السلام الشامل المتوازن، سلام قرارات ومرجعية الشرعية الدولية.

خطط وأفكار "الفصل الأحادي"... "الجدار"... "تبادل المناطق"، هي من "إنتاج" حزب العمل و"تفاهماته" مع الإدارات الأمريكية، "الديمقراطية والجمهورية". وحتى لا نذهب بعيداً إلى "مشروع إيغال الون نائب رئيس وزراء حكومة حزب المباي 1967 (العمل الآن)، فهذا الذي بنى عليه اسحق رابين رئيس وزراء العمل "اتفاق أوسلو 1، والرسائل المتبادلة مع عرفات (1993/9/9)، واتفاق أوسلو 2 بتقسيم الضفة الفلسطينية إلى مربعات أ، ب، جـ، والاحتفاظ بـ 60٪ بالمائة في المربع "جـ"، وهي ضبطاً المساحة التي حددها مشروع إيغال الون للضم إلى حدود إسرائيل الجديدة بقوة الأمر الواقع الاحتلالي في 4 حزيران/ يونيو 1967، كما ورد بالوقائع الإسرائيلية في الفصول

السابقة من هذا الكتاب". والون هو الأب الفكري والروحي لرابين وقوات البالماخ التي كان رابين من قاداتها البارزين.

خطط وأفكار حزب العمل في مفاوضات كامب ديفيد2 (تموز/ يوليو 2000)، وطابا (كانون الثاني/ يناير 2001)، "بالانسحاب من كل قطاع غزة وتفكيك المستوطنات في القطاع (21 مستوطنة)، والانسحاب من 88.5٪ من أراضي الضفة بدون القدس الكبرى (108 كم^2 من أرض الضفة) بعد أن كانت مساحتها 6 كم^2 فقط تحت الإدارة الأردنية)، وتقسيم القدس القديمة "محاضر كامب ديفيد 2 وطابا، تقرير السناتور الأمريكي ميتشيل (21 مايو/ أيار 2001)، وتبادل المناطق بضم الكتل الاستيطانية الكبرى لدولة إسرائيل مقابل منطقة رمال حالوتسا في جنوب شرق النقب بنسبة 8٪ من أرض الضفة و1٪ من رمال حالوتسا".

مقترحات الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في واشنطن (23 كانون أول/ ديسمبر 2000) بين فريقي مفاوضات كامب ديفيد2 (حكومة باراك، السلطة الفلسطينية).

خطوط الأساس لبرنامج حكومة الوحدة (ائتلاف الليكود، العمل، شاس) برئاسة شارون، وزير الخارجية شيمون بيرس (العمل)، وزير الحرب بنيامين بن اليعازر (العمل)، دعت إلى تسوية سياسية مؤقتة طويلة الأمد تقوم على "تنازلات مؤلمة"، وبعبارة أخرى تقسيم أرض الضفة.

برنامج عميرام متسناع (زعيم حزب العمل) الانتخابي (آذار/ مارس 2003)، والذي أعلن بوضوح في حال فوز حزب العمل بالانتخابات "ستنسحب حكومته من كل قطاع غزة (قوات ومستوطنات)، الفصل الأحادي الجانب في الضفة بانسحاب واسع إلى خطوط تحتفظ بها الحكومة للمفاوضات النهائية، واستكمال بناء الجدار الفاصل الذي بدأت حكومة الليكود/ العمل السابقة به، تقسيم القدس العربية (الأحياء العربية للعرب، الأحياء اليهودية لليهود) لا عودة للاجئين.

شعارات شارون التي ركب على أكتافها إلى الحكم تشققت، تآكلت على صخرة شعب فلسطين والانتفاضة والمقاومة، والتفاعلات الدولية والإقليمية، ووصل جنرالات السياسة وجنرالات العسكر في صف اليمين الإسرائيلي إلى خلاصة رئيسية "لا حلول عسكرية فقط"، فحرب الاستنزاف المتقابلة لا تتوقف، وحروب "السور الواقي، الطريق الحازم، الشبكة الحديد، قوس قزح... الخ" انتهت إلى الجدار.

الصراع... الانقسام داخل المجتمع الإسرائيلي، الأحزاب، المؤسسة العسكرية والأمنية، في الشارع الإسرائيلي يتسع ولا يتوقف...

وعليه طوى شارون شعارات، وقدم شعارات، وأعلن "لا يمكن إدامة الاحتلال إلى الأبد"، "حان الوقت لتقسيم أرض هذه البلاد"، "دولة فلسطينية مؤقتة الحدود لأمد طويل".

حاصر شارون حلول وأفكار حزب العمل، وأعلن: "لن يقبل بما انتهت إليه مفاوضات كامب ديفيد 2، طابا، مقترحات كلينتون"، "وما جاءت به وثيقة يعالون ـ نسيبة"، و"وثيقة جنيف بيلين" "تنازلات فلسطينية بشأن اللاجئين، الحدود، المستوطنات، القدس غير كافية".

وقدم خططه "بالفصل الأحادي الجانب، الجدار الفاصل، تبادل المناطق"، طوق وقزّم بها مشاريع حزب العمل وتفاهماته مع إدارة كلينتون، بينما حزب العمل ضائع، متردد في سياسته بين التطلع المتواصل إلى العودة لحكومة وحدة برئاسة شارون مع معسكر اليمين، وبين معارضة جادّة متماسكة تقدم مشروعاً مترابطاً تجاه قضايا الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، يجمع معسكر الوسط واليسار الصهيوني، ويؤثر على قوى اليمين ويعزل اليمين المتطرف. وهكذا لم يتمكن حزب العمل من "ترميم" قواه، و"راوح" أسير سياسة زعيمه شيمون بيرس المزدوجة المتكررة: "البقاء في المعارضة من مصلحة حزب العمل للعودة إلى السلطة في الانتخابات القادمة، والذهاب إلى حكومة وحدة مع الليكود بزعامة شارون من مصلحة إسرائيل أكثر". وعليه لم يتمكن حزب العمل من "ترميم" قواه، وتقديم البديل السياسي والأمني والاجتماعي" وحتى "لا تخلق ميزانية نتنياهو لعام 2005 دولتين لشعبين ـ دولة الأغنياء ودولة الفقراء" حسب قول رئيس الهستدروت عمير بيرتس زعيم حزب شعب واحد النائب في الكنيست[96]. وأخيراً انشدّ إلى دعوة شارون لتشكيل حكومة وحدة مع الليكود والأحزاب الأصولية الدينية، وتحت دعاوى تنفيذ خطة "الفصل الأحادي بالانسحاب من قطاع غزة والمستوطنات الأربع الصغيرة والمنعزلة شمالي الضفة، وتعديل مسار الجدار الفاصل وفق قرار محكمة العدل العليا الإسرائيلية[97].

(96) "معاريف"، 2004/8/10.

(97) الفصل السادس، "يديعوت"، وثيقة "اتفاق سياسي بين الليكود والعمل" رقم (8) ص، 2004/8/8.

«II»

قمة بوش ـ شارون

(خطة فك الارتباط... رسائل الضمانات)

في قمة واشنطن 14 نيسان/ إبريل 2004، "عرض شارون الخطة بأكملها[98]، أمام الرئيس الأمريكي، جورج بوش، وحظيت بدعمه الكامل، إلاّ أنها جوبهت "بمعارضة من قبل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، فيما قوبلت من السلطة الفلسطينية بغضب، بسبب المقابل الأمريكي المرتبط بالاعتراف بالكتل الاستيطانية ومعارضة حق العودة للاجئين الفلسطينيين".

"وغادر شارون واشنطن مساء 16 نيسان/ إبريل بإنجاز مثير للانطباع، إلاّ أن المهمة الأساسيّة لا زالت أمامه، وهي المصادقة على الخطة عبر الاستفتاء بين منتسبي حزبه والليكود". وقد "بعث مساعد رئيس الحكومة يسرائيل مامون، النص الكامل للخطة إلى الوزراء، عشية المداولات الحاسمة المتوقع أن تبدأها الحكومة في 18 نيسان/ إبريل 2004"[99].

معارضة الأمم المتحدة عبَّر عنها أمينها العام كوفي عنان في منتدى دافوس الاقتصادي في لقائه مع سيلفان شالوم وزير خارجية حكومة شارون، كما ورد في سياق هذا الفصل. فالأمم المتحدة تستند إلى قرارات مجلس الأمن الدولية وخاصة القرارين 1397 بدولة فلسطين كاملة السيادة، والقرار 1515 بإجماع مجلس الأمن المصادقة على خطة "خارطة الطريق وآليات تطبيقها"، كما صادقت عليها وقدمتها اللجنة الرباعية الدولية دون إثقالها بشروط حكومة شارون الأربعة عشر، حيث يصرّ عليها شارون في رسالته إلى بوش في قمة واشنطن، والتي تنص حرفياً" دولة إسرائيل قبلت خارطة الطريق، كما تبنتها حكومتنا"[100]، والأمم المتحدة ترى في خطة شارون "خطة جزئية"، بينما القرارات الدولية و"خارطة الطريق" هي السبيل للوصول إلى السلام الشامل، سلام الشرعية الدولية.

(98) الفصل السادس، "يديعوت أحرونوت"، وثيقة "النص الكامل لخطة فك الارتباط التي عرضها شارون على بوش"، رقم (9).

(99) "يديعوت أحرونوت"، 2004/4/16.

(100) الفصل السادس، "يديعوت" ـ وثيقة "رسالة شارون إلى بوش"، 2004/4/15، رقم (10).

والأمم المتحدة ترى في رسالة بوش إلى شارون 2004/4/14 إشارات خطرة على قرارات الشرعية الدولية (مجلس الأمن، الجمعية العامة) ومنها ما هو خاص بقرار الأمم المتحدة 194، وحق اللاجئين بالعودة إلى ديارهم، فقد نصت رسالة بوش على ما يتناقض مع القرار 194، وحرفياً تقرر الرسالة "أن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً قوياً بأمن إسرائيل وبما يحقق مصالح الدولة اليهودية. وكما يبدو جلياً فإن إطار العمل الواقعي المتفق عليه والعادل والنزيه لإيجاد حل لموضوع اللاجئين الفلسطينيين كجزء من اتفاق المرحلة النهائية سيحتاج إلى إرسائه من خلال إقامة دولة فلسطينية **وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها بدلاً من توطينهم في إسرائيل**"[101].

"وكجزء من تسوية السلام النهائية، يجب أن يكون لإسرائيل حدود آمنة ومعترف بها، وهو ما يمكن أن ينبع من خلال المفاوضات بين الأطراف طبقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338 (لاحظ بدلاً عن تطبيق القرارين بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة). وعلى ضوء الوقائع الجديدة على الأرض، بما فيها مراكز التجمعات السكانية الرئيسية الموجودة في إسرائيل (لاحظ الرسالة تعتبر مراكز التجمعات... موجودة في إسرائيل، بينما هي مستعمرات مزروعة في أرض الضفة الفلسطينية المحتلة عام 1967)، وتتابع الرسالة "فمن غير المتوقع أن تكون نتيجة المفاوضات النهائية عودة كاملة إلى خطوط الهدنة لعام 1949، وقد توصلت كل الجهود السابقة لمناقشة حل الدولتين إلى النتيجة ذاتها، فمن الواقعي أن نتوقع أن أي اتفاق على الوضع النهائي **لا يمكن أن يتحقق إلاّ على أساس تغييرات متبادلة يتم الاتفاق عليها تعكس تلك الحقائق الواقعية**"[102].

الاتحاد الأوروبي له ذات قراءة الأمم المتحدة "لخطة فك الارتباط ورسائل الضمانات"، وأعلن أنه "لن يعترف بأية حدود خارج حدود 4 حزيران/ يونيو 1967 عملاً بالقرارات الدولية، ولن يعترف بأية حلول لقضية اللاجئين خارجة عن القرارات الدولية الخاصة باللاجئين الفلسطينيين". فضلاً عن قلق وخشية الاتحاد الأوروبي أن تضع خطة شارون ورسائل الضمانات "خطة خارطة الطريق في حالة موت سريري"،

(101) الفصل السادس، "وزارة الخارجية الأمريكية" واشنطن ـ وثيقة "رسالة بوش إلى شارون"، 15نيسان/ إبريل 2004، وثيقة رقم (11).

(102) الفصل السادس، نفس المصدر السابق.

وتشطب دور اللجنة الرباعية الدولية، وتعطيل الحلول السياسية الشاملة بخطط شارون ومعسكر اليمين الجزئية الطويلة الأمد.

موقف السلطة الفلسطينية لم يكن مفهوماً، فلسطينياً وعربياً ودولياً، على ضوء مفاوضات كامب ديفيد2 (تموز/ يوليو 2000)، طابا (كانون الثاني/ يناير 2001)، مقترحات كلينتون (واشنطن 2000/12/23)، ولم يكن مفهوماً أبداً على ضوء مواكبة وتغطية السلطة وحكومتها لوثيقة يعلون ـ نسيبة بالتنازل العلني عن حق اللاجئين بالعودة إلى دياره مقابل انسحاب إسرائيل إلى حدود 4 حزيران/ يونيو 1967"، ووثيقة "جنيف بشأن حق العودة (التوطين في خمسة أماكن سكن دولة فلسطين 1967، الأقطار العربية، المهاجر الأجنبية، وضم المستوطنات الكبرى وأخرى غيرها لدولة إسرائيل مع الخرائط في إطار تبادل المناطق"[103].

وبشأن "البناء والتوسع" في الضفة الفلسطينية، فقد "تم في قمة واشنطن تقديم رسالة دوف فايسغلاس مدير مكتب رئيس الوزراء الإسرائيلي إلى كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي الأمريكي، "باسم رئيس وزراء إسرائيل، اريئيل شارون تؤكد من جديد التفاهمات التي تحققت بين الإدارة الأمريكية وحكومة شارون"، وتحت عنوان "البناء في يهودا والسامرة سيقيَّد"[104].

وقد كسر شارون تعهده لواشنطن بوثيقة فايسغلاس باسمه إلى رايس لاحقاً، و"صادق مع موفاز على بناء 600 وحدة سكن في مستوطنة/ مستعمرة معاليم ادوميم، كما صادق مع موفاز على ضمها مع غوش عصيون داخل جدار الضم والفصل أيضاً"، "ثم صادق موفاز بالاتفاق مع شارون على بناء 300 وحدة سكن في مستوطنة اريئيل (19 ألف نسمة) ضمن الخطة العامة بالتوسع الاستيطاني ببناء 2000 وحدة سكن"[105]. كما صادق شارون وموفاز على "بناء مستوطنة جديدة مبو أدوميم تربط بين معاليه أدوميم والقدس وفق الخطة E1، وأخرى جديدة جفعات عيتام ملاصقة لجفعات"[106].

(103) الفصل السادس، "وثيقة جنيف/ مسودة اتفاقية للوضع الدائم"، "صادر عن المجموعة الفلسطينية الموقعة على وثيقة جنيف"، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، وثيقة رقم (12).

(104) الفصل السادس، "معاريف" ـ وثيقة فايسغلاس" البناء في يهودا والسامرة سيقيد"، 16/ 4/ 2004، رقم (13) ص

(105) "هآرتس"، "معاريف"، 2004/8/8.

(106) نفس المصدر، 2004/8/11.

أثار تجاهل شارون، موفاز لوثيقة "تفاهمات البناء في مستوطنات الضفة (يهودا والسامرة بلغة الوثيقة) سيقيّد"، احتجاج واشنطن وأعلنت "لا لأي بناء استيطاني في المستوطنات، تعقيباً على قرار شارون، موفاز، وعليه التقى اليوت ابرامز مبعوث البيت الأبيض إلى إسرائيل مع شارون ومدير مكتبه دوف فايسغلاس، وتم الاتفاق على ذهاب فايسغلاس إلى واشنطن (19 آب/ أغسطس) لمعالجة الموقف[107]. وفي 8/10/ 2004 أعلن شارون "تجميد قرارات البناء مؤقتاً تحت عنوان "فحص الموقف من جديد"، و"كسر قراره سريعاً في 2004/8/16 بالتوقيع على بناء ألف وحدة سكن جديدة في الضفة" قبل وصول مدير مكتبه فايسغلاس إلى واشنطن بثلاثة أيام "يديعوت"2004/8/17. هكذا سياسة شارون التوسعية الذي لا يمل من المناورة والمراوغة.

ردود العواصم العربية على قمة بوش ـ شارون مصابه "بالدهشة والتساؤلات"، بينما كانت قمة بوش ـ مبارك في 2004/4/12، وبوش ـ عبد الله الثاني في 2004/4/18.

سياسة معايير الإدارة الأمريكية المزدوجة تجاه قضايا الصراع العربي والفلسطيني ـ الإسرائيلي الصهيوني لا تتوقف.

«III»

"الفصل الأحادي... صراع وتسويق"

رسالة بوش إلى شارون والتفاهمات الإسرائيلية ـ الأمريكية[108]، أعطت شارون "مكاسب غير مسبوقة خلال خمسين عاماً منذ ولادة دولة إسرائيل"، كما أعلن شارون في ائتلاف حكومة اليمين واليمين المتطرف، في الكنيست، وللرأي العام الإسرائيلي.

لم تشفع له هذه "المكاسب غير المسبوقة" ولا "المساندة والتغطية الأمريكية الواسعة لخطته"، فاليمين واليمين المتطرف ما زال غاطساً في وهم المشروع الاستعماري الصهيوني التوسعي "أرض إسرائيل من البحر إلى النهر" "إسرائيل الكبرى". وعليه

(107) نفس المصدر، 2004/8/8.

(108) الفصل السادس، "الرسائل الثلاث".

استمر العمل بقرار مؤتمر الليكود (تل أبيب 2004/3/30) "استفتاء منتسبي الليكود لتقرير مصير خطة الفصل الأحادي"، عملاً بخطاب شارون في المؤتمر، تحت ضغط وصراخ المؤتمر "قررت استفتاء ملزماً لأعضاء الليكود وأنا منهم على الخطة"، معتقداً "أن المكاسب غير المسبوقة"ستعطيه الأغلبية. وعشية الاستفتاء أطلق النداء" محظور أن تفرض أقلية إراداتها على الدولة"[109].

في 2004/5/2 حصد شارون "هزيمة نكراء في استفتاء الليكود"، "الليكود حزب يميني، متطرف وديني"،"سكان المستوطنات 4٪ فقط من منتسبي الليكود يفرضون أجندتهم على منتسبي الليكود والدولة". "أقل من 1٪ من إجمالي السكان الذين لهم حق التصويت، قرر عكس تفكير الأغلبية الساحقة من السكان بأنه يجب الانفصال عن قطاع غزة"[110]. و"استفتاء الليكود يبرهن بصورة قاطعة أنه حزب يميني غير راغب في صنع السلام والتسوية، وما عدا ذلك مجرد مساحيق تجميلية لصورته الخارجية"[111].

على الضفة الأخرى من الصراع تعلن واشنطن "أن الإدارة الأمريكية مع خطة فك الارتباط، لا يجوز لاستفتاء حزبي ضيق فرض نفسه، لا يلزم من ناحية دستورية أو دولية، لدينا تعهد من شارون، ونأمل أن يفي به"[112].

والشريك الرئيسي في ائتلاف الحكومة حزب شينوي يعلن زعيمه تومي لبيد (وزير العدل) "ربع أعضاء الليكود لا يلزمون الكنيست ولا الدولة، شينوي ستنسحب من الحكومة إذا التزم شارون بنتائج الليكود"[113].

وشيمون بيرس زعيم حزب العمل يدعو "يجب أخذ المبادرة والدعوة إلى انتخابات، ليس لشارون تفويض حتى داخل حزبه، يجب منح الشعب إمكانية التصويت على جوهر الأمر، لن نسمح لـ 50 ألف مصوّت من الليكود أن يقرروا مصير 10 مليون إسرائيلي وفلسطيني"[114] وبيرس بهذا الرقم يسقط من حساباته 5

(109) "معاريف"/ خطة فك الارتباط، 2004/4/29.
(110) "يديعوت"، 2004/5/3.
(111) "هآرتس"، 2004/5/3.
(112) "معاريف"، 2004/5/3.
(113) نفس المصدر والتاريخ.
(114) "يديعوت"، 2004/5/4.

مليون فلسطيني في أقطار اللجوء والشتات، لأن الإجماع الإسرائيلي الصهيوني يرفض حق اللاجئين بالعودة وفق القرار الأممي 194.

بالتوازي مع الصراع حول خطة الفصل في المجتمع الإسرائيلي، كثفت الإدارة الأمريكية ضغوطها "لتسويق" خطة شارون على النطاق الدولي والإقليمي، وبعد "يومين" فقط من "استفتاء الليكود وهزيمة شارون النكراء"، توصلت إلى إعلان بيان الرباعية ومن مقر الأمم المتحدة، يشكل تسوية بين خطة شارون والتفاهمات الأمريكية معه، وبين تحفظات الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا على الخطة. فالبيان يشير "أن عزم رئيس وزراء إسرائيل المعلن بالانسحاب من جميع مستوطنات غزة وأجزاء من الضفة الغربية، سيوفر فرصة نادرة في السعي إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط، ويمكن أن يؤدي إلى استئناف التقدم في خريطة الطريق لإحلال السلام". ورحبت الرباعية "بالانسحاب الإسرائيلي وشجعته مضيفة، أن أي مبادرات أحادية من جانب حكومة إسرائيل ينبغي أن تُتخذ بشكل متساوق مع خريطة الطريق ورؤيا الدولتين التي تقوم عليها خريطة الطريق".

وأعربت الرباعية عن "استعدادها لتكثيف تعاطيها مع الفلسطينيين لإعادة الزخم إلى خريطة الطريق"، وعن "استعدادها للتعاطي مع قيادة فلسطينية مسؤولة خاضعة للمساءلة والمحاسبة، ملتزمة بالتأدية الإصلاحية والأمنية..."[115].

شارون يؤكد لسفراء الاتحاد الأوروبي بمنزل السفير الإيرلندي (رئاسة الاتحاد الدورية بيد "ايرلندا") في هرتسيليا" سأواصل خطة فك الارتباط كما هي رغم الاستفتاء، لا أعتزم تنفيذ أية خطة أخرى، ليس لدى أحد أي بديل أفضل، لم أغير رأيي، مصمم على مواصلة الخطة"[116].

وفي مسار الصراع داخل "إسرائيل"، تشكيل هيئة جديدة توحّد "اليسار" الصهيوني: "قيادة الأغلبية" من "أحزاب العمل، ياحد، شعب واحد، حركة السلام الآن، فريق وثيقة جنيف، الحركات الكيبوتسية، حركة الشبيبة العاملة، معسكرات المهاجرين، الحرس الفتي/ هشومير هتسعير"، و"تدعو لمظاهرات حاشدة في ميدان رابين

(115) الفصل السادس، وزارة الخارجية الأمريكية/ مكتب برنامج الإعلام الخارجي، واشنطن 5 أيار/ مايو 2004، النص الكامل لبيان الرباعية/ مقر الأمم المتحدة، 4 أيار/ مايو 2004، وثيقة رقم (14).
(116) "يديعوت"، 7 أيار/ مايو 2004.

بتل أبيب تحت لافتة: نخرج من غزة ونبدأ الحديث". المهرجان/ المظاهرات وقعت في 2004/5/15، حشدت 250 ألف بتقدير المنظمين، 150 ألف بتقدير الشرطة تحت شعار: اخرجوا من غزة"[117].

"لا يوجد طريق آخر غير العودة إلى النقطة التي توقفت عندها محادثات كامب ديفيد2: كل الباقي حلول جزئية ومؤقتة، انسحاب من طرف واحد، غلاف القدس والجدار بمجمله، ليست إلا قائمة أدوية عابثة" و"فشل الاستفتاء يؤكد ضرورة حل شامل، ليس حلول جزئية..."[118].

قبل الاستفتاء كان لخطة شارون الأصلية أغلبية في مجلس الوزراء، بعد الاستفتاء فقدت الأغلبية، وفي 30 أيار/ مايو 2004 له 11 وزيراً (6 ليكود + 5 شينوي)، مقابل 12 ضد خطته (8 ليكود + 4 اتحاد وطني والمفدال)، وعليه طرح شارون "خطته المعدَّلة، المتدرجة"على مجلس الوزراء في 2004/5/30، بدلاً عن خطته التي قدمها لبوش في واشنطن 2004/4/14، وقبض رسالة بوش غير المسبوقة مقابل تلك البضاعة.

سبع ساعات ونصف ساخنة في مجلس الوزراء بلا نتيجة، شارون يهدد "الابتزاز انتهى، هذه هي خطتي المتدرجة، المعدلة بعد الاستفتاء، مطروحة على الحكومة للحسم أو تغيير تشكيلة الحكومة، واتخاذ إجراءات سياسية بعيدة الأثر"، وخاطب نتنياهو بأنه "أخرج الليكود من الأزمة التي علق بها إثر هزيمة نتنياهو أمام باراك في العام 1999، وأقامه وأعاد ترميمه من 19 إلى 38 مقعداً، لا يوجد في هذه الغرفة من يعز عليه الليكود أكثر مني ـ ولكن إسرائيل أعز علينا أكثر"، "يحتمل أن أكون أخطأت حين سرت نحو استفتاء منتسبي الليكود، نتائج الاستفتاء ليست فرضاً، أعضاء الليكود جزء من المجتمع فقط، موقف الجمهور بأغلبيته تريد تنفيذ الخطة"، "في 1992 سار نتنياهو ضد موقف الليكود حين أيد قانون الانتخاب المباشر لرئيس الوزراء، كان وحده، رفض قبول حسم حزبه، لا ينبغي نسيان التاريخ"[119].

في جلسة الساعات الطويلة الساخنة قال وزير الحرب موفاز "الخطة جيدة لدولة

(117) "معاريف"، 7 أيار/ مايو 2004. "هآرتس"، 16 أيار/ مايو 2004.

(118) "هآرتس"، 7 أيار/ مايو 2004.

(119) "يديعوت"، وقائع جلسة مجلس الوزراء، 30 أيار/ مايو. خطة فك الارتباط المتدرجة، 31 أيار/ مايو 2004.

إسرائيل من كل ناحية، إذا كان هناك في الليكود من يمكنه أن يتعهد الاّ يخلي غزة كرئيس وزراء، فعليه أن يقول ذلك الآن وعلانية"، رد عليه نتنياهو "أنه سيخلي غزة، لا مستقبل لليهود في غزة، ولكن مقابل ماذا؟ وليس بانسحاب أحادي بلا مقابل... المسألة في التبادلية... شيء مقابل شيء"[120].

رؤساء الأجهزة العسكرية والأمنية انحازوا لخطة شارون، ودعا موشيه يعلون رئيس هيئة الأركان "من ناحية أمنية من الأفضل تنفيذ فك الارتباط دفعة واحدة وليس على دفعات متدرجة". رئيس المخابرات العامة ـ الشاباك آفي ديختر" الخروج من غزة سيؤدي إلى انخفاض حجم العمليات". رئيس الاستخبارات العسكرية ـ أمان ـ اللواء اهارون زئيفي (فركش) "في الخطة آمال أكثر مما فيها من مخاطر، الخطة هي المستقر الاستراتيجي الأكبر منذ اندلاع الانتفاضة"[121].

انتهى شارون إلى الجدار مع حكومة الائتلاف اليميني واليميني المتطرف، وليس أمامه إلا "اتخاذ الإجراءات البعيدة الأثر" التي لوّح بها.

الإدارة الأمريكية لم تنتظر طويلاً، مباحثات في واشنطن بين كوندوليزا رايس مستشارة الأمن القومي، ودوف فايسغلاس مدير مكتب شارون في 1 حزيران/ يونيو 2004، وأعلنت رايس "في 14 نيسان/ إبريل عرض رئيس الوزراء خطة تضمنت الانسحاب من المنشآت العسكرية ومن كل المستوطنات في غزة، ومن منشآت عسكرية ومستوطنات في الضفة الغربية، وهذه الخطة تبناها الرئيس بصفتها خطة يمكنها أن تحث هدف السلام، وهذه الخطة هي التي نؤيدها الآن وليس غيرها"[122].

"الاحتلال يتسبب في إفساد المجتمع الاحتلالي، وهذا ما حدث مع أمريكا في العراق، وما يحدث مع إسرائيل أيضاً"[123].

"الفلسطينيون فقدوا 17 ألف منزل حسب معطيات الأمم المتحدة في غزة، المنازل المدمرة تبلغ أكثر من ضعف عدد مستوطني القطاع"[124].

(120) "يديعوت"، وقائع جلسة مجلس الوزراء... 31 أيار/ مايو 2004.

(121) "يديعوت"، 31 أيار/ مايو 2004.

(122) "هآرتس"، 2 حزيران/ يونيو 2004.

(123) نفس المصدر/ زئيف شيف ـ خبير استراتيجي أمني، 2 حزيران/ يونيو 2004.

(124) نفس المصدر/ عميره هس مختصة بالشؤون الفلسطينية، مدافعة عن حقوق الإنسان، 2 حزيران/ يونيو 2004.

"شارون لم يتغير عمّا كان عليه. إنه لا يعرف سوى القتل وسوى التدمير، كلما ازداد ثقل الفشل ازداد ثقل اليد على الزناد وكثر الخراب، روح شارون تبيح كل فعل. لم يتغير فيه شيء منذ لبنان، منذ الكيلو 101 (1948)، منذ قبيه (قرية في الضفة تم تدميرها بمذبحة شهيرة 1953)، منذ عملية غزة.

"كان شارون دائماً الوجه المظلم الوحشي للصهيونية، أصبح سلام غزة دمار رفح (عمليات المراحل الثلاث:عنكبوت زجاجي، بوابة حديد، قوس في السحاب)، مثل سلام الجليل الذي أصبح حرب لبنان، لأن هذا الشخص لا يعرف سوى سوى القتل"[125].

التداعيات استطالت في المجتمع، في حكومة ائتلاف اليمين واليمين المتطرف، الصراع على الجانبين في صف الأحزاب والرأي العام، في الأجهزة العسكرية والأمنية، ولا حلول داخل الليكود للاحتفاظ بائتلاف معسكر اليمين واليمين المتطرف الحكومي.

انفجر الائتلاف على يد شارون: بإقالة/ طرد وزيري الاتحاد الوطني (أفيغدور ليبرمان، بيني آلون) في 2004/6/4، لتركيب أغلبية في مجلس الوزراء وإقرار خطته المتدرجة، المعدلة، بالفصل الأحادي الجانب. وبات مع الخطة المعدَّلة المتدرجة 11 وزيراً (6 ليكود + 5 شينوي) مقابل 10 ضد الخطة (8 ليكود + 2 المفدال) إذا واصل الثلاثي نتنياهو، شالوم، ليفنات في موقع الضد.

في 6 حزيران/ يونيو 2004 أقرت حكومة الائتلاف اليميني الخطة المتدرجة بعد إدخال تعديلات أخرى إلى الخلف وعلى اليمين المتشدد[126]، لينضم معها الثلاثي نتنياهو، شالوم، ليفنات، فتقرر الخطة بأغلبية 14 مقابل 7 وزراء (5 ليكود +2 المفدال).

استقال الجنرال آفي ايتام زعيم الحزب القومي الديني (المفدال) من الوزارة، وبقي الوزير الآخر. وفقدت حكومة الائتلاف اليميني الأغلبية البرلمانية...

في المجتمع الإسرائيلي أغلبية مع خطة الفصل الأحادي الأولى (2004/4/14)، مع خطة الفصل المعدلة المتدرجة، قبل استفتاء منتسبي الليكود وبعده، كل استطلاعات الرأي تشير إلى هذا، ومن الأمثلة استطلاع "يديعوت/ داحف" في 2004/5/14 بعد

(125) "يديعوت"، 2 حزيران/ يونيو 2004.

(126) الفصل السادس، خطة فك الارتباط المعدلة المتدرجة، "يديعوت" ـ وثيقة ـ خطة شارون... رقم (15).

استفتاء منتسبي الليكود، كان مع الخروج من غزة بالفصل الأحادي (خطة شارون الأولى) 71٪ من الإجمالي وضد 24٪، وبين مصوتي الليكود 63٪ مع و32٪ ضد. واستطلاع "معاريف/ تلسيكرفي نفس اليوم 2004/5/14" الخروج فورا بتسوية أو بفصل أحادي 79٪ مع، عدم الخروج بأية حال 18٪.

بعد إقرار الخطة المعدلة المتدرجة يشير استطلاع "معاريف/ فك الارتباط" في 8/1/ 2004 إلى: 65٪ من الجمهور عموماً مع، و29٪ ضد، وبين مصوتي الليكود 61٪ مع و34٪ ضد.

الصراع في إسرائيل لم ينته فصولاً، فالمسألة المطروحة بالانسحاب الأحادي الإسرائيلي، مستوطنات وقوات من كل قطاع غزة وأجزاء من الضفة الفلسطينية، تؤدي بالضرورة إلى كسر وانكسار إيديولوجيا وميثولوجيا ادعاء المشروع الاستعماري الاستيطاني الصهيوني "أرض إسرائيل الكاملة" "إسرائيل الكبرى"، فالاحتلال احتلال والأرض فلسطينية محتلة، ليست أرضاً إسرائيلية صهيونية، ولا "أرض متنازع عليها" كما تنص اتفاقات أوسلو... اتفاقات الخطوة خطوة والحلول الجزئية والمجزوءة، حلول الأدوية العابثة.

وعليه لا زالت "المعارضة اليمينية لخطة الفصل الأحادي تعزز صفوفها، مائة ألف من نيسانيت (مستعمرة/ مستوطنة شمال قطاع غزة) إلى حائط المبكى (حائط البراق) في القدس يحتشدون بسلسلة بشرية على امتداد 90 كم للإبقاء على مستوطنات غزة وشمال الضفة وبينهم أعضاء كنيست متمردين من الليكود + الاتحاد الوطني + المفدال"، بينما المعسكر الآخر في المجتمع الإسرائيلي إياه يعتبر الفصل الأحادي "الخطوة الأهم بعد 37 سنة الأخيرة للخلاص من الاحتلال وشروره"[127].

إنه فعل صمود شعب فلسطين الأسطوري، الثورة، الانتفاضة والمقاومة، التفاعلات الإقليمية والدولية، داخل المجتمع الإسرائيلي، على طريق الخلاص من الاستيطان والاحتلال، وانتزاع الحرية والاستقلال، عملاً ببرنامج الشعب والانتفاضة، برنامج حق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة.

(127) "هآرتس"، 25 تموز/ يوليو 2004.

«IV»

"الجدار... توسع، ضم، استيطان"

الأطماع التوسعية الإسرائيلية الصهيونية، العلنية والكامنة، تتدافع خلف الجدار العازل العنصري، العوامل متداخلة إيديولوجية، ميثولوجية، وبراغماتية، الأحزاب الصهيونية مشمولة بذلك، مع تفاوت في حجوم التوسع.. الضم.. الاستيطان بفعل العوامل إياها. والتي رصدنا مداراتها بالوقائع والوثائق والمسميات في فصول هذا الكتاب.

معسكر اليمين واليمين المتطرف العلماني (الليكود، الاتحاد الوطني) والأصولي الديني (المفدال، شاس، يهدوت هتوراه) مسقوفة بأيديولوجيا وميثولوجيا المشروع الصهيوني الاستعماري لكل أرض فلسطين التاريخية تحت عنوان "أرض إسرائيل من البحر إلى النهر"، "إسرائيل الكبرى"، وعليه تفاقم ويتفاقم الصراع والانقسامات في صفوف أحزاب وجمهور هذا اليمين واليمين المتطرف على اختلاف ألوان الطيف الإيديولوجي.

على الضفة الأخرى في الصراع والانقسامات يقف معسكر الوسط واليسار الصهيوني كما يقدم نفسه للمجتمع الإسرائيلي والعالم (العمل، ياحد برئاسة بيلين ـ حزب موحد بين شاحر (بيلين) وميرتس (سريد)، شينوى برئاسة تومي ليبد وزير العدل في حكومة شارون)، مسقوف بأطماع توسعية براغماتية وإيديولوجية (اتفاقات أوسلو، مفاوضات كامب ديفيد 2/ طابا، برنامج متسناع الانتخابي/ حزب العمل، وثيقة جنيف ـ بيلين... الخ)، تتفاوت في الحجم والدرجة عن معسكر اليمين واليمين المتطرف. احتدم ويحتدم الصراع والانقسامات كذلك في صف أحزاب وجمهور هذا المعسكر.

نكرر من جديد أن لا جامع يجمع أبداً بين أي أفكار يسارية وتقدمية في العالم والحركة الصهيونية، وعليه أدانت القوى الوطنية الثورية واليسارية والتقدمية على مساحة العالم "الصهيونية باعتبارها مشروعاً استعمارياً استيطانياً وتوسعياً"، كما قررت الجمعية العامة للأمم المتحدة المصادقة على مشروع الدول العربية، دول عدم الانحياز والاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية في سبعينات القرن العشرين قرار "الصهيونية حركة عنصرية"، رغم معارضة الولايات المتحدة ومن معها في ذاك السياق التاريخي.

ولم تتراجع الأمم المتحدة عن القرار إلاّ بعد تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي والأنظمة الاشتراكية في بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، وحرب الخليج الأولى والثانية وانهيار التضامن العربي، والتحالف مع أمريكا في حرب الخليج الثانية، فتقدمت الولايات المتحدة الأمريكية ومن معها بمشروع قرار جديد للجمعية العامة للأمم المتحدة في منتصف تسعينات القرن العشرين بإلغاء قرار الأمم المتحدة "الصهيونية حركة عنصرية" وحشدت له الإدارة الأمريكية أغلبية لم تكن أبداً ممكنة على امتداد عشريات السنين في مرحلة نهوض ثورات وقوى التحرر الوطني والتقدم والسلام والبلدان الاشتراكية في العالم... مرحلة نهوض دور الأمم المتحدة التاريخي في مساندة قوى التحرر والتقدم والسلام وحق الشعوب في تقرير مصيرها والاستقلال وحقوق الإنسان، والخلاص من الاستعمار القديم والجديد والهيمنة الإمبريالية والأنظمة والمشاريع العنصرية، وفي هذه المرحلة تم الإقرار العالمي وفي الأمم المتحدة بحقوق شعب فلسطين الوطنية والاعتراف بالثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني، وحقوقه الوطنية المستقلة غير القابلة للتصرف، وتحديداً ابتداءً من تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، بعبور القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية ومنظمة التحرير الائتلافية (جبهة وطنية عريضة) إلى عضوية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وحقق البرنامج الوطني المرحلي... برنامج حق تقرير المصير والدولة المستقلة عاصمتها القدس والعودة (حزيران/ يونيو 1967) إنقاذ الثورة ومنظمة التحرير بالخروج من عنق الزجاجة والضياع بدون برنامج وطني موحد، وجسر العبور إلى العالم شعوباً ودولاً، وكل مؤسسات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وبوابة الفعل والهزات داخل المجتمع الإسرائيلي.

خطة شارون الأولى (14/ 4/ 2004) "بالانسحاب من داخل قطاع غزة"، و"البقاء في محور صلاح الدين على الحدود الفلسطينية ـ المصرية (محور فيلادلفيا) وكل الغلاف البري والبحري والجوي لقطاع غزة"، استهدف ويستهدف تركيز الاستيطان وتكثيفه في القدس العربية المحتلة، القدس الكبرى وغلاف القدس والضفة الفلسطينية، وفعلاً بدأت عمليات التوسع والضم قبل أن تبدأ حكومة شارون بأي خطوة انسحاب من غزة، كما مرّ في هذا الفصل، فضلاً عن وصول أغلبية حكومة شارون إلى النتيجة الحاسمة "لا مستقبل للاستيطان اليهودي في قطاع غزة".

وعشية مؤتمر الليكود في 18/ 8/ 2004، وضبطاً في 16/ 8/ 2004 كسر شارون وعده لبوش بتجميد كل أشكال الاستيطان (رسالة شارون 14/ 4/ 2004 + رسالة

فايسغلاس لرايس 15/ 4/ 2004 + التفاهمات مع واشنطن... الخ)، وصادق مع وزير الحرب موفاز على "ضم معاليه أدوميم وغوش عصيون إلى داخل الجدار العازل وبناء مستوطنتين جديدتين "مبو أدوميم لربط معاليه بالقدس"وجفعات ايتام بجوار جفعات، وبناء ألف وحدة سكن في الضفة"، وكل هذا يكشف خطط شارون التوسعية، ويقدم كشف حساب على خطاه لمؤتمر الليكود في 18/ 8/ 2004.

خطة حكومة معسكر اليمين واليمين المتطرف برئاسة شارون، "الخطة المتدرجة، المعدَّلة، للانسحاب من قطاع غزة، ربطت بين الانسحاب على أربعة مراحل وبين استكمال بناء جدار التوسع والضم والفصل العنصري بسقف نهاية العام 2005"، والاحتفاظ بمحور فيلادلفيا البري والمحور البحري والجوي، إلى ما بعد 2005 على قاعدة ما تقرره حكومة اليمين حالتذاك وحينذاك. إن عملية الربط بين استكمال بناء الجدار ومراحل الانسحاب الأربعة من قطاع غزة حتى نهاية عام 2005، لا تترك مستوراً على خطط اليمين واليمين المتطرف بالتوسع والضم وتكثيف الاستيطان في القدس الكبرى وغلاف القدس والضفة الفلسطينية.

الجناح "المتمرد" والمتشدد في حكومة شارون وحزب الليكود يخوض حروب "المواقع والأطواق" مع شارون وفريقه لشل وتعطيل خطة الفصل الأحادي الجانب (خطة شارون أو خطة الحكومة المتدرجة، المعدّلة)، وعلى قاعدة مشروع التوسع الاستعماري الاستيطاني في كل الأرض المحتلة عام 1967 تحت عنوان "إسرائيل الكبرى من البحر إلى النهر". وشل وتعطيل أي حلول سياسيّة تؤدي إلى "انسحابات ما، صغيرة أو كبيرة، من القدس والضفة والقطاع".

حروب "المتمردين بزعامة عوزي لنداو وزير الدولة"، و"المتشددين بزعامة سيلفان شالوم، نتنياهو، ليمور لفنات"، حروب المواقع والأطواق ألحقت حتى يومنا ثلاثة "هزائم سياسية وحزبية كبيرة بشارون منذ توليه رئاسة الحكومة في آذار/ مارس 2001.

الهزيمة الأولى: في 12 أيار/ مايو 2002 عندما اتخذ مؤتمر حزب الليكود "قراراً يعارض إقامة دولة فلسطينية" رداً على إعلان شارون موافقته على إقامة دولة فلسطينية وفقاً لشروطه. وبعد أن وصلت حرب "السور الواقي" إلى جدار صمود الشعب الفلسطيني والانتفاضة والمقاومة.

الهزيمة الثانية: تصويت أغلبية منتسبي الليكود في استفتاء 2/ 5/ 2004 ضد خطة شارون "بالانفصال الأحادي الجانب والانسحاب من قطاع غزة".

الهزيمة الثالثة: مؤتمر الليكود في 18/ 8/ 2004 يرفض اقتراح شارون "التفاوض مع أي حزب صهيوني لضمه إلى الحكومة وفق خطوط الأساس للحكومة وقراراتها"، في موازاة قرار آخر أكثر وضوحاً تقدم به عوزي لنداو زعيم المعارضين "يرفض ضم حزب العمل تحديداً إلى الحكومة" بداعي أنه ضمه "قد يقود إلى العودة إلى حدود حزيران/ يونيو 1967"، وفق إعلان عوزي لنداو زعيم "المتمردين"، ووقوف سيلفان شالوم وزير الخارجية إلى جانب اقتراح "المتمردين".

"منذ زمن بعيد لم يحصل هنا شيء كهذا. ليس لشارون حزب، ليس للحزب شعب، والشعب لا يعرف بالضبط ماذا يحصل الآن، والارتباك يحتفل، شارون تلقى أمس صفعة رنانة أخرى من الحزب الذي أقامه قبل 31 سنة، وقاده إلى نصر انتخابي عظيم العام الماضي. يمكنه أن يجفف البصاق وعلى وجهه...، يمكنه أن يحاول تحطيم الأواني، يمكنه كعادته أن يتجاهل كل هذه القصة" "أصبح زعيم جناح معسكر شارون"[128].

"هزيمة نكراء لشارون في صفوف الحزب، 843 مع اقتراح لنداو "رفض ضم حزب العمل للحكومة"، مقابل 612 مع 765 ضد اقتراح شارون "التفاوض مع كل حزب صهيوني لضمه إلى الحكومة وفق خطوط الأساس للحكومة وقراراتها"، مقابل 760 مع الاقتراح"[129].

"اشتمل مؤتمر الليكود الأخير على إجراءات واقتراحات تُخجل أي ديمقراطية في العالم، وتقض مضاجع الحريصين على الديمقراطية في إسرائيل"[130].

شيمون بيرس زعيم حزب العمل يدعو لانتخابات مبكرة، هاجم مؤتمر الليكود "الليكود وضع مصلحة الحزب قبل الدولة، عندهم الحزب في المكان الأول، لن نترك إسرائيل لمصيرها في يد 800 شخص"[131].

(128) "معاريف"، 2004/8/19.

(129) "هآرتس"، 2004/8/19.

(130) "يديعوت"، ناحوم برنياع/ محلل رئيس في الصحيفة، 2004/8/19.

(131) "معاريف"، 2004/8/20.

كوندوليزا رايس من واشنطن "إسرائيل ملزمة بوضع حد للاحتلال الذي بدأ في 1967، ملزمة بتجميد البناء في كل المناطق، بما فيه المسمى بالبناء لغرض تلبية احتياجات الزيادة الطبيعية"[132].

حروب "المواقع والأطواق" لا تتوقف، في 21 أيلول/ سبتمبر 2004 مؤتمر جديد لحزب الليكود، وعلى شارون اجتياز الانتخابات الداخلية ليكون على رأس قائمة الحزب لرئاسة الحكومة، وعليه الانتظار، لا يستطيع أن يقرر انتخابات مبكرة هدَّد بها عشية مؤتمر 2004/8/18، وهكذا انعقد مؤتمر الليكود في 2004/9/21 ولم يطرح شارون انتخابات مبكرة، فالأكثرية ليست بين يديه.

الجدار العازل... واقع الجدار:

في 5 كانون أول/ ديسمبر 2003 أعلن شارون عن عناصر "التسوية السياسية كما يراها، تقدم للفلسطينيين (استخدم تعبير تمنح...) أقل مما تقدمه (تمنحه...) وثيقة جنيف بيلين"، والتي تم إعلانها في تل أبيب ورام الله في 16 تشرين ثاني/ نوفمبر 2003، وإشهارها في بداية كانون أول/ ديسمبر في جنيف، بحضور فريقي الوثيقة الإسرائيلي والفلسطيني وفي عداده ثلاثة وزراء في حكومة أحمد قريع، عضو لجنة تنفيذية لمنظمة التحرير، وأعضاء في مجلس السلطة الفلسطينية التشريعي[133].

تسوية شارون على ثلاثة مراحل:

"**الأولى**: إخلاء مستوطنات من قطاع غزة + مستوطنات صغيرة معزولة في الضفة، وبالمقابل ضم فعلي لمناطق حيوية (غوش عصيون أو معاليه أدوميم)".

"**الثانية**: إقامة دولة فلسطينية بحدود مؤقتة طويلة الأمد، صغيرة ومسيطر عليها".

"**الثالثة**: حدود من جانب واحد لإسرائيل باستكمال بناء الجدار العازل، يضم الشرقي والغربي 43٪ من الضفة، طول الجدار الغربي 786 كم، وطول الجدار الشرقي 143 كم على امتداد الحدود مع الأردن". "الدولة الفلسطينية تنحصر في ثلاث

(132) "معاريف"/ أورلى ازولاي مراسلة الصحيفة من واشنطن، 2004/8/20.

(133) "الفصل السادس، وثيقة جنيف، ملحق خاص يصدر عن المجموعة الفلسطينية الموقعة على "وثيقة جنيف"، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، رقم (12).

كانتونات (بانتوستانات) شمال/ جنوب لا رابط جغرافي بينها"[134].

العاصفة على الجانبين "ضجة كبرى في صفوف اليمين واليمين المتطرف على عناصر تسوية شارون". الجانب الآخر يدين الجدار وسياسة شارون" الجدار العازل، جدار البتر والضم، والدولة الفلسطينية تصبح جيباً محاصراً"[135]. "العالم من حولنا يتغير وإسرائيل في جمودها وغطرستها غير راغبة في التعاطي مع المتغيرات في المنطقة العربية، وحتى الآن سياسة "العرب لا يفهمون إلاّ لغة القوة"، "لا شريك للمفاوضات"، "حل أحادي الجانب"، "إيقاف الإرهاب ومن ثم المفاوضات" نظريات "محنطة ومعلبة"، بينما الولايات المتحدة تعمل بدرس العراق: "إجراء المفاوضات في كل ساعة مع استمرار الإرهاب"[136].

شيمون بيرس يقول "شارون بخطته يخلق مواقف رفض، نحن نتحول إلى رافضين في الشرق الأوسط"[137]. ويوسي سريد (حزب ميرتس) يقول "على رؤوس الإشهاد أن الجدار هو جريمة ضد الإنسانية، شارون أصبح طاغية، والجدار أكبر تجسيد لهذا الطغيان"[138].

والآن إلى واقع الجدار:

بدأت حكومة شارون الأولى (الليكود، العمل، شاس) بتاريخ 2002/6/23، ببناء جدار الضم والعزل العنصري الممتد على طول الخط الأخضر داخل الضفة الفلسطينية[139]، بدعوى منع تسلل الفدائيين إلى "إسرائيل"، وبأن الجدار أمني

(134) "معاريف"، 5 كانون أول/ ديسمبر 2003.

(135) "هآرتس"، 18 كانون الثاني/ يناير 2004.

(136) "هآرتس"، تسفي برئيل، محلل رئيس في الصحيفة، 18 كانون الثاني/ يناير 2004.

(137) "يديعوت"، 20 كانون الثاني/ يناير 2004.

(138) "هآرتس"، 21 كانون الثاني/ يناير 2004.

(139) فلسطين، الضفة في أرقام: المساحة الإجمالية لفلسطين التاريخية 27.009 كم^2، أمَّا مساحة دولة فلسطين الموعودة على الأراضي المحتلة عام 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة) فتبلغ 6209 كم^2، وتمثل 22.95٪ من مساحة فلسطين التاريخية على النحو التالي:
مساحة الضفة الغربية 5844 كم2، وتشكل 21.6٪ من المساحة الإجمالية لأرض فلسطين التاريخية.
مساحة قطاع غزة 365 كم^2، ويشكل 1.35٪ من المساحة الإجمالية لأرض فلسطين التاريخية.

وليس سياسي، أي لا يرسم حدوداً سياسيّة.

وتتضح أكذوبة هذا الإدعاء بكون كل خطوط الجدار داخل الضفة الفلسطينية وحول غلاف القدس الكبرى، أي خارج الخط الأخضر في شرق وغرب وعمق الضفة في محاولة لفرض حدود الأمر الواقع السياسيّة.

وعليه يتم بناء النضالات الجماهيرية الفلسطينية الحاشدة تحت شعار "نقاوم الجدار حتى ينهار".

وعليه أيضاً الإدانات العربية والإقليمية والدولية وفي ذروتها قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة بإحالة مسألة الاستشارة القانونية الدولية على محكمة لاهاي الدولية في 2003/11/19، وصدور قرار محكمة لاهاي المرجعية القانونية الدولية للشرعية الدولية في 2004/7/9، الذي دعا إسرائيل إلى: "وقف بناء الجدار خارج الخط الأخضر، وهدمه، وتعويض السكان الفلسطينيين عن الإضرار التي لحقت بهم وإعادة أراضيهم المصادرة إليهم"، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة في 21 تموز/ يوليو 2004 بدعوة "إسرائيل" إلى تنفيذ قرار محكمة لاهاي الدولية بأغلبية ساحقة 150 دولة بينها كل دول الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، الهند، البرازيل... وأغلبية دول العالم مقابل 6 دول ضد (الولايات المتحدة، إسرائيل وثلاث دول صغيرة في جزر المحيط الهادئ) وامتناع 10 دول فقط عن التصويت.

بادر بابا الفاتيكان يوحنا بولس الثاني باكراً إلى إدانة بناء الجدار العازل وأعلن "يعتبر الكثيرون أن بناء جدار بين الشعبين الإسرائيلي والفلسطيني هو بمثابة عقبة جديدة على الطريق المؤدي إلى تعايش سلمي، وفي الواقع أن **الأرض المقدسة ليست بحاجة إلى جدارن وإنما إلى جسور**، لا يمكن أن يحل السلام دون مصالحة، لا بدَّ أن أشير بأسف إلى أن ديناميكية السلام متوقفة على ما يبدو"[140].

في أوروبا جرى استطلاع شعوب الاتحاد الأوروبي عن الدول الأكثر تهديداً للسلام في العالم فجاءت "إسرائيل" أولاً وعلى راس القائمة بنسبة 59٪ في صفوف الرأي العام، تلتها الولايات المتحدة الأمريكية وبعدها كوريا الشمالية، العراق، إيران. مما أثار ضجة دولية كبرى وفي داخل إسرائيل، تعبيراً عن العزلة الدولية لدولة إسرائيل ثمن

(140) أوراق خاصة، الوكالات، صلاة الأحد في الفاتيكان، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

سياستها وممارستها تجاه شعب فلسطين وحقوقه وشعوب الشرق الأوسط والسلام العالمي[141].

في واشنطن وفي مباحثات بوش ـ محمود عباس رئيس وزراء السلطة الفلسطينية حينذاك (تموز/ يوليو 2003)، عرض عباس ووفده، خرائط الجدار العازل، اندهش بوش وعبر عن ذلك بحضور نائبه ديك تشني والوفدين الأمريكي والفلسطيني "الجدار ثعبان يتلوى داخل الضفة الغربية"، وتساءل "أين إذن ستقوم الدولة الفلسطينية القابلة للحياة"، و"أزاح بالخرائط إلى نائبه ديك تشني"[142].

عودة إلى واقع الجدار:

يشكل جدار الضم والعزل العنصري امتداداً للمشروع الاستيطاني الاستعماري، ووجه آخر لمصادرة الأراضي الفلسطينية، وقام بنيامين بن اليعازر (حزب العمل) وزير حرب حكومة ائتلاف الليكود/ العمل/ شاس حينذاك حزيران/ يونيو 2002، بتنفيذ موقع أعمال البناء الأول، بالقرب من قرية كفر سالم الفلسطينية المحاذية للضفة الغربية، مقطع المرحلة الأولى من الجدار (سالم ـ الكنا) بطول 125 كم، وكانت حكومة الائتلاف قد صادقت عليه، والآن انتهى بناؤه تقريباً.

الجدار في الواقع ثلاثة جدران، الشرقي، الغربي، جدار العمق والدفرسوارات الممتدة (الأصابع في عمق الضفة حسب التوصيف الإسرائيلي) في بطن الضفة الفلسطينية:

1 ـ الجدار الشرقي على امتداد غور نهر الأردن، خط الحدود الفلسطينية ـ الأردنية، بمساحة 1237 كيلو متر مربع، أي ما يعادل 21.9٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967، وتضم هذه المساحة 40 مستعمرة استيطانية إسرائيلية، وبعمق بتراوح بين 15 ـ 20 كيلو متر داخل الضفة غرباً.

وهذا الجدار يهدف إحلال حدود إسرائيلية ـ أردنية بدلاً عن الحدود الفلسطينية ـ الأردنية بين ضفتي نهر الأردن، تتحكم "إسرائيل" ببواباته بعد حشر شعب الضفة بين فكي كماشة الجدارين الشرقي والغربي، وتحويل حياة الشعب (2.6

(141) أوراق خاصة، الوكالات، 16 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.

(142) أوراق خاصة، تصريحات عباس في اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، رام الله، تموز/ يوليو 2003، بحضور عرفات رئيس اللجنة واللجنة وممثلي فصائل منظمة التحرير.

مليون) إلى جحيم شامل من ثلاثة غيتوات (بانتوستانات) مقطعة الأوصال بالجدران الثلاثة (الشرقي والغربي والعمق)، ومطوقة بقوات الاحتلال والمستوطنات الاستعمارية، وبالحصار الاقتصادي وسياسات القمع المركب الدموي والطبقي، قمع آلة الحرب والجوع، وكل هذا لتطفيش الشعب بحثاً عن رغيف الخبز خارج وطنه المحتل، حيث تتحكم "إسرائيل" ببرمجة فتح بوابات الجدار الشرقي إلى الدواخل العربية، وبالتحديد إلى الأراضي الأردنية، إنها عملية تهجير/ ترانسفير بقوة حصار عذابات الروح والجسد، مصادرة الأرض والبطالة والفقر والجوع.

2 ـ الجدار الغربي بمساحة 1328 كيلو متر مربع، أي ما يعادل 23.4٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة.

هذا يعني أن الجدارين سيضمان 45.3٪ من مساحة الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967.

3 ـ جدار العمق، الدفرسوارات والأصابع التي "تتلوى كالثعبان في داخل الضفة" بتعبير الرئيس الأمريكي بوش، و"لا تترك مجالاً لإقامة دولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة"، ويهدف جدار العمق إلى ضم 13٪ تقريباً من مساحة عمق الضفة المحتلة.

وعليه فالجدران العازلة الثلاثة، جدران سياسية بهدف فرض حدود الأمر الواقع الاستيطاني في أية حلول سياسية لاحقة، قد تأتي وقد لا تأتي كما تخطط حكومة شارون ومعسكر اليمين واليمين المتطرف.

وتتكون الجدران العازلة من سلسلة من الجدران الإسمنتية، قنوات طويلة عميقة، نقاط مراقبة الكترونية، إضافة إلى الأسيجة الكهربائية.

ومنطقة عازلة على طول الخط الأخضر داخل الضفة شرقاً، وبعمق يتراوح بين 1 ـ 10 كيلو متر، ويصل أحياناً إلى 20 كيلو متر كما هو الحال عند منطقة سلفيت، وتضم هذه المنطقة منطقة غلاف القدس والتي ستضم 170 كيلو متر مربع خارج حدود بلدية القدس الكبرى.

طول الجدار الغربي على الخط الأخضر داخل الأرض الفلسطينية المحتلة كما أورد شارون 786 كيلو متر، و"بهذه المسافة يكون طول الجدار قد تجاوز أكثر من الضعف

طول خط الهدنة الممتد بين الضفة الغربية وإسرائيل بعد توقيع اتفاقية رودس عام 1949 بين إسرائيل والدول العربية المجاورة، وبلغ طول الخط 350 كيلو متر، سبب الزيادة في طول الجدار الذي شرع الاحتلال الإسرائيلي الصهيوني في بنائه يعود إلى كثرة التعاريج والالتواءات الناتجة عن التداخل بين المدن والقرى الفلسطينية، والمستعمرات الاستيطانية التي أقامتها حكومات إسرائيل الاحتلالية في الأراضي الفلسطينية بعد احتلالها لهذه الأراضي عام 1967. إذ يتوغل الجدار إلى نحو 20 كيلو متر داخل الأراضي الفلسطينية كما هو حال منطقة سلفيت، حيث أقامت إسرائيل مستعمرة/ مستوطنة اريئيل التي قررت حكومة شارون ضمها داخل الجدار"[143].

محافظات جنين ـ طولكرم ـ قلقيلية ـ سلفيت ـ القدس ـ بيت لحم، هي أكثر المحافظات التي ألحق ويلحق بها الجدار الغربي وجدار العمق، سلسلة من الكوارث الوطنية (مصادرة الأراضي السكنية والزراعية)، الاقتصادية، هدم البيوت، الاجتماعية، تشريد العائلات، البشرية، والإنسانية.

"ويؤثر الجدار على ما يزيد عن 875 ألف فلسطيني، وسيعزل 236 ألف مواطن داخل جيوب معزولة، منهم 115 ألف سيعزلون بين "الخط الأخضر" و"الجدار الفاصل".

واستولت سلطات الاحتلال حتى شباط/ فبراير 2004 مع بدء نظر محكمة العدل الدولية في لاهاي، في قانونية جدار الضم والفصل العنصري الذي تقيمه حكومة شارون في فلسطين المحتلة عام 1967... استولت على أراضي 75 تجمعاً سكنياً لصالح الجدار، منها 26 تجمعاً صودرت بقرارات عسكرية، 18 عن طريق وضع اليد، و31 تجمعاً تمت مصادرة أراضيها بالطريقتين معاً.

وقامت سلطات الاحتلال باقتلاع 100 ألف شجرة زيتون، مصادرة أكثر من 165 ألف دونم لصالح بناء الجدار، جرف حوالي 229 ألف دونم من الأراضي الزراعية، عزل 238.350 دونماً، وفصل المزارعين في 71 قرية عن أراضيهم الواقعة خلف الجدار. وقد بدأ بميزانية صغيرة نسبياً بلغت 120 مليون دولار (حزيران/ يونيو 2002)، والآن تصل إلى 8.5 مليار شيكل، أي ما يزيد على 1.7 مليار دولار.

(143) "مركز المعلومات الوطني الفلسطيني" ـ السلطة الفلسطينية/ الهيئة العامة للاستعلامات، الجدار الفاصل حتى 2003/8/31. " الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني"، رام الله، 2003/9/7.

اللائحة تطول بكوارث الجدار، في التعليم، المراكز الصحية، القطاعات الخدماتية، السياحة والآثار، في محافظة بيت لحم، بيت ساحور، بيت جالا، فقدت 65٪ من العائلات مصادر رزقها"[144]...

"الجدار العازل الحالي يفصل 400 ألف فلسطيني عن أماكن عملهم، ويحبسهم في جيوب معزولة، على مدار سنوات معدودة سيضطر السكان إلى ترك هذه الجيوب، والبحث عن مصادر رزق في ضواحي مدن الضفة. هكذا يتم "تنظيف" الفلسطينيين من المناطق المحاذية "لإسرائيل". أي الاستيلاء على الأراضي وتطهيرها من العرب، التي يتم إخفائها اليوم بذريعة الحرب على الإرهاب"[145].

"في اجتماع شارون مع خافيير سولانا مسؤول العلاقات الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي في تل أبيب، أعلن شارون أن إسرائيل ستعمل وفقاً لتوصيات المحكمة العليا الإسرائيلية فقط"، وأضاف "موقف أوروبا أحادي يستند إلى بيان غير متوازن لمحكمة لاهاي".

هكذا وضع شارون القانون الإسرائيلي المحلي فوق القانون الدولي وأعلى مرجعية دولية قانونية.

سولانا ردَّ على شارون "في هذه اللحظة الجدار يبنى على أرض محتلة، ليس لنا مشكلة أن تبني إسرائيل جداراً على أراضيها"، وأضاف "سنكون متدخلين، شئتم أم أبيتم، لنا مصالح كبرى نرعاها"[146].

في 28 تموز/ يوليو 2004 يصادق شاؤول موفاز (الليكود) وزير الحرب الإسرائيلي على "المسار المعدّل شمال ـ غرب القدس في القاطع الذي رفضته محكمة العدل العليا الإسرائيلية"[147].

التداعيات الإسرائيلية تتواصل على جدار الضم والفصل العنصري، في 20 آب/

(144) "الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني/ رام الله، "جريدة القدس"، مركز المعلومات لحقوق الإنسان في الأراضي المحتلة "بتسيلم"/ القدس/ معطيات تفصيلية وخريطة الجدار الفاصل، 11/7/ 2003. "موقع عرب 48"، الناصرة، شباط/ فبراير 2004.

(145) "يديعوت"، 15 تموز/ يوليو 2004.

(146) "يديعوت"، 23 تموز/ يوليو 2004.

(147) "هآرتس"، 28 تموز/ يوليو 2004.

أغسطس 2004، أمر قضاة محكمة العدل العليا الإسرائيلية أهرون براك، الياهو مصا، ميشال حشين: "النيابة العامة للدولة مطالبة بالتعليل لمحكمة العدل العليا في غضون 30 يوماً، لماذا لا تمتنع عن إقامة جدار الفصل خلف الخط الأخضر. والشرح لآثار محكمة لاهاي الدولية بشأن جدار الفصل على السياسة الإسرائيلية في مسألة إقامة الجدار"[148]. والمعلوم أن المحكمة العليا الإسرائيلية قررت بالإجماع في تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، تعديل مسار الجدار الغربي 30 كيلو متراً كانت تتوغل داخل الضفة الفلسطينية المحتلة. وفي 19 آب/ أغسطس كتب ميني مزوز المستشار القانوني لحكومة شارون في بيان الرأي لرئيس الوزراء: "احذر من مغبة تجاهل قرار لاهاي"[149]، وأضاف "يحذر حكومة إسرائيل من أن قرار محكمة لاهاي سيؤدي إلى العقوبات"[150]. "وساند أقواله تقرير قانونيين كبار، حذروا من أن قرار لاهاي" يخلق واقعاً قضائياً جديداً، من شأنه أن يشكل محفزاً ودافعاً لنشاطات ضد إسرائيل في محافل دولية، لدرجة فرض العقوبات"[151].

الجدار في الحصار:

الجدار أصبح الآن في الحصار، استنفر الشعب الفلسطيني بكل طبقاته الاجتماعية وتياراته الفكرية والسياسية، استنفر كل تجمعات المجتمع المدني وقوى الانتفاضة، نهض الجميع تحت شعار "نقاوم الجدار حتى ينهار".

على صخرة مقاومة فلسطين الكرامة والشعب العنيد، تداعى دعاة ونشطاء سلام الشرعية الدولية بجانب شعب الانتفاضة ضد جدران الضم والفصل العنصري، بالصدور العارية وأناشيد السلام والحرية، بالموسيقى الإنسانية لغة الشعوب المحبة للحرية والاستقلال، توالت حشود السلام الأممية، وفي المقدمة من أوروبا وأمريكا لتنشد وترتل مع أبناء العدالة والكرامة الإنسانية "الأرض المقدسة بحاجة إلى جسور السلام وليس إلى الجدران"، وفي هذا المسار اندفع دعاة وأنصار السلام الإسرائيليين بجانب التضامن الأممي الكبير...

(148) "هآرتس"، جدار الفصل، 20 آب/ أغسطس 2004.

(149) "يديعوت أحرونوت"، 20 آب/ أغسطس 2004.

(150) "هآرتس"، 20 آب/ أغسطس 2004.

(151) "هآرتس"، "جدار في واقع قانون جديد"، 22 آب/ أغسطس 2004.

التداعيات الدولية تواصلت، حققت الحصار الدولي على جدار العار، صدرت قرارات محكمة العدل الدولية في لاهاي بحكم القانون الدولي بهدم الجدار ووقف البناء وإعادة الأرض المسروقة بقوة الاحتلال إلى زارعيها، وعليها بنت الأمم المتحدة قراراتها بالأغلبية الدولية الساحقة، داعية دولة الاحتلال لتنفيذ حكم القانون الدولي.

الصراع على جبهة "مقاومة الجدار حتى ينهار" يدور، والتساؤل الكبير هل هذا ممكناً دون وحدة الشعب والانتفاضة في الميدان؟ إنه الدرس الكبير لقوى الانتفاضة والمقاومة والسلطة الفلسطينية للبحث بالحلول الوطنية الشاملة لوحدة الشعب وحل أزمات السلطة الفلسطينية، تحت سقف المشروع الوطني الفلسطيني الموحَّد، القيادة الموحّدة، حكومة الوحدة الوطنية لتطوير صمود الوطن والشعب على طريق الخلاص من جدران الاستيطان والاحتلال، وانتزاع الحرية والاستقلال.

«٧»

"تبادل المناطق... المقايضة القاتلة"

نظريات حزب العمل "تبادل المناطق"، "القنبلة الديمغرافية الفلسطينية خطر داهم على يهودية وصهيونية دولة إسرائيل"، شكلت عناصر الهام لجنون فنون مشاريع شارون ومعسكر اليمين الصهيوني "للتوسع المتسارع، الكثيف، في القدس والضفة وقطاع غزة"، و"محاصرة شعب الأرض المحتلة عام 1967 بمصادرة الأرض والتجريف والتجويع"، و"العمل على تطفيشه خارج أرضه ووطنه"، بحروب "السور الواقي، الطريق الحازم، العنكبوت الزجاجي، بوابة حديد، قوس قزح" و"القتل، الاغتيالات، الأسر والاعتقالات، هدم البيوت، حواجز الإذلال المنتشرة على مساحة الضفة والقطاع".

بذات الاتجاه تأتي خطط "تبادل المناطق بمقايضة سلخ كتل سكانية عربية كبيرة مع الأرض التي تقف وتعيش عليها داخل الخط الأخضر"، وتسليمها للسلطة الفلسطينية، مقابل "ضم المستوطنات الاستعمارية الكبرى في الضفة وغلاف القدس لدولة إسرائيل".

بنى شارون ومعسكر اليمين خططه ومشاريعه "بتبادل المناطق"، على المساومات التي جرت على طاولة مفاوضات كامب ديفيد2 (تموز/ يوليو 2000) بين حكومة حزب العمل الائتلافية (العمل، ميرتس، شاس...) برئاسة ايهود باراك، ووفد السلطة الفلسطينية برئاسة عرفات. ومفاوضات طابا بين الجانبين برئاسة شلومو بن عامي وزير خارجية باراك (حزب العمل)، ويوسي بيلين (العمل) وزير العدل، وعلى الجانب الآخر فريق السلطة الفلسطينية برئاسة أحمد قريع رئيس مجلس السلطة التشريعي حينذاك رئيس مجلس وزراء السلطة لاحقاً.

مفاوضات كامب ديفيد 2، مقترحات كلينتون، مفاوضات طابا، انعقدت على قاعدة البحث عن حلول التسوية الشاملة، بعد أن تأخرت عن وقتها القانوني خمس سنوات (1995 - 2000)، وعلى أساس تجاوز سياسة الخطوة خطوة والحلول الجزئية والمجزوءة (اتفاقات أوسلو، واي بلانتيشين، اتفاق الخليل)، والانتقال إلى حلول التسوية الشاملة.

وعليه عملنا وفصائل الثورة ومنظمة التحرير، لتشكيل وفد وطني شامل وموحَّد، فالمفاوضات الشاملة تقرر مصير الوطن (القدس، الحدود، الاستيطان، اللاجئين، حوض المياه الجوفي في الضفة والقطاع)، ومصير الشعب الفلسطيني بخصوصياته الثلاث (داخل الخط الأخضر، الأرض المحتلة عام 1967، اللاجئين) لسنوات طويلة قادمة، وربما لعشرات السنين (تقرير المصير، دولة فلسطين المستقلة بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 عاصمتها القدس العربية المحتلة، حق اللاجئين بالعودة وفق القرار الأممي 194).

كل هذا يستدعي الضرورة الوطنية، لوقف سياسة التفرد والانفراد التي أخذ بها، وأدمن عليها، جناح السلطة الفلسطينية، على امتداد عشر سنوات عجاف من سياسة الخطوات الصغيرة والاتفاقات الجزئية والمجزوءة.

ويستدعي استراتيجية تفاوضية جديدة، تستند على قرارات الشرعية الدولية لبناء سلام متوازن، سلام الشرعية الدولية، في ختام مرحلة طالت من نكبة عام 1948 حتى تموز/ يوليو 2000، والآن نضيف حتى يومنا. وبدون إنجاز مهمات هذه المرحلة لا يمكن الفتح على المرحلة التاريخية الكبرى نحو فلسطين ديمقراطية موحَّدة.

وعليه ضرورة تشكيل وفد تفاوضي وطني شامل للمفاوضات الشاملة. وفعلاً تم

الاتفاق بين فصائل ائتلاف منظمة التحرير التاريخي على تشكيل وفد موحّد من الفصائل والقوى الوطنية والسلطة الفلسطينية، يمثل فتح والسلطة (عرفات، عباس، قريع...)، الجبهة الديمقراطية (تيسير خالد)، حزب الشعب (سليمان النجّاب)، حنان عشراوي (مستقلة).

حكومة باراك الائتلافية شكلت وفدها (9 أعضاء وتركت 3 مقاعد شاغرة تحدد على ضوء مسار المفاوضات)، وفعلاً تم ضم العاشر (دان ميردور) أثناء المفاوضات.

السلطة الفلسطينية دخلت أسوار كامب ديفيد منفردة، وعندما وصل خالد، النجّاب، عشراوي، وجدوا الأسوار مغلقة، وبعد 24 ساعة اكتشفوا ما حصل، جاءت وزيرة الخارجية الأمريكية مادلين أولبرايت من داخل الأسوار، وأبلغت أعضاء الوفد ممثلي الفصائل والشخصيات أن لا عبور داخل السور، فكل وفد من اثني عشر عضواً، ووفد السلطة مكتمل العدد. وعليه يمكن أن تلتقي الثلاثة، رفض تيسير خالد ذلك من موقع تدخل الجانب الأمريكي بالشأن الداخلي الفلسطيني، وعاد إلى الأرض المحتلة. وبلقاء أولبرايت مع النجاب وعشراوي أبلغتهما "على جميع الفصائل والقوى دعم عرفات، وما تصل له المفاوضات".

فرصة وطنية فلسطينية موحدة لمفاوضات جديدة شاملة، موحَّدة، جادة، مسؤولة، أمام الشعب والوطن، العرب شعوباً ودولاً، والمجتمع الدولي، ضاعت على شعب فلسطين والمجتمع الدولي، وعلى قوى السلام في المجتمع الإسرائيلي.

بالمقابل الجانب الإسرائيلي يفاوض بوفد ائتلافي موحَّد برئاسة باراك.

الإدارة الأمريكية بوفد موحد برئاسة كلينتون.

مفاوضات كامب ديفيد2، مقترحات كلينتون، مفاوضات طابا، طرحت "تبادل المناطق"، بنسبة 8٪، يتم سلخها بمستوطناتها الكبرى عن الأرض المحتلة، وضمها إلى إسرائيل مقابل 1٪ في جنوب شرق النقب صحراوية معروفة برمال حالوتسا، كما ورد في هذا الفصل من الكتاب.

تقرير ميتشيل واللجنة السداسية الدولية التي تشكلت بعد اندلاع الانتفاضة، وبقرار قمة شرم الشيخ (17 تشرين أول/ أكتوبر 2000) برئاسة كلينتون، يشير إلى "تبادل المناطق" بنسبة 11.5٪ من الضفة والقدس، مقابل 1٪ من رمال حالوتسا، واللاجئين

(62٪ من مجموع الشعب الفلسطيني) تأهيل وتوطين وتعويض مالي في البلدان العربية والمهاجر الأجنبية[152].

بنى شارون خططه أيضاً "تبادل المناطق" على "وثيقة جنيف" التي تناولت "تبادل المناطق"، "القدس"، "الحدود"، "المستوطنات"، "اللاجئين" بالخرائط الملحقة بوثيقة جنيف، فضلاً عن خرائط أشارت لها الوثيقة أكثر من ثلاثين مرّة أنها "ستصدر في ملحق خاص"، وحتى الآن مرَّ عام كامل من بداية تشرين أول/ أكتوبر 2003 لم تعلن الخرائط ولم يصور الملحق الذي تشير له وثيقة جنيف.

على شاطئ البحر الميت وفي فندق موفنبيك الأردني تم التوقيع بالأحرف الأولى على وثيقة البحر الميت ـ جنيف في 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، وتم إشهارها في جنيف مطلع كانون أول/ ديسمبر 2003. في مقدمة الموقعين يوسي بيلين (مهندس أوسلو)، نوحاما رونين (ليكود)، أمنون شاحاك (من مهندسي أوسلو)، شلومو بروم، ابرهام بورغ (حزب العمل)، حوميس، رون بونداك (من مهندسي أوسلو)، دانييل ليفي ابن اللورد المليونير ديفيد ليفي من لندن (مبعوث رئيس الوزراء البريطاني توني بلير وسيطاً مع السلطة الفلسطينية وأقطار الجوار العربية)، د. مناحيم كلاين (أدار المفاوضات حول القدس كل هذا الزمن الطويل)، اللواء احتياط جدعون شيفر، وآخرين.

وعن السلطة الفلسطينية الوزراء الثلاثة في حكومة أحمد قريع، هشام عبد الرازق (فتح)، قدورة فارس (فتح)، نبيل قسيس (مستقل)، محمد حوراني (فتح/ مجلس تشريعي)، زهير مناصرة (فتح) وآخرين، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير وزير سابق ياسر عبد ربه. "تبادل المناطق" "تقسيم القدس" "الحدود التوسعية الجديدة لإسرائيل"، علينا جميعاً أخذ الوقائع كما وردت بوثيقة جنيف مع الخرائط[153].

(152) أوراق خاصة: محمود عباس، منتدى الفكر والحوار الوطني، مصدر سبق ذكره، 30 حزيران/ يونيو 2004.

تقرير سناتور ميتشيل رئيس اللجنة السداسية الدولية، مصدر سبق ذكره. كتاب غلعاد شير "قاب قوسين أو أدنى من السلام ـ تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية في كامب ديفيد2"، مصدر سبق ذكره.

(153) "وثيقة جنيف"، "ملحق خاص يصدر عن المجموعة الفلسطينية الموقعة على وثيقة جنيف"، 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003، مصدر سبق ذكره، راجع الفصل السادس: "وثيقة جنيف".

وبشأن اللاجئين قدم بيلين توضيحاته "لأماكن السكن الدائم" الخمسة الواردة بالوثيقة، "اصطلاح عودة غير قائم، أنتم الفلسطينيين الذين جلبتم اصطلاح "مكان سكن دائم permanent location "بدلاً عن "العودة"، الكلام بحضور الجميع".

ابراهام بورغ (عمل/ رئيس الكنيست السابق): "مكان سكن دائم سيكون أفضل لكم...".

نوحاما رونين (ليكود): ننتهي... إذا لم تتفاهموا مع بيلين، فكيف معي، عودوا بعد عشرين سنة، نبني الجدار، وكل شيء سيكون على ما يرام، لا حق عودة"[154].

"الفلسطينيون يندمون، ارتعدت فرائصهم في الدقيقة الأخيرة، ليس لديهم الشجاعة لطرح نموذج تسوية آخر عن الذي طرحوه، لا يوجد فيه حق عودة إلى داخل إسرائيل. تم التوقيع بالأحرف الأولى على الوثيقة كما أعدها الطرفان على امتداد 3 سنوات من المباحثات السريّة"[155].

شارون... المقايضة السامَّة:

تحركت ماكينة البحث في معسكر اليمين الصهيوني عن تدوير خطط "تبادل المناطق"، نحو "الجمع" بين التوسع في الأرض المحتلة عام 1967، و"محاصرة" القنبلة الديمغرافية الفلسطينية، و"اختزالها" بأقصى ما يمكن من الكتل البشرية الفلسطينية من داخل إلى خارج الخط الأخضر، و"ضم" أقصى ما يمكن من الكتل الاستيطانية في الضفة الفلسطينية بما عليها من المستوطنين المستعمرين من خارج إلى داخل الخط الأخضر.

جرى البحث في السوابق التاريخية، الإقليمية والدولية، عن تبادل المناطق، وبين دولة "إسرائيل" والدول العربية، وبنبش الماضي الذي مضى اكتشفت دوائر البحث بأن "أجزاء من منطقة المثلث العربي الصغير، ووادي عاره، نقلت إلى إسرائيل من السلطة الأردنية في إطار اتفاقيات الهدنة عام 1949، مقابل أراضي كان يحتلها الجيش الإسرائيلي في منطقة جنين بشمال الضفة الغربية"[156].

(154) "معاريف"، بن كسبيت، البحر الميت ـ وثيقة جنيف، 18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003.
(155) نفس المصدر، 18 كانون الثاني/ نوفمبر 2003.
(156) "يديعوت أحرونوت"، شلومو أفنيري، 23 آب/ أغسطس 2002.

وأعلن نتنياهو (وزير مالية حكومة شارون) في مؤتمر "المناعة والأمن القومي" السنوي في هرتسيليا: "عرب إسرائيل يشكلون خطراً ديمغرافياً، فإذا ما صاروا 40٪ من السكان، الغيت الدولة اليهودية"[157].

"نتنياهو ديماغوجي، عرض الجمهور العربي ككتلة واحدة ليس إلاّ ديماغوجيا"[158].

«رئيس الوزراء الإسرائيلي اريئيل شارون ينوي نقل بلدات عربية إلى السلطة الفلسطينية، مقابل ضم إسرائيل مناطق في الضفة الغربية». وقال ناطق رسمي إسرائيلي: «شارون ينوي إجراء تبادل للأراضي مع الفلسطينيين في إطار ترتيبات مقبلة دائمة تنقل بموجبها بلدات عربية إسرائيلية إلى السيادة الفلسطينية، في حين توضع مستوطنات يهودية (في الضفة الغربية) داخل الأراضي الإسرائيلية»، وأضاف «أن تبادل الأراضي هذا لا يمكن أن يتم إلاّ إذا كان لدينا شريك فلسطيني، وبعد أن يكون قد قضي على الإرهاب، وسيتعلق الأمر عندئذ بالسماح لدولتين إسرائيل والدولة الفلسطينية، بالتعايش سلمياً جنباً إلى جنب». وتابع «أن الفلسطينيين الذين يأملون في هزم إسرائيل بالقنبلة السكانية يعارضون بالتأكيد هذه الفكرة، وتشمل هذه المخططات منطقة المثلث العربي، خصوصاً مدينة أم الفحم وعدد من القرى وضواحيها في شمال شرق تل أبيب، حيث يعيش أكثر من 150 ألف عربي إسرائيلي، ومدينة الطيبة وعدد من القرى وضواحيها حيث يعيش أكثر من 100 ألف عربي إسرائيلي»[159].

وأعلن شارون «أن الأمر لا يتعلق بنقل أشخاص من مكان إلى آخر، وإنما بوضع يبقى فيه الناس في منازلهم مع ممتلكاتهم وأراضيهم، لكن تحت سيادة أخرى»، وأضاف «يجب التحقق من الشروط القانونية التي تتيح ذلك في إطار تسوية مستقبلية دائمة، وسيتم منح العرب الفلسطينيين في إسرائيل حق الحصول على الجنسية المزدوجة لتشجيعهم على قبول الفكرة، إلاّ أن حق الانتخاب سيحدد فقط بالدولة الواحدة (الفلسطينية)»[160].

شارون ومعسكر اليمين يريد"التخلص من 250 ـ 300 ألف عربي فلسطيني،

(157) "معاريف"، مصدر سبق ذكره، 18 كانون أول/ ديسمبر 2003.
(158) "هآرتس"، 19 كانون أول/ ديسمبر 2003.
(159) "معاريف"، 3 شباط/ فبراير 2004.
(160) "معاريف"، 3 شباط/ فبراير 2004. أ. ف. ب... القدس المحتلة، 3 شباط/ فبراير 2004.

وسلخهم عن وطنهم وتاريخهم وصراعهم من أجل العودة إلى قراهم ومدنهم المدمرة منذ عام 1948. ومن أجل المساواة في المواطنة، وإنهاء التمييز العنصري بين اليهود والعرب داخل الخط الأخضر.

ويريد بالمقايضة السامّة ضم المستوطنات الكبرى معاليه أدوميم، غوش عصيون، اريئيل، جفعات زئيف من قلب الضفة المحتلة إلى داخل الخط الأخضر، عليها 200 ألف مستوطن، ورسم حدود توسعية جديدة لدولة إسرائيل".

خطط عديدة أخرى تنتمي إلى سياسة "تبادل المناطق" التوسعية، تنتسب إلى مشاريع تطمح بالعودة إلى حلول أخرى تتصل بحلول ما قبل عام 1967، إلى ما قبل النهوض الكبير للثورة ومنظمة التحرير الائتلافية (الجبهة الوطنية العريضة)، الانتفاضة والمقاومة، رداً على وبديلاً عن الحلول الإسرائيلية ـ الإقليمية ـ الدولية الطامسة للقضية والحقوق الوطنية الفلسطينية بين 1948 ـ 1967. سنأتي على هذه الخطط بعد قليل.

خطط "تبادل المناطق" يتم تطويقها وإفشالها بتعبئة شاملة في صفوف المجتمع الفلسطيني بكل مكوناته وأحزابه وقواه داخل الخط الأخضر، بجبهة عريضة شعارها "لا لاستنساخ كوارث النكبة الكبرى عام 1948"، "لا للتشريد والتهجير واللجوء من جديد"، "الشعب ليس قطيعاً من الغنم، ليس دمى بيد شارون وحكومات إسرائيل"، "لا لمقايضة شعب وأرض منطقة المثلث العربي، مقابل التوسع وضم المستوطنات الاستعمارية في الضفة بدلاً عن رحيلها من حيث أتت داخل الخط الأخضر".

وعليه تمت حملة الاجتماعات والحوارات مع مكونات وأحزاب وبلديات ونواب المجتمع الفلسطيني العربي في الكنيست، لبناء ونهوض أوسع حملة جماهيرية، سياسية، تحالفية في صفوف المجتمع الفلسطيني داخل "إسرائيل" لتطويق ودفن خطط "تبادل المناطق" قبل أن تجد من يستهويه تجرع كأسها السام.

وعلى هذه الجبهة من الصراع جاءت مبادرة الجبهة الديمقراطية بالحوارات والاجتماعات الموسعة التي انتظمت في عمان مع أحزاب، نواب، رؤساء، وأعضاء بلديات، مكونات المجتمع المدني، ومشاركة كل الأحزاب والنواب العرب في الكنيست، وصدور البيانات المشتركة في شباط/ فبراير 2004 بين وفد الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين برئاسة حواتمه، ووفود الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة برئاسة النائب محمد بركة، التجمع الوطني الديمقراطي برئاسة النائب عزمي بشارة،

الحزب العربي الديمقراطي والقائمة العربية الموحدة برئاسة عبد الوهاب دراوشة، الحركة العربية للتغيير برئاسة النائب أحمد الطيبي، وأعداد واسعة من رؤساء وأعضاء بلديات عربية وخاصة من منطقة المثلث العربي، وممثلي المؤسسات المدنية.

الصحف الإسرائيلية الصهيونية فتحت النار على هذه الاجتماعات، كما ورد في سياق هذا الكتاب.

التمييز في قوانين وممارسات دولة إسرائيل بين اليهود والعرب، ونظرية "القنبلة الديمغرافية" تسحب نفسها على سياسة التنمية البشرية والاقتصادية والتكنولوجية، في مؤسسات الدولة، وبدلاً من حل هذه المسألة التي تتكرر وعود الحكومات الإسرائيلية بشأنها، تواصل حكومة شارون نسخ ما أعلنته في وثيقة الخطوط الأساسيّة في 26 شباط/ فبراير 2003، عن أن "الجليل سيقف في سلم الأوليات". وفي تقرير فرع التنسيق والإشراف في مكتب شارون، يقول بالحرف "أن حكومة شارون تظلم الجليل في كل ما يتعلق بالاستثمارات الحكومية، وأن الفروق بين الشمال ومركز البلاد تزداد، والجليل فقد مكانه في جدول الأعمال، وكذلك في المستوى الأعلى لمقرري السياسة"[161].

ويقول التقرير «يوجد ثلثاً سكان الجليل في أسفل السلم الاجتماعي، الاقتصادي، ويسكنون في قرى هي في تدريج المكتب المركزي للإحصاء في السلَّم بدرجة 4 ـ 1. أي دخلهم ضئيل، وهم ذو عائلات كثيرة الأولاد. إن نحواً من نصف سكان الجليل، 47 في المائة، عرب. ونسبة البطالة عند سكان الجليل أعلى بنحو من 50 في المائة قياساً إلى نسبة البطالة القطرية. يعيش 22 في المائة من عاطلي البلاد في الجليل، الذي يسكنه 1.146 مليون نسمة، يشكلون 17 في المائة من مجموع سكان الدولة».

ويقول التقرير «لا توجد في الجليل محركات نوعية ذات قوة مثل: جامعة، أو معهد بحث في مستوى مركزي، أو تركيز لصناعات التقنية العليا (الهاي تيك)... الخ»[162].

بعد هذا كله تأتي نظريات "تبادل المناطق" القنبلة الديمغرافية" لاقتلاع السكان

(161) "هآرتس" ـ تقرير حكومي: "حكومة شارون تظلم الجليل، تزداد الفروق بين الشمال والمركز"، 22 آب/ أغسطس 2004.

(162) نفس المصدر السابق.

العرب، وترحيلهم من داخل إلى خارج الخط الأخضر، وضم المستوطنات من خارج إلى داخل الخط الأخضر، إنها النظريات الإجلائية السامة، واللا ديمقراطية والتي تفوح منها الرائحة الكريهة، رائحة العنصرية.

«VI»

"الخيار الأردني... مشاريع الإلغاء"

يتقاطع مشروع شارون القديم "الأردن هو فلسطين"، ومشاريعه الجديدة "الجدار الفاصل الشرقي على امتداد غور نهر الأردن"، "تبادل المناطق"، "القنبلة الديمغرافية الفلسطينية"، مع مشاريع قديمة لحكومات وشخصيات حزب العمل التي دعت إلى "الخيار الأردني". فمنذ احتلال القدس والضفة وقطاع غزة عام 1967 وحتى عام 1988، وإعلان الأردن فك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية لنهر الأردن (تموز/ يوليو 1988)... دأبت حكومات حزب العمل على طرح مشروع الخيار الأردني بأشكال وصيغ متعددة.

بعد احتلال 1967 مباشرة طرح موشيه دايان وزير حرب حزيران/ يونيو، مشروع الحكم الذاتي لسكان الضفة والقطاع من جانب واحد، ثم طرح مشروع التقاسم الوظيفي في الأرض المحتلة، لإسرائيل السيطرة على الأرض والأمن والأجواء والممرات البريّة والبحريّة في الضفة والقطاع، وللأردن إدارة الشؤون الإدارية والاقتصادية والتعليمية والصحية والاجتماعية للسكان بحكم كونهم يحملون الجنسية الأردنية.

وعلى هذا الطرح أقام دايان والحكم العسكري الإسرائيلي في الضفة حزب وميليشيا روابط القرى، وسرعان ما انهار الحزب، وانهارت ميليشيا روابط القرى على صخرة صمود الشعب في الأرض المحتلة في مقاومة الاحتلال وأدواته، ونهوض الثورة ومنظمة لتحرير الائتلافية، والتفاف ووحدة الشعب في الوطن المحتل وأقطار اللجوء والشتات في مسار فصائل المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية.

واصلت حكومات حزب العمل حروب التطويق والإبادة على المقاومة ومنظمة التحرير الفلسطينية، حروب القتل والاغتيالات على المواقع والقيادات، وبسياسة تنكر على شعب فلسطين حقه بتقرير المصير والاستقلال، تنكر عليه هويته الوطنية، وتفرض

العقوبات على كل الفلسطينيين العرب داخل إسرائيل وأنصار السلام اليهود الإسرائيليين في حال أي اتصال سياسي بمنظمة التحرير، والمطاردة والسجون لكل من يتصل بفصائل المقاومة الفلسطينية، وتحت دعاوى "فلسطين كانت في الماضي، أمّا الآن فهي إسرائيل، والفلسطينيين كانوا في الماضي، أمّا الآن فقسم إسرائيلي والآخر أردني، والباقي لاجئين على الدول العربية استيعابهم ودمجهم".

بذات الوقت حكومات إسرائيل بلا استثناء تعمل على نشر وتكثيف الاستيطان التوسعي في الأرض المحتلة، تمهيداً لمشاريع أخرى تقوم على تقسيم واقتسام الأرض المحتلة، بين إسرائيل والأقطار العربية المجاورة، أي الارتداد إلى الخلف، إلى أشكال أخرى من مشاريع الضم والإلحاق التي كانت قبل حرب حزيران/ يونيو 1967، وليس نفس الصيغ والأشكال.

"المرة الأخيرة التي بحثت فيها إمكانية كهذه علنياً كانت في إطار "اتفاق لندن" في نيسان/ إبريل 1987، الذي عقده شيمون بيرس من خلف ظهر شريكه في الحكومة، اسحق شمير الذي عارض المسألة"[163].

الاتفاق عرقل في حينه بسبب موافقة بيرس على عقد الاتفاق في إطار مؤتمر دولي كما طالب الملك حسين. شمير عارض هذه الفكرة بشدة، لأن كل حكومات إسرائيل العمالية والليكودية والائتلافية حتى يومنا تحاول دائماً "رفض تدويل" القضية الفلسطينية وقضايا الصراع العربي ـ الإسرائيلي.

وفي نيسان/ إبريل 1987 انعقد المجلس الوطني الفلسطيني وتمت إعادة بناء الوحدة الوطنية الائتلافية بين فصائل المقاومة الفلسطينية، عملاً باتفاق الجزائر ـ اليمن (تشرين الثاني/ نوفمبر 1983)، وشكلت الوحدة الوطنية، وإلغاء اتفاق عمان بين الملك حسين وعرفات، الرافعة التاريخية الجديدة لاندلاع الانتفاضة الكبرى الأولى في 9 كانون أول/ ديسمبر 1987. وبعد كل هذه التطورات أعلن الملك حسين عن فك الارتباط الإداري والقانوني بالضفة الغربية في تموز/ يوليو 1988.

"بيرس يقول اليوم أن اتفاق لندن كان سيسمح لإسرائيل بتجنب التفاوض مع منظمة التحرير (م. ت. ف.) وإقامة دولة مستقلة للفلسطينيين، بل وكان سيتيح إبقاء المستوطنات في مواقعها. الاتفاق كان يقوم على إعطاء المسؤولية للأردن عن مواطنيه

(163) "هآرتس" ـ "فجأة تذكر اليمين الخيار الأردني"، 8 شباط/ فبراير 2004.

(أغلبية سكان المناطق يحملون الجنسية الأردنية)، وحكم ذاتي لقيادة محلية منتخبة. بيرس يقول أن هذا الحل عبارة عن "حكم مشترك" ذو تقاسم وظيفي إسرائيلي ـ أردني في المناطق". ويضيف "لا أعتقد أن إعادة العجلات إلى الوراء ممكنة في التاريخ بما في ذلك العودة للوضع السابق مع الأردن"[164].

اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي يعود الآن إلى الجمع بين جدران الضم والعزل، ومنها الجدار الشرقي على امتداد غور نهر الأردن، والبحث سراً ومن تحت الطاولة عن حلول تعود إلى مشاريع التقاسم الوظيفي مع الأقطار العربية المجاورة، وبالأقصى إلى تقسيم واقتسام الأرض المحتلة عام 1967 بين إسرائيل بحدود توسعية جديدة وبين الأقطار العربية المجاورة.

بني آلون وزير السياحة في حكومة شارون نشر "برنامجاً تفصيلياً يقوم على مبدأ إعادة توطين اللاجئين الفلسطينيين في المناطق (اقرأ الأرض المحتلة 1967) في الدول العربية ودول أخرى، بينما يتم إعطاء باقي السكان جنسية أردنية مع حكم ذاتي للسكان، عندما يتم ضم المناطق إلى إسرائيل"[165].

يسرائيل هرئيل، رئيس مجلس "يشع" للمستوطنين سابقاً، طرح في مؤتمر "المناعة والأمن القومي" في هرتسليا (كانون أول/ ديسمبر 2002) "حتى إذا قامت دولة فلسطينية في "يشع" (أي الضفة الغربية وقطاع غزة)، فستكون غير قادرة على الوجود على المدى الزمني بسبب الفجوة بين عدد السكان والمساحة الصغيرة. واقترح ممارسة ضغوط دولية على الأردن ومصر حتى تقوما بتوفير بيت لقسم كبير من سكان الضفة والقطاع على أراضيهما، الأمر الذي سيتيح إبقاء المستوطنات اليهودية على حالها"[166].

موشيه آرنس وزير حرب حكومة شمير أعلن "الحل موجود في الشرق". "الأردن يملك عاصمة له، وهذا يسهل حل مشكلة القدس، واقتسام الأرض، وهذا يسمح لإسرائيل بالاحتفاظ بعدد كبير من المستوطنات"[167].

(164) نفس المصدر السابق.
(165) نفس المصدر السابق.
(166) نفس المصدر السابق.
(167) نفس المصدر السابق.

دان مريدور وزير العدل والمالية السابق، من فريق المفاوضات في كامب ديفيد 2، من الليكود سابقاً وحزب الوسط لاحقاً، البروفسور يهوشع بورات، المستشرق في الجامعة العبرية، ويعتبر يمينياً متطرفاً من الناحية السياسية وآخرين، يدعون إلى "ان كل تسوية دائمة في القضية الفلسطينية يجب أن تشمل دوراً للدولة الأردنية، حتى وإن لم تكن ترغب في ذلك الدور"[168].

كل هذه المؤشرات لمشاريع إلغاء الهوية والكيانية الوطنية الفلسطينية، وإلغاء الهوية والكيانية الوطنية الأردنية، تأتي الآن من معسكر اليمين واليمين المتطرف، وفي خدمة مخططاته التوسعية العدوانية تحت شعارات "جدران الضم والفصل الأحادي الجانب، تبادل المناطق، العودة بالتاريخ إلى الوراء... إلى ما قبل عام 1967.

الآن خطت مشاريع الإلغاء نحو خطط سريّة، جرى ويجري البحث فيها مع الإدارة الأمريكية، دول أوروبية، بل وعناصر فلسطينية وإقليمية.

تكليفات شارون... جنرال غيورا آيلاند وخطط فك الارتباط:

بعد خطاب شارون في مؤتمر "المناعة والأمن القومي"، وخطابات القيادات السياسية والعسكرية والأمنية والأكاديمية الإسرائيلية في هرتسليا (16 ـ 18 كانون أول/ ديسمبر 2003)، عيّن شارون جنرال الاحتياط غيورا آيلاند رئيساً لمجلس الأمن لقومي تحت رئاسة شارون مباشرة. وكلف آيلاند وطواقمه وضع خطط وبدائل متعددة للفصل الأحادي وفك الارتباط عن الفلسطينيين، على أن يتم إنجازها وفحصها خلال ثلاثة أشهر، وفتح البحث بها مع الإدارة الأمريكية ودول أوروبية، وإذا أمكن دول إقليمية عربية وعناصر فلسطينية، وكل هذه الخطط والبدائل قبل الوصول إلى قمة بوش ـ شارون في واشنطن 14 نيسان/ إبريل 2004.

اعتمد جنرال آيلاند طواقم متعددة، أمنية، عسكرية، قانونية، إدارية، أكاديمية، شملت وزارات متعددة في مقدمتها وزارة الدفاع، العدل، الخارجية، والخبرات الأكاديمية والجامعية.

وفعلاً قدم جنرال آيلاند وطواقمه أكثر من خطة ومشروع للفصل الأحادي الجانب في قطاع غزة والضفة الفلسطينية، وارتباط كل خطة بجدران الضم والعزل في قطاع

(168) نفس المصدر السابق.

غزة والضفة أيضاً، كما ورد في هذا الفصل من الكتاب.

من بين هذه الخطط، خطة تقوم على التراجع إلى الخلف إلى ما قبل 1967، والبحث عن "حلول" مع مصر، وأخرى مع الأردن، والقفز عن كل قرارات الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، والتراجع عن "خطة خارطة الطريق" الرباعية الدولية (الأمم المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، بجانب الولايات المتحدة الأمريكية).

الخطة تقوم على تبادل الأراضي بين إسرائيل، ومصر، وسلطة الحكم الذاتي، وفي سياق مشاريع العودة إلى شيء مما كان قبل حزيران/ يونيو 1967، وتحت عناوين أخرى منها عنوان "الخيار الأردني".

خطة غيورا آيلاند ـ يعلون:

أول إشارة علنية، وبتعبير آخر "تسريب علني لقياس ردات الفعل" تمت في مطلع أيار/ مايو 2004، وتحت عنوان "خطة أخرى لفك الارتباط" يتبناها كل من الجنرال غيورا آيلاند رئيس مجلس الأمن القومي تحت إدارة رئيس الوزراء شارون، والفريق موشيه يعلون رئيس هيئة أركان الجيش الإسرائيلي.

"الخطة تقوم على تبادل الأراضي بين مصر وإسرائيل وسلطة الحكم الذاتي، لتوسيع قطاع غزة 600 كيلو متر مربع في سيناء، مقابل 200 كيلو متر مربع من النقب لمصر، ودور متجدد للأردن في تحديد مستقبل الضفة الغربية"[169].

والخطة "تجمع" توسيع قطاع غزة لاحتواء وامتصاص "القنبلة الديمغرافية في القطاع"، وتبادل المناطق في منطقة المثلث العربي (أم الفحم وضواحيها، الطيبة وضواحيها... الخ)، مقابل ضم المستوطنات الكبرى في الضفة إلى داخل إسرائيل. ومقابل الجدار الشرقي على امتداد غور نهر الأردن يتم إعطاء الأردن دوراً متجدداً في الضفة الغربية.

"خطة آيلاند ـ يعلون، اعتمدت على مشروع طواقم أكاديمية، برئاسة بروفيسور يهوشع بن آريه الرئيس السابق للجامعة العبرية، الفائز بجائزة إسرائيل للجغرافيا"[170].

مشروع بن آريه يقوم على "المبادلة الثلاثية بالأراضي، أراضي واسعة في جنوب

(169) "هآرتس"، 10 أيار/ مايو 2004.

(170) "يديعوت"، 4 حزيران/ يونيو 2004.

قطاع غزة، وتحديداً في منطقة العريش تتسع لمليون شخص ولها ميناء عميق على البحر المتوسط، مقابلها تأخذ مصر من إسرائيل أراضي في منطقة ناحل فارن مقابل منطقة كونتيلا المصرية، في الأراضي المسماة "حمادي"، حيث لا توجد مستوطنات، وهذه الأراضي تربط مصر براً بكل من الأردن، السعودية، العراق...

"وضمان تمويل دولي أو أمريكي بين 10 ـ 20 مليار دولار، للتأهيل والبناء، سكك حديد، طرق بريّة، أنابيب نفط وغاز، إسكان... الخ.

"إسرائيل تربح ضم المستوطنات الكبرى في الضفة الغربية"[171].

"وبحث جنرال غيورا آيلاند هذا المشروع مع كوندوليزا رايس، ومع مسؤولين أوروبيين، ويشير أن الإدارة الأمريكية ودول أوروبية بحثت في هذا المشروع مع عواصم إقليمية عربية"[172].

"وبحث بن آريه خطته مع أحمد قريع رئيس مجلس وزراء السلطة، صائب عريقات وزير شؤون المفاوضات مع إسرائيل"[173].

أعلن أحمد ماهر وزير الخارجية المصري رفض بلاده لمشروع "تبادل الأراضي"، وأكد حق شعب فلسطين ببناء دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

وأعلن الأردن أنه يعارض التدخل في الضفة، ويدعم قيام دولة فلسطينية مستقلة، كما عارض بشدة جدار الفصل الشرقي على امتداد الحدود الأردنية ـ الفلسطينية، وحذر من أن أهداف الجدار الفاصل محاصرة الشعب الفلسطيني والضغط عليه للهجرة والترانسفير خارج بلاده، وكل هذه أخطار فعلية على مصير الشعبين الأردني والفلسطيني.

والآن نؤكد من جديد أن مشروع جنرال غيورا آيلاند رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي لا يزال أحد مشاريع الفصل الأحادي وفك الارتباط، والقفز عن القرارات الدولية وخطة خريطة الطريق، ففي أوساط معسكر اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي قوى واسعة ضد حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير ودولة فلسطين عاصمتها القدس وحل مشكلة اللاجئين عملاً بالقرار الأممي 194. ومع التوسع الذي لا حدود له، وضد

(171) "معاريف"، 4 حزيران/ يونيو 2004.

(172) المصدر السابق، 4 حزيران/ يونيو 2004.

(173) المصدر السابق، 4 حزيران/ يونيو 2004.

الانسحاب من قطاع غزة والضفة الفلسطينية، وحل قضية وحقوق شعب فلسطين خارج فلسطين، وعلى حساب الشعوب العربية المجاورة، بمشاريع "الخيار الأردني"، "الأردن هو فلسطين"، "تبادل الأراضي" بين مصر وإسرائيل"، والتوطين والتهجير في الأردن، سوريا، لبنان، والأقطار العربية الأخرى والمهاجر الأجنبية. وكلها مشاريع إلغاء الهوية والكيانية الوطنية الفلسطينية، إلغاء الهوية والكيانية الوطنية الأردنية، وزرع المشرق العربي بسلسلة من الأزمات والحروب الداخلية بين الشعوب العربية.

مشاريع، خطط، حروب "البلقنة" يجب أن لا تمر، وعلينا وعلى الشعوب العربية والمجتمع الدولي استخلاص الدروس والعبر مما فعلته حكومات إسرائيل بحروب التشريد والتطويق والإبادة على الشعوب والأقطار العربية، وفي المقدمة المجاورة لفلسطين.

إن أعمدة دفن مشاريع طمس حق تقرير المصير والدولة المستقلة هي:

إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية تحت سقف برنامج سياسي موحد وبناء نظام سياسي برلماني ديمقراطي فلسطيني جديد في فلسطين المحتلة، وبناء علاقات سليمة متضامنة بين فلسطين وأقطار الجوار العربية، مصر، الأردن، سوريا، لبنان، وتصحيح بناء العلاقات مع المجتمع الدولي وفي المقدمة الكتل الدولية الكبرى والأمم المتحدة، وتطوير أعرض جبهة تحالفية مع قوى السلام والحرية في العالم.

(5)

الانتفاضة... المشهد الأمريكي

(انحياز وانقلابات سياسية)

«I»

الربط بين المقاومة الوطنية والإرهاب سياسة قديمة ـ جديدة في برنامج وشروط دول الاستعمار والهيمنة والاحتلال والعنصرية والاستيطان. وهذه السياسة انهارت على يد الثورات الوطنية البورجوازية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، قبل أن تنهار على

يد قوى التحرر الوطني والثورات الديمقراطية الجديدة في القرن العشرين.

أعلن جورج واشنطن زعيم الثورة الديمقراطية البورجوازية الأمريكية "إننا نحمل سلاح المقاومة والثورة ضد أجدادنا الإنجليز، وفي سبيل استقلالنا عن المستعمرين لبلادنا الأمريكية".

وفي حينها قبل قرنين من هذا الزمان، أعلنت الحكومة البريطانية الاستعمارية كلاً من جورج واشنطن وتوماس جيفرسون، وكل قادة حرب الاستقلال الأمريكية "زعماء عصابات إرهابيين"، وخاضت حرب "قمع العصابات المتمردة". ولكن التاريخ مشى وأخذ مجراه إلى الأمام[174].

في القرن العشرين حملت حركات التحرر الوطني سلاح المقاومة للخلاص من نير الاستعمار، الإمبريالية، العنصرية، والمعاهدات والاتفاقات الظالمة... ووقف مشاريع الغزو الاستيطاني، وصياغة مجتمعات عنصرية استعمارية بيضاء على جسد وجثة شعوب العديد من البلدان العربية وفي آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (روديسيا ـ زيمبابوي، الجزائر، فلسطين، جنوب أفريقيا، عدد من بلدان الكاريبي في أمريكا الوسطى...).

وعلى الجانب الآخر من المتراس أعلنت الدول الاستعمارية وحركات الغزو الاستيطانية حروبها الدامية على شعوب العالم الثالث وحركات التحرر الوطني تحت سقف ذات الشعارات القديمة ـ الجديدة (إرهابيين، قطاع طرق، لصوص، فلاجّة، عصاة، متمردين، مخربين... الخ). وتراجعت إلى تحت الصفر مبادئ ومُثُل الثورات البورجوازية الأوروبية والأمريكية بالحرية والعدالة والمساواة، وحق تقرير المصير والاستقلال. واحتلت سياسة "اقتسام العالم، ومناطق المصالح الحيوية" للدول الاستعمارية ومشاريع الغزو الاستيطانية مكان مبادئ الرئيس الأمريكي ود رو ولسون الأربعة عشر (8 كانون الثاني/ يناير 1918م) "بحق الشعوب بتقرير مصيرها، وتشكيل عصبة الأمم، وإعلانات الدول الكبرى الأوربية (معسكر الحلفاء) عن الحريّة والاستقلال".

(174) نايف حواتمه: كتاب "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، الفصل السادس "المقاومة الوطنية والإرهاب" (تداعيات أوسلو)، ص 194.

انحياز... ازدواجية المعايير الأمريكية:

منذ مطلع القرن العشرين لم تنظر السياسة الأمريكية إلى الصراع في الشرق الأوسط وقضايا التحرر الوطني في العالم الثالث، بمنظار جورج واشنطن، توماس جيفرسون، قادة حرب الاستقلال العظام، ومبادئ الرئيس ولسون (1913 - 1921) بحق الشعوب بتقرير المصير والحرية. واتخذت لنفسها معايير أخرى تقوم على «مناطق المصالح الحيويّة للدول الاستعمارية الكبرى، الاحلاف والقواعد العسكرية، مشاريع ملء الفراغ في الشرق الأوسط ـ مشروع إيزنهاور ـ مثلاً، مكان الاستعمارين البريطاني والفرنسي بعد العدوان الثلاثي مع إسرائيل على مصر عام 1956، الانحياز إلى إسرائيل ومشاريعها الحربية التوسعية، مساندة الدكتاتوريات وتدبير الانقلابات في بلدان العالم الثالث... معايير الحرب الباردة، الكونية والإقليمية من فيتنام إلى البلاد العربية إلى جنوب أفريقيا، الغزو المباشر كما في فيتنام، العراق... الخ».

وبتعبير الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش بعد غزو العراق (آذار/ مارس 2003): "أضعنا ستين عاماً في دعم الأنظمة الحاكمة في الشرق الأوسط وبلدان أخرى باسم الاستقرار".

وبكلمة مختزلة: معايير المصالح الاستراتيجية والتكتيكية العليا الأمريكية، حكمت، وما زالت تحكم السياسة الأمريكية تجاه قضايا الصراع العربي والفلسطيني ـ الإسرائيلي الصهيوني. **وهنا نقدم العناوين الرئيسية التالية:**

* الدعم المادي والسياسي للانتقال بالمشروع الاستيطاني الصهيوني إلى دولة إسرائيل عام 1948.

* تجاهل حق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير عام 1948، وحقه في بناء دولة فلسطين المستقلة على أرض الضفة وقطاع غزة عاصمتها القدس، عملاً بالشطر الآخر من قرار التقسيم الرقم 181 لعام 1947 الذي صوتت عليه الولايات المتحدة في الجمعية العامة للأمم المتحدة. وبدلاً عن هذا تم اقتسام وإلحاق الأرض الفلسطينية بين إسرائيل والأقطار العربية المجاورة.

* حصر قضية وحقوق الشعب الفلسطيني بقضية اللاجئين فقط، بناء على اتفاقات الهدنة بين مصر، الأردن، لبنان، سوريا، وبين إسرائيل عام 1949. وعليه نشطت المشاريع الأمريكية لتوطين وتهجير اللاجئين في البلاد العربية والمهاجر الأجنبية،

ومنها مشروع جونستون 1953... مروراً بمشاريع التوطين في مفاوضات كامب ديفيد2 (تموز/ يوليو 2000)، مقترحات الرئيس الأمريكي كلينتون (23 كانون أول/ ديسمبر 2000)، مفاوضات طابا (كانون الثاني/ يناير 2001)، وصولاً إلى "وثيقة الرؤية الفلسطينية للتسوية النهائية" التي قدمتها السلطة الفلسطينية إلى كولن باول وزير الخارجية الأمريكي في حزيران/ يونيو 2002[175]. ووثيقة إيالون ـ نسيبة بإسقاط حق عودة اللاجئين مقابل دولة فلسطينية بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967. وثيقة جنيف بإسقاط حق العودة، وتحديد "خمسة أماكن سكن دائم (18 تشرين الثاني/ نوفمبر 2003)، والتوقيع عليها بالأحرف الأولى على شاطئ البحر الميت، إشهار الوثيقة في مطلع كانون أول/ ديسمبر 2003 بالتوقيع الكامل عليها في جنيف"، وقد وردت الوقائع في هذا الفصل من الكتاب.

* تفكيك وحدة مصر وسوريا (أيلول/ سبتمبر 1961) بالانقلاب الانفصالي الطبقي الإقطاعي ـ الكومبردوري، العسكري والسياسي، بدعم من الولايات المتحدة والأنظمة العربية المحافظة. وفك كماشة دول الطوق العربية حول المشاريع التوسعية الإسرائيلية...

* حرب اليمين واستنزاف الجيش المصري (1962 ـ 1967)، تفكك البنية الداخلية للجيش السوري بالصراعات على الحكم، انهيار اتفاق الوحدة الاتحادية الثلاثية عام 1963، الصراع بين أنظمة الحكم في بغداد، دمشق، القاهرة.

* وعليه يصبح المشهد على خطوط التماس والجبهات الأمامية مع إسرائيل في سيناء والجولان، الأردن ولبنان، مكشوفة لخطط الحروب الإسرائيلية المفتوحة.

* جولة الحبيب بورقيبة في المشرق العربي عام 1965 لجسّ نبض وردود فعل الشعوب والدول العربية على دعوته "لمفاوضات عربية ـ إسرائيلية على أساس قرار تقسيم فلسطين عام 1947"، دون أن يكون بيد بورقيبة أي مشروع ملموس، عملي، إقليمي أو دولي، ودون أن يكون بحيازته أي مكونات وطاقات تسند دعوته. وفي اجتماع مشترك في قصر قرطاج بالعاصمة تونس (أيار/ مايو 1984)، وبحضور الوزير الأول

(175) "الحياة"، النص الكامل "وثيقة الرؤية الفلسطينية للتسوية النهائية"، قدمها وزير التخطيط والتعاون الدولي للسلطة، نبيل شعث لوزير الخارجية الأمريكي كولن باول في واشنطن، 22 حزيران/ يونيو 2002.

محمد مزالي، وزير الخارجية قائد السبسي، وزير الدفاع مصطفى بالي، قال لي "أن جولته تمت بالتنسيق مع الولايات المتحدة الأمريكية".

* دعوة جس نبض وردود، بينما التضامن العربي ممزق، والجيش المصري بخيرة قواته غارق في حرب اليمن، والجيش السوري بصراعات الكتل السياسية، والحروب الإقليمية العربية ـ العربية ناشبة، فضلاً عن انخراط عديد الدول العربية بالحرب الباردة العالمية وفق الأجندة الأمريكية، داخل بلدانها، ومع جيرانها، وفي البؤر المتوترة الدولية والإقليمية، من العداء للاتحاد السوفيتي والصين، إلى المساهمة في تمويل الثورات المضادة بالمال والبشر من جنوب شرق آسيا إلى أثيوبيا، أنغولا، موزنبيق وصولاً إلى نيكاراغوا وأخيراً إلى أفغانستان، والشيشان، وقلب يوغسلافيا في البوسنة وكوسوفو... وبعيداً آلاف الكيلو مترات عن فلسطين والصراع العربي ـ الإسرائيلي الصهيوني.

حرب 1967 والاحتلال الإسرائيلي للقدس والضفة وقطاع غزة، سيناء حتى ضفة قناة السويس الشرقية، الجولان السورية. إسرائيل تعلن ضم القدس فور احتلالها، وتطلق زحف الاستيطان التوسعي في كل الأرض الفلسطينية والعربية المحتلة.

* ومن جديد يتجاهل قرار مجلس الأمن الدولي 242 (تشرين الثاني/ نوفمبر 1967) القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية، وتحصر التوازنات الدولية الصراع بإطار "عدم جواز الاستيلاء على الأراضي العربية بالقوة مقابل حدود آمنة معترف بها لإسرائيل"، ويتم تجاهل حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وحق عودة اللاجئين لديارهم عملاً بالقرار الأممي 194، وحصر المسألة الفلسطينية فقط "بإيجاد حل عادل لقضية اللاجئين"، دون تحديد هوية هؤلاء اللاجئين.

* ومن جديد تتعامل الولايات المتحدة مع قضية فلسطين وحقوق شعبها، من معايير مسقوفة بمصالح إسرائيل التوسعية، وحلول المفاوضات الثنائية بين إسرائيل وكل دولة عربية لوحدها، وتعطيل تنفيذ القرار 242 بالتنسيق مع إسرائيل من منظار الحرب العالمية الباردة، والحروب الإقليمية الساخنة، والتجاهل التام لشعب فلسطين وحقوقه الوطنية. ومثال هذا كله مبادرة وليم روجرز وزير خارجية الرئيس الأمريكي جونستون عام 1969 لمفاوضات وحل ثنائي مصري ـ إسرائيلي. وبعد أن وافقت مصر على مبادرة روجرز، عطلتها الولايات المتحدة بالتنسيق مع إسرائيل، لأن

إسرائيل رفضت أن يشمل الحل الثنائي الانسحاب من قطاع غزة كما وقع بعد العدوان الثلاثي الاستعماري البريطاني ـ الفرنسي ـ الإسرائيلي عام 1956 على مصر، واحتلال قطاع غزة وسيناء حتى ضفة قناة السويس الشرقية.

* حرب تشرين أول/ أكتوبر 1973، ومن ذات المنظار جاء قرار مجلس الأمن 338 آلية تنفيذ القرار 242. ومن جديد تم تجاهل حقوق الشعب الفلسطيني الوطنية بتقرير المصير وبناء دولته المستقلة على أراضيه المحتلة عام 1967.

* وآليات القرار 338 تدعو إلى عقد مؤتمر جنيف، برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، ومشاركة مصر، سوريا، الأردن، إسرائيل. وعليه بات الشعب الفلسطيني مشطوباً من حلول مؤتمر جنيف والقرار 338.

* استعادت القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية حضورها الإقليمي والدولي في حزيران/ يونيو 1974، بعد عام من إطلاق الجبهة الديمقراطية مشروع البرنامج السياسي الجديد (آب/ أغسطس 1973)، ومن النضال في صف الشعب والثورة ومنظمة التحرير الائتلافية لإقرار البرنامج السياسي الجديد والموحد، البرنامج الوطني المرحلي... برنامج حق تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة، بإجماع المجلس الوطني لمنظمة التحرير، وإجماع الشعب الفلسطيني عليه.

وفي تشرين الثاني/ نوفمبر 1974، اتخذت القمة العربية بالرباط، لأول مرة وبعد 74 عاماً من الصراع الفلسطيني ـ الصهيوني، وبالإجماع قرارات منسجمة مع البرنامج السياسي الوطني الفلسطيني الموحّد، بحق شعب فلسطين بتقرير المصير والدولة المستقلة والعودة، وحق منظمة التحرير الائتلافية ببرنامجها الموحَّد تمثيل الشعب الفلسطيني.

وعلى قاعدة وحدة الفصائل والقوى والاتحادات الجماهيرية والشخصيات الوطنية في إطار منظمة التحرير، وتحت سقف البرنامج الوطني الجديد والموحد تم "تدويل" القضية الفلسطينية، باعتراف دول آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، دول عدم الانحياز، الاتحاد السوفيتي والبلدان الاشتراكية بمنظمة التحرير والبرنامج السياسي الموحد (الصين اعترفت بمنظمة التحرير عام 1964 ممثلاً شرعياً للشعب الفلسطيني).

وعليه عبرت القضية الفلسطينية إلى الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، وأصبحت منظمة التحرير عضواً في الأمم المتحدة ومؤسساتها الدولية، ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني وحقوقه الوطنية.

* مع كل هذه التطورات العاصفة، بقيت الولايات المتحدة على انحيازها لإسرائيل، وسياسة المعايير المزدوجة بتجاهل القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية إلى إشعار آخر.

* احتلال إسرائيل لجنوب لبنان عام 1978 تم بأضواء أمريكية، وتوقف عند خطوط نهر الزهراني تحت ضغط الرئيس الأمريكي جيمي كارتر وفق التفاهمات الإسرائيلية ـ الأمريكية على عمق الاحتلال داخل جنوب لبنان، فقد كانت الإدارة الأمريكية مشدودة لتداعيات زيارة السادات للقدس المحتلة والمفاوضات الثنائية على الجبهة المصرية ـ الإسرائيلية.

وعليه لم تتمكن إسرائيل من توسيع غزوها لما هو أعمق وأبعد من الشريط الحدودي بحجة "دفع خطر صواريخ الكاتيوشا" عن مستوطنات الجليل وإصبع الجليل الغربي.

وعطلت إسرائيل تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي 425 "بالانسحاب فوراً من جنوب لبنان دون قيد أو شرط"، تماماً كما عطلت من قبل القرارين 242، 338 في خدمة أطماعها التوسعية، وبتغطية أمريكية. فإسرائيل تريد استخدام احتلال جنوب لبنان قاعدة ارتكاز لغزو لبنان بحرب تطويق وإبادة شاملة، ولإبادة قوات المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، وفرض حل ثنائي استسلامي على لبنان.

* الغزو الشامل للبنان جاء في حزيران/ يونيو 1982، دون أي مبرر بيد حكومة الليكود اليمينية المتطرفة، بزعامة الثلاثي بيغن (رئيس الوزراء)، شارون (وزير الحرب)، رفائيل ايتان (رئيس هيئة أركان الجيش). وأيضاً بتغطية من يمين الإدارة الأمريكية المتطرف بزعامة الرئيس ريغان ووزير خارجيته الجنرال الكسندر هيغ، وبالتفاهم المباشر بين هيغ ـ شارون. وصولاً إلى فَرْض اتفاق 17 أيار/ مايو 1983 تحت ضغط الدبابات الإسرائيلية، واحتلال بيروت ومخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة والمذابح الكبرى فيها، على النقيض من "رسالة الضمانات الأمريكية" التي قدمها المفاوض الأمريكي فيليب حبيب إلى رئيس الوزراء اللبناني شفيق الوزّان بالتعهد بعدم دخول القوات الإسرائيلية وقوات سعد حدّاد والكتائب العاصمة بيروت، والمخيمات الفلسطينية داخلها، بعد خروج المقاومة الفلسطينية من بيروت. وكان الوزّان حلقة الوصل في المفاوضات بين الجانب الأمريكي والقيادة الفلسطينية المسؤولة حين ذاك عن المفاوضات (عرفات، حواتمه، صلاح خلف، سعد صايل).

* كان وقف إطلاق النار سائداً طيلة عام كامل منذ حزيران/ يونيو 1981 برعاية قوات الطوارئ الدولية، بعد قصف الطائرات لمقر الجبهة الديمقراطية الإداري في قلب حي الفاكهاني في محيط مخيمات بيروت (صبرا، شاتيلا، برج البراجنة)، وسقوط أكثر من 300 شهيد من المدنيين من بينهم 38 من كوادر المقر الإداري المركزي، وكانت هذه أول مرّة يقع فيها قصف الطائرات الإسرائيلية المعادية للعاصمة البطلة بيروت. خطة الغزو كانت كامنة، جاهزة، وقاعدة الارتكاز في شريط لبنان الحدودي المحتل حاضرة، لاستكمال ما بدأت به إسرائيل برئاسة مناحيم بيغن عام 1978.

* أهداف الغزو الشامل مركبة، متداخلة، إسرائيلية وأمريكية، تطويق وإبادة قوات المقاومة الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية، استنزاف القوات السورية في بيروت والجبل والبقاع، إخراج منظمة التحرير من لبنان، وكما أعلن بيغن "لفرض السلام الإسرائيلي على لبنان لمدة أربعين عاماً"، وتم فعلاً فرض اتفاق ثنائي على لبنان (لاحقاً اتفاق أيار/ مايو 1983) تحت ضغط الدبابات الإسرائيلية، والذي سقط في آذار/ مارس 1984 تحت فعل المقاومة اللبنانية والسورية والفلسطينية.

والوجه الآخر لغزو لبنان إعلان مشروع ريغان لحل القضية الفلسطينية في إطار حل ثنائي إسرائيلي ـ أردني، يقوم على "الخيار الأردني... التقاسم الوظيفي بين إسرائيل والأردن في الضفة، وحكم ذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية". وهذا ما تم إعلانه في الأول من أيلول/ سبتمبر 1982 مع خروج آخر مجموعة من قوات المقاومة الفلسطينية من بيروت[176].

«II»

الانتفاضة المغدورة... تداعيات أمريكية وفلسطينية

الانتفاضة الكبرى في الأرض المحتلة (9/ 12/ 1987 ـ 13/ 9/ 1993) الابن الشرعي للثورة ومنظمة التحرير الائتلافية، ونهر الدم الذي لم يتوقف على مساحة

(176) كتاب "نايف حواتمه يتحدث..."، الفصل السادس "لمن تقرع الأجراس ـ الحرب الأهلية اللبنانية"، الفصل السابع "الاجتياح"، ص 109 ـ 173، دار المناهل ـ بيروت، الكاتب ـ دمشق، الجليل ـ عمان/ الأردن، الطبعة الثانية، 1997.

عشرين عاماً، منذ النهوض العاصف للمقاومة والثورة رداً على وبديلاً عن هزيمة حزيران/ يونيو 1967، تختمر، حتى نهض الانفجار الكبير في 9/ 12/ 1987.

وشكلت إعادة بناء الوحدة الوطنية في صف الثورة والمقاومة ومنظمة التحرير، وإلغاء اتفاق عمان، وإعادة صياغة البرنامج الوطني المرحلي، الرافعة التاريخية للانتفاضة (نيسان/ إبريل 1987)، عملاً باتفاق الجزائر ـ اليمن بين فصائل التحالف الديمقراطي (ديمقراطية، شعبية، حزب شيوعي، فلسطينية) وبين فتح المركزية.

التقطت الفصائل الفاعلة على الأرض وفي ميدان الأرض المحتلة شرارة الانتفاضة بالنداء الأول عن القيادة الوطنية الموحّدة (ديمقراطية، شعبية، فتح) في 1988/1/8، وتمت بلورة برنامجها بالنداء الثاني في 1988/1/10 تحت راية "انتفاضة حتى الحريّة والاستقلال"، والذي يبدأ سطره الأول حرفياً بـ:

> (يا شعب الشهداء... أحفاد القسّام... يا أخوة ورفاق ماجد أبو شرار وخالد نزال وكنفاني... يا شعب الانتفاضة الممتدة من جذور الوطن منذ عام 1936، والمتصاعدة بقوة فولاذية في وجه الاحتلال الفاشي)[177].

ثلاثة أجيال في الانتفاضة[178]، كما في الثورة، وإن شاع توصيف الانتفاضة بـ (انتفاضة أطفال الحجارة) في غناء الشعراء والمبدعين، تذكروا "حنظلة" ابن العاشرة، متقمصاً شخصية المبدع ناجي العلي (رسام الكاريكاتير)، وهو "يقذف بالحجارة قوات الاحتلال".

الانتفاضة الكبرى خلقت وضعاً جديداً، فلسطينياً، عربياً، عالمياً، وفي داخل إسرائيل...

(177) مجلة "الحريّة، بيروت/ لبنان، 1988/1/12. الأسماء ترمز إلى: ثورة 36، أبو شرار (فتح)، نزال (ديمقراطية)، كنفاني (شعبية).

* كلمات على بوابة النصر، نداءآت الانتفاضة، بيان الاستقلال، مؤسسة عيبال للدراسات والنشر، ص 17.

(178) انضم الحزب الشيوعي للقيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، في آذار/ مارس، بعد النداء رقم 11 في (1988/3/19). وأعلنت حماس عن انطلاقتها في (1988/8/8)، وبموازاة القيادة الوطنية الموحَّدة، دون الانضمام لها في إطار موحَّد.

* نايف حواتمه "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، مصدر سبق ذكره، ص 26.

"ادخلت الانتفاضة القضية الفلسطينية إلى داخل كل بيت أمريكي"، وفرضت على الولايات المتحدة "التزاماً أخلاقياً"، هكذا قال جورج بوش الأب لغورباتشوف في قمة مالطا"[179].

وخلقت طوراً جديداً ونوعياً من إبداع الشعوب في سبيل انتزاع الحرية والاستقلال، أطلق عليه القادة السوفييت "أعمق وأشمل، انتفاضة ديمقراطية عرفتها حركة تحرر وطني منذ الحرب العالمية الثانية".

الانتفاضة أعادت فَرْض القضية والحقوق الوطنية والسياسية المستقلة على خارطة شعب فلسطين، والمجتمع الإسرائيلي، وعلى الخارطة العربية شعوباً وأنظمة حاكمة، وخارطة المجتمع الدولي والأمم المتحدة.

من هنا وصل جنرالات وساسة إسرائيل إلى نتيجة حاسمة هي: "أن لا حل عسكري للانتفاضة، ويجب البحث عن حلول سياسية".

صمد مقلاع حجر داوود الفلسطيني في وجه آلة حرب غوليات الإسرائيلي الصهيوني.

كما وصلت إدارة ريغان، وبعدها إدارة بوش الأب إلى ضرورة تنشيط الحلول والمفاوضات السياسيّة الثنائية المباشرة.

القيادة الفلسطينية انقسمت على نفسها في اتجاهين، واختلطت الأوراق داخل منظمة التحرير، وداخل كل فصيل، اتجاه لهوف متعجل من اليمين وعناصر من "اليسار"، يخشى انطفاء الانتفاضة في أية لحظة، وينظر إلى الانتفاضة نظرة استعمالية، استخدامية، متعجلة على استثمار الانتفاضة، والوصول إلى صفقة سريعة مقابل وقف الانتفاضة.

واتجاه يلمس العمر المديد للانتفاضة، يفتح الأفق نحو حلول تنضج تحت راية "الحرية والاستقلال"، تقود إلى ما انطلقت منه، والتزمت به الانتفاضة، بدءاً

(179) قمة مالطا جمعت جورج بوش وغورباتشوف، على ظهر طراد أمريكي مقابل شواطئ مالطا بين (2 ـ 3 كانون أول/ ديسمبر 1989). اجتماعات القيادة الفلسطينية، أوراق خاصة/ اجتماع حواتمه مع بوناماريوف مسؤول العلاقات الدولية، ونائبه كارين بروتنتس (الآن مدير معهد غورباتشوف/ موسكو/ للدراسات الاستراتيجية)/ اللجنة المركزية/ موسكو (6 كانون الثاني/ يناير 1990).

بالندائين الثاني والثالث[180].

التقطت الإدارة الأمريكية "الحالة السياسية المنقسمة على نفسها إلى اتجاهين... سياستين داخل القيادة الفلسطينية ومنظمة التحرير، ومدت جسور الاتصالات المتعددة القنوات، العربية والدولية، مع يمين ويمين الوسط في منظمة التحرير، إلى أن نزل رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير ياسر عرفات عند الشروط الأمريكية الثلاث في 14 كانون أول/ ديسمبر 1988. والتي أعلنها في مؤتمره الصحفي الشهير، وبعد خطابه في الجمعية العامة للأمم المتحدة في جنيف مباشرة، فقد كانت "الطبخة" أن يتم الإعلان عن قبول الشروط الثلاثة كما حملها وزير خارجية السويد ستن اندرسون من جورج شولتز وزير الخارجية الأمريكي، إلى عرفات في تونس، قبل انتقال جلسة الجمعية العامة للأمم المتحدة من نيويورك إلى جنيف حسب الاتفاق: "قبول الشروط الثلاثة مقابل فتح الحوار مع منظمة التحرير"، لكن خطاب عرفات في الجمعية العامة لم ينضبط بدقة كاملة إلى النص الحرفي للشروط الأمريكية الثلاثة، وعليه طلب وزير الخارجية الأمريكي عقد مؤتمر صحفي مباشرة بعد جلسة الجمعية العامة، وقراءة عرفات النص الكامل باللغة الإنجليزية، وهكذا كان... إنها شروط "تأهيل" منظمة التحرير للبحث والحوار معها. والشروط الأمريكية الثلاثة هي:

* الاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.
* قبول قرار مجلس الأمن الدولي 242 أساساً للتسوية دون ربطه بأية نقاط أخرى.
* نبذ العنف و"الإرهاب"[181].

قبل الانتفاضة بسنوات مديدة، وتحديداً في آب/ أغسطس 1977، طرحت إدارة كارتر ـ سايروس فانس مشروعاً لإشراك منظمة التحرير بالحلول السياسيّة، متقدم جداً على مشروع إدارة ريغان وشروطها الثلاثة، ورفضته اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير.

(180) مجلة "الحرية"، بيروت 1988/1/12، النداء رقم (2) - (1988/1/10). النداء رقم (3) - (18/ 1988/1).
* إذاعة مونت كارلو/ القسم العربي (1987/12/27) في حوار مباشر على الهواء مع حواتمه، والمنشور في مجلة الحريّة بتاريخ 1987/12/29.
(181) مذكرات جورج شولتز وزير خارجية إدارة ريغان، "اضطراب ونصر"، ص432.
* يوميات من اجتماعات القيادة الفلسطينية/ تونس. لقاءات بين حواتمه ورؤساء عرب (أوراق خاصة).

إن المساحة مذهلة بين المشروعين، ففي الأول من آب/ أغسطس 1977 بدأ سايروس فانس وزير الخارجية الأمريكي جولة جديدة في الشرق الأوسط، في إطار الإعداد لمؤتمر جنيف عملاً بقرار مجلس الأمن الدولي 338.

شملت الجولة مصر، سوريا، الأردن، السعودية، وإسرائيل. وفي السعودية اجتمع بالملك خالد وولى العهد الأمير فهد ووزير الخارجية الأمير سعود، وقدم صيغة مشروع القرار الذي تقترحه إدارة كارتر على منظمة التحرير الفلسطينية، وعند إعلانه عن المنظمة فإن إدارة كارتر ستجتمع فوراً مع م.ت.ف.، وتعتبر الإدارة أنها قد وفت بالتزامها لإسرائيل في ظلّ اتفاقية سيناء2، أي اتفاقية فك الارتباط الثاني، والتزام وزير الخارجية كيسنجر بعدم الحوار أو التفاوض مع م.ت.ف. قبل اعترافها بالقرار 242 وحق جميع دول الشرق الأوسط في أن تعيش في سلام. وأشار فانس مع الملك خالد أنه طرح نفس صيغة مشروع القرار في مباحثاته في مصر وسوريا والأردن قبل وصوله للسعودية. وفيما يلي النص الحرفي لمشروع القرار:

> (إن منظمة التحرير الفلسطينية تقبل قرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الرقم 242، مع التحفظ بأنها تعتبر أن القرار لا يشير إشارة سليمة إلى مسألة الفلسطينيين، لأنه يقتصر عن الإتيان بأي إشارة إلى وطن للشعب الفلسطيني، ومن المفهوم أن لغة القرار تتصل بحق جميع دول الشرق الأوسط في أن تعيش في سلام)[182].

وفعلاً أرسل الأمير سعود الفيصل النص إلى ياسر عرفات، واجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير لإعطاء جواب قبل أن يغادر فانس الطائف في اليوم التالي.

وقررت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير رفض مشروع القرار، وحمل الرفض إلى سعود الفيصل ثلاثي من المنظمة عبد المحسن أبو ميزر عضو ل. ت، محمد غنيم (أبو ماهر) ومحمود عباس (أبو مازن) عضوا اللجنة المركزية لفتح، وأبلغ الوفد قرار اللجنة التنفيذية إلى وزير الخارجية السعودي، الذي أبلغه بدوره إلى سايروس فانس[183].

(182) سايروس فانس ـ "الخيارات الصعبة"/ مذكرات سايروس فانس، الطبعة العربية، المركز العربي للمعلومات، بيروت/ لبنان 1983، ص51 - 52 - 53.
(183) نايف حواتمه "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، الفصل الأول، "تأهيل منظمة التحرير الفلسطينية ـ حروب إبادة وانقلابات سياسيّة"، ص19.

التداعيات في صف اليمين ويمين الوسط في منظمة التحرير جاءت بعد تضميد جراح غزو لبنان والانشقاق الكبير في فتح، وبعد انحسار الاحتلال الإسرائيلي عن بيروت والجبل وصيدا وصور والنبطية، وانحصاره مرّة أخرى بحدود الشريط المحتل منذ عام 1978. وأبعد من هذا بعد إعادة بناء وحدة منظمة التحرير على أساس اتفاق الجزائر ـ اليمن وإلغاء اتفاق عمان، والنهوض العظيم للانتفاضة الكبرى.

إنها لهفة التوظيف والاستخدام السريع للانتفاضة بقبول الشروط الأمريكية الثلاث مقابل فقط فتح الحوار مع منظمة التحرير (1988/12/18)، بينما يتم رفض مشروع قرار إدارة كارتر الذي أشرنا، ولم يكن بيد الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير والعالم الانتفاضة الكبرى، التي "دخلت إلى كل بيت أمريكي" كما قال بوش الأب إلى غورباتشوف في قمة مالطا، والتي "تمثل أعمق وأشمل، انتفاضة ديمقراطية عرفتها حركة تحرر وطني منذ الحرب العالمية الثانية". والتداعيات تقع في وقت تعيد فيه الإدارة الأمريكية صياغة سياساتها الدولية والإقليمية، فقد انتهت الحرب العالمية الباردة بين الولايات المتحدة والسوفييت منذ مطلع العام 1985، وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية الأمريكي جورج شولتز[184].

اختبرت إدارة بوش الأب ـ جيمس بيكر "أن الحرب الباردة قد انتهت فعلاً، في إطار الأعمال التحضيرية لحرب الخليج الثانية بعد احتلال حكومة بغداد للكويت (2 آب/ أغسطس 1990)، والتي استمرت حتى بناء الائتلاف الدولي الأمريكي ـ السوفيتي ـ الأوروبي والإقليمي والعربي لإخراج القوات العراقية من الكويت بحرب شباط 1991، وبعد أسبوع واحد فقط من وقف إطلاق النار في 28 شباط/ فبراير 1991، وتوقيع الجانبين الأمريكي والعراقي على وثائق انتهاء الحرب في خيمة صفوان/ جنوب العراق، وتحديداً في 6 آذار/ مارس تقدم بوش بمشروعه من على منبر الكونغرس الأمريكي لعقد "مؤتمر للسلام في الشرق الأوسط" برعاية الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

تداعيات مؤتمر مدريد والمفاوضات الثنائية المباشرة، وأسسها أشرنا إليها... إلى أن وصلت كامب ديفيد 2، اقتراحات كلينتون، مفاوضات طابا إلى: الجدار، الطريق المسدود، واندلاع الانتفاضة الجديدة نتاج الحالة الفلسطينية المأزومة سياسياً، اقتصادياً،

(184) "اضطراب ونصر" كتاب مذكرات جورج شولتز، مصدر سبق ذكره.

اجتماعياً، ثقافياً وروحياً، من الاحتلال وزحف الاستيطان، ومن فساد نظام السلطة الفلسطينية، وانسداد الأفق والأمل أمام الشعب الفلسطيني.

«III»

الانتفاضة الجديدة... انقلابات سياسية أمريكية

اندلعت الانتفاضة الجديدة، الشاملة، في 27 أيلول/ سبتمبر 2000. وشكلت "زيارة" شارون المسلحة لباحة المسجد الأقصى، "الشرارة" التي أشعلت سهل المظاهرات الفلسطينية في القدس وبيت المقدس، رداً على "الزيارة" المصحوبة بحشد أكثر من ألف جندي إسرائيلي في ساحة المسجد، وبأوامر من حكومة إسرائيل برئاسة ايهود باراك (حزب العمل).

لم يلتفت باراك، لم يقرأ، لم يسمع لتحذيرات ونداءات قوى وشخصيات فلسطينية، وإسرائيلية، من مظاهرة شارون، وأيدي الجنود الإسرائيليين على الزناد، وخاصة أن شارون أعلن مسبقاً عن مظاهرته الاستفزازية، وبإمكان باراك وقفها، بدلاً من حشد أكثر من ألف جندي حولها.

المشهد الفلسطيني والإسرائيلي لا يحتمل الخطأ، بعد وصول مفاوضات كامب ديفيد2 (تموز/ يوليو 2000) إلى الجدار... إلى الطريق المسدود، لا خطأ الاستفزاز السياسي، ولا خطأ اليد على الزناد، في مقابل جماهير فلسطينية عزلاء أمام صفوف منظمة حاشدة سياسية وعسكرية حول شارون، يدها على زنادها.

الحالة الفلسطينية في صف الشعب مأزومة، الاحتقان في الذروة، والأزمة مركبّة، مستعصية، بلا أفق، بلا أمل. ثلاثة شهور طويلة بعد فشل مفاوضات كامب ديفيد 2، والتعبئة السياسية والإعلامية لا تتوقف على الجانبين، كل جانب يرمي الكرة الملتهبة على الجانب الآخر. والشعب الفلسطيني يئنّ من انسداد الأمل بالخلاص من زحف غول الاستيطان والاحتلال، ويئنّ من الأزمة الاقتصادية، الاجتماعية، البطالة، فساد أجهزة السلطة، سرقة خبز الشعب والمال العام، تآكل واهتراء سيادة القانون، إدمان فريق السلطة على الانفراد والتفرد بالقرار الذي يمس مصير الشعب والوطن من المفاوضات إلى تسلط الأجهزة الأمنية، إلى حصر واحتكار استيراد وتجارة السلع

الأساسية الاستهلاكية بيد فريق السلطة، التشغيل، وإغراق الوظائف في كل أجهزة السلطة الإدارية والاقتصادية والأمنية بلون فئوي حزبي واحد على مساحة عشر سنوات كاملة في الهيمنة على أجهزة ومؤسسات السلطة، مسبوقة بعشريات السنين في أجهزة منظمة التحرير الإدارية، العسكرية، الأمنية، الاقتصادية، المالية، الدبلوماسية، وما تراكم على هذا من جنوح يتزايد لسلطة شمولية (توتاليتارية) تبتعد أكثر فأكثر عن قرار إعلان الاستقلال (المجلس الوطني الفلسطيني، الجزائر، دورة الانتفاضة، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988)، "ببناء نظام برلماني ديمقراطي، أعمدته المساواة في المواطنة بدون تمييز حزبي فئوي، أو في العرق والجنس والدين والمذهب، وعلى قاعدة المساواة بين الرجل والمرأة".

على الضفة الأخرى من المتراس حكومة باراك تئن من فقدان الأغلبية البرلمانية، ودعت إلى انتخابات مبكرة في مطلع شباط/ فبراير 2001، وتئن من معارضة اليمين واليمين المتطرف بزعامة شارون، الذي أطلق الشعارات الثلاث "دعوا الجيش ينتصر"، "باراك يبيع أرض إسرائيل"، "لا لتقسيم أرض إسرائيل" رداً على مفاوضات كامب ديفيد 2.

الأجهزة العسكرية والأمنية الإسرائيلية تتلمس منذ عام 1998 أن الانفجار الشعبي قادم، الانتفاضة قادمة، بعد أن وصلت اتفاقات وسياسة أوسلو إلى النفق المسدود في نهاية مدتها القانونية في أيلول/ سبتمبر 1998، وبدأت منذ ذلك الوقت عمليات "تأهيل وتدريب" الجيش الإسرائيلي والأجهزة الأمنية على التطورات اللاهبة القادمة.

وبدلاً من احتواء التداعيات، انزلق باراك وراء "لعبة" شارون الاستفزازية، وضغطت يد جنود الجيش الإسرائيلي على الزناد، لتحصد الجماهير الفلسطينية المحتجة على "خطة" شارون، وفي ساحة الأقصى عشرات الشهداء ومئات الجرحى، إنها المجزرة السوداء، وتحقق لشارون ما أراد، عشية الانتخابات الإسرائيلية المبكرة، وأصبحت الطريق أمام شعاراته "دعوا الجيش ينتصر"، "باراك يبيع أرض إسرائيل" مفروشة بنهر الدم الذي لا يتوقف.

اندلعت الانتفاضة الجديدة، بروح عفوية شاملة، نتاج مراكمات عشر سنوات عجاف في مسار التسوية السياسية، وفي أزمات سلطة الحكم الذاتي الفلسطينية.

الانتفاضة إبداع الشعب، ودروس خبرته المكدسة من الانتفاضة الأولى المغدورة

باتفاقات الخطوة خطوة والحلول الجزئية والمجزوءة، بديلاً عن "انتفاضة حتى الحريّة والاستقلال"، أي إلى إطلالة التسوية السياسيّة الشاملة لقضايا الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي: الحدود، القدس، الاستيطان، الدولة المستقلة، اللاجئين، الأمن على الجانبين... أعمدة السلام الشامل المتوازن، سلام الشرعية الدولية.

والانتفاضة ليست من "هندسة" أحد في مؤسسات السلطة الفلسطينية، أو هذا الفيصل أو ذاك، هذا المناضل أو ذاك، إنها نتاج الحالة الفلسطينية المأزومة عشر سنوات. وفي الحال تشكلت "القيادة الميدانية الموحدة" للانتفاضة، في كل من الضفة وقطاع غزة، من جميع الفصائل والقوى الوطنية والديمقراطية والإسلامية تحت راية "الحرية والاستقلال"، امتداداً واستعادةً لراية الانتفاضة المغدورة، وحملت القيادة الميدانية عنوان "اللجنة العليا للانتفاضة"، لبرمجة أعمال انتفاضة الأجيال الثلاثة في صف الشعب، وإيقاعها اليومي على الأرض وفي الميدان، والعمل الدؤوب للارتقاء بالقيادة الميدانية إلى قيادة سياسية وطنية موحدة، قيادة جماعية في اتخاذ القرار السياسي والنضالي، وإعادة بناء مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير على قاعدة بناء نظام سياسي برلماني ديمقراطي جديد، يستمد شرعيته من "إعلان استقلال فلسطين" (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988) الذي مضى عليه اثني عشر عاماً معطّلاً، وتم بناء نظام سياسي آخر شمولي (توتاليتاري) انفرادي ومتفرد بالقرار الوطني، كما في الأنظمة الشمولية التي انهارت في بلدان المنشأ (الاتحاد السوفيتي وأوروبا الوسطى والشرقية) دون إنجازات تلك الأنظمة، والعديد من الأنظمة الشمولية الانفرادية في البلدان العالمثالية من أندونيسيا، الفيليبين، إلى الصومال، أثيوبيا، وصولاً إلى الكونغو والعراق...

الانتفاضة الجديدة نهضت عملاقة "بالحجر والصدور العارية" دون إطلاق رصاصة واحدة، على مساحة ثلاثة شهور كاملة، بينما سلاح القتل ونهر الدم يومي لقهر الأجيال الثلاثة بالدبابات، وكل آلة الحرب التكنولوجية الإسرائيلية تحت شعار "دعوا الجيش ينتصر" على يد حكومة حزب العمل برئاسة باراك، وبعد استلام شارون الحكومة، وحَلْف اليمين أمام الكنيست (البرلمان) في 7 آذار/ مارس 2001. فقد ركب على أكتاف شعاراته الثلاث المذكورة إلى رئاسة الحكومة وفوز حزب الليكود (يمين)، وتشكيل حكومة الائتلاف العريض (ليكود، عمل، شاس، مفدال)، لحزب الليكود رئاسة الحكومة (شارون) والمالية (شالوم) ولحزب العمل الخارجية (بيرس) ووزارة الحرب (بن اليعازر)، ولشاس الداخلية.

الإدارة الأمريكية... خطوات استباقية:

تلمست الإدارة الأمريكية التطورات الخطيرة الجارية...

* انتفاضة فلسطينية جديدة، وفي الذاكرة دروس وخبرة الانتفاضة الأولى، ست سنوات كاملة الشعب بأجياله الثلاثة في الميدان، حصيلة الانتفاضة الالتفاف عليها باتفاقات أوسلو وتشظي خطوات وبرنامج الحريّة والاستقلال.
* سلطة فلسطينية بقواها المنفردة بالقرار، لا تستطيع اتخاذ قرار، وفي موازاة حالة شعبية شاملة مأزومة، سياسياً، وفي كل جوانب الحياة اليومية، وعشر سنوات في ساحة الانتظار، إمَّا حلول شاملة أو الانفجار...
* حكومة حزب العمل برئاسة باراك في مهب الريح، فقدت الأغلبية البرلمانية، حكومة أقلية بعد انسحاب حزب شاس، واستقالة وزير الخارجية ديفيد ليفي وعودته إلى الليكود احتجاجاً على مفاوضات كامب ديفيد2، وصول المفاوضات إلى الفشل، حتى أن باراك لم يجتمع بعرفات طيلة خمسة عشر يوماً من المفاوضات سوى نصف ساعة فقط برعاية كلينتون.
* انتخابات مبكرة إسرائيلية مطلع شباط/ فبراير 2001، والانتفاضة متعاظمة، ومعسكر اليمين يقترب من الفوز بشعاراته "دعوا الجيش ينتصر"، "مائة يوم وتنتهي الانتفاضة"، "باراك يبيع أرض إسرائيل". وأصبح مرئياً خسارة حزب العمل للسلطة على الطريق.
* انتخابات أمريكية رئاسية ونصفية برلمانية في تشرين الثاني/ نوفمبر 2000، والاحتمالات تتأرجح بين الحزبين الديمقراطي والجمهوري. وعليه يجب تكثيف وتسريع الدور الأمريكي، وصولاً لتسوية شاملة للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، أثناء ولاية كلينتون وقبل شباط/ فبراير 2001، وتسلم الرئيس الجديد الرئاسة الأمريكية.

وعليه بادر الرئيس الأمريكي كلينتون الدعوة لقمة شرم الشيخ الدولية ـ الإقليمية في 17 تشرين أول/ أكتوبر 2000 لـ "وقف العنف على الجانبين"، عنف السلاح الإسرائيلي، و"عنف" حجارة الانتفاضة، ومحاولة إنقاذ وتعزيز فرص حزب العمل العودة لرئاسة حكومة إسرائيل، وفتح باب المفاوضات النهائية من جديد.

قمة شرم الشيخ ضمت الرئيس الأمريكي (الولايات المتحدة)، خافيير سولانا

(الاتحاد الأوروبي)، الأمين العام كوفي عنان (الأمم المتحدة)، الرئيس مبارك (مصر)، الملك عبد الله الثاني (الأردن)، باراك (إسرائيل)، عرفات (السلطة الفلسطينية).

وانتهت القمة إلى: (1) ـ سلسلة "قرارات أمنية" لإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 28 أيلول/ سبتمبر 2000. (2) ـ تشكيل لجنة التحقيق الدولية السداسية برئاسة السناتور الأمريكي جورج ميتشل للتحقيق بما جرى والأحداث الجارية، وكشف أسبابها، وتقديم التوصيات السياسيّة والأمنية للإدارة الأمريكية.

على الجانب الآخر من المتراس، الانتفاضة شكلت تطوراً نوعياً جديداً، فلسطينياً، عربياً، إقليمياً، ودولياً.

على الأرض الفلسطينية وفي الميدان تعاظمت الانتفاضة على مساحة الأرض المحتلة عام 1967، في القدس والضفة وقطاع غزة، والتفاف الشعب الفلسطيني في كل أقطار اللجوء والشتات حول الانتفاضة وراية "انتفاضة حتى الحرية والاستقلال".

وامتدت داخل الخط الأخضر، انفجر المجتمع الفلسطيني داخل إسرائيل بمظاهرات سلمية في 10 أكتوبر/ تشرين أول 2000، فسقط برصاص الأجهزة الأمنية ثلاثة عشر شهيداً ومئات الجرحى، مما أضعف حكومة حزب العمل برئاسة باراك في صفوف أكثر من نصف مليون ناخب عربي يشكلون 20 بالمائة من مجموع الناخبين في إسرائيل.

دعت عديد القوى العربية والإسرائيلية حكومة باراك للاعتذار من المجتمع الفلسطيني العربي وأهالي الضحايا الشهداء والجرحى، وتشكيل لجنة تحقيق تحت إشراف رئيس الحكومة، وخاصة عشية الانتخابات، وإلاّ وقع اختلال كبير، سيتمكن شارون ومعسكر اليمين واليمين المتطرف من حصد نتائجه. ولكن باراك رفض الاعتذار، وأخيراً رضخ لتشكيل لجنة تحقيق ولكن محلية وليس مركزية، وبات مرئياً مجيء شارون وشعاراته، وسقوط حزب العمل وباراك.

تطورات عربية عاصفة:

اندلعت الشعوب العربية بالملايين من الأقصى إلى الأقصى بالمظاهرات الحاشدة، وسقط الشهداء والجرحى على يد "أجهزة البوليس" في عديد البلدان العربية، ولكن لم تتراجع، لم تنكسر إرادة الجماهير الصاخبة، فالانتفاضة نسيم الروح، داعبت "عودة

الوعي والكرامة" في صف الشعوب العربية. ولاح في الفضاء العربي إمكانية خلاص عذاب الحال، بعد عشرية عجفاء من السنوات الطوال.

تطورات في صف السلام والحريّة في العالم:

في مسار صمود الانتفاضة لآلة القمع الدموية الإسرائيلية، والنهوض العريض للشعوب العربية مع الانتفاضة، انطلقت في العالم، وخاصة في أوروبا وداخل الولايات المتحدة مظاهرات ملايين قوى السلام والحريّة والتقدم، حاملة علم فلسطين وراية الحرية والاستقلال، دفاعاً عن الانتفاضة، وحق شعب فلسطين بتقرير المصير والدولة المستقلة عاصمتها القدس وعودة اللاجئين إلى ديارهم عملاً بقرارات الشرعية الدولية. فضلاً عن التحركات الشعبية الواسعة مع الانتفاضة في بلدان العالم الثالث.

مجموع هذه التطورات والتداعيات على ضفتي المتراس، لم تعد تسمح بعودة التاريخ كما كان، إلى الوراء، إلى ما قبل 28 أيلول/ سبتمبر 2000، أي إلى الحالة المأزومة الفلسطينية، والطريق المسدود بلا حلول سياسية مرئية، كما قررت وطالبت قمة شرم الشيخ في 17 تشرين أول/ أكتوبر 2000.

جديد التناقض بين آلة الاستيطان والاحتلال والطريق المسدود، وبين الانتفاضة وتداعياتها العربية والدولية، يتطلب جديد الحلول السياسية، لا تحويل الأزمة الطاحنة إلى مجرد مشكلات وحلول أمنية. وعليه لم تتمكن قرارات قمة شرم الشيخ أن تخطو خطوة واحدة بالعودة إلى الماضي، الذي طوته آلة الحرب الإسرائيلية، الموغلة بدماء الانتفاضة، إلى ما قبل 28 أيلول/ سبتمبر 2000.

قمة القاهرة... خطوة كبيرة إلى أمام:

في 21 تشرين أول/ أكتوبر، بعد أربعة أيام فقط من قمة شرم الشيخ، انعقدت القمة العربية في القاهرة، الانتفاضة ونهوض الجماهير العربية تدق أبواب القمة، وفي القمة وقعت تطورات مثيرة إلى أمام، بعد عشر سنوات عجاف على حرب الخليج الثانية وانهيار التضامن والتوازن العربي ـ العربي، وعشر سنوات عجاف في أنفاق مفاوضات واشنطن الثنائية المباشرة، الفلسطينية والعربية، وكل مسار في طريق. وانفاق اتفاقات أوسلو وتداعيات سياسة الخطوة خطوة والحلول الجزئية والمجزوءة.

اتخذت قمة القاهرة قرارات جديدة، تلتقي لأول مرة بعد عشر سنوات في منتصف الطريق مع الانتفاضة الجديدة ونهوض حركة الشعوب العربية، وفي المقدمة:

* خطاب سياسي موحَّد وجديد، يدعو إلى تطبيق قرارات الشرعية الدولية وصولاً إلى سلام شامل متوازن، بدلاً عن العودة إلى سياسة الخطوات الصغيرة والحلول الجزئية والمجزوءة، والحلول اللا متوازنة، البعيدة عن قرارات الشرعية الدولية، والتي وصلت إلى طريق آخر مسدود في كامب ديفيد 2. ولكن الخطاب السياسي الموحَّد افتقد إلى الآليات التنفيذية الإقليمية والدولية، وبقي خطاباً نظرياً ومعلقاً على شجرة القمة العربية.

* رصد مليار دولار من الدول العربية رسمياً لصندوقي القدس والانتفاضة، ووضع آلية عملية لتنفيذ ذلك. ويقع هذا لأول مرة منذ حرب الخليج الثانية، وانفراد جناح في منظمة التحرير بالذهاب إلى المفاوضات الثنائية وفق شروط شامير على مرحلتين، **مرحلة** حكم ذاتي للسكان بدون سيادة على الأرض لمدة خمس سنوات، وعليه أصبحت الأرض "متنازع عليها" بدلاً من كونها "أرضاً محتلة"، دون وقف الاستيطان، ودون تمثيل القدس واللاجئين، حصر وفد المفاوضات بشخصيات من الضفة والقطاع شرط أن لا يكون أحد عضواً في مؤسسات منظمة التحرير التشريعية (المجلس الوطني) والتنفيذية (اللجنة التنفيذية)، **والمرحلة الثانية** مفاوضات على "الحل النهائي" مع بدء السنة الثالثة من مرحلة الحكم الذاتي للسكان. وهكذا انفصلت مسارات المفاوضات عن بعضها منذ البداية في مدريد ـ واشنطن، فالأسس التي قامت عليها لا تجمع بالتوازي بين المفاوضات الثنائية المباشرة على كل مسار، فالمفاوضات الأردنية، السورية، اللبنانية تستند إلى أسس أخرى تماماً، إلى مفاوضات مرحلة واحدة من الألف إلى الياء وبوفود موحدة لكل من الأقطار الثلاثة وإسرائيل، وبدون قيود زمنية، ولذا لا جامع يجمع بين مسارات التفاوض.

وعليه التساؤل الكبير يلحُّ على الجواب، هل استخلصت قمة القاهرة دروس مسار أوسلو، ومسارات التفاوض الثنائية المباشرة؟.

* تشريع الجباية الشعبية من الشعوب العربية لدعم الانتفاضة، ويقع هذا لأول مرّة من العواصم العربية.

خطوات وقرارات جديدة، ولكن... القرارات السياسية تفتقد إلى آليات موحدة، لتأخذ طريقها في العلاقات العربية مع الكتل الدولية الكبرى (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، روسيا، الصين، الأمم المتحدة، مجموعة دول عدم الانحياز، القمة الإفريقية... الخ)، أي آليات معادلات حل قضايا الصراع العربي والفلسطيني ـ الإسرائيلي الصهيوني عملاً بالشرعية والمرجعية الدولية، مقابل المصالح الكبرى لكل كتلة دولية، معادلة مصالح مقابل مصالح.

والقرارات المالية افتقدت إلى الآليات التي تصل فعلاً إلى تطوير وتعزيز صمود القدس بالأرض والسكن العمل، وتصل فعلاً إلى القاعدة العريضة في صف شعب الانتفاضة، الطبقات الشعبية الفقيرة، البطالة، الجامعات، المستشفيات، المؤسسات الأهلية، النقابات، غرف التجارة والصناعة... التعليم، الصحة، البيوت المهدمة، أهالي الشهداء والجرحى والأسرى... لتعزيز وتطوير الانتفاضة الشعبية، وإصلاح مؤسسات السلطة الفلسطينية.

وهكذا ضاعت أموال صندوقي القدس والانتفاضة، وأموال الجباية الشعبية في طواحين أجهزة السلطة، بدلاً من وصولها إلى خبز الشعب، والصمود على الأرض وفي الميدان، وخلق التطورات الجديدة لإعادة بناء البيت الفلسطيني، على قواعد جديدة تستجيب لمرحلة الانتفاضة الجديدة، وبرنامج جديد "للحرية والاستقلال"، والخلاص من الاستيطان والاحتلال، في إطار قرارات الشرعية الدولية، والخطاب السياسي الموحّد لقمة القاهرة العربية.

وعليه سرعان ما تفكك قرار القمة الموحَّد، بالعودة إلى القرارات الخاصة بكل عاصمة عربية، وضاعت فرصة ذهبية لتوحيد الصف العربي والفلسطيني، كما ضاعت فرصة إعادة بناء المعادلات الجديدة في العلاقات العربية ـ الدولية. ومثال على هذا، المعادلات الجديدة الإيرانية ـ الأمريكية، والباكستانية ـ الأمريكية في الحرب وما بعدها في أفغانستان.

الإدارة الأمريكية... محاولة احتواء العواصف:

بادر الرئيس الأمريكي كلينتون لعقد جولات جديدة في واشنطن من المفاوضات الثنائية والثلاثية الأمريكية ـ الإسرائيلية ـ الفلسطينية، ولم تشكل انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني الأمريكية عقبة وسداً في الطريق، وفعلاً تقدم كلينتون باقتراحاته للجانبين

في 23 كانون أول/ ديسمبر 2000، مبنية على مفاوضات كامب ديفيد 2، قرارات شرم الشيخ، الانتفاضة وتطورات الصراع بمحاوره الفلسطينية والعربية، الإسرائيلية، الدولية.

أجملت مقترحات كلينتون نقاط التقاطع، ونقاط الخلاف، التي دارت في كامب ديفيد 2 وفي قمة شرم الشيخ، وتقدمت بحلولها لنقاط الخلاف في قضايا القدس القديمة والكبرى (الأحياء العربية للعرب، الأحياء الاستيطانية اليهودية لليهود، المسجد الأقصى وما فوقه للعرب، ما تحت ساحة الأقصى لليهود)، الحدود وتبادل المناطق: بنسبة ضم 8 بالمائة من الضفة وعليها المستوطنات الكبرى لإسرائيل، مقابل واحد بالمائة من رمال حالوتسا في النقب للفلسطينيين، اللاجئين، عودة نسبة للدولة الفلسطينية، ومؤتمر دولي لتأهيل وتوطين الفلسطينيين في الأقطار العربية والمهاجر الأجنبية.

اشترط باراك موافقة السلطة الفلسطينية أولاً على مقترحات كلينتون قبل أن يعطي موافقة إسرائيل، وفريق السلطة مرتبك، مشتت الرأي لا قرار موحَّد له، وهكذا وصلت إلى طريق آخر مسدود.

إدارة كلينتون أعطت إشارات "صفراء" لفريق السلطة الفلسطينية إذا لم توافق على الاقتراحات الأمريكية، فلن يكون عرفات موضع ترحيب في واشنطن في زمن الإدارة الجديدة الجمهورية، ولن تكون الاقتراحات ملزمة لها، وتتوقف مع ختام رئاسة كلينتون في 20 شباط/ فبراير 2001.

إنها إشارات "الانقلاب السياسي" الأول القادم مع إدارة بوش والمحافظين الجدد اليمينيين في البيت الأبيض.

باراك... طابا ورقة الانتخابات:

أيام قبل الانتخابات الإسرائيلية المبكرة، سباق مع الزمن أو خسارة الانتخابات، وعليه انعقدت مفاوضات طابا (21 ـ 28 كانون الثاني/ يناير 2001 في فندق هلتون طابا) برئاسة شلومو بن عامي وزير الخارجية (حزب العمل)، يوسي بيلين وزير العدل (العمل)، جلعاد شير منسق وفد المفاوضات (العمل)، وانضم للفريق في الساعات الأخيرة يوسي سريد (ميرتس). والجانب الفلسطيني برئاسة أحمد قريع.

الفريق الإسرائيلي راهن على ورقة المفاوضات، والوصول إلى اتفاق مبني على ما مرَّ، ليتقدم "بمشروع اتفاق التسوية النهائية" للانتخابات، وبأمل تحويل المشروع إلى

استفتاء انتخابي عليه، والفوز بالانتخابات، ووضع فصل الختام للانتفاضة، وتحقيق السلام والأمن لإسرائيل، مقابل ما جاءت به كامب ديفيد2 واقتراحات كلينتون ومفاوضات طابا للفلسطينيين.

انتهت طابا إلى الحائط، وأصبح ملموساً خسارة باراك مشروع الاتفاق، فخسر الانتخابات، وصعد إلى الحكم شارون واليمين واليمين المتطرف بضيق أفق باراك وحلول حزب العمل السياسيّة، المبنية على الأطماع التوسعية في القدس والضفة الفلسطينية، أما في قطاع غزة، فقد أقرت مفاوضات طابا بتفكيك كل المستوطنات، ورحيل كل المستوطنين وانسحاب القوات خارج قطاع غزة[185].

إدارة بوش... انقلابات سياسيّة:

أمسك المحافظون الجدد (يمين متطرف) بمفاصل إدارة بوش الابن بدءاً من شباط/ فبراير 2001، وقفز شارون ومعسكر اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي إلى السلطة، وأقسمت حكومة شارون الائتلافية اليمين أمام الكنيست في 7 آذار/ مارس 2001، واتسعت المربعات المشتركة بين اليمين المحافظ الأمريكي واليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي وفق المصالح العليا المتقاطعة بين الإدارتين في الشرق الأوسط.

العلاقات بين الجانبين قديمة، وسبق للمحافظين الجدد الأمريكيين أن قدموا لحكومة الليكود برئاسة نتنياهو عام 1998 في تل أبيب، تقريراً يقترح على نتنياهو "خطة لاحتلال العراق، وتدمير المنشآت والمواقع النووية في إيران"، وكانت المجموعة حينذاك برئاسة ريتشارد بيرل (أمير الظلام الذي أصبح في إدارة بوش سكرتير الأمن القومي في وزارة الدفاع والذي تجمعه علاقة فكر وعمل حميمة مع رامسفيلد وزير الدفاع)، ولفوفيتز الذي أصبح نائب وزير الدفاع وآخرين، وتسلّح هؤلاء بقرار الكونغرس الأمريكي "قانون تحرير العراق" زمن إدارة كلينتون. وحينذاك وصف نتنياهو اليميني المتطرف المجموعة بـ "المجانين".

ومع إدارة بوش، تحولت مباشرة إشارات إدارة كلينتون "الصفراء" بعد 23 كانون

(185) **حواتمه "أوراق خاصة".**

* غلعاد شير، المشرف الإسرائيلي على المفاوضات، "قاب قوسين أو أدنى من السلام ـ تفاصيل المفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية في كامب ديفيد2"، الفصل الثالث والثلاثون: الطريق إلى طابا، الفصل الرابع والثلاثون: "مسودة اتفاقية إطار حول الوضع الدائم"، ص465 ـ 484.

أول/ ديسمبر 2000 إلى "كارت أصفر" لرئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات. وتحول من ضيف "مرغوب به" إلى ضيف "غير مرغوب" به في واشنطن.

إدارة بوش واصلت كل أشكال الاتصالات والمباحثات مع الأوساط الأخرى، السياسية والأمنية، الإدارية والمالية في السلطة الفلسطينية، استقبلت الوفود في واشنطن، وأرسلت وفود كثيرة في مقدمتها كولن باول وزير الخارجية، جورج تينت مدير C.I.A، جنرال زيني مبعوث كولن باول، وعشرات الوفود من طواقم البيت الأبيض، وزارات: الخارجية، الأمن، المالية، التجارة، المواصلات... الخ.

وفي هذا المسار جاء تقرير السناتور جورج ميتشل واللجنة السداسية الدولية في 2001/5/21 الذي أشرنا إلى عناصره، ودعا إلى وقف العنف والعنف المقابل، وعودة الأوضاع إلى ما كانت عليه قبل 2000/9/28 عملاً بقرارات قمة شرم الشيخ 17 تشرين أول/ أكتوبر 2000.

وقدم جورج تينت مدير وكالة المخابرات المركزية الأمريكية C.I.A خطته "لوقف إطلاق النار"، ووافقت عليها الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية، وأصبح "وقف إطلاق النار" ساري المفعول اعتباراً من الأربعاء 13 حزيران/ يونيو 2001"، على أن "يلتزم الجانبان بوقف متبادل وشامل لإطلاق النار، والذي ينطبق على جميع أشكال العنف، بما ينسجم مع التصريحات العلنية لشارون وعرفات"، وإضافة إلى ذلك "تقوم اللجنة الأمنية المشتركة الأمريكية ـ الإسرائيلية ـ الفلسطينية بتسوية المشاكل التي قد تنشأ أثناء تطبيق خطة تينت"، و"تؤكد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية على التزامها بالاتفاقات الأمنية التي تم التوصل إليها في قمة شرم الشيخ في تشرين أول/ أكتوبر 2000، والتي أكدها تقرير لجنة ميتشل الصادر في 21 أيار/ مايو 2001"[186].

لم تصمد خطة تينت "لوقف إطلاق النار"، وتواصلت التداعيات على الجانبين نحو التدهور، وتآكل تقرير لجنة ميتشل الدولية، وخطة تينت الأمريكية.

كارثة نيويورك... تداعي الانقلابات السياسيّة:

في 11 أيلول/ سبتمبر 2001 وقعت الكارثة، وتم خطف أربع طائرات مدنية أمريكية

(186) الفصل السادس، وثيقة "النص الكامل لخطة جورج تينت لوقف إطلاق النار"، رقم (16).
* "هآرتس"، 15 حزيران/ يونيو 2001.

في الجو أثناء الطيران، عليها مجموعات شرق أوسطية، وتوجيه الطائرات بركابها المدنيين وبالقوة إلى تفجير أبرز معالم نيويورك البرجين الشهيرين حيث مركز التجارة العالمية، والثالثة إلى مبنى البنتاغون مركز وزارة الدفاع الأمريكية، والرابعة سقطت في حقل في ولاية بنسلفانيا. وسرعان ما اتضح أن مرتكبي المجزرة البشرية التي أوقعت أكثر من ثلاثة آلاف قتيل مدني وانهيار البرجين، وإصابة البنتاغون، يتشكلون من (19) شخصاً عربياً، بينهم (15) سعودياً، تدربوا على قيادة الطائرات داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وأعلن تنظيم القاعدة (بن لادن) مسؤوليته عن هذه العمليات الإرهابية بدعاوى دينية سياسيّة.

اندفعت إدارة بوش إلى شد أمريكا الجريحة إلى اليمين أكثر فأكثر، فالمجزرة كارثة بشرية ووطنية وإنسانية، ضحاياها أكثر من ثلاثة آلاف، أصابت في العمق العنفوان والكرامة الأمريكية.

وعليه تسارعت خطى الإدارة الأمريكية نحو الثأر والانتقام، وإعلان الحرب على "الإرهاب الدولي"، وتشكيل جبهة عالمية ضد الإرهاب، وبقرارات من مجلس الأمن الدولي، وتحت مظلة الأمم المتحدة، وفي تشرين أول/ أكتوبر 2001 بعد شهر على المجزرة الكارثة، بدأت العمليات العسكرية الأمريكية في أفغانستان، لتدمير نظام طالبان والقاعدة بعد أن كانا حلفاء أمريكا في مواجهة حكومة نجيب الله والسوفييت في أفغانستان، وبكل أشكال الدعم العسكري والمادي والسياسي من الولايات المتحدة، باكستان، السعودية وعديد العواصم الأخرى العربية والإسلامية. وسريعاً سقط نظام طالبان وانسحب من كل المدن بلا قتال، وأصبحت القاعدة في مصيدة النيران. وكل هذا دفع شهية وخطط إدارة بوش نحو نقل الصراع ضد الإرهاب داخل عديد البلدان العربية والإسلامية، وقبل أن تصل التداعيات إلى غزو العراق وحل الدولة العراقية فور سقوط بغداد في 9 نيسان/ إبريل 2003.

دعمت الدول العربية والإسلامية حرب أمريكا في أفغانستان، مقابل وعود أمريكية "بحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي عن طريق التفاوض"[187]. فماذا حصل... انحياز و"انقلاب سياسي" آخر لصالح إسرائيل، وهذا ما سنأتي عليه بعد قليل.

(187) "خطاب الرئيس حسني مبارك في عيد العمال"، التلفزيون المصري، 30 نيسان/ إبريل 2002، مصدر سبق ذكره. "النهار"، بيروت/ لبنان، الأول من أيار/ مايو 2002، مصدر سبق ذكره.

على جبهة الصراع الفلسطيني والعربي ـ الإسرئيلي، تواصل مكوك الوفود الفلسطينية والعربية والإسرائيلية إلى واشنطن، كما تواصلت الوفود الأمريكية إلى الشرق الأوسط، إلى إسرائيل، والسلطة الفلسطينية، وغير مرّة برئاسة كولن باول، جورج تينت، وليم بيرنز مساعد وزير الخارجية لشؤون الشرق الأوسط، وجنرال زيني مبعوث كولن باول عشية اجتياح "السور الواقي" في 29 آذار/ مارس 2002.

قدم زيني خطته لتحريك تقرير ميتشل، وتطبيق خطة تينت الأمنية التي أشرنا، وأضاف عليها بند "حق إسرائيل بمطاردة العناصر الإرهابية ضد المدنيين داخل مناطق السلطة الفلسطينية، إذا أحجمت السلطة عن الإيفاء بالتزاماتها الواردة في خطة تينت، والتي صادقت السلطة عليها".

رفضت السلطة الفلسطينية خطة زيني، وخاصة بند "المطاردة الساخنة داخل مناطق السلطة إذا لم تفي بالتزاماتها عملاً بخطة تينت".

الصراع تجدد بعد 2001/9/11، بين إدعاء حكومة شارون بأن كل أشكال المقاومة للاحتلال "إرهاب"، ولا تمييز بين المقاومة في مواجهة غزو الاستيطان والاحتلال، وبين العمليات ضد المدنيين. وعلى الجانب الفلسطيني ضرورة التمييز بين المقاومة المشروعة وفق ميثاق الأمم المتحدة ضد المحتلين في الأرض الفلسطينية التي يعترف كل العالم بها أرضاً محتلة، ما عدا إسرائيل، وبين العمليات ضد المدنيين على جانبي الخط الأخضر، بما فيه "إرهاب الدولة الإسرائيلي المنظم".

السور الواقي... والانقلاب السياسي الأمريكي الآخر من جديد:

استعصاء خطة زيني جاء بعد سبعة شهور تقريباً على كارثة البرجين الدامية في نيويورك، ووصلت جهود إدارة بوش "تطبيق خطة تينت تمهيداً لاستئناف المفاوضات وفق تقرير السناتور ميتشل" إلى طريق مسدود.

شارون مندفع بخطة وتكتيك "دعوا الجيش ينتصر".

والسلطة الفلسطينية لا تبادر لاتخاذ خطوات توحيدية فلسطينية وصولاً لبرنامج وطني فلسطيني موحَّد في السياسة، وتجاوز السلبيات في صف الانتفاضة، وتوحيد خط ومنهج المقاومة المسلحة للاحتلال وميليشيات الاستيطان، بعيداً عن المدنيين على جانبي خط الصراع، ولا تبادر لأي خطوة ديمقراطية لتصحيح انفراد وتفرد كتل فتح

وحدها بالقرار الوطني الذي يقرر مصير الشعب والوطن، ولا تبادر لخطوات لتطهير أجهزة السلطة من الفساد والفاسدين، ووقف الفلتان الأمني، ومساءلة الجميع بلا استثناء أمام القانون.

عند مفترق الطرق هذا وقع "الانقلاب السياسي الأمريكي المزدوج" **أولاً:** مغادرة التمييز بين العنف والإرهاب على الجبهة الفلسطينية ـ الإسرائيلية الذي احتفظت به إدارة بوش طيلة الشهور السبعة الأولى في الحرب على الإرهاب الدولي، والانحياز إلى موقف شارون، واعتبار المقاومة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال إرهاب، كما العمليات في صف المدنيين إرهاب. وبالمقابل الصمت على "إرهاب الدولة الإسرائيلي المنظم" والذي يتناقض مع اتفاقيات جنيف الرابعة الدولية لعام 1949، والتي تشترط على دولة الاحتلال حماية المدنيين الذين تحت الاحتلال، وعدم تغيير الطابع الجغرافي والديمغرافي للأراضي المحتلة. ويتناقض مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي بحق تقرير المصير وحق الشعوب بكل أشكال المقاومة المشروعة ضد قوات الاحتلال وزحف استعمار الاستيطان.

ثانياً: إعطاء الضوء الأخضر لحكومة شارون باجتياح مناطق السلطة الفلسطينية بحرب التطويق والإبادة، حرب "السور الواقي" "الطريق الحازم" في الضفة، ولاحقاً في قطاع غزة حروب "العنكبوت الزجاجي، بوابة حديد، قوس قزح".

والانقلاب السياسي هذا يتناقض مع مذكرة واي ريفر (واي بلانتيشين) بالامتناع عن أية خطوات أحادية الجانب، تحت البند الخامس ـ "الإجراءات الأحادية الجانب" "إن أياً من الفريقيين لن يبادر أو يقوم بأية خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً للاتفاق الانتقالي". "أنجزت المذكرة في واشنطن، العاصمة، في 23 تشرين أول/ أكتوبر 1998"، "تواقيع بنيامين نتنياهو عن حكومة إسرائيل، ياسر عرفات عن منظمة التحرير الفلسطينية، وليم كلينتون عن الولايات المتحدة الأمريكية"[188].

هذا الانقلاب السياسي، بالانحياز الكامل لموقف حكومة شارون واعتبار المقاومة

(188) حواتمه، كتاب "أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟"، وثيقة رقم2 (مذكرة واي ريفر)، ص246 ـ 254.

* مجلة الدراسات الفلسطينية، العدد 37 ـ شتاء 1998، والنص مترجم عن الإنجليزية من موقع وزارة الخارجية الأمريكية في الإنترنت: http://www.state.gov.

الفلسطينية "إرهاباً" بدون تمييز بين المقاومة، العنف، الإرهاب، وإعطاء الضوء الأخضر الأمريكي لحرب "السور الواقي" الأحادية الجانب... الخ، هو الذي دفع الرئيس حسني مبارك إلى أن يعلن في خطابه بعيد العمال في 30 نيسان/ إبريل 2002، وبثه التلفزيون المصري:

"إن الدول العربية والإسلامية كانت تتوقع بعد نجاح الولايات المتحدة وحلفائها في حربها في أفغانستان بدعم من دول المنطقة، أن يحل الصراع العربي ـ الإسرائيلي عن طريق التفاوض، استناداً إلى الوعود التي قطعتها القوى الدولية. وإن تلك القوى ومنها الولايات المتحدة كانت قادرة على وضع تعهداتها موضع التنفيذ، إلاّ أنّ ما حدث بالفعل هو تغيير مفاجئ في مسار الحرب ضد الإرهاب، أخشى أنه بات يهدد صدقيتها وإيمان الشعوب بها في عالمنا العربي والإسلامي (...)، ما حدث على أرض الواقع قد خالف كل الوعود والتأكيدات، إذ ركزت هذه القوى الدولية على النواحي الأمنية على الأرض، وأهملت الدور المحوري للمفاوضات السياسية في تهيئة المناخ الملائم لتخفيف حدّة المقاومة". "إن الجهود الدولية تركزت فقط على الجانب الأمني، وقد ترتب على ذلك توجيه الحملة ضد الإرهاب وجهة جديدة تهدف إلى تحقيق مكاسب سياسية لإسرائيل على حساب الدول العربية والإسلامية، واستخدام هذه الحملة في محاولة للقضاء على المقاومة الفلسطينية الشرعية للاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، بل لتعزيز موقف إسرائيل الرافض للدخول في مفاوضات سياسية مباشرة لتحقيق الرؤيا الدولية للسلام التي سبق أن أقرتها كل القوى الدولية والإقليمية"[189].

أبلغت الولايات المتحدة السعودية بحرب "السور الواقي" قبل 48 ساعة على الاجتياح عن طريق سفيرها في واشنطن، وأبلغت الرياض عرفات، كما أبلغ كولن باول وزير الخارجية الأمريكي صائب عريقات مسؤول شؤون المفاوضات مع إسرائيل بذلك، وأكدت واشنطن أن "إسرائيل لن تتعرض لمقر عرفات أو مؤسسات السلطة الأمنية" وفق ما سبق من التزامات إسرائيل في خطة تينت بعدم تعرض العمليات الإسرائيلية لرئيس ومؤسسات السلطة الفلسطينية[190]، وعليه جرى تجميع كوادر

(189) "خطاب الرئيس حسني مبارك في عيد العمال"، التلفزيون المصري، 30 نيسان/ إبريل 2002. "النهار"، بيروت، الأول من أيار/ مايو 2002، مصدر سبق ذكره.

(190) الفصل السادس، راجع "خطة تينت"، وثيقة رقم (16).

السلطة السياسية والأمنية في مقر المقاطعة برام الله، كنيسة المهد في بيت لحم، مقر الأمن الوقائي في بيتونيا.

خلال حرب "السور الواقي" التزمت إسرائيل ببعض تفاهماتها مع واشنطن، ولم تلتزم بكل ما تفاهمت عليه مع الإدارة الأمريكية، اجتاحت واحتلت المدن الفلسطينية الكبرى الستة، وعادت واحتلت كل مناطق السلطة الفلسطينية (18 بالمائة من مساحة الضفة)، واحتلت ودمرت مقرات ومواقع أجهزة الأمن الفلسطينية، وطوقت ودمرت محيط مقر المقاطعة (وبتعبير وزير الحرب بن اليعازر حَلْقُ المقاطعة)، وكنيسة المهد، واحتلت وصادرت مقر الأمن الوقائي في بيتونيا (قوات، سلاح، عناصر مقاومة معتقلة، وثائق). وهذا ما أدى إلى تداعيات واتهامات، سريّة وعلنية، بين مسؤولي أجهزة السلطة.

تجاوزات إسرائيل على التفاهمات في "حرب السور الواقي" دفعت بواشنطن دعوة إسرائيل إلى التوقف عند حدود معينة، ولكن حكومة شارون واصلت فَرْض سياسة الأمر الواقع الدموية بإعادة الاحتلال إلى كل المنطقة (أ)، منطقة الحكم الذاتي بيد السلطة الفلسطينية (18 بالمائة من الضفة)، وهذا ما دفع بالرئيس بوش أن يخاطب حكومة شارون علناً "enough is enough"، وكوندوليزا رايس تدعو علناً إسرائيل إلى وقف العمليات الحربية عند الحدود التي وصلتها الآن الآن.

حكومة شارون (الليكود + العمل + شاس) واصلت عملياتها، اجتياح كامل، قتل واغتيالات، تدمير واسع في جنين، طولكرم، قلقيلية، نابلس والمخيمات، وتطويق ومحاصرة ثلاثة ملايين من المدنيين في الضفة، ومحاصرة ياسر عرفات في مقر المقاطعة. وفَرَضَ شارون شروطه الإضافية بوضع أحمد سعدات (أمين عام الشعبية)، فؤاد الشوبكي (عضو المجلس الثوري لفتح) في سجن أريحا تحت السيادة الأمنية لأمريكا وبريطانيا، وإبعاد المحاصرين في كنيسة المهد إلى خارج البلاد.

ومن جديد وقع "انقلاب سياسي آخر" في إدارة بوش، صمتت على الاجتياح، ولم تعد قوات الاحتلال إلى ما وراء خطوط 28 أيلول/ سبتمبر 2000، وتم إطلاق يد حكومة شارون الأولى والثانية وحتى يومنا في عمليات الاجتياح، القتل والاغتيالات، تجريف المزارع وهدم البيوت، في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

قيادة جديدة ومختلفة:

من تداعيات "حرب السور الواقي"، تبني إدارة بوش موقف شارون "عرفات لم يعد شريكاً بالمفاوضات"، "لا شريك فلسطيني لاستئناف المفاوضات"، وفي هذا خطوة انقلابية أخرى، وبدأت تدعو كما شارون إلى "إصلاحات ديمقراطية" في مؤسسات السلطة، متخلفة أربعة عشر سنة عن "إعلان استقلال فلسطين الذي قرر بناء نظام برلماني ديمقراطي في فلسطين يقوم على المساواة في المواطنة بدون تمييز في العرق والجنس والدين والمذهب، والمساواة بين الرجل والمرأة" (إعلان الاستقلال، 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، المجلس الوطني الفلسطيني - دورة الانتفاضة/ الجزائر).

وبعد أربعة عشر سنة من الرعاية الأمريكية لاتفاقات أوسلو وتداعياتها التي لا تفتح على بناء نظام برلماني ديمقراطي. وفي سياق اتفاق أوسلو واصلت الإدارات الأمريكية دعم الأنظمة الشمولية في الشرق الأوسط والعالم الثالث، وكما قال بوش عن تلك السياسة بعد 2001/9/11 وإعلان حربه الدولية على الإرهاب "أضعنا ستين سنة في دعم الأنظمة الدكتاتورية من أجل الاستقرار، ولم نحصد ذلك". بينما الحقيقة التاريخية تشي بغير ذلك، فالدعم الأمريكي للأنظمة الديكتاتورية في البلاد العربية والعالم الثالث كان في إطار استراتيجية الحرب العالمية الباردة، والإقليمية الباردة والساخنة ضد قوى التحرر والتقدم والعدالة في كل بلد من بلدان العالم الثالث من فيتنام إلى نيكارغوا، وتحشيد الطاقات الإقليمية والدولية تحت سقف الأجندة الأمريكية، في مواجهة الاتحاد السوفيتي، الصين، والحركة التحررية الوطنية والتقدمية العالمية.

إن مشروع الولايات المتحدة "لقيادة جديدة ومختلفة"، يدور في إطار مؤسسات السلطة ذات اللون الواحد (رئيس وزراء، مجلس وزراء، وزير داخلية موثوق، وزير مالية موثوق)، وفيما بعد، تبني مشروع "خطة خريطة الطريق" لبناء نظام برلماني ديمقراطي وانتخابات عامة، دون برنامج ملموس محدّد، شفاف في خطة خريطة الطريق.

ورغم تشكيل رئيس ومجلس وزراء للسلطة، لم تتقدم إدارة بوش بخطوات عملية لتطبيق "رؤية بوش 24 حزيران/ يونيو 2002" و"خطة خريطة الطريق 29 نيسان/ إبريل 2003".

وأخذت رياح إدارة بوش اتجاهاً آخراً... نحو تعميق الانحياز لإسرائيل، والمزيد من الانقلابات السياسية.

قمة شرم الشيخ الأمريكية ـ العربية، قمة العقبة:

في 29 نيسان/ إبريل 2003، وبعد تشكيل حكومة شارون الثانية، وغزو العراق، وتشكيل أول حكومة للسلطة الفلسطينية برئاسة رئيس وزراء (محمود عباس)، قدمت اللجنة الرباعية خطة خريطة الطريق[191] إلى كل من حكومة شارون، وحكومة محمود عباس، وأعلنت حكومة شارون الموافقة المشروطة بأربعة عشر شرطاً على خريطة الطريق، وأبدى البيان المشترك عن باول ورايس "تفهم حكومة الولايات المتحدة لمخاوف إسرائيل الجوهرية بشأن خارطة الطريق"، ونص البيان "تشاطر الولايات المتحدة حكومة إسرائيل رأيها بأن هذه اهتمامات حقيقية، وسوف تعالجها كلياً وجدياً في تنفيذ "خارطة الطريق" لتحقيق رؤية الرئيس المعلنة في 24 حزيران/ يونيو 2002"[192]. ووافقت إدارة بوش على 12 بنداً من البنود الأربعة عشر، وتحفظت على بند "يهودية الدولة"، وبند مطالبة إسرائيل" إلغاء الإشارة إلى مبادرة السلام العربية".

ووافق رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات وحكومة محمود عباس على خطة خارطة الطريق دون أية تحفظات، ودون عرضها على المجلس التشريعي للسلطة، ودون بحثها مع قوى الانتفاضة والمقاومة، وحتى دون بحث في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

في قمة شرم الشيخ الأمريكية ـ العربية (2003/6/3) دعا بوش إلى اعتبار المقاومة الفلسطينية إرهاباً، ودون تمييز بين مقاومة قوات الاحتلال على الأرض التي يعترف بها العالم والأمم المتحدة بأنها أرض محتلة، وبين الإرهاب. ودون الإشارة إلى إرهاب الدولة المنظم الإسرائيلي، بل أشار إلى "حق إسرائيل بالدفاع عن نفسها" دون تحديد حدود ذلك. كما طالب الدول العربية بمنع المساعدات المادية عن المقاومة وأسر الشهداء.

(191) كتاب "خارطة الطريق... إلى أين"، قيس عبد الكريم، فهد سليمان، تيسير خالد، معتصم حمادة، دار التقدم العربي/ بيروت ـ الدار الوطنية الجديدة/ دمشق، نيسان/ إبريل 2004.

(192) الفصل السادس، وثيقة خريطة الطريق/ رقم (17)، بيان باول ورايس عن دواعي قلق إسرائيل بصدد خارطة الطريق/ رقم (18)، نص قرار قبول إسرائيل المشروط لـ خارطة الطريق 2003/5/25، رقم (19)، التحفظات الإسرائيلية الـ 14 على خارطة الطريق/ رقم (20).

في قمة العقبة 2003/6/4 بحضور بوش، الملك عبد الله الثاني، محمود عباس، شارون، أشار بوش في خطابه ولأول مرة إلى "يهودية دولة إسرائيل"، وبذلك استجابت الإدارة الأمريكية إلى الشرط الإسرائيلي الثالث عشر على خريطة الطريق، والتي سبق لإدارة بوش أن تحفظت عليه.

انحياز جديد نحو شروط حكومة شارون على خريطة الطريق الدولية، و"انقلاب سياسي" كسر تحفظ إدارة بوش قبل أسابيع على طلب حكومة شارون بشأن ربط شرط "يهودية الدولة" بخطة خريطة الطريق.

"الفصل الأحادي"، "لا مواعيد مقدسة"، "توسيع المستوطنات"... انقلابات سياسية:

تعلن الولايات المتحدة، وعلى امتداد عشريات السنين من الصراع العربي والفلسطيني ـ الإسرائيلي الصهيوني، معارضتها لأي خطوات أحادية الجانب، ولكنها تصمت على سياسة الأمر الواقع الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة. بينما على النقيض من ذلك تجاه أية خطوات عربية/ فلسطينية أحادية الجانب، وعليه أكدت "مذكرة واي ريفر" عام 1998[193] وتم تعطيل حق شعب فلسطين ومنظمة التحرير الفلسطينية بإعلان "سيادة دولة فلسطين" في 15 أيار/ مايو 1998، بعد وصول اتفاقات أوسلو إلى نهايتها القانونية. وتدخلت الإدارة الأمريكية لمنع ذلك حينذاك وحتى يومنا، تحت دعاوى " الإقرار بضرورة توفير أجواء إيجابية للمفاوضات، فإن أياً من الفريقين لن يبادر أو يقوم بأية خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً للاتفاق الانتقالي"[194].

وفي 2004/4/14 كسرت الإدارة الأمريكية "الاتفاق الانتقالي" في قمة بوش ـ شارون في واشنطن، وأعلنت موافقتها على خطة شارون "بالفصل الأحادي الجانب" تحت دعاوى شارون "لا وجود لشريك فلسطيني". وقدم بوش رسالته إلى شارون التي وصفها "بأنها إنجازات غير مسبوقة في تاريخ دولة إسرائيل"، ورسالة بوش تجاوزت تأييد خطة الفصل الأحادي، إلى الإقرار بالتوسع الاستيطاني الإسرائيلي الذي لم توافق عليه عشريات السنين، وتحت دعاوى "أخذ الأمر الواقع على الأرض"، كما تعهدت

(193) حواتمه: "أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟"، مصدر سبق ذكره، ص 254.

(194) نفس المصدر السابق، "مذكرة واي ريفر"، 23 تشرين أول/ أكتوبر 1998.

بإسقاط حق عودة اللاجئين إلى ديارهم وفق القرار الأممي 194، وحصر العودة إلى دولة فلسطين الموعودة فقط، والتوطين في الأقطار العربية والأجنبية.

في قمة بوش ـ شارون بواشنطن 2004/4/14 والرسائل المتبادلة، وقع انحياز وانقلاب سياسي كبير وخطير، يتناقض مع قرارات مجلس الأمن والأمم المتحدة التي صوتت معها الولايات المتحدة لعشرات السنين بدءاً بِ "القرار 242 بعدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة"، والقرارات التي تعتبر "المستوطنات غير شرعية غير قانونية"، والقرار الأممي رقم 194 بحق عودة اللاجئين.

في سياق تداعيات الانقلاب السياسي، تكررت تصريحات بوش أن لا إمكانية لتنفيذ خطة خريطة الطريق التي تلتزم بإقامة دولة فلسطين في حزيران/ يونيو 2005، وعلى الأرض التي بدأ احتلالها عام 1967. إنها عودة لسياسة حكومات إسرائيل "لا مواعيد مقدسة"، وهكذا تم تجميد تقرير ميتشل، خطة تينت، خطة خريطة الطريق.

والآن تنشط حكومة شارون في عمليات توسع استيطاني جديد في عديد من المستوطنات بأضواء خضراء أمريكية.

"اتخذت الإدارة الأمريكية قراراً سرياً بتغيير سياستها تجاه البناء في المستوطنات، وهي توافق الآن على توسيع مستوطنات معينة"(265) وهذا القرار يتناقض مع إعلان وزير الخارجية الأمريكي كولن باول في أيار/ مايو 2001، والذي جاء فيه "أن الإدارة تتبنى توصيات لجنة ميتشل التي دعت إسرائيل إلى تجميد البناء في المستوطنات بما في ذلك توسعها بسبب الزيادة الطبيعية"(196). وتقدم الدوائر الرسمية الإسرائيلية تفسيرها "للقرار السري الأمريكي" نتيجة لاحتجاج حكومة شارون بعد "رسالة بوش في 14/ 2004/4 التي اعترفت بشكل غير مسبوق بوجود الكتل الاستيطانية وبحق إسرائيل في مواصلة الاحتفاظ بها"(197)، وبأن "توقيت الكشف عن التفاهمات الجديدة السرية ليس صدفة"، وعليه قررت حكومة شارون إصدار عطاءآت لإقامة أكثر من 1001 شقة جديدة في الضفة الفلسطينية. وامتنعت وزارة الخارجية الأمريكية عن شجب القرار، واكتفت بالقول "نحن ندرس تفاصيل العطاءآت، سنفحص إذا كانت تفي بمستلزمات

(195) "يديعوت"، "أمريكا/ الاستيطان ـ يستوطنون بمصادقة بوش..."، 22 آب/ أغسطس 2004.
(196) نفس المصدر السابق.
(197) نفس المصدر السابق.

التعهدات السابقة لحكومة إسرائيل، والولايات المتحدة لا تريد أن تثقل على شارون في معركته مع معارضي فك الارتباط داخل الليكود"(198).

المشهد الأمريكي في تداعياته إلى أين؟ انحياز وانقلابات سياسيّة؟.

التداعيات تتوقف إذا توفر شرطها الوطني الفلسطيني الموحّد، وشرطها العربي الموحّد، الجامع بين الأقوال والأعمال، بين وحدة القرار وآليات تنفيذ القرار الموحّد.

(6)

الاستعصاء... غياب المشروع الفلسطيني الموحَّد

«I»

دخلت الانتفاضة المجيدة في عامها الخامس، أكثر من 1500 يوماً في صمود الشعب وأجياله الثلاثة للخلاص من الاستيطان والاحتلال، بدلاً عن "المائة يوم" التي حددها رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون "للقضاء على الانتفاضة".

مياه كثيرة جرت في مسار الانتفاضة، إنجازات، أحداث ومعضلات كبرى، تستدعي المراجعة الفلسطينية الشاملة، واستخلاص الدروس والعبر لتصحيح أوضاع البيت الفلسطيني، تطوير الانتفاضة، تصويب خط ومنهج المقاومة الوطنية، وإصلاحات ديمقراطية شاملة لإعادة بناء مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية، وعلى هذا يتم فتح فضاء سياسي جديد وموحَّد في صف الشعب والانتفاضة، يستدعي تأثيرات أوسع داخل المجتمع الإسرائيلي، وتفاعلات دولية وإقليمية، مكثفة، مركزة، مترابطة الحلقات في الزمان والمكان نحو حلول لقضايا الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، تستند لقرارات الشرعية والمرجعية الدولية، بعيداً عن سياسة الخطوات الصغيرة، والحلول الجزئية والمجزوءة.

على الجانب الآخر من المتراس، وقعت وتقع عمليات المراجعة، واستخلاص الدروس والعبر، وبناء الخطط والخطوات، الائتلافات والتحالفات المحلية، الدولية والإقليمية.

(198) "نيويورك تايمز"، 21 آب/ أغسطس 2004.

على مساحة السنوات الأربعة، عرضنا لإنجازات الانتفاضة: الوطنية، العربية، داخل المجتمع الإسرائيلي، الإقليمية، والدولية في فصول الكتاب، كما عرضنا للأحداث والمعضلات الكبرى، وبقيت الأسئلة الكبيرة معلّقة، أين المراجعة الفلسطينية الشاملة؟ أين مراجعة السلطة ومؤسساتها؟ أين عمليات إصلاح البيت الفلسطيني وتوحيده بعد كل حدث مفصلي، ومفترق طرق كبير... وكل حدث منها يستدعي، بل ويشترط المراجعة الشاملة لدى أي حركة تحرر وطني مسؤولة، لتقريب ساعة الخلاص من الاستعمار الاستيطاني والاحتلال، وتخفيف واختزال عذابات الشعب وآلامه، وبناء نظام سياسي برلماني ديمقراطي مرجعيته في صف الشعب الفلسطيني إعلان استقلال فلسطين (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988/ المجلس الوطني الفلسطيني، دورة الانتفاضة، الجزائر)[199] يقود لتوحيد قوى ومكونات المجتمع بكل تياراته على قاعدة "شركاء في الدم شركاء في القرار"، والعدالة في توزيع أعباء الصمود والانتفاضة، وتقديم قانون وآليات التكافل الاجتماعي البديل.

إن كل حدث كبير كان ولا زال يتطلب المراجعة الشاملة في مؤسسات السلطة، لتجاوز الخطأ وتطوير الصواب في السياسة وبرامج العمل، والمراجعة الوطنية بين السلطة وقوى الانتفاضة والمقاومة ومؤسسات المجتمع المدني، لتصحيح المسار الوطني وبناء برنامج القواسم المشتركة. ونكتفي هنا باستدعاء العناوين التي تفرض نفسها، وكل عنوان يستدعي المراجعة الشاملة:

* مفاوضات كامب ديفيد 2، مقترحات كلينتون، مفاوضات طابا، ووصولها جميعاً إلى الطريق المسدود.
* سقوط حزب العمل وإيهود باراك في الانتخابات المبكرة (6 شباط/ فبراير 2001)، وعودة الليكود واليمين المتطرف إلى السلطة في إسرائيل بزعامة شارون، وتشكيل حكومة الائتلاف الواسع (الليكود، العمل، شاس) في 6 آذار/ مارس 2001.
* رحيل الإدارة الديمقراطية الأمريكية وكلينتون في انتخابات نوفمبر 2000، واستلام المحافظين الجدد (يمين متشدد) للإدارة الجمهورية برئاسة جورج بوش في 21 شباط/ فبراير 2001.
* وترتب على هذا مباشرة تحويل "الإشارة الصفراء" لعرفات من إدارة كلينتون، إلى

(199) الفصل السادس، "إعلان الاستقلال"، وثيقة رقم (21).

"كارت أصفر" من إدارة بوش، وعليه بات عرفات "ضيف غير مرغوب فيه" في واشنطن، بعد أن كان "الضيف المرغوب فيه" عند إدارة كلينتون.

* كارثة البرجين التوأمين لمركز التجارة العالمية في 2001/9/11، والانقلاب السياسي في الإدارة الأمريكية نحو اليمين في السياسة الدولية والإقليمية، تحت سقف "الحروب الاستباقية على الإرهاب الدولي والمحلي" و"تشكيل الائتلاف الدولي والإقليمي للحرب على الإرهاب، والدمج بين الإرهاب والمقاومة الوطنية ضد الاستعمار الجديد والاحتلال، دون أي تمييز"، والدعوة إلى "الحرب على العراق، إيران، كوريا الشمالية تحت عنوان محور الشر، ودون تمييز".
* الانقلاب السياسي الأمريكي المزدوج في الشرق الأوسط بعد الحرب في أفغانستان. الانقلاب على وعود الإدارة الأمريكية للدول العربية بحل قضايا الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، مقابل وقوف الدول العربية مع واشنطن في حرب أفغانستان.
* والانقلاب الآخر بعد ستة شهور على كارثة جريمة البرجين التوأمين، الانتقال من اعتبار ما يدور على جبهة الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي "عنف وعنف مضاد"، إلى الانحياز لسياسة شارون وحكومة ائتلاف الليكود ـ العمل ـ شاس، باعتبار المقاومة الوطنية للخلاص من الاستعمار الاستيطاني والاحتلال "إرهاباً"، وفي هذا انقلاب سياسي أمريكي أدّى إلى إعطاء الضوء الأخضر لحكومة شارون بشن حرب "السور الواقي"، الاجتياح الشامل للمنطقة أ (18٪ من الضفة)، منطقة الحكم الذاتي الفلسطيني، وعودة الاحتلال الشامل لها، مدن وقرى ومخيمات، حتى يومنا.

وعلى الضفة الأخرى من الصراع:

* تأجيل تقديم "خريطة الطريق" لأطراف الصراع، والتي تمت بمبادرة الاتحاد الأوروبي في صياغتها الأولى، إلى أن رست على الصياغة الدولية الرباعية في 2002/12/20، وتم التأجيل على يد إدارة المحافظين الجدد الأمريكية، بناء على طلب شارون إلى ما بعد الانتخابات المبكرة الإسرائيلية في آذار/ مارس 2003، وفي صالح شارون ومعسكر اليمين واليمين المتطرف الإسرائيلي، وإلى ما بعد غزو العراق (2003/3/20) وسقوط بغداد، وفق المصالح العليا الأمريكية. وعليه تعطّل إعلان "خريطة الطريق" إلى 2003/4/29، وبعد تشكيل حكومة السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس (2003/4/3).

* قمة شرم الشيخ الأمريكية ـ العربية في 2003/6/3، وما ترتب عليها. وقمة العقبة الأمريكية (بوش) ـ الإقليمية (عبد الله الثاني، اريئيل شارون، محمود عباس)، في 2003/6/4، وما نتج عنها، وقد أتينا على وقائع ذلك، ونتائجه الخطيرة، في الفصول التي سبقت من الكتاب.

* قمة بوش ـ شارون في واشنطن، والرسائل المتبادلة في 2004/4/14[200].

* خطة شارون "الفصل الأحادي الجانب/ الانسحاب من غزة + أربع مستوطنات صغيرة ومنعزلة شمال الضفة الفلسطينية"، "جدار الضم والعزل العنصري" "تبادل المناطق".

وترتب على هذه الخطة والتفاهمات الإسرائيلية ـ الأمريكية، انقلاب سياسي أمريكي آخر، فقد انتقل الموقف الأمريكي من "رفض" أية خطوات أحادية الجانب، إلى "المصادقة" على خطة شارون الأحادية الجانب، تحت عنوان "لا شريك فلسطيني"، وارتبط الانقلاب السياسي بانحياز أوسع غير مسبوق لإسرائيل بالرسائل المتبادلة بين بوش وشارون.

وبدلاً من الفحص السياسي الشامل في مؤسسات السلطة، وبين السلطة وقوى الانتفاضة والمقاومة، تجدّد انفجار الصراعات الكامنة بين كتل السلطة ـ فتح بدءاً من تموز/ يوليو 2004، وبين رئيس السلطة ورئيس وزراءها، والمجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، وبهدف تقرير حجم نفوذ كل كتلة في السلطة ـ فتح في مؤسسات السلطة الأمنية والإدارية والمالية الآن. وفي اليوم التالي للانسحاب الإسرائيلي من داخل قطاع غزة.

كل هذه الأحداث الكبرى، الجارية والمتسارعة، لم تأخذ طريقها للمراجعة واستخلاص الدروس والعبر في مؤسسات السلطة، وكأن كل شيء في "بركة راكدة" على المحاور الوطنية، الإسرائيلية، الدولية، والإقليمية.

«II»

انغلاق السلطة... انفجار الانتفاضة

أغلقت مؤسسة وكتل السلطة على نفسها، أدمنت سياسة اتفاقات أوسلو... سياسة الخطوات الصغيرة والحلول الجزئية والمجزوءة مع حكومات إسرائيل.

(200) راجع الفصل الخامس/ وقائع القمة، الفصل السادس/ الرسائل المتبادلة.

لا ترى ولا تسمع أنين الشعب المتداخل، المتلاطم الأمواج، من الاحتلال، وزحف الاستيطان الذي تضاعف 300٪ تحت مظلة اتفاقات أوسلو التي تركت الأرض "متنازع عليها" بدلاً من كونها "محتلة" عملاً بقرارات الشرعية الدولية (الأمم المتحدة، القانون الدولي، معاهدة جنيف الدولية الرابعة)، ومن تسلط أجهزة السلطة، وفسادها، واحتكارها السلع الأساسيّة الاستهلاكية عند عموم طبقات الشعب، ومنها: المحروقات، الإسمنت، الحديد، الحبوب، السكر، الشاي، الرز... الخ. وما يترتب على هذه السياسة والممارسة من عذابات وأوجاع الشعب، تحت شعار "خمس سنوات أوسلو، وبعدها فرج حلول التسوية النهائية، وبناء جنة سنغافورة وهونغ كونغ" بدل الاحتلال والجوع والبطالة والحرمان. إنها وعود الذي يأتي ولا يأتي، و"صخرة سيزيف" على صدر الوطن والشعب، وسياسة النفق بعد النفق.

وصلت حلول أوسلو وتداعياتها إلى الطريق المسدود مع نهاية مساحتها المحددة بخمس سنوات في أيلول/ سبتمبر 1998، وشهدت الأرض المحتلة نضالات وهبّات شعبية شاملة عند كل حدث كبير ومفترق طرق، شكلت الإرهاصات المتراكمة لاندلاع الانتفاضة في أيلول/ سبتمبر 2000، رداً على، وبديلاً عن سياسة الحلول الجزئية، ودعوة إلى سياسة جديدة، حلول سلام شامل متوازن، سلام الشرعية الدولية، واستعادة سيادة دولة فلسطين المعطَّلة، وبناء نظام سياسي جديد، برلماني ديمقراطي، مرجعيته إعلان استقلال فلسطين.

لم تتقدم السلطة بأي مبادرة وطنية لتجاوز النفق السياسي المسدود، بينما نهب الأرض وغول الاستيطان يتعاظم، ويهدد مصير الحقوق الوطنية، الدولة المستقلة والعودة، بالتراجع والانحسار.

أطلقت الجبهة الديمقراطية الدعوة لحوار وطني شامل في 1997/2/21 تحت عنوان "مبادرة سياسية وطنية لاستعادة عناصر الإجماع الوطني حول القضايا الراهنة ومفاوضات الوضع الدائم"[201].

وبادرت في أيار/ مايو 1998 الدعوة لإعلان سيادة دولة فلسطين بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 عاصمتها القدس العربية المحتلة، وعقد حوار وطني شامل وصولاً

(201) حواتمه "أوسلو والسلام الآخر المتوازن"، وثيقة رقم 17، ص 331 ـ 335، مصدر سبق ذكره.

إلى رسم خطة موحّدة بين السلطة والفصائل والقوى ومكونات المجتمع المدني الفلسطيني لإعلان سيادة دولة فلسطين في أيار/ مايو 1999.

كانت السلطة الفلسطينية قد "وافقت على مذكرة واي ريفر (واي بلانتيشين) مع حكومة إسرائيل، على التمديد لاتفاق أوسلو سنة كاملة حتى 4 أيار/ مايو 1999، مقابل استئناف مفاوضات الوضع الدائم بوتيرة سريعة، وصولاً إلى اتفاق بحلول 4 أيار/ مايو 1999"، كما وافقت على "امتناع أي من الفريقين الإسرائيلي والفلسطيني عن القيام بأية خطوة من شأنها أن تغير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة وفقاً للاتفاق الانتقالي"، وجرى توقيع المذكرة في واشنطن، العاصمة، في 23 تشرين أول/ أكتوبر 1998، وحملت توقيع نتنياهو عن حكومة دولة إسرائيل، عرفات عن منظمة التحرير الفلسطينية، وبيل كلينتون عن الولايات المتحدة الأمريكية[202].

وفعلاً انطلق حوار واسع بين القوى، وفي صف الشعب، وتم عقد دورة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الذي قرر الإعداد الكامل على امتداد عام لإعلان سيادة دولة فلسطين بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 عاصمتها القدس في أيار/ مايو 1999، وجال رئيس منظمة التحرير والسلطة الفلسطينية على أكثر من 67 دولة، لأخذ موافقتها على "إعلان سيادة دولة فلسطين في أيار/ مايو" ووجد استجابة من جميع الدول العربية، أغلبية دول الاتحاد الأوروبي، بينها فرنسا، إسبانيا، البرتغال، إيطاليا، اليونان، الدول الإسكندنافية، ومن أغلبية دول العالم وفي المقدمة روسيا، الصين، الهند، فيتنام، أندونيسيا، ماليزيا، كل دول القمة الإفريقية، أغلبية دول أمريكا اللاتينية وفي المقدمة البرازيل، كوبا، تشيلي، الأرجنتين...

مرة أخرى يقع التراجع في اللحظة الأخيرة تحت ضغط الإدارة الأمريكية برئاسة كلينتون ضد "الخطوات الأحادية الجانب"، والدعوة للتأجيل حتى أيار 2000 تحت وعد "تسريع المفاوضات" وصولاً للحل الدائم في التوقيت الجديد، وتحت "تهديد" نتنياهو بضم المستوطنات الكبرى لدولة إسرائيل إذا أقدم الفلسطينيون على أية خطوة أحادية الجانب...، وهكذا تشظّت إلى اللاشيء عملية التعبئة الشاملة الفلسطينية والعربية والدولية لاستعادة سيادة دولة فلسطين المعطّلة، منذ نكبة 1948، واحتلال 1967.

(202) حواتمه "أبعد من أوسلو... فلسطين إلى أين؟"، وثيقة رقم 2، مذكرة واي ريفر، ص 246 - 254، مصدر سبق ذكره.

وضاعت فرصة عملية استثنائية لإقامة الدولة بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967، والاعتراف العربي والدولي والإقليمي الواسع بها، ودخولها الأمم المتحدة والمجتمع الدولي منذ أيار/ مايو 1999.

كل هذا راكم الحالة المأزومة في صف الشعب بكل طبقاته وتياراته، وجاء وصول مفاوضات كامب ديفيد 2 (تموز/ يوليو 2000)، إلى الطريق المسدود، ورفض السلطة تطهير الفساد والفاسدين، وتعطيل الإصلاحات الديمقراطية بمثابة "الصاعق" الذي فجر الانتفاضة المتوقعة (من قبل عديد القوى في صف الشعب الفلسطيني، وحتى من قبل الأجهزة الأمنية الصهيونية منذ عام 1998)، وزيارة شارون الاستفزازية والمسلحة بأكثر من ألف جندي إسرائيلي حولها، بمثابة "الشرارة" التي أشعلت سهل وجبل الانتفاضة على مساحة الأرض المحتلة.

الانتفاضة... المراجعة الوطنية:

شكلت الانتفاضة المشهد العريض للمراجعة النقدية الشاملة في الميدان وعلى الأرض، استعاد الشعب بكل طبقاته وتياراته الوطنية برنامج الانتفاضة الكبرى المغدورة قبل وصول فريق اتفاقات أوسلو إلى السلطة، برنامج تقرير المصير والدولة المستقلة والعودة، وتحت راية الحريّة والاستقلال، نحو سلام الشرعية الدولية، واستراتيجية جديدة تفاوضية، والجمع بين السياسة الجديدة ومشروع الانتفاضة. فقد تعلم الشعب دروس الانتفاضة المغدورة "بوعود" أوسلو، ودروس عشر سنوات عجاف من سياسة الخطوات الصغيرة والحلول الجزئية والمجزوءة (أوسلو، واي ريفر، إعادة انتشار النبضات الثلاث لقوات الاحتلال في الضفة الفلسطينية في إطار تكريس تقسيم الأرض المحتلة إلى المربعات الثلاث أ، ب، جـ...)، وعلى أكتاف الخبرة المرئية، الملموسة على الأرض، بنى شعب الانتفاضة سياسته الجديدة في السياسة والمقاومة الوطنية على طريق الصراع نحو حلول شاملة وسلام آخر متوازن.

بالأصابع العشرة أشارت الانتفاضة إلى رفض "الفهلوة وشعارات التضليل والشطارة" على الشعب، ودعت إلى تطهير أجهزة السلطة من الفساد والفاسدين، وإعادة بناء الوحدة الوطنية ومؤسسات السلطة بانتخابات ديمقراطية.

تعلمت الانتفاضة من تجربتها المرئية والملموسة لانتشار الفساد في أجهزة السلطة،

وتجربة كشف الفساد بتقرير لجنة الرقابة المالية المركزية التي أدانت سبعة وزراء بالفساد عام 1998، وطالبت بإحالتهم على القضاء للمحاكمة، وتقرير اللجنة المالية بالمجلس التشريعي في ذات العام عن الفساد، والتي انتهت إلى المطالبة بإقالة الوزارة التي كانت برئاسة عرفات، وإحالة خمسة وزراء بالأسماء إلى القضاء...

وفقدت السلطة مصداقيتها عند شعب الانتفاضة، ولم تعد تأخذ "بوعود" السلطة على مكافحة الفساد، فقد طوت السلطة التقارير المالية، وما تراه وتلمسه البشر، ولم تستجب لأي خطوة عملية على امتداد أربعة عشر شهراً لدعوة المجلس التشريعي بإقالة الوزارة، وبعدها تم إضافة طابق آخر فوق طوابق الفساد في السلطة بإبقاء الوزارة على حالها، وإضافة سبعة وزراء بينهم معظم أعضاء اللجنة المالية الذين قدموا تقرير إحالة خمسة وزراء على القضاء والدعوة لإقالة الوزارة.

الانتفاضة تعبير عن وجع وأنين الشعب من الأزمة الاقتصادية، احتكارات الطوابق العليا في السلطة للسلع الأساسيّة الاستهلاكية، البطالة والفقر، الأزمة الاجتماعية، الأمنية وغياب القانون، الثراء غير المشروع الطافح أمام أعين الناس، كل الناس، وكل هذا دون مساءلة أو محاسبة.

على هذا المشهد الشامل المركّب، المتعدد الجوانب، في مواجهة التناقض الرئيسي ضد الاستيطان والاحتلال، والتعارضات الأساسية بين المجتمع وبين سياسة وممارسات السلطة الفلسطينية، جاء اندلاع الانتفاضة تجسيداً للمراجعة النقدية الملموسة في صف أربعة ملايين من البشر على الأرض المحتلة.

وبأمل ترحيل الاحتلال وانتزاع الحرية والاستقلال، وإنجاز إصلاحات ديمقراطية شاملة تستجيب لفك معاناة الشعب، تؤسس لبناء نظام سياسي جديد، "برلماني ديمقراطي"، عملاً بإعلان استقلال فلسطين الذي تم إنجازه بدورة الانتفاضة للمجلس الوطني الفلسطيني (15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1988، الجزائر).

الانتفاضة أنتجت على الأرض "وحدة الشعب في الميدان"، وفتحت الطريق مباشرة لبناء "القيادة الوطنية الميدانية الموحّدة" بين جميع الفصائل والقوى والسلطة الفلسطينية، بعد عشر سنوات عجاف من سياسة الخطوة خطوة واتفاقات وتداعيات أوسلو الجزئية، والانقسام الحاد والعميق في الصف الفلسطيني، وفي صف قوى التحرر والتقدم والأنظمة العربية.

«III»

الحوار الشامل إلى أين؟

مع اندلاع الانتفاضة انطلق الحوار الفلسطيني ـ الفلسطيني للارتقاء بالقيادة الميدانية إلى قيادة سياسية موحّدة، وعلى قاعدة "شركاء في الدم... شركاء في القرار".

ومن جديد اصطدم الحوار بجدران السلطة المغلقة، والشعارات الفئوية الخاصة، ودار الحوار بين ثلاث سياسات وتكتيكات رئيسية: سياسة توحيدية استراتيجية بين الجميع وللجميع، تقوم على التقدم إلى أمام نحو برنامج القواسم المشتركة، وسياسة السلطة المغلقة التي تتعامل مع الحوار بوظيفة استعمالية تكتيكية مؤقتة، وثالثة تتمترس وراء شعارات عريضة، ملتبسة، في خدمة المصالح الفئوية الضيقة وذات نزعات أيديولوجية شمولية واستئصالية، دون تقديم أي برنامج سياسي ملموس، يستوعب أو لا يستوعب التطورات الوطنية، الإقليمية، الدولية، والتداعيات والتعارضات داخل المجتمع الإسرائيلي.

حوارات غزة... القاهرة... رام الله:

الحوار الشامل في شارع الانتفاضة، وفي شارع الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل وأقطار اللجوء والشتات، وفي الإطار الإقليمي والدولي شعوباً ودولاً متواصل، ولم يتوقف تحت عنوان "الانتفاضة إلى أين؟، المقاومة إلى أين؟، ما هو برنامجها السياسي الموحّد والعملي في المرحلة الراهنة؟".

على فصائل وقوى الانتفاضة والسلطة الفلسطينية أن تقدم الجواب على الأسئلة الكبرى والمصيرية المطروحة، لا انتفاضة معلّقة في الهواء، لا ثورة... لا مقاومة معلقة في الهواء، عليها أن تبلور حلولاً وفضاء سياسي موحَّد، مسؤول وملموس، يقود إلى وحدة الشعب على أهداف استراتيجية راهنة، وقيادة وطنية موحَّدة، وحكومة وحدة وطنية، وسياسة تفاوضية جديدة تستند إلى برنامج القواسم المشتركة. هذه مدلولات المراجعة السياسية الشاملة، وهذه هي "خريطة الطريق" الفلسطينية الغائبة على مساحة عمر الانتفاضة والتضحيات الكبرى وحتى يومنا.

الطرق الإسرائيلية، الأمريكية، الدولية، والعربية تزدحم "بخرائط الطرق" للقضية والحقوق الفلسطينية، للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي.

"خريطة قرارات الشرعية الدولية، إلى رؤية الرئيس الأمريكي بوش والقرار الأممي 1397، إلى رؤية الاتحاد الأوروبي واللجنة الرباعية الدولية "خريطة الطريق الدولية"، إلى الرؤيا الروسية والقرار الأممي 1515 بإجماع مجلس الأمن بمبادرة روسية وتحرير "خريطة الطريق الدولية" من شروط حكومة شارون الأربعة عشر على خريطة الطريق الدولية، وموافقة الإدارة الأمريكية على ثلاثة عشر شرطاً منها في مجرى الأداء والتطبيق للخريطة الدولية.

خريطة الطريق العربية "مبادرة السلام" الصادرة عن قمة بيروت العربية في آذار/ مارس 2002، وتم تأكيدها في قمة تونس (أيار/ مايو 2004).

خرائط الطرق الإسرائيلية، خرائط حكومة شارون "الفصل الأحادي الجانب، الانسحاب من داخل قطاع غزة، تكثيف الاستيطان في الضفة والقدس، جدران الضم والعزل العنصري، تبادل المناطق"، إلى خرائط حزب العمل من اتفاقات أوسلو إلى مشروع كامب ديفيد 2 وطابا، وأخيراً خريطة مؤتمر حزب العمل في شباط/ فبراير 2004 (مشروع بيرس ـ حاييم رامون ـ أمنون شاحاك)، وخريطة جنرال عامي إيالون ـ نسيبة، إلى خريطة وثيقة جنيف برئاسة يوسي بيلين زعيم حزب ياحد الآن وكبير مهندسي اتفاقات أوسلو.

وحدها حركة التحرر الوطني الفلسطينية، الانتفاضة والمقاومة والسلطة منذ اسس مدريد على الجبهة الفلسطينية إلى اتفاقات أوسلو وحتى يومنا. منذ أربعة عشر عاماً إلى الآن، بلا برنامج وطني موحّد ينهض على القواسم/ الجوامع السياسيّة والنضالية المشتركة، وعليه يتم بناء "خريطة الطريق الفلسطينية الموحّدة" نحو سلام شامل متوازن، سلام قرارات ومرجعية الشرعية الدولية، يتسلح بها شعب الانتفاضة في الأرض المحتلة، وشعب بناة منظمة التحرير الائتلافية والثورة والمقاومة في أقطار اللجوء والشتات، على مساحة عشريات السنين الأربعة منذ التأسيس الأول لمنظمة التحرير عام 1964، والنهوض العاصف الكبير للمقاومة الفلسطينية رداً على، وبديلاً عن، هزيمة حزيران/ يونيو 1967، وصولاً إلى البرنامج الوطني المرحلي وقرارات قمة الرباط العربية في 1974، إلى "تدويل" القضية والحقوق الوطنية الفلسطينية على النطاق العالمي شعوباً ودولاً منذ تشرين الثاني/ نوفمبر عام 1974، واعتراف الأمم المتحدة وكل مؤسساتها والمجتمع الدولي

بحقوق الشعب الفلسطيني بتقرير المصير ودولة فلسطين المستقلة وحق عودة اللاجئين عملاً بالقرار الأممي 194.

مشروع برنامج وطني: خطوة إلى الأمام ولكن...

الانتفاضة مراجعة نقدية ملموسة على الأرض، للخلاص من الاستيطان التوسعي والاحتلال، من سياسة الخطوة خطوة والحلول الجزئية والمجزوءة، ومسار مفاوضات الطريق المسدود.

ومراجعة نقدية لتجاوز أزمات السلطة الفلسطينية، وأزمة وانقسامات الحركة الوطنية، و"غياب المشروع الوطني الفلسطيني الموحّد" على مساحة السنوات الأربعة عشر الأخيرة.

وعليه فرضت على جميع فصائل وقوى الانتفاضة، المقاومة، السلطة، ومؤسسات المجتمع المدني، تشكيل القيادة الميدانية الموحّدة "اللجنة الوطنية العليا" في كل من الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، وفي هذا تلمس الجميع ـ وبدرجات متفاوتة ـ على اختلاف ألوان الطيف السياسي بين التيارات الثلاث: تيار السلطة وحزبها، التيار الديمقراطي، التيار السياسي الإسلامي، ضرورة التقدم خطوة إلى أمام على طريق بلورة وصياغة "برنامج وطني سياسي ونضالي موحّد"، وتصحيح وتطوير العلاقات والتحالفات بين الجميع، للارتقاء والانتقال بالقيادة الميدانية الموحّدة "اللجنة العليا للانتفاضة"، إلى قيادة سياسيّة موحّدة "الجبهة الوطنية المتحدة" للشعب والانتفاضة والمقاومة في الوطن والشتات تحت سقف "المشروع الوطني الفلسطيني الموحّد" "الغائب الأكبر" عن الساحات الفلسطينية، العربية، الإقليمية، الدولية، وعن الفعل والتأثير داخل المجتمع الإسرائيلي.

طرحت وتطرح الانتفاضة من جديد: جميع الدول والقوى الفاعلة في الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، العربي ـ الإسرائيلي، تمتلك وتقدم مشاريعها، خرائط طرقها لحل الصراع، ما عدا الشعب الفلسطيني، "لا مشروع موحّد يتوحّد عليه"، ويعمل على بناء أوسع وأعرض جبهة محلية، عربية، إقليمية، ودولية بجانبه نحو حل شامل متوازن، يستند لقرارات ومرجعية الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية، في مواجهة مشروع شارون "الفصل الأحادي، الجدران العازلة، تبادل المناطق"، وجهود حكومة إسرائيل لوضع المشاريع الأخرى في حالة "موت سريري"، إضافة إلى قصور مشروع

حزب العمل، ووثيقة جنيف عن شق طريق في المجتمع الإسرائيلي، بل وحتى عن تحسين نفوذ حزب العمل، وحزب بيلين بخطوة صغيرة في كل استطلاعات الرأي العام داخل إسرائيل، وبقى نفوذ حزب العمل وحزب بيلين "يراوح مكانه" قبل طرح هذه المشاريع الجزئية والمجزوءة، وحتى يومنا هذا[203].

وعليه تشظّت وتلاشت كل ادعاءآت السلطة الفلسطينية التي شاركت في خطة ايالون ـ نسيبة، ووثيقة جنيف في "تعزيز نفوذ حزبي العمل وياحد في المجتمع الإسرائيلي" و"فتح الطريق لعودة السلطة الفلسطينية متلحفة بهذه المشاريع شريكاً بالمفاوضات مقبولاً على حكومة شارون والإدارة الأمريكية، وفق العودة لطريق مفاوضات الحلول الجزئية والمجزوءة، أي العودة لسياسة ما قبل الانتفاضة ومراجعتها النقدية على الأرض وفي الميدان.

ولم تحصد السلطة الفلسطينية سوى تعميق الأزمات بين كتلها، ولم يحصد الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل والشتات، سوى تقديم السلطة لتنازلات مسبقة، كبيرة، حتى قبل المفاوضات، بشأن: القدس، الاستيطان، الحدود، اللاجئين، كما ورد في وثيقة إيالون ـ نسيبة التي تحمل عنوان "الإنقاذ الوطني"، ووثيقة جنيف.

وأدى تطلّع السلطة الفلسطينية إلى تشجيع المشاريع المذكورة، إلى تعطيل بناء المشروع الفلسطيني الموحّد، والزمن الضائع على الشعب والحقوق الوطنية، فقد احتفظت بعين على تلك المشاريع ودرجة تأثيرها على حكومة شارون والإدارة الأمريكية، والعين الأخرى على الانتفاضة.

وعليه واصلت الانتفاضة والمقاومة طريقها بدون بوصلة موحّدة، بدون خط ومنهج موحّد لتكثيف وتصعيد الزخم الجماهيري، خط ومنهج موحّد للمقاومة المسؤولة أمام شعب فلسطين في كافة أماكن تواجده، وأمام العرب والعالم، منهج موحد في مواجهة قوات الاحتلال وميليشيات الاستيطان، والابتعاد عن المدنيين على جانبي خط الصراع، عملاً بقوانين حركات التحرر الوطني الظافرة في عالمنا المعاصر، منذ مطلع القرن العشرين حتى يومنا.

وهكذا بقي "المشروع الوطني الفلسطيني الموحّد"، والبناء عليه، "الغائب الأكبر"، عن كل محاور العمل الوطنية والعربية ـ الإسرائيلية، الإقليمية، والدولية.

(203) "معاريف" ـ "تلسيكر"، استطلاع/ 15 أيلول/ سبتمبر 2004.

رغم هذه التعقيدات الجديدة في مسار الانتفاضة والمقاومة، انطلق الحوار الوطني "الثنائي، الثلاثي، الخماسي... الشامل" على مداه، في الضفة، في قطاع غزة، وفي مخيمات اللجوء والشتات والمهاجر الأجنبية.

مشروع برنامج وطني... قطاع غزة:

بعد سنتين تقريباً، وتحديداً 23 شهراً على الانتفاضة، وصل الحوار الشامل في قطاع غزة إلى "مشروع برنامج وطني" في آب/ أغسطس 2002، برنامج القواسم المشتركة بين التيارات الثلاث في صف الشعب والانتفاضة، وتمت صياغة البرنامج على يد لجنة من الفصائل الخمسة (فتح، ديمقراطية، شعبية، حماس، الجهاد) في 6 آب/ أغسطس، وتم عرض مشروع البرنامج على "اللجنة العليا للانتفاضة التي تتشكل من 12 فصيلاً وشخصيات وطنية مستقلة"، وأنجزت اللجنة العليا، تدقيق وتطوير المشروع وموافقة الجميع عليه[204]. وتحدد يوم 13 آب/ أغسطس لتوقيع جميع الفصائل والشخصيات عليه في مقر المجلس التشريعي الفلسطيني، بحضور عدد واسع من أعضاء المجلس الوطني لمنظمة التحرير، والذي يمثل وحدة الشعب ومكوناته، فصائل، قوى، منظمات واتحادات جماهيرية، وشخصيات وطنية، وحضور عدد واسع من أعضاء المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، وحضور كثيف للإعلام الفلسطيني والعربي والدولي.

وفعلاً كانت جميع الوفود في القاعة أو على الطريق، والمشهد حاشد بالنهار السعيد على قلب الانتفاضة والشعب، برنامج موحد على القواسم المشتركة، خطوة كبيرة إلى أمام، عودة الغائب الأكبر عن الشعب والعالم، البرنامج الوطني الموحد وآلياته التنفيذية، عرس الوحدة الوطنية من جديد، بعد أربعة عشر سنة من الصراع السياسي والانقسامات الداخلية في الصف الفلسطيني.

في الدقيقة الأخيرة تراجعت حماس عن التوقيع، بينما كان وفدها في الطريق إلى مؤتمر التوقيع، أوساط في قيادة حماس طلبت من الوفد الحضور دون التوقيع، بينما

(204) الفصل السادس، النص الكامل "مشروع برنامج وطني" وثيقة رقم (1).
* راجع أيضاً كتاب "ما بعد السور الواقي"، قيس عبد الكريم، فهد سليمان، هشام أبو غوش، معتصم حماده، شركة دار التقدم العربي/ بيروت، الدار الوطنية الجديدة/ دشق، نص "مشروع برنامج وطني" الأول والثاني، نص مشروع حماس، ص 231 ـ 239، ص 247 ـ 252.

كان الوفد نفسه الذي شارك في صياغة الفصائل الخمسة المذكورة، ومن الداعين لمؤتمر التوقيع في 13 آب/ أغسطس، وعليه كان محرجاً له الحضور دون التوقيع، فعاد إلى اجتماع آخر لحماس، واتصل معتذراً عن الحضور لأن قيادة حماس مجتمعة، ولديها ملاحظات على المشروع ستتقدم بها خلال أيام، وفعلاً تقدمت بمشروع آخر لا يمثل البرنامج التوحيدي، برنامج القواسم المشتركة الذي تم الوصول له بعد حوار 23 شهراً وبصياغة مشتركة.

بعد هذا التداعي السالب، تقدمت القوى الديمقراطية والشخصيات الوطنية بالدعوة إلى توقيع جميع الفصائل على البرنامج الموحّد الجديد، والحفاظ على الباب المفتوح مع حماس لمزيد من الحوار وصولاً إلى تطوير مشترك وموحّد لمشروع البرنامج الوطني الذي أخذ الحوار 23 شهراً حتى تم إنجازه وبمشاركة الجميع... فتح رأت في تراجع حماس فرصة للتراجع عن "مشروع إعادة بناء الوحدة الوطنية".

وهكذا ضاعت الفرصة الذهبية الأولى والكبيرة على الشعب والانتفاضة، العرب شعوباً ودولاً، وعلى قوى السلام في المجتمع الإسرائيلي، وعلى قوى السلام الآخر الشامل المتوازن في العالم، سلام الشرعية الدولية.

تواصل الحوار على ضفتي فلسطين المحتلة والشتات، وانتقل إلى القاهرة بدعوة من القيادة المصرية، لعقد حوارات ثنائية مصرية ـ فلسطينية مع فصائل المقاومة الخمسة في كانون أول/ ديسمبر 2002، وحوار شامل في 24 ـ 27 كانون الثاني/ يناير 2003، وعلى طاولة الحوار "مشروع برنامج وطني/ برنامج القواسم المشتركة/ آب/ أغسطس 2002/ قطاع غزة"، مشروع برنامج وطني/ 24 كانون الثاني/ يناير 2003/ مقدم من الجهة المصرية الداعية للحوار الوطني في القاهرة"[205].

وبعد ثلاثة أيام طوال من الحوار الشامل ومساهمات الوفد المصري، ثم تشكيل لجنة مصغرة (جبهة ديمقراطية + جبهة شعبية ـ القيادة العامة) لصياغة "مشروع إعلان سياسي" مبني على القضايا التي تم التوافق عليها، وتقدمت اللجنة في 2003/1/27 بـ

(205) الفصل السادس "مشروع برنامج وطني"، مقدم من الجهة المصرية الداعية للحوار الوطني في القاهرة (24 ـ 2003/1/27)، وثيقة رقم (2).

* راجع كتاب "ما بعد السور الواقي"، نص المشرع المصري، ص 240 ـ 242.

"مشروع إعلان سياسي صادر عن الحوار الوطني في القاهرة"[206]، إلاّ أن حركة حماس لم توافق على المشروع، وتكرر مشهد برنامج آب/ أغسطس في غزة، فبدلاً من توقيع جميع الفصائل على مشروع الإعلان السياسي، واعتماد باب الحوار المفتوح مع حماس، تراجع وفد السلطة ـ فتح، وعدد من الفصائل عن التوقيع. فضاعت فرصة أخرى جديدة لترتيب وتوحيد البيت الفلسطيني، والانتقال به، وبالقيادة الميدانية خطوة كبيرة إلى أمام، على طريق بناء قيادة سياسية موحّدة وبرنامج وطني فلسطيني موحّد.

الحوار لم يتوقف في الضفة وقطاع غزة والشتات، وتفاقمت أزمة العلاقات الفلسطينية الداخلية، الفلتان الأمني، الدعوات في صف الشعب والانتفاضة للإصلاحات الديمقراطية.

وعليه توصلت الديمقراطية والشعبية مع فتح إلى دعوة فصائل منظمة التحرير التوقيع على مشروع برنامج آب/ أغسطس الوطني 2002، وحمل المشروع التواقيع في 6 آذار/ مارس 2003 مع رسالة موجهة إلى كل من ياسر عرفات، رئيس المجلس الوطني، أعضاء اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي لمنظمة التحرير للمبادرة "بوضع هذه الوثيقة موضع التطبيق، وخاصة الإعلان عن تشكيل القيادة الوطنية الموحّدة برئاسة الأخ أبو عمار، وبحيث تضم أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، والأمناء العامون (أو من ينوب عنهم) لكافة القوى والفصائل الوطنية والإسلامية المستعدة للمشاركة فيها...، وتحقيق مشاركة الجميع في اتخاذ القرار...، والإعداد لانتخابات وفقاً لقانون انتخابي ديمقراطي عصري، وبما يلبي احتياجات الوحدة الوطنية والديمقراطية معاً"[207].

وفي 8 ـ 9 آذار/ مارس انعقدت دورة المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية في رام الله برئاسة عرفات، وصادق المجلس المركزي بالإجماع على ضرورة تشكيل "قيادة وطنية موحدة" "قيادة جماعية" لصنع واتخاذ القرار الوطني على كل المحاور السياسية والنضالية والعملية، وفق برنامج سياسي مشترك.

الآن أكثر من عشرين شهراً والخطوة الكبرى معطّلة، في أدراج السلطة المغلقة،

(206) الفصل السادس "مشروع إعلان سياسي صادر عن الحوار الوطني في القاهرة"، وثيقة رقم (22).

* راجع أيضاً كتاب "ما بعد السور الواقي"، ص 243، مصدر سبق ذكره.

(207) الفصل السادس، "مشروع البرنامج الوطني مع التواقيع، والرسالة مع التواقيع"، وثيقة رقم (3).

الزمن مهدور على الشعب والانتفاضة والجميع، زمن السلطة "زمن دائري" في الفراغ، فعين السلطة برغم كل أزماتها وصراعات كتلها، الكامنة والمعلنة، مشدودة نحو حكومة شارون والإدارة الأمريكية لتعود "شريكاً مقبولاً".

ولم تنشد العين الأخرى إلى الغائب الأكبر "المشروع الفلسطيني الموحّد"، إعادة بناء الوحدة الوطنية، والإصلاحات الديمقراطية، فهذه تنهض بالشعب الموحّد، تصحيح مسار الانتفاضة، وتصويب خط ومنهج المقاومة، هذه أعمدة قطع الطريق أمام العالم شعوباً ودولاً، واللجنة الرباعية الدولية، على إدعاءآت حكومة شارون "لا يوجد شريك فلسطيني، لا يوجد من نبحث معه"، وعلى إدعاءآت شارون والإدارة الأمريكية "عرفات ليس الشريك الفلسطيني". والأهم يقطع الطريق على مجازر القتل والاغتيالات والاجتياحات الشارونية الدموية بحق الشعب الفلسطيني الأعزل، ومواجهة مشروعه "بالفصل الأحادي والجدران العازلة" "بالمشروع الفلسطيني الموحّد" المستند للشرعية الدولية وصولاً لسلام شامل متوازن بدلاً عن المشاريع الإسرائيلية التوسعية، مشاريع "المسكنات الجزئية والمجزوءة، والحلول المؤقتة الطويلة الأمد"، إنها الأدوية الدامية، الفاسدة، بينما نهب الأرض والاستيطان يتكثف، يتمركز في القدس والضفة الفلسطينية.

تواصلت الحوارات في الضفة، قطاع غزة، والقاهرة ومن جديد تمت جولة حوار ثنائي في تموز/ يوليو 2003 مع المسؤولين المصريين، وجولة حوار شامل في كانون أول/ ديسمبر 2003. وبمراجعة نقدية أشار وفد أحد الفصائل "أن رفض مشروع الإعلان السياسي في حوار القاهرة 2003/1/27 كان خطأ (كان)، لو أخذ به الجميع (لو) لكان الوضع الفلسطيني الآن أفضل"[208]، ومع ذلك انتهى حوار القاهرة الشامل (12/10/ 2003 - 2003/12/20) إلى الجدار برفض حماس وأربعة فصائل معها "مشروع البيان المشترك" الذي دفعت الجبهة الديمقراطية به إلى أمام، بينما طالب رئيس وفد السلطة وفتح أحمد قريع "بتفويض" حكومة السلطة "التفاوض" مع حكومة شارون على وقف إطلاق نار شامل، وهذا لم يكن مقبولاً على جبهة القوى الديمقراطية، والقوى الإسلامية.

(208) وفد الجبهة الشعبية - القيادة العامة برئاسة طلال ناجي.

مشروع آذار/ مارس 2004:

في 30 آذار/ مارس 2004، وبعد شهور جديدة من الحوار الشامل في الضفة، وفي قطاع غزة، اجتمعت جميع فصائل الانتفاضة والمقاومة والسلطة في رام الله بحضور ورئاسة ياسر عرفات، وتوصلت إلى "مشروع برنامج وطني موحّد" يمثل خطوة كبرى إلى أمام، بعد 42 شهراً على مساحة الانتفاضة، مبني على حوارات الضفة، غزة، الشتات، القاهرة، وعلى برنامج آب/ أغسطس 2002 (غزة)، واستيعاب الأحداث والتطورات الفلسطينية، العربية، الدولية والإسرائيلية، والمراجعة النقدية لإعادة بناء البيت الفلسطيني، القيادة الوطنية السياسيّة الموحّدة، حكومة اتحاد وطني، والاندفاع نحو انتخابات ديمقراطية وقانون انتخابات عصري، حديث. **وفيما يلي نص المشروع الجديد الموحّد:**

البرنامج الذي وافقت عليه جميع فصائل منظمة التحرير
(فتح، ديمقراطية، شعبية، حزب الشعب (الشيوعي)، وفصائل
م.ت.ف الأخرى، صاعقة، قيادة عامة، عربية.. الخ)
بحضور ورئاسة الأخ ياسر عرفات في مقره بمدينة رام الله
2004/3/30

مشروع برنامج وطني

وفاء للشهداء ولكل تضحيات شعبنا، وتأكيداً لوحدة شعبنا في الوطن والشتات، ومن أجل تنظيم قواه وحشد طاقاته في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وتكريساً للإنجازات السياسية التي حققها بفضل صموده الرائع على مدى مسيرته الكفاحية التي توجتها الانتفاضة، والتزاماً بضرورة ترجمة هذه الإنجازات إلى حقائق سياسية على أرض الواقع، وتمسكاً بحقنا المشروع في مقاومة العدوان والاحتلال والاستيطان والدفاع عن أرضنا ومقدساتنا المسيحية والإسلامية ونيل حقوقنا الوطنية، واستعداداً لمجابهة التحديات الناجمة عن أي خطوة أحادية الجانب قد تقدم عليها الحكومة الإسرائيلية، فان القوى المجتمعة تتفق على مايلي:

أولاً: في الثوابت الوطنية والأهداف

1 - ان الأهداف الاستراتيجية الراهنة للنضال الوطني الفلسطيني تتمثل في:

أ: إنهاء الاحتلال الإسرائيلي عن جميع الأراضي التي احتلت في الخامس من حزيران/ يونيو 1967 بما في ذلك القدس.

ب: إخلاء المستوطنات ورحيل المستوطنين من جميع الأراضي المحتلة بعدوان حزيران 67.

ج: إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على جميع الأراضي الفلسطينية التي احتلت بعدوان الخامس من حزيران/ يونيو 1967.

د: استعادة السيادة الفلسطينية الكاملة على القدس التي احتلت بعدوان حزيران 67 بجميع أحيائها وأماكنها المقدسة.

هـ: صون وحماية حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها تنفيذاً للقرار 194 لعام 1948.

2 ـ منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، والإطار الجامع الموحد لحركته الوطنية في الوطن والشتات، وذلك تجسيداً لوحدانية التمثيل الفلسطيني واستقلاله.

3 ـ ان التأكيد على هذه الثوابت الوطنية يتطلب العمل المشترك كمهمة كفاحية ووطنية راهنة، وعلى جميع الصعد الفلسطينية والعربية والدولية، من أجل وقف الإرهاب والعدوان الإسرائيلي بما يضمن:

أ: وقف بناء جدار الضم والفصل العنصري وإزالته.

ب: فرض الانسحاب الإسرائيلي الفوري من جميع المواقع التي أعيد احتلالها بعد أيلول 2000 كخطوة على طريق الانسحاب الكامل إلى خطوط الرابع من حزيران 67.

ج: إنهاء الحصار المفروض على المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وتفكيك الحواجز.

د: الإنهاء الفوري للحصار المفروض على الرئيس ياسر عرفات.

هـ: وضع حد للسياسات الهادفة إلى تهويد القدس وعزلها عن سائر الأراضي المحتلة، وحماية المقدسات المسيحية والإسلامية، ورفع الحظر المفروض على عمل المؤسسات الفلسطينية في القدس.

و: إطلاق سراح جميع الأسرى والمعتقلين الفلسطينيين، وإزالة العقبات التي تعوق تنفيذ حكم القضاء الفلسطيني باخلاء سبيل الأخوين أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وفؤاد الشوبكي عضو المجلس الثوري لحركة فتح.

ز: وقف جميع النشاطات الاستيطانية ـ بما فيها مصادرة الأراضي وتجريفها ـ وتفكيك البؤر الاستيطانية كخطوة على طريق إزالة المستوطنات كافة.

ح: ضمان احترام وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

ط: تأمين الحماية الدولية المؤقتة للشعب الفلسطيني على طريق زوال الاحتلال.

4 ـ إن القوى الفلسطينية ترى في رحيل قوات الاحتلال والمستوطنين من أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة انجازاً لمسيرة نضال شعبنا ومقاومته وانتفاضاته، وهي:

ـ تدعم تولي السلطة الفلسطينية، وفق خطة وطنية متفق عليها، المسؤولية الكاملة في المناطق التي يتم إخلاؤها.

ـ ترفض بشدة وتحذر من أي محاولة لحصول إسرائيل، القوة المحتلة، على ثمن لانسحابها يجعله بديلاً عن تنفيذ التزاماتها الدولية، أو مدخلاً لإضفاء شرعية زائفة على جدار الضم والفصل العنصري، أو لتكريس وجودها الاستيطاني في مواقع الضفة الفلسطينية، أو للتنصل من استحقاق الانسحاب الكامل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلت عام 1967 بما فيها القدس.

ـ **تؤكد أن أي انسحاب من جانب واحد لن يؤدي إلى تحقيق الأمن والاستقرار ما لم يكن جزء من عملية شاملة تفضي إلى** إنهاء الاحتلال وإزالة الاستيطان عن جميع الأراضي التي احتلت عام 67 وفق جدول زمني محدد وبضمانات دولية ملزمة وتحت رقابة قوة دولية فاعلة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

ـ تدعو الأطراف العربية والدولية المعنية إلى الامتناع عن التعامل مع خطة الفصل من جانب واحد التي تطرحها الحكومة الإسرائيلية، والكف عن أي تفاوض أو مساومة على بنودها، لتناقضها مع قرارات الشرعية الدولية.

ثانياً: في الوسائل

1 ـ الانتفاضة والمقاومة والنضال السياسي والعمل الدبلوماسي هي وسائل وأشكال كفاحية مشروعة يمارسها شعبنا لتحقيق أهدافه الوطنية.

2 ـ التأكيد على الحق المشروع في المقاومة ضد الاحتلال والاستيطان، **والعمل على تجنب استهداف المدنيين من جانبي الصراع** وانتهاج الأساليب التي تجسد القيم النبيلة لشعبنا وتعزز التضامن الدولي مع نضاله الوطني وتصون صورته المشرقة.

3 ـ التأكيد على البعد العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية كعمق استراتيجي هام، وإبراز الطابع التحرري والبعد الإنساني والعمق الدولي لقضيتنا الوطنية، والعمل على حشد التأييد لصالح نضالنا الوطني في جميع هذه المجالات، ومطالبة الدول العربية والإسلامية بالوفاء بالتزامها لدعم الصمود الفلسطيني مادياً وسياسياً، ومواصلة استنهاض التضامن الشعبي العربي والدولي مع شعبنا.

ثالثاً: في الوضع الداخلي

1 ـ تشكيل قيادة فلسطينية موحدة يشارك فيها الجميع، تجسد الوحدة الوطنية وتحقق جماعية القيادة والمشاركة في القرار الوطني، وتعزز وحدة المرجعية والقرار في مختلف المجالات من أجل تحقيق الأهداف الوطنية. ان القيادة الموحدة ليست صيغة بديلة أو موازية لمنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا الفلسطيني، بل هي تعزيز لشرعية مؤسساتها، حيث تتشكل برئاسة الأخ رئيس اللجنة التنفيذية وتضم أعضاءها إلى جانب ممثلي كافة القوى السياسية وأبرز فعاليات المجتمع المدني، وهي صيغة مؤقتة تتحمل مسؤولية قيادة العمل الوطني الفلسطيني لحين إجراء انتخابات ديمقراطية شاملة لمؤسسات م.ت.ف. بما يضمن تفعيل هذه المؤسسات ومشاركة الجميع فيها.

وكخطوة على هذا الطريق فان جميع فصائل م.ت.ف. مدعوة لممارسة دورها في مؤسسات المنظمة **(وبخاصة المجلس المركزي واللجنة التنفيذية) والعمل على تفعيل هذه المؤسسات وتعزيز دورها القيادي الجماعي وانتظام عملها وفق خطة عمل** شاملة متفق عليها، باعتبار ذلك شكلاً من أشكال تعزيز صمود شعبنا وتوحيد إرادته وتنظيم طاقاته.

2 ـ تعجيل الخطوات نحو اصلاح شامل للوضع الداخلي الفلسطيني ينبثق من

اولويات المصلحة الوطنية، وبناء مؤسسات الشعب والمجتمع على أسس ديمقراطية تكفل العدل والمساواة، وممارسة التعددية السياسية، وتوفير ضمانات التداول السلمي للسلطة، واحترام سيادة القانون، والفصل بين السلطات، واحترام القضاء والالتزام بأحكامه، وضمان الحريات العامة والخاصة بما في ذلك حرية الصحافة والنشر والتعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر في إطار القانون.

3 ـ البدء بإجراء انتخابات حرة نزيهة لهيئات الحكم المحلي، وللاتحادات الشعبية والنقابات المهنية وسائر مؤسسات المجتمع المدني، والعمل على مختلف الصعد لتوفير شروط إجراء انتخابات عامة، تشريعية ورئاسية، والاعداد الجدي لها بدءً باقرار قانون **انتخابي جديد يضمن تمثيلاً عادلاً لجميع القوى الحية وفقاً لنسبة نفوذها الجماهيري.**

4 ـ حماية حقوق المرأة في المساواة والمشاركة، والتدخل الايجابي لتعزيز مكانتها في الحياة السياسية والاجتماعية وفي مختلف المؤسسات الوطنية التشريعية والتنفيذية.

5 ـ احترام وحدانية السلطة ومسؤوليتها عن أمن المجتمع ورفاهه، على قاعدة الالتزام بسيادة القانون وحماية التعددية والمشاركة الجماعية في صنع القرار.

6 ـ ضبط الوضع الأمني انطلاقاً من تأكيد سريان القانون على الجميع دون استثناء، وصون استقلال القضاء واحترام أحكامه، والمحاسبة الصارمة للمسؤولين عن المخالفات والانتهاكات، ودعوة أجهزة السلطة للقيام بمسؤولياتها وواجباتها وفقاً للقانون بدعم كامل من القوى السياسية وفعاليات المجتمع، ومنع الظهور والاستعراض بالسلاح، ونبذ وعزل أي محاولة لأخذ القانون باليد، وصون قدسية السلاح المقاوم وتحريم زجه في صراعات داخلية.

7 ـ التأكيد على مبدأ الشفافية والمساءلة وصيانة الأموال والممتلكات العامة، والمحاسبة الصارمة وفقاً للقانون لكل من أساء استخدام المنصب أو المال العام، والأخذ بسياسة اقتصادية توجه الموارد المتاحة نحو تعزيز مقومات الصمود والاستقلال الاقتصادي وتشجيع الانتاج الوطني واعتماد سياسة تقشف تنهي الهدر والتبذير للمال العام، والعمل على التوزيع العادل للعبء الاقتصادي بين جميع فئات الشعب الفلسطيني وإنشاء صندوق وطني للتكافل الاجتماعي لتخفيف المعاناة عن الفئات الأكثر تضرراً من العدوان والحصار والجدار والتدمير الإسرائيلي.

8 ـ رفض كل أشكال التدخل الخارجي في الشأن الداخلي الفلسطيني، ورفض محاولات فرض الوصاية على شعبنا، أو المساس بالشرعية الفلسطينية وبحق شعبنا في تحديد قيادته بحرية وانتخاب القيادة التي تمثله.

9 ـ الاستعداد، بموقف وطني موحد، لمجابهة التحديات الناجمة عن أية خطوة إسرائيلية من جانب واحد، بما في ذلك احتمال الانسحاب من قطاع غزة، بما يضمن احباط أهدافها السياسية المناقضة للشرعية الدولية ولمصالحنا الوطنية، كما يكفل افشال أي محاولة لزرع الفتنة أو نشر الفوضى في الصف الفلسطيني. وتضع السلطة الفلسطينية، بالتوافق مع القوى الوطنية والإسلامية كافة، خطة شاملة لتولي المسؤولية الأمنية وحفظ النظام وإرساء الاستقرار في المناطق التي تخليها قوات الاحتلال، ولصون وإعادة تعمير المرافق العامة والسكنية والاقتصادية والبنى التحتية في هذه المناطق بما يضمن حسن استخدامها للصالح العام وفق معايير متفق عليها وعلى أساس من العدل والمساواة بين مختلف فئات الشعب، وإدارتها بكفاءة بالمشاركة الديمقراطية من جميع القوى والفعاليات من خلال الهيئات المنتخبة للحكم المحلي.

10 ـ تشكيل حكومة اتحاد وطني، على ضوء الاتفاق على هذا البرنامج، تشارك فيها جميع القوى الوطنية والإسلامية لدفع مسيرة الإصلاح في السلطة الفلسطينية وتأمين الإطار السياسي السليم لمجابهة التحديات التي تطرحها المرحلة القادمة بصف موحد.

رابعاً: الحوار الوطني

متابعة الحوار الوطني الشامل **على الأسس الواردة أعلاه**، لبلورة البرنامج الوطني المشترك وآليات العمل الوطني للمرحلة القادمة.

* * *

الآن وبعد مرور عام تقريباً على البرنامج الجديد الموحّد، لم يتقدم في التطبيق خطوة صغيرة واحدة، انتقل الحوار المديد إلى غزة بين جميع الفصائل بلا استثناء، وفي اللجنة العليا للانتفاضة، ففي رام الله غاب ممثلو حماس والجهاد حينذاك لاعتبارات أمنية، ومنذ أيار/ مايو 2004 يشارك ممثلوا الحركتين في اجتماعات "القيادة الفلسطينية" "الفصائل والسلطة واللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير" في رام الله، ووصل

الحوار إلى الجدار، فقد أبلغت حماس فصائل الانتفاضة والمقاومة واللجنة العليا، أنها "لا تشارك في "البرنامج الوطني الموحد"، تحت شعار "المشروع الوطني الموحد يستند للشرعية الدولية، ويؤدي إلى المفاوضات"، ومستعدة للمشاركة في "إدارة قطاع غزة" بعد الانسحاب الإسرائيلي من القطاع، وبالحوار اتضح للجميع أيضاً أن "إدارة قطاع غزة" ستكون في حالة مفاوضات شبه يوميّة مع إسرائيل وأجهزتها الأمنية والإدارية والاقتصادية والتجارية. فغلاف القطاع البري والبحري والجوي بيد إسرائيل كما تشير "خطة الفصل الأحادي الجانب"، والمعابر الاقتصادية والتجارية بيد إسرائيل، شبكات ماء وكهرباء قطاع غزة بيد إسرائيل، وكل هذا يستدعي "علاقات ومفاوضات شبه يومية مع الاحتلال، الذي يفرض تطويق قطاع غزة، ومع حكومة إسرائيل.

المسألة المطروحة والأسئلة الكبيرة أشمل وأوسع وأعمق من "الحلول الجزئية لإدارة قطاع غزة"، إنها تشمل مجموع مصير ومسار الوطن والشعب، وقضايا الصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي، والعربي ـ الإسرائيلي.

وعليه المسألة الوطنية بكاملها، في هذه المرحلة، والأسئلة الكبيرة تتطلب أجوبة كبيرة، عملية، ملموسة، لا تفيد معها الشعارات العامة، الملتبسة، بدون برنامج فلسطيني ملموس وموحّد تبقى حركة التحرر الوطني الفلسطينية معلّقة في الهواء، تدور في "الزمن الدائري"، والمطلوب كسر "الزمن الدائري"، ومد المشروع الوطني الموحّد على استقامته.

أمامنا دروس وتجربة مائة عام منذ مطلع القرن العشرين حتى يومنا، الأخطاء، الدروس والعبر.

أمامنا تجربة وتتريك الإسكندرون السورية منذ عام 1939، تجربة سبته ومليليه المغربيتان مع الاستيطان الكولونيالي الإسباني منذ خمس مائة عام حتى يومنا. علينا أن لا نكرر أخطاءنا والأخطاء العربية.

طريق الخلاص الوطني شرطه الأول فلسطيني، وشرطه الثاني التضامن العربي بآليات عملية تنفيذية ومعادلات جديدة في العلاقات العربية ـ الدولية، حل قضايا الصراع الفلسطيني والعربي ـ الإسرائيلي مقابل المصالح الكبرى للكتل الدولية الكبرى.

«IV»

أزمة السلطة الفلسطينية... العقدة الرئيسية

"الجمعة الأسود" 16 تموز/ يوليو 2004...

الفلتان الأمني، الفوضى، أخذ القانون باليد، لا مؤسسات... لا قضاء. انفجار صراع تكتلات السلطة ـ تكتلات فتح.

في غزة:

خطف مدير عام الشرطة (اللواء غازي الجبالي) بيد مجموعة من كتائب شهداء الأقصى، خطف ضابط الارتباط مع الإسرائيليين (العقيد طارق أبو العلاء) في خان يونس بيد كتائب شهداء جنين (فتح)، وضع اليد واحتجاز مجموعة فرنسية من أصدقاء الشعب الفلسطيني في مقر الهلال الأحمر الفلسطيني (كتائب أبو الريش ـ فتح).

استقالة مدير جهاز المخابرات اللواء أمين الهندي، ومدير الأمن الوقائي أبو شباك. وعرفات يرفض الاستقالات، ويقوم بسلسلة تعيينات على رأس أجهزة الأمن.

الأزمة تتداعى، نيرانها تزداد اشتعالاً على تعيينات عرفات، ويظهر على السطح الفريق السياسي الذي يقود الاحتجاجات والتمردات، تحت شعارات "تطهير الفساد، رفض التعيينات التي تصب في طاحونة الفساد"، والدعوة إلى الإصلاحات الشاملة في مؤسسات السلطة، وانتخابات داخلية في فتح لعقد مؤتمر جديد بعد غياب الانتخابات والمؤتمر 14 عاماً".

وعليه تواصلت المظاهرات المسلحة وعمليات أخذ القانون باليد... في غزة، خان يونس، رفح...

في الضفة الغربية:

امتدت حالة الفلتان الأمني، الفوضى، تم وضع اليد على مقر

محافظ جنين وإشعال النيران فيه، وحرق مقر المخابرات في محافظة جنين (كتائب شهداء الأقصى، فتح)، في نابلس ثم احتجاز مجموعة من الأجانب الأوروبيين المناصرين للشعب الفلسطيني.

هكذا المشهد يوم الجمعة الأسود.

والتداعيات لم تتوقف حتى يومنا، متعددة الألوان، وشعارات الإصلاح وتطهير الفساد.

رئيس وزراء السلطة الفلسطينية أحمد قريع يصرح "الفلتان الأمني، الفوضى، وما وقع في غزة مصيبة وكارثة"، ويقدم استقالته في اليوم التالي 17 تموز/ يوليو، وعرفات يرفضها.

اللجنة الوطنية العليا للانتفاضة في فلسطين تدعو إلى **"وقف التناحر العبثي بين مراكز القوى والنفوذ"**، وتؤكد "إن حالة الفوضى والانفلات الأمني هي نتيجة التردد في تلبية استحقاقات الإصلاح والتغيير الديمقراطي الشامل".

"وفي الوقت الذي تدين فيه كافة أشكال التطاول على سيادة القانون والاحتكام للسلاح لحل الخلافات الداخلية بديلاً عن الحوار الديمقراطي، وعن الاحتكام إلى إرادة الشعب، فإنها تدعو إلى اتخاذ إجراءآت فعّالة لمعالجة الوضع الداخلي وذلك **بالمبادرة فوراً لتشكيل قيادة وطنية موحّدة تعمل على التنفيذ العملي للبرنامج الذي أجمعت عليه فصائل الثورة ومنظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف.) في آذار/ مارس الماضي، وبخاصة الإعداد لإجراء انتخابات ديمقراطية بلدية وتشريعية ورئاسية، واستئصال الفساد، وتعجيل الإصلاح على مختلف المستويات"**.

"إن القوى الوطنية والإسلامية تدعو **جماهير شعبنا إلى التحرك من أجل وضع حد للفوضى والصراع العبثي بين مراكز القوى في السلطة، ومن أجل احترام سيادة القانون وفرض انضباط الأجهزة الأمنية وانصياعها للقانون، وتحريم الزج بالسلاح الرسمي أو سلاح المقاومة في تصفية الحسابات والخلافات الداخلية، ومن أجل تصويب الوضع الداخلي بالمشاركة الفاعلة لجميع القوى الحيّة في القرار الوطني، والاحتكام إلى الشعب من خلال انتخابات حرّة نزيهة"**.

وحمل البيان عنوان "نداء الإجماع الشعبي لرفض الفوضى ولمكافحة الفساد"[209].

(209) "بيان صادر عن القوى الوطنية والإسلامية"، فلسطين، 22 تموز/ يوليو 2004.

سبق **البيان مذكرة "لجنة المتابعة العليا** للقوى الوطنية والإسلامية/ قطاع غزة" إلى رئيس السلطة الفلسطينية ياسر عرفات، تؤكد "تواجه فلسطين شعباً وأرضاً وقضية في هذه الأيام مخاطر استمرار واتساع حالة الفوضى والفلتان الأمني، والذي بات يلحق أفدح الأضرار بأمن المواطنين والوطن والانتفاضة والمقاومة، وبالحقوق الوطنية الفلسطينية، خاصة في ظل استمرار عدوان قوات الاحتلال الإسرائيلي. إن التدهور والتسيب الأمني يخدم أساساً العدو الإسرائيلي".

"لقد حذرت لجنة المتابعة العليا ومنذ بداية الانتفاضة، من مخاطر تجاوز القانون، ومظاهر الفساد السياسي والإداري والمالي، وسوء استخدام المناصب العامة، والمال العام، والثراء غير المشروع، والاعتداء على الحريات العامة، وحقوق المواطنين، وطالبت بمحاسبة المسؤولين عن ذلك، والشروع ببرنامج متكامل للإصلاح والتغيير الديمقراطي".

"إن لجنة المتابعة العليا ترى أن عدم استجابة السلطة الفلسطينية لهذه المطالب مكّن من استشراء الفساد، وقاد إلى صراع القوى ومراكز النفوذ في السلطة الفلسطينية. إن غياب البرنامج الوطني المشترك، والآليات الجماعية لتنفيذه هو الذي أدّى إلى هذه الفوضى ونتائجها الخطيرة على الشعب والقضية الفلسطينية".

وتدعو المذكرة إلى الحلول الحقيقية والعملية **"تشكيل قيادة وطنية موحّدة تضم الجميع، وتحقق المشاركة الجماعية في صنع القرار الوطني وتقود العمل الوطني الفلسطيني. وتشرف على تنفيذ برنامج وطني مشترك بما في ذلك التحضير لانتخابات ديمقراطية شاملة تعيد بناء مؤسسات السلطة وم. ت. ف. والمجتمع المدني على أسس ديمقراطية".**

و"الشروع بعملية إصلاح ديمقراطي شامل، ينطلق من المصالح الوطنية الفلسطينية، وفق الرؤية المقدمة من فصائل العمل الوطني والمجلس التشريعي والقانون الأساسي، واستئصال الفساد من مؤسسات السلطة وم. ت. ف. والمجتمع المدني، ومحاسبة المسؤولين عنه، والتقدم على طريق بناء الوحدة الوطنية"[210].

انفجارات تموز/ يوليو 2004 وتداعياتها حتى يومنا، "الجمعة الأسود" و"التناحر

(210) "مذكرة" إلى رئيس السلطة الفلسطينية، لجنة المتابعة العليا للقوى الوطنية والإسلامية، قطاع غزة، 2004/7/20.

العبثي بين مراكز القوى والنفوذ في السلطة وكتل فتح"، لم تسقط فجأة من على شجرة خريف فساد مفاصل السلطة، وغياب الإصلاح الديمقراطي.

الأزمة عميقة، بنيوية، تمتد عشريات من السنين، بفعل غياب الحياة والعلاقات التعددية الديمقراطية الحقيقية بين مكونات الشعب الفلسطيني وتنظيماته وقواه الحيّة الفاعلة، وفق قوانين وآليات حركات التحرر الوطني في القرن العشرين حتى يومنا، قوانين التمثيل النسبي والمشاركة التعددية للفصائل والقوى ومؤسسات المجتمع المدني الجماهيرية (اتحادات، نقابات، شخصيات... الخ تحت سقف برنامج القواسم المشتركة والائتلاف الوطني العريض (جبهة وطنية متحدة)، كما فعلت ثورات وحركات مقاومة الشعوب الظافرة، حركات التحرر الوطني من فيتنام إلى جنوب أفريقيا.

وكما استوعب المشروع التوسعي الصهيوني مشكلات، تباينات وتعارضات أكثر من مائة تشكيلة اثنية يهودية على نطاق بلدان العالم، قبل وبعد إقامة دولة "إسرائيل" حتى يومنا، وفق قوانين وآليات التعددية والتمثيل النسبي لتشريك كل الاثنيات والتيارات والأحزاب والتجمعات في المشروع الاستيطاني التوسعي الصهيوني، وبقوانين نسبة حسم التمثيل والشراكة لا تتجاوز واحد بالمائة في كل تجمع قبل إقامة "إسرائيل"، ونسبة واحد ونصف بالمائة على مساحة 56 سنة بعد إقامة الدولة حتى يومنا.

أزمة السلطة ومؤسسات م.ت.ف. تعمقت أكثر، واستشرت، بفعل تحويل مؤسسات منظمة التحرير والسلطة إلى مؤسسات الحزب الواحد.

إنها عملية استنساخ لما فعلت وتفعل أنظمة ومؤسسات الحزب الواحد، الأوحد، العمود الفقري، حزب الحاكم، وهي الأنظمة الشمولية (التوتاليتارية)، التي تستند إلى قاعدة المصالح الحزبية والفردية، الفئوية الضيقة للتنظيم الواحد، وما يتراكم عليها من أسلحة "الإغراء والاغواء" في المصالح والامتيازات المادية والسياسية والعملية والمعنوية، وما يترتب على كل هذا من "الاحتواء السياسي لأجنحة وكتل الحزب، التنظيم الواحد" تحت سقف مؤسسة السلطة الحاكمة. وفي هذا المجرى تستشري نزعة وأمراض الانفراد والتفرد، مصادرة القانون، فقدان التوازن، عدم الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية، ضمور الحريات، غياب قوانين وآليات المؤسسة الديمقراطية التعددية الحقيقية، انتشار الفساد، التلاعب بالمال العام، الاثراء غير

المشروع... ونتيجة كل هذا كوارث وطنية، تناحر عبثي بين كتل السلطة، الفوضى والفلتان الأمني وخطف القانون باليد.

دروس وعبر تجربة الحزب الشيوعي السوفيتي وبيروقراطية الدولة السوفيتية، وتجربة بلدان أوروبا الوسطى والشرقية، عندما أخذت الأزمات طريقها، وترددت، عجزت القيادة عن حل "أسرار" الأزمة بقوانين وآليات ديمقراطية حقيقية في الحزب والدولة ومؤسسات المجتمع المدني، دبّت الفوضى، الفلتان الأمني، الصراع بين كتل الحزب والدولة، فالكارثة الوطنية. ولم تنفع ملايين الاستمارات الحزبية في أجهزة الدولة، وثلاثين ألف رأس نووي من وقف التدهور والتشقق والضياع، ضياع "الدولة العظمى" و"المنظومة الاشتراكية" و"التجربة التي غيرت فعلاً وجه التاريخ، وبنت نظاماً وطنياً وعالمياً جديداً مرتين، بوضع نهاية لامبراطورية شرطي أوروبا الرجعي على يد ثورة أكتوبر الاشتراكية العظمى ودحر 14 دولة استعمارية لتطويق وإبادة الثورة، ونهوض توازن عالمي جديد، وثانية في مسار الحرب العالمية الثانية وسقوط أكثر من 25 مليون سوفييتي دفاعاً عن الاتحاد السوفييتي وبناء معسكر دولي جديد، ونظام عالمي جديد، وفتح الفضاء الكبير لثورات وحركات التحرر الوطني من الاستعمار القديم والجديد، والعنصرية، ومشاريع الغزو الاستيطاني الكولونيالي في العصر الحديث.

دروس وتجربة الحزب الواحد في العالم الثالث، جاءت انهياراتها عاصفة مع أزمات السلطة الشمولية في بلدان آسيوية، أفريقية، بلدان الكاريبي في أمريكا اللاتينية وفي عديد البلدان العربية، من أندونيسيا إلى العراق، ولم تنفع عمليات "احتلال" الوظائف والمواقع والامتيازات، ولا القمع، ولا أحكام القبضة على مؤسسات الدولة والجيوش الكبيرة عندما تراكمت الأزمات بلا حلول وطنية وديمقراطية.

الأزمة... قرارات معطّلة وتداعيات:

الأزمة البنيوية، العميقة في التكوين، والمديدة في الزمن، هي "الابن الشرعي للجنوح المتراكم في تشكيل السلطة الشمولية، الانفرادية والمتفردة بالقرار"، و"الصراع العبثي بين مراكز القوى والنفوذ" كما تعلن بيانات ومذكرات اللجان العليا للانتفاضة في الضفة الفلسطينية وقطاع غزة، يمثل التعبير والتجسيد للتناقضات والتعارضات السياسية والمادية في خزان السلطة المتفردة بالقرار، والتي لا تستوعب، ولا تهضم قراراً من حولها.

وعليه تعود أزمة تموز/ يوليو 2004 حتى يومنا، إلى جذورها البعيدة والقريبة، من الدعوة لعقد مؤتمر لحزب الحكم، الذي لم ينعقد منذ 14 عاماً رغم عشرات الفرص المفتوحة لعقده.

تجميد وتعطيل القرارات الوطنية المشتركة "المجلس المركزي لمنظمة التحرير، قرارات القوى الوطنية المشتركة، قرارات ومشاريع قوانين المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، نداءآت ومذكرات اللجان العليا للانتفاضة على مساحة أربع سنوات، برنامج آب/ أغسطس 2002، برنامج آذار/ مارس 2004"، و"تعطيل العمل بالقانون الأساسي الذي حدّد، وفصل، بين صلاحيات رئيس السلطة وصلاحيات رئيس ومجلس وزراء السلطة.

"القرارات ومشاريع القوانين معطّلة منذ عام 1997 إلى 2004، وكلها محالة إلى الرئيس عرفات منذ عام 1997. وفي اعتقادي أن من يتحمل مسؤولية هذا التأخير هو رئيس المجلس التشريعي (أحمد قريع في ذلك الوقت)، فكان يجب عليه أن يتابع القرارات، وأن يعبر عن غضبه للتأخير في مؤتمرات صحفية، وإذا لزم الأمر حجب الثقة عن الحكومة، ووضع الوطن في أزمة اتجاه أي قانون لا يصادق عليه وينفذ" (211).

"في الواقع يجب أن ينظر إلى أي حركة إصلاحية بارتياح كبير، لأن الوضع مزري ونحتاج إلى من يعلق الجرس لإلزام القيادة الفلسطينية، لأن تقيس بمقاييس واضحة الأمور، ويكون لها سياسة واضحة أمام العالم. الأزمة تلقى بظلالها على الحكومة، فاستقال رئيسها أبو علاء، وتلقي بظلالها على المجلس التشريعي، وأسفر انعقاده عن تشكيل لجنة خاصة من 14 نائباً، سميت لجنة الإصلاح والتطوير لمؤسسات السلطة الفلسطينية، بعيداً عن ترحيل الأزمات الذي كان متبعاً. والخطوة الأولى بحث القرارات التي اتخذها المجلس التشريعي، والتي هي معطّلة من السلطة التنفيذية (عرفات)، وبحث القوانين التي صادق عليها عرفات ولكن لم يتم العمل بها. ويكون هذا بإصدار قرارات معلنة من الرئيس عرفات لترتيب المؤسسة الأمنية وفقاً للقانون

(211) جريدة "البيان الإماراتية": "عباس زكي عضو مركزية فتح، رئيس لجنة المجلس التشريعي (14 عضواً) للبحث مع رئيس السلطة ياسر عرفات المصادقة التنفيذية على 13 قانوناً معطّلة منذ عام 1997 - 2004، "منتدى الفكر والحوار الوطني/ ندوة مشتركة/ رام الله، 15 أيلول/ سبتمبر 2004".

الأساس، ووثيقة الإصلاح التي تبناها التشريعي في دورته السادسة في 15 مايو/ أيار 2002. والخطوة الثانية تتصل بالحكومة، فقد اتخذ التشريعي قراراً، يطلب فيه من الرئيس عرفات قبول استقالة قريع رئيس الوزراء. وأنا مع اثنين عارضنا هذا القرار، فنحن لا نستطيع تعيين ضابط، فكيف لنا أن نطلب قبول استقالة حكومة. ما حدث حوَّلنا جميعاً إلى عالم سفلي... وهنا يجب أولاً إعادة الاعتبار لمنظمة التحرير الفلسطينية، وهنا أحمّل ممثلي الفصائل مسؤولية العمل لهذا الهدف، لا أن يشكلوا غطاء للجنة تنفيذية لمنظمة التحرير غير قائمة وغير فاعلة، وإذا ما أعدنا الاعتبار لهذه المرجعية، فإن الطرف الآخر سيفكر كثيراً ويعيد حساباته، وسيقر بالمنظمة باعتبارها الشريك في عملية السلام" (212).

أزمة تموز/ يوليو، مسبوقة بأزمة شباط/ فبراير بين كتل السلطة ـ فتح، عندما قدم 400 كادر من فتح وبالأسماء في الضفة وقطاع غزة، استقالة احتجاجية جماعية، علنية، في 6 شباط/ فبراير 2004، "نحن ككادر وسط في فتح ومن مختلف المراتب والأقاليم داخل فلسطين، وبعد **تردد ومشاورات استمرت لشهور قررنا أن** نضع حداً لتذمرنا الطويل، وألمنا المتصاعد، بالاستقالة الجماعية. وفتح الآن بتركيبتها الحالية تقودنا نحو الهاوية والفئوية والعشائرية والصراعات الداخلية. **وندرك تماماً أن هذا البيان وهذه الاستقالة ستضر بنا شخصياً وبوظائفنا**، ولكن سئمنا الحالة التي وصلت إليها الأمور، وندرك أن الكثيرين منا سيتعرضون للضغط والابتزاز لحملهم على التراجع ونفي ما ورد في هذا البيان، والبعض الآخر سيلاحق بالشائعات، لكن نحن مصممون على ترك الحركة بلا رجعة...، لم تقم الحركة بعملية نقدية شاملة لمواقفها وبرامجها، بل ظلت تعتمد الغمغمة ومنطق الترقيع، والغياب التام للبرنامج التنظيمي وحالة الإفلاس السياسي"(213). و"أعلنت قيادة شمال غزة في فتح استقالة جماعية من مسؤولياتها التنظيمية في مناطق مدينة ومخيم جباليا إضافة إلى مدينتي بيت حانون وبيت لاهيا، وموقعة من جميع أعضاء قيادة الشمال"(214).

(212) نفس المصدر السابق.

(213) "بيان استقالة جماعية على أوضاع فتح الداخلية، بأسماء وتواقيع 400 كادر"، فلسطين المحتلة، 6 شباط 2004". الوكالات، دنيا الوطن، صحيفة فلسطينية يومية إلكترونية تصدر في غزة، 7 شباط/ فبراير 2004.

(214) المركز الفلسطيني للإعلام، غزة، 2004/2/21.

استقالة حكومة السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس أمين سر اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير عضو مركزية فتح، كانت **الإعلان الكبير عن أزمة الطوابق العليا في السلطة**، تشكلت في 2003/4/3، واستقالت في 2003/9/6 بعد جلسة عاصفة في المجلس التشريعي 2003/9/4، حوصر رئيس الوزراء والوزراء والمجلس التشريعي بمظاهرة عنيفة، هتافات جارحة "كرزاي كرزاي"، تكسير نوافذ قاعة المجلس، ومحاولة اقتحام أبوابه. وفي اليوم التالي قدم رئيس الوزراء استقالة وزارته، واستقالته من مركزية فتح. ويعلن برسالة استقالته إلى عرفات "المسألة ليست إنجازات بقدر ما هي توجهات بتصميم مسبق وإصرار على إفشال هذه الحكومة بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة بما في ذلك استباحة الدم والإهانة والتخوين والتعرض لسمعتنا وأخلاقنا. وما دمتم مقتنعون بأنني كرزاي فلسطين وأنني خنت الأمانة ولم أكن على قدر المسؤولية، فإنني أردها لكم لتتصرفوا بها"(215).

طريق الخلاص الوطني... تطبيق البرنامج المشترك:

بعد ساعات من تداعيات انفجار أزمة السلطة في ليل 16 تموز/ يوليو 2004، أطلقت الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين نداء الخلاص الوطني صباح 17 تموز/ يوليو، وأعلن النداء "صراعات مراكز القوى في السلطة الفلسطينية خلف الفوضى الأمنية"، وقدم البديل الوطني والديمقراطي "تطبيق البرنامج المشترك الذي تم إقراره بالإجماع وبحضور عرفات في 30 آذار/ مارس 2004"، وأشار "لو شرعت السلطة في تنفيذه بدءاً من تاريخ التوافق عليه لما جاء انفجار أزمة صراع أجنحة وكتل السلطة في تموز/ يوليو 2004"، فالبرنامج الوطني المشترك، حدد خطوات التصحيح السياسي والإصلاح الديمقراطي الشامل، ووضع الآليات العملية، البرمجة الزمنية للتنفيذ والتطبيق، ولكن محاصرته في أدراج مؤسسة السلطة، ترك الأبواب مشرعة للتداعيات والانفجارات بين مراكز القوى والنفوذ في مؤسسات السلطة.

أكد النداء "أن الفلتان الأمني في غزة وامتداده للضفة، ليس سوى انعكاساً للصراعات العبثية والمصلحية بين مراكز القوى في السلطة. إن صون قدسية المقاومة والسلاح المقاوم يتطلب تحريم الزج بهما في صراعات وخلافات داخلية، فالسلاح

(215) الفصل السادس، "نص الاستقالة بتوقيع محمود عباس"، وثيقة رقم (4).

المقاوم يجب أن يتوجه حصراً لمجابهة الاحتلال، وأن يحرَّم استخدامه للتطاول على سيادة القانون وأمن المواطنين".

"إن حالة الفوضى والفلتان الأمني، التي تغذيها صراعات مراكز القوى في السلطة، هي نتيجة للتهرب المتواصل من استحقاقات الإصلاح والتغيير الديمقراطي، والتي يقود تجاهلها إلى استشراء حالة الترهل والشلل والتفسخ في بنية السلطة. *إن معالجة هذه الحالة لا يمكن أن تتم من خلال إعلان حالة الطوارئ، هذا الإجراء السلطوي الشكلي الذي لن يغير شيئاً على الأرض.*

"إن معالجة حالة الفوضى تتطلب أولاً قراراً حاسماً لفرض سيادة القانون، وحث مسيرة الإصلاح، واستئصال الفساد، والتقدم على طريق التغيير الديمقراطي وبناء الوحدة الوطنية، ووضع حد للانفراد والتفرد بالقرار. إن هذا يتطلب البدء فوراً بتطبيق البرنامج المشترك الذي أجمعت عليه فصائل م.ت.ف. في آذار/ مارس 2004، وتشكيل قيادة وطنية موحدة، وحكومة اتحاد وطني تتولى تنفيذ بنود هذا البرنامج، بما في ذلك اتخاذ إجراءات جادة لمحاسبة المسؤولين عن الفساد، واعتماد نظام شفاف للتكافل الاجتماعي ينهي حالة الفوضى والمحاباة والتفرد في التصرف بموارد السلطة، *والإعداد الجدي لانتخابات عامة بلدية وتشريعية ورئاسية"* (216).

وفي 23 تموز/ يوليو 2004، صدر في غزة يان مشترك عن الجبهتين الديمقراطية والشعبية يؤكد *"الأزمة التي يعيشها النظام السياسي الفلسطيني دخلت منعطفاً خطيراً، تكشف عن عمق الخلل في مؤسسات السلطة وأجهزتها التي باتت تعاني من التدهور والشلل، واستشراء مظاهر الفساد السياسي والإداري والمالي، وسوء استخدام المناصب العامة، وإهدار المال العام لخدمة مصالح فئوية وشخصية لشريحة من المتنفذين والمستفيدين، على حساب غالبية الشعب المحرومة والتي تكابد الجوع والبطالة والفقر، وتغلق في وجهها سبل الحياة الكريمة القائمة على أولوية دعم صمود العمال والفئات المتضررة جراء العدوان الإسرائيلي، وحق كل أبناء الشعب في الوظائف والتشغيل في*

(216) الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين "تطبيق البرنامج الوطني المشترك وتطهير الفساد طريق الخلاص الوطني. صراعات مراكز القوى في السلطة الفلسطينية خلف الفوضى الأمنية"، فلسطين، 2004/7/17.

مؤسسات أجهزة السلطة وفي تكافؤ الفرص، وتوفير الحماية الاجتماعية عبر صندوق التكافل الاجتماعي".

"احجام السلطة الفلسطينية عن القيام بخطوات جادة في عملية الإصلاح والتغيير الديمقراطي الحقيقي، واللجوء إلى إجراءات فوقية شكلية بالتعيينات وغيرها من شأنه تأجيج الصراع بين مراكز القوى في السلطة الفلسطينية حول المواقع والمصالح والامتيازات، وتقطع الطريق على الإصلاحات الجادة والملحة، وتوجيه الموارد المالية لدعم صمود المجتمع والمواطن".

"إن المدخل للإصلاح الحقيقي يكون بتوسيع المشاركة الشعبية بعيداً عن سياسة التفرد والاستئثار وإقصاء الآخر... وتتطلب إعادة بناء الائتلاف الوطني العريض بدءاً بتشكيل قيادة وطنية موحدة تضم الجميع، وتحقق المشاركة الجماعية في صنع القرار وقيادة العمل الوطني، وتشرف على تنفيذ برنامج وطني سياسي وإصلاحي بما في ذلك التحضير لانتخابات ديمقراطية شاملة لمؤسسات السلطة الوطنية ومنظمة التحرير الفلسطينية والمجتمع المدني على أسس ديمقراطية. هذا هذا السبيل للخروج من دوامة الأزمة المتفاقمة، ومغادرة الدوران في أنماط الحلول المجزوءة العقيمة" (217).

وفي 25 تموز/ يوليو 2004 تقدمت حماس بورقة مشروع بيان إلى اللجنة العليا للانتفاضة في غزة "وثيقة شرف صادرة عن المؤتمر الشعبي المنعقد في قطاع غزة"، والذي كان مقرراً انعقاده قبل نهاية تموز/ يوليو بقرار من اللجنة العليا للانتفاضة في غزة، ولم ينعقد بفعل طلبات كتل فتح ـ السلطة المتناقضة والداعية اللجنة العليا لتأجيل المؤتمر الشعبي العام ضماناً لمشاركة الجميع. ودعا مشروع البيان إلى ***"ترسيخ الوحدة الوطنية واعتماد سياسة الحوار البناء والفعّال، وسيلة وحيدة لحسم الخلافات داخل الفصيل الواحد أو بين الفصائل والتأكيد على حرمة الدم الفلسطيني، وتحريم الاحتكام للسلاح أو أي مظهر من مظاهر القوة في حل الخلافات الداخلية. وإجراء عملية إصلاح شاملة وجذرية للوضع الداخلي الفلسطيني تساهم بالقضاء على كل مظاهر الفساد الإداري والمالي بحيث يشمل ذلك كل مناحي الحياة الفلسطينية...*** *والإصلاح المنشود لا يقتصر على تغيير الأشخاص والقيادات فقط بل يشمل تغيير*

(217) "بيان سياسي صادر عن الجبهتين الديمقراطية والشعبية لتحرير فلسطين"، غزة 2004/7/23.

*النهج والسياسيات التي أثقلت حياة الشعب الفلسطيني سياسياً وداخلياً... **التأكيد على أهمية تشكيل قيادة وطنية موحدة من جميع القوى الفلسطينية على أساس الثوابت** والتمسك بكامل الحقوق الفلسطينية لتحقيق المشاركة الجماعية في صنع القرار وقيادة العمل الوطني الفلسطيني، وحتى لا يبقى الوضع الفلسطيني رهينة طرف فلسطيني واحد، ينتج عنه منزلقات سياسية وداخلية"*(218).

"الاستعصاء" إلى متى؟...

أزمات السلطة الفلسطينية، هي العقدة الرئيسية، الجدار الذي يغلق طريق إعادة بناء الوحدة الوطنية الفلسطينية والإصلاح الديمقراطي الشامل في مؤسسات السلطة وإعادة بناء مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية (م.ت.ف.) الائتلافية "الجبهة الوطنية المتحدة".

أزمة مجموع الحركة الوطنية الفلسطينية، هي أزمة التعارضات في الصف الوطني، أزمة التمترس في خندق البرامج الخاصة ونزعات الرؤيا والمصالح الفئوية الذاتية الضيقة.

إن حل وتجاوز أزمات السلطة الفلسطينية، وأزمة التعارضات بين البرامج الخاصة، مشروطة باستيعاب دروس وعبَّر قوانين وآليات عمل حركات التحرر الوطني الظافرة على امتداد القرن العشرين حتى يومنا.

إن الشرط الأساسي لحل العقدة الرئيسية، والتعارضات، كان، ويكون، في مغادرة "الخنادق الخاصة"، والتقدم إلى أمام نحو الفضاء الوطني الأرحب والأوسع، نحو برنامج القواسم المشتركة.

إن حل "الاستعصاء" من طريق الخلاص الوطني، يشترط الاندفاع نحو البرنامج الوطني الفلسطيني الموحّد... الغائب الأكبر منذ أربعة عشر عاماً، عن الأوضاع الفلسطينية في الميادين الداخلية، العربية، الإقليمية، الدولية، والإسرائيلية.

من جديد نشير أن كل القوى: الإسرائيلية، الأمريكية، الدولية، الإقليمية والعربية لها "خرائط طرق" عملية وملموسة، وفقط حركة التحرر الوطني الفلسطينية، السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية بلا "خريطة طريق موحّدة"، بلا برنامج وطني موحَّد نحل

(218) ورقة حماس في غزة 2004/7/25، تحت عنوان "وثيقة شرف صادرة عن المؤتمر الشعبي المنعقد في قطاع غزة".

به "الاستعصاء" من طريق الشعب والانتفاضة، والانتقال بحركة شعب فلسطين من شعب واحد بدون برنامج موحّد، إلى شعب موحّد ببرنامج وطني موحد، البرنامج الذي يقود إلى دحر الاستيطان والاحتلال، وإنجاز مهمات المرحلة الراهنة... تقرير المصير ودولة فلسطين المستقلة بحدود 4 حزيران/ يونيو 1967 عاصمتها القدس، وضمان حق عودة اللاجئين عملاً بالحق التاريخي والأخلاقي، عملاً بالقرار الأممي 194.

إن أعمدة الخلاص الوطني المتوازية تنهض على:

* تسريع وصول الحوار الفلسطيني الشامل إلى البرنامج الوطني الموحد، برنامج القواسم المشتركة. ويشكل برنامج آب/ أغسطس 2004 (غزة)، والبرنامج الوطني المشترك بين جميع فصائل الانتفاضة والمقاومة والسلطة بحضور عرفات (رام الله 30 آذار/ مارس 2004) جهد أربع سنوات من الحوار والمراجعة النقدية المتبادلة.

الآن والانتفاضة تدخل عامها الخامس حان وقت الخلاص الوطني لفك "الاستعصاء"، واستعادة "الغائب الأكبر" عن الانتفاضة والمقاومة والسلطة... البرنامج الوطني الموحّد لشعب موحّد.

إن طريق التصحيح السياسي والتغيير الديمقراطي شرطه الأساسي البرنامج الموحد، القيادة الوطنية الموحّدة، حكومة اتحاد وطني، هكذا وصلت كل ثورات حركات التحرر الوطني للشعوب إلى النصر والاستقلال من فيتنام إلى الجزائر إلى جنوب أفريقيا، وتجاورت في المسار التحرري التاريخي وحدة البرنامج وحكومة الوحدة الوطنية قبل الوصول إلى الاستقلال لبناء دولة الاستقلال الوطنية والديمقراطية.

* بناء التعددية الديمقراطية الحقيقية، ببرامج القواسم المشتركة، القرارات المشتركة، تجاوز الانفراد والتفرد بالسلطة والقرار وعلى قاعدة "شركاء في الدم... شركاء في القرار".

* الذهاب إلى الانتخابات بكل محاورها بقوانين انتخابات ديمقراطية قولاً وعملاً، من الانتخابات النقابية: العمالية، الطلابية، النسائية، المهنية، الغرف التجارية والصناعية وكل مؤسسات المجتمع المدني. والانتخابات البلدية والقروية والمخيمات، التشريعية، والرئاسية. فقوانين وآليات الانتخابات هي حجز الزاوية لبناء ديمقراطية تعددية حقيقية، وقوانين الانتخابات هي التي تقود إلى التنمية السياسية، النضالية،

الاجتماعية، الديمقراطية والتوحيدية، تقود إلى انتخابات نزيهة أو مزورة.

وعليه في مرحلة التحرر الوطني، على طريق بناء دولة الاستقلال، وما بعد الاستقلال تمثل قوانين التمثيل النسبي مقياس النزاهة والشفافية في الانتخابات، التي تقود إلى مشاركة جميع التيارات والقوى بالقرار الوطني، وفق تجاوز نسبة الحسم الانتخابية، وتقود إلى توحيد نسيج المجتمع في كل المؤسسات النقابية، المهنية، الاجتماعية، السياسيّة. وتعزز طريق الوحدة الوطنية على أسس برنامجية بعيداً عن النزعات المحلية، الحزبية المتكلسة الضيقة، والجهوية الضيقة والعشائرية.

* قوانين الانتخابات هي المؤشر الأساسي على النزاهة أو التزوير أو الإقصاء وإلغاء الآخر، فالقوانين التي تقوم على الأغلبية النسبية والدوائر الكبيرة هي قوانين التزوير المسبق، الإقصاء وإلغاء الآخر، النزوع نحو الاستبداد والانفراد والتفرد، وهذه تجربة شعب فلسطين مع قانون 1995 للانتخابات التشريعية. وقوانين الأغلبية النسبية بدلاً عن التمثيل النسبي في كل مؤسسات المجتمع المدني، فهي تؤدي فوراً إلى تعميق الانقسامات في صف الشعب، والنقابة، والمهنة، وإقصاء وإلغاء الآخر، وتنمية اتجاهات الاستئصال فكرياً وسياسياً، نقابياً واجتماعياً (النصف ناقص واحد يتم وضعه في خانة الإقصاء...).

* قوانين الانتخابات تحدد مسبقاً مواقع المرأة والشباب، فالقائمة المطلقة + الدوائر الكبيرة تحرم المرأة دورها التاريخي، النضالي والاجتماعي، التحرري والإنساني، بينما القائمة النسبية والتدخل الإيجابي بأن يكون مثلاً ثالث كل مرشح على جميع القوائم امرأة في كل المجالات يضمن نسبة تتجاوز 25٪ للمرأة.

* قوانين تحديد سن حق الانتخاب والترشيح، تحدّد دور الشباب والقوى الاجتماعية الجديدة، الحيّة، صاحبة الدور الكبير في الثورة والانتفاضة والمقاومة على مساحة ثلاثة أجيال منذ النهوض العاصف والشامل للمقاومة الفلسطينية رداً على، وبديلاً عن، هزيمة حزيران/ يونيو 1967. وعلى هذا الدعوة إلى اعتماد حق الانتخاب لكل من بلغ 16 سنة، وحق الترشيح لكل من بلغ 20 سنة يوم الانتخابات، بينما قانون 1995 المأخوذ عن القوانين الأردنية القديمة خلال فترة حكم الضفة الفلسطينية، حصر حق الترشيح في الانتخابات التشريعية والبلدية والقروية بمن بلغ 30 سنة وفي هذا حرمان 46٪ من أصحاب حق الانتخاب المسجلين من حق الترشيح، وفي حال حصر

الترشيح بمن بلغ 28 عاماً يتم حرمان 40٪ من أصحاب حق الانتخاب المسجلين من الترشيح[219]، وحق الانتخاب بمن بلغ 18 سنة يوم الانتخابات، وفي هذا شطب لدور الشباب بتقرير مصائر الشعب والوطن والتنمية البشرية السياسية والنقابية والاجتماعية، وبناء القيادات الشابة الأعمار، بينما تشير كل الإحصاءات على مساحة أربعين عاماً من عمر الثورة الفلسطينية المعاصرة، أن أكثر من 90 في المائة من الشهداء، الجرحى، الأسرى، ومن نشطاء الانتفاضة وأبناء المقاومة تحت سن العشرين من السنين.

* وبفحص "المبادئ المقترحة" من اللجنة القانونية في المجلس التشريعي للسلطة الفلسطينية، يتضح أن المبادئ الأساسية لقانون انتخابات عامة ديمقراطية" لم يتم حلّها حلاً ديمقراطياً وفق قوانين حركات التحرر الوطني في صف الشعوب، في مواجهة المستعمرين المستوطنين والمحتلين. وحتى "المبادئ المقترحة الجزئية" والتي تم إقرارها بإجماع اللجنة القانونية في 2004/5/10، لم يتم تصويت المجلس التشريعي عليها لإقرارها، حيث تصطدم بكتل السلطة في المجلس، وكذلك حال مشروع القانون الجديد المعمول (18 آب/ أغسطس 2004)، كما لم يتم إجازة المشروع والمصادقة عليه من رئاسة السلطة الفلسطينية، وبقى المشروع معلقاً على شجرة المجلس[220]، حاله حال المشاريع المعلقة منذ عام 1997، ومشاريع الإصلاح في أيار/ مايو 2002 للمجلس التشريعي، وما بعدها حتى يومنا.

* وعلى أساس قانون الانتخابات التشريعية والرئاسية، البلدية والقروية، وقوانين انتخابات مؤسسات المجتمع المدني، يتم اشتقاق القوانين الناظمة والآليات التطبيقية من اللجان المركزية والمحلية للانتخابات إلى سجلات الناخبين إلى لجان الفرز والمراقبين... الخ.

(219) جريدة الحياة الجديدة/ رام الله/ 20 تشرين أول/ أكتوبر 2004، ندوة المجلس الفلسطيني للعلاقات الخارجية/ غزة، د. زياد أبو عمرو رئيس المجلس، صالح زيدان عضو المكتب السياسي للجبهة الديمقراطية، مروان كنفاني، سعدى الكرنز، وآخرين + رام الله، منتدى الفكر والحوار الوطني/ قيس عبد الكريم، صخر حبش، محمد زهدي النشاشيبي، 1 كانون أول/ ديسمبر 2004.

(220) الفصل السادس، نص المشروع والتواقيع "المبادئ المقترحة حول المحاور الرئيسية في مشروع قانون الانتخابات العامة"، تقرير اللجنة القانونية، المجلس التشريعي الفلسطيني/ الدورة التاسعة/ الفترة الأولى/ وثيقة رقم (23).

حل الاستعصاء... طريق الخلاص:

هذه "طرق حل الاستعصاء" المتوازية والمتوازنة، طرق استعادة الغائب الأكبر "المشروع الوطني الفلسطيني الموحّد"، وعليه تنبني أعمدة الوحدة الوطنية والقرار الموحّد، في صف الشعب والانتفاضة، وإعادة بناء مؤسسات السلطة ومنظمة التحرير الفلسطينية بانتخابات ديمقراطية حقيقية وتوحيدية ائتلافية، نحو مرجعية موحّدة للشعب في الأرض المحتلة في إطار سلطة وحكومة وحدة وطنية، تنهض على قاعدة راسخة من المشاركة بالقرار، وانتخابات التمثيل النسبي لكل التيارات والقوى في المجتمع. ومرجعية موحدة لشعب موحّد في الأرض المحتلة وأقطار اللجوء والشتات والمهاجر الأجنبية، في إطار جامع نحو إنجاز مهمات المرحلة الراهنة، حق تقرير المصير ودولة فلسطين المستقلة بحدود 4حزيران/ يونيو 1967 عاصمتها القدس العربية المحتلة وضمان حق عودة اللاجئين عملاً بالحق التاريخي والأخلاقي، والقرار الأممي 194.

وعلى هذا البرنامج وأعمدة الخلاص الوطني نبني قاعدة الارتكاز على الأرض المحتلة، القاعدة التي تفتح طريق المراحل اللاحقة نحو فلسطين الغد، فلسطين ديمقراطية موحّدة لكل سكانها من الفلسطينيين العرب والإسرائيليين اليهود، بدون تمييز في الجنس والعرق والدين والمذهب، لتأخذ فلسطين مكانها تحت الشمس بين الشعوب والأمم الحرّة، الديمقراطية، المستقلة.

الفصل السادس

الوثائق

(الوقائع الملموسة)

مشروع برنامج وطني(*)(1)

آب (أغسطس) 2002

وفاء للشهداء ولكل تضحيات شعبنا، ومن أجل تأكيد وحدة شعبنا في الوطن والشتات وتنظيم القوى وحشد كل طاقات الشعب في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وتمسكاً بحقنا المشروع في مقاومة العدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، وفي الدفاع عن أرضنا ومقدساتنا ولنيل حقوقنا الوطنية.

ورداً على الانحياز الأمريكي السافر للعدو الإسرائيلي، والتدخل المرفوض في الشأن الفلسطيني الداخلي، وسعي المخطط الأمريكي الإسرائيلي لقمع المقاومة والانتفاضة، وتنصيب قيادة عميلة وبديلة، لتكريس الاحتلال وشطب الحقوق الوطنية الفلسطينية.

تتقدم لجنة المتابعة العليا بالبرنامج الوطني التالي:

أولاً: الأهداف الاستراتيجية الراهنة

1 ـ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي العسكري والاستيطاني للأراضي المحتلة في 5 حزيران/ يونيو 1967 بما في ذلك القدس.

2 ـ إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على جميع الأراضي المحتلة عام 1967.

3 ـ صون وحماية حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها وفقاً لما ورد في القرار 194 لعام 1948.

إن تحديدنا لهذه الأهداف الذي ينطلق من التأكيد على ثوابت الإجماع الوطني الفلسطيني، يتطلب العمل المشترك كمهمة كفاحية ووطنية راهنة، وعلى جميع

(*) أرشيف الجبهة الديمقراطية، كتاب "مابعد السور الواقي"، مصدر سبق ذكره.

(1) نص المشروع موضع الاجماع الوطني قبل أن تسحب حركة حماس موافقتها عليه في 13/ 8/ 2002، المسمى مشروع رقم 2.

الأصعدة الفلسطينية والعربية والدولية، من أجل وقف الإرهاب والعدوان الإسرائيلي ضد شعبنا وفرض الانسحاب الفوري من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وضمان احترام وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

ثانياً: الوسائل

1 ـ الانتفاضة والمقاومة والنضال السياسي وسائل وأشكال كفاحية يمارسها شعبنا وبما يخدم تحقيق أهدافه الوطنية.

2 ـ التأكيد على شرعية مقاومتنا للعدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي.

3 ـ التأكيد على البعد العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية كعمق استراتيجي هام، وإبراز البعد والطابع التحرري والإنساني لقضيتنا الوطنية، والتأكيد على أهمية وضرورة العمل من أجل تأييد وحشد هذه الدوائر لصالح نضالنا الوطني.

ثالثاً: الوضع الداخلي

1 ـ تشكيل قيادة فلسطينية موحدة يشارك فيها الجميع، تجسد الوحدة الوطنية وتحقق جماعية القيادة والمشاركة في القرار الوطني، وإقرار السياسة والممارسة العملية، وتعزيزاً لوحدة المرجعية ووحدة القرار والعمل والمقاومة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

وتتحمل القيادة الوطنية الموحدة مسؤولية قيادة العمل الوطني الفلسطيني لفترة مؤقتة وحتى يتم إجراء انتخابات ديمقراطية وشاملة وعلى أساس التمثيل النسبي لمؤسسات م.ت.ف. ابتداءً من المجلس الوطني الفلسطيني ولمؤسسات السلطة والمجتمع الفلسطيني (مجلس تشريعي، بلديات، اتحادات شعبية، نقابات مهنية... الخ) بما يفعّل هذه المؤسسات ويحقق مشاركة الجميع فيها.

2 ـ إجراء عملية إصلاح شاملة للوضع الداخلي الفلسطيني، وبناء مؤسسات الشعب والمجتمع على أسس ديمقراطية تكفل العدل والمساواة وممارسة التعددية السياسية واحترام سيادة القانون والفصل بين السلطات واحترام القضاء والالتزام بأحكامه وضمان الحريات العامة والخاصة بما في ذلك ضمان حرية الصحافة والنشر والتعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر في إطار القانون.

3 ـ التأكيد على مبدأ الشفافية والمساءلة وصيانة الأموال والممتلكات العامة ومحاسبة كل من أساء استخدام المنصب أو المال العام وفقاً للقانون.

4 ـ الأخذ بسياسة اقتصادية توجه الموارد المتاحة نحو تعزيز مقومات الصمود والاستقلال الاقتصادي وتشجيع الإنتاج الوطني واعتماد سياسة تقشف تنهي الهدر والتبذير للمال العام، وتنهي امتيازات كبار المسؤولين، والعمل على التوزيع العادل لعبء مواجهة العدوان والاحتلال الإسرائيلي بين جميع فئات الشعب الفلسطيني، وإنشاء صندوق وطني للتكافل الاجتماعي ودعم الصمود لتلقي وتوحيد قنوات الدعم والمساندة الشعبية المحلية والخارجية.

5 ـ رفض تدخل الإدارة الأمريكية والإسرائيلية، وأية جهات خارجية في الشؤون الداخلية الفلسطينية، ورفض جميع محاولات فرض الوصاية على شعبنا والمساس بالشرعية الفلسطينية، وحق شعبنا في تحديد قيادته بحرية، وانتخاب القيادة التي تمثله.

رابعاً: الحوار الوطني

تتم الدعوة لحوار وطني شامل على الأسس الواردة أعلاه، لبلورة البرنامج الوطني المشترك وآليات العمل الوطني للمرحلة الراهنة.

لجنة المتابعة العليا

للقوى الوطنية والإسلامية (غزة)

مشروع برنامج وطني(*)(2)

2003/1/24

إيماناً بعدالة قضيتنا وإجلالاً لأرواح شهدائنا الأبرار، وتأكيداً لإصرار وعزم شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج على مواصلة نضاله الوطني البطولي من أجل نيل حقوقه المشروعة، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس، واستمراراً لكفاحنا المقدس من أجل فلسطين بكافة الوسائل التي تحقق هذا الهدف.

وأخذاً في الاعتبار أن المسؤولية الوطنية تحتم إعلاء المصالح الوطنية عن أية مصالح أخرى، وأهمية تجميع الكلمة وتوحيد الموقف في هذه المرحلة، ووضع العالم أمام مسؤولياته فيما يواجهه شعبنا من ظلم وعدوان، وانطلاقاً من نتائج الحوارات الفاعلة التي عقدت بالقاهرة، فإننا قد حددنا برنامجنا الوطني على النحو التالي:

أولاً: الأهداف الاستراتيجية

1 ـ إن قضيتنا الفلسطينية هي قضية شعب يسعى لنيل حقوقه الوطنية في إطار مقررات الشرعية الدولية وعلى أساس ثوابت الإجماع الفلسطيني التالية:

أ): إنهاء الاحتلال الإسرائيلي العسكري والاستيطاني للأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

ب): إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على جميع الأراضي المحتلة.

ج): صيانة وحماية حق العودة بناءاً على قراري الجمعية العامة رقم 194 وقرار مجلس الأمن رقم 242 وباتفاق الجانبين، وبما يكفل سلاماً عادلاً ودائماً لكل من إسرائيل والدولة الفلسطينية ويحقق سلاماً شاملاً.

(*) أرشيف الجبهة الديمقراطية، كتاب "مابعد السور الواقي"، مصدر سبق ذكره.

(2) مقدم من الجهة المصرية الداعية للحوار الوطني في القاهرة 24 ـ 27/ 1/ 2003.

ثانياً: الوسائل

2 ـ التأكيد على شرعية مقاومتنا للعدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي.

3 ـ التأكيد على البعد العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية كعمق استراتيجي هام، وإبراز البعد والطابع التحرري والإنساني لقضيتنا الوطنية، والتأكيد على أهمية وضرورة العمل من أجل تأييد وحشد هذه القوى لصالح نضالنا الوطني.

4 ـ انتهاج جميع الوسائل والأشكال الكفاحية التي يمارسها شعبنا بما يخدم أهدافه الوطنية.

5 ـ التمسك بروح النضال والمقاومة، وإعطاء جهود السلام فرصة لإثبات فاعليتها في وضع القضية على الطريق الصحيح، وللتفاوض من أجل السلام قررنا تجميد وسائل العمل المسلح لمدة عام، مؤكدين على أن هدفنا الأسمى هو أن تتحرك كل القوى الإقليمية والدولية من أجل تغيير الواقع الحالي ودفع الجانب الإسرائيلي إلى الانسحاب ووقف القتل والاغتيالات والممارسات التعسفية ضد الشعب والقيادة الفلسطينية والعودة إلى مائدة المفاوضات تحت رعاية دولية.

ثالثاً: قضايا العمل الداخلي

6 ـ تلتزم كافة الفصائل والقوى الفلسطينية بوحدة الصف الفلسطيني التزاماً كاملاً وتبتعد عن أية محاولات من شأنها أن تؤدي إلى المساس بالوحدة الوطنية أو بالجبهة الداخلية التي يجب أن تكون خلال هذه المرحلة في أوج تماسكها.

7 ـ التمسك بالقيادة الفلسطينية الشرعية المنتخبة وعلى رأسها الرئيس ياسر عرفات.

8 ـ إجراء انتخابات ديمقراطية بمشاركة الجميع عند توافر الظروف الملائمة لاختيار قيادات وممثلي الشعب الفلسطيني.

9 ـ مشاركة كافة التنظيمات والقوى الفلسطينية في إطار التعددية السياسية في صياغة السياسة الفلسطينية واتخاذ القرارات التي من شأنها تحقيق أهداف الشعب الفلسطيني.

10 ـ استمرار وتفعيل سياسة الإصلاحات الداخلية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية وأية مجالات أخرى تدعم صمود وتطلعات الشعب الفلسطيني.

11 ـ بلورة رؤية اقتصادية متكاملة من خلال وضع أسس سليمة تدفع الدول المانحة لاستئناف وتفعيل المساعدات المالية بما يساهم في تحسين الأوضاع المعيشية للشعب الفلسطيني وإصلاح البنية الأساسية وبناء الهياكل الملائمة لاقتصاد فلسطيني.

رابعاً: المتطلبات القادمة

12 ـ إن القوى والفصائل الفلسطينية وهي تخوض كفاحها من أجل نيل حقوقها المشروعة، تثمن كل ما تبذله الدول العربية لنصرة قضيتنا، وتثق في أن مصر الداعمة دائماً للقضية الفلسطينية والساعية دائماً لنصرة الشعب الفلسطيني ستواصل جهودها حتى نحصل على حقوقنا كاملة، وإننا نؤكد التزامنا أمام القيادة المصرية بتنفيذ برنامجنا الوطني هذا.

13 ـ ولتنفيذ ما اتفقنا عليه قررنا تشكيل لجنة من الفصائل الفلسطينية الموقعة على البرنامج بهدف استمرار الحوار ومتابعة تطورات الأوضاع ومستجدات الموقف.

مشروع برنامج وطني(*)(3)

2003/3/6

وفاء للشهداء ولكل تضحيات شعبنا، ومن أجل تأكيد وحدة شعبنا في الوطن والشتات وتنظيم القوى وحشد كل طاقات الشعب في مواجهة العدوان الإسرائيلي، وتمسكاً بحقنا المشروع في مقاومة العدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي، وفي الدفاع عن أرضنا ومقدساتنا ولنيل حقوقنا الوطنية.

ورداً على الانحياز الأمريكي السافر للعدو الإسرائيلي، والتدخل المرفوض في الشأن الفلسطيني الداخلي، وسعي المخطط الأمريكي الإسرائيلي لقمع المقاومة والانتفاضة، وتنصيب قيادة عميلة وبديلة، لتكريس الاحتلال وشطب الحقوق الوطنية الفلسطينية.

تتقدم لجنة المتابعة العليا بالبرنامج الوطني التالي:

أولاً: الأهداف الاستراتيجية الراهنة

1 ـ إنهاء الاحتلال الإسرائيلي العسكري والاستيطاني للأراضي المحتلة في 5 حزيران/ يونيو 1967 بما في ذلك القدس.

2 ـ إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس على جميع الأراضي المحتلة عام 1967.

3 ـ صون وحماية حق العودة للاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم التي شردوا منها وفقاً لما ورد في القرار 194 لعام 1948.

إن تحديدنا لهذه الأهداف الذي ينطلق من التأكيد على ثوابت الإجماع الوطني الفلسطيني، يتطلب العمل المشترك كمهمة كفاحية ووطنية راهنة، وعلى جميع

(*) أرشيف الجبهة الديمقراطية. كتاب "ما بعد السور الواقي"، مصدر سبق ذكره.

(3) هو نفس مشروع وثيقة آب/ أغسطس 2002 مع تعديل في البند ثالثاً، ستجري الإشارة إليه في الهامش.

الأصعدة الفلسطينية والعربية والدولية، من أجل وقف الإرهاب والعدوان الإسرائيلي ضد شعبنا وفرض الانسحاب الفوري من المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية، وضمان احترام وتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

ثانياً: الوسائل

1 ـ الانتفاضة والمقاومة والنضال السياسي وسائل وأشكال كفاحية يمارسها شعبنا وبما يخدم تحقيق أهدافه الوطنية.

2 ـ التأكيد على شرعية مقاومتنا للعدوان والاحتلال والاستيطان الإسرائيلي.

3 ـ التأكيد على البعد العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية كعمق استراتيجي هام، وإبراز البعد والطابع التحرري والإنساني لقضيتنا الوطنية، والتأكيد على أهمية وضرورة العمل من أجل تأييد وحشد هذه الدوائر لصالح نضالنا الوطني.

ثالثاً: الوضع الداخلي

1 ـ تشكيل قيادة فلسطينية موحدة يشارك فيها الجميع، تجسد الوحدة الوطنية وتحقق جماعية القيادة والمشاركة في القرار الوطني، وإقرار السياسة والممارسة العملية، وتعزيزاً لوحدة المرجعية ووحدة القرار والعمل والمقاومة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

وتتحمل القيادة الوطنية الموحدة مسؤولية قيادة العمل الوطني الفلسطيني لفترة مؤقتة وحتى يتم إجراء انتخابات ديمقراطية وشاملة لمؤسسات م.ت.ف.[4] ابتداء من المجلس الوطني الفلسطيني ولمؤسسات السلطة والمجتمع الفلسطيني (مجلس تشريعي، بلديات، اتحادات شعبية، نقابات مهنية... الخ) بما يفعّل هذه المؤسسات ويحقق مشاركة الجميع فيها.

2 ـ إجراء عملية إصلاح شاملة للوضع الداخلي الفلسطيني، وبناء مؤسسات الشعب والمجتمع على أسس ديمقراطية تكفل العدل والمساواة وممارسة التعددية السياسية واحترام سيادة القانون والفصل بين السلطات واحترام القضاء والالتزام

(4) في نص وثيقة آب (أغسطس) 2002 ورد ما يلي: "وحتى يتم إجراء انتخابات ديمقراطية وشاملة وعلى أساس التمثيل النسبي لمؤسسات م.ت.ف.".
وبناء على إلحاح فتح التي سبق أن سجلت اعتراضها على التمثيل النسبي كأساس معتمد في الانتخابات عند مناقشة وإقرار وثيقة آب (أغسطس)، تم إسقاط "وعلى أساس التمثيل النسبي" من النص.

بأحكامه وضمان الحريات العامة والخاصة بما في ذلك ضمان حرية الصحافة والنشر والتعبير والتنظيم والتجمع والتظاهر في إطار القانون.

3 ـ التأكيد على مبدأ الشفافية والمساءلة وصيانة الأموال والممتلكات العامة ومحاسبة كل من أساء استخدام المنصب أو المال العام وفقاً للقانون.

4 ـ الأخذ بسياسة اقتصادية توجه الموارد المتاحة نحو تعزيز مقومات الصمود والاستقلال الاقتصادي وتشجيع الإنتاج الوطني واعتماد سياسة تقشف تنهي الهدر والتبذير للمال العام، وتنهي امتيازات كبار المسؤولين، والعمل على التوزيع العادل لعبء مواجهة العدوان والاحتلال الإسرائيلي بين جميع فئات الشعب الفلسطيني، وإنشاء صندوق وطني للتكافل الاجتماعي ودعم الصمود لتلقي وتوحيد قنوات الدعم والمساندة الشعبية المحلية والخارجية.

5 ـ رفض تدخل الإدارة الأمريكية والإسرائيلية، وأية جهات خارجية في الشؤون الداخلية الفلسطينية، ورفض جميع محاولات فرض الوصاية على شعبنا والمساس بالشرعية الفلسطينية، وحق شعبنا في تحديد قيادته بحرية، وانتخاب القيادة التي تمثله.

رابعاً: الحوار الوطني

تتم الدعوة لحوار وطني شامل على الأسس الواردة أعلاه، لبلورة البرنامج الوطني المشترك وآليات العمل الوطني للمرحلة الراهنة.

لجنة المتابعة العليا

للقوى الوطنية والإسلامية (غزة)

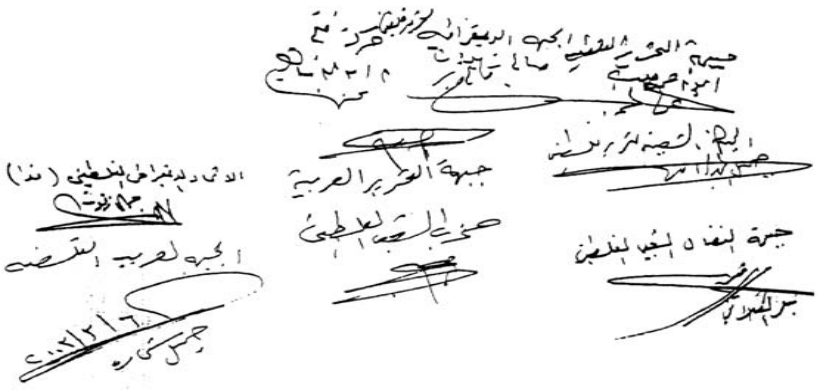

الرسالة الموجهة إلى الرئيس ياسر عرفات[5]

(وإلى رئيس المجلس الوطني وأعضاء اللجنة التنفيذية والمجلس المركزي)

من موقع الكفاح والصمود وفي مواجهة العدوان والحصار المفروض على شعبنا، وما يتسهدفه ذلك من ضرب حقوقنا الوطنية ومحاولات الإطاحة بالقيادة الشرعية لشعبنا والتي تعلنها حكومة شارون اليمينية المتطرفة باستمرار حصار سيادة الأخ الرئيس أبو عمار، واعتقال الأخوين عبد الرحيم ملوح وتيسير خالد عضوي اللجنة التنفيذية، والأخوين مروان البرغوثي وركاد سالم عضوي المجلس المركزين وكافة القيادات والكوادر الفلسطينية المعتقلة في سجون الاحتلال ودلالات ذلك كله.

وانطلاقاً من إجماعنا على وثيقة البرنامج الوطني التي أقرت في غزة في آب الماضي، والتي أكدت على أهداف شعبنا وحقوقه وتعزيز كفاحه بتوفير كل متطلبات الصمود وحماية الجبهة الداخلية وعلى ضوء المخاطر المحدقة في ظل احتمالات شن الحرب العدوانية وما قد يترتب عليه من تصعيد نوعي في العدوان الإسرائيلي على شعبنا وحقوقه وقياداته الشرعية.

فإننا نتوجه إليكم باتخاذ كافة القرارات الكفيلة بحماية الوضع الوطني ومؤسساتنا الشرعية وإنجازاتنا الوطنية، بوضع هذه الوثيقة موضع التطبيق، وخاصة الإعلان عن تشكيل القيادة الوطنية الموحدة برئاسة الأخ الرئيس أبو عمار، وبحيث تضم أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير والأمناء العامون (أو من ينوب عنهم) لكافة القوى والفصائل الوطنية الإسلامية المستعدة للمشاركة فيها، وبما يمكن من استنهاض وتطوير دور هيئات ومؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، ويساهم في تعزيز وحدة شعبنا في إطارها، وقدرته على الصمود ويلبي ضرورات اللحظة الصعبة، وتحقيق مشاركة الجميع في اتخاذ القرار، والتحمل المشترك لمسؤوليات المخاطر المحدقة التي

(5) الرسالة مرفقة مع الوثيقة بعنوان: "مشروع برنامج وطني" (2003/3/6).

نواجهها جميعاً، وبما يفتح الطريق لتعزيز الديمقراطية، والإعداد لانتخابات وفقاً لقانون انتخابي ديمقراطي عصري، وبما يلبي احتياجات الوحدة الوطنية والديمقراطية معاً..

وإننا على ثقة بأن هذه الخطوة الهامة ستضع الجميع أمام مسؤولياتهم التاريخية.

ومعاً وسوياً حتى تحقيق أهداف شعبنا في العودة والحرية والاستقلال.

فلسطين، 6 **آذار (مارس)** 2003

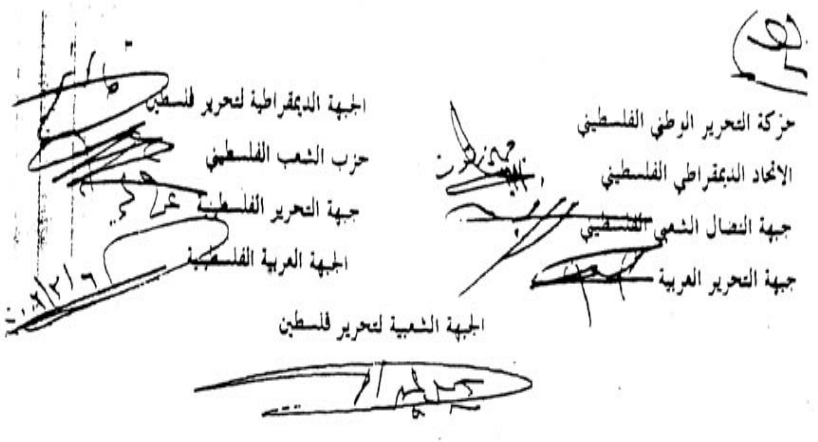

بسم الله الرحمن الرحيم

بسم الله الرحمن الرحيم

منظمة التحرير الفلسطينية
السلطة الوطنية الفلسطينية

رئيس الوزراء

منظمة التحرير الفلسطينية
السلطة الوطنية الفلسطينية
رئيس الوزراء

الأخ أبو عمار السبت، 6 أيلول، 2003(*)

تحية وبعد:

نظراً للظروف الصعبة، بل والمستحيلة التي مرت بها حكومتي، حيث وضعت الحكومة الإسرائيلية جداراً سدت به الطريق أمام أي تقدم في عملية السلام، ومارست أبشع أنواع القهر والأذى بشعبنا وأرضه وحقوقه، وتهربت من الاستحقاقات وتنفيذ الالتزامات المترتبة عليها، إضافة إلى عدم وجود تصميم دولي أكثر حزماً تجاه تطبيق خارطة الطريق.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن هذه الحكومة تعرضت لأبشع أنواع التحريض والتشويه ووضع العقبات والعراقيل في طريقها قبل ولادتها بهدف شلها وعدم تمكينها من إنجاز مهامها التي رسمتها قيادة المنظمة على الوجه الأكمل.

(*) أرشيف الجبهة الديمقراطية.
كتاب "تجربة المائة وثلاثين يوماً/ إنجازات وعراقيل"/ محمود عباس (أبو مازن).

لقد بذلت كل ما أستطيع وفوق ما أستطيع كي أحقق إنجازات سياسية وأخرى داخلية سردت بعضها في تقريري للمجلس التشريعي، ولكن يبدو أن المسألة ليست مسألة إنجازات بقدر ما هي توجهات بتصميم مسبق وإصرار على إفشال هذه الحكومة بكل الوسائل المشروعة وغير المشروعة بما في ذلك استباحة الدم والإهانة والتخوين والتعرض لسمعتنا وأخلاقنا.

الأخ أبو عمار

وحدكم فقط تملكون قرار إقالة الحكومة والتخلص منها في أي وقت وكان بإمكانكم فعل ذلك، إلا أن الرغبة توفرت وبشكل واضح لإبقائها مشجباً تعلق عليه كل الأحقاد التي امتلأت بها النفوس والقلوب والعقول. وهكذا أصبحت الحكومة دريئة سهلة لتصويب السهام المسمومة عليها، وأصبحت إهانتها هدفاً بحد ذاته، دون النظر إلى ما يمكن أن يحقق من مصلحة عامة للشعب والوطن والقضية.

والأسوأ من ذلك هو أسلوب التضليل الذي مارسه واستمرأه البعض من أجل حرف الحقائق، ومهما بلغت الأمور من التدني والانحطاط فإنني لن أجعل هذا السوط يمنعني من رفع صوت الحق على صوت الباطل.

وما دمتم مقتنعون بأنني كرزاي فلسطين وأنني خنت الأمانة ولم أكن على قدر المسؤولية، فإنني أردها لكم لتنصرفوا بها.

وحيث أن السلسلة استكملت حلقاتها لوضعنا أمام خيار لا ثان له ونهاية لا مفر منها، فإنني أقدم لكم استقالة الحكومة واستقالتي كرئيس لها معتبر أن الحكومة مستقيلة منذ هذا اليوم.

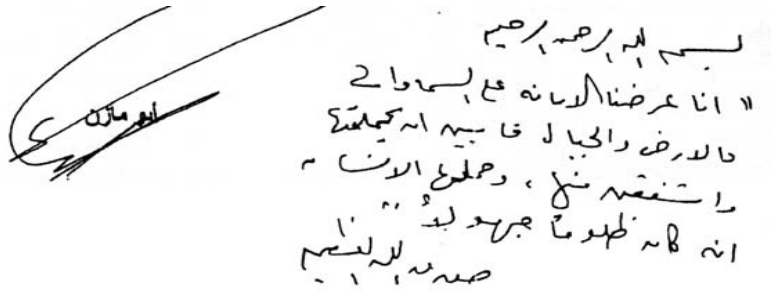

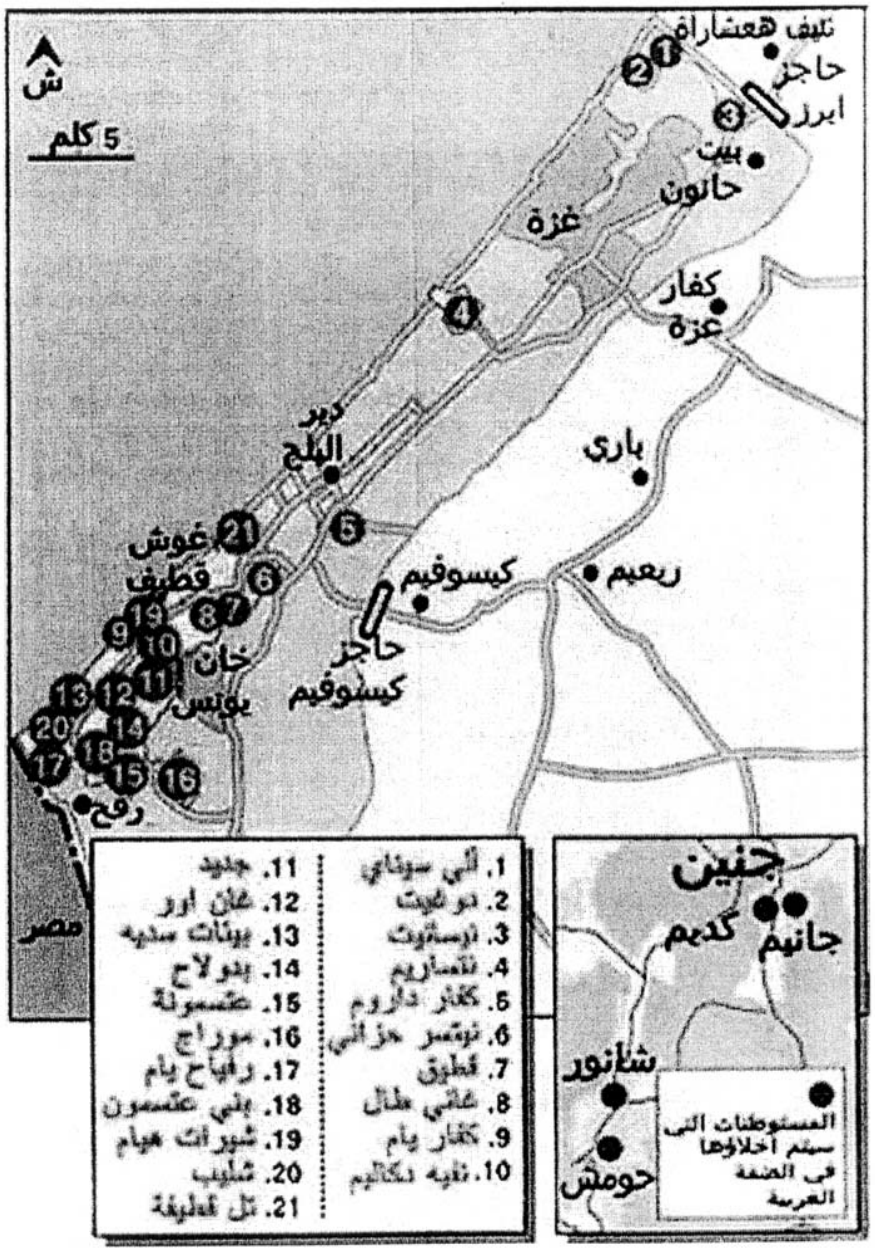

(*) أرشيف الجبهة الديمقراطية.

مستوطنات قطاع غزة/ مستوطنات شمال الضفة/ خطة.

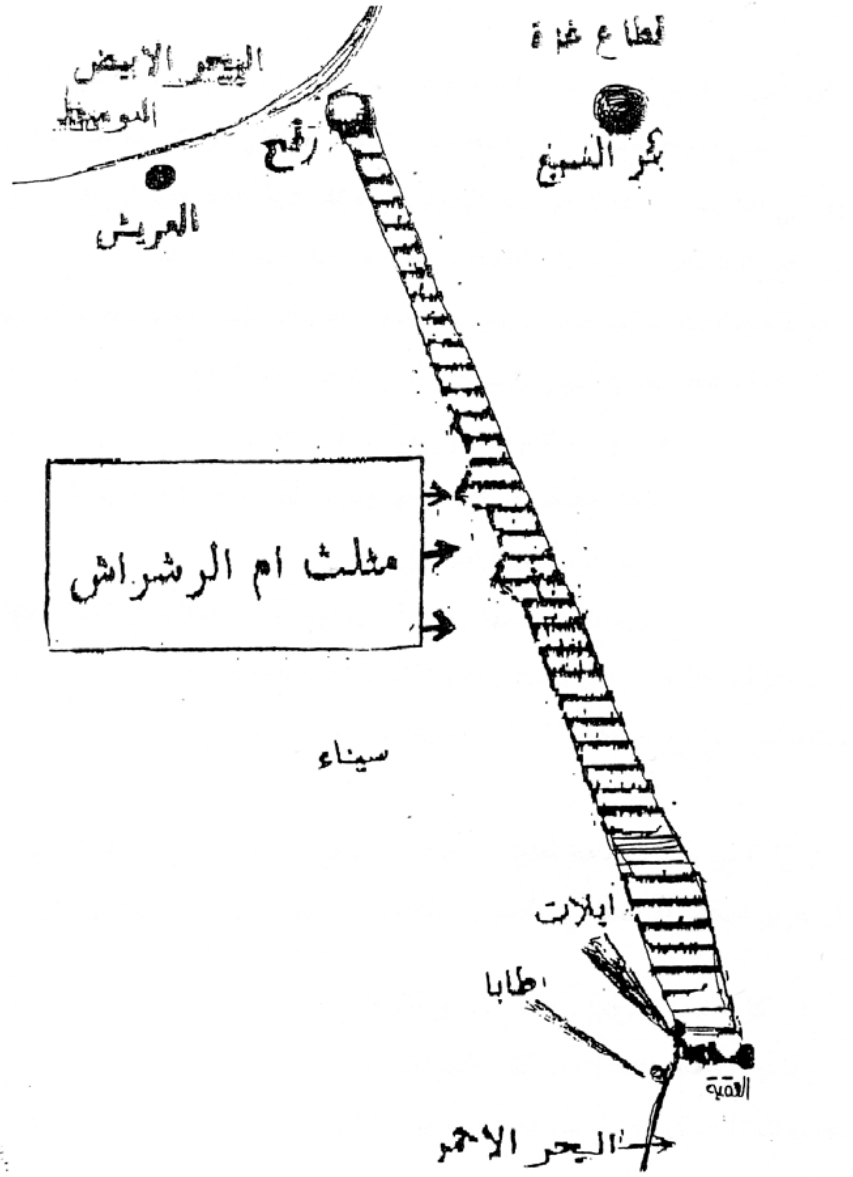

(*) المنطقة المظللة على الخريطة:

مثلث أم الرشراش (إيلات) بمساحة تساوي 1.5 من مساحة الجولان.

المصدر ـ صحيفة يديعوت الإسرائيلية، التاريخ الجمعة 1997/11/7.

يديعوت احرنوت ـ وثيقة ـ 2003/12/19[6]

خطة شارون
الخطاب الدراماتيكي ـ الصيغة الكاملة

إني أهنئ منظمي المؤتمر على اللقاء الهام والمشوق الذي عقدتموه هنا. ففي الايام الثلاثة الاخيرة بحثت في وضع اسرائيل. أنا كرئيس وزراء، مسؤول عن التخطيط والتنفيذ للخطى التي تصمم صورة اسرائيل في السنوات التالية. مهمتنا جميعاً هي تصميم وجه دولة اسرائيل اليهودية والديمقراطية. دولة فيها توزيع متساو للعبء، تلقي حقوق واداء واجبات من كل القطاعات، من خلال الخدمة الوطنية من هذا النوع او غيره.

دولة فيها جهاز تعليم جيد وناجع يربي جيلا شابا ذات قيم ومفعم بالعزة الوطنية، مؤهل للتصدي لتحديات العالم الحديث. دولة اقتصادها يتلائم والاقتصاد العالمي المتطور للقرن 21. الانتاج للفرد فيه يتجاوز خط العشرين الف دولار ويصل الى مستوى متساو مع الدول الاوروبية الاكثر تطورا.

دولة تستوعب هجرة تشكل مركزا روحيا وقوميا لكل يهود العالم وبؤرة جذب لعشرات الاف المهاجرين كل عام. الهجرة هي الهدف المركزي لدولة اسرائيل.

هذه الدولة التي نريد ان نصممها. هذه الدولة التي يرغب ابناؤنا في العيش فيها.

انا اعرف، ان هناك احيانا ميلا لحصر كل مشاكل دولة اسرائيل في المجال السياسي، في ظل التفكير بانه اذا ما حلت مشكلة اسرائيل مع جيرانها ولا سيما مع الفلسطينيين ـ فستحل من تلقاء نفسها باقي المواضيع على جدول الاعمال.

انا لا اؤمن بذلك. امامنا تحديات اخرى تستدعي الاجابة ـ في الاقتصاد، في تعليم الجيل الشاب، في استيعاب الهجرة، في تعزيز التكتل الاجتماعي وتحسين العلاقات بين اليهود والعرب في اسرائيل.

(6) أرشيف الجبهة الديمقراطية. "أوراق خاصة".

مثل كل شعب اسرائيل، اتطلع أنا الى السلام.

وأنا أرى أهمية هائلة لاتخاذ كل الخطوات التي تؤدي الى التقدم نحو حل النزاع مع الفلسطينيين. ولكن، في ضوء التحديات الاخرى المحدقة بنا، فانه اذا لم يبذل الفلسطينيون جهد مشابها لحل النزاع ـ فانني لا اعتزم انتظارهم حتى القنوط.

قبل نحو سبعة أشهر، صادقت الحكومة برئاستي على خطة خريطة الطريق للسلام، والتي تستند الى خطاب الرئيس جورج بوش من حزيران 2002. وهذه خطة متوازنة للتقدم المتدرج نحو السلام، تعهدت اسرائيل والفلسطينيون بتنفيذها. والتطبيق الكامل والحقيقي للخطة يشكل السبيل الافضل للتوصل الى سلام حقيقي.

خريطة الطريق هي الخطة السياسية الوحيدة التي اتخذتها اسرائيل، والفلسطينيون والامريكيون ومعظم دول العالم. ونحن مستعدون للتقدم في تطبيقها: دولتان ـ دولة اسرائيل ودولة فلسطينية ـ تعيشان الواحدة الى جانب الاخرى في هدوء وامن وسلام.

خريطة الطريق هي خطة واضحة، منطقية وعليه يمكن ومن الواجب تطبيقها. المفهوم الذي يقبع خلفها هو: الامن وحده يؤدي الى السلام، ووفقا لهذا الترتيب.

وبدون تحقيق سلام كامل، في اطاره تفكك منظمات الارهاب، لن يكون ممكنا التوصل الى سلام حقيقي. سلام للاجيال. هذا هو جوهر خريطة الطريق. المفهوم المعاكس، الذي يقضي بان مجرد التوقيع على اتفاق سلام سيؤدي، من لا شيء، الى أمن قد جرب في الماضي وباء بفشل ذريع.

هكذا سيكون مصير كل خطة اخرى تتبنى هذا المفهوم. يدور الحديث عن خطط تضلل الجمهور وتزرع فيه الامل العابث. لن يكون سلام قبل القضاء على الارهاب.

الحكومة برئاستي لن تساوم في تطبيق خريطة الطريق بكل مراحلها. على الفلسطينيين ان يقتلعوا من الجذور محافل الارهاب وان يخلقوا مجتمعا يحافظ على القانون ويكافح العنف والتحريض. السلام والارهاب لا يسيران معا. العالم موحد اليوم في المطلب الحازم من الفلسطينيين بالعمل لوقف الارهاب وتنفيذ الاصلاحات. وفقط تحويل السلطة الفلسطينية الى سلطة اخرى تتيح التقدم في المسيرة السياسية. فالفلسطينيون ملزمون بتنفيذ ما فرض عليهم. التنفيذ الكامل والتام يؤدي، في نهاية المسيرة، الى الهدوء والسلام.

بدأنا في تطبيق خريطة الطريق في العقبة، ولكن منظمات الارهاب التي ارتبطت بياسر عرفات شوشوا المسيرة بسلسلة عمليات ارهابية من أكثر ما شهدناه بشاعة.

وبالتوازي مع طرح المطلب من الفلسطينيين في مجال تصفية منظمات الارهاب، فان اسرائيل تتبع وستواصل الاتباع لخطوات تحسين جوهري في شروط حياة السكان الفلسطينيين: اسرائيل سترفع اطواقا واغلاقات وتخفض عدد الحواجز، سنحسن قدرة الحركة للسكان الفلسطينيين بما في ذلك عبور البضائع والاشخاص، سنعمل على توسيع ساعات النشاط في المعابر الدولية، نسمح لعدد اكبر من التجار الفلسطينيين بادارة حياة اقتصادية وتجارية سليمة ومنتظمة مع شركائهم في اسرائيل وغير ذلك. كل هذه الخطوات ترمي السماح لحركة افضل وحرة للسكان الفلسطينيين الذين لا ضلع لهم في الارهاب. واضافة الى ذلك فاننا سنسلم، وفقا للتنسيق الامني، مدنا فلسطينية الى مسؤولية امنية فلسطينية.

اسرائيل ستبذل كل الجهود لمساعدة الفلسطينيين ولتحريك المسيرة.

اسرائيل ستفي بالتعهدات التي قطعتها على نفسها. انا تعهدت امام الرئيس الامريكي بان اسرائيل ستفكك المواقع غير المسموح بها. وانا اعتزم تطبيق هذا التعهد. دولة اسرائيل تدار وفقا للقانون وموضوع المواقع ليس استثنائيا. انا افهم الحساسية. سنحاول ان نفعل ذلك بطريقة أقل ايلاما، ولكن المواقع غير المسموح بها ستفكك. نقطة.

اسرائيل ستفي بكل تعهداتها ايضا في موضوع البناء في المستوطنات. لن يكون بناء خلف خط البناء القائم. لن تكون مصادرة اراضي للبناء، لن تكون حوافز اقتصادية خاصة ولن يكون بناء لمستوطنات جديدة.

اريد أن انتهز هذه الفرصة كي أتوجه للفلسطينيين وان اقول لهم مرة اخرى مثلما قلت في العقبة: لسنا معنيين بحكمكم. نحن معنيون بان تديروا حياتكم بأنفسكم في دولة خاصة بكم. دولة فلسطينية ديمقراطية، ذات تواصل اقليمي في يهودا والسامرة ومنطق اقتصادي، تعقد مع اسرائيل منظومة علاقات طبيعية من الهدوء والامن والسلام.

اهجروا الارهاب وتعالوا نوقف معا سفك الدماء، تعالوا نتقدم نحو السلام.

* * *

نريد التقدم بسرعة في تطبيق خريطة الطريق هو هدوء وسلام حقيقي. نحن نأمل في أن تنفذ السلطة الفلسطينية دورها، ولكن اذا ما واصل الفلسطينيون بعد عدة اشهر عدم تنفيذ دورهم في خريطة الطريق ـ فعندها ستبادر اسرائيل الى خطوة امنية من طرف واحد لفك الارتباط مع الفلسطينيين.

هدف خطة فك الارتباط هو التقليص قدر الامكان للارهاب ومنح مواطني اسرائيل اقصى قدر من الامن. عملة فك الارتباط ستؤدي الى تحسين مستوى المعيشة وتساعد على تعزيز الاقتصاد في اسرائيل.

الخطوات من طرف واحد التي ستتخذها اسرائيل في اطار خطة فك الارتباط ستكون بالتنسيق الاقصى مع الولايات المتحدة. محظور علينا ان نمس بالتنسيق الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. هذه الخطوات ستعزز الامن لسكان اسرائيل وستخفف عن الجيش الاسرائيلي وقوات الامن في أداء المهمات الصعبة التي تقف امامها.

خطة فك الارتباط ترمي الى منح الحد الاقصى من الامن والى خلق الحد الادنى من الاحتكاك بين اسرائيل والفلسطينيين.

نحن معنيون بإجراء مفاوضات مباشرة، ولكننا لا نعتزم ان نضع المجتمع الاسرائيلي رهينة في ايدي الفلسطينيين. لقد سبق أن قلت: لن ننتظرهم حتى القنوط.

خطة فك الارتباط ستتضمن إعادة انتشار لقوات الجيش الاسرائيلي في خطوط امنية جديدة وتغيير انتشار التجمعات السكانية بحيث يتقلص قدر الامكان عدد الاسرائيليين المتواجدين في قلب السكان الفلسطينيين. سنرسم خطوطا أمنية مؤقتة والجيش الاسرائيلي سينتشر على هذه الخطوط. وسيتوفر الامن من خلال انتشار الجيش الاسرائيلي، جدار الامن، وعوائق مادية اخرى. خطة فك الارتباط ستقلص الاحتكاك بيننا وبينهم.

تقليص الاحتكاك يستوجب خطوة قاسية لا مثيل لها لتغيير انتشار جزء من التجمعات السكانية. وبودي أن أكرر ما قلته في الماضي: في التسوية في المستقبل لن تبقى اسرائيل في كل الأماكن التي توجد فيها اليوم. نسخ التجمعات السكانية سيتم، اولا وقبل كل شيء من أجل رسم خط امني ناجع قدر الامكان يخلق فك الارتباط إياه بين إسرائيل والفلسطينيين. هذا الخط الأمني لن يكون حدوداً دائمة لدولة إسرائيل،

ولكن بقدر ما لا يستأنف تطبيق خريطة الطريق، فان الجيش الاسرائيلي سيكون منتشرا على طول هذا الخط. والتجمعات السكانية التي ستنسخ هي تلك التي في كل صيغة محتملة للتسوية في المستقبل تكون نهائية لن تكون ضمن اراضي دولة اسرائيل. وبالمقابل، في اطار خطة فك الارتباط، فان اسرائيل ستعزز سيطرتها في تلك الاجزاء من ارض اسرائيل والتي ستشكل جزء لا يتجزأ من دولة اسرائيل في كل تسوية في المستقبل.

أعرف انكم تريدون سماع اسماء، ولكن يجدر ابقاء شيء الى ما بعد.

اسرائيل ستحث جدا بناء الجدار الامني. يمكن رؤية الامر يتجسد منذ اليوم. فالاستكمال السريع للجدار الامني سيسمح للجيش الاسرائيلي برفع حواجز وتخفيف عن الحياة اليومية للسكان الفلسطينيين غير الموبوئين بالارهاب.

ومن اجل ان يتمكن الفلسطينيون من تطوير حياة اقتصادية في تجارتهم ومن أجل الا يكونوا متعلقون بشكل متفرد باسرائيل ـ فاننا سننظر في اطار خطة فك الارتباط بالسماح بالتنسيق مع الاردن ومصر بعبور اكثر حرية للاشخاص والبضائع، عبر المعابر الدولية، في ظل اتخاذ وسائل الامن اللازمة.

* * *

بودي ان اشدد على ان خطة فك الارتباط هي خطوة أمنية وليس سياسية. الخطوات التي ستتخذ لن تغير الواقع السياسي بين اسرائيل وبين الفلسطينيين ولن تحبط امكانية العودة الى تطبيق خريطة الطريق والتوصل الى تسوية بالاتفاق.

خطة فك الارتباط لا تمنع تطبيق خريطة الطريق، بل هي خطوة ستتخذها اسرائيل، في ظل غياب امكانية اخرى، من اجل تحسين أمنها. خطة فك الارتباط لن تتحقق الا في حالة ان يواصل الفلسطينيون جر ارجلهم ويؤجلوا تطبيق الخريطة. واضح أن في خطة فك الارتباط سيحصل الفلسطينيون على اقل بكثير مما يمكنهم ان يحصلوا عليه في مفاوضات مباشرة وفقا لخريطة الطريق. يحتمل ان تكون اجزاء من خطة فك الارتباط والتي ترمي الى توفير الحد الاقصى من الامن لمواطني اسرائيل ستنفذ حتى في اطار المحاولة لتطبيق خريطة الطريق، وذلك وفقا للظروف الناشئة.

سيداتي سادتي، تجربة حياتي علمتني ان للسلام، مثلما للحرب، ينبغي السير باجماع واسع. نحن ملزمون بالحفاظ على وحدتنا، حتى لو جرى في اوساطنا جدال

داخلي حاد. ففي السنوات الثلاث الاخيرة وضعتنا منظمات الارهاب الفلسطينية في تجربة عسيرة. خطتهم لتحطيم روح المجتمع الاسرائيلي لم تنجح. فمواطنو اسرائيل عرفوا كيف يسدون الثغرة، كيف يتكافلون، كيف يمدون اليد، يتطوعون للمساهمة. انا اؤمن بانه بهذا السبيل، موحدين، علينا ان نواصل اليوم ايضا. وذلك سواء تمكنا من التقدم في خريطة الطريق أم يتعين علينا تطبيق خطة فك الارتباط. التجربة تعلمني باننا معا، باجماع وطني واسع، يمكن ان نصنع امورا عظيمة.

حذار ان نقع في الاوهام. كل سبيل سيكون معقد، كثير العراقيل ويستوجب استخدام الفكر والمسؤولية. انا واثق اننا مثلما نجحنا في الصمود في وجه التحديات التي حدقت بنا في الماضي ـ فاننا سنصمد معاً، وسننجح، اليوم ايضاً.

في سبيلنا سترافقنا دوما الاقوال التي قالها رئيس الوزراء دافيد بن غوريون، بعد يوم من اعلان الاستقلال: "واجب هذه الايام فقط البناء بحب وايمان، في ظل الاخوة اليهودية، لدولة اسرائيل والدفاع عنها بالروح والجهد طالما بقيت حاجة لذلك. نحن لا نزال نقف في معركة شديدة، معركة مزدوجة: سياسية وعسكرية. فلا داع لان نزين الان افعالنا، وبالتأكيد أقوالنا، باسماء عديدة الرنين، ونتواضع في سيرنا. لقد وصلنا الى ما وصلنا اليه اذ وقفنا على اكتاف الاجيال التي سبقتنا، وحققنا ما حققناه عندما تلقينا وحافظنا على إرث عزيز، إرث امة صغيرة، كثيرة المعاناة والتجارب، ولكن كبيرة وخالدة في روحها، حلمها، ايمانها ومزايا نفسها". انا ايضا مؤمن كبير بمناعة الامة الصغيرة والشجاعة هذه، كثيرة المعاناة والتجارب. انا واثق اننا موحدين بقوة الايمان، يمكننا ان ننجح في كل سبيل نختار.

يديعوت ـ تقرير ـ 2004/8/8[7]

اتفاق سياسي

بقلم: نحاما دويك

ستُخلي حكومة اسرائيل المواقع الاستيطانية غير القانونية على الفور، وتستطيع ان تدفع منذ الاسبوع القادم سُلفا للمستوطنين الذين يطلبون الاخلاء ـ وستتم الانسحاب من قطاع غزة ومن شمال السامرة حتى ما قبل كانون الاول 2005. هذا ما تُظهرنا عليه وثيقة التفاهمات السياسية التي اتفق عليها طواقم المفاوضات الائتلافية لليكود والعمل.

تنشر "يديعوت احرونوت" هذا الصباح الوثيقة التي صيغت في غضون الايام الأخيرة بين رئيس طاقم الليكود، المحامي يورام رابد، وبين ممثل العمل في المفاوضات، المحامي موشيه شاحل. صدّق رئيس العمل، شمعون بيرس، أمس على انه قد أحرزت اتفاقات في المجال السياسي بين الطرفين. هذه التفاهمات ستُضم كملحق للاتفاق الائتلافي ولخطوط الحكومة التي ستقام الأساسية ـ الى جانب مواد الوثيقة الآتية لاحقا تذكر بين قوسين الاتصالات التي جرت من وراء الكواليس.

الوثيقة: يسرّعون الانفصال

1 ـ تلتزم حكومة اسرائيل مسيرة السلام وتطمح الى الوصول الى تسوية متفق عليها مع الفلسطينيين على أساس مبدأ دولتين لشعبين، على أساس رؤيا الرئيس جورج بوش وبواسطة تحقيق خريطة الطريق، كما تُقبلت في الحكومة بمختلف أجزائها (طلبوا في الليكود ذكر ان الحديث عن خريطة الطريق وعن التحفظات ال ـ 14 التي أدخلها فيها مسؤولو الليكود الكبار. رفضوا في العمل التوقيع على تلك

(7) "اتفاق سياسي بين حزبي العمل والليكود لحكومة ائتلاف مشتركة"، أوراق خاصة.

التحفزات، التي تجعل خريطة الطريق عاقرا الى حد ما. وقد تحذلقوا في الليكود وكتبوا صيغة "خريطة الطريق بكامل أجزائها".

2 ـ تسعى الحكومة الى الوصول الى غاياتها السياسية كما تعبر عنها خريطة الطريق، ووفق قرار الحكومة في موضوع الانفصال عن قطاع غزة وعن المستوطنات في شمالي السامرة كما أُجيزت في الحكومة بتاريخ 6 حزيران 2004 (طلب ممثلو العمل تحديد جداول زمنية. وفي رد على ذلك وجههم في الليكود الى اقوال رئيس مجلس الأمن القومي، غيورا آيلاند، الذي قدر ان الانسحاب سيكتمل في ايلول 2005 ـ أي قبل الموعد الذي أُقر في الحكومة بثلاثة اشهر).

3 ـ ستُشرك حكومة اسرائيل جهات دولية في تحقيق خطة الانفصال (طلبوا في العمل التزام إشراك مصر والاردن، وفضلوا في الليكود ألا يذكروا اسماء دول).

4 ـ ستكون اسرائيل مستعدة للتنسيق مع كل جهة فلسطينية ذات صلة في موضوع خطة الانفصال (فضلوا في العمل صيغة "مع جهة فلسطينية مخولة وفاعلة" واقترحوا في الليكود: "جهة فلسطينية ذات صلة". ووافق العمل على الصيغة).

5 ـ ستحدد لجنة شؤون الاخلاء ـ والتعويض حتى 16 آب 2004 المعايير لإقرار السُلف لمنح المستوطنين الذين سيُجلون عن منازلهم، تعويضا. بدءا من هذا التاريخ ستكون الحكومة مخولة إعطاء سلف لكل من يستحق التعويضات (ومعنى ذلك انه يمكن تقسيم التعويضات منذ يوم الاحد القادم).

6 ـ ستقدم الحكومة للكنيست لقراءة أولى، قانون اخلاء ـ تعويض بتاريخ لا يتأخر عن 20 ايلول 2004 (طلبوا في العمل ان يؤتى بالقانون الى الكنيست حتى العاشر من أيلول، ولكنهم تخلوا عن ذلك في نهاية الامر).

7 ـ سيتم العمل التشريعي، لقانون الاخلاء ـ التعويض، على نحو متتابع منذ يوم الإمضاء بقراءة اولى الى إمضائه بقراءة ثانية وثالثة، في موعد مبكر قدر الامكان، ويشتمل على فترة عطلة الكنيست.

8 ـ ستحقق الحكومة فورا التزامها اخلاء المواقع الاستيطانية غير المسموح بها، وكل

ذلك بناء على رسالة مدير مكتب رئيس الحكومة، دوف فايسغلاس، باسم رئيس الحكومة اريئيل شارون، كما أُرسلت الى مستشارة الأمن القومي كوندااليسا رايس بتاريخ 2004/4/13.

9 ـ ستقرر الحكومة فور انتهاء تشريع قانون الاخلاء ـ التعويض وانقضاء الاستعدادات الأمنية والعسكرية، فيما يتعلق بالمرحلة الاولى من الانفصال (طلبوا في العمل إدخال تواريخ دقيقة فيما يتعلق ببدء موعد تحقيق الخطة، ولكن أوضح لهم ان هناك قرار حكومة يقرر انه لن يكون اخلاء قبل آذار 2005، وقبلوا ذلك، في الأساس بعد ان أوضح لهم ان نهاية الخطة سيكون أبكر مما أُقر سلفا).

10 ـ تُقر الحكومة انه لا مانع بأن تتخذ تحقيقات المراحل (ج) و(د) من خطة الانفصال بعد موعد القرارات حالا وبما يخضع لتوصيات جهاز الأمن.

11 ـ تُقر الحكومة بأنه ستخصص الموارد المطلوبة لدفع السُلف، والتعويضات وكذلك الموارد المطلوبة للانفصال، في ميزانية 2004 وميزانية 2005.

12 ـ تُقرر الحكومة انه سيكون مسار جدار الفصل متفقا وحسب قرار المحكمة العليا.

الخلاف الاقتصادي

في حين ان العمل والليكود متفقان تماما في المستوى السياسي، يُعوق الموضوع الاقتصادي اقامة حكومة الوحدة. تقف في لب الخلاف معارضة الليكود تأجيل موعد الاقتراع على ميزانية الدولة في الحكومة، الى ان تُقسم الحكومة الجديدة يمين الولاء. غضب اعضاء العمل الذين يريدون التأثير في ميزانية 2005. "عناد الليكود ليس مفهوما، الا اذا كان شارون لا يعلم تماما الى أين يتجه"، قالت رئيسة طاقم العمل، عضو الكنيست داليا ايتسيك.

قال مسؤول كبير في الليكود، مقرب جدا من رئيس الحكومة ان "شارون ما يزال لا يعلم ما الذي يريده على وجه الدقة. ولكن شارون يناور، ويأمل انه في النهاية ستنتظم هذه البازل على نحو ما".

أعلنت ايتسيك وعضو الكنيست بنيامين بن اليعيزر عن انهما اذا لم يتلقيا إجابات عن القضايا الاقتصادية ـ فلا داعي لجمع طواقم المحادثات غدا في المساء. اقترح عضو

الطاقم، المحامي موشيه شاحل، اقامة قمة اقتصادية بين شارون وبيرس ونتنياهو ـ ولكن لم يحدد بعد لقاء كهذا. وقال بيرس "كل شيء محسوم تقريبا، ونحاول الآن ان نحل المسألة الاقتصادية".

ستجتمع لجنة دستور العمل، برئاسة أمنون لوراخ، غدا لتقرر كيف سينتخب الوزراء من قبل الحزب.

في حين ان بيرس يريد ان يقرر بنفسه قائمة الوزراء، فان مسؤولي العمل الكبار معنيون بالإتيان بالحسم أمام المركز.

النص الكامل لخطة "فك الارتباط"[8]

التي عرضها شارون على بوش

2004/04/16

خلال قمة واشنطن، سلم رئيس الوزراء الإسرائيلي، اريئيل شارون، إلى الرئيس الأمريكي، جورج بوش، النص الكامل لخطة "فك الارتباط" الخاصة بالانسحاب من قطاع غزة وأربع مستوطنات في شمالي الضفة الغربية، وحصل مقابلها من الرئيس الأمريكي على رسالة ضمانات تعترف بالكتل الاستيطانية الإسرائيلية الكبرى في الضفة الغربية، ترفض الانسحاب إلى حدود الرابع من حزيران، 1967 وترفض حق العودة للاجئين الفلسطينيين. وننشر فيما يلي ترجمة حرفية، غير رسمية، لخطة فك الارتباط كما نشرتها صحيفة "يديعوت أحرونوت".

1 ـ عام

تلتزم إسرائيل بعملية السلام وتطمح للوصول إلى تسوية متفق عليها، على أساس مبدأ دولتين لشعبين: دولة إسرائيل كدولة الشعب اليهودي ودولة فلسطينية للشعب الفلسطيني، وذلك كجزء من تحقيق رؤيا الرئيس بوش.

تؤمن إسرائيل بأن عليها العمل لتحسين الواقع الحالي. وقد استنتجت إسرائيل أنه لا يوجد هناك شريك فلسطيني يمكن التقدم معه بعملية سلام متبادلة. وعلى ضوء ذلك، بلورت خطة "فك الارتباط" الأحادية الجانب والتي تستند إلى الاعتبارات التالية:

أ): الجمود السياسي المتجسد بالوضع الحالي مُضّر. ومن أجل الخروج من هذا الجمود، على إسرائيل أن تبادر لخطوة غير مشروطة بتعاون من قبل الجانب الفلسطيني.

ب): الخطة ستؤدي إلى واقع أمني أفضل، على الأقل على المدى البعيد.

(8) أرشيف الجبهة الديمقراطية، أوراق خاصة.

ج): في كل تسوية دائمة مستقبلية، لن يكون هنالك استيطان إسرائيلي في قطاع غزة. بالمقابل، من الواضح بأنه ستبقى في الضفة مناطق ستكون بمثابة جزء من دولة إسرائيل، وبضمنها مستوطنات مدنية، مناطق أمنية وأماكن سيكون لإسرائيل فيها مصالح أخرى.

د): الانسحاب من قطاع غزة ومن شمال الضفة الغربية (أربع مستوطنات وقواعد عسكرية) سيقلل من مستوى الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين ويكمن فيه جهد لتحسين نسيج الحياة الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني.

هـ): تأمل إسرائيل بأن يحسن الفلسطينيون استغلال خطة "فك الارتباط" من أجل الخروج من دائرة العنف والاندماج من جديد في عملية الحوار.

و): خطة "فك الارتباط" ستلغى صحة الادعاءات ضد إسرائيل بخصوص مسؤوليتها عن الفلسطينيين في قطاع غزة.

ز): عملية "فك الارتباط" لا تنتقص من قيمة الاتفاقيات القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين. وسيتم مواصلة العمل بالتسويات القائمة ذات الصلة. وعندما تظهر في الجانب الفلسطيني دلائل تؤكد استعداده ومقدرته على محاربة الإرهاب وتنفيذ إصلاحات حسب خطة خارطة الطريق، سيكون بالإمكان العودة إلى طريق المفاوضات والحوار.

2 ـ بنود الخطة

قطاع غزة

1 ـ ستقوم إسرائيل بإخلاء قطاع غزة، بما في ذلك المستوطنات الإسرائيلية الموجودة فيه اليوم، وستعيد انتشارها من جديد خارج القطاع، عدا عن انتشار عسكري في منطقة الحدود بين قطاع غزة ومصر (محور فيلاديلفي) حسبما سيتم تفصيله لاحقاً.

2 ـ مع استكمال الخطوة، لن يبقى في المناطق التي سيتم إخلاؤها على اليابسة في قطاع غزة أي حضور إسرائيلي ثابت لقوات الأمن ولمواطنين إسرائيليين.

3 ـ نتيجة لذلك، لن يكون هناك أي أساس للادعاء بأن قطاع غزة يعتبر منطقة محتلة.

الضفة الغربية

1 ـ ستخلي إسرائيل منطقة شمالي الضفة الغربية (غنيم، كديم، حومش، وسانور) وكل المقرات العسكرية الثابتة في هذه المنطقة، وستعيد انتشارها من جديد خارج المنطقة التي سيتم إخلاؤها.

2 ـ مع استكمال هذه الخطوة لن يتبقى في شمال الضفة الغربية أي تواجد ثابت لقوات الأمن ولمواطنين إسرائيليين.

3 ـ ستتيح هذه الخطوة التواصل الجغرافي الفلسطيني في شمالي الضفة الغربية.

4 ـ ستعمل إسرائيل على تحسين البنى التحتية للمواصلات في الضفة الغربية بهدف ضمان استمرارية في خطوط المواصلات للفلسطينيين في الضفة الغربية.

5 ـ هذه الخطوة ستسهل على النشاطات الاقتصادية والتجارية للفلسطينيين في الضفة الغربية.

الجدار الفاصل: ستواصل إسرائيل بناء الجدار الأمني، بناء على قرارات الحكومة ذات الصلة. كما سيأخذ مسار الجدار بالحسبان الاعتبارات الإنسانية.

3 ـ الواقع الأمني بعد الإخلاء

أ): قطاع غزة

1 ـ إسرائيل ستشرف وترابط على الحدود الخارجية للقطاع من اليابسة، وستسيطر بشكل مطلق على المجال الجوي للقطاع، وستواصل القيام بعمليات عسكرية في المجال المائي لقطاع غزة.

2 ـ يكون قطاع غزة منطقة منزوعة من الأسلحة التي لا تتفق مع الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين.

3 ـ تحتفظ إسرائيل لنفسها بالحق الأساسي بالدفاع عن النفس، بما في ذلك القيام بخطوات مانعة وكذلك بالرد، من خلال استخدام القوة ضد التهديدات التي ستنشأ في المنطقة.

ب): الضفة الغربية

1 ـ مع إخلاء مستوطنات شمال الضفة الغربية (غنيم، كديم، حومش، وسانور) لن تحتفظ إسرائيل بتواجد عسكري دائم في تلك المنطقة.

2 ـ تحتفظ إسرائيل لنفسها بالحق الأساسي بالدفاع عن النفس، بما في ذلك القيام بخطوات مانعة وكذلك بالرد، من خلال استخدام القوة ضد التهديدات التي ستنشأ في المنطقة.

3 ـ ستتواصل النشاطات الأمنية في بقية مناطق الضفة الغربية، مع ذلك، ستدرس إسرائيل، وفقاً للظروف، تقليص نشاطاتها العسكرية داخل المدن الفلسطينية.

4 ـ ستعمل إسرائيل على تقليص عدد نقاط التفتيش (الحواجز) في الضفة الغربية.

4 ـ المنشآت والقواعد العسكرية في قطاع غزة ومنطقة شمالي الضفة الغربية

مبدئياً، سيتم تفكيكها وإخلاؤها، باستثناء تلك التي ستقرر إسرائيل الإبقاء عليها وتسليمها إلى الجهة التي سيتم تحديدها.

5 ـ شكل المساعدات الأمنية للفلسطينيين

توافق إسرائيل على أن يتم، بالتنسيق معها، قيام جهات أميركية، بريطانية، مصرية، أردنية أو خبراء آخرين، توافق عليهم إسرائيل، بتقديم المشورة والمساعدة والتدريب لقوات الأمن الفلسطينية كي تقوم بمحاربة الإرهاب والحفاظ على الأمن العام.

تصر إسرائيل على منع تواجد قوات أمنية غربية في قطاع غزة و/ أو في الضفة الغربية، دون التنسيق معها وبغير موافقتها.

6 ـ المنطقة الحدودية بين القطاع ومصر (مسار فيلادلفي)

تواصل إسرائيل، في المرحلة الأولى، الحفاظ على تواجد عسكري على طول الخط الحدودي الفاصل بين قطاع غزة ومصر (مسار فيلادلفي). هذا التواجد يعتبر حاجة أمنية. يحتمل أن يتطلب الأمر، في مناطق معينة، القيام بتوسيع المنطقة التي ستتم فيها النشاطات العسكرية.

يتم لاحقاً التفكير بإمكانية إخلاء هذه المنطقة، ويناط ذلك بشروط من بينها: الواقع الأمني ومدى تعاون مصر في سبيل التوصل إلى اتفاق موثوق. إذا نشأت الظروف الملائمة لإخلاء هذه المنطقة، تكون إسرائيل مستعدة لفحص إمكانية إقامة ميناء بحري ومطار في قطاع غزة، بشكل يتفق مع الترتيبات التي سيتم تحديدها مع إسرائيل.

7 ـ المستوطنات الإسرائيلية

تطمح إسرائيل إلى الإبقاء على الأملاك غير المنقولة في المستوطنات الإسرائيلية

(ملاحظة ـ شريطة وجود جهة دولية تتولى تسلمها). وضع النشاط الاقتصادي الإسرائيلي تحت تصرف الفلسطينيين يحمل في طياته إمكانية توسيع النشاط الاقتصادي الفلسطيني.

تقترح إسرائيل تشكيل جهة دولية (على غرار AHLC) تكون مقبولة على الولايات المتحدة وإسرائيل، كي تتسلم من إسرائيل المستوطنات التي سيتم الإبقاء عليها وتقدير قيمة الأملاك. تحتفظ إسرائيل لنفسها بحق المطالبة بإجراء حساب للقيمة الاقتصادية للأملاك التي ستبقيها في المنطقة التي سيتم إخلاؤها.

8 ـ بنى تحتية وترتيبات مدنية

سيتم الإبقاء على شبكات الماء والكهرباء وتصريف مياه المجاري والاتصالات التي تخدم الفلسطينيين، وتطمح إسرائيل إلى الإبقاء على شبكات الماء والكهرباء وتصريف مياه المجاري والاتصالات التي تخدم المستوطنات الإسرائيلية التي سيتم إخلاؤها. مبدئياً ستتيح إسرائيل مواصلة تزويد الكهرباء، الماء، الغاز والوقود للفلسطينيين، حسب الترتيبات القائمة. ستبقى كل الترتيبات المعمول بها، خاصة في مجال المياه والمجال الألكترو مغناطيسي، سارية المفعول.

9 ـ نشاط التنظيمات الدولية المدنية

تنظر إسرائيل بالإيجاب إلى استمرار نشاط التنظيمات الإنسانية الدولية والتنظيمات التي تهتم بالتطوير المدني، وتساعد الجمهور الفلسطيني. وستنسق إسرائيل مع التنظيمات الدولية الترتيبات المطلوبة لتسهيل عملها.

10 ـ الاتفاقيات الاقتصادية

مبدئياً، تبقى الاتفاقيات الاقتصادية المعمول بها بين إسرائيل والفلسطينيين، اليوم، سارية المفعول. وتشمل هذه الاتفاقيات:

1 ـ دخول العمال إلى إسرائيل حسب المعايير المعمول بها.

2 ـ نقل البضائع بين قطاع غزة، الضفة الغربية، إسرائيل والخارج.

3 ـ النظام المالي.

4 ـ ترتيبات الضرائب والجمارك.

5 ـ ترتيبات البريد والاتصالات.

تطمح إسرائيل، على المدى البعيد، وبشكل يتفق مع مصلحتها في تشجيع استقلالية الاقتصاد الفلسطيني بشكل أكبر، على تقليص عدد العمال الفلسطينيين الذين يدخلون إلى إسرائيل. ستدعم إسرائيل تطوير مصادر تشغيل في قطاع غزة وفي المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية.

11 ـ المنطقة الصناعية (ايرز)

توفر المنطقة الصناعية "ايرز" القائمة داخل قطاع غزة، أماكن عمل لقرابة 4000 فلسطيني. ويعتبر استمرار تفعيل هذه المنطقة مصلحة فلسطينية، من الدرجة الأولى.

ستدرس إسرائيل الابقاء على المنطقة الصناعية بشكلها الحالي، في حال توفر شرطين:

1 ـ توفير ترتيبات أمنية مناسبة.

2 ـ اعتراف المجتمع الدولي، بشكل واضح، بأن استمرار قيام المنطقة الصناعية، بصورتها الحالية، لا يعني استمرار السيطرة الإسرائيلية في المنطقة.

كبديل لذلك، يتم نقل السيطرة على المنطقة الصناعية إلى جهة فلسطينية أو دولية متفق عليها. تفحص إسرائيل مع مصر إمكانية إقامة منطقة صناعية مشتركة على الحدود الفاصلة بين قطاع غزة، مصر وإسرائيل.

12 ـ المعابر الدولية

أ ـ المعبر الدولي بين قطاع غزة ومصر

1 ـ يتواصل العمل بموجب الترتيبات القائمة اليوم.

2 ـ إسرائيل معنية بنقل المعبر إلى نقطة "المثلث الحدودي"، الواقعة على بعد قرابة كيلو مترين إلى الجنوب من موقعه الحالي. يتم ذلك بالتنسيق مع مصر. وسيساعد ذلك على زيادة ساعات العمل في المعبر.

ب ـ المعابر الدولية بين الضفة الغربية والأردن

يتواصل العمل فيها بموجب الترتيبات المتبعة اليوم.

13 ـ معبر ايرز

يتم نقل معبر "ايرز" إلى داخل حدود إسرائيل، حسب جدول زمني يتم تحديده بشكل منفصل.

14 ـ **جدول زمني**

حسب التخطيط يفترض الانتهاء من عملية الإخلاء حتى نهاية العام 2005. سيتم اطلاع الولايات المتحدة الأمريكية على مراحل الاخلاء والجدول الزمني المفصل.

15 ـ **تلخيص**

تتوقع إسرائيل دعماً دولياً واسعاً لعملية فك الانفصال. يعتبر هذا الدعم حيوياً في سبيل دفع الفلسطينيين إلى القيام بالمهام الملقاة على عاتقهم، بشكل فعلي، في مجالات محاربة الإرهاب وتنفيذ الإصلاحات حسب خارطة الطريق. وعندها، يمكن العودة إلى مسار المفاوضات.

يديعوت ـ وثيقة ـ 2004/4/15[9]

رسالة شارون الى بوش

حضرة الرئيس،

إن الرؤيا التي وضعتها في خطابك في 24 حزيران 2002 تشكل احدى المساهمات الأكثر أهمية في خلق مستقبل اكثر وضوحا للشرق الاوسط. وبناء على ذلك، فان دولة اسرائيل قبلت خريطة الطريق، كما تبنتها حكومتنا.

للمرة الاولى تُعرض صيغة عملية وعادلة لتحقيق سلام، تفتح نافذة فرص حقيقية للتقدم نحو التسوية بين الاسرائيليين والفلسطينيين، تتضمن دولتين تعيشان الواحدة الى جانب الاخرى بسلام وأمن.

هذه الصيغة تعرض المسار والمبادىء السليمة لتحقيق السلام. وتطبيقها الكامل هو الوسيلة الوحيدة لتحقيق تقدم حقيقي. وكما صرحت، فان الدولة الفلسطينية لن تقوم أبدا بواسطة الارهاب، والفلسطينيين ملزمون بمكافحة الارهاب بشكل مثابر وبحل بناه التحتية. وفضلا عن ذلك، مطلوب جهد حقيقي لاجراء اصلاح حقيقي، ديمقراطية وحرية، بما في ذلك زعماء جدد غير ضالعين بالارهاب.

نحن ملتزمون بهذه الصيغة بصفتها المسار الوحيد، الذي بواسطته يمكن التوصل الى اتفاق. نحن نؤمن بان هذه الصيغة هي الصيغة العملية الوحيدة.

السلطة الفلسطينية، بقيادتها الحالية، لم تتخذ اي خطوة للايفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق. فالارهاب لم يتوقف، والاصلاح في اجهزة الامن الفلسطينية لم يتم والاصلاحات الحقيقية في المؤسسات لم تتحقق. دولة اسرائيل تواصل دفع ثمن باهظ على الارهاب المتواصل. اسرائيل واجبة الحفاظ على قدرتها في الدفاع عن نفسها وردع اعدائها، ولهذا فاننا نحتفظ بحق الدفاع عن أنفسنا ضد الارهاب

(9) أرشيف الجبهة الديمقراطية، أوراق خاصة.

واتخاذ اجراءات ضد منظمات الارهاب.

واذ توصلنا الى الاستنتاج بانه في الوقت الراهن لا يوجد شريك فلسطيني يمكن معه التقدم بالوسائل السلمية نحو التسوية، ولما كان الجمود الحالي لا يساعد في تحقيق الاهداف المشتركة، فقد قررت المبادرة بخطوة فك ارتباط تدريجي، على أمل تقليص الاحتكاك بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وترمي خطة فك الارتباط الى تحسين أمن اسرائيل والى استقرار الوضع السياسي والاقتصادي. وهي ستتيح لنا نشر قواتنا بشكل اكثر نجاعة، الى ان تنضج الظروف في السلطة الفلسطينية للتطبيق الكامل لخريطة الطريق.

ارفق، لعنايتك، المبادىء المركزية لخطة فك الارتباط. هذه المبادرة، التي نتخذها ليس وفقا لخريطة الطريق، هي خطة اسرائيلية مستقلة، ولكنها لا تتعارض مع خريطة الطريق. في اطار هذه الخطة تعتزم دولة اسرائيل ان تنقل المنشآت العسكرية وكل الحواضر الاسرائيلية في قطاع غزة، وكذا منشآت عسكرية اخرى وعدد قليل من الحواضر في السامرة.

في هذا السياق، نحن نخطط لحث بناء جدار الامن، الذي يعد استكماله حيويا من أجل ضمان أمن مواطني اسرائيل. الجدار هو أمني وليس سياسيا، آني وليس دائما، وعليه ليس فيه ما يحسم مسبقا مصير أي مسألة تتعلق بالتسوية الدائمة، بما فيها الحدود الدائمة. مسار الجدار، كما صودق عليه في قرارات الحكومة، سيأخذ بالحسبان، وفقا للاحتياجات الامنية، تأثيره على الفلسطينيين غير الضالعين في اعمال الارهاب. مع عودتي من واشنطن، اعتزم ان اطرح هذه الخطة لاقرارها على الحكومة والكنيست، وانا مقتنع بانها ستقر.

خطة فك الارتباط ستخلق واقعاً جديداً وأفضل لدولة اسرائيل، ستحسن أمنها واقتصادها وتعزز مناعة مواطنيها. في هذا السياق، انا اؤمن بان من المهم خلق فرص جديدة لمناطق النقب والجليل. وفضلا عن ذلك، فان الخطة ستستوجب سلسلة من الخطوات التي فيها طاقة كامنة لتحسين وضع السلطة الفلسطينية، شريطة ان تتمكن من استغلال هذه الفرصة. تطبيق خطة فك الارتباط ينطوي في داخله على احتمال تشجيع تغييرات ايجابية داخل السلطة الفلسطينية، كفيلة بخلق الشروط اللازمة لاستئناف المفاوضات المباشرة.

نحن نرى في تحقيق التسوية بين اسرائيل والفلسطينيين الهدف الاساس، ونحن ملتزمون بتحقيق هذا الهدف. التقدم نحو هذا الهدف يجب ان يكون وفقا لخريطة الطريق فقط، ونحن سنعارض كل خطة اخرى.

في هذا السياق، فاننا بالتأكيد على وعي بالمسؤولية الملقاة على عاتق دولة اسرائيل. هذه المسؤولية تتضمن قيودا على نمو المستوطنات، ازالة مواقع غير قانونية وخطوات، وفقا لاحتياجات الامن لزيادة حرية الحركة للفلسطينيين غير الضالعين في الارهاب. نحن سنبعث اليك، على نحو منفصل، وصفا كاملا للخطوات التي تتخذها دولة اسرائيل للايفاء بكل التزاماتها.

حكومة اسرائيل تؤيد مساعي الولايات المتحدة لاحلال اصلاحات في اجهزة الامن الفلسطينية، من أجل ان تفي بالتزاماتها، بموجب خريطة الطريق، لمكافحة الارهاب. كما أن اسرائيل تؤيد مساعي الولايات المتحدة، الى جانب الاسرة الدولية لحث مسيرة الاصلاحات، بناء مؤسسات وتحسين اقتصاد السلطة الفلسطينية ورفاه اهلها، على أمل بان تثبت قيادة فلسطينية جديدة على انها قادرة على الايفاء بالتزاماتها بموجب خريطة الطريق.

بودي مرة اخرى أن اعرب عن تقديري لقيادتك الشجاعة في الكفاح ضد الارهاب العالمي، ومبادرتك الهامة لتحويل الشرق الاوسط الى مكان أفضل لشعوب المنطقة، وأولا وقبل كل شيء، لصداقتك الشخصية وتأييدك العظيم لدولة اسرائيل.

باحترام،

اريئيل شارون

رسالة بوش لشارون تؤيد خطة الانسحاب الإسرائيلي[10]

وتكرر التأكيد على الالتزام بخريطة الطريق وبإقامة الدولة الفلسطينية

15 **نيسان/ إبريل** 2004

بداية النص

واشنطن، 15 نيسان/ إبريل 2004 ـ رحب الرئيس بوش بخطة إسرائيل للانسحاب من مستوطنات في غزة وأجزاء من الضفة الغربية، وكرر التأكيد على التزامه بخريطة الطريق كمفتاح للحل السلمي للنزاع الإسرائيلي الفللسطيني. جاء ذلك في رسالة بعث بها الرئيس الأميركي يوم 14 نيسان/ إبريل 2004 إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي آرييل شارون. وقال الرئيس بوش في رسالته "إن الخطوات التي نصت عليها الخطة ستمثل تقدما حقيقيا نحو تحقيق رؤيتي التي أعلنت عنها يوم 24 حزيران/يونيو 2002، وستقدم مساهمة حقيقية تجاه السلام."

وأكد بوش على أهمية إقامة دولة فلسطينية، كما أكد على أن الحدود الفلسطينية الإسرائيلية يجب أن تنبع من خلال مفاوضات تجرى على أساس قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338.

وقال بوش في رسالته إلى شارون "كما تعلم فإن الولايات المتحدة تدعم إقامة دولة

(10) أرشيف الجبهة الديمقراطية. موقع وزارة الخارجية الأمريكية.

فلسطينية تكون قابلة للتطبيق وغير مجزأة (لا فواصل بين أراضيها) ومستقلة وذات سيادة، حتى يتمكن الشعب الفلسطيني من بناء مستقبله طبقا للرؤية التي وضعتها في حزيران/يونيو 2002 ومتمشية مع الطريق الذي حددته خريطة الطريق".

وبالنسبة للمخاوف الأمنية لإسرائيل قال بوش: وسوف تتزعم الولايات المتحدة الجهود، كما تتعاون مع الأردن ومصر وغيرها من أعضاء المجتمع الدولي من أجل تدعيم قدرات وعزم المؤسسات الفلسطينية لمكافحة الإرهاب، وتفكيك المنظمات الإرهابية، والحيلولة دون أن تصبح المناطق التي تنسحب منها إسرائيل مصدر تهديد يستدعي مواجهته بأساليب أخرى.

وأعرب الرئيس بوش عن تفهمه لأن حاجز الأمن الإسرائيلي يعتبر إجراء مؤقتا وليس حاجزا سياسيا صمم بغرض الإضرار بالمفاوضات المتعلقة بالحدود النهائية.

وقال بوش إن اتفاق السلام الذي سيتم التفاوض بشأنه بين الفلسطينيين والإسرائيليين سيكون نعمة كبرى ليس للشعبين فحسب، بل لشعوب المنطقة برمتها. ودعا الرئيس الأميركي كل دول المنطقة إلى العمل من أجل تحقيق هذا الهدف بدعم إعادة بناء المؤسسات السياسية والمدنية الفلسطينية وبمكافحة شبكات الإرهاب.

فيما يلي نص رسالة الرئيس بوش إلى رئيس الوزراء الإسرائيلي شارون:

14 نيسان/ إبريل 2004

صاحب الفخامة آرييل شارون رئيس وزراء إسرائيل

عزيزي السيد رئيس الوزراء:

شكرا على الرسالة التي شرحت فيها خطتك لفك الارتباط.

إن الولايات المتحدة ما زال يحدوها الأمل في العثور على وسيلة للتقدم إلى الأمام تجاه إيجاد حل للنزاع الإسرائيلي الفلسطيني. وإنني ما زلت ملتزما برؤيتي التي أعلنت عنها يوم 24 حزيران/ يونيو 2002 بإقامة دولتين تعيشان جنبا إلى جنب في سلام وأمن كمفتاح للسلام، وبخريطة الطريق كنهج للتوصل إلى ذلك.

إننا نرحب بخطة فك الارتباط التي أعددتها، والتي تقوم إسرائيل بمقتضاها بالانسحاب من منشآت عسكرية محددة وكل المستوطنات في غزة، والانسحاب من منشآت عسكرية ومستوطنات محددة في الضفة الغربية. إن تلك الخطوات التي نصت

عليها الخطة ستمثل تقدما حقيقيا نحو تحقيق رؤيتي التي أعلنت عنها يوم 24 حزيران/يونيو 2002، وستقدم مساهمة حقيقية تجاه السلام. ونحن نتفهم أيضا، في هذا السياق، أن إسرائيل مقتنعة بأهمية إتاحة فرص جديدة في الجليل وصحراء النقب.

ويحدونا الأمل في أن الخطوات التي ستتبع تلك الخطة وتتمشى مع تلك الرؤية ستذكّر كل الدول والأطراف بمسؤولياتها الخاصة طبقا لخريطة الطريق.

إن الولايات المتحدة تقدر المخاطر التي يمثلها مثل هذا المشروع. ولذلك فإنني أود أن أعيد التأكيد لك على عدة نقاط.

أولاً، إن الولايات المتحدة ستظل ملتزمة برؤيتي وبتطبيقها كما تنص خريطة الطريق. وإن الولايات المتحدة ستبذل قصارى جهدها لمنع أي محاولة من جانب أي طرف لفرض خطة أخرى. وطبقا لخريطة الطريق فإنه ينبغي على الفلسطينيين أن يشرعوا على الفور في القضاء على الأنشطة المسلحة وكل أعمال العنف ضد إسرائيل في أي مكان، كما يجب أن توقف كل المؤسسات الفلسطينية الرسمية التحريض ضد إسرائيل. ويجب أن تتصرف القيادة الفلسطينية بحزم ضد الإرهاب، بما في ذلك القيام بعمليات مستمرة وفعالة لها أهداف محددة لوقف الإرهاب والقضاء على قدرات الإرهابيين وبنيتهم الأساسية. كما يجب على الفلسطينيين أن يشرعوا في تطبيق إصلاحات سياسية شاملة وأساسية تشمل وجود برلمان قوي وديمقراطي ووجود رئيس وزراء يتمتع بسلطات قوية.

ثانيا، لن يكون هناك أمن لإسرائيل ولا للفلسطينيين إلا بعد أن يشاركوا معا ومع كل دول المنطقة في الكفاح ضد الإرهاب وتفكيك المنظمات الإرهابية. وتكرر الولايات المتحدة تأكيدها على الالتزام الثابت بأمن إسرائيل، بما في ذلك وجود حدود آمنة يمكن الدفاع عنها، وحماية وتقوية قدرات إسرائيل على الردع وحماية نفسها بنفسها ضد أي تهديد أو مجموعة من التهديدات المحتملة.

ثالثا، تحتفظ إسرائيل بحقها في الدفاع عن النفس ضد الإرهاب، بما يشمله ذلك من اتخاذ إجراءات ضد المنظمات الإرهابية. وسوف تتزعم الولايات المتحدة الجهود، بالتعاون مع الأردن ومصر وأعضاء آخرين في المجتمع الدولي لبناء قدرة وإرادة المؤسسات الفلسطينية لمكافحة الإرهاب، وتفكيك المنظمات الإرهابية، والحيلولة دون أن تصبح المناطق التي تنسحب منها إسرائيل مصدر تهديد يستدعي مواجهته بأساليب

أخرى. إن الولايات المتحدة تتفهم أنه بعد انسحاب إسرائيل من غزة ومناطق من الضفة الغربية، فإن الاتفاقيات المتعلقة بشأن الترتيبات الأخرى، والترتيبات الموجودة حالياً المتعلقة بالسيطرة على الأجواء والمياه الإقليمية والممرات البرية بالضفة الغربية وغزة، سوف تستمر. إن الولايات المتحدة ملتزمة التزاماً قوياً بأمن إسرائيل وبما يحقق مصالح الدولة اليهودية. وكما يبدو جليا فإن إطار العمل الواقعي المتفق عليه والعادل والنزيه لإيجاد حل لموضوع اللاجئين الفلسطينيين كجزء من اتفاق المرحلة النهائية سيحتاج إلى إرسائه من خلال إقامة دولة فلسطينية وتوطين اللاجئين الفلسطينيين فيها بدلا من توطينهم في إسرائيل.

وكجزء من تسوية السلام النهائية، يجب أن يكون لإسرائيل حدود آمنة ومعترف بها، وهو ما يمكن أن ينبع من خلال المفاوضات بين الأطراف طبقاً لقراري مجلس الأمن الدولي رقم 242 و338. وعلى ضوء الوقائع الجديدة على الأرض، بما فيها مراكز التجمعات السكانية الرئيسية الموجودة في إسرائيل، فمن غير الواقعي أن نتوقع أن تكون نتيجة المفاوضات النهائية عودة كاملة إلى خطوط الهدنة لعام 1949، وقد توصلت كل الجهود السابقة لمناقشة حل الدولتين إلى النتيجة ذاتها. فمن الواقعي أن نتوقع أن أي اتفاق على الوضع النهائي لا يمكن أن يتحقق إلا على أساس تغييرات متبادلة يتم الاتفاق عليها تعكس تلك الحقائق الواقعية.

وأنا أعلم، كما ذكرتَ في رسالتك، أنك على دراية بأن هناك مسؤوليات محددة تواجه دولة إسرائيل. من بينها أن حكومتك أعلنت أن الحاجز الذي أقامته إسرائيل يجب أن يكون حاجزاً أمنياً وليس حاجزاً سياسياً وأنه ينبغي أن يكون مؤقتاً وليس دائماً، ولذلك فإنه ينبغي ألا يسبب الإضرار بالقضايا المتعلقة بالحل النهائي بما فيها الحدود النهائية، والطريق الذي يمر عبره يجب أن يأخذ في اعتباره الاحتياجات الأمنية، والآثار المترتبة على الفلسطينيين الذين ليست لهم علاقة بالأنشطة الإرهابية.

وكما تعلم فإن الولايات المتحدة تؤيد إقامة دولة فلسطينية تكون قابلة للتطبيق ومتلاحمة (لا فواصل بين أراضيها) ومستقلة وذات سيادة، حتى يستطيع الشعب الفلسطيني بناء مستقبله طبقا للرؤية التي وضعتُها في حزيران/يونيو 2002 ومع الطريق الذي حددته خريطة الطريق. وسوف تنضم الولايات المتحدة إلى أعضاء آخرين في المجتمع الدولي في دعم ورعاية إقامة مؤسسات سياسية ديمقراطية وقيادة جديدة تكون

ملتزمة بتلك المؤسسات، وإعادة بناء المؤسسات المدنية، ونمو اقتصاد حر مزدهر، وبناء مؤسسات أمن قوية تكرس جهودها للمحافظة على القانون والنظام وتفكيك المنظمات الإرهابية.

إن اتفاق السلام الذي سيتم التفاوض بشأنه بين الفلسطينيين والإسرائيليين سيكون نعمة كبرى ليس للشعبين فحسب، بل لشعوب المنطقة برمتها. وطبقا لذلك فإن الولايات المتحدة تعرب عن اعتقادها بأن كل دول المنطقة عليها مسؤوليات محددة تتمثل في: دعم بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية، ومحاربة الإرهاب، وقطع كل أشكال المساعدة للأفراد والجمعيات التي لها علاقة بالإرهاب؛ وأن تبدأ من الآن في التحرك نحو إقامة علاقات أكثر طبيعية مع دولة إسرائيل. هذه الإجراءات ستكون مساهمات حقيقية لبناء السلام في المنطقة.

السيد رئيس الوزراء، لقد وضعتَ مبادرة جريئة وتاريخية يمكن أن تقدم مساهمة مهمة للسلام. وأنا أشيد بجهودك وبقرارك الشجاع الذي أؤيده. وكحليف مقرب وصديق حميم فإن الولايات المتحدة تعتزم أن تتعاون تعاونا وثيقا معك للمساعدة في إنجاح تلك المبادرة.

مع خالص تحياتي

جورج دبليو بوش

نهاية النص

(تصدر نشرة واشنطن عن مكتب برامج الإعلام الخارجي بوزارة الخارجية الأمريكية، وعنوانها على شبكة الويب: http://www.usinfo.stste.gov) * اشترك بنشرة واشنطن العربية لتصلك يومياً على عنوان بريدك الإلكتروني، عند حوالي الساعة الخامسة بتوقيت غرينتش للاشتراك، اضغط على العنوان التالي، http:// www.usinfo.stste.gov/arabic واتبع الإرشادات.

ملحق خاص يصدر عن
المجموعة الفلسطينية
الموقعة على "وثيقة جنيف"

وثيقة جنيف

Saturday 1st Nov 2003

السبت ١ تشرين ثاني ٢٠٠٣

مسودة اتفاقية للوضع الدائم

وثيقة جنيف(11)

مسودة اتفاقية للوضع الدائم

ديباجة

إن دولة إسرائيل (المشار إليها في ما يلي بتسمية "إسرائيل" ومنظمة التحرير الفلسطينية (المشار إليها في ما يلي بتسمية م.ت.ف.) ممثل الشعب الفلسطيني (والمشار إليهما في مايلي بتسمية الطرفين).

إذ يؤكدان من جديد عزمهما على وضع حد لعقود من الصراع والمواجهات، وعزمهما على التعايش بسلام وكرامة وأمن متبادل على أساس سلام عادل ودائم وشامل وتحقيق مصالحة تاريخية.

إذ يدركان أن السلام يتطلب الانتقال من منطق الحرب والمواجهة إلى منطق السلام والتعاون. وأن الأفعال والعبارات المستخدمة في زمن الحرب لا هي تناسب زمن السلام ولا هي مقبولة فيه.

إذ يؤكدان على إيمانهما الراسخ بأن منطق السلام يتطلب حلولاً وسطاً وأن الحل الوحيد القابل للحياة يقوم على وجود دولتين على أساس قراري مجلس الأمن رقم 242 و338.

(11) أرشيف الجبهة الديمقراطية.

إذ يؤكدان كذلك أن هذه الاتفاقية هي مؤشر على الاعتراف بحق الشعب اليهودي في دولة والاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في دولة، دون الإجحاف بالحقوق المتساوية لمواطني كل من الطرفين.

إذ يدركان أنه وبعد سنين طوال من العيش في خوف وانعدام أمن مشتركين، فإن كلا الشعبين يحتاجان للتحول في حقبة تتسم بالسلام والأمن والاستقرار بما يترتب على ذلك من إجراءات ضرورية يتخذها الطرفان لضمان تحقق هذه الحقبة.

إذ يعترفان بحق كل منهما في الوجود السلمي والأمن ضمن حدود آمنة ومعترف بها لا تكون عرضة للتهديد أو لأعمال العنف.

إذ يعقدان العزم على بناء علاقات قائمة على التعاون والالتزام بالعيش جنباً إلى جنب كجارين طيبين يسعيان معاً كما وكل على حده للاسهام في ما هو خير لشعبيهما.

إذ يؤكدان من جديد التزامهما بالعمل بشكل ينسجم وقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

إذ يؤكدان أن هذه الاتفاقية قد أبرمت في إطار عملية السلام في الشرق الأوسط التي بدأت في مدريد في أكتوبر/ تشرين الأول 1991، وإعلان المبادئ الصادر بتاريخ 13 سبتمبر/ أيلول 1993 والاتفاقيات اللاحقة بما فيها اتفاقية المرحلة الانتقالية الصادرة في سبتمبر/ أيلول 1995 ومذكرة واي ريفر في أكتوبر/ تشرين الأول 1998، ومذكرة شرم الشيخ في الرابع من سبتمبر/ أيلول 1999، ومفاوضات الوضع الدائم بما في ذلك قمة كامب ديفيد في تموز/ يوليو 2000، وأفكار كلينتون التي أعلن عنها في ديسمبر/ كانون الأول 2000 ومفاوضات طابا في يناير/ كانون الثاني 2001.

إذ يعيدان بالتأكيد على التزامهما بقرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 و1397 ويؤكدان فهمهما بأن هذه الاتفاقية تقوم على وستقود إلى كما أنها ـ بتنفيذها ـ ستكون بمثابة التطبيق الكامل لهذه القرارات وستؤدي إلى تسوية الصراع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بكافة جوانبه.

إذ يعلنان أن هذه الاتفاقية تحقق التصورات بالوضع الدائم وإحلال السلام، كما أعرب عنها الرئيس بوش في الخطبة التي ألقاها في 24 يونيو/ حزيران 2002، وكما وردت في خارطة الطريق التي وضعتها اللجنة الرباعية.

إذ يعلنان كذلك أن هذه الاتفاقية تعدل تصالحاً تاريخياً بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وإنها تمهد الطريق أمام المصالحة بين العالم العربي وإسرائيل وإقامة علاقات طبيعية وسلمية بين الدول العربية وإسرائيل وفقاً لبنود ذات الصلة التي تضمنها قرار الجامعة العربية الصادر في اجتماعها في بيروت في 28 مارس/ آذار 2002.

قررا السعي وراء تحقيق الهدف المتمثل في إقامة سلام إقليمي شامل بشكل يساهم في إحلال الاستقرار والأمن والتنمية والازدهار في المنطقة جمعاء.

واتفقا على ما يلي:

المادة 1 ـ الهدف من اتفاقية الحل النهائي

1 ـ تنهي اتفاقية الحل النهائي (المشار إليها في ما يلي بتسمية "هذه الاتفاقية") عهد الصراع وتبشر بدنو عهد جديد على أساس السلام والتعاون وعلاقات حسن الجوار بين الطرفين.

2 ـ سيؤدي تنفيذ هذه الاتفاقية إلى تسوية جميع مطالب الطرفين المترتبة على أحداث وقعت قبل التوقيع على هذه الاتفاقية. ولا يمكن لأي من الطرفين أن يتقدم بمطالب إضافية تتعلق بأحداث وقعت قبل التوقيع على هذه الاتفاقية.

المادة 2 ـ العلاقات بين الطرفين

1 ـ تعترف دولة إسرائيل بدولة فلسطين (المشار إليها فيما يلي بتسمية "فلسطين") فور قيامها كما تعترف دولة فلسطين بدولة إسرائيل فوراً.

2 ـ تكون دولة فلسطين خليفة منظمة التحرير الفلسطينية بكل ما يدور وما عليها من حقوق وواجبات.

3 ـ تقيم إسرائيل وفلسطين فوراً علاقات دبلوماسية وقنصلية كاملة مع بعضهما البعض وتتبادلان السفراء المقيمين خلال شهر واحد من اعترافهما المتبادل كل بالآخر.

4 ـ يقر الطرفان بأن فلسطين وإسرائيل هما وطنا شعبيهما، ويلتزم الطرفان بعدم التدخل في شؤون بعضهما البعض الداخلية.

5 ـ تسود هذه الاتفاقية على كافة الاتفاقيات السابقة بين الطرفين.

6 ـ دون الإجحاف بالتعهدات التي قطعها الطرفان في إطار هذه الاتفاقية، تقوم

العلاقات بين إسرائيل وفلسطين على أساس أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

7 ـ بغية تعزيز العلاقات بين دولتيهما وشعبيهما، تتعاون فلسطين وإسرائيل في المجالات ذات الاهتمام المشترك. وعلى سبيل المثال لا الحصر، يشمل ذلك الحوار بين هيئاتهما التشريعية ومؤسسات الدولة فيهما، والتعاون بين السلطات المحلية المناسبة، وتعزيز التعاون بين المؤسسات غير الحكومية والمجتمع المدني لديهما، وإقامة البرامج المشتركة والتبادل في مجالات الثقافة والإعلام والشباب والعلوم والتعليم والبيئة والصحة والزراعة والسياحة ومنع الجريمة. وتقوم "لجنة التعاون الفلسطينية ـ الإسرائيلية" بالإشراف على هذا التعاون وفقاً لأحكام المادة 8.

8 ـ يتعاون الطرفان في المجالات الاقتصادية ذات الاهتمام المشترك من أجل تحقيق القدرات البشرية لشعبيهما بأفضل شكل ممكن. وفي هذا الصدد فإنهما يعملان بشكل ثنائي وإقليمي ومع المجتمع الدولي من أجل تعظيم استفادة أوسع شريحة ممكنة من السكان فيهما من السلام. ويقوم الطرفان بإنشاء هيئات دائمة ذات صلة لتحقيق هذا الهدف.

9 ـ يطبق الطرفان إجراءات متينة في مجال التبادل الأمني ويبذلان جهوداً حثيثة وشاملة ومتواصلة لوضع نهاية للإرهاب وللعنف الموجهين ضد مواطني الطرف الآخر وممتلكاته ومؤسساته وأراضيه. وينبغي مواصلة هذه الجهود في جميع الأوقات بمعزل عن أية أزمة محتملة قد تنشب وعن الجوانب الأخرى للعلاقات بين الطرفين.

10 ـ تعمل إسرائيل وفلسطين سوياً وبشكل منفرد مع أطراف أخرى في المنطقة من أجل تعزيز التعاون والتنسيق الإقليمين والنهوض بهما في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

11 ـ يقوم الطرفان بإنشاء "لجنة توجيه فلسطينية ـ إسرائيلية عليا" على المستوى الوزاري ترشد وتراقب وتسهل عملية تنفيذ هذه الاتفاقية على الصعيد الثنائي ووفقاً للآليات الواردة في المادة 3 أدناه.

المادة 3 ـ "مجموعة التنفيذ والتحقق"

1 ـ تأسيس المجموعة وتشكيلتها

أ ـ يتم بموجب هذه الاتفاقية تأسيس "مجموعة تنفيذ وتحقق" (IVG) من أجل

تسهيل وضمان تنفيذ هذه الاتفاقية والمساعدة في تنفيذها ومراقبتها وفض النزاعات ذات العلاقة بتنفيذها.

ب ـ تضم "مجموعة التنفيذ والتحقق" في عضويتها كلاً من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وأطرافاً أخرى إقليمية ودولية يتفق عليها الطرفان.

ج ـ تعمل "مجموعة التنفيذ والتحق "بالتنسيق مع "لجنة التوجيه الفلسطينية ـ الإسرائيلية العليا" المنشأة بموجب المادة 11/2 أعلاه وتعمل في وقت لاحق مع "لجنة التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني" المنشأة بموجب المادة 8 أدناه.

د ـ تكون بنية "مجموعة التنفيذ والتحقق" وإجراءاتها وآلياتها كما هو مبين أدناه وكما هو مفصل في الملحق) X292).

2 ـ بنية المجموعة

أ ـ تكون السلطة العليا في "مجموعة التنفيذ والتحقق" في يد مجموعة اتصال سياسية عليا ("مجموعة الاتصال") تضم جميع أعضاء "مجموعة التنفيذ والتحقق".

ب ـ تعين "مجموعة الاتصال" بالتشاور مع الطرفين ممثلاً خاصاً ("الممثل الخاص") يشكل الذراع التنفيذي الرئيسي لـ "مجموعة التنفيذ والتحقق" في الميدان. ويقوم "الممثل الخاص" بإدارة عمل "مجموعة التنفيذ والتحقق" ويحافظ على اتصال دائم مع الطرفين ومع "لجنة التوجيه الفلسطينية ـ الإسرائيلية العليا" ومع "مجموعة الاتصال".

ج ـ يكون المقرّ الدائم لـ "مجموعة التنفيذ والتحقق" ولأمانتها في موقع متفق عليه في القدس.

د ـ تقوم "مجموعة التنفيذ والتحقق" بإنشاء هيئاتها المشار إليها في هذه الاتفاقية بالإضافة إلى هيئات أخرى تراها ضرورية، وتشكل هذه الهيئات جزءاً لا يتجزأ من "مجموعة التنفيذ والتحقق" وتقع تحت سلطتها.

هـ ـ تكون "القوة متعددة الجنسيات" (MF) المنشأة بموجب المادة 5 جزءاً لا يتجزأ من "مجموعة التنفيذ والتحقق". ويقوم "الممثل الخاص" إذا حصل على موافقة الطرفين بتعيين "قائد القوة متعددة الجنسيات" يضطلع بمسؤوليات القيادة اليومية

للقوة. وترد التفاصيل الخاصة بـ "الممثل الخاص" و"قائد القوة متعددة الجنسيات" في الملحق X.

و ـ تقوم "مجموعة التنفيذ والتحقق" بإنشاء آلية لتسوية النزاعات وفقاً للمادة 16.

3 ـ التنسيق مع الطرفين

يتم تشكيل لجنة ثلاثية الأطراف ("اللجنة الثلاثية") مكونة من "الممثل الخاص" و"لجنة التوجيه الفلسطينية ـ الإسرائيلية العليا" تجتمع على الأقل مرة شهرياً لمراجعة تنفيذ هذه الاتفاقية. وتجتمع الثلاثية في غضون 48 ساعة بعد أن يتقدم أي من الأطراف الثلاثة الممثلة بطلب بذلك.

4 ـ الوظائف والمهام

بالإضافة إلى الوظائف والمهام المحددة في مختلف بنود هذه الاتفاقية، فإن "مجموعة التنفيذ والتحقق" تضطلع بما يلي:

أ ـ اتخاذ الإجراءات المناسبة بناء على التقارير التي تتلقاها من "القوة متعددة الجنسيات".

ب ـ تساعد الطرفين في تنفيذ الاتفاقية وتستبق النزاعات التي قد تنشب وتسوّيها بسرعة في الميدان.

5 ـ إنهاء المهام

تنهي "مجموعة التنفيذ والتحقق" نشاطاتها في المجالات المذكورة بما يتفق مع التقدم الحاصل في تنفيذ هذه الاتفاقية ومع إنجاز المهام والوظائف المحددة الموكلة إليها. ولا تحلّ "مجموعة التنفيذ والتحقق" إلا إذا اتفق الطرفان على ذلك.

المادة 4 ـ الأراضي

1 ـ الحدود الدولية بين دولتي فلسطين وإسرائيل

أ ـ بموجب قراري مجلس الأمن الدولي 242 و338 يقام خط الحدود بين دولتي فلسطين وإسرائيل على أساس خطوط الرابع من يونيو/ حزيران 1967، مع بعض التعديلات الحدودية المتبادلة على قاعدة التساوي في المساحة والنوعية كما هو مبين في الخريطة رقم 1 المرفقة.

ب ـ يعترف الطرفان بهذه الحدود كما تظهر في الخريطة رقم 1 بوصفها الحدود

الدولية الدائمة والآمنة والمعترف بها بينهما.

2 ـ السيادة وعدم المساس بحرمة الأراضي

أ ـ يعترف ويحترم كل من الطرفين سيادة الطرف الآخر وسلامة أراضيه واستقلاله السياسي وكذلك عدم المساس بحرمة أراضي الطرف الآخر بما فيها مياهه الإقليمية ومجاله الجوي. ويحترم الطرفان مبدأ عدم المساس هذا وفقاً لما يرد في هذه الاتفاقية وفي ميثاق الأمم المتحدة وقواعد وأحكام القانون الدولي الآخرى.

ب ـ يعترف كل طرف بحقوق الطرف الآخر في مناطقه الاقتصادية الخالصة وفقاً لأحكام القانون الدولي.

3 ـ الانسحاب الإسرائيلي

أ ـ تنسحب إسرائيل وفقاً لأحكام المادة 5.

ب ـ تتولى فلسطين المسؤولية عن المناطق التي تنسحب منها إسرائيل.

ج ـ يتم نقل السلطات من إسرائيل إلى فلسطين بموجب الملحق X.

د ـ تقوم "مجموعة التنفيذ والتحقق" بمراقبة تنفيذ هذه المادة والتحقق من تنفيذها وتسهيله.

4 ـ ترسيم الحدود

أ ـ يتم إنشاء لجنة حدود فنية مشتركة ("اللجنة") مكونة من الطرفين للقيام بعملية الترسيم الفني للحدود وفقاً لأحكام هذه المادة. وترد الإجراءات التي تحكم عمل هذه "اللجنة" في الملحق X.

ب ـ يحال أي خلاف ينشب في هذه "اللجنة" إلى "مجموعة التنفيذ والتحقق" وفقاً لما يرد في الملحق X.

ج ـ تنتهي "اللجنة" من ترسيم الحدود الدولية في موعد أقصاه 9 أشهر من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

5 ـ المستوطنات

أ ـ تكون دولة إسرائيل مسؤولة عن إعادة توطين الإسرائيليين القاطنين في المناطق الخاضعة لسيادة الدولة الفلسطينية خارج هذه المناطق.

ب ـ تنتهي عملية إعادة التوطين وفق الجدول الزمني المنصوص عليه في المادة 5.

ج ـ تبقى الترتيبات القائمة في الضفة الغربية وقطاع غزة والمتعلقة بالمستوطنين الإسرائيليين والمستوطنات، بما في ذلك الترتيبات الأمنية، نافذة في جميع المستوطنات حتى التاريخ الذي يحدده الجدول الزمني لإنهاء عملية إخلاء المستوطنة المعنية.

د ـ ترد الإجراءات الخاصة بتولي فلسطين السلطة على المستوطنات في الملحق X. وتقوم "مجموعة التنفيذ والتحقق" بتسوية كافة النزاعات التي قد تنشب أثناء عملية التنفيذ.

هـ ـ لا تمس إسرائيل بالممتلكات غير المنقولة والبنى التحتية والمرافق في المستوطنات الإسرائيلية التي ستنقل إلى السيادة الفلسطينية. ويقوم الطرفان بإعداد قائمة جرد للموجودات بالتعاون مع "مجموعة التنفيذ والتحقق" قبل إنهاء عملية الإخلاء ووفقاً لما يرد في الملحق X.

و ـ تكون دولة فلسطين المالك الحصري لكافة الأراضي والمباني والمرافق والبنى التحتية وأية ممتلكات أخرى تبقى في أي من المستوطنات عند حلول التاريخ المنصوص عليه في الجدول الزمني لإنهاء عملية إخلاء هذه المستوطنة.

6 ـ الممر

أ ـ تقيم دولتا فلسطين وإسرائيل ممراً يصل بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويكون هذا الممر:

1 ـ تحت السيادة الإسرائيلية.

2 ـ مفتوحاً بشكل دائم.

3 ـ بإدارة فلسطينية وفقاً لما يرد في الملحق X من هذه الاتفاقية. ويسري القانون الفلسطيني على الأشخاص الذين يستحقون هذا الممر وعلى الإجراءات ذات الصلة به.

4 ـ لا يعيق شبكات النقل الإسرائيلي ولا شبكات البنى التحتية الأخرى ولا يهدد البيئة أو السلامة العامة أو الصحة العامة. ويتم السعي لإيجاد حلول هندسية لتجنب المعيقات كلما اقتضى الأمر.

5 ـ يتيح إنشاء مرافق البنى التحتية الضرورية لربط الضفة الغربية بقطاع غزة. وتضم

مرافق البنى التحتية على سبيل المثال لا الحصر الأنابيب وأسلاك الكهرباء والاتصالات والمعدات ذات الصلة كما يرد وصفها في الملحق X.

6 ـ لا يستخدم بشكل ينافي ما ورد في هذه الاتفاقية.

ب ـ تبنى على طول الممر حواجز وقائية ويحظر على الفلسطينيين دخول إسرائيل عبر هذا الممر كما يحظر على الإسرائيليين دخول فلسطين عبره كذلك.

ج ـ يسعى الطرفان على المساعدات من المجتمع الدولي لتأمين التمويل اللازم لبناء هذا الممر.

د ـ تضمن "مجموعة التنفيذ والتحقق" تنفيذ هذه المادة وفقاً لما يرد في الملحق X.

هـ ـ تسوى كافة النزاعات الناشبة بين الطرفين نتيجة تشغيل هذا الممر وفقاً لأحكام المادة 16.

و ـ لا يمكن إنهاء الترتيبات الواردة في هذا البند أو مراجعتها إلا بالاتفاق بين الطرفين.

المادة 5 ـ الأمن

ا ـ الأحكام العامة المتعلقة بالأمن

أ ـ يقر الطرفان بأن الفهم والتعاون المتبادلين في القضايا المتصلة بالأمن يشكلان جزءاً رئيسياً من علاقاتهما الثنائية ويعززان بشكل أكبر الأمن الإقليمي وتقيم فلسطين وإسرائيل علاقاتهما الأمنية على أساس التعاون والثقة المتبادلة وعلاقات حسن الجوار وحماية مصالحهما المشتركة.

ب ـ يقوم كل من فلسطين وإسرائيل بما يلي:

1 ـ الإقرار بحق الطرف الآخر في العيش بسلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها دون أي تهديد أو أعمال حرب أو إرهاب أو عنف واحترام هذا الحق.

2 ـ الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها الفعلي ضد سلامة أراضي الطرف الآخر أو استقلاله السياسي وتسوية كافة النزاعات بينهما بطرق سلمية.

3 ـ الامتناع عن الانضمام إلى أي ائتلاف أو منظمة أو حلف ذي طابع عسكري أو أمني أو مدّه بالعون أو الترويج له أو التعاون معه، إذا كانت أهدافه أو نشاطاته تتضمن شن هجمات أو القيام بأعمال عدائية أخرى ضد الطرف الآخر.

4 ـ الامتناع عن تنظيم أو تشجيع أو السماح بتشكيل قوات غير نظامية أو فرق مسلحة بما في ذلك قوات المرتزقة أو الميليشيات داخل أراضيهما، والحيلولة دون إنشائها. وفي هذا الصدد، ينبغي تفكيك كافة القوات غير النظامية القائمة أو الفرق المسلحة والحيلولة دون إعادة تشكلها في المستقبل.

5 ـ الامتناع عن تنظيم أية أعمال عنف داخل أراضي الطرف الثاني أو ضده أو المساعدة على هذه الأعمال أو السماح بها أو المشاركة فيها أو القبول بنشاطات موجهة نحو القيام بمثل هذه الأعمال.

ج ـ من أجل تعزيز التعاون الأمني، يقوم الطرفان بإنشاء "لجنة أمنية مشتركة" رفيعة المستوى تلتئم على الأقل مرة كل شهر. ويكون لهذه "اللجنة الأمنية المشتركة" مكتب مشترك دائم، ويجوز أن تقوم بإنشاء لجان فرعية إذا ما ارتأت ذلك بما فيها لجان فرعية تقوم بحل التوترات المحددة بشكل فوري.

2 ـ الأمن الإقليمي

أ ـ تعمل إسرائيل وفلسطين سوياً مع جيرانهما ومع المجتمع الدولي من أجل بناء شرق أوسط يعمه الأمن والاستقرار، وخال من أسلحة الدمار الشامل سواء أكانت تقليدية أم غير تقليدية، وذلك في إطار سلام شامل ودائم ومستقر يتسم بالمصالحة وحسن النية، ونبذ اللجوء إلى القوة.

ب ـ لتحقيق هذا الغرض، يعمل الطرفان سوياً لإقامة أمن إقليمي.

3 ـ الخصائص الدفاعية للدولة الفلسطينية

أ ـ لن تنتشر أو تتمركز في فلسطين أية قوات مسلحة ما عدا تلك الوارد ذكرها في هذه الاتفاقية.

ب ـ ستكون فلسطين دولة لا تحتفظ بجيش ولكن تحتفظ بقوات أمن قوية. وبما يتفق مع واقع الحال هذا، هناك قيود على الأسلحة التي يمكن شراؤها أو امتلاكها أو استخدامها من قبل "قوات الأمن الفلسطينية" أو التي يجري تصنيعها في فلسطين كما هو محدد في الملحق X. وتتم دراسة كافة التعديلات المقترحة على الملحق X من قبل لجنة ثلاثية الأطراف تتكون من الطرفين و"القوة متعددة الجنسيات". وإذا لم يتم التوصل إلى اتفاق في إطار هذه اللجنة الثلاثية فيمكن لـ "مجموعة التنفيذ والتحقق" أن تقدم توصيتها الخاصة.

لا يجوز لأي فرد أو منظمة في فلسطين باستثناء "قوات الأمن الفلسطينية" وهيئات "مجموعة التنفيذ والتحقق" بما في ذلك "القوة متعددة الجنسيات" شراء أو امتلاك أو حمل أو استخدام الأسلحة إلا بموجب القانون.

ج ـ تقوم قوات الأمن الفلسطينية بما يلي:

1 ـ حفظ السيطرة على الحدود.

2 ـ حفظ القانون والنظام وأداء مهام الشرطة.

3 ـ القيام بالمهام الأمنية والاستخباراتية.

4 ـ منع الإرهاب.

5 ـ القيام بمهام الإنقاذ والطوارئ.

6 ـ الإسهام في توفير الخدمات المجتمعية الضرورية إن اقتضى الأمر.

د ـ تقوم "القوة متعدد الجنسيات" بمراقبة والتحقق من الالتزام بهذا البند.

4 ـ الإرهاب

أ ـ يرفض الطرفان العنف والإرهاب ويدينانهما بكافة أشكالهما ويقومان بتطبيق السياسات العامة وفقاً لذلك كما يمتنع الطرفان عن القيام بأية أعمال أو تطبيق أية سياسيات قد تؤدي إلى تغذية التطرف وإيجاد بيئة مواتية للإرهاب لدى أي منهما.

ب ـ يبذل الطرفان جهوداً مشتركة وأخرى أحادية الجانب وشاملة ومتواصلة على أراضيهما لمواجهة كافة جوانب العنف والإرهاب. وتشمل هذه الجهود الحيلولة دون وقوع هذه الأعمال والوقاية منها وملاحقة منفذيها قضائياً.

ج ـ ولتحقيق ذلك، يواصل الطرفان المشاورات القائمة بينهما والتعاون وتبادل المعلومات بين قوات الأمن التابعة لكل منهما.

د ـ يتم تشكيل لجنة أمنية ثلاثية الأطراف تتكون من الطرفين والولايات المتحدة لضمان تطبيق هذه المادة. وتقوم "اللجنة الأمنية الثلاثية" بصياغة سياسات وتوجيهات شاملة لمحاربة الإرهاب والعنف.

5 ـ التحريض

أ ـ دون الإجحاف بحرية التعبير وغيرها من حقوق الإنسان المعترف بها دولياً،

تسنّ كل من إسرائيل وفلسطين قوانين للحيلولة دون التحريض على الثورات والعنصرية والإرهاب والعنف وتقوم بتطبيق هذه القوانين بحذافيرها.

ب ـ تقوم "مجموعة التنفيذ والتحقق" بمساعدة الطرفين على صياغة التوجهات من أجل تنفيذ هذا البند وتقوم بمراقبة امتثال الطرفين لهذا البند.

6 ـ القوة متعددة الجنسيات

أ ـ يتم تشكيل "قوة متعددة الجنسيات" تزود الطرفين بضمانات أمنية وتعمل كقوة ردع وتقوم بالإشراف على تطبيق الأحكام ذات الصلة في هذه الاتفاقية.

ب ـ تكون تشكيلة "القوة متعددة الجنسيات" وبنيتها وحجمها وفقاً لما هو وارد في الملحق X.

ج ـ من أجل تنفيذ المهام التي تحددها هذه الاتفاقية، يتم نشر "القوة متعددة الجنسيات" في دولة فلسطين، وتدخل "القوة متعددة الجنسيات" في اتفاقية مناسبة مع دولة فلسطين تحدد وضعها القانوني.

د ـ تضطلع "القوة متعددة الجنسيات" بالمهام التالية بما يتفق وهذه الاتفاقية وكما يرد في الملحق X.

1 ـ نظراً إلى طبيعة الدولة الفلسطينية كدولة لا تملك جيشاً، تقوم "القوة متعددة الجنسيات" بحماية سلامة أراضي دولة فلسطين.

2 ـ تعمل هذه القوة كقوة ردع ضد الهجمات الخارجية التي قد تهدد أياً من الطرفين.

3 ـ تنشر مراقبين في المناطق المتاخمة لخطوط الانسحاب الإسرائيلي أثناء المراحل المختلفة لهذا الانسحاب وفقاً لما يرد في الملحق X.

4 ـ تنشر مراقبين لمراقبة الحدود البرية والبحرية لدولة فلسطين كما يرد في البند 5/ 13.

5 ـ تنفذ المهام على المعابر الحدودية الدولية الفلسطينية التي حددت في البند 12/5.

6 ـ تنفذ المهام المتعلقة بمحطات الإنذار المبكر كما حددت في البند 8/5.

7 ـ تنفذ المهام المحددة في البند 3/5.

8 ـ تنفذ المهام المحددة في البند 7/5.

9 ـ تنفذ المهام المحددة في المادة 10.

10 ـ تساعد في تطبيق إجراءات مكافحة الإرهاب.

11 ـ تساعد في تدريب "قوات الأمن الفلسطينية".

د ـ وفي ما يتعلق بالنقاط الواردة اعلاه، ترفع "القوة متعددة الجنسيات" تقاريرها إلى "مجموعة التنفيذ والتحقق" كما تعلمها بآخر المستجدات وفقاً لما يرد في الملحق X.

هـ ـ لا يمكن سحب "القوة متعددة الجنسيات" أو تغيير تفويضها إلا بموجب اتفاق بين الطرفين.

7 ـ الجلاء

أ ـ تقوم إسرائيل بحسب جميع أفرادها العسكريين وجميع معداتها العسكرية والأمنية بما في ذلك الألغام بالإضافة إلى جميع الأشخاص الذين جرى توظيفهم لمساندتها، وكذلك جميع المنشآت العسكرية من أراضي دولة فلسطين، إلا إذا اتفق على خلاف ذلك في الملحق X، وذلك على مراحل.

ب ـ تبدأ عمليات الانسحاب على مراحل فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتتم بموجب الجدول الزمني الإجراءات الواردة في الملحق X.

ج ـ يتم تصميم المراحل المختلفة بموجب المبادئ التالية:

1 ـ الحاجة إلى إيجاد امتداد وتواصل جغرافي فوري واضح وتسهيل التطبيق المبكر للخطط التنموية الفلسطينية.

2 ـ قدرة إسرائيل على نقل المستوطنين وإسكانهم واستيعابهم ورغم أن مثل هذه العملية تنطوي على تكاليف وصعوبات إلا أن هذه يجب ألا تستخدم كذريعة لإعاقة العملية.

3 ـ الحاجة إلى إنشاء الحدود بين الدولتين وتشغيلها.

4 ـ إدخال "القوة متعددة الجنسيات" وقيامها بعملها بفعالية وخاصة على الحدود الشرقية لدولة فلسطين.

د ـ ووفقاً لذلك، ينم تنفيذ الانسحاب على المراحل التالية:

1 ـ المرحلة الأولى وتشمل مناطق دولة فلسطين كما حددت في الخريطة X،

وتنتهي هذه المرحلة في غضون 9 أشهر.

2 ـ المرحلتان الثانية والثالثة وتشمل بقية أراضي دولة فلسطين وتنتهي في غضون 21 شهراً من انتهاء المرحلة الأولى.

هـ ـ تنهي إسرائيل انسحابها من أراضي دولة فلسطين في غضون 30 شهراً من دخول هذه الاتفاقية حيز لتنفيذ وبشكل يتفق وما ورد في هذه الاتفاقية.

و ـ تبقي إسرائيل على وجود عسكري مصغر في غور الأردن تحت سيطرة "القوة متعددة الجنسيات" ويخضع للاتفاقية التي تحدد الوضع القانوني لهذه القوة كما ورد شرحه في الملحق X وذلك لمدة 36 شهراً إضافية ـ ويمكن للطرفين مراجعة الفترة المنصوص عليها في حال طرأت تطورات إقليمية مهمة، كما يمكن تغيير هذه المدة بموافقة الطرفين.

ز ـ تقوم "القوة متعددة الجنسيات" بمراقبة الامتثال لهذا البند وبالتحقق منه بشكل يتفق وما يرد في الملحق X.

8 ـ محطات الإنذار المبكّر

أ ـ يمكن لإسرائيل أن تبقي محطتي إنذار مبكر في شمال الضفة الغربية ووسطها في المواقع الواردة في الملحق X.

ب ـ يعمل في محطتي الإنذار العدد الأدنى الممكن من الأفراد الإسرائيليين وتحتل المحطتان المساحة الدنيا الممكنة من الأراضي الضرورية لعملهما كما يرد في الملحق X.

ج ـ تقوم القوة "متعددة الجنسيات" بضمان الوصول إلى محطتي الإنذار المبكر وبمراقبة المتنقلين منهما وإليهما.

د ـ تقع مسؤولية الأمن الداخلي في محطتي الإنذار المبكر على عاتق إسرائيل، أما المحافظة على الأمن في محيط المحطتين فتقع على عاتق "القوة متعددة الجنسيات".

هـ ـ تبقي "القوة متعددة الجنسيات" و"قوات الأمن الفلسطينية" على تواجد من أجل الارتباط في محطتي الإنذار المبكر. وتقوم "القوة متعددة الجنسيات" بمراقبة مطتي الإنذار المبكر والتحقق من أنهما تستخدمان للأهداف التي تقرها هذه الاتفاقية كما يرد في الملحق X.

و ـ تخضع الترتيبات الواردة في هذه المادة للمراجعة بعد عشر سنوات ويتم الاتفاق على أية تغييرات بشكل مشترك بين الطرفين. وبعدها ستجرى عمليات مراجعة كل خمس سنوات يمكن عبرها تمديد العمل بالترتيبات الواردة في هذه المادة بعد الحصول على موافقة الطرفين.

ز ـ إذا ما تم أثناء الفترة المحددة أعلاه إنشاء نظام أمن إقليمي، يمكن عندها لـ "مجموعة التنفيذ والتحقق" أن تطلب من الطرفين أن يحددا ما إذا كان ينبغي مواصلة الاستخدامات التشغيلية لمحطتي الإنذار المبكر أو مراجعة عملهما على ضوء هذه التطورات. ويتطلب أي تغيير من هذا النوع موافقة الطرفين.

9 ـ المجال الجوي

أ ـ الطيران المدني

1 ـ يقر كل طرف بحقوق وميزات والتزامات الطرف الثاني بموجب اتفاقيات اليران المتعددة الأطراف التي هما طرف فيها، وخاصة معاهدة العام 1944 الخاصة بالطيران المدني الدولي (معاهدة شيكاجو) والاتفاقية الدولية للعام 1944 الخاصة بخدمات النقل الجوي.

2 ـ بالإضافة إلى ذلك يقوم الطرفان فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بإنشاء لجنة ثلاثية الأطراف مكونة من الطرفين "ومجموعة التنفيذ والتحقق" بغية تصميم أكثر نظم إدارة الطيران المدني كفاءة، بشكل يشمل الجوانب المتعلقة بنظام مراقبة الملاحة الجوية. وفي غياب التوافق في الآراء في اللجنة، يجوز ل ـ "مجموعة التنفيذ والتحقق" أن تقدم توصياتها بهذا الخصوص.

ب ـ التدريب

1 ـ يحق لسلاح الجو الإسرائيلي استخدام المجال الجوي الفلسطيني الذي تتمتع فلسطين بالسيادة عليه لأغراض التدريب بشكل يتفق وما يرد في الملحق X ويقوم على أساس القواعد الخاصة باستخدام سلاح الجو الإسرائيلي للمجال الجوي الإسرائيلي.

2 ـ تقوم "مجموعة التنفيذ والتحقق" بمراقبة الامتثال لهذا البند والتحقق منه. ويمكن لكل طرف أن يتقدم بشكوى إلى "مجموعة التنفيذ والتحقق" التي يكون قرارها حاسماً.

3 ـ تخضع الترتيبات الواردة في هذا البند للمراجعة كل عشر سنوات ويمكن تغييرها أو إنهاؤها بالاتفاق بين الطرفين.

10 ـ المجال الكهرومغناطيسي

أ ـ لا يجوز لاستخدامات أي طرف للمجال الكهرومغناطيسي أن تؤثر على استخدامات الطرف الثاني لهذا المجال.

ب ـ يفصّل الملحق X الترتيبات ذات الصلة باستخدامات المجال الكهرومغناطيسي.

ج ـ تقوم "مجموعة التنفيذ والتحقق" بمراقبة تنفيذ هذا البند والملحق X وبالتحقق من تنفيذها.

د ـ يمكن لأي من الطرفين أن يرفع شكوى إلى "مجموعة التنفيذ والتحقق" التي يكون قرارها حاسماً.

11 ـ تنفيذ القانون

تتعاون الأجهزة الفلسطينية والإسرائيلية الموكل إليها تنفيذ القانون على محاربة الاتجار بالمخدرات المحظورة والاتجار غير القانوني بالمواد الأثرية أو الفنية ومحاربة الجريمة عبر الحدود بما في ذلك السرقة والاحتيال والجريمة المنظمة والاتجار بالنساء والقاصرين والتزوير وقرصنة محطات التلفزة والإذاعة وغيرها من النشاطات غير القانونية.

12 ـ المعابر الحدودية الدولية

أ ـ تسري الترتيبات التالية على المعابر الحدودية بين دولة فلسطين والأردن وبين دولة فلسطين ومصر كما تسري على نقاط العبور الجوية والبحرية إلى دولة فلسطين.

ب ـ تخضع جميع المعابر الحدودية لمراقبة فرق مشتركة تتكون من أعضاء من "قوات الأمن الفلسطينية" و"القوة متعددة الجنسيات". وتحول هذه الفرق دون دخول أية أسلحة إلى فلسطين أو أية مواد أو معدات بشكل يخالف الأحكام الواردة في هذه الاتفاقية.

ج ـ يتمتع ممثلو "القوة متعددة الجنسيات" و"قوات الأمن الفلسطينية" بشكل مشترك وكل على حدة، بصلاحيات منع دخول أي من هذه المواد إلى فلسطين. وإذا ما نشب خلاف في أي وقت كان بشأن دخول سلع أو مواد إلى فلسطين بين ممثلي "قوات الأمن الفلسطينية" و"القوة متعددة الجنسيات" يمكن

لقوات الأمن الفلسطينية أن ترفع المسألة إلى "مجموعة التنفيذ والتحقق" التي تصدر قراراً ملزماً في غضون 24 ساعة.

د ـ تقوم "مجموعة التنفيذ والتحقق" بمراجعة هذه الترتيبات بعد انقضاء 5 سنوات لتبت إما في مواصلة العمل بها أو في تعديلها أو إنهائها. ويمكن بعدها للطرف الفلسطيني أن يطلب أن تتم عملية المراجعة هذه سنوياً.

هـ ـ أما في معابر الركاب فيمكن لإسرائيل ولمدة 30 شهراً أن تبقي على وجود غير مرئي في كرفق محدد في المعبر المعني، يعمل فيه أعضاء من "القوة متعددة الجنسيات" وإسرائيليون ويستخدمون التكنولوجيا المناسبة. ويمكن للجانب الإسرائيلي أن يطلب أن تقوم "القوة متعددة الجنسيات" وقوات الأمن الفلسطينية بعمليات تفتيش إضافية واتخاذ الإجراءات الملائمة.

و ـ خلال السنتين التاليتين تتواصل هذه الترتيبات في مرفق خاص يتم تحديده في إسرائيل حيث تستخدم التكنولوجيا المناسبة ولن يتسبب ذلك في أية تأخيرات إضافية تتعدى الإجراءات الواردة في هذا البند.

ز ـ أما في معابر البضائع والشحن فيمكن لإسرائيل ولمدة 30 شهراً أن تبقى على وجود غير مرئي في مرفق محدد في المعبر المعني، يعمل فيه أعضاء من "القوة متعددة الجنسيات" وإسرائيليون، وتستخدم فيه التكنولوجيا المناسبة. ويمكن للجانب الإسرائيلي أن يطلب أن تقوم "القوة متعددة الجنسيات" وقوات الامن الفلسطينية بعمليات تفتيش إضافية واتخاذ الإجراءات الملائمة. أما إذا لم يكن الجانب الإسرائيلي راضياً عن عمل "القوة المتعددة الجنسيات"وقوات الأمن الفلسطينية فقد يطلب حجز البضائع المعنية في انتظار قرار يتخذه مفتش يعمل في "القوة متعددة الجنسيات" ويكون قرار مفتش "القوة متعددة الجنسيات" ملزماً ونهائياً، ويتم إصداره في غضون 12 ساعة بعد تقدم الطرف الإسرائيلي بشكواه.

ح ـ خلال السنوات الثلاث التالية، تتواصل هذه الترتيبات من مرفق خاص يتم تحديده في إسرائيل وذلك باستخدام التكنولوجيا المناسبة بحيث لا يتسبب ذلك في أية تأخيرات إضافية تتعدى الجدول الزمني المحدد في هذا البند.

ط ـ تلتقي لجنة ثلاثية رفيعة المستوى مكونة من ممثلين عن فلسطين وإسرائيل

و"مجموعة التنفيذ والتحقق" بشكل منتظم لمراقبة تنفيذ هذه الإجراءات وتصحيح أي خلل فيها، كما يمكن أن تجتمع اللجنة بناء على طلب يتقدم به أحد الطرفين.

ي ـ ترد تفاصيل البنود السابقة في الملحق X.

13 ـ مراقبة الحدود

أ ـ تحفظ قوات الأمن الفلسطينية السيطرة على الحدود كما هو مفصل في الملحق X.

ب ـ تقوم "القوة متعددة الجنسيات" بمراقبة حفظ قوات الأمن الفلسطينية لسيطرتها على الحدود وتتحقق من ذلك.

المادة 6 ـ القدس

1 ـ الأهمية الدينية والثقافية

أ ـ يعترف الطرفان بالأهمية العالمية التاريخية والدينية والروحية والثقافية لمدينة القدس وبقدسية هذه المدينة بالنسبة للديانات اليهودية والمسيحية والإسلامية. ومن خلال هذا الاعتراف يؤكد الطرفان من جديد التزامهما بالحفاظ على طابع المدينة وقدسيتها وحرية العبادة فيها وعلى احترام التقسيم القائم للمهام الإدارية والممارسات التقليدية بين الطوائف الدينية المختلفة.

ب ـ يقيم الطرفان هيئة تضم مختلف الأديان مؤلفة من ممثلي الديانات السماوية الثلاث وتعمل كهيئة استشارية لدى الطرفين في مسائل تتعلق بأهمية المدينة دينياً، وتنهض بالحوار والتفاهم بين الأديان. وترد تشكيلة هذه الهيئة وإجراءات عملها وآلياتها في الملحق X.

2 ـ عاصمة للدولتين

يكون لك طرف عاصمته في مناطق القدي الواقعة تحت سيادته. ويعترف كل طرف بعاصمة الطرف الآخر.

3 ـ السيادة

تكون السيدة على مدينة القدس وفقاً لما يرد في الخارطة 2 المرفقة. ولن يجحف ذلك أم يجحف بها جراء الترتيبات الوارد عرضها أدناه.

4 ـ النظام الحدودي

يتم تصميم النظام الحدودي وفقاً لأحكام المادة11 على أن يأخذ في الاعتبار الاحتياجات الخاصة بمدينة القدس (على سبيل المثال حركة السياح وكثافة استخدام المعابر الحدودية ويتضمن أحكاماً خاصة بالمقدسيين) وأحكام هذه المادة.

5 ـ الحرم الشريف/ جبل الهيكل (الحرم)

أ ـ المجموعة الدولية

1 ـ تشكل مجموعة دولية مكونة من "مجموعة التنفيذ والتحقق" وأطراف أخرى يتفق عليها الطرفان بما في ذلك أعضاء من منظمة المؤتمر الإسلامي. وتقوم هذه المجموعة بمراقبة تنفيذ هذا البند والتحقق من تنفيذه والمساعدة في تطبيقه.

2 ـ ولهذا الغرضن تقوم المجموعة الدولية بإنشاء تواجد متعدد الجنسيات داخل الحرم، يحدد الملحق X تشكيله وبنيته وصلاحياته ومهامه.

3 ـ يكون للتواجد المتعدد الجنسيات هذا فروع متخصصة تعنى بقضايا الأمن والصيانة والترميم. ويرفع هذا التواجد تقارير أمنية، وأخرى عن الصيانة بشكل دوري إلى المجموعة الدولية، وتكون هذه التقارير علنية.

4 ـ يسعى "التواجد المتعدد الجنسيات" إلى حل كافة المشاكل التي تطرأ فوراً، وبإمكانه أن يرفع أية نزاعات لم يتم حلّها إلى المجموعة الدولية والتي ستعمل وفقاً لأحكام المادة 16.

5 ـ يمكن للطرفين في أي وقت كان أن يطلبا إيضاحات أو أن يتقدما بشكاوى للمجموعة الدولية، ويتم التحقيق في هذه الشكاوى فوراً واتخاذ الإجراءات بصددها.

6 ـ تقوم المجموعة الدولية بصياغة قواعد وأنظمة للمحافظة على الأمن ولصيانة وترميم الحرم وتشمل هذه القواعد والأنظمة قائمة بالأسلحة والمعدات التي يسمح بإدخالها إلى الموقع.

ب ـ الأنظمة الخاصة بالحرم

1 ـ بالنظر إلى قدسية الحرن وإزاء أهميته الدينية والثقافية المميزة بالنسبة للشعب اليهودي، فلن تجري أية أعمال حفريات أو بناء في الحرم إلا باتفاق الطرفين.

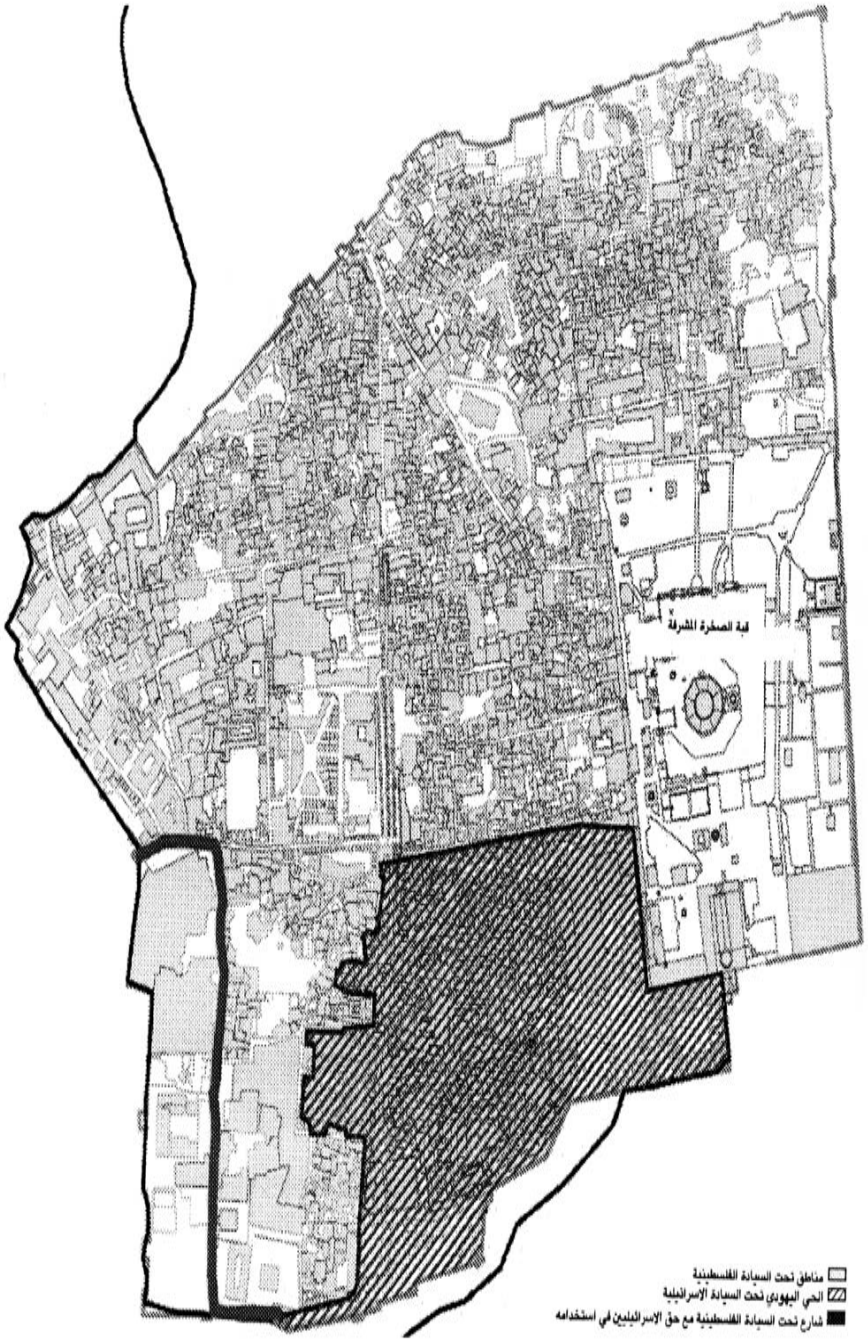
قبة الصخرة المشرفة
مناطق تحت السيادة الفلسطينية
الحي اليهودي تحت السيادة الاسرائيلية
شارع تحت السيادة الفلسطينية مع حق الإسرائيليين في استخدامه

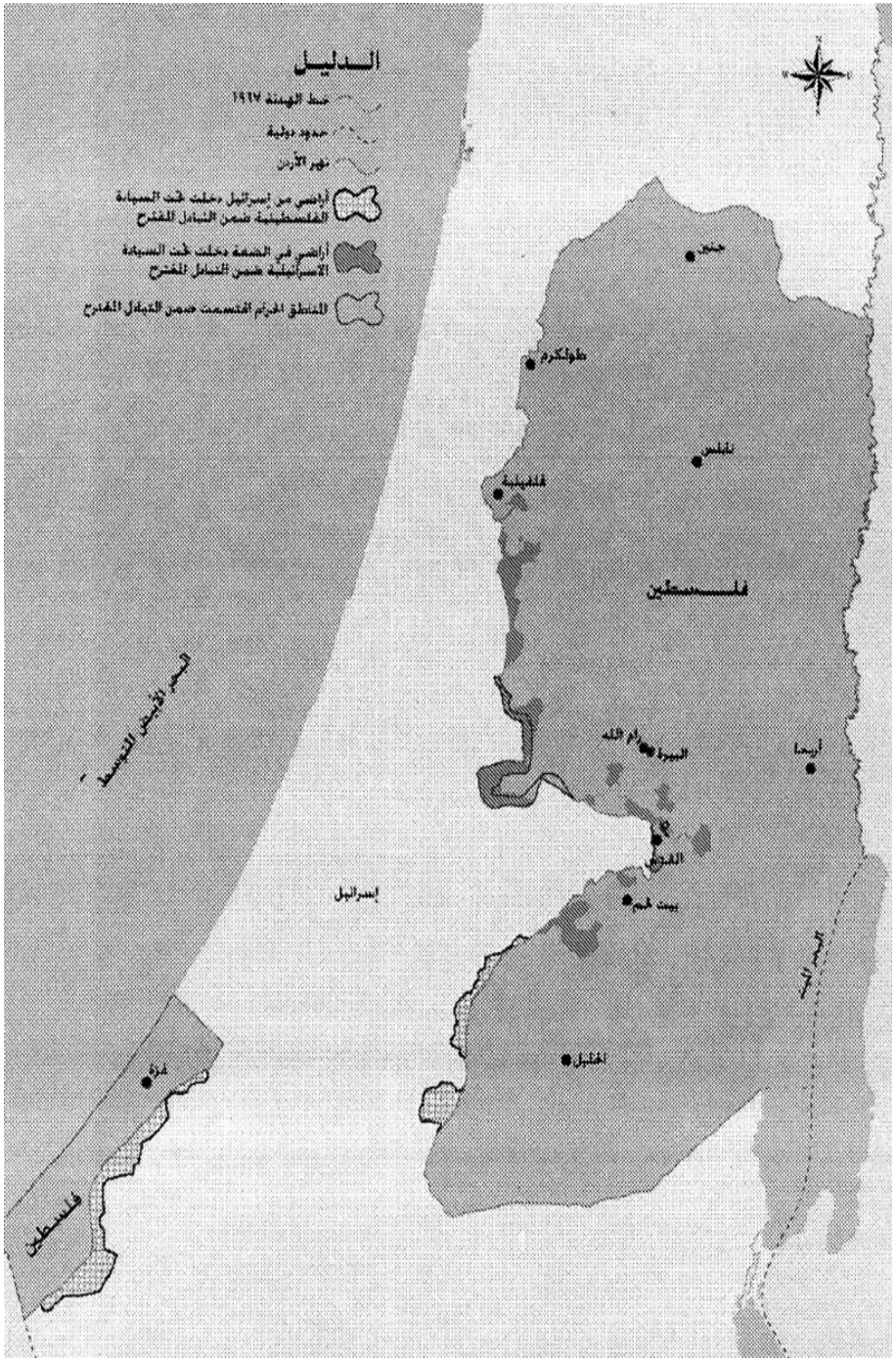
الدليل
خط الهدنة ١٩٤٧
حدود دولية
نهر الأردن
أراضي من إسرائيل دخلت تحت السيادة الفلسطينية ضمن التبادل المقترح
أراضي في الضفة دخلت تحت السيادة الإسرائيلية ضمن التبادل المقترح
المناطق الحرام اقتسمت ضمن التبادل المقترح
جنين
طولكرم
نابلس
قلقيلية
فلسطين
البحر الأبيض المتوسط
رام الله
البيرة
أريحا
القدس
بيت لحم
إسرائيل
البحر الميت
الخليل
غزة
فلسطين

وتقوم المجموعة الدولية بتحديد الإجراءات الخاصة بأعمال الصيانة المنتظمة وأعمال الترميم الطارئة في الحرم بعد التشاور مع الطرفين.

2 ـ تكون دولة فلسطين مسؤولة عن الحفاظ على الأمن في الحرم، وتحرص على أن لا يستخدم الحرم في عمليات عدائية ضد إسرائيل أو المناطق الإسرائيلية، ولن يسمح بحمل أي سلاح في الحرم ما عدا الأسلحة التي يحملها موظفو الأمن الفلسطينيون ومسؤولو الأمن التابعون لقوات التواجد متعددة الجنسيات.

3 ـ إزاء الأهمية العالمية للحرم، ووفقاً للاعتبارات الأمنية ولضرورة عدم الإخلال بالصوات الدينية أو بحرمة المكان كما تحددها دائرة الأوقاف الإسلامية، يسمح للزوار بدخول الموقع دون أي تمييز بينهم وبشكل عام يتفق والممارسات السائدة في الماضي.

ج ـ نقل السلطات

1 ـ في نهاية فترة الانسحاب المنصوص عليها في المادة 7/5، تبسط دولة فلسطين سيادتها على الحرم.

2 ـ تواصل المجموعة الدولية والهيئات التابعة لها التواجد والقيام بالمهام التي تنص عليه هذه المادة إلا إذا اتفق الطرفان على خلاف ذلك.

6 ـ حائط المبكى

يكون حائط المبكى تحت السيادة الإسرائيلية.

7 ـ البلدة القديمة

أ ـ أهمية البلدة القديمة

1 ـ يرى الطرفان القديمة كوحدة واحدة ذات طابع مميز وفريد، ويوافقان على أن الحفاظ على هذا الطابع الفريد والحفاظ على رفاه السكان وتعزيزه يجب أن يكونا المرشد في عملية إدارة البلدة القديمة.

2 ـ يعمل الطرفان وفقاً للأنظمة بقائمة التراث الثقافي العالمي للسونسكو التي وردت البلدة القديمة كموقع مسجل فيها.

ب ـ دور "مجموعة التنفيذ والتحقق" في البلدة القديمة

1 ـ التراث الثقافي

أ ـ تقوم "مجموعة التنفيذ والتحقق" بمراقبة حفظ التراث الثقافي في البلدة القديمة والتحقق منه وفقاً لقواعد قائمة التراث الثقافي العالمي لليونسكو. ولهذا الغرض تتمتع "مجموعة التنفيذ والتحقق" بحرية الوصول دون أية إعاقة إلى المواقع والوثائق والمعلومات ذات الصلة بتنفيذ هذه المهمة.

ب ـ تنسق "مجموعة التنفيذ والتحقق" عملها عن كثب مع لجنة البلدة القديمة التابعة للجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس بغية تصميم خطة ترميم وصيانة خاصة بالبلدة القديمة.

2 ـ أعمال الشرطة

أ ـ تؤسس "مجموعة التنفيذ والتحقق" وحدة شرطة البلدة القديمة، لتقوم بأعمال الارتباط والتنسيق بين قوات الشرطة الفلسطينية والإسرائيلية في البلدة القديمة وتساعد في نزع فتيل التوترات المحلية وفض النزاعات وأداء أعمال الشرطة في المواقع المحددة لذلك وبموجب الإجراءات العملياتية المفصلة في الملحق X.

ب ـ تقدم "وحدة شرطة البلدة القديمة" تقارير دورية ل ـ "مجموعة التنفيذ والتنسيق" التي بموجب عليها التصرف على وجه السرعة بناءً على هذه الشكاوى بموجب المادة 16.

ج ـ حرية الحركة داخل البلدة القديمة:

تكون الحركة داخل البلدة القديمة حرة ودون إعاقة بموجب أحكام هذه المادة والقواعد والأنظمة المتعلقة بمختلف الأماكن المقدسة.

د ـ الدخول إلى البلدة القديمة والخروج منها

1 ـ تكون نقاط الدخول إلى البلدة القديمة والخروج منها مزودة بموظفين تعينهم السلطات في الدولة التي تكون لها سيادة على هذه النقاط مع تواجد أفراد من وحدة أعمال الشرطة إلا إذا وجد ما ينصّ على خلاف ذلك.

2 ـ بهدف تسهيل الحركة داخل البلدة القديمة، يتخذ كل طرف التدابير اللازمة على كل نقاط الدخول إلى أراضيه بغرض التأكد من الحفاظ على الأمن في البلدة القديمة، وتراقب "وحدة شرطة البلدة القديمة" نقاط الدخول.

3 ـ لا يحق لمواطني أي من الطرفين الخروج من البلدة القديمة إلى أراضي الطرف

الآخر دون أن يكون بحوزتهم الوثائق اللازمة التي تخول لهم الدخول إليها، ويحق للسائحين الخروج من البلدة القديمة فقط إلى أراضي الطرف الذي يكون بحوزتهم وثائق تخولهم بالدخول إلى أراضيه.

هـ ـ التعليق والإلغاء والتمديد

1 ـ يحق لأي من الطرفين تعليق الترتيبات المنصوص عليها في المادة 7/6/ج في حالات الطوارئ لمدة أسبوع، ويشترط لتمديد تلك الفترة لأكثر من اسبوع التشاور مع الطرف الآخر و"مجموعة التنفيذ والتحقق" في اللجنة الثلاثية التي تأسست بموجب المادة 3/3.

2 ـ لا ينطبق هذا البند على الترتيبات المنصوص عليها في المادة 7/6/و.

3 ـ بعد ثلاث سنوات من نقل السلطة على البلدة القديمة، يقوم الطرفان بمراجعة هذه الترتيبات، يجوز إلغاء هذه الترتيبات بموجب اتفاق بين الطرفين فقط.

4 ـ يدرس الطرفان إمكانية تمديد هذه الترتيبات إلى مناطق غير البلدة القديمة ويمكنهما الاتفاق على مثل هذا التمديد.

و ـ ترتيبات خاصة

1 ـ على طول الطريق المبين في الخريطة X (من باب الخليل وحتى باب النبي داود) ستكون هناك ترتيبات دائمة ومضمونة بالنسبة للإسرائيليين فيما يتعلق بإمكانية الوصول وحرية الحركة والأمن حسبما هو منصوص عليه في الملحق X. تكون "لجنة التنفيذ والتحقق" مسؤولة عن تنفيذ هذه الترتيبات.

2 ـ دون المساس بالسيادة الفلسطينية، تكون الإدارة الإسرائيلية على القلعة كما هو مبين في الملحق X.

ز ـ الترميز اللوني للبلدة القديمة

سيتم استخدام نظام ترميز بارز في البلدة القديمة لتحديد المناطق ذات السيادة لكل من الطرفين.

ح ـ عمل الشرطة

1 ـ يشكل عدد متفق عليه من رجال الشرطة الإسرائيليين وحدة الشرطة الإسرائيلية في البلدة القيمة ويمارسون مسؤولية الحفاظ على النظام ووظائف الشرطة اليومية

في المنطقة الخاضعة للسيادة الإسرائيلية.

2 ـ يشكل عدد متفق عليه من رجال الشرطة الفلسطينيين وحدة الشرطة الفلسطينية في البلدة القديمة ويمارسون مسؤولية الحفاظ على النظام ووظائف الشرطة اليومية في المناطق الخاضعة للسيادة الفلسطينية.

3 ـ يخضع جميع أعضاء وحدتي الشرطة الفلسطينية والإسرائيلية لبرنامج تدريب خاص بما في ذلك تدريبات مشتركة تديرها "وحدة شرطة البلدة القديمة".

4 ـ تقوم "غرفة تقييم وضع مشتركة" خاصة، التي تديرها "وحدة شرطة البلدة القديمة" وتضم أعضاء من وحدتي الشرطة الإسرائيلية والفلسطينية في البلدة القديمة، تقوم بتسيير الاتصال بشأن القضايا ذات العلاقة بأعمال الشرطة والأمن في البلدة القديمة.

ط ـ الأسلحة

لا يحق لأي شخص أن يحمل أو يمتلك أسلحة في البلدة القديمة باستثناء قوات الشرطة المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، كما يحق لكل طرف منح ترخيص كتابي خاص لحمل أو امتلاك في المناطق الواقعة تحت سيادته.

ي ـ المخابرات والأمن

1 ـ يؤسس الطرفان علاقات تعاون استخباراتي كثيف فيما يتعلق بالبلدة القديمة بما في ذلك تبادل فوري للمعلومات المتعلقة بالتهديد.

2 ـ يتم تأسيس لجنة ثلاثية تتكون من ممثلين عن كلا الطرفين وعن الولايات المتحدة الأمركية لتسهيل هذا التعاون.

8 ـ مقبرة جبل الزيتون

أ ـ تخضع المنطقة المعلقة في الخريطة X (المقبرة اليهودية في جبل الزيتون) للإدارة الإسرائيلية، وينطبق القانون الإسرائيلي على الأشخاص الذين يستخدمون هذه المنطقة وعلى الإجراءات المتعلقة بها حسبما ورد في الملحق X.

1 ـ سيتم تحديد طريق من أجل الوصول بشكل دائم ودون معيقات إلى المقبرة.

2 ـ تشرف "مجموعة التنفيذ والتحقق" على تنفيذ هذا البند.

3 ـ يجوز إلغاء هذا الترتيب بموجب اتفاق بين الطرفين فقط.

9 ـ ترتيبات خاصة بالمقابر

يتم عمل ترتيبات في المقبرتين المبينتين في الخريطة X (مقبرة جبل صهيون) ومقبرة (الجيرمان كولوني) لتيسير وضمان استمرار ممارسات الدفن والزيارة الحالية بما في ذلك تسهيل الوصول إلى المقبرتين.

10 ـ نفق الحائط الغربي

أ ـ يخضع نفق الحائط الغربي المبين في الخريطة X للإدارة الإسرائيلية بما فيها:

1 ـ إمكانية وصول غير مفيدة للإسرائيليين والحق في العبادة وإقامة الطقوس الدينية.

2 ـ المسؤولية عن الحفاظ على الموقع وصيانته حسب ما ورد في هذه الاتفاقية ودون إحداث ضرر للمنشآت الواقعة فوقه، تحت إشراف لجنة التنفيذ والتحقق.

3 ـ أعمال الشرطة الإسرائيلية.

4 ـ رقابة لجنة التنفيذ والتحقق.

5 ـ يتم استخدام المخرج الشمالي للنفق للخروج فقط ويجوز إغلاقه في حالات الطوارئ فقط حسب ما نصت عليه المادة 7/6.

ب ـ يمكن إنهاء هذا الترتيب فقط بموجب اتفاق بين الطرفين.

11 ـ التنسيق البلدي

أ ـ تشكل بلديتا القدس "لجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس" لمتابعة التعاون والتنسيق بين بلدية القدس الفلسطينية وبلدية القدس الإسرائيلية. تتكون "لجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس" واللجان الفرعية المنبثقة عنها من عدد متساوٍ من الممثلين عن فلسطين وإسرائيل ويعين كل طرف أعضاء في "لجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس، ولجانها الفرعية حسب إجراءاته الخاصة.

ب ـ تضمن "لجنة التنسيق والتطوير الخصة بالقدس" أن يخدم التنسيق في مجال البنية التحتية والخدمات سكان القدس على الوجه الأمثل، وتشجع التطور الاقتصادي للمدينة بما فيه منفعة الجميع، وتعمل اللجنة على تشجيع الحوار والمصالحة بين المجتمعات.

ج ـ ينبثق عن "لجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس" اللجان الفرعية التالية:

1 ـ لجنة التخطيط والتنظيم العمراني: لضمان لوائح التخطيط والتنظيم العمراني في

المناطق المبينة في الملحق X.

2 ـ لجنة البنية التحتية المائية: للتعامل مع القضايا ذات العلاقة بتوصيل مياه الشرب ومياه الصرف وجمع ومعالجة المياه العادمة.

3 ـ لجنة المواصلات: لتنسيق تواصل وكفاءة نظامي الطرق ذوي العلاقة وغيرها من القضايا المتعلقة بالمواصلات.

4 ـ لجنة البيئة: للتعامل مع قضايا البيئة التي تؤثر على نوعية الحياة في المدينة بما في ذلك إدارة النفايات الصلبة.

5 ـ لجنة الاقتصاد والتنمية: لصياغة خطط التنمية الاقتصادية في المسائل ذات الاهتمام المشترك بما في ذلك قضايا المواصلات والتعاون التجاري على الخط الحدودي والسياحة.

6 ـ لجنة الشرطة وخدمات الطوارئ: لتنسيق إجراءات المحافظة على النظام العام ومنع الجريمة وتقديم خدمات الطوارئ.

7 ـ لجنة البلدة القديمة: للتخطيط والتنسيق الوثيق للخدمات المشتركة التي تقدمها البلديتان وغيرها من الوظائف المنصوص عليها في المادة 7/6.

8 ـ لجان أخرى حسبما تتفق عليه "لجنة التنسيق والتطوير الخاصة بالقدس".

12 ـ الإقامة الإسرائيلية الممنوحة للمقدسيين الفلسطينيين

المقدسيون الفلسطينيون الذين لديهم حالياً "إقامة دائمة في إسرائيل، سيفقدون هذه الصفة عند نقل السلطة في تلك المناطق الذين يقيمون فيها إلى فلسطين.

13 ـ نقل السلطة

يطبق الطرفان في بعض المجالات الاجتماعية ـ الاقتصادية إجراءات انتقالية لضمان نقل الصلاحيات والالتزامات المتفق عليها بسرعة ونظام من إسرائيل إلى فلسطين، وسيتم ذلك بطريقة تضمن الحقوق الاجتماعية ـ الاقتصادية المتراكمة لمواطني القدس الشرقية.

المادة 7 ـ اللاجئون

1 ـ أهمية مشكلة اللاجئين

أ ـ يقر الطرفان أنه في سياق دولتين مستقلتين هما فلسطين وإسرائيل، تعيشان جنباً

إلى جنب في سلام، فإن حلاً متفقاً عليه لمشكلة اللاجئين ضروري لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم بينهما.

ب ـ سيكون مثل هذا الحل مركزياً لبناء الاستقرار والتنمية في المنطقة.

2 ـ قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 194، وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 242، ومبادرة السلام العربية

أ ـ يقر الطرفان بأن قرار الجمعية العمومية للأمم المتحدة رقم 194، وقرار مجلس الأمن للأمم المتحدة رقم 242، ومبادرة السلام العربية (المادة 2.ii) فيما يتعلق بحقوق اللاجئين الفلسطينيين تشكل الأساس لحل قضية اللاجئين، ويتفقان على تحقيق هذه الحقوق بموجب المادة 7 من هذه الاتفاقية.

3 ـ التعويض

أ ـ يحق للاجئين الحصول على تعويض عن لجوئهم وعن فقدانهم للممتلكات، ولا يجحف هذا الحق بمكان الإقامة الدائم للاجئ كما لا يجحف مكان الإقامة الدائم بهذا الحق.

ب ـ يقر الطرفان بحق الدول التي استضافت اللاجئين الفلسطينيين في الحصول على مكافأة مالية بالمقابل.

4 ـ اختيار المكان الدائم للإقامة

ينطوي حل الشق الخاص بمكان الإقامة الدائم في مشكلة اللاجئين على قرار مدروس من قبل اللاجئ يمارس بناءً على الخيارات والأشكال المنصوص عليها في هذه الاتفاقية. تكون أماكن الإقامة الدائمة التي يحق للاجئين الاختيار بينها كما يلي:

أ ـ دولة فلسطين، بموجب البند (1) أدناه.

ب ـ المناطق في إسرائيل التي يتم نقلها إلى فلسطين من خلال تبادل الأراضي، بعد خضوعها للسيادة الفلسطينية بحسب البند (1) أدناه.

ج ـ دول ثالثة، بناء على البند (2) أدناه.

د ـ دولة إسرائيل حسب البند (3) أدناه.

هـ ـ الدول المضيفة الحالية، بموجب البند (4) أدناه.

1 ـ يعتبر الخياران المتعلقان بمكان الإقامة الدائم في الفقرتين (أ) و(ب) حقاً لكل

اللاجئين الفلسطينيين، وسيتم ذلك بموجب قوانين دولة فلسطين.

2 ـ يظل الخيار (ج) خاضعاً للقرار السيادي للدول الثالثة بموجب الأعداد التي تقدمها كل دولة ثالثة للمفوضية الدولية. وتشكل هذه الأعداد إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ستقبلهم كل دولة ثالثة.

3 ـ يظل الخيار (د) خاضعاً للقرار السيادي لدولة إسرائيل وبموجب الأعداد التي ستقدمها إسرائيل إلى المفوضية الدولية. ويشكل هذا العدد إجمالي عدد اللاجئين الفلسطينيين الذين ستقبلهم إسرائيل، كأساس لاحتساب هذا العدد، وستعتبر إسرائيل متوسط الأعداد الإجمالية المقدمة من مختلف الدول الثالثة إلى المفوضية الدولية.

4 ـ يكون الخيار (هـ) خاضعاً للقرار السيادي للدول المضيفة الحالية، وسيتم هذا في سياق تنفيذ برامج تنمية وإعادة تأهيل فورية ومكثفة لتجمعات اللاجئين. تعطى الأولوية فيما سبق إلى اللاجئين الفلسطينيين في لبنان.

5 ـ الخيار الحر والمدروس ستتم العملية التي يعبر فيها اللاجئون الفلسطينيون عن خيارهم بشأن مكان إقامتهم الدائم على أساس قرار حر ومدروس ويلتزم الطرفان بتسهيل الخيار الحر للاجئين في التعبير عما يفضلونه ويشجعان الأطراف الثالثة على ذلك، كما ويلتزمان بمواجهة أية محاولات للتدخل أو الضغط المنظم على عملية الاختيار، ولن يجحف هذا بالاعتراف بفلسطين باعتبارها تجسيداً لحق تقرير المصير الفلسطيني.

6 ـ إنهاء وضعية اللاجئين

يتم إنهاء وضعية اللاجئين الفلسطينيين كلاجئين فور تحقيق مكان الإقامة الدائم للاجئ حسبما تحدده المفوضية الدولية.

7 ـ إنهاء المطالبات

تنص هذه الاتفاقية على حل دائم وشامل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين ولا يجوز رفع أية مطالبات بخلاف تلك المتعلقة بتنفيذ هذه الاتفاقية.

8 ـ الدور الدولي

يدعو الطرفان المجتمع الدولي للمشاركة بشكل كامل في الحل الشامل لمشكلة

اللاجئين بمقتضى هذه الاتفاقية بما في ذلك ما يتعلق بتشكيل مفوضية دولية وصندوق دولي.

9 ـ التعويض عن الممتلكات

أ ـ سيتم تعويض اللاجئين عن خسارتهم في الممتلكات الناتجة عن تهجيرهم.

ب ـ سيتم حساب مجمل المبلغ الخاص بالتعويض عن الممتلكات كما يلي:

1 ـ يطلب الطرفان من المفوضية الدولية تعيين لجنة خبراء لتقدير قيمة الممتلكات الفلسطينية في وقت النزوح.

2 ـ تبني لجنة الخبراء تقديراته على أساس سجلات لجنة الأمم المتحدة للمصالحة في فلسطين وسجلات حارس أملاك الغائبين وأية سجلات أخرى ترى أنها ذات علاقة، ويوفر الطرفان هذه السجلات للجنة.

3 ـ يعين الطرفان خبراء لتقدين المشورة للجنة ومساعدتها في عملها.

4 ـ في خلال ستة شهور، تقدم اللجنة تقديراتها للطرفين.

5 ـ يتفق الطرفان على مضاعف اقتصادي يتم تطبيقه على التقديرات للتوصل إلى قيمة إجمالية عادلة للممتلكات.

ج ـ تشكل القيمة الإجمالية التي يتفق عليه الطرفان المساهمة الإسرائيلية على شكل "مبلغ مقطوع" تدفع للصندوق الدولي، ولا يجوز بعدها إثارة أية مطالبات مالية أخرى بخصوص مشكلة اللاجئين الفلسطينيين ضد إسرائيل.

د ـ تقوم إسرائيل مساهمتها من خلال أقساط حسب الجدول X.

هـ تخصم قيمة الأصول الإسرائيلية غير المنقولة في المستوطنات السابقة والتي سيتم نقلها إلى دولة فلسطين من المساهمة الإسرائيلية للصندوق الدولي. يقوم الصندوق الدولي بتقدير هذه القيمة مع الأخذ بالحسبان تقدير الضرر الذي سببته المستوطنات.

10 ـ التعويض عن اللجوء

أ ـ سيتم إنشاء "صندوق لحالة اللجوء" إقراراً بتجربة اللجوء لكل فرد. ويخضع الصندوق الذي سيساهم فيه إسرائيل لإشراف المفوضية الدولية ويتم تحديد هيكلية وطريقة تمويل الصندوق في الملحق x.

ب ـ يتم توزيع الأموال إلى تجمعات اللاجئين في المناطق السابقة لعمل وكالة

الغوث (الأنروا) السابقة وتوضع تحت تصرفهم للتطوير المجتمعي وإحياء ذكرى تجربة اللاجئين وتعد المفوضية الدولية آليات مناسبة لتمكين تجمعات اللاجئين المنتفعين من تحديد وإدارة استخدام هذا الصندوق.

11 ـ المفوضية الدولية (المفوضية)

أ ـ الصلاحيات والتشكيل

1 ـ يتم تأسيس مفوضية دولية تكون مسؤولة بشكل كامل وحصري عن تنفيذ الجوانب المتعلقة بالاجئين في هذه الاتفاقية.

2 ـ إضافة لنفسيهما، يدعو الطرفان الأمم المتحدة، والولايات المتحدة، ووكالة الغوث والدول العربية المضيفة، والاتحاد الأوروبي، وسويسرا، وكندا، والنرويج، واليابان، والبنك الدولي، وروسيا الاتحادية، وغيرها لتكون عضوة في المفوضية.

3 ـ تقوم المفوضية بما يلي:

أ ـ مراقبة وإدارة العملية التي يتم بموجبها تحديد وتحقيق مكان الإقامة الدائم للاجئين الفلسطينيين.

ب ـ مراقبة وإدارة برامج إعادة التأهيل والتنمية وذلك بالتعاون الوثيق مع الدول المضيفة.

ج ـ البحث عن التمويل وتوزيعه بالطريقة الملائمة.

4 ـ يوفر الطرفان للمفوضية جميع السجلات التوثيقية والمواد الأرشيفية ذات العلاقة والموجودة بحوزتهما والتي تعتبرها المفوضية أنها ضرورية لسير عملها وأجهزتها. يحق للمفوضية أن تكلب مثل هذه المواد من كافة الأطراف

ب ـ الهيكلية

1 ـ يدير المفوضية مجلس إدارة تنفيذي (المجلس) يتكون من ممثلين عن أعضائها.

2 ـ يكون المجلس السلطة العليا في المفوضية ويتخذ كافة قرارات السياسة ذات العلاقة بما يتوافق مع هذه الاتفاقية.

3 ـ يرسم المجلس الإجراءات المسيرة لعمل المفوضية بموجب هذه الاتفاقية.

4 ـ يشرف المجلس على سير عمل مختلف لجان المفوضية، وتقدم اللجان المذكورة تقارير دورية للمجلس بموجب الإجراءات التي يحددها المجلس.

5 ـ ينشىء المجلس سكرتارية ويعين رئيساً لها ويتولى رئيس المجلس والسكرتارية إدارة أعمال المفوضية اليومية.

ج ـ اللجان المحددة

1 ـ تؤسس المفوضية اللجان الفنية المحددة أدناه.

2 ـ إلا إذا تم النص بخلاف ذلك في هذه الاتفاقية، يحدد المجلس هيكلية وإجراءات عمل اللجان.

3 ـ يحق للطرفين تقديم معلومات للجان حسبما يرياه ضرورياً.

4 ـ تحدد اللجان إجراءات فض النزاعات الناشئة من تفسير أو تنفيذ أحكام هذه الاتفاقية المتعلقة باللاجئين.

5 ـ تعمل اللجان بما يتوافق مع هذه الاتفاقية وتصدر بناء على ذلك قرارات ملزمة.

6 ـ يكون للاجئين الحق في استئناف القرارات التي تؤثر عليهم بموجب الآليات التي أنشأتها هذه الاتفاقية وتم تفصيلها في الملحق X.

د ـ لجنة تحديد الوضعية القانونية

1 ـ تكون لجنة تحديد الوضعية القانونية مسؤولة عن التحقق من وضعية اللجوء.

2 ـ تعتبر سجلات وكالة الغوث (الأنروا) دليلاً بيناً على وضعية اللجوء.

هـ ـ لجنة التعويض

1 ـ تكون لجنة التعويض مسؤولة عن إدارة تنفيذ النصوص الخاصة بالتعويض.

2 ـ توزع اللجنة التعويض عن الملكية الفردية بموجب أساليب العمل التالية:

أ ـ إما من خلال تعويض محدد لكل فرد عن المطالبات الخاصة بالمليكة التي تكون أقل من قيمة محددة، وهذا يتطلب من المدعي بالمطالبة أن يثبت الملكية فقط ويكون الإجراء في هذه الحالة سريعاً، أو

ب ـ تعويض على أساس مطالبات خاصة بملكية تتخطى قيمة محددة وذلك عن الأموال غير المنقولة وغيرها وهذا يتطلب من المدعي بالمالية أن يثبت الملكية وقيمة الخسائر.

3 ـ يبين الملحق Xالتفاصيل الخاصة بالبنود أعلاه بما في ذلك، على سبيل المثال لا

الحصر، قضايا الإثبات واستخدام سجلات لجنة الأمم المتحدة للمصالحة في فلسطين و"حارس أملاك الغائبين" وسجلات الأنروا وأية سجلات أخرى ذات علاقة.

و ـ لجنة تعويض الدول المضيفة

سيكون هناك تعويض للدول المضيفة.

ز ـ لجنة مكان الإقامة الدائم (لجنة الإقامة)

تتولى لجنة الإقامة ما يلي:

1 ـ تعمل مع الأطراف المعنية على تطوير برامج مفصلة تتعلق بتنفيذ خيارات مكان الإقامة الدائم بموجب المادة 4/7 أعلاه.

2 ـ مساعدة المتقدمين بالطلبات على اتخاذ قرار على أساس دراية تامة فيما يتعلق بمكان الإقامة الدائم.

3 ـ تلقي طلبات من اللاجئين بخصوص مكان الإقامة الدائم بحيث يشير المتقدمون إلى عدد من الأفضليات بما يتوافق مع المادة 4/7 أعلاه. يتم تلقي الطلبات خلال مدة لا تزيد على سنتين من بدء عمليات المفوضية الدولية. يفقد اللاجئون الذين لا يتقدمون بهذه الطلبات خلال فترة السنتين وضعية اللاجئين.

4 ـ تحدد بمقتضى المادة الفرعية (1) أعلاه مكان الإقامة الدائم للمتقدمين بالطلبات، آخذة بالحسبان الأفضليات الفردية والمحافظة على وحدة الأسرة، أما أصحاب الطلبات الذين لا يستفيدون من تحديد اللجنة لمكان الإقامة الدائم يفقدون وضعية اللاجئين.

5 ـ تزويد المتقدمين بالطلبات بالمساعدة الفنية والقانونية الملائمة.

6 ـ يتم الانتهاء من ترتيبات مكان الإقامة الدائمة للاجئين الفلسطينيين في خلال 5 سنوات من بدء عمليات المفوضية الدولية.

ح ـ لجنة صندوق حالة اللجوء

تنفذ لجنة صندوق حالة اللجوء المادة 10/7 حسبما هو مفصل في الملحق X.

ط ـ لجنة إعادة التأهيل والتنمية

بما يتوافق مع أهداف هذه الاتفاقية ومع مراعاة برامج مكان الإقامة الدائم أعلاه، تعمل لجنة إعادة التأهيل والتنمية بتعاون وطيد مع فلسطين والدول المضيفة وغيرها من

الدول والجهات الثالثة ذات العلاقة في تحقيق هدف إعادة تأهيل اللاجئين والتنمية المجتمعية. ويشتمل هذا على تصميم برامج وخطط توفر للاجئين السابقين فرصاً للتنمية الشخصية والمجتمعية والإسكان والتعليم والرعاية الصحية وإعادة التدريب وغير ذلك من الاحتياجات. يتم إدراج ذلك في خطط التنمية العامة للمنطقة.

12 ـ الصندوق الدولي

أ ـ يتم تأسيس صندوق دولي (الصندوق) لتلقي المساهمات المبينة في هذه المادة وغيرها من المساهمات من المجتمع الدولي. يصرف الصندوق الأموال للمفوضية لتمكينها من تنفيذ مهامها ويقوم الصندوق بتدقيق حسابات المفوضية.

ب ـ يتم تحديد هيكلية الصندوق وتشكيلته في الملحق X.

13 ـ وكالة الغوث (الأنروا)

أ ـ يتم إلغاء الأنروا بالتدريج في كل بلد تعمل فيها، على أساس إنهاء وضعية اللاجئ في تلك البلد.

ب ـ يجب أن تصفي الأنروا أعمالها في غضون خمس سنوات من بدء عمليات المفوضية وترسم المفوضية خطة إزالة الأنروا وتسهل عملية نقل وظائف الأنروا إلى الدول المضيفة.

14 ـ برامج المصالحة

أ ـ يشجع الطرفان ويسهلان تنمية التعاون بين مؤسسات كل منهما والمجتمعات المدنية في إنشاء ملتقيات لتبادل الروايات التاريخية وتشجيع التفاهم المتبادل بشأن الماضي.

ب ـ يشجع الطرفان ويسهلان التبادل بغرض إغناء فهم كل طرف لرواية الطرف الآخر، في مجالات التعليم الرسمي وغير الرسمي وذلك من خلال توفير الظروف للاتصال المباشر بين المدارس والمؤسسات التعليمية والمجتمع المدني.

ج ـ يمكن أن ينظر الطرفان في برامج ثقافية عبر ـ مجتمعية بغرض الترويج لأهداف المصالحة فيما يتعلق بتاريخ كل منهما.

د ـ يمكن أن تشتمل هذه البرامج على تطوير الوسائل المناسبة لتذكير تلك القرى والمجتمعات التي كانت موجودة قبل العام 1949.

المادة 8 ـ لجنة التعاون الإسرائيلي ـ الفلسطيني

أ ـ يؤسس الطرفان لجنة تعاون إسرائيلي ـ فلسطيني فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ وتكون هذه اللجنة جهازاً على مستوى وزاري له رئيسان شريكان على مستوى وزير.

ب ـ تطور اللجنة وتساعد في تنفيذ سياسات التعاون في مجال المصلحة المشتركة، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، احتياجات البنية التحتية والتنمية المستدامة وقضايا البيئة والتعاون البلدي عبر الحدود والمناطق الصناعية الحدودية وبرامج التبادل وتنمية المصادر البشرية والرياضة والشباب والعلوم والزراعة والثقافة.

3 ـ تسعى اللجنة لتوسيع مجال ونطاق التعاون بين الطرفين.

المادة 9 ـ ترتيبات استخدام طرق محددة

1 ـ يتم تطبيق الترتيبات التالية لاستخدام المدنيين الإسرائيليين لطرق محددة في فلسطين حسبما هو مفصل في الخريطة رقم X (443، الذي يربط القدس بطبريا عبر غور الأردن والقدس ـ عين جدي).

2 ـ لن تجحف هذه الترتيبات بسيطرة الفلسطينيين على هذه الطرق بما فيها دوريات قوات الأمن الفلسطينية.

3 ـ يتم تفصيل إجراءات تحديد استخدام الطرق بشكل أكبر في الملحق X.

4 ـ يجوز منح الإسرائيليين تصاريح لاستخدامها في الطرق المحددة ويمكن تقديم إثبات السماح بالدخول على نقاط الدخول في الطرق المحددة. يراجع الطرفان الخيارات الخاصة بتأسيس نظام استخدام الطرق على أساس تكنولوجيا (البطاقة الذكية).

5 ـ تكون الطرق المحددة مزودة بدوريات القوات المتعددة الجنسيات في كل الأوقات. وتضع هذه القوات مع دولة إسرائيل وفلسطين ترتيبات متفقاً عليها للتعاون في حالة الإخلاء لطبي الطارئ للإسرائيليين.

6 ـ في حال أية حوادث يشترك فيها مواطنون إسرائيليون وتتطلب إجراءات جنائية أو قانونية، سيكون تعاون تام بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بموجب الترتيبات التي يتم الاتفاق عليها كجزء من التعاون القانوني بين الدولتين ويمكن أن يطلب الطرفان مياعدة لجنة التنفيذ والتحقق في هذا الصدد.

7 ـ لا يجوز أن يستخدم الإسرائيليون الطرق المحددة كوسيلة لدخول فلسطين دون الوثائق والتصاريح ذات العلاقة.

8 ـ في حال سلام إقليمي، يتم الاتفاق على استخدام المدنيين الفلسطينيين لطرق معينة في إسرائيل ويدخل الاتفاق حيز التنفيذ.

المادة 10 ـ المواقع ذات الأهمية الدينية

1 ـ يضع الطرفان ترتيبات خاصة لضمان الوصول إلى المواقع ذات الأهمية الدينية المتفق عليها، كما هو مفصل في الملحق X. وتنطبق هذه الترتيبات فيما تنطبق عليه على الحرم الإبراهيمي في الخليل وقبة راحيل في بيت لحم ومقام النبي صموئيل وغيرها.

2 ـ الدخول إلى هذه المواقع والخروج منها سيتم من خلال مركبة مكوكية من نقطة العبور الحدودية المعنية وحتى تلك المواقع.

3 ـ يتفق الطرفان على المتطلبات والإجراءات اللازمة لمنح رخص لمشغلي المركبات المكوكية المسموح لها بالدخول.

4 ـ يخضع سائقو المركبات والمسافرون لتفتيش القوة متعددة الجنسيات.

5 ـ تتولى القوة متعددة الجنسيات مرافقة المركبات خلال مرورها بين نقاط العبور الحدودية والمواقع.

6 ـ تخضع المركبات لقوانين السير وللسلطة القانونية للطرف الذي تقع في أراضيه الطرق التي يسافرون عليها.

7 ـ تم تفصيل ترتيبات الوصول إلى المواقع في المناسبات الخاصة والأعياد في الملحق X.

8 ـ تكون الشرطة السياحية الفلسطينية والقوة متعددة الجنسيات متواجدة في هذه المواقع.

9 ـ ينشئ الطرفان جهازاً مشتركاً للإدارة الدينية لتلك المواقع.

10 ـ في حال أية حوادث يشترك فيها مواطنون إسرائيليون وتتطلب إجراءات جنائية وقانونية، سيكون هناك تعاون تام بين السلطات الإسرائيلية والفلسطينية بموجب

الترتيبات لتي يتم الاتفاق عليها كجزء من التعاون القانوني بين الدولتين ويمكن أن يطلب الطرفان مساعدة لجنة التنفيذ والتحقق في هذا الصدد.

11 ـ لن يستخدم الإسرائيليون المركبات كوسيلة لدخول فلسطين دون أن تكون لديهم الوثائق والتصاريح اللازمة لذلك.

12 ـ يقوم الطرفان بحماية المواقع ذات الأهمية الدينية المبينة في الملحق X والمحافظة عليها ويسهلان عملية زيارة المقابر المشار إليها في الملحق X.

المادة 11 ـ نظام الحدود

1 ـ سيكون هناك نظام حدود بين الدولتين حيث تخضع الحركة بينهما للشروط القانونية المحلية لكل منهما ولأحكام هذه الاتفاقية المفصلة في الملحق X.

2 ـ الحركة عبر الحدود تتم من خلال نقاط العبور الحدودية المحددة.

3 ـ يتم تصميم إجراءات عبور الحدود لتسهيل التجارة وتوطيد العلاقات الاقتصادية بما فيها حركة العمال بين الطرفين.

4 ـ يقوم كل طرف في الأراضي الخاصة به باتخاذ التدابير التي يراها ضرورية لضمان عدن دخول أي أشخاص أو مركبات أو بضائع إلى أراضي الطرف الآخر بصورة غير قانونية.

5 ـ تكون هناك ترتيبات حدود خاصة في القدس بما يتوافق مع المادة 6 أعلاه.

المادة 12 ـ المياه

المادة 13 ـ العلاقات الاقتصادية

المادة 14 ـ التعاون القانوني

المادة 15 ـ السجناء والمعتقلون الفلسطينيون

في سياق هذه الاتفاقية بشأن الوضع النهائي بين إسرائيل وفلسطين وإنهاء الصراع ووقف كافة أشكال العنف، والترتيبات الأمنية القوية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، يتم الإفراج عن كافة السجناء الفلسطينيين والعرب المعتقلين في إطار الصراع

الإسرائيلي ـ الفلسطيني قبل تاريخ التوقيع على هذه الاتفاقية، اليوم/ الشهر/ 2003، بموجب الفئات المبينة أدناه وتفاصيلها في الملحق X.

أ ـ الفئة أ: كافة السجناء الذين اعتقلوا قبل بدء تنفيذ إعلان المبادئ في 4 أيار 1994، والمعتقلين الإداريين، والقصر، وكذلك النساء والسجناء الذين يعانون اعتلال الصحة سيتم إطلاق سراحهم فور دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

ب ـ الفئة ب: كافة السجناء تم اعتقالهم بعد 4 أيار 1994 وقبل توقيع هذه الاتفاقية سيتم إطلاق سراحهم في غضون فترة لا تتجاوز ثمانية عشر شهراً من تاريخ دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ بخلاف من ينتمون للمجموعة ج.

ج ـ الفئة ج: الحالات الاستثنائية ـ الأشخاص الواردة أسماؤهم في الملحق X ـ سيتم إطلاق سراحهم بعد ثلاثين شهراً في موعد انتهاء التنفيذ الكامل للنواحي المتعلقة بالأراضي من هذه الاتفاقية المنصوص عليها في المادة 7/5/هـ.

المادة 16 ـ آلية فض النزاعات

1 ـ يتم فض النزاعات المتعلقة بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية من خلال المفاوضات في إطار ثنائي تشكله لجنة التوجيه العليا.

2 ـ إذا لم يتم فض النزاع سريعاً من خلال الآلية المبينة أعلاه، يحق لأي من الطرفين طلب الوساطة والمصالحة من خلال آلية "مجموعة التنفيذ والتحقق" بموجب المادة 3.

3 ـ يتم حل النزاعات التي لا يمكن فضها من خلال التفاوض الثنائي و/ أو آلية "مجموعة التنفيذ والتحقق" من خلال آلية مصالحة يتفق عليها الطرفان.

4 ـ النزاعات التي لم يتم حلها بالطرق المبينة أعلاه يمكن أن يرفعها أي من الطرفين إلى هيئة تحكيم بحيث يعين كل طرف عضواً في هيئة تحكيم تتكون من ثلاثة أعضاء، ويختار الطرفان عضواً ثالثاً من قائمة محكمين متفق عليها ومنصوص عليها في الملحق X إما بالاتفاق أو في حال عدم الاتفاق تؤخذ الأسماء بشكل دوري.

المادة 17 ـ بنود ختامية

وتشمل بنداً ختامياً ينص على إصدار قرار من مجلس الأمن في الأمم المتحدة ومن

الجمعية العمومية في الأمم المتحدة يتبنيان الاتفاقية ويلغيان قرارات الأمم المتحدة السابقة.

تكون النسخة الإنجليزية من هذا النص هي النسخة الرسمية التي يعتد بها قانوناً.

ملاحظة: هذه ترجمة غير رسمية.

1 ـ في سياق هذه الاتفاقية بشأن الوضع النهائي بين إسرائيل وفلسطين وإنهاء الصراع ووقف كافة أشكال العنف، والترتيبات الأمنية القوية المنصوص عليها في هذه الاتفاقية.

معاريف ـ وثيقة فايسغلاس ـ 2004/4/16[12]

البناء في يهودا والسامرة سيقيد

الى د. كوندااليسا رايس،

مستشارة الامن القومي

العزيزة د. رايس،

بإسم رئيس وزراء اسرائيل، أريئيل شارون، بودي أن أؤكد من جديد التفاهمات التي تحققت بيننا:

1 ـ القيود على توسيع المستوطنات:

في اطار المبادىء المتفق عليها عن النشاط الاستيطاني ستبذل كل الجهود في الايام القريبة القادمة لايضاح تحديد حدود البناء للمستوطنات في يهودا والسامرة. فريق اسرائيل، بالتعاون مع السفير كيرتسر، سيدرس صورا جوية للمستوطنات ويحدد معا حدود البناء لكل واحدة من المستوطنات.

2 ـ اخلاء مواقع غير قانونية:

رئيس الوزراء ووزير الدفاع سيعدان بشكل مشترك قائمة مواقع غير قانونية وكذا مواعيد لاخلائها. الجيش الاسرائيلي و/أو شرطة اسرائيل سيتخذ خطوات متواصلة لاخلاء هذه المواقع في اطار تاريخ الموعد. القائمة المذكورة سترفع الى السفير كيرتسر في غضون 30 يوم.

3 ـ القيود على الحركة في منطقة يهودا والسامرة:

وزير الدفاع سينقل الى السفير كيرتسر خريطة مؤشر عليها حواجز الطرق وحواجز الحركة الاخرى المنتشرة في ارجاء يهودا والسامرة. سترفع قائمة حواجز ازيلت وجدول زمني لازالة حواجز اخرى. وغني عن الاشارة الى ان وجود حواجز الطرق

(12) أرشيف الجبهة الديمقراطية.

منوط بالوضع الامني الجاري ومتلائم مع هذا الوضع.

4 ـ مسائل قانونية ترتبط بالمداخيل الفلسطينية (من الضرائب التي تجبيها عنهم اسرائيل):

الموضوع مطروح الان على البحث في الهيئة القانونية في اسرائيل انتظارا للحسم القانوني. ونحن سنناشد المستشار القانوني اتخاذ كل الخطوات القانونية الممكنة من اجل حث اتخاذ قرارات الحسم.

5 ـ حكومة اسرائيل تتعهد امام الادارة الامريكية بان:

أ ـ حكومة اسرائيل تبقى ملتزمة بحل الدولتين للشعبين ـ اسرائيل وفلسطين اللتين تعيشان الواحدة الى جانب الاخرى بسلام وأمن ـ كمفتاح للسلام في الشرق الاوسط.

ب ـ حكومة اسرائيل تبقى ملتزمة بخريطة الطريق بصفتها السبيل الوحيد لتحقيق حل الدولتين للشعبين.

ج ـ حكومة اسرائيل تؤمن بان خطة فك الارتباط والخطوات المترافقة بالنسبة لتوسع المستوطنات، بالنسبة للمواقع غير القانونية وبالنسبة للتخفيف من قيود الحركة للفلسطينيين الذين لا يعملون في الارهاب تنسجم مع خريطة الطريق وفي حالات عديدة هي خطوات لازمة في مراحل معينة لخريطة الطريق.

د ـ حكومة اسرائيل تؤمن بان خطوات اضافية من جانبها، حتى لو كانت تنسجم مع خريطة الطريق، لا يمكنها ان تتخذ في ظل غياب شريك فلسطيني ملتزم بالسلام، واصلاح ديمقراطي ومكافحة الارهاب.

هـ ـ مع ظهور شريك فلسطيني كهذا، تحقق اسرائيل التزاماتها، كما يشار اليه في خريطة الطريق في اطار خطة تنفيذ، كما هو مفصل في خريطة الطريق، من اجل الوصول الى اتفاق دائم يقوم على اساس المفاوضات.

و ـ حكومة اسرائيل تبقى ملتزمة بالمفاوضات بين الاطراف للحل الدائم لكل المواضيع التي لا تزال عالقة.

ز ـ حكومة اسرائيل تؤيد جهود الولايات المتحدة للاصلاح في اجهزة الامن الفلسطينية كي تتمكن من الايفاء بتعهداتها بموجب خريطة الطريق لمكافحة الارهاب،

بل ان اسرائيل تؤيد مساعي الولايات المتحدة العاملة بالتعاون مع الاسرة الدولية، بحث مسيرة الاصلاح، بناء المؤسسات، تحسين اقتصاد السلطة الفلسطينية ورفاه سكانها بأمل ان تكون القيادة الفلسطينية قادرة على الايفاء بتعهداتها وفقا لخريطة الطريق. حكومة اسرائيل ستتخذ كل الخطوات المعقولة، كما ستطالبها الاطراف ذات الصلة، للتخفيف عن هذه الجهود.

ح ـ كما اشارت حكومة اسرائيل من قبل، فان الحاجز (جدار الفصل) الذي تبنيه اسرائيل سيكون أمنيا وليس سياسيا، آنيا وليس دائما، ولهذا فانه لن يحدد مسبقا الحدود الدائمة. مسار الحاجز، الذي ينسجم مع الاعتبارات الامنية، سيأخذ بالحسبان تأثيره على حياة الفلسطينيين غير الضالعين في أعمال الارهاب.

مع الاحترام الشديد

دوف فايسغلاس

رئيس مكتب رئيس الوزراء

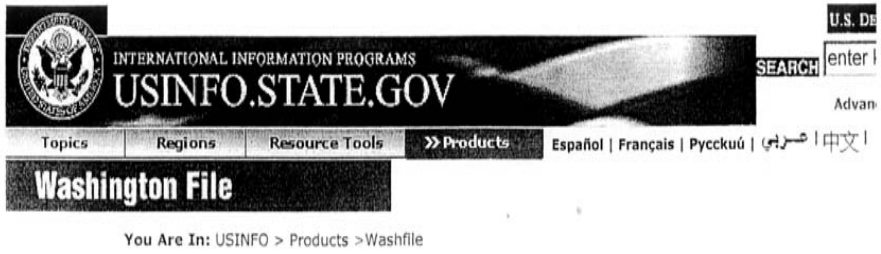

الرباعية تقول إن الانسحاب من غزة قد يؤدي إلى إعادة إطلاق عملية السلام[13]

الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة تتعهد بسد احتياجات الفلسطينيين الإنسانية

5 أيار/ مايو 2004

واشنطن، 5 أيار/مايو، 2004 ـ قالت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وروسيا والولايات المتحدة، التي تعرف مجتمعة باسم الرباعية، إن عزم رئيس وزراء إسرائيل المعلَن بالانسحاب من جميع مستوطنات غزة وأجزاء من الضفة الغربية، "سيوفر لحظة فرصة نادرة في السعي إلى إحلال السلام في الشرق الأوسط" و"يمكن أن يؤدي إلى استئناف التقدم" في خريطة الطريق لإحلال السلام.

ورحبت الرباعية، في بيان أصدرته في الرابع من أيار/مايو الجاري، وتلاه أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان، بالانسحاب الإسرائيلي وشجعته، مضيفة أن "أي مبادرات أحادية من جانب حكومة إسرائيل ينبغي أن تُتخذ بشكل متساوق مع خريطة الطريق ورؤيا الدولتين التي تقوم عليها خريطة الطريق".

وأعلنت الرباعية أنها ستتحرك، مع البنك الدولي وغيره من المؤسسات، لضمان سد احتياجات الشعب الفلسطيني الإنسانية، وترميم بنيته التحتية وإعادة تنشيط اقتصاده وتنميته. وأعربت الرباعية عن استعدادها لتكثيف تعاطيها مع الفلسطينيين لإعادة الزخم

(13) المصدر: موقع وزارة الخارجية الأمريكية.

إلى خريطة الطريق، وتشييد مؤسسات فلسطينية شفافة وخاضعة للمساءلة والمحاسبة، ودعم الأمن والاستقرار في غزة والضفة الغربية بعد الانسحاب الإسرائيلي، وضمان تفكيك المجموعات الإرهابية المسلحة.

كما أعلنت الرباعية في بيانها عن استعدادها "للتعاطي مع قيادة فلسطينية مسؤولة خاضعة للمساءلة والمحاسبة، ملتزمة بالتأدية الإصلاحية والأمنية."

وكانت الرباعية قد اجتمعت في مقر الأمم المتحدة في نيويورك لمدة زادت عن الساعتين في الرابع من أيار/مايو الحالي. وتضم اللجنة الرباعية، علاوة على أمين عام الأمم المتحدة عنان، كلاً من وزير الخارجية الأميركي، كولن باول؛ وزير الخارجية الروسي سيرغيه لافروف، وزير الخارجية الإيرلندي بريان كوان الذي تتولى بلاده حالياً الرئاسة الدورية للاتحاد الأوروبي. كما حضر الاجتماع المفوض الأعلى للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية خافيير سولانا، ومفوض العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي كريس باتن.

في ما يلي نص بيان الرباعية:

* * *

بيان الرباعية

مقر الأمم المتحدة

4 أيار/مايو، 2004

اجتمع اليوم في نيويورك ممثلو الرباعية، أمين عام الأمم المتحدة كوفي عنان، وزير الخارجية الروسي سيرغيه لافروف، وزير الخارجية الإيرلندي بريان كوين، وزير الخارجية الأميركي كولن باول، والمفوض الأعلى للاتحاد الأوروبي لشؤون السياسة الخارجية والأمنية خافيير سولانا، ومفوض العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي كريس باتن.

إن الرباعية تعيد تأكيد التزامها برؤيانا الخاصة بدولتين، إسرائيل ودولة فلسطينية ديمقراطية متلاحمة جغرافيا وذات سيادة وقابلة للحياة، تعيشان جنباً إلى جنب بسلام وأمن، وتدعو الطرفين إلى اتخاذ خطوات للوفاء بتعهداتهما ضمن خريطة الطريق كما نص على ذلك قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1515 وبيانات الرباعية السابقة، وإلى الوفاء بالالتزامات التي قطعاها في قمتي العقبة في خليج العقبة وشرم الشيخ على البحر

الأحمر. وضمن ذلك السياق، تحث الرباعية حكومة إسرائيل على تطبيق تأكيدها الأخير باستعدادها لتنفيذ تعهدات معينة ضمن خريطة الطريق، بما فيها تفكيك نقاط استيطان متقدمة تم إنشاؤها منذ آذار/مارس، 2001، والتقدم نحو تجميد النشاط الاستيطاني، وتحث الحكومة الإسرائيلية على تطبيق هذه الالتزامات والوفاء تماماً بواجباتها المنصوص عليها في خريطة الطريق.

وقد استعرض أعضاء الرباعية التطورات منذ اجتماعهم الأخير في نيويورك في السادس والعشرين من أيلول/ سبتمبر، 2003، وهم ينظرون بقلق عميق إلى الوضع في الشرق الأوسط. إن الرباعية تشجب الهجمات الإرهابية المستمرة على إسرائيل، وتدعو السلطة الفلسطينية إلى اتخاذ إجراءات فورية ضد الجماعات الإرهابية والأفراد الذين يخططون وينفذون مثل هذه الهجمات. ويقر أعضاء الرباعية بحق إسرائيل المشروع في الدفاع عن نفسها في وجه الهجمات الإرهابية ضد مواطنيها، ضمن حدود القانون الإنساني الدولي، وتدعو الرباعية حكومة إسرائيل إلى بذل أقصى الجهود لتفادي وقوع إصابات بين المدنيين. كما أنها تدعو الحكومة الإسرائيلية إلى اتخاذ جميع الخطوات الممكنة الآن، بالتساوق مع احتياجات إسرائيل الأمنية المشروعة، للتخفيف من محنة الشعب الفلسطيني الاقتصادية والإنسانية، بما في ذلك زيادة حرية تحرك الأشخاص والبضائع داخل وبين الضفة الغربية وغزة، وإزالة حواجز التفتيش، وخطوات أخرى لاحترام كرامة الشعب الفلسطيني وتحسين نوعية حياته. وبموجب خريطة الطريق، يتعين على حكومة إسرائيل ألا تتخذ أي إجراءات تقوض الثقة، بما في ذلك الترحيل، والهجمات على المدنيين، ومصادرة و/أو تدمير المنازل والممتلكات الفلسطينية، كإجراء عقابي أو لتسهيل عمليات البناء الإسرائيلية، وتدمير المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية، وغيرها من الإجراءات المحددة في خطة عمل تينيت. وتدعو الرباعية إلى استئناف الجهود للتوصل إلى وقف إطلاق نار شامل كخطوة نحو تفكيك قدرات الإرهابيين وبنيتهم التحتية، واستئناف التقدم نحو السلام من خلال تطبيق خريطة الطريق.

وتلاحظ الرباعية تعهد حكومة إسرائيل بأن الحاجز الذي تقوم إسرائيل ببنائه حالياً سيكون حاجزاً أمنياً لا سياسيا، وسيكون مؤقتاً لا دائما. وتواصل الرباعية ملاحظتها بقلق كبير مسار الحاجز الفعلي والمقترح، خاصة حينما يسفر عن مصادرة الأراضي الفلسطينية، وقطعه الطريق أمام تحرك الأشخاص والبضائع، وتقويضه ثقة الفلسطينيين

بعملية خريطة الطريق لكونه يبدو حكماً مسبقاً للحدود النهائية لدولة فلسطينية مستقبلية.

ولاحظت الرباعية بشكل إيجابي عزم رئيس الوزراء الإسرائيلي المعلَن الانسحاب من جميع مستوطنات غزة وبعض أنحاء الضفة الغربية. إن الرباعية ترحب وتشجع مثل هذه الخطوة، التي ستوفر فرصة نادرة في عملية البحث عن (سبل إحلال) السلام في الشرق الأوسط. ويمكن لهذه المبادرة، التي يتعين أن تحقق انسحاباً إسرائيلياً كاملاً ونهاية تامة للاحتلال في غزة، أن تكون خطوة نحو تحقيق رؤيا الدولتين، وتنطوي على إمكانية استئناف التقدم في خريطة الطريق. وتلاحظ الرباعية أيضاً أن أي مبادرات أحادية الجانب من قبل الحكومة الإسرائيلية ينبغي أن تُتخذ بشكل متساوق مع خريطة الطريق ورؤيا الدولتين التي تقوم عليها خريطة الطريق.

إن الرباعية تعيد تأكيد دعوة الرئيس بوش في 24 حزيران/يونيو، 2002، إلى إنهاء الاحتلال الإسرائيلي الذي بدأ في العام 1967 عبر تسوية تتم بالتفاوض بين الطرفين. كما تشير الرباعية إلى أنه ينبغي ألا يتخذ أي طرف إجراءات أحادية تنشد حلولاً مسبقة لقضايا لا يمكن حلها إلا من خلال المفاوضات والاتفاق بين الطرفين. إن أي تسوية نهائية حول قضايا كالحدود واللاجئين ينبغي أن تنجم عن اتفاق مشترك بين الفلسطينيين والإسرائيليين على أساس قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338 و1397 و1515، ومرجعية مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، والاتفاقيات السابقة، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله التي أقرتها قمة الجامعة العربية في بيروت، وأن تكون متساوقة مع خريطة الطريق.

إن الرباعية والمجتمع الدولي مستعدان لتكثيف انخراطهما في العمل مع الفلسطينيين لإعادة الزخم إلى خريطة الطريق، وتعزيز أوضاع الفلسطينيين الاقتصادية والإنسانية، وإقامة مؤسسات فلسطينية شفافة خاضعة للمساءلة والمحاسبة، وضمان الأمن والاستقرار في غزة و(أنحاء) الضفة الغربية التي تنسحب إسرائيل منها، والحيلولة دون جميع الأعمال الإرهابية، وضمان تفكيك المجموعات الإرهابية المسلحة. وتأييداً لهذه الأهداف، ستتخذ الرباعية الخطوات التالية، مع وضع آليات ملائمة لمراقبة تقدم وأداء جميع الأطراف:

ستعمل الرباعية على أساس ملح، مع البنك الدولي ومنظمة اليونسكو ووكالات

أخرى، بناء على دراسة تقييم سريع يقوم بها البنك الدولي/اليونسكو، لضمان سد احتياجات الشعب الفلسطيني الإنسانية، وترميم بنيته التحتية وتطويرها، وإعادة تنشيط نشاطه الاقتصادي. وترحب الرباعية بالصندوق الخاص الذي أقامه البنك الدولي كآلية شفافة خاضعة للمساءلة والمحاسبة وذات معالم ملائمة يُهتدى بها لتسلم المساعدات الدولية.

إن الرباعية على استعداد للتعاطي مع قيادة فلسطينية مسؤولة خاضعة للمساءلة والمحاسبة وملتزمة بالإصلاح والأداء الأمني. وسوف تنخرط الرباعية، عبر رئيس وزراء ووزارة تتمتع بالصلاحيات، وفريق العمل الخاص بالإصلاح الفلسطيني، وبالتعاون مع المانحين الرئيسيين، مع الفلسطينيين لإعادة تنشيط برنامج العمل الإصلاحي الذي تضمنته خريطة الطريق، بما في ذلك عملية انتخابية أعد لها بشكل جيد وتجري في الوقت الملائم، مع الاهتمام بشكل خاص بالمناطق التي انسحبت منها إسرائيل. وفي ما يتعلق بهذا، سيقوم أعضاء الرباعية بمراقبة التقدم على هذه الجبهات ورصده.

وستسعى الرباعية إلى ضمان وضع ترتيبات لضمان أمن الفلسطينيين والإسرائيليين بالإضافة إلى حرية الحركة وضمان مزيد من القدرة على التحرك والوصول للفلسطينيين. وتؤكد الرباعية على الحاجة إلى ترتيبات شفافة متفق عليها مع جميع الأطراف حول سلامة وتحرك ووصول المنظمات الدولية والمانحين الدوليين وموظفيهم. ومع انسحاب إسرائيل، فإن الوصاية على البنية التحتية التي بنتها إسرائيل والأراضي التي تخليها إسرائيل يجب نقلها، عبر آلية مناسبة، إلى سلطة فلسطينية أعيد تنظيمها بتنسيق مع ممثلين عن المجتمع المدني الفلسطيني، والرباعية، ومندوبين آخرين عن الأسرة الدولية لتحديد ترتيبات منصفة شفافة لحسم مسألة هذه المناطق وتحويل ملكيتها نهائياً بأسرع ما يمكن.

وما زالت الترتيبات الأمنية الفعالة حاسمة الأهمية لإمكانية تحقيق أي تقدم. وبالتنسيق مع، وتحت رعاية، لجنة إشراف بقيادة الولايات المتحدة، وبالتنسيق مع رئيس وزراء (فلسطيني) ووزارة يتمتعان بالصلاحيات، تنبغي إعادة تنظيم أجهزة الأمن الفلسطينية وإعادة تدريبها، بشكل يتساوق مع خريطة الطريق، لتوفير الأمن والنظام للفلسطينيين، ولوضع حد للهجمات الإرهابية ضد إسرائيل والإسرائيليين، ولتفكيك قدرات الإرهابيين وبنيتهم التحتية. وترحب الرباعية بشكل خاص بانخراط الحكومة

المصرية في القضايا الأمنية، بما في ذلك الجهود الخاصة بتحقيق وقف إطلاق نار شامل ودائم كخطوة نحو تحقيق هذا الهدف.

وتعيد الرباعية تأكيدها على التزامها بتسوية عادلة وشاملة ودائمة للنزاع العربي ـ الإسرائيلي على أساس قرارات مجلس الأمن رقم 242 و338، وتذكر جميع الأطراف بالحاجة لأن تأخذ بعين الاعتبار عواقب تصرفاتها على المدى البعيد وبواجب جميع الأطراف بتحقيق تقدم سريع نحو استئناف الحوار السياسي. وستظل الرباعية متعاطية مع الإسرائيليين والفلسطينيين وجميع الأطراف الأخرى، بما في ذلك من خلال وجود مبعوثيها على الأرض، لضمان متابعة ملائمة للخطوات التي رُسمت معالمها أعلاه. وسيتم تشكيل آلية تنسيق وإشراف ملائمة تحت رعاية الرباعية. كما تدعو الرباعية جميع الدول في المنطقة إلى بذل كل الجهود لتعزيز السلام ومحاربة الإرهاب، وللحيلولة دون قيام المجموعات الإرهابية باستخدام أراضيها للتخطيط لهجمات إرهابية أو الإعداد لها أو شنها.

نهاية النص

وثيقة ـ يديعوت: 2004/5/30[14]

خطة شارون..

ها هنا خطة فك الارتباط المتدرجة التي سيجري حولها النقاش في الحكومة هذا الصباح:

دولة اسرائيل ملتزمة بمسيرة السلام وتتطلع الى الوصول الى تسوية متفق عليها على أساس رؤيا الرئيس الامريكي، جورج بوش، وتؤمن بان عليها العمل على تحسين الواقع الراهن. وقد توصلت اسرائيل الى استنتاج بان لا يوجد اليوم شريك فلسطيني يمكن التقدم معه في مسيرة سلمية ثنائية. وفي ضوء ذلك تمت بلورة خطة فك ارتباط متدرجة، تقوم على اساس الاعتبارات التالية:

أ ـ الجمود الكامل في الوضع الراهن ضار. من أجل الخروج من هذا الجمود على اسرائيل المبادرة الى خطوة لا تكون منوطة بتعاون فلسطيني.

ب ـ هدف الخطة هو السير نحو واقع امني، سياسي، اقتصادي وديمغرافي افضل.

ج ـ في كل تسوية دائمة مستقبلية لن يكون استيطان اسرائيلي في قطاع غزة. وبالمقابل واضح أنه في يهودا والسامرة ستبقى مناطق ستكون جزء من اسرائيل ـ بما فيها كتل مركزية للاستيطان اليهودي.

د ـ اسرائيل تؤيد مساعي الولايات المتحدة ـ العاملة الى جانب الاسرة الدولية ـ لحث مسيرة الاصلاحات... من أجل ان تقوم قيادة فلسطينية جديدة تثبت نفسها كقادرة على الايفاء بالتزاماتها وفقاً لخريطة الطريق.

هـ ـ الخروج من قطاع غزة ومن منطقة في شمالي السامرة سيقلص الاحتكاك مع السكان الفلسطينيين.

(14) خطة شارون... خطة فك الارتباط المتدرجة، أقرتها حكومة إسرائيل في 2004/6/6. أرشيف الجبهة الديمقراطية/ أوراق خاصة.

و ـ استكمال الخطة المتدرجة ستنزع الصلاحية من الادعاءات بحق اسرائيل في شأن مسؤولياتها عن الفلسطينيين في قطاع غزة.

ز ـ خطوة فك الارتباط المتدرجة لا تتضارب مع الاتفاقات القائمة بين اسرائيل والفلسطينيين. التسوية القائمة ذات الصلة تبقى سارية المفعول.

ح ـ الدعم الدولي لخطوة فك الارتباط المتدرج واسع وهام. وهذا الدعم حيوي لحمل الفلسطينيين على ان يحققوا بالفعل الملقى على عاتقهم في مجال مكافحة الارهاب وتنفيذ الاصلاحيات وفقا لخريطة الطريق. عندها يكون بوسع الاطراف العودة الى مسار المفاوضات.

مبادىء الخطة

أ ـ قطاع غزة:

ا ـ دولة اسرائيل تخلي قطاع غزة، بما في ذلك كل الاستيطان الاسرائيلي القائم اليوم. وتعيد الانتشار خارج اراضي القطاع. وذلك باستثناء انتشار عسكري في منطقة خط الحدود بين قطاع غزة ومصر (محور فيلادلفيا)، كما سيفصل في السياق.

2 ـ مع استكمال الخطوة لن يتبقى في المناطق التي ستخلى في المجال البري لقطاع غزة وجود اسرائيلي دائم لقوات أمن اسرائيلية.

3 ـ كتحصيل حاصل لذلك لن يكون اساس للادعاء بان قطاع غزة هو أرض محتلة.

ب ـ منطقة يهودا السامرة:

1 ـ دولة اسرائيل تخلي منطقة في شمالي السامرة (أربع مستوطنات: غنيم، كديم، سا ـ نور وحومش) وكل المنشآت العسكرية الدائمة في هذه المنطقة وتعيد الانتشار خارج المنطقة المخلية.

2 ـ مع استكمال الخطوة لن يتبقى في هذه المنطقة وجود اسرائيلي دائم لقوات امن اسرائيلية.

3 ـ الخطوة ستتيح تواصلا اقليميا فلسطينيا في منطقة شمالي السامرة.

4 ـ دولة اسرائيل ستساعد الى جانب الاسرة الدولية في تحسين البنية التحتية للمواصلات في يهودا والسامرة.

ج ـ المسيرة:

مسيرة الاخلاء المطروحة تستكمل حتى نهاية العام 2005. والمستوطنات ستصنف في أربع مجموعات على النحو التالي:

1 ـ المجموعة أ ـ مورغ، نتساريم وكفار دروم.

2 ـ المجموعة ب ـ مستوطنات شمالي السامرة (غنيم، كديم، سا ـ نور وحومش).

3 ـ المجموعة ج ـ مستوطنات غوش قطيف.

4 ـ المجموعة د ـ مستوطنات شمالي قطاع غزة (ايلي سيناي، دوغيت ونيسانيت).

سيجري العمل التحضيري اللازم لتطبيق خطة فك الارتباط المتدرجة (بما في ذلك الدراسة والتخطيط لتحديد المعايير، التعريفات، الاستعدادات والتحضيرات للتشريعات اللازمة). الحكومة تبحث وتقرر في موضوع اخلاء كل واحدة من المجموعات آنفة الذكر على انفراد.

د ـ الجدار الامني:

اسرائيل تواصل بناء الجدار الامني بموجب قرارات الحكومة ذات الصلة.

الواقع الامني

أ ـ قطاع غزة:

1 ـ اسرائيل تحافظ على الغلاف الخارجي في البر، تسيطر بشكل متفرد في المجال الجوي لغزة وتواصل اجراء نشاط عسكري في المجال البحري للقطاع.

2 ـ قطاع غزة سيكون مجردا من السلاح الذي لا يتطابق وجوده مع الاتفاقات القائمة.

3 ـ دولة اسرائيل تحتفظ لنفسها بالحق الاساسي للدفاع عن النفس، بما في ذلك اتخاذ اجراءات وقائية وردود فعل في ظل استخدام القوة ضد التهديدات التي تنشأ من قطاع غزة.

ب ـ يهودا والسامرة:

1 ـ مع اخلاء المستوطنات في شمالي السامرة لن يتبقى وجود عسكري دائم في هذه المنطقة.

2 ـ اسرائيل تحتفظ لنفسها بالحق الاساسي للدفاع عن النفس، بما في ذلك اتخاذ اجراءات وقائية وردود فعل في ظل استخدام القوة ضد التهديدات التي تنشأ من هذه المنطقة.

3 ـ في كل باقي مناطق يهودا والسامرة يستمر النشاط الامني في صيغته القائمة. ومع ذلك، وفقا للظروف، ستنظر اسرائيل في امكانية تقليص نشاطها في المدن الفلسطينية.

4 ـ اسرائيل ستعمل على تقليص عدد نقاط الرقابة في اجمالي منطقة يهودا والسامرة.

المساعدة الامنية للفلسطينيين

توافق اسرائيل على انه بالتنسيق معها ستمنح مشورة، مساعدة وارشاد لقوات امن فلسطينية ـ لغرض مكافحة الارهاب والحفاظ على النظام العام ـ من جهات امريكية، بريطانية، مصرية، اردنية او غيرها، كما يتفق مع هذه الجهات. اسرائيل تصر على الا يكون وجود امني اجنبي في القطاع و/او يهودا والسامرة دون التنسيق معها وبموافقتها.

محور فيلادلفيا

اسرائيل تواصل الابقاء على وجود عسكري على طول خط الحدود بين قطاع غزة ومصر. في بعض الاماكن يحتمل ان تكون مطالبة بتوسيع مادي للمنطقة التي يجري فيها النشاط العسكري اذا ما وعندما تنشأ الظروف لاخلاء هذه المنطقة، تكون اسرائيل مستعدة لفحص امكانية اقامة ميناء ومطار في قطاع غزة.

الاملاك غير المنقولة

كقاعدة، لن تترك منازل المستوطنين والمباني الحساسة، وعلى رأسها الكنس. اسرائيل ستتطلع الى ان تنقل منشآت اخرى ـ بما في ذلك صناعية، تجارية وزراعية ـ الى جهة دولية ثالثة، تستخدمها في صالح السكان الفلسطينيين غير المتورطين في الارهاب. المنطقة الصناعية ايرز ستنقل الى مسؤولية جهة فلسطينية او دولية متفق عليها. اسرائيل تفحص، الى جانب مصر، امكانية اقامة منطقة صناعية مشتركة في حدود القطاع، مصر واسرائيل.

بنى تحتية وترتيبات مدنية

البنى التحتية للمياه، الكهرباء والمجاري والاتصالات ستترك. اسرائيل تواصل، مقابل

الدفع الكامل، تزويد الكهرباء، الماء الغاز والوقود للفلسطينيين بموجب التسويات القائمة. وكقاعدة، فان التسويات الاسرائيلية العاملة اليوم بين اسرائيل والفلسطينيين تبقى سارية المفعول. على المدى البعيد... اسرائيل تتطلع الى التقليص حتى التوقف التام لعدد العمال الفلسطينيين الوافدين الى دولة اسرائيل.

المعابر الدولية

أ ـ بين قطاع غزة ومصر: التسويات القائمة اليوم في المعبر تواصل البقاء. اسرائيل معنية بنقل المعبر الى نقطة "مثلث الحدود"، جنوب موقعه الحالي بالتنسيق مع مصر. نقطة المعبر في ايرز تنقل الى نطاق دولة اسرائيل في جدول زمني يتقرر على انفراد.

ب ـ بين يهودا والسامرة والاردن: التسويات القائمة اليوم في المعابر تواصل البقاء.

العمل التحضيري:

1 ـ مسيرة الاخلاء تنطوي على آثار شخصية هامة عديدة على المستوطنين الذين يتم اخلاؤهم. على حكومة اسرائيل واجب الاهتمام في تنفيذ الخطة باثارها على المستوطنين ـ والتسهيل عليهم، قدر الامكان، على مدى المسيرة.

2 ـ حكومة اسرائيل ترى أهمية كبيرة في الحوار مع السكان المرشحين للاخلاء في المواضيع المختلفة المتعلقة بتطبيق الخطة، وعلى رأسها المتعلقة بالاخلاء والتعويض، وستعمل على اجراء هذا الحوار.

3 ـ يقام اطار تنظيمي هدفه معالجة كل المواضيع المرتبطة بتنفيذ فك الارتباط المتدرج.

4 ـ تقام بذلك لجنة وزارية، ترافق وتوجه الخطة، بما في ذلك حث بناء الجدار الامني.

5 ـ تقام بذلك لجنة توجيه تكون مسؤولة عن تنسيق المواضيع المتعلقة بفك الارتباط المتدرج. وتتشكل لجنة التوجيه على النحو التالي: رئيس مجلس الامن القومي رئيسا، مندوب وزارة الدفاع والجيش الاسرائيلي، المدراء العامين لوزارة المالية، العدل، الخارجية، الصناعة والتجارة، الزراعة، البنى التحتية، الداخلية، البناء والاسكان.

6 ـ تقام بذلك لجنة لشؤون الاخلاء، التعويض، والاستيطان البديل. هذه اللجنة تكون الجهة الوحيدة المخولة باجراء الحوار مع السكان المرشحين للاخلاء حتى

استكمال التشريع. اعضاء اللجنة يكونوا على النحو التالي: مدير عام وزارة العدل رئيسا، مندوبي وزارات المالية، الصناعة والتجارة، الزراعة ومندوب عن ديوان رئيس الوزراء.

7 ـ مهمة الوكالة اليهودية ستكون تنفيذ النشاطات اللازمة للاستيطان البديل للسكان الذين تم اخلاؤهم ويرغبون في ذلك.

8 ـ تقام بذلك ادارة تنفيذ في ديوان رئيس الوزراء، تخول بمنح المستحقين للتعويض سلفة على حساب التعويضات التي يستحقونها.

التشريع

أ ـ رئيس الوزراء يطرح، في اقرب وقت ممكن، مشروع قانون يتضمن اوامر لشؤون الاخلاء والتعويض للمستحقين. وفي وقت قريب من ذلك تطرح الحكومة على الكنيست مشروع القانون.

أوامر انتقالية

الحكومة تعمل على أن يواصل مقدمو الخدمات الحيوية للجمهور تقديم الخدمات للسكان في المناطق ذات الصلة. ومن يوم اتخاذ هذا القرار:

أ ـ تجمد كل الخطط الحكومية للبناء والتطوير التي لم يتم البدء في تنفيذها في المناطق المرشحة للاخلاء بموجب فك الارتباط المتدرج.

ب ـ اللجنة الوزارية مخولة بتجميد الخطط كما ورد أعلاه حتى لو بدأ تنفيذها، وكذا مخولة بتجميد العقود والارتباطات.

ج ـ كل اجراءات التخطيط المتعلقة بالخطط الهيكلية التي لم تحصل على سريان المفعول بشأن المناطق المرشحة للاخلاء يتم ايقافها.

د ـ لا يصدر اي ترخيص بناء في المناطق المرشحة للاخلاء.

مبادىء التعويض:

أ ـ اليوم المقرر لاستحقاق التعويض هو يوم اتخاذ قرار الحكومة هذا.

ب ـ للمستحقين التعويض يمنح تعويض نزيه ومناسب، كما يتقرر في القانون الذي يشرع لهذا الغرض.

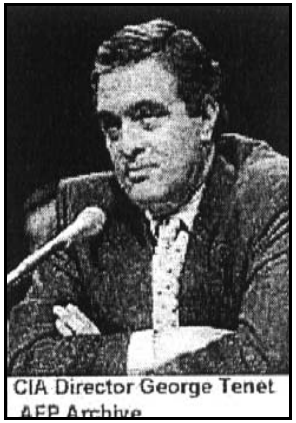
CIA Director George Tenet
AFP Archive

خطة جورج تينيت

لوقف إطلاق النار 2001/6/13[15]

تؤكد الأجهزة الأمنية الإسرائيلية والفلسطينية على التزامها بالاتفاقات الأمنية التي تم التوصل إليها في شرم الشيخ في أكتوبر/ تشرين الأول 2000، والتي أكدها تقرير لجنة ميتشل الصادر في إبريل/ نيسان 2001.

وتقوم خطة العمل هذه على أساس أن يلتزم الجانبان بوقف متبادل وشامل لإطلاق النار والذي ينطبق على جميع أشكال العنف وذلك بما ينسجم مع التصريحات العلنية لزعيمي الجانبين. وإضافة إلى ذلك تقوم اللجنة الأمنية المشتركة المشار إليها في هذه الخطة بتسوية المشاكل التي قد تنشأ أثناء تطبيق خطة العمل هذه.

توافق الأجهزة الأمنية في إسرائيل والسلطة الفلسطينية على البدء بالخطوات الأمنية المحددة تاليا على الفور من أجل العودة إلى التعاون الأمني وإلى الوضع الذي كان عليه الحال قبل 28 / سبتمبر/ أيلول الماضي.

1 ـ تستأنف حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية التعاون الأمني فوراً.

يعقد اجتماع فوري على مستوى رفيع يحضره مسؤولو الأمن الإسرائيليون والفلسطينيون والأميركيون، على أن يعودوا للاجتماع بعدها بمعدل جلسة واحدة أسبوعيا على الأقل. ويكون حضور المندوبين الكبار إلزاميا.

إعادة تنشيط لجان التنسيق الأمني الإسرائيلية الفلسطينية. وستقوم هذه اللجان بتنفيذ مهماتها اليومية إلى أقصى مدى ممكن وفق المعايير التي وضعت قبل 28 سبتمبر/ أيلول 2000. وعندما يسمح الوضع الأمني يجب إزالة الحواجز التي تحول دون

(15) خطة جورج تنيت لوقف إطلاق النار. أرشيف الجبهة الديمقراطية/ أوراق خاصة.

التعاون الفعلي وتستأنف الدوريات الإسرائيلية ـ الفلسطينية المشتركة.

تقدم الولايات المتحدة أجهزة فيديو لتسهيل الاتصال والتعاون الأمني بين كبار المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين.

2 ـ يتخذ الطرفان خطوات فورية من أجل الالتزام بوقف إطلاق النار وتثبيت الوضع الأمني.

تقوم اللجنة الأمنية العليا بتحديد إجراءات معينة لضمان أمن حركة قوات الأمن الإسرائيلية والفلسطينية الذين يتحركون في مناطق ليست خاضعة لسيطرتهم، وذلك وفق الاتفاقات القائمة.

تمتنع إسرائيل عن شن أي نوع من الهجمات على منشآت رئيس السلطة الفلسطينية ومقرات الأجهزة الأمنية وأجهزة الاستخبارات والشرطة الفلسطينية أو السجون في الضفة الغربية وغزة.

تبدأ السلطة الفلسطينية فورا باعتقال الإرهابيين في الضفة الغربية وغزة والتحقيق معهم وتزود اللجنة الأمنية بأسماء الذين يتم اعتقالهم على الفور وإبلاغها بالإجراءات التي اتخذت بحقهم.

تطلق إسرائيل سراح الفلسطينيين الذين اعتقلوا في عمليات تمشيط أمنية، والذين لم تثبت علاقتهم بأنشطة إرهابية.

من خلال التزامها بوقف إطلاق النار تمنع السلطة الفلسطينية جميع مسؤولي الأمن الفلسطينيين من التحريض أو المساعدة أو تنفيذ هجمات على أهداف إسرائيلية، بما في ذلك المستوطنون.

من خلال التزامها بوقف إطلاق النار تمتنع القوات الإسرائيلية عن المبادرة بتنفيذ عمليات أمنية في المناطق الخاضعة للسلطة الفلسطينية أو شن هجوم على أهداف مدنية بريئة.

تقوم الحكومة الإسرائيلية بالتحقيق في وفيات الفلسطينيين التي حدثت نتيجة عمليات الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة خلال أحداث لا علاقة لها بالإرهاب.

3 ـ يستفيد مسؤولو الأمن الفلسطينيون والإسرائيليون من وجود اللجنة الأمنية كي يتبادلوا إضافة إلى المسؤولين الأميركان المعينين المعلومات عن تهديدات إرهابية بما فيها

معلومات عن عمليات إرهابية معروفة أو محتملة في مناطق خاضعة لسيطرة الطرف الآخر.

على السلطة الفلسطينية اتخاذ إجراءات وقائية ضد الإرهابيين وأماكن اختبائهم ومخازن الأسلحة ومصانع قذائف الهاون. وتقوم السلطة الفلسطينية بتقديم تقارير منتظمة عن هذه الأعمال إلى اللجنة الأمنية.

تتخذ السلطات الإسرائيلية إجراءات ضد المواطنين الإسرائيليين الذين يحرضون أو ينفذون أو يخططون لتنفيذ أعمال عنف ضد الفلسطينيين، وتقدم إسرائيل تقارير عن هذه الأعمال إلى اللجنة الأمنية.

4 ـ تعمل السلطة الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية بقوة على منع الأفراد أو الجماعات من استعمال المناطق التي تحت سيطرتهما في تنفيذ أعمال العنف. إضافة إلى ذلك يتخذ الطرفان إجراءات تضمن عدم استعمال المناطق الخاضعة لسيطرتهما في شن هجوم على الطرف الآخر أو عدم استعمالها ملاذا بعد تنفيذ الهجمات.

تحدد اللجنة الأمنية نقاط التماس الرئيسية ويقدم كل طرف إلى الطرف الآخر قائمة بأسماء مسؤولي الأمن القائمين على كل نقطة من نقاط التماس.

يتم وضع أسس مشتركة لعمل كل نقطة تماس، وتعمل هذه الأسس على توضيح كيفية معالجة الطرفين للصدامات الأمنية وردهما عليها، وآلية الاتصال في حالة الطوارئ، إضافة إلى تحديد إجراءات تخفيف حدة الأزمات الأمنية.

يتفق مسؤولو الأمن الفلسطينيون والإسرائيليون على الخطوات العملية اللازمة لتحديد مناطق يحظر فيها المظاهرات والمناطق العازلة حول نقاط التماس لتقليل احتمالات المواجهة. ويقوم الطرفان باتخاذ جميع الوسائل الضرورية لمنع أعمال الشغب والسيطرة على المظاهرات، خصوصا في المناطق المحيطة بنقاط التماس.

يبذل مسؤولو الأمن الاسرائيليون والفلسطينيون جهودا حقيقية في البحث عن أسلحة غير قانونية ومصادرتها بما فيها قذائف الهاون والصواريخ والمواد المتفجرة، في المناطق الخاضعة لسيطرة كل من الطرفين. إضافة لذلك تبذل جهود مكثفة لمنع تهريب وإنتاج غير قانوني للأسلحة.

يستعمل الجيش الإسرائيلي وسائل إضافية غير فتاكة في معالجة تجمهر الفلسطينيين أو

المتظاهرين لتقليل الخطر على حياة المواطنين الفلسطينيين وممتلكاتهم أثناء الرد على العنف.

5 ـ تقوم الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية من خلال اللجنة الأمنية العليا بعمل جدول زمني لتطبيق إعادة الانتشار الكامل للجيش الإسرائيلي إلى المواقع التي كان فيها قبل 28 سبتمبر/ أيلول 2000، وذلك خلال أسبوع واحد من بدء اللجنة الأمنية لاجتماعاتها واستئناف التعاون الأمني بين الجانبين.

يتم إعادة انتشار الجيش الإسرائيلي خلال الساعات الـ 48 الأولى من هذا الأسبوع المحدد ويستمر بينما تجري صياغة الجدول الزمني.

6 ـ يتم وضع جدول زمني محدد لرفع الحصار الداخلي وفتح الطرق الداخلية وجسر ألنبي ومطار غزة وميناء غزة والمعابر الحدودية، وذلك خلال أسبوع واحد من بدء اللجنة الأمنية اجتماعاتها واستئناف التعاون الأمني بين الجانبين. ويتم تقليص الحواجز الأمنية حسب المتطلبات الأمنية المشروعة وبعد التشاور بين الطرفين.

يبدأ العمل بالإجراءات الملموسة لرفع الحصار في الساعات الـ 48 الأولى من الأسبوع المحدد هذا، ويستمر بينما تجري صياغة الجدول الزمني.

يتعهد الطرفان بمواصلة التعاون الأمني من خلال اللجنة المشتركة، حتي لو وقعت أحداث معاكسة.

النص الرسمي لـ "خارطة الطريق"[16]

خارطة الطريق[17] إلى حل الدولتين الدائم للنزاع الفلسطيني ـ الإسرائيلي ترتكز إلى الأداء[18]

20/ 12/ 2002 ـ 30/ 4/ 2003

ما يلي هو خارطة طريق مدفوعة بتحقيق الهدف ومرتكزة إلى الأداء، ذات مراحل واضحة وجداول زمنية ومواعيد محددة كأهداف، ومعالم على الطريق تهدف إلى تحقيق التقدم عبر خطوات متبادلة من قبل الطرفين في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والإنسانية، ومجال بناء المؤسسات، برعاية المجموعة الرباعية (الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وروسيا).

إن الهدف[19] هو تسوية نهائية وشاملة للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني بحلول عام 2005، كما طُرحت في خطاب الرئيس بوش في الرابع والعشرين من حزيران (يونيو)،

(16) النص الرسمي الكامل لـ "خارطة الطريق"، المصدر كتاب "خارطة الطريق... إلى أين؟"، قيس عبد الكريم، فهد سليمان، تيسير خالد، معتصم حمادة، مصدر سبق ذكره.

(17) في 30/ 4/ 2003 أصدرت وزارة الخارجية الأمريكية النص الرسمي الكامل «لخارطة الطريق لسلام الشرق الأوسط»، وذلك بعد أن تم تسليم نسختين منها إلى المسؤولين الإسرائيليين والفلسطينيين في نفس اليوم.

هذه الوثيقة مطابقة نصاً للوثيقة التي تبنتها اللجنة الرباعية في واشنطن بتاريخ 20/ 12/ 2002.

ثمة ترجمة فلسطينية [ت.ف.] لخارطة الطريق صادرة عن دائرة شؤون المفاوضات. هذه الترجمة لن ترد فيما يلي حيث سنكتفي بالإشارة إليها في الهوامش كلما اقتضى الأمر بالنسبة لبعض الصياغات أو الاستخدامات المصطلحية، إسهاماً في مزيد من التوضيح والدقة. وحيث ترد هذه الإشارات سيسبقها بين قوسين: [ت. ف.] للفت الانتباه. وسنتبعها في بعض الأحيان إشارة إلى النص الإنجليزي [إ].

(18) [ت. ف.]: خطة طريق تقوم على الأداء لحل دائم للصراع الفلسطيني ـ الإسرائيلي على أساس دولتين.

(19) [ت.ف.]: المحطة النهائية. [إ]: destination.

ورحب بها الاتحاد الأوروبي وروسيا والأمم المتحدة في بيانين وزاريين للمجموعة الرباعية في السادس عشر من تموز (يوليو) والسابع عشر من أيلول (سبتمبر).

لن يتم تحقيق الحل القائم على أساس دولتين للنزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني إلا من خلال إنهاء العنف والإرهاب، وعندما يصبح لدى الشعب الفلسطيني قيادة تتصرف بحسم[19] ضد الإرهاب وراغبة في وقادرة على بناء ديمقراطية فاعلة ترتكز إلى التسامح والحرية، ومن خلال استعداد إسرائيل للقيام بما هو ضروري لإقامة دولة فلسطينية ديمقراطية، وقبول الطرفين بشكل واضح لا لبس فيه هدف تسوية تفاوضية على النحو المنصوص أدناه.

وستقوم الرباعية بالمساعدة في تيسير تطبيق الخطة، بدءاً بالمرحلة 1، بما في ذلك مباحثات مباشرة بين الطرفين كما يتطلب الأمر. وتضع الخطة جدولاً زمنياً واقعياً للتنفيذ. لكن، ولكونها خطة ترتكز إلى الأداء، سيتطلب التقدم وسيعتمد على جهود الطرفين المبذولة بنية حسنة، وامتثالهما لكل من الالتزامات المذكورة أدناه. وإذا ما قام الطرفان بتأدية واجباتهما بسرعة، فإن التقدم ضمن كل مرحلة والانتقال من مرحلة إلى التالية قد يتم بصورة أسرع مما هو مذكور في الخطة. أما عدم الامتثال بالالتزامات فسيعيق[20] التقدم.

وستؤدي تسوية تم التفاوض بشأنها بين الطرفين، إلى انبثاق دولة فلسطينية مستقلة، ديمقراطية، قادرة على البقاء، تعيش جنباً إلى جنب بسلام وأمن مع إسرائيل وجيرانها الآخرين. وسوف تحل التسوية النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني، وتنهي الاحتلال الذي بدأ في عام 1967، بناء على الأسس المرجعية[21] لمؤتمر قمة سلام مدريد، ومبدأ الأرض مقابل السلام، وقرارات الأمم المتحدة[22] 242 و338 و1397، والاتفاقات التي تم التوصل إليها سابقاً بين الطرفين، ومبادرة ولي العهد السعودي الأمير عبد الله، التي تبنتها قمة الجامعة العربية في بيروت، الداعية إلى قبول إسرائيل كجار يعيش بسلام وأمن، ضمن[23] تسوية شاملة. إن هذه المبادرة عنصر جوهري[24] في الجهود الدولية

(19) [ت.ف.]: بحزم. [إ]: decisively.
(20) [ت.ف.]: سيعطل. [إ]: impede.
(21) [ت.ف.]: الركائز. [إ]: the foundations.
(22) [ت.ف.]: مجلس الأمن وكذلك في النص الإنجليزي.
(23) [ت.ف.]: ضمن سياق. [إ]: in the context.
(24) [ت.ف.]: حيوي. [إ]: vital.

للتشجيع على سلام شامل على جميع المسارات، بما في ذلك المساران السوري ـ الإسرائيلي واللبناني ـ الإسرائيلي.

وستعقد الرباعية اجتماعات منتظمة على مستوى رفيع لتقييم أداء الطرفين في ما يتعلق بتطبيق الخطة. ويتوقع من الطرفين أن يقوما، في كل مرحلة، بالتزاماتهما بشكل متواز، إلا إذا حُدد الأمر على غير ذلك[25].

المرحلة 1: إنهاء الإرهاب والعنف
تطبيع الحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات الفلسطينية
من الوقت الحاضر حتى أيار (مايو)، 2003

في المرحلة 1، يتعهد الفلسطينيون على الفور بوقف غير مشروط للعنف حسب الخطوات المذكورة أدناه؛ وينبغي أن ترافق هذا العمل إجراءات داعمة تباشر بها إسرائيل. ويستأنف الفلسطينيون والإسرائيليون التعاون الأمني على أساس خطة عمل تينيت لإنهاء العنف والإرهاب والتحريض، من خلال أجهزة أمنية فلسطينية فعالة أعيد تنظيمها[26]. ويباشر الفلسطينيون إصلاحاً سياسياً شاملاً إعداداً للدولة[27]، بما في ذلك[28] وضع مسودة دستور فلسطيني، وانتخابات حرة نزيهة ومفتوحة تقوم على أساس تلك الإجراءات. وتقوم إسرائيل بجميع الخطوات الضرورية للمساعدة في تطبيع حياة الفلسطينيين، وتنسحب إسرائيل من المناطق التي تم احتلالها منذ 28 أيلول (سبتمبر) 2000 ويُعيد الطرفان الوضع إلى ما كان قائماً آنذاك، مع تقدم الأداء الأمني والتعاون[29]. كما تُجمد إسرائيل جميع النشاط الاستيطاني انسجاماً[30] مع تقرير لجنة ميتشل.

(25) [ت.ف.]: عكساً لذلك. [إ]: otherwise.
(26) [ت.ف.]: مُعادة الهيكلة. [إ]: restructured.
(27) [ت.ف.]: تحضيراً للدولة. [إ]: in preparation for statehood.
(28) [ت.ف.]: بما يشمل. [إ]: including.
(29) [ت.ف.]: كلما كان هناك تقدم في الأداء والتعاون الأمنيين.
[إ]: as security performance and cooperation progress.
(30) [ت.ف.]: بما يتوافق. [إ]: consistent.

في بداية المرحلة 1

* تصدر القيادة الفلسطينية بياناً جلياً لا لبس فيه[31] يعيد تأكيد حق إسرائيل في الوجود بسلام وأمن[32] ويدعو إلى وقف إطلاق نار فوري غير مشروط لإنهاء النشاط المسلح[33] وجميع أعمال العنف ضد الإسرائيليين في أي مكان وتُنهي[34] جميع المؤسسات الفلسطينية[35] التحريض ضد إسرائيل.

* تصدر القيادة الإسرائيلية بياناً جلياً لا لبس فيه يؤكد التزامها برؤيا الدولتين (المتضمنة) دولة فلسطينية مستقلة، ذات سيادة، وقادرة على البقاء[36]، تعيش بسلام وأمن إلى جانب إسرائيل، كما أعرب عنها الرئيس بوش، ويدعو إلى وقف فوري للعنف ضد الفلسطينيين في كل مكان. وتنهي جميع المؤسسات الإسرائيلية[37] التحريض ضد الفلسطينيين.

الأمن

* يعلن الفلسطينيون نهاية واضحة لا لبس فيها للعنف والإرهاب ويباشرون جهوداً واضحة على الأرض لاعتقال، وتعطيل، وتقييد[38] نشاط الأشخاص والمجموعات التي تقوم بتنفيذ أو التخطيط لهجمات عنيفة ضد الإسرائيليين في أي مكان.

* تبدأ أجهزة أمن السلطة الفلسطينية التي تمت إعادة تشكيلها وتركيزها عمليات مستديمة، مستهدفة، وفعالة تهدف إلى مواجهة كل الذين يتعاطون الإرهاب

(31) [ت.ف.]: لا يقبل التأويل. [إ]: unequivocal.

(32) [ت.ف.]: حق إسرائيل بالعيش بسلام وأمن.
[إ]: Israel's right to exist in peace and security.

(33) [ت.ف.]: ويدعو لوقف فوري وغير مشروط لإطلاق النار، ووقف النشاطات العسكرية.
[إ]: calling for an immediate and unconditional ceasefire to end armed activity.

(34) [ت.ف.]: وتوقف. [إ]: end.

(35) [ت.ف.]: المؤسسات الفلسطينية الرسمية. [إ]: official Palestinian institutions.

(36) [ت.ف.]: تؤكد فيه التزامها برؤية الدولتين ودولة فلسطينية مستقلة وقابلة للحياة وذات سيادة.
[إ]: affirming its commitment to the two - state vision of an independent, viable, sovereign Palestinian state.

(37) [ت.ف.]: المؤسسات الإسرائيلية الرسمية. [إ]: official Israeli Institutions.

(38) [ت.ف.]: توقيف. [إ]: restrain.

وتفكيك القدرات والبنية التحتية الإرهابية[39]. ويشمل هذا الشروع في مصادرة الأسلحة غير المشروعة وتعزيز سلطة أمنية خالية من أي علاقة بالإرهاب والفساد.

* لا تتخذ الحكومة الإسرائيلية أي إجراءات تقوض الثقة، بما في ذلك الترحيل[40] والهجمات ضد المدنيين؛ ومصادرة و/ أو هدم منازل وأملاك فلسطينية، كإجراء عقابي أو لتسهيل (نشاطات) البناء الإسرائيلي؛ تدمير المؤسسات والبنية التحتية الفلسطينية؛ وغيرها من الإجراءات التي حددتها خطة تينيت.

* يبدأ ممثلون عن الرباعية، معتمدين على آليات موجودة وموارد[41] على الأرض، مراقبة غير رسمية (informal monitoring) ويجرون مشاورات مع الطرفين حول إنشاء آلية مراقبة رسمية وتنفيذها.

* تطبيق، كما تمت الموافقة سابقاً، خطة قيام الولايات المتحدة بإعادة بناء وتدريب واستئناف التعاون الأمني بالعمل مع مجلس إشراف من الخارج[42] (الولايات المتحدة ومصر والأردن). دعم[43] الرباعية لجهود تحقيق وقف إطلاق نار دائم وشامل.

- يتم دمج جميع منظمات الأمن الفلسطينية في ثلاثة أجهزة تكون مسؤولة أمام وزير داخلية يتمتع بالصلاحيات والسلطة[44].

- تستأنف قوات الأمن الفلسطينية التي أعيد تنظيمها/ تدريبها ونظراؤها في الجيش الإسرائيلي تدريجاً التعاون الأمني[45] وغيره من المشاريع تطبيقاً لخطة تينيت، بما في

(39) [ت.ف.]: أجهزة السلطة المعادة بناؤها والمركزة تبدأ عمليات مستمرة ومحددة وفاعلة تهدف إلى مواجهة كل هؤلاء الذين لهم علاقة بالإرهاب وتقويض القدرات والبنى التحتية الإرهابية.
[إ]: rebuilt and refocused Palestinian Authority security apparatus begins sustained, targeted, and effective operations aimed at confronting all those engaged in terror and dismantlement of terrorist capabilities and infrastructure.

(40) [ت.ف.]: الإبعاد. [إ]: Deportations.

(41) [ت.ف.]: مصادر. [إ]: Resources.

(42) [إ]: outside oversight board.

(43) [ت.ف.]: وتدعم.

(44) [ت.ف.]: مخول الصلاحيات. [إ]: empowered.

(45) [ت.ف.]: يستأنفون التنسيق الأمني بشكل سريع.
[إ]: progressively resume security cooperation.

ذلك الاجتماعات المنتظمة على مستوى عال بمشاركة من مسؤولين أميركيين عن الأمن.

* تقطع الدول العربية التمويل الحكومي والخاص وكل أنواع الدعم الأخرى عن الجماعات التي تدعم العنف والإرهاب وتقوم بهما.

* يقوم جميع المانحين الذي يقدمون دعماً مالياً للفلسطينيين بتسليم تلك الأموال عن طريق حساب الخزينة الوحيد (Single Treasury Account) التابع لوزارة المالية الفلسطينية.

* مع تقدم الأداء الأمني الشامل قدماً، يقوم الجيش الإسرائيلي بالانسحاب تدريجاً[46] من المناطق المحتلة منذ 28 أيلول (سبتمبر) 2000، ويعيد الجانبان الوضع إلى ما كان قائماً قبل 28 أيلول (سبتمبر) 2000. ويعاد نشر قوات الأمن الفلسطينية في المناطق التي تخليها القوات الإسرائيلية.

بناء المؤسسات الفلسطينية

* إجراء فوري بشأن عملية موثوقة[47] لوضع مسودة دستور للدولة الفلسطينية[48]. توزع اللجنة الدستورية، بأسرع وقت ممكن، مسودة دستور فلسطيني، يقوم على أساس إقامة ديمقراطية برلمانية قوية وحكومة برئيس وزراء يتمتع بالسلطات[49]، كي تتم مناقشتها/ التعليق عليها علناً. وتقترح اللجنة الدستورية مسودة وثيقة لطرحها بعد الانتخابات للحصول على موافقة المؤسسات الفلسطينية الملائمة عليها.

* تعيين رئيس وزراء أو حكومة انتقالية مع سلطة تنفيذية/ هيئة اتخاذ القرارات تتمتع بالسلطات[50].

* تسهل حكومة إسرائيل بشكل تام سفر المسؤولين الفلسطينيين لحضور جلسات

(46) [ت.ف.]: بالانسحاب بشكل سريع. [إ]: withdraws progressively.

(47) [ت.ف.]: ذات مصداقية. [إ]: credible.

(48) [ت.ف.]: دستور الدولة الفلسطينية. [إ]: draft constitution.

(49) [ت.ف.]: القائمة على أساس ديمقراطية برلمانية قوية ورئيس وزراء ذات صلاحيات. [إ]: based on strong parliamentary democracy and cabinet with empowered prime minister.

(50) [ت.ف.]: جسم صناعة قرار. [إ]: decision - making body.

المجلس التشريعي والحكومة، وإعادة التدريب الأمني الذي يتم الإشراف عليه دولياً، والنشاطات الانتخابية وغيرها من نشاطات الإصلاح، وغيرها من الإجراءات الداعمة ذات العلاقة بجهود الإصلاح.

* مواصلة تعيين الوزراء الفلسطينيين المتمتعين بسلطة تولي إصلاح أساسي[51]. إنهاء الخطوات الأخرى لتحقيق فصل حقيقي للسلطات، بما في ذلك أي إصلاحات قانونية فلسطينية ضرورية لهذا الغرض.

* تشكيل لجنة انتخابية فلسطينية (Palestinian election commission) مستقلة. يقوم المجلس التشريعي الفلسطيني بمراجعة وتنقيح قانون الانتخاب.

الأداء الفلسطيني حسب معايير المعالم القانونية والإدارية والاقتصادية التي وضعها فريق العمل الدولي الخاص بالإصلاح الفلسطيني[52].

* يجري الفلسطينيون انتخابات حرة ومفتوحة ونزيهة، بأسرع وقت ممكن، وعلى أساس الإجراءات السالفة الذكر وفي سياق حوار مفتوح واختيار شفاف للمرشحين/ حملة انتخابية ترتكز إلى عملية حرة متعددة الأحزاب.

* تسهل الحكومة الإسرائيلية قيام فريق العمل الخاص بالمساعدة وتسجيل الناخبين وتحرك المرشحين والمسؤولين عن عملية الاقتراع. دعم المنظمات غير الحكومية المشتركة في العملية الانتخابية.

* تعيد الحكومة الإسرائيلية فتح الغرفة التجارية الفلسطينية وغيرها من المؤسسات الفلسطينية المغلقة في القدس الشرقية بناء على الالتزام بأن هذه المؤسسات تعمل بشكل تام وفقاً للاتفاقيات السابقة بين الطرفين.

الاستجابة الإنسانية

* تتخذ إسرائيل إجراءات لتحسين الوضع الإنساني. تطبق إسرائيل والفلسطينيون بالكامل جميع توصيات تقرير برتيني لتحسين الأوضاع الإنسانية، وترفع منع التجول وتخفف من القيود المفروضة على تحرك الأشخاص والسلع، وتسمح بوصول كامل

(51) [ت.ف.]: استمرار تعيين وزراء فلسطينيين ذوي صلاحيات للقيام بإصلاح جذري. [إ]: Continued appointment of Palestinian ministers empowered to undertake fundamental reform.

(52) [إ]: International Task Force on Palestinian Reform.

وآمن وغير معاق للموظفين الدوليين والإنسانيين.

* تقوم لجنة الارتباط المؤقتة (AHLC) بمراجعة الوضع الإنساني وإمكانيات النمو الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتطلق جهد رئيسي للحصول على مساعدات من المانحين، بما في ذلك (مساعدات) للجهد الإصلاحي.

* تواصل الحكومة الإسرائيلية والسلطة الفلسطينية عملية تصفية الحسابات وتحويل الأموال، بما فيها المتأخرات، وفقاً لآلية رصد[53] شفافة تم الاتفاق عليها.

المجتمع المدني

* دعم مستمر من المانحين، بما فيه زيادة التمويل من خلال المنظمات غير الحكومية، لمشاريع مباشرة، شعبية ـ شعبية[54]، وتنمية القطاع الخاص، ومبادرات المجتمع المدني.

المستوطنات

* تفكك إسرائيل على الفور المواقع الاستيطانية[55] التي أقيمت منذ شهر آذار (مارس) 2001.

* انسجاماً مع توصيات تقرير لجنة ميتشل، تجمد الحكومة الإسرائيلية جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك النمو الطبيعي للمستوطنات).

المرحلة 2: الانتقال

حزيران (يونيو) 2003 ـ كانون الأول (ديسمبر) 2003

تنصب الجهود في المرحلة الثانية على خيار إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة وخاصيات السيادة[56]، على أساس الدستور الجديد، كمحطة متوسطة نحو تسوية دائمة للوضع القانوني[57]. وكما سبق وأُشير، يمكن إحراز هذا الهدف عندما يصبح للشعب الفلسطيني قيادة تعمل بشكل حاسم[58] ضد الإرهاب، ومستعدة

(53) [ت.ف.]: رقابة. [إ]: monitoring.

(54) [ت.ف.]: برامج شعب لشعب. [إ]: people to people programs.

(55) [ت.ف.]: البؤر الاستيطانية. [إ]: settlement outposts.

(56) [ت.ف.]: علامات السيادة. [إ]: attributes of sovereignty.

(57) [ت.ف.]: كمحطة على الطريق نحو الحل الدائم. [إ]: as a way station to a permanent status settlement.

(58) [ت.ف.]: تعمل بحزم. [إ]: acting decisively.

وقادرة على بناء ديمقراطية تتم ممارستها قائمة على أساس التسامح والحرية. ومع توفر مثل هذه القيادة، والمؤسسات المدنية والهيكليات الأمنية التي تم إصلاحها، سيحصل الفلسطينيون على دعم نشط من الرباعية والمجتمع الدولي الأوسع لإقامة دولة مستقلة قادرة على البقاء[59].

وسيتم التقدم في المرحلة الثانية على أساس قرار إجماعي[60] من الرباعية حول ما إذا كانت الظروف مواتية للتقدم، مع أخذ أداء الطرفين بعين الاعتبار. وتبدأ المرحلة الثانية، التي تعزز وتدعم الجهود لتطبيع حياة الفلسطينيين وبناء المؤسسات الفلسطينية، بعد الانتخابات الفلسطينية وتنتهي بالإقامة المحتملة لدولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة في عام 2003. وأهدافها الرئيسية هي أداء أمني شامل مستمر وتعاون أمني فعال، وتطبيع مستمر للحياة الفلسطينية وبناء المؤسسات، ومواصلة البناء على وتعزيز الأهداف المعلنة في المرحلة 1، وإقرار دستور فلسطيني ديمقراطي، واستحداث منصب رئيس الوزراء بصورة رسمية، وتعزيز الإصلاح السياسي، وإقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

مؤتمر دولي: تعقده الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، فوراً في أعقاب انتهاء انتخابات فلسطينية ناجحة، لدعم التعافي الاقتصادي الفلسطيني وإطلاق عملية تؤدي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة.

ـ سيكون مثل هذا الاجتماع شاملاً[61]، مرتكزاً إلى هدف سلام شرق أوسطي شامل (بما في ذلك بين إسرائيل وسورية، وإسرائيل ولبنان)، وإلى المبادئ التي تم ذكرها في مقدمة هذه الوثيقة.

ـ تعيد الدول العربية العلاقات[62] التي كانت قائمة مع إسرائيل قبل الانتفاضة (المكاتب التجارية، الخ).

ـ إعادة إحياء التعاطي المتعدد الأطراف في قضايا تشمل موارد المنطقة المائية والبيئة والنمو الاقتصادي واللاجئين وضبط التسلح[63].

(59) [ت.ف.]: قابلة للحياة. [إ]: viable.

(60) [ت.ف.]: الحكم الجماعي. [إ]: the consensus judgment.

(61) [ت.ف.]: مفتوحاً. [إ]: inclusive.

(62) [ت.ف.]: الروابط. [إ]: links.

(63) [ت.ف.]: الحد من التسلح. [إ]: arms control.

يصاغ الدستور الجديد لدولة فلسطينية ديمقراطية مستقلة بشكله النهائي وتتم الموافقة عليه من قبل المؤسسات الفلسطينية الملائمة. وينبغي أن تتلو الانتخابات الإضافية، إن تطلبها الأمر، الموافقة على الدستور الجديد.

تشكيل حكومة إصلاح تتمتع بالسلطات[64] وفيها منصب رئيس وزراء رسمياً، انسجاماً مع مسودة الدستور.

استمرار الأداء الأمني الشامل، بما في ذلك التعاون الأمني الفعال على الأساس المنصوص عليه في المرحلة 1.

إقامة دولة فلسطينية مستقلة ذات حدود مؤقتة عبر عملية تفاوض إسرائيلي ـ فلسطيني، يطلقها المؤتمر الدولي. وكجزء من هذه العملية، تطبيق الاتفاقات السابقة، لتعزيز أقصى حد من التواصل[65] الجغرافي، بما في ذلك إجراءات إضافية بشأن المستوطنات تتزامن مع إقامة دولة فلسطينية ذات حدود مؤقتة.

دور دولي معزز في مراقبة الانتقال، مع دعم نشط ومستديم وعملي من الرباعية.

يشجع أعضاء الرباعية على الاعتراف بالدولة الفلسطينية، بما في ذلك عضوية محتملة في الأمم المتحدة.

المرحلة 3: اتفاق الوضع الدائم

وإنهاء النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني 2004 ـ 2005

التقدم نحو المرحلة الثالثة، استناداً إلى حكم المجموعة الرباعية الإجماعي (consensus judgment of Quartet)، مع الأخذ بعين الاعتبار تصرفات الفريقين ومراقبة المجموعة الرباعية (Quartet monitoring). أهداف المرحلة الثالثة هي تعزيز الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية، والأداء الأمني الفلسطيني المتواصل، والفعال، والمفاوضات الإسرائيلية ـ الفلسطينية التي تهدف إلى التوصل إلى اتفاق الوضع الدائم في العام 2005.

المؤتمر الدولي الثاني: تعقده المجموعة الرباعية، بالتشاور مع الطرفين، مطلع عام 2004 للمصادقة على اتفاق يتم التوصل إليه حول الدولة الفلسطينية المستقلة ذات

(64) [ت.ف.]: ذات صلاحيات. [إ]: empowered.

(65) [إ]: contiguity أي تلاصق، بينما يرد تعبير continuit أي تواصل في النص الفرنسي.

الحدود المؤقتة والإطلاق الرسمي لعملية تحظى بدعم فعال، متواصل، وعملياتي من قبل المجموعة الرباعية، تؤدي إلى حل دائم لقضايا الوضع النهائي في عام 2005، بما في ذلك الحدود، والقدس، واللاجئون، والمستوطنات، ودعم التقدم نحو تسوية شرق أوسطية شاملة بين إسرائيل ولبنان، وإسرائيل وسورية، تتم بأسرع وقت ممكن.

استمرار التقدم الشامل الفعال حول الأجندة الإصلاحية التي وضعها فريق العمل استعداداً لاتفاق الوضع النهائي.

استمرار الأداء الأمني المتواصل والفعال، والتعاون الأمني المتواصل والفعال على الأساس الذي وضع في المرحلة الأولى.

جهود دولية لتسهيل الإصلاح واستقرار المؤسسات الفلسطينية والاقتصاد الفلسطيني، استعداداً لاتفاق الوضع النهائي.

يتوصل الفريقان[66] إلى اتفاق وضع نهائي وشامل ينهي النزاع الإسرائيلي ـ الفلسطيني عام 2005، عن طريق تسوية يتم التفاوض حولها بين الفرقاء على أساس قرارات مجلس الأمن 242، 338 و1397، التي تنهي الاحتلال الذي بدأ عام 1967، وتتضمن حلاً متفقاً عليه، عادلاً، ومنصفاً، وواقعياً لقضية اللاجئين، وحلاً تفاوضياً لوضع القدس يأخذ بعين الاعتبار الاهتمامات السياسية والدينية للجانبين، ويصون المصالح الدينية لليهود، والمسيحيين، والمسلمين على صعيد العالم، ويحقق رؤيا دولتين، إسرائيل، ودولة ذات سيادة، مستقلة، ديمقراطية وقابلة للحياة هي فلسطين، تعيشان جنباً إلى جنب في سلام وأمن.

قبول الدول العربية إقامة علاقات طبيعية كاملة مع إسرائيل وأمن لجميع دول المنطقة في إطار سلام عربي ـ إسرائيلي شامل.

(66) [ت.ف.]: الأطراف. [إ]: parties.

بيان باول ورايس عن دواعي قلق إسرائيل بصدد «خارطة الطريق»[67]

(الولايات المتحدة تعترف بتخوفات إسرائيل وتتعهد بمعالجتها)

2003 /5 /23

قدمت «خارطة الطريق» إلى حكومة إسرائيل بطلب من الرئيس أن تستجيب بمساهمات لهذه الوثيقة من شأنها أن تدفع عجلة السلام الحقيقي إلى الأمام. وقد تلقت حكومة الولايات المتحدة رداً من حكومة إسرائيل، يوضح مخاوفها الجوهرية بشأن «خارطة الطريق».

وتشاطر الولايات المتحدة حكومة إسرائيل رأيها بأن هذه اهتمامات حقيقية، وسوف تعالجها كلياً وجدياً في تنفيذ «خارطة الطريق» لتحقيق رؤيا الرئيس المعلنة في 24 حزيران/ يونيو 2002.

(67) عن موقع وزارة الخارجية الأميركية ـ مكتب برامج الإعلام الخارجي. (http://usinfo.state.gov).

نص قرار قبول إسرائيل المشروط لـ «خارطة الطريق»[68]

2003 /5 /25

أ ـ درست الحكومة الإسرائيلية في 25 أيار (مايو) 2003 إعلان رئيس الوزراء حول «خارطة الطريق» وتعليقات إسرائيل على تطبيقها. وبعد مداولات اتخذت الحكومة بأغلبية كبيرة القرار التالي:

تصادق حكومة إسرائيل على إعلان رئيس الوزراء وتؤكد أن كل تعليقات إسرائيل كما وجهت إلى الإدارة (الأميركية) ستؤخذ في الاعتبار طوال فترة تطبيق «خارطة الطريق».

وأرفقت بهذه المذكرة لائحة بتعليقات إسرائيل موجهة إلى الإدارة الأميركية.

ب ـ قررت الحكومة أيضاً فيما يتعلق بمسألة اللاجئين ما يلي:

قبلت حكومة إسرائيل المراحل التي تنص عليها «خارطة الطريق» وتأمل في أن تجلب العملية السياسية التي ستبدأ طبقاً لخطاب الرئيس جورج بوش في 24 حزيران (يونيو) 2002، الأمن والسلام والمصالحة بين إسرائيل والفلسطينيين.

وترغب حكومة إسرائيل في أن تقول بوضوح أنه خلال العملية السياسية وبعدها: لا، فإن القرار حول مسألة اللاجئين لا يعني دخولهم أو استقرارهم داخل حدود دولة إسرائيل.

(68) عن مركز الإعلام الفلسطيني.
أرشيف الجبهة الديمقراطية، كتاب "خارطة الطريق.. إلى أين؟"، مصدر سبق ذكره.

التحفظات الإسرائيلية الـ 14 على «خارطة الطريق»[69]

صادقت حكومة رئيس الوزراء ارئيل شارون على «خارطة الطريق»، وهي خطة بثلاث مراحل تدعو إلى تجميد الاستيطان، ووضع حد للعمليات الإرهابية في المرحلة الأولى، وفي المرحلة الثانية إقامة دولة فلسطينية بحدود انتقالية، ثم اتفاق على الوضع النهائي في العام 2005.

التصويت كان 12 مع 7 رفضوا وأربعة امتنعوا، في ختام جلسة الساعات الست الصاخبة.

أرفقت إسرائيل موافقتها بـ 14 تحفظاً على خارطة الطريق، وقد وعدت الولايات المتحدة بأخذها في الاعتبار بكامل الجدية، لكن هذا الوعد لم يكن ضامناً أن جميع الطلبات الإسرائيلية سوف تلبى، وفيما يلي نص التحفظات:

المواضيع الدولية للملاحظات الإسرائيلية

1 ـ معاً، عند البدء وخلال المسار، وشرطاً لإكمالها يتوجب فرض الهدوء. على الفلسطينيين تفكيك المنظمات الأمنية القائمة، وتنفيذ إصلاحات أمنية من خلال إعادة إنشاء مؤسسات لمحاربة الإرهاب، العنف والتحريض (التحريض يجب أن يتوقف وأن تبدأ السلطة الفلسطينية بالتثقيف بالسلام).

في المرحلة الأولى للخطة، وكشرط للنجاح لبلوغ المرحلة الثانية، ينجز الفلسطينيون إتمام حل التنظيمات الإرهابية (حماس، الجهاد الإسلامي، الجبهة الشعبية، الجبهة الديمقراطية، وكتائب الأقصى وأجهزة أخرى) وبنيتها التحتية، جمع السلاح غير الشرعي وتحويله إلى طرف ثالث، كي ينقل خارج المنطقة ويتلف، وقف تهريب الأسلحة وإنتاجها في أراضي السلطة الفلسطينية، تفصيل آلية الخطر الشامل ووقف التحريض.

(69) أرشيف الجبهة الديمقراطية،

لن يكون هناك تقدم إلى المرحلة الثانية دون إنجاز الشروط المذكورة أعلاه المتعلقة بالحرب على الإرهاب. أما الخطط الأمنية التي يجب التزامها، فهي خطة تينيت وخطة زيني (كما في الأطر المتبادلة الأخرى، فإن خارطة الطريق لا يجب أن تنص على منع إسرائيل من العنف والتحريض ضد الفلسطينيين).

2 ـ الأداء الكامل هو شرط للتقدم بين المراحل وخلالها. الشرط الأول هو الوقف الكامل للإرهاب، العنف والتحريض. التقدم بين المراحل يأتي فقط بعد التطبيق الكامل للمرحلة السابقة له. لن يتم الالتفات إلى المحددات الزمنية، بل المؤشرات التطبيقية (المحددات الزمنية تستخدم فقط كنقاط مرجعية).

3 ـ نشوء سلطة فلسطينية جديدة ضمن إطار الإصلاح الحكومي. إن تشكيل قيادة فلسطينية جديدة يعتبر شرطاً للتقدم إلى المرحلة الثانية للخطة. وفي هذا الإطار تجري انتخابات للمجلس التشريعي الفلسطيني بعد التنسيق مع إسرائيل.

4 ـ آلية الإشراف والمراقبة تكون تحت الإدارة الأميركية. النشاط التحققي الأساسي يتركز على إقامة كيان فلسطيني آخر والتقدم في مسار الإصلاح المدني ضمن السلطة الفلسطينية. التحقق يتم إنجازه على قاعدة مهنية وفي كل مسألة (اقتصادية، قانونية، مالية) دون خلق آليات مشتركة أو موحدة. القرارات الجوهرية تبقى بأيدي الطرفين معاً.

5 ـ تحدد سمة الدولة الفلسطينية الانتقالية بالتفاوض بين السلطة الفلسطينية وإسرائيل. يكون للدولة الانتقالية حدوداً (هكذا في الأصل) انتقالية وبعض مظاهر السيادة، وأن تكون منزوعة السلاح بشكل شامل دون قوات عسكرية، فقط لها شرطة وقوات أمن داخلي بمحدودية الإمكانيات والتسلح، ولن يكون لها صلاحية عقد التحالفات الدفاعية أو التعاون العسكري، والإشراف الإسرائيلي على دخول وخروج جميع الأشخاص والبضائع، كذلك في مجالي الجو والمجال الإلكترومغناطيسي.

6 ـ فيما يتعلق بكل من الإعلانات الافتتاحية والختامية، يجب تضمينها الإشارة إلى حق إسرائيل بالوجود كدولة يهودية، والتنازل عن أي حق في العودة إلى دولة إسرائيل.

7 ـ ختام المسار يؤدي إلى انتهاء كل المطالب، وليس فقط نهاية النزاع.

8 ـ يتم الاتفاق المستقبلي عبر التوافق والتفاوض المباشر بين الطرفين، بالصلة مع الرؤية التي حددها الرئيس بوش في خطابه بتاريخ 24 حزيران.

9 ـ لن يكون هناك إشراك لقضايا تعود للحل النهائي. من ضمن القضايا التي لا تناقش: المستوطنات في يهودا، السامرة وغزة (باستثناء تجميد الاستيطان والنقاط غير القانونية)، وضع السلطة الفلسطينية ومؤسساتها في القدس، وكل القضايا الأخرى التي يتصل جوهرها بالتسوية النهائية.

10 ـ شطب المرجعيات باستثناء 242 و338 (1397، المبادرة السعودية، والمبادرة العربية المقرة في بيروت)، تسوية على أساس خارطة الطريق هي تسوية مستقلة بذاتها، وتؤخذ الصلاحيات منها. المرجع الوحيد الممكن يكون القرارات 242 و338 كخط عام لإدارة المفاوضات المستقبلية حول التسوية الدائمة.

11 ـ التقدم بمسار الإصلاح في السلطة الفلسطينية؛ طرح دستور فلسطيني انتقالي، تأسيس بنية تحتية قانونية وإعادة التعاون مع إسرائيل في هذا المجال. في الدائرة الاقتصادية: تواصل الجهود الدولية لإعادة تأهيل الاقتصاد الفلسطيني. في الدائرة المالية: تطبيق الاتفاق الأميركي ـ الإسرائيلي ـ الفلسطيني بشكل كامل يعتبر شرطاً للاستمرار بتحويل واردات الضرائب.

12 ـ نشر قوات جيش الدفاع الإسرائيلي على طول خطوط أيلول 2000 يكون موضوعاً خاضعاً لتفسير المادة 4 (الهدوء التام)، ويتم إنجازه بالتناسب مع المتغيرات التي تتطلبها طبيعة الظروف المستجدة والحاجات المنبثقة عنها. التركيز سيكون على تقاسم المسؤوليات والسلطة المدنية كما في أيلول 2000 وليس على موقع القوات على الأرض في ذلك الوقت.

13 ـ وفقاً للظروف الأمنية، تعمل إسرائيل لإعادة الحياة الفلسطينية للوضع الطبيعي، وتحفيز الوضع الاقتصادي، إعادة الصلات التجارية، تشجيع ودعم النشاطات للمؤسسات الإنسانية المعترف بها، لا إشارة إلى «تقرير برتيني» كمرجع ملزم ضمن إطار المسألة الإنسانية.

14 ـ تدعم الدول العربية هذا المسار عبر إدانة النشاط الإرهابي. لا تقام أية صلة بين المسار الفلسطيني مع المسارات الأخرى (السورية ـ اللبنانية).

إعلان الاستقلال[70]

المجلس الوطني الفلسطيني (الدورة 19) ـ الجزائر 15 نوفمبر 1988

بسم الله الرحمن الرحيم

على أرض الرسالات السنوية، على ارض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور، وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقته العضوية التي لا انفصام فيها ولا انقطاع بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة. فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات، من مطامح ومطامع غزوات كانت تؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن دموية التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها ونفخت في الشعب روح الوطن.

مطمعاً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني، عبر التاريخ، تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان، وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، أعلى على مئذنة صلاة الحمد للخالق، ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه. ولقد كانت ثورات شعبنا تجسيداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني، ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمه الجديدة، كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجلات التاريخ.

(70) أرشيف الجبهة الديمقراطية.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة: فالشعب الذي حرم الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "أن فلسطين هي ارض بلا شعب". وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي، فأن المجتمع الدولي في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم لام 1919، وفي معاهدة لوزان لعام 1923، قد اعترف بأن الشعب العربي الفلسطيني شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى التي انسلخت عن الدولة العثمانية هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني بتشريده، وحرمانه من حق تقرير المصير، اثر قرار الجمعية العامة 181 عام 1947، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية فان هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية للأرض الفلسطينية وأجزاء من الأرض العربية. واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم من ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية، ولميثاق الأمم المتحدة، ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير، والاستقلال والسيادة على ارض وطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال، ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد، من طرد الفلسطيني من وعيه وذاته، لقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال تراكم النضال المتنامي، وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني باعتراف المجتمع الدولي متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى، وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن، وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية، في الوعي العربي، وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من ابرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفعا الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج وأسدت ستار الختام على مرحلة كاملة من التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة، وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب الفلسطيني في وطنه فلسطين وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947 ممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه فإن المجلس الوطني يعلن باسم الله وباسم الشعب العربي الفلسطيني قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، يتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام قرارات الأغلبية وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية من تراثها وحضارتها ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة، وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها ووضع حد لمأساة شعبها بتوفير الأمن له وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية.

كما تعلن في هذا المجال أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السليمة وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي أو سلامة أي دولة أخرى وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي اليوم الخالد، في الخامس عشر من تشرين الثاني عام 1988 ونحن نقف على عتبة عهد جديد، ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العنيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأ بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرانا ومعتقلين وجرحانا المرابطين على التراب المقدس وفي كل مخيم وفي كل قرية ومدينة والمرأة الفلسطينية الشجاعة حارسة بقائنا وحياتنا وحارسة نارنا الدائمة. ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني وامتنا العربية وكل الأحرار والشرفاء في العالم على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال وترسيخ السيادة والاستقلال. إننا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقى دائماً وطناً حراً لشعب من الأحرار.

بسم الله الرحمن الرحيم

" قل اللهم مالك الملك تؤتي الملك من تشاء وتنزع الملك ممن تشاء وتعز من تشاء وتذل من تشاء بيدك الخير إنك على كل شيء قدير. صدق الله العظيم"

مشروع إعلان سياسي[71]

صادر عن الحوار الوطني في القاهرة

(2003/1/27)

إيماناً بعدالة قضيتنا، وإجلالاً لأرواح شهدائنا الأبرار وتأكيداً لإصرار وعزم شعبنا الفلسطيني في الداخل والخارج على مواصلة نضاله البطولي من أجل نيل حقوقه المشروعة بما فيها إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة وعاصمتها القدس، وضمان وحماية وتأكيد حق اللاجئين في العودة إلى ديارهم، واستمراراً لكفاحنا المقدس من أجل فلسطين بكافة الوسائل التي تحقق هذا الهدف.

وأخذاً بالاعتبار أن المسؤولية الوطنية تحتم إعلاء المصالح الوطنية عن أية مصالح أخرى، وأهمية تجميع الكلمة وتوحيد الموقف في هذه المرحلة، ووضع العالم أمام مسؤولياته فيما يواجهه شعبنا من ظلم وعدوان، وانطلاقاً من نتائج الحوارات الوطنية الفاعلة التي عقدت بالقاهرة، برعاية كريمة من القيادة المصرية للفترة الممتدة من (...)، فإننا قد توافقنا على التالي:

أولاً: الأهداف

1 ـ إن قضيتنا الفلسطينية هي قضية شعب يكافح ويجاهد لنيل حقوقه الوطنية في إطار مقررات الشرعية الدولية وعلى أساس ثوابت الإجماع الفلسطيني التالية:

أ): إنهاء الاحتلال الصهيوني العسكري والاستيطاني للأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

ب): إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة كاملة السيادة على جميع الأراضي المحتلة

(70) الصيغة التوافقية المقترحة من لجنة الصياغة المصغرة (الجبهة الديمقراطية + القيادة العامة) إلى الحوار الوطني في القاهرة، والتي رفضتها حركة حماس.
كتاب "ما بعد السور الواقي"/ مصدر سبق ذكره.

وعاصمتها القدس.

ج): تأكيد وضمان حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم التي شردوا منها منذ العام 1948 وفقاً لما ورد في القرار 194.

د): التأكيد على الكفاح والجهاد والعمل المشترك الفلسطيني والعربي وعلى جميع الأصعدة من أجل دحر الاحتلال ووقف الإرهاب والعدوان الصهيوني ضد شعبنا في المدن والقرى والمخيمات ووقف الاغتيالات وإطلاق سراح كافة المعتقلين في السجون الصهيونية، والقتل والتدمير واقتلاع الأشجار وجرف الأراضي ومصادرتها والعمل على إلزام العدو الصهيوني على تطبيق اتفاقية جنيف الرابعة على الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس، وتوفير الحماية الدولية وبما يضمن حماية شعبنا من المجازر والجرائم الوحشية الصهيونية.

ثانياً: الوسائل

1 ـ التأكيد على حق شعبنا في المقاومة ضد الاحتلال والعدوان والاستيطان والجرائم الصهيونية.

2 ـ التأكيد على حق شعبنا في إدامة الانتفاضة والمقاومة وسلوك كافة أشكال النضال الكفاحية بما يخدم تحقيق أهداف الوطنية.

3 ـ التأكيد على البعد العربي والإسلامي للقضية الفلسطينية كعمق استراتيجي مهم، وإبراز الطابع والبعد التحرري والإنساني لقضيتنا الوطنية والتأكيد على أهمية وضرورة العمل من أجل تأييد وحشد هذه القوى لصالح نضالنا الوطني، وتفعيل نظام المقاطعة الشاملة ضد العدو الصهيوني والضغط على مصالح الولايات المتحدة لإنهاء انحيازها الصارخ في دعم العدوان الصهيوني.

ثالثاً: قضايا العمل الداخلي

1 ـ إن مواجهة الاستحقاقات القائمة والقادمة بما يضمن المواجهة الجادة للعدو الصهيوني وتأمين مقومات الصمود في معركة التحرير والاستقلال الوطني تتطلب الارتقاء بوحدة الصف الوطني الفلسطيني والالتزام بهذه الوحدة التزاماً كاملاً وصونها ومواصلة السعي لتطويرها عبر المزيد من الوضوح البرنامجي والفاعلية الكفاحية، والقيادة الجماعية والمشاركة في القرار الوطني وإقرار السياسة العامة ووحدة العمل والمقاومة من أجل تحقيق الأهداف الوطنية.

2 ـ تصويب وتطوير آلية صنع القرار الوطني من خلال إقامة مرجعية وطنية فلسطينية كقيادة موحدة يتمثل فيها الجميع، ممثلو سائر القوى الوطنية والإسلامية وشخصيات وطنية فاعلة بما يكفل جماعية القيادة والمشاركة في صنع القرار وقيادة معركة التحرير والاستقلال بمختلف جوانبها النضالية والجهادية والسياسية والدبلوماسية والاقتصادية يتسع لجميع القوى الوطنية والإسلامية.

3 ـ إعادة بناء م.ت.ف. لبرنامجها الوطني وتكوينها الائتلافي وفصل هذه المؤسسات عن مؤسسات السلطة وأجهزتها وتحقيق وتفعيل الوحدة الوطنية ضمن إطارها عبر إعادة بناء مؤسساتها على أسس ديمقراطية توفر المشاركة الحقيقية في القرار الوطني بدءاً بإجراء انتخابات ديمقراطية حرة للمجلس الوطني وحيثما أمكن في مواقع الشتات.

4 ـ العمل على صون القرار الفلسطيني عبر تعزيز وحدة المرجعية الفلسطينية كقيادة جماعية على طريق توفير شروط إعادة بناء م.ت.ف.

5 ـ تشكيل لجنة لمتابعة الحوار الوطني من أجل وضع آليات تنفيذ ما اتفق في سجون الاحتلال الصهيوني ويشيدون بنضالات الحركة الأسيرة الفلسطينية خلف قضبان الزنازين، ويؤكدون العزم على مواصلة النضال والكفاح لأجل تحريرهم وإطلاق سراحهم جميعاً دون تمييز.

إن المجتمعين ومن موقع حرصهم على تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية وبما يطور نضال شعبنا ومقاومته ضد الاحتلال يتوجهون بالتحية والتقدير للأخ المناضل أحمد سعدات الأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين الذي كان يفترض أن يكون بينهم ويرون أن اعتقاله شكل سابقة خطيرة ومضرة في العلاقات الوطنية الفلسطينية، وترك أثره السلبي على الوحدة الوطنية. ويؤكدون الضرورة الوطنية لإطلاق سراحه فوراً وسراح الأخ المناضل فؤاد الشوبكي وجميع المناضلين المعتقلين في سجن أريحا، بما يعالج الجرح النازف في جسم الوحدة الوطنية ويعزز الصف الفلسطيني.

يدين المجتمعون عمليات الحشد الأمريكي ـ البريطاني التي تستهدف العراق الشقيق، أرضه وشعبه وثرواته وقدراته العلمية،حاضره ومستقبله، وحدته واستقلاله وسيادته الوطنية.

ويرون أن المخططات الأمركية البريطانية للحرب المرتقبة على العراق، تشكل تهديداً

لأمتنا العربية، وخدمة للاحتلال الصهيوني وغطاء لمخططاته الإجرامية ومشاريعه التصفوية، ويدعو المجتمعون الأمتين العربية والإسلامية والمجتمع الدولي إلى التحرك الفعال لوقف المخططات العدوانية الأمريكية الهادفة إلى فرض هيمنة واشنطن على قدرات الشعوب ومصالح الأمم.

إن المجتمعين وهم يختتمون جولة من جولات الحوار الوطني الفلسطيني يقدرون الجهد العالي الذي بذلته جمهورية مصر العربية، ويرون في هذا الدور العربي المصري تعبيراً صادقاً عن الموقع المتقدم الذي تقوم مصر بأعبائه في دعم قضية فلسطين وحقوق شعبها ونضاله من أجل حريته واستقلاله، ويثمنون تضحيات أبناء مصر البررة في سبيل عروبة فلسطين وتحريرها.

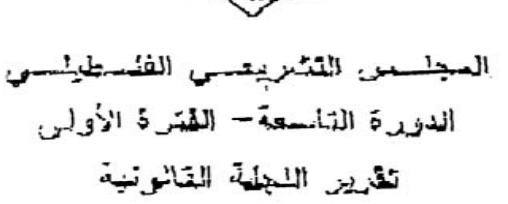
المجلس التشريعي الفلسطيني
الدورة التاسعة – الفترة الأولى
تقرير اللجنة القانونية

المجلس التشريعي الفلسطيني[71]

الدورة التاسعة ـ الفترة الأولى
تقرير اللجنة القانونية

المبادىء المقترحة حول المحاور الرئيسية في مشروع قانون الانتخابات العامة

أولاً: النظام الانتخابي (النظام المختلط)

يقوم قانون الانتخابات الفلسطيني على أساس النظام المختلط:

1 ـ يجري انتخاب 50٪ من أعضاء المجلس على أساس نظام الأكثرية النسبية (الدوائر).

2 ـ يجري انتخاب 50٪ من أعضاء المجلس على أساس نظام التمثيل النسبي (القوائم) باعتبار الوطن دائرة انتخابية واحدة.

3 ـ يعتمد نظام القوائم للترشيح للانتخابات على أساس نظام التمثيل النسبي (القوائم)، سواء كانت هذه القوائم ممثلة من أحزاب سياسية أو تجمعات أو كتل أو ائتلافات تتشكل لغرض الانتخابات على أن تتوفى هذه القوائم شروط

(71) أوراق خاصة.

الترشيح وفقاً لأحكام قانون الانتخابات.

ثانياً: الدوائر

تتضمن الأسس التالية:

1 ـ الإبقاء على عدد الدوائر 16 دائرة انتخابية

أ): تبقى دائرة القدس دائرة مستقلة واحدة.

ب): دمج أو ضم الدوائر الانتخابية الصغيرة التي يمثلها نائب واحد أو اثنين بالدوائر الانتخابية التي تجاورها.

ج): إضافة دائرة مستحدثة لكل من دائرتي غزة والخليل ليصبح عدد كل منهما دائرتين.

2 ـ تؤخذ وجهة نظر لجنة الانتخابات المركزية بالنسبة لتوزيع الدوائر الأخرى، وتصدر اللجنة نظاماً يعين حدود كل دائرة انتخابية والتجمعات السكانية التابعة لها، ويحدد عدد مقاعد المجلس في كل دائرة انتخابية وعدد السكان فيها بأكبر قدر من العدالة والمساواة بين جميع الدوائر.

3 ـ يكون الوطن دائرة انتخابية واحدة لانتخاب الرئيس.

ثالثاً: عدد أعضاء المجلس

يتألف المجلس من مائة وأربعة وعشرون عضواً يتم انتخابهم وفقاً لأحكام قانون الانتخابات.

رابعاً: مدة ولاية المجلس

مدة ولاية المجلس التشريعي أربع سنوات تبدأ من تاريخ انتخابه وتجري الانتخابات العامة بصورة دورية مرة كل أربع سنوات.

خامساً: من المرشح

يشترط في المرشح لعضوية المجلس أن يكون قد أتم ثمان وعشرون سنة ميلادية في اليوم المحدد لإجراء الاقتراع.

سادساً: نسبة الحسم

أ): تعتمد نسبة الحسم 2٪ من مجموع الأصوات المشاركة في سجلة الاقتراع

لتوزعهم المئات على القوائم التي شاركت في الانتخابات على اساس نظام التمثيل النسبي.

ب): تكلف لجنة الانتخابات المركزية بإعداد لائحة تنظم كيفية التعامل مع فائض الأصوات.

سابعاً: التدخل الإيجابي لصالح تمثيل المرأة

جرى التصويت داخل اللجنة القانونية على التددخل الإيجابي لصالح تمثيل المرأة بنسبة 20٪ حيث جاءت نتيجة التصويت 5 أصوات مع التدخل الإيجابي بما فيهم رئيس اللجنة مقابل خمسة أصوات ضد التدخل الإيجابي.

تقترح اللجنة أن يتم التصويت في المجلس على أن هذا المبدأ أولاً ومن ثم النسبة إذا تم إقرار مبدأ التدخل الإيجابي لصالح تمثيل المرأة.

سليمان الروسي
مقرر اللجنة القانونية

زياد أبو زياد
رئيس اللجنة القانونية